

# المسنى الدراني في حروف المعاني

صنعة  
الحسن بن قاسم المرادي

تحقيق

الأستاذ  
محمد نديم فاضل

الدكتور  
فخر الدين قباوه

أراكيب العلمية  
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة  
لدار النشر والعلمية  
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى  
١٤١٣هـ - ١٩٩٢م



---

طلب من: دار النشر والعلمية بيروت، لبنان  
ص.ب.: ١١/٩٤٢٤ تلخس - Le 41245 Nasher  
هاتف: ٣٦٦١٣٥ - ٣٦٤٣٩٨ - ٨١٥٥٧٣  
هاتفه وفاكس: ٠٠/١٢١٢٤٧٨١٣٧٣  
00/12124781373

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### تمهيد

أحمدك ، اللهم ، حمد من أخلص البيئة لوحك الكريم ، وأستقي  
وأستقم على نيتك ، البعوث قبوة للناس ، ورحمة للعالمين . وبعد :

١

إن معاني الأدوات علم نتأ ، في ركاب تفسير القرآن الكريم (١) ،  
حين كان علماء العربية ، والمفثرون ، يصطلون المعاني المختلفة ، للأداء  
الواحدة ، في النصوص القرآنية . ثم شب هذا العلم ، وترصرع ، حتى  
استقل بميدانه انخاض التمييز .

والمراد بالأدوات : الحروف ، وما شابهها من الأسماء والأفعال  
والطرو (٢) . وقد اقترت أقوال المقدمين ، في معاني الأدوات ، بين طيات  
كتب التفسير ، وشروح النواوين ، والمصنفات النحوية ، واللغوية ، والبلاغة . ثم  
شعر النحاة بضرورة تصنيف كتب خاصة ، تضم هذه المعاني ، وتنسط أصولها ،  
وأبوابها ، وشواهدها ، والمذاهب المختلفة فيها . فكان أن صدرت مؤلفات  
كثيرة ، في هذا الموضوع ، أشهرها :

(١) كتب الطنون ١٧٢٩ . (٢) مفتاح السعادة ٤٧٠٢ .

السلامات (١)	لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الرحاحي
مسائل الحروف (٢)	لأبي الحسن علي بن عيسى الرمائي
الأرهميه في علم الحروف (٣)	لأبي الحسن علي بن محمد الهروي
معاني الحروف (٤)	لسد الخليل بن فيروز النرغوي
رصف الماني في حروف الماني (٥)	لأحمد بن عبد النور المالقي
الحى اللداني في حروف المعاني	لبدر الدين الخس بن قاسم المرادي
معاني الأدواب والحروف (٦)	لأبي قيم الحوزية محمد بن أبي بكر الخنلي
معني اللبيب عن كتب الأعاريب	لأبي هشام عبد الله بن يوسف الأنصاري

ويبدو أن أول كتاب جامع ، في هذا الموضوع ، كان على يد محمد بن جعفر التميمي القيرواني ، المعروف بالمرار . قال القفطي (٧) : « وفي سنة إحدى وسبعمائة وثلاثة ، أمر محمد ، أبو عيم ، المدعو بالمرار ، المتولي على إربقة ، عسلاوح بن الحسن الدهاسي ، المامل ، أن يأمر القزاز الحوي هذا ، بأن يؤلف كتاباً ، يجمع فيه مسائل الحروف ، التي ذكر الحويون أن الكلام كله : اسم ، وصل ، وحرف حاء لمي . وأن يقصد في تأليفه إلى شرح الحرف الذي حاء لمي ، وأن يجري ما أتته ، من ذلك ، على حروف المعجم . فسارع لما أمر به ، وجمع المعرف في الكتب النفيسة ، من هذا المعنى ، على أقصد سبيله ، وأقرب مأخذ ، وأوضح طريقه . فبلغ جملة الكتاب ألف ورقة . ورفعه صوراً منه إلى ممد ، فأعجبه ، ورضيه ، وقال له : أذكر ما يجيء من الكلمات ، لمسألة الصور ، في الأمر ، والنهي ، والصفة ،

- (١) طبع في دمشق عام ١٩٦٩ . (٢) طبع في بغداد عام ١٩٦٩ ولاهور عام ١٩٧٢ .  
ولعلي ن مسائل الحاشمي شرح عليه . دليل كشف الطون ٢ . ٦ . ٥ . (٣) طبع في دمشق عام ١٩٧١ . (٤) كشف الطون ١٧٢٩ وهدية العارفين ١ : ٥ وبيعة الرواة ٢ : ٧٣ .  
(٥) حققه الأستاذ أحمد خراط محب ولا يفسر . (٦) كشف الطون ١٧٢٩ .  
(٧) إسهام الرواة ٣ : ٨٦ - ٨٧ . أما كتاب « الحروف » لأبي عمرو الفيثاني فهو كتاب لوي . وسب إلى العارسي كتاب في « الحروف » . راجع ص ٤٤١ .

والجحد ، والاستهيام ، التي يدل على الراد بها إعرابها ، على ما تقدمت بها وتلاها من المول . فقال محمد بن حمير القزويني : ما علمت أن أحداً سبق إلى تأليف مثل هذا الكتاب ، ولا اهتدى أحد ، من أهل هذه الصفة ، إلى تقريب العيد ، وسبيل المأخذ ، وجمع المرفوع ، على مثل هذا المباح .

وكان أول ما طبع من هذه المصنفات كتاب « مني اللب » . وقد استطاع ، لسفه هذا في النشر ، ولما أُلّف حوله من شروح وتعليقات واستدراكات ، ولما تمتع به صاحبه ابن هشام ، من مرتبة علمية مرموقة طامعة ، أن يملأ فراغاً كبيراً ، من معاني الأدوات ، ويسدل الدارسين ، والمحققين ، عن الكتب التي تقدمته ، أو حاطت بعمده ، في هذا الموضوع . فلم يعمل واحد منهم ، على تحطيط سلطان ابن هشام ، عشرات من السوات .

بيد أن قراءه يسيره في كتاب « الحى الداني » رسمت لاسحطاً حديداً في تاريخ « مني اللب » . فقد ذكر ابن هشام أن كتابه فريد في نوعه ، « إذ كان الوضع في هذا الفرص لم تسمح قرمحة بمثاله ، ولم يسبح بأسج على منواله ، (١) . فأوم الدارسين أن كتابه نسيج وحده ، وفريد أصله ومرعه . ونحن إذا عارصنا الباب الأول منه ، بما جاء في « الحى الداني » رأينا لقاء واضحاً في تقسيم معاني الأدوات ، والشواهد والمداهب ، والتوجيهات النحوية والمصوية ، والاستدراكات والتعقيبات . وهذا اللقاء ليس قاصراً على المصموم ، وإنما هو ، في كثير من المواطن ، طاهر في العبارات والجمل والمردات . الأمر الذي يدعو إلى احتمال أن أحد المؤلفين قد نقل من الآخر ، أو أنها نقلت من مصدر واحد .

ولما نعتد علينا الوصول إلى كتاب يثبت الاحتمال الثاني رجسنا إلى الاحتمال الأول . وكادت دعوى ابن هشام ، المتقدمة ، تحملنا على الميل

---

(١) المنى ١ .

إلى أن المرادي قد اعتمد ، في د الحى ، ، على ما حممه ابن هشام في كتابه . إلا أن مطبوع التاريخ لم يسمح بهذا ، وحملنا على الخزم نمكسه .

فإن هشام قد صنف كتابه د المعى ، مرتين (١) : أولهما سنة ٧٤٩ ، والثانية سنة ٧٥٦ . وقد نُك ابن هشام بالتأليف الأول ، وكتب له أخرى ، في طريقه إلى مصر ، فلم يكن للمعنى بين الناس إلا التأليف الثاني . ولما كان المرادي قد توفي سنة ٧٤٩ فإن نقل ابن هشام عنه أولى بالجزم والتحقيق . وقد أكد هذه الحقيقة قول حاشي طبيعة (٢) :  
د الحى الداني في حروف المعاني للشيخ بدر الدين حسن بن قاسم المرادي ...  
وهو مأخذ المعنى لاس هشام ،

والحدير بالذكر أن ابن هشام قد ذكر ، في د المعى ، ، كماً كثيرة استقى منها ، وعدداً كبيراً من العلماء ، نقل عنهم أو أحد أقوالهم ، ولم يكن للمرادي ، وكتابه د الحى الداني ، ، إشاره واحده .

## ٢

أما المرادي (٣) فهو بدر الدين ، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي . يرجع نسبه إلى قبيلة مراد ، وكان موطن رهطه ، في القرن السابع ، في أسبي ، على ساحل الأطلطى بالغرب . ثم رحلت جدته أم

(١) المعى ١ . (٢) كنف الطون ٦٠٧ .  
(٣) شمات الذهب ٦ : ١٦٠ والدرر الكلمة ٢ : ٣٢ وغازية النهاية ١ : ٢٢٧  
وبنية الرواة ١ : ٥١٧ وحسن المحاصرة ١ : ٢٣٠ وطبقات القراء ١ : ٢٢٨  
وكنف الطون : ٥٣ و ٤٠٦ و ٦٠٧ و ٦٤٨ و ١٠٣١ و ١٧٧٤  
وروضات الخنازير ٢٢٥ وهدية العارفين ١ : ٢٨٦ .

أبيه ، زهراء ، المشهوره بأُمّ قاسم (١) ، إلى مصر ، وعرفت فيها  
بالشيخة . وفي مصر وُلد الحسن ، ونُسب إلى جدته ، هليل : ابن أمّ  
قاسم .

وقد أحد العلوم الإسلامية ، وعلوم العربية ، عن كثير من رجال  
ذلك العصر . ومنهم :

١ - أبو حيان الأندلسي (٢) : وهو محمد بن يوسف ، أثير الدين ،  
البحوي اللغوي المصير القرى المؤرخ الأديب . ولد سنة ٦٥٤  
في الأندلس ، ورحل إلى الشرق ، فكان له شهرة واسمة ،  
وتأج صخم . وتوفي سنة ٧٤٥ .

٢ - السراج المنهوري (٣) : وهو عمر بن محمد بن علي ، سراج  
الدين ، المصري ، الشافعي ، العلامة الأوحى ، الفقيه المقتي ،  
شيخ قرءاء رمانه . ولد بعد سنة ٦٨٠ بدمهور ، وأقرأ القراءات  
الحرمين الشريفين . وتوفي سنة ٧٥٢ .

٣ - محمد الدين النستري (٤) : وهو إسماعيل بن محمد بن عبد الله  
الناكبي . رح في القراءات والريسة والأصول ، وكان شيخ  
الإقراء بالفاصلية . ومات سنة ٦٤٨ .

٤ - شمس الدين ابن اللسان (٥) : وهو محمد بن أحمد بن عبد المؤمن  
الدمستقي . مفسر ومن علماء العربية . ولد بدمشق ، وعاش سبعين  
سنة ، وتوفي بمصر سنة ٧٤٩ .

---

(١) هذا هو المشهور . وقيل : إن أم قاسم هنة ليست جدته ، وهي من بيت  
السلطان ، بنت المرادي فليس إليها . البرر الكلمة ٢ : ٣٢ .

(٢) بنية الرواة ١ : ٢٠٨ .

(٣) غاية النجاة في طبقات القراء ١ : ٥٩٧ .

(٤) طبقات القراء ١ : ١٦٨ . (٥) مرآة الخان ٤ : ٣٣٣ .

٥ - أبو ركرياء النهاري (١) : وهو يحيى بن أبي بكر بن عبد الله ،  
التونسي الصوي . ولد سنة ٦٤٣ ، وكانت نضاعته في الحسو  
مزجاة . وتوفي سنة ٧٢٤ .

وأخذ المرادي أيضاً عن أبي عبد الله الطنجي ، والشرف المغيلي  
المالكي ، وغيرهما . ورع في النحو ، والتفسير ، والفقه ، والأصول ،  
والقرآيات ، والمروص . وكان إماماً في العربية ، ومتهوراً بصلاحه  
وقاه ، وله كرامات كثيرة .

وقد ترك آثاراً جليلة ، في علوم القرآن والعربية ، لما ينشر منها  
في . ومنها :

- ١ - إعراب القرآن .
- ٢ - تفسير القرآن : وهو في عشر مجلدات ، أتى فيه بالعوائد الكثيره (٢) .
- ٣ - الجي الداني في حروف المعاني : وهو كتابا الذي نشره الآن .
- ٤ - شرح الاستمادة والنسمة : وكان منه نسخة بحط المؤلف عنده  
السيوطي (٣) . وقد ذكره المؤلف في هذا الكتاب .
- ٥ - شرح الألفية : والألفية منظومة في الحو لاس مالك ، شرحها عدد  
غفير من العلماء ، منهم المرادي . وفي مكتبة الأوقاف بحلب نسخة  
مخطوطة ، من شرحه ، تحت الرقم ٢٥٩٩ (٤) .
- ٦ - شرح التسهيل : والتسهيل كتاب محوي ، جامع مختصر ، لابن  
مالك . طبع في القاهرة عام ١٩٦٨ . وقد شرحه المرادي شرحاً  
مطولاً ، وذكره مراراً في هذا الكتاب .
- ٧ - شرح الجزولية : والجزولية مقدمة موجزة في الحسو ، تسمى

(١) الدرر الكامنة ٥ : ٢٠٦ .

(٢) غاية النهاية ١ : ٢٢٧ . (٣) بية الوعاة ١ : ٥١٧ .

(٤) وانظر بروكلمان 22 : 2 . G .



بالتفان . وهي في الأصل حواش على حمل الزجاجي ، علقها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الخزولي ، المتوفى سنة ٦٠٧ . ثم أقردها في كتاب ، فكانت عسره المال ، لا يفهم حقيقتها إلا كبار العلماء اللغاة .

٨ - شرح الحاجية النحوية : والحاحية مقدمة نحوية جليظة ، لجمال الدين ابن الحاجب عثمان بن عمر ، المتوفى سنة ٦٤٦ . واسمها الكافية في النحو . وقد شرحها عدد كبير من العلماء ، ومنهم المرادي .

٩ - شرح الحاجية العروضية : والحاحية هذه فصيده لابن الحاجب في علم العروض ، اسمها المقصد الخليل في علم الخليل . وقد شرحها المرادي (١) .

١٠ - شرح الشاطبية : والشاطبية قصيدة في القراءات السبع ، نظمها القاسم بن بيرة الشاطبي ، المتوفى سنة ٥٩٠ . وسماعا « حرر الأمازي ووجه التباهي » . وعليها شروح كثيرة ، أحدها للمرادي ، واسمها « شرح باب وصف حمزه وهسام » . ومنه نسخة حطية في دار الكتب الظاهرية (٢) تحت الرقم ٣١٨ ( ٢٩ القراءات ) . قال الحرري (٣) : وذكر فيه احتمالات أكثرها لا يصح\* .

١١ - شرح العصول : والفصول كتاب محوى يسمى « الفصول الخمسون » (٤) . صنفه يحيى بن عبد المطلب المتوفى سنة ٦٢٨ . وعليه عدة شروح ، أحدها للمرادي .

(١) انظر بروكلمان 2٠ 16 . S .

(٢) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ، علوم القرآن ٤٦ . وانظر بروكلمان 2٠ 16 . S .

(٣) حاية النهاية ١ : ٢٢٨ .

(٤) كنف الطنون ١٢٦٩ .

١٢ - شرح الفصل : والمحصل كتاب محوى مسهور . ألمسه جار الله  
الرخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ وقد اعنى شرحه عدد كبير من  
الصحابة . وكان للمرادي شرح علمه (١) .

١٣ - كلاً وبلى : وهو كراسة أوردتها للحديث عن الأدواتين : كلاً  
وبلى . وذكره في هذا الكتاب .

١٤ - معى لو : وهو ويقاب أوردتها للحديث عن معنى الأداة : لو .  
وذكره في هذا الكتاب .

١٥ - مطومة في معاني الحروف : وهي مطومة سعرية ، سمع فيها معاني  
الحروف . ثم شرحها بعد في كتاب (٢) .

وذكر له (٣) كتاب « حمل الاعراب » منه نسخة خطية ، في  
ليدن ، بح الرقم ٢١٥ ، وأخرى في باس . وأبيات من الكامل  
تتضمن أنواع الحمل المختلفة ، وعليها حواس لأحد الشراح ، ومنها نسخة  
خطية ، في برلين ، تحت الرقم ٦٨٧٧ . ومطومة في الدال المحمودة  
والدال المهملة . وأخرى في الظاء والصاد . وشرح الواضحة .

ولت المرادي في مصر بصيف ، ويدرس في جامع مصر العتيق .  
ثم توفي يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩ هـ ، ودفن بسرايوقس .

### ٣

وكان المرادي ، كما رأينا ، قد صاغ مطومة سعرية ، تضم معاني  
الحروف ، وجسها في كتاب . ثم رجع إلى هذه المنطومة يشرح ما أجملته

(١) كشف الظنون ١٧٧٤ . (٢) الدور الكامه ١ . ٢٢ .

(٣) انظر بروكلمان 2٠ 16 ، 5 ، 2٠ 2٠ ، 2٠ 2٠ .

(٤) قاله ابن حجر العسقلاني : « وقد رأيت بخطي » ولا ادري من ابن خلفه :

وكانت وفاته سنة ٧٥٥ . فأنه أعلم . الدور الكامه ٢ . ٢٢ .

من معان وإشارات ، في كتاب آخر . وكأنه أحسن بأن الحروف لم تأخذ مداها في هدين الصنعيين ، فخرج في تصيف كتاب ثالث سمّاه « الحنى اللاني في حروف المعاني » ، وجعله مختصراً ، لأنه فصل أكبر مواده في كتب أخرى تقدمت عليه . وهو ، بما يبدو ، من أواخر كتبه التي صنف ، لأنه قد ذكر في طياته عدداً من كتبه التقدمة ، تصريحاً أو تلميحاً .

وقد بقي هذا الكتاب مخطوطاً (١) ، إلى أن يشرّقه لنا أمر العناية به ونشره . فرجسنا إلى بعض مخطوطاته للضبط والتحقيق :

١ - نسخة الأحمديّة ( للأصل ) :

تحتفظ بها مكتبة الأوقاف الإسلامية ، في مدينة حلب ، تحمّ الرقم ٩٧٨ أحمديّة . وتضم هذه السجّة ١١٤ ورقة من القطع المتوسط ، وفي كل صفحة ٢٣ سطراً . وحطها نسحي قديم واضح . ويسدو أن ناسجها ، كما جاء في إحدى الصفحات ، هو رصي الدين أقراني . وقد وقفها الشيخ أحمد أفندي طه زاده ، على المدرسة الأحمديّة ، التي أنساها بمدينة حلب ، سنة ١١٢٥ .

وعتار هذه السجّة بالوصوح والدقّة ، في الضبط والإعجام ، وليس فيها إلا القليل من التصحيف والسقط . ولهذا تمدهاها أصلاً في التحقيق .

وقد جاء في هوامتها تمليقان كثيرة ، منها الاستدراك والتصويب ، ومنها الشرح والتفسير ، ومنها أبيات منطومة في معاني بعض الحروف . وقد أثمنا بعض هذه التمليقات في مواضعها ، وأهملنا ما بقي لقلّة جدواه .

---

(١) ورعم يوسف سرقيس أنه طبع في الأستانة مطبعة الحوائب . ثم قال :  
كذا أخبرني الأديب جميل بك النظم ، وقال : إن نسخ هذا الكتاب هدت .  
معجم المطبوعات العربية ١٧٢٤ .

## ٢ - نسخة الأسكوريال ( ب ) :

تحتفظ بها مكتبة الأسكوريال ، في إسبانيا ، بحسب الرقم ٧٨ نحو . وهي في ٩٠ ورقة ، محط نسحي قديم ، أهمل صطبه ، وأعفل إعجام كثير من حروفه المتشابهة اللسنة . وحاء في آخرها : كمل كتاب الحنفى الداني في حروف المعاني ، من نسخة ، فيها أنها كتبت من نسخة مؤلفها ، حس بن قاسم بن عبد الله بن علي ، المرادى نسا ، المالكى مذهبا . عما الله عنه . وكان الفراع ، من هذه السحة الماركة ، في يوم الثلاثاء ، التاسع والعشرين من دى الحجة الحرام ، آخر سور سنة أربع وحسين وثمانائة ، على يد فقير رحمة ربه ، عبد القادر بن علي بن أحمد ، الطونجي بلدا ، الشافعي مدها . عبر الله تعالى ذنوبه . وستر عليه ، في الدارين ، عيوبه . آمين .

وقد كادت هذه السحة ، لتقدم تاريخها ، ونقلها عن نسخة مصدرها نسخة المؤلف ، تحملنا على اعتمادها أصلا في التحقن . ولكن إهمال ضبط كلماتها المتكئة ، وإعفال إعجام كثير من حروفها اللسنة ، بالإضافة إلى كثرة الخروم والتصحيح والتحريف والتصرف ، جعلها تفقد أهميتها ، وتصح مساعدة لا أصلا يعتمد . ولذا استتمنا بها أحيانا ، ولم تتبع اضطرابها ، ورمزنا إليها بالحرف ( ب ) .

## ٣ - نسخة القاهرة ( ج ) :

تحتفظ بها دار الكتب المصرية بالقاهرة ، بحسب الرقم ١٢٦٣ . وهي بحسب عبد الكريم بن سلباب الشافعي ، فرع من كتابتها في الخامس والعشرين من ذي القعدة سنة ٨٤٨ .

وكان الأستاذ أحمد خراط قد نقل عنها نسخة بخطه ، وتكرم بإعلتنا مسخه هذه ، فاستتمنا بها في تحقيق النص ، وتصويب المبارات المتكئة ، دون أن نتابع ما جاء فيها من تصحيح أو نقص أو اضطراب . وقد رمزنا إليها بالحرف ( ج ) .

#### ٤ - نسخة دمشق ( د ) :

تحفظ بها المكتبة الظاهرية بدمشق تحت الرقم ٢٦١ نحو . وقع في ١٢٥ ورقة ، بخط حسن واضح . وقد تم نسخها في أواسط شهر صفر . سنة تسع عشرة وألف . ولم زجج إلى هذه النسخة إلا في موطن اختلا.. النسخ الأخرى ، والسك في صحة بعض الجمل والبارات . وورثنا إليه بالحرف ( د ) .

وللكتاب نسخ خطية كثيرة : واحدة في مكتبة الإسكندرية تحت الرقم ٨ نحو . وثانية في عوطا تحت الرقم ٣١٧ . وثالثة ورابعة في مكتبة جامعة إستانبول ، تحت الرقمين : ١٢٩٠ و ٣٥٧٨ . وخامسة في برلين تحت الرقم ٣٨٧٣ ، إلا أنها مفقودة لم يثر عليها . وسادسة في الأسكوريال تحت الرقم ١٢١١ . وسابعة في مكتبة ولي الدين تحت الرقم ٢٩١٨ . وثامنة في مكتبة برلين بريل تحت الرقم ١٣٥ . ونسخ آخر في باتنسه ورامبور وإبراهيم باشا ... ولم نحتاج إلى هذه النسخ ، لأن ما لدينا كان كافياً للعمل التام .

#### ٥

اتخذنا نسخة الأحمديّة أصلاً ، فأثبتنا النص منها وطرضناه بما لدينا من غيرها ، وأغفلنا الإشارة إلى التصحيحات الواضحة ، والخروم التي وقعت في النسخ الأخرى ، وهي كثيرة جداً ، يتمنر حصرها ، وليس فيه غناء .

ثم ضبطنا النص ، وفسرنا غريبه ، وخرجنا شواهده ، وعرفنا بكثير من أعلامه ، ورددنا بعض الإحالات إلى مصادرها . ولم نطل في

تخريج الأسماء ، ولا سيما الشواهد التي طبعت دواوين أصحابها . وكثيراً ما استعنتُ بكتاب « مني الليث » في تخريج الشواهد ، وبالكتب التي نقلت عن « الجني الداني » أو نقل عنها ، أو شاركته في موضوعه ، لتحقيق النص ، وضبط عباراته وكلماته .

وإنا ، إذ تقدم هذا الجهد المتواضع ، لترجو من الله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وثمره صدق في طيب أعمالنا ، تنسير السبيل ، وتسدد الخطى ، وتجزل الثواب . وحسبنا الله ونعم الوكيل .

حلب      الثلاثاء      ١٣٩٣/١/١٨  
المنقبات      ١٩٧٣/٢/٢٠

ومن احسنها قول بعضهم الحرف... كلمة تدل على جميع ما يخرج من الحرف  
وقوله كله جسد اسم الالف والباء والحاء...  
او ما ليس بكلمة فليس حرفه...  
من حروف الفتح لا من حروف العلق...  
كلماته...  
صديقه...  
هو اذ من حرفه واحد...  
الحروف ما هو له من حروفه واحد...  
منها ان الحرف واحد...  
حرف واحد وقوله تدل...  
ذما لان العمل لا يدور على معنى...  
فقط...  
ذات الاسماء...  
الاكثر...  
والاستطراد...  
مع ذلك...  
تتم...  
بجدة...  
هذا...  
في...  
غيرها...  
فمن...  
فان...





الْحَسَنُ الدَّانِي

فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي

الْحَسَنُ بْنُ قَاسِمٍ الرَّادِّي

## بِنَاءُ لُغَةِ الْعَرَبِ (١)

الحمد لله بجميع محامده ، على جميل عوائده ، ووصلاته وسلاحه على سيدنا محمد خاتم أنبيائه ، ومُبلِّغِ أنبائه ، وعلى آله الكرام ، وأصحابه مصابيح الظلام . وبعد :

فإنه لما كانت مقاصد كلام العرب ، على اختلاف صنوفه ، مبنية أكثرها على معاني حروفه ، صُرِفَتْ الهميم<sup>(٢)</sup> إلى تحصيلها ، ومعرفة جملتها وتفصيلها . وهي مع قلتها ، وتيسر<sup>(٣)</sup> الوقوف على جملتها ، قد كثر دورها ، وبمُد غورها ، فمزَّت على الأدهان ممايبها ، وأبت الإذعان إلا لمن يعانها .

وهذا كتاب ، أرجو أن يكون نافعا ، ولمعاني الحروف جاء ما . جملة لسؤال بعض الإخوان جوابا ، ولصدق رغبته ثوابا . ولما وقى لفظه بمعناه ، ودنى من متناوله جناه ، سمَّيته بـ « الجنى الداني في حروف المعاني » . ويشتمل على مقدمة وخمسة أبواب .

(١) زاد في الاصل : رب يتر وأعن . وي ب : اللهم صل على سيدنا محمد ،

وعلى آله ، وصحبه ، وسلم .

(٢) ب : وتيسير .

(٣) ج : صرِفَتْ الهميم .

## التَّحْدِيدُ

وفيها ضمة فصول :

### الفصل الأول

#### في مدّ الحرف

قال بعض النحويين : لا يُحتاج في الحقيقة إلى حدّ الحرف ،  
لأنّه كَلِمٌ<sup>(١)</sup> محصورة . وليس كما قال . بل هو ممّا لا بدّ منه ،  
ولا يُستغنى عنه ، يُرجع عند الإشكال إليه ، ويُحكّم عند الاختلاف بحرفيّة  
ما صدق الحدّ<sup>(٢)</sup> عليه .

وقد حدّ بحدود كثيرة . ومن أحسنها قول بعضهم : الحرف  
كلمة تدلّ على معنى ، في غيرها ، فقط . فقوله « كلمة » جنس يشمل الاسم  
والفعل والحرف . وعلم من تصدير الحدّ به أن ما ليس بكلمة فليس  
بحرف : كهزتي النقل والوصل ، وياه التصغير . فهذه من حروف  
الهجاء ، لا من حروف المعاني . فإنها ليست بكلمات بل هي أبعاض كلمات .  
وهذا أولى من تصدير الحدّ بـ « ما » ، لإبهامها .

واعترضَ بأن تصدير حدّ الحرف بالكلمة لا يصح ، من جهة

---

(١) في الأصل وج : كلمة . (٢) سقطت من الأصل .

أنه يخرج عنه ، من الحروف ، ما هو أكثر من كلمة واحدة ، نحو : إنَّما  
وكأنَّما . والحواب أنه ليس في الحروف ما هو أكثر من كلمة واحدة .  
وأما نحو : إنَّما وكأنَّما ، مما هو كلمتان ، فهو حرفان ، لا حرف واحد ،  
بخلاف نحو « كأن » ممَّا صيِّرهُ التركيبُ كلمةً واحدةً ، فهو  
حرف واحد .

وقوله « تدلُّ على معنى في غيرها » فصلٌ ، يخرج به الفعل ،  
وأكثر الأسماء ، لأن الفعل لا يدل على معنى في غيره . وكذلك أكثر  
الأسماء .

وقوله « فقط » فصل ثان ، يخرج به من الأسماء ، ما يدل على معنى  
في غيره ، ومعنى في نفسه . فإن الأسماء قسيان : قسم يدل على معنى في  
نفسه ، ولا يدل على معنى في غيره ، وهو الأكثر . وقسم يدل على  
معنيين : معنى في نفسه ، ومعنى في غيره : كأسماء الاستفهام ، والشرط .  
فإن كل واحد منها يدل ، بسبب تضمنه معنى الحرف ، على معنى في غيره ،  
مع دلالة على المعنى الذي وضع له . فإذا قلت ملاً : من يقيم أقم معه .  
فقد دلت « من » على شخص عاقل بالوضع ، ودلت مع ذلك على  
ارتباط جملة الجزء بجملة الشرط ، لتضمنها معنى « إن » الشرطية . فإذ ذلك  
زيد في الحدِّ « فقط » ، لينخرج به هذا القسم .

واعترض الفارسي<sup>(١)</sup> قول من حدّ الحرف « بأنه ما دل على معنى في غيره » بالحروف الزائدة ، نحو « ما » في<sup>(٢)</sup> قولهم : إنك ما وخيراً ، لأنها لا تدل على معنى في غيرها . وأجيب بأن الحروف الزائدة تفيد فضل تأكيد وبيان ، للكثرة<sup>(٣)</sup> ، بسبب تكبير اللفظ بها . وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى ، وهذا معنى<sup>(٤)</sup> لا يتحصّل إلا مع كلام .

فإن قيل : ما معنى قولهم « الحرف يدل على معنى في غيره » ؟ فالجواب : معنى ذلك أن دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلّقه ، بخلاف الاسم والفعل . فإن دلالة كل منهما ، على معناه الإفرادي ، غير متوقفة على ذكر متعلّقه ؛ ألا ترى أنك إذا قلت « الغلام » فهم منه التعريف . ولو قلت « أل » مفردة<sup>(٥)</sup> لم يفهم منه معنى . فإنما قرّن بالاسم أفاد التعريف . وكذلك باء الجر فإنها لا تدل على الإلصاق ، حتى تضاف إلى الاسم الذي بعدها ، لأنه يتحصّل منها مفردة . وكذلك القول في سائر الحروف .

(١) وهو أبو علي الحسن بن أحمد . توفي بئداد سنة ٣٧٧ . بنية الوعاة ١ : ٣٩٦ .

(٢) سقط « ما في » من الأصل وج . وانظر شرح المفصل ٨ : ٣ .

(٣) سقطت من الأصل وح . (٤) سقطت من الأصل .

(٥) ب : مفردة .

وقال السيرافي<sup>(١)</sup> : المرادُ من قولنا في الاسم والفعل « إنه يدل على معنى في نفسه » أن تصوّر معناه في الدهن غير متوقف على خارج عنه ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : ما الإنسان ؟ فقول لك : حيٌّ ناطقٌ ، وإذا قلت : ما معنى « ضَرَبَ » ؟ فقول لك : ضَرَبَ في زمان ماضٍ أدركت المعنيين باللفظ المذكور في التفسير . وقولنا في الحرف « ياءٌ » على معنى في غيره ، نعني به أن تصوّر معناه متوقف<sup>(٢)</sup> على خارج عنه ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : ما معنى « مِنْ » ، فقول لك : التبويضُ ، و« خَلِّيتَ » وهذا<sup>(٣)</sup> ، لم تفهم معنى « مِنْ » إلا بعد تقدم معرفتك بالجزء والكل ، لأن التبويض أخذُ جزءٍ من كل .

وقد قيل غير ذلك ، بمالا حاجة هنا<sup>(٤)</sup> إلى ذكره . والله الموفق .

### الفصل الثاني

#### في تسمية مرفأ

اختلف النحويون في علّة<sup>(٥)</sup> تسميته حرفاً .

فقيل . مُسمّي بذلك ، لأنه طرف في الكلام ، وفضلة . والحرف ، في اللغة ، هو الطرف . ومنه قولهم : حرف الجبل ، أي : طَرَفُهُ ، وهو

(١) وهو أبو سعيد الحسن بن عداقة . توفي بغداد سنة ٣٦٨ .

بنية الوعاء ١ : ٥٠٧ .

(٢) في الأصل : و« خَلِّيتَ هذا .

(٣) في الأصل : يتوقف .

(٤) سقطت من الأصل .

(٥) ب : با .

أعلاه المحدد. فإن قيل : فإن الحرف قد يقع حشواً ، نحو : مررتُ بزَيْدٍ ، فليست الباء في هذا بطرف ! فالجواب أن الحرف طرف في المعنى ، لأنه لا يكون عمدة ، وإن كان متوسطاً .

وفيل : لأنه يأتي على وجه واحد . والحرف ، في اللغة ، هو الوجه الواحد . ومنه قوله تعالى ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ (١) أي : على وجه واحد . وهو أن يعبد على السرّاء دون الضرّاء ، أي : يؤمن بالله ، ما دامت حاله حسنة . فإن غيرها الله وامتنحه كفر به . وذلك لشكّه وعدم طمأنينته . فإن قيل : فإن الحرف الواحد قد يراد لمعان كثيرة ! فالجواب أن الأصل في الحرف أن يوضع لمعنى واحد ، وقد يُتوسّع فيه ، فيستعمل في غيره . قاله بضمهم . وأجاب غيره بأن الاسم قد يدل ، في حالة واحدة ، على معنيين ، مثل أن يكون فاعلاً ومفعولاً ، في وقت واحد . كقولك : رأيتُ ضاربَ زيدٍ . فـ « ضارب » زيد في هذه الحالة فاعل ومفعول . والفعل أيضاً يدل على معنيين : الحدّث والزمان . والحرف إنما يدل ، في حالة واحدة ، على معنى واحد .

والظاهر أنه إنما سمي حرفاً ، لأنه طرف في الكلام ، كما تقدم .  
وأما قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ فهو راجع

(١) الحج : ١١ .

إلى هذا المعنى، لأن الشاك<sup>٢</sup> كأنه على طرف من الاعتقاد، وناحية منه.  
وإلى ذلك ترجع معاني الحروف كلها . كقولهم لاناقة الضامرة الصلبة :  
حرف ، تشبيهاً لها بحرف السيف . وقيل : هي الضخمة ، تشبيهاً لها  
بحرف الجبل . وكان الأصمعي يقول : الحرف : الناقة المهزولة .

### الفصل الثالث

#### في جملة معانيه وأقسامه

ذكر بعض النحويين للحرف نحواً من خمسين معنى . وزاد غيره  
معاني أخرى . وسأذكر جميع ذلك ، مبيّناً في مواضعه ، إن شاء الله تعالى .  
وهذه المعاني ، المشار إليها ، يرجع غالبها إلى خمسة أقسام : معنى في الاسم  
خاصة ، كالتعريف . ومعنى في الفعل خاصة ، كالتنقيص . ومعنى في  
الجملة ، كالنفي والتوكيد . وربط بين مفردين ، كالمطف في نحو : جاء  
زيد وعمرو . وربط بين جملتين ، كالمطف في نحو : جاء زيد وذهب عمرو .  
وإنما قلت « يرجع غالبها » لأن منها ما هو خارج عن هذه  
الأقسام ، كالكف ، والتهيئة ، والإنكار ، والتذكار ، وغير ذلك ، مما  
سيأتي ذكره .

وأما أقسام الحرف فتلاثة : مختص بالاسم ، ومختص بالفعل ،  
ومشترك بين الاسم والفعل .



فأما المختص بالاسم فلا يخلو من أن يتنزل<sup>(١)</sup> منه منزلة الجزء ، أو لا .  
 فإن تنزل<sup>(٢)</sup> منه منزلة الجزء لم يعمل ، كلام التعريف . وإن لم يتنزل<sup>(٣)</sup>  
 منزلة الجزء فحقه أن يعمل ، لأن ما لازم شيئاً ، ولم يكن كالجزء منه ،  
 أثر فيه غالباً . وإذا عمل فأصله أن يعمل الجر ، لأنه العمل المخصوص  
 بالاسم . ولا يعمل الرفع ولا النصب ، إلا لشبهه بما يعملها . كـ «إن»  
 وأخواتها ، فإنها نصبت الاسم ورفعت الخبر ، لشبهها بالفعل ، في أوجه  
 المذكورة في موضعها . ولولا شبه الفعل لكان حقها أن تجر ، لأنه  
 الأصل . وقد جرّوا بـ «لعل» في لغة عُمَيْل ، مَنبَهَةً على الأصل .  
 وأما المختص بالفعل فلا يخلو أيضاً من أن يتنزل منه منزلة الجزء  
 [أو لا . فإن تنزل منه منزلة الجزء لم يعمل ، كحرف التنفيس ، وإن لم  
 يتنزل منه منزلة الجزء] <sup>(٤)</sup> فحقه أن يعمل . وإذا عمل فأصله أن يعمل  
 الجزم ، لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم . ولا يعمل النصب إلا  
 لشبهه بما يعمله ، كـ «أن» المصدرية وأخواتها ، فإنها لما شابهت  
 نواصب الاسم نصبت . ولولا ذلك لكان حقها أن تجزم . وقد حكى  
 عن بعض العرب الجزم بـ «أن» و «لن» . وسيأتي الكلام عليه .

(١) في الأصل : أن ينزل .

(٢) في الأصل : نزل .

(٣) في الأصل : لم ينزل .

(٤) سقط من الأصل و ب ، واستدركه الناسخ على حاشية الأصل .

وأما المشترك فحقه ألا يعمل ، لعدم اختصاصه بأحدهما ، وقد خالف هذا الأصل أحرفٌ ، منها « ما » الحجازية أعملها أهل الحجاز عمل « ليس » ، لشبهها بها ، وأهلها بنو تميم على الأصل .

### الفصل الرابع

#### في بيان عمد

قد علم ، مما سبق ، أن الحرف قسيان : حامل ، وغير حامل . فالعامل هو ما أثر . فيما دخل عليه رفعاً ، أو نصباً ، أو جرّاً ، أو جزماً . وغير العامل بخلافه ، ويسمى المهمل .

ثم إن العامل قسيان : قسم يعمل عملاً واحداً ، وقسم يعمل عملين .

فالأول إما ناصب فقط ، كنواصب الفعل ، و « إلا » في الاستثناء ، و « مع » عند من يراها عاملين . وإما جار فقط ، وهو حروف الجر . وإما حازم فقط ، وهو حروف الجزم .

وإن كان في الكلام حرف يعمل الرفع فقط ، خلافاً للفراء في قوله :  
وإن « لولا » ترفع لاسم يدي يديها ، في نحو : لولا زيدٌ لأكرمتهك .  
ومذهب البصريين أن الاسم ، بعدها ، صرفوع بالابتداء .

والثاني قسم واحد، ينصب ويرفع، وهو «إن» وأخواتها،  
و«ما» الحجازية وأخواتها.

وزاد بعض المتأخرين قسماً آخر، يجرو ويرفع. قال: وهو «لعل»  
خاصة، على لغة بني عُمَيل. وليس كما ذكر، فإن «لعل» على هذه  
اللغة جارة فقط. و لرفع الخبر<sup>(١)</sup> بعدها وجه غير ذلك.

### تنبيه

قد اتضح، بما ذكرنا، أن الحرف يعمل أنواع الإعراب<sup>(٢)</sup>  
الأربعة. ولكن عمله الجر والجزم بطريق الأصالة، وعمله الرفع والنصب  
لشبهه بما يعملها. والله أعلم.

### الفصل الخامس

#### في عدة الحروف

ذكر بعض النحويين أن جملة حروف المعاني ثلاثة وسبعون<sup>(٣)</sup>  
حرفاً. وزاد غيره على ذلك حروفاً آخر، مختلفاً في حرفية أكثرها.  
وذكر بعضهم نيفاً وتسعين حرفاً. وقد وقفت على كلمات آخر مختلف<sup>(٤)</sup>

(١) في الأصل: المجرور.

(٢) في الأصل: عمل الأنواع.

(٣) ب: ثلاثة وسبعون.

(٤) في الأصل: وج: مختلفاً.

في حرفيتها، ترتقي بها عدة الحروف على المائة. وهي منحصرة في خمسة  
أقسام: أحادي، وثنائي، وثلاثي، ورباعي، وخماسي. [ فلذلك جعلت لها  
خمسة أبواب ]<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

---

(١) سقط من الأصل.

# الباب للذو في الراءدي

وهو أربعة عشر حرفاً : الهمزة ، والباء ، والتاء ، والسين ،  
والشين ، والفاء ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والهاء ، والواو ،  
والالف ، والياء . ويجمعها قولك « بكشف سائتمونيها » . وله يذكر  
بعضهم الشين ، فمدها ثلاثة عشر . وأنا أذكرها ، واحداً واحداً ، على  
هذا الترتيب . إن شاء الله تعالى .

## الهمزة

حرف مهمل ، يكون للاستفهام ، وللندبة . وما عدا هذين ، من  
تساء الهمزة ، فليس من حروف المعاني .

فأما همزة الاستفهام فهي حرف مشترك : يدخل على الأسماء  
والأفعال ، لطلب تصديق ، نحو : أزيد قائم ؟ أو نصوّر ، نحو : أزيد  
عندت أم عمرو؟ وتساوبها «هل» في طلب التصديق الموجب ، لا غير<sup>(١)</sup> .

(١) سقطت من الأصل .

فالهمزة أعم . وهي أصل أدوات الاستفهام . ولأصالتها استأثرت بأمور ،  
منها تمام التصدير بتقديمها<sup>(١)</sup> على الفاء والواو وثم ، في نحو ﴿ أَفَلَا  
تَعْقِلُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> . ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ أَنْتُمْ إِذَا  
مَا وَقَعْتُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> . وكان الأصل في ذلك تقديم حرف المطف على الهمزة ،  
لأنها من الجملة المطفوفة . لكن راعوا أصالة الهمزة ، في استحقاق  
التصدير<sup>(٥)</sup> . فقدموها بخلاف « هل » وسائر أدوات الاستفهام . هذا  
مذهب الجمهور .

وذهب الزخشي إلى تقدير جملة ، بمد الهمزة ، لاقتبال محل ، ليكون  
كل واحد من الهمزة وحرف المطف في موضعه . والتقدير :  
أتجهلون فلا تعقلون ؛ ونحو ذلك . وضعت بدم اطراده ،  
إذ لا يمكن في نحو<sup>(٦)</sup> ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ ﴾<sup>(٧)</sup> ،  
وبأن فيه حذف جملة مطفوف عليها ، من غير دليل . قيل : وقد رجع  
إلى مذهب الجماعة في سورة الأعراف .

ثم إن همزة الاستفهام قد نرد لمانٍ آخر ، بحسب المقام ، والأصل  
في جميع ذلك معنى الاستفهام .

(١) في الأصل و ج : تقدمها . (٢) البقرة : ٤٤ .

(٣) ابروم : ٩ . وبادى الأصل و ج : فى الأرس .

(٤) يس : ٥١ . (٥) ب و ج و د : التصدير .

(٦) سقط من الأصل . (٧) الرعد : ٣٣ .

الأول : التسوية : نحو ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> . قال بعض النحويين : لما كان المستفهم يستوي عنده الوجود والعدم ، وكذا المسوي ، جرت التسوية بلفظ الاستفهام .  
وتقع همزة التسوية بعد « سواء » ، و « ليت شعري » ، و « ما أبالي » ،  
و « ما أدري »<sup>(٢)</sup> .

الثاني : التمرير : وهو توفيف المخاطب على ما يعلم ثبوته أو نفيه .  
نحو قوله تعالى ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي ﴾<sup>(٣)</sup> .

الثالث : التوبيخ : نحو ﴿ أَأَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ ، فِي حَيَاتِكُمْ  
الدُّنْيَا ﴾<sup>(٤)</sup> . وقد اجتمع التمرير والتوبيخ في قوله تعالى ﴿ أَلَمْ نُرَبِّكَ  
فِيْنَا وَلَيْدًا ﴾<sup>(٥)</sup> .

الرابع : التحقيق : نحو قول جرير<sup>(٦)</sup> :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَائِنَ ، بَطُونِ رَاحِ  
الْحَمَاسِ : التذكير : نحو ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ﴾<sup>(٧)</sup> .

(١) البقرة : ٦ .

(٢) في الأصل : ولا أدري .

(٣) المائدة : ١١٥ .

(٤) الشعراء : ١٨ .

(٥) ديوان جرير ٩٨ والنبي ١٧ وشرح شواهد ٤٣ والخصائص : ١٦٣

(٦) شرح الفصل ٨ : ١٢٣ .

(٧) الضحى : ٦ .

السادس : التهديد : نحو ﴿ أَلَمْ تُهْلِكِ الْوَالِدِينَ ﴾ (١) .  
السابع : التنبيه : نحو ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ  
مَاءً ﴾ (٢) .

الثامن : التعجب : نحو ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمَهُمْ ،  
غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ (٣) .

التاسع : الاستبطاء : نحو : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (٤) .

العاشر : الإنكار : نحو ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾ (٥) .

الحادي عشر : التهكم : نحو ﴿ قَالُوا : يَا شَيْبُ أَصْلَاتِكَ ﴾ (٦) .

الثاني عشر : معاقبة حرف القسم : كقولك : آله لقد كان كذا .

فالهمزة في هذا عوض من حرف القسم . وينبغي أن تكون عوضاً  
من (٨) الباء دون غيرها ، لأصالة الباء في القسم .

واختلف في اجازة للاسم المتقسم به ، بعد الهمزة . فذهب

---

(١) المرسلات : ١٣ .

(٢) ج : نحو قوله .

(٣) الحديد : ١٦ . وراى ب : نى تمنع قوبه .

(٤) انصاف : ١٥٣ .

(٥) هود : ٨٧ .

(٦) ب : عن .



الأخفش<sup>(١)</sup> إلى أن الجر بالهمزة، لكونها عوضاً عن الجار . واختاره ابن عصفور<sup>(٢)</sup> . وذهب غيره إلى أن الحر بالحرف المحذوف، الذي جيء بالهمزة عوضاً عنه . واختاره ابن مالك<sup>(٣)</sup> .

وذكر بعض النحويين أن التقرير هو المعنى الملازم للهمزة، في غالب هذه المواضع المذكورة، وأن غيره من المعاني، كالتوخيخ والتحقيق، والتذكير، ينجرّ مع التقرير .

### مسألة

ذهب قوم إلى أن حذف همزة الاستفهام، لأمن اللبس، من ضرورات الشعر، ولو كانت قبل « أم » المتصلة . وهو ظاهر كلام سيبويه . وذهب الأخفش إلى جواز حذفها في الاختيار، وإن لم يكن بعدها « أم » . وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾، أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴿٤﴾ قال ابن مالك : وأوى الاحتجاج،

(١) هو الأخفش الأوسط، أبو الحسن، سعيد بن مسعدة توفى سنة ٢١٠ .  
بنيه الوعاء ١ : ٥٩٠ .

(٢) علي بن مؤمن، أبو الحسن الإشبيلي . توفى سنة ٦٦٩ . بنيه الوعاء ٢ : ٢١٠ .

(٣) محمد بن عبدالله، جمال الدين، صاحب الألفية . توفى سنة ٦٧٢ .  
بنيه الوعاء ١ : ١٣٠ .

(٤) الشعراء : ٢٢ .

على ما ذهب إليه ، قول رسول الله ﷺ للحبريين<sup>(١)</sup> : « وإن زنى ،  
 وإن سرق ؛ » . فقال : وإن زنى وإن سرق . أراد : أو إن زنى  
 وإن سرق ؛ والمختار أن حذفها مضر إذا كان بعدها « أم » المتصلة ،  
 لكثرة نضماً ونثراً . فمن النظم قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

نممرتك ، ما أدري ، وإن كنت داريّاً .

بسبع . رمين الجمر ، أم شماني ؟

وأنت أدهر ، لا حاجة إلى التطويل بل إنشادها . ومن الشعر  
 رواية ابن عدي عن فوساة عبيد بن ربيعة أم به تندرهم<sup>(٣)</sup> .  
 : مزه واحده .

وأما همزة النداء في حرف تختص<sup>(٤)</sup> بالاسم ، كما ترأخرف<sup>(٥)</sup>  
 النداء ، ولا تنادى بها إلا القريب مسافةً وحكاً ، كقول امرئ  
 القيس<sup>(٦)</sup> :

أفأف ، مهلاً ، بعض هذا التبدل .

- 
- (١) رواية ابن عدي عن النبي ، من أبي بكر ، في فتح الأيمن .  
 (٢) محمد بن جرير . سنة ٢٣٦٦ . تاريخه ١٤ . وشرح المصنف ٨ : ١٥٤ .  
 (٣) ابن عدي .  
 (٤) في الأصح : .  
 (٥) ديوان امرئ القيس ١٢ وثنى ١٣ .

وجعل بعضهم من ذلك قراءة الحرمين<sup>(١)</sup> ﴿أَمِنْ هُوَ قَاتٌ﴾<sup>(٢)</sup> ، بتخفيف الميم . وتحتل أن تكون همزة الاستفهام دخلت على « مَنْ » ، و« مَنْ » مبتدأ وخبره محذوف ، تقديره : أَمِنْ هُوَ قَاتٌ كغيره ؟ حذف ، لدلالة الكلام عليه . والله أعلم .

### الباء

حرف مختص بالاسم ، ملازم لعمل الجر . وهي ضربان : زائدة ، وغير زائدة .

فأما غير الزائدة فقد ذكر النحويون لها ثلاثة عشر معنى :

الأول : الإلصاق : وهو أصل معانيها . ولم يذكر لها سيويوه غيره . قال : إنَّما<sup>(٣)</sup> هي للإلصاق والاختلاط . ثم<sup>(٤)</sup> قال : فما اتَّسع من هذا ، في الكلام ، فهذا أصله . قيل : وهو معنى لا يفارقها .

والإلصاق ضربان : حقيقي نحو : أمسكتُ الحبل بيدي . قال ابن جني : أي : ألصقتها به . وبجازي ، نحو : مررت بزيد . قال

(١) الحرمين : تابع وابن كثير . (٢) الزمر : ٩ .

(٣) في الأصل : إنما . وفي ب وج : وإنما . وانظر الكتاب ٢ : ٣٠٤ حيث

قال : وباء الجر إنما هي للاراك ... (٤) سقطت من الأصل .

الزنجشري : المعنى : التصق مروري بموضع يقرب منه . قلت : وذكر  
ابن مالك أن الباء في نحو : صررت بزبد ، بمعنى « على » ، بدليل  
﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ ﴾<sup>(١)</sup> . وحكاة عن الأخفش .

النائي : التعدية : وباء التعدية هي القاعدة مقام الهمزة ، في إيصال  
معنى الفعل اللازم<sup>(٢)</sup> إلى المفعول به . نحو ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِمِ ﴾<sup>(٣)</sup> ،  
و﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِيمِ ﴾<sup>(٤)</sup> . وقد وردت مع التعدّي في قولهم :  
صككتُ الحجرَ بالحجر ، ودفعت بعض الناس ببعض . فإذن قيل :  
الصواب قول بعضهم : هي الداخلة على الفاعل ، فتصيره مفعولاً .  
ليشمل التعدّي واللازم . فإن قيل : هذه العبارة أيضاً<sup>(٥)</sup> لا تشمل  
النائس ، لأن الباء فيها هي الداخلة<sup>(٦)</sup> على ما كان مفعولاً . إذ الأصل :  
صكّ الحجرُ الحجرَ ، ودفعَ بعضُ الناسِ بعضاً . قلتُ : ليس كذلك ،  
بل هي شاملة لهما . والباء فيها داخلة على ما كان فاعلاً ، لا مفعولاً .  
والأصل : صكّ الحجرُ الحجرَ ، ودفعَ بعضُ الناسِ بعضٌ . بتقديم  
المفعول ، لأن المعنى أن المتكلم صيرَ البعض ، الذي دخلت عليه الباء ،  
دافعاً للبعض المجرد منها .

(٢) سقطت من الأصل .

(٤) البقرة : ٢٠ .

(٦) ب : فيها داخلة .

(١) الصافات : ١٣٧ .

(٣) البقرة : ١٧ .

(٥) سقطت من الأصل .

ومذهب الجمهور أن باء التمعية [ بمعنى همزة التمعية ] (١) .  
لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول. [ وذهب المبرد والسهيلي (٢) إلى أن  
باء التمعية ، تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول ] (٣) في الفعل ، بخلاف  
الهمزة . قال السهيلي : إذا قلت : عمدتُ به ، فلا بد من مشاركة ،  
ولو باليد . وردَّ عليها بقوله تعالى ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ ، لأن الله ،  
تعالى ، لا يوصف بالذهاب (٤) مع النور . وأجيب بأنه يجوز أن يكون ،  
تعالى ، وصف نفسه بالذهاب ، على معنى يليق به ، كما وصف نفسه  
بالحي ، في قوله ﴿ وَجَاء رَبُّكَ ﴾ (٥) . وهذا ظاهر البعد . ويؤيد أن  
باء التمعية بمعنى همزة قراءة الياني ﴿ أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ ﴾ .

الثالث : الاستعانة : وباء الاستعانة هي الداخلة على آله الفعل .

نحو : كتبت بالقلم ، وضربت بالسيف . ومنه في أشهر الوجهين ﴿ بِسْمِ  
اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ (٦) .

ولم يذكر في « التسهيل » (٧) باء الاستعانة ، وأدرجها في باء

(١) سقط من الأصل .

(٢) عبدالرحمن أبو القاسم ، صاحب الروض الأوفى . توفي سنة ٥٨١ . بنية

الوعاء ٢ : ٨١ . (٣) سقط من الأصل .

(٤) في الأصل و ب : نذهب . (٥) المعجزة : ٢٢ .

(٦) التمل : ٣٠ .

(٧) وهو تسهيل العوائد وتكثير المقاصد ، لابن مالك . وقد طبع في القاهرة مع عام ١٩٦٨ .

السببية، وقال في شرحه: بآء السببية هي الداخلة على صالحٍ للاستغناء به عن فاعلٍ مُعدّها مجازاً. نحو ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ ﴾<sup>(١)</sup>، فلو قصد إسناد الإخراج إلى الماء لحسن، ولكنه مجاز. قال: ومثله: كتبتُ بالقلم، ووطعتُ بالسكين. فإنه يُقال: كتبتُ القلمُ. وقطعتُ السكينُ. والنحويون يعبرون عن هذه الباء بالاستعانة. وآثرتُ على ذلك التعبير بالسببية، من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله، تعالى. فإن استعمال السببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة لا يجوز<sup>(٢)</sup>.

الرابع: التعليل: قال ابن مالك: هي التي تصلح غالباً في موضعها اللام. كقوله تعالى ﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ ، بِاتِّخَاذِكُمْ الْمِجْلَ ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿ فَبِظُلْمٍ ، مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ، حَرَّمْنَا ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ ﴾<sup>(٥)</sup>. واحترز بقوله « غالباً » من قول العرب: غضبتُ لفلان، إذا غضبتُ من أجله وهو حي. وغضبتُ به، إذا غضبتُ من أجله وهو ميت.

ولم يذكر الأكترون بآء التعليل، استغناء بآء السببية، لأن

(٢) جود: فيها لا يجوز.

(٤) النساء: ١٦٠.

(١) البقرة: ٢٢.

(٣) البقرة: ٥٤.

(٥) المنكوت: ٤٠.

التعليل والسبب عندهم واحد. ولذلك مثلوا به السببية بهذه المثل التي  
مثل بها ابن مالك للتعليل .

الخامس : المصاحبة : ولها علامتان : إحداهما أن يحسن<sup>(١)</sup> في  
موضعها « مع » . والأخرى أن يعني عنها وعن مصحوبها الحال ، كقوله  
تعالى ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ ﴾<sup>(٢)</sup> أي . مع الحق ، أو مُحَقِّقًا .  
و ﴿ بَانُوحٌ أَهْبِطُ بِسَلَامٍ ﴾<sup>(٣)</sup> أي : مع سلامٍ ، أو مسلماً عليك .  
ولصلاحية وقوع الحال موقفاً ، سماها كثير من النحويين باه الحال .

السادس : التارفية : وعلامتها أن يحسن في موضعها « في » . نحو  
﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ  
مُصْبِحِينَ ، وَبِاللَّيْلِ ﴾<sup>(٥)</sup> . وهي كثيرة في الكلام .

السابع : البدل : وعلامتها أن يحسن في موضعها « بدل » .  
كقول الخمسي<sup>(٦)</sup> :

فَلَيْتَ لِي ، هِمُّ قَوْمًا ، إِذَا رَكَبُوا  
سَفَرًا ، فَرَسَانًا ، وَرُكْبَانًا

(١) ج : يحل . (٢) النساء : ١٧٠ .

(٣) هود : ٤٨ . وزاد في الأصل : مناً . (٤) آل عمران : ١٢٣ .

(٥) الصافات : ١٣٧ - ١٣٨ .

(٦) قريظ بن أنيف . شرح الحماسة للتبريزي ١ : ١٨ والنفي ١٠٤ .

وفي الحديث « ما يَسُرُّني بها حُمْرُ النَّعَمِ » أي : بَدَلَهَا .  
الثامن : المقابلة : قال ابن مالك : هي الباء الداخلة على الأمان  
والأعواض . نحو : اشتريت العرس بألف ، وكافأت الإحسان بضعف .  
وقد تسمى باء الموض .

ولم يذكر أكثرهم هذين المئين ، أعني : البديل والمقابلة . وقال  
بعض النحويين : زاد بعض المتأخرين في معاني الباء أنها تجيء للبديل  
والموض ، نحو : هذا بذاك ، أي : هذا بدلٌ من ذاك وعوض منه .  
قال : والصحيح أن معناها السبب ؛ ألا ترى أن التقدير : <sup>(١)</sup> هذا  
مُسْتَحَقٌّ بِذَلِكَ ، أي بسببه .

التاسع : الجاوزه : وعبر بعضهم عن هذا بمواقفة « عن » . وذلك  
كثير بعد السؤال . نحو ﴿ فاسألْهُ بِهِ خَيْرًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، و ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ  
بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وقال علقمة <sup>(٤)</sup> :

فإن تسألوني ، بالنساء ، فإنني  
خَيْرٌ ، بأدواء النساء ، طبيبٌ

---

(١) زاد في الأصل : أن .  
(٢) الفرقان : ٥٦ .  
(٣) المارج : ١ .  
(٤) ديوان علقمة الفحل ص ٣٥ .



وقليل بعد عبده ، نحو ﴿ وَتَوْمَ نَشَقُّ السَّمَاءَ بِالنِّعَامِ ﴾<sup>(١)</sup> أي :  
 عن النعام ، ﴿ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾<sup>(٢)</sup> أي : وعن أيمنهم . كذا  
 قال الأخفش . قلت : أما كونها بمعنى « عز » بعد السؤال فهو منقول  
 عن الكوفيين ، وأوله الشر بن<sup>(٣)</sup> على أن الباء في ذلك سببية ، أي :  
 فاسأل بسببه . وقال بعضهم : هو من باب التضمير ، أي : فاعن به ،  
 أو فاهتم به .

العاشر : الاستعلاء : وعبر بعضهم عنه بمواقفة « على » . وذكروا  
 لذلك أمته منها قوله تعالى ﴿ وَمِنْ أُمَّلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقِنطَارٍ ﴾<sup>(٤)</sup>  
 أي : على قنطار ، كما قال ﴿ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ ﴾<sup>(٥)</sup> . ومنها  
 ﴿ وَإِذَا مَرَّوَا بِهِمْ ﴾<sup>(٦)</sup> أي : عليهم ، كما قال ﴿ وَإِنَّا لَتَمُرُّونَ  
 عَلَيْهِمْ ﴾<sup>(٧)</sup> . ومنه قول الشاعر<sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) الفرقان : ٢٥ .  
 (٢) عمر بن محمد ، أبو علي الإسعدي ، المروى أيضاً بالتأويبي . توي سنة ٦٤٥  
 نية الوعاء ٢ : ٢٢٥ . (٤) آل عمران : ٧٥ . وفي الأصول ووجه ود : ومنهم من  
 (٥) يوسف : ٦٤ .  
 (٦) العلقم : ٣٠ .  
 (٧) الصافات : ١٣٧ .  
 (٨) راشد بن عبدالله . المعنى ١١١ وشرح سواده ٣١٧ .

رَبُّ يَبُولُ الثُّعْلُبَانُ بِرَأْسِهِ  
أَقْدَهَانَ مَنْ بَالَتْ ، عَلَيْهِ ، الثُّعَالِبُ

الحادي عشر : التعميض . وعبر بعضهم عن هذا بموافقة « من » ،  
يعني التبعيضية . وفي هذا المعنى خلاف ، وممن ذكره الأصمعي ،  
والفارسي في « التذكرة » . ونُقل عن الكوفيين ، وقال به القُتَيْبِيُّ<sup>(١)</sup>  
وابن مالك . واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ﴿ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ  
اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> أي : منها . وقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

شَرِبْنَا مَاءَ الْبَحْرِ ، ثُمَّ تَرَفَّعَتْ  
مَتَى لَنْجَجِ ، خُضْرٍ ، كَهُنَّ نَبِيحُ  
ويقول الآخر<sup>(٤)</sup> :

- (١) وهو ابن قتيبة ، عبدالله بن مسلم الدينوري ، النحووي اللنوي . توفي سنة ٢٦٧ .
- (٢) الاسات : ٦ .
- (٣) الست لأبي دؤيب الهذلي . ديوان الهدلين ١ : ٥١ و المعنى ١١١ وشرح  
سواهده ٣١٨ والخزامة ٣ : ١٩٣ والأرهمية ٢٠٩ وأمالي ان التحري  
٢ : ٢٧٠ والحصائص ٢ : ٨٥ وسر الصناعة ١٥٢ . ومعنى متى : من .  
والنبيح : المرء السريع مع صوت .
- (٤) عمر بن أبي ريمه أو حميل شبة . ديوان عمر ٤٨٨ وديوان جميل ٤١-٤٢  
والمعنى ١١١ وشرح شواهده ٣٢٠ . والزيف : العطشان . والمخرج :  
قره في الجبل .

فَلَشَّمْتُ فَاها ، آخِذًا بِقُرُونِها  
 شُرْبَ النَّزِيفِ ، يَبْرُدُ ماءَ الْحَشْرَجِ  
 وجمل قوم من ذلك الباء في قوله تعالى ﴿ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> .  
 وجملها قوم زائدة . وجعلها قوم للإصاق على الأصل . وقال بعضهم :  
 إنها باء الاستماتة ، فإن « مَسَحَ » يتعدى إلى مفعول بنفسه ، وهو  
 المزالُ عنه ، وإلى آخر مجرف الجرّ ، وهو المنزِلُ . فيكون تقدير  
 الآية : فامسحوا أيديكم برؤوسكم .

ولم ترد باء التبييض عند منبئتها<sup>(٢)</sup> [ إلا مع الفعل المتعدي . وقد  
 أنكر قوم ، منهم ابن جني<sup>(٣)</sup> ، ورود باء التبييض ]<sup>(٤)</sup> ، وتأولوا  
 ما استدلّ<sup>(٥)</sup> به مثبتو ذلك ، على التضمين . قال ابن مالك : والأجود  
 تضمين « شَرِبْنَا » معنى : رَوَيْنَا . وجعل الزمخشري الباء في الآية  
 كالباء في : شربت الماء بالمسل . والمعنى : يشرب بها عباد الله الحجر .

واعرض بعضهم كلام ابن جني ، وقال : شهادة على النبي ، وهي

---

(١) المائدة : ٦ . (٢) في الأصل وجود : مثبتها .  
 (٣) قال : « فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي ، رحمه الله ، عنه ، من أن الماء  
 للتبييض ، هيء لا يعرفه أصحابنا ، ولا ورد به نص » .  
 سر الصناعة ١ : ١٣٩ .  
 (٤) سقط من الأصل . (٥) في الأصل : استدلوا .

غير مقبولة . وأجيب بأن الشهادة على النبي ثلاثة أقسام : معلومة نحو :  
 إن العرب لم تنصب الفاعل . وظنيت عن استقراء صحيح نحو . ليس  
 في كلام العرب اسم متمكن ، آخره واو لازمة ، قبلها ضمة . وشائمة  
 غير منحصرة نحو : لم يطلق زيد امرأته ، من غير دليل ، فهذا هو  
 المرود . وكلام ابن جني من الباطل ، لأنه شديد الاطلاع على لسان العرب .  
 الثاني عشر : القسم : نحو : بالله لأفعلن . وهي أصل حروف  
 القسم ، ولذلك فضلت سائر حروفه ثلاثة أمور ، أحدها أنها لا يجب  
 حذف الفعل معها ، بل يجوز إظهاره . نحو : أقسم بالله . والثاني أنها  
 تدخل على المضمر . نحو : بك لأفعلن . والثالث أنها تستعمل في  
 الطلب وغيره ، بخلاف سائر حروفه . فإن الفعل معها لا يظهر ،  
 ولا تجر المضمر ، ولا تستعمل في الطلب . وزاد بعضهم رابعاً ، وهو أن  
 الباء تكون جارة في القسم وغيره ، بخلاف واو القسم وتائه ، فإنها  
 لا تجران إلا في القسم . قلت : ويشاركها في هذا بعض حروف  
 القسم كاللام .

الثالث عشر : أن تكون بمعنى « إلى » نحو قوله تعالى ﴿ وَقَدْ  
 أَحْسَنَ بِي ﴾ (١) أي : إلي . وأوّل على تضمين « أحسن » معنى :  
 لطف .

(١) يوسف : ١٠٠ .

## تبييه

ردت كثير ، من المحققين ، سائر معاني الباء إلى معنى الإلصاق ، كما ذكر سيويه . وجعلوه معنى لا يفارقها ، وقد ينجر معه معانٍ أُخر . واستبعد بعضهم ذلك ، وقال<sup>(١)</sup> : الصحيح التنويع . وما تقدم من نيابة الباء عن غيرها من حروف الجر هو جارٍ على مذهب الكوفيين ، ومن وافقهم ، في أن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض . ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضعه الأول ، إمّا بتأويل يقبله اللفظ ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر ، يتمدى بذلك الحرف . وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ .

وذكر صاحب<sup>(٢)</sup> « رصف المباني » في معاني الباء ثلاثة معانٍ ، لا تحقيق في ذكرها . وهي<sup>(٣)</sup> : السؤال نحو ﴿ سأل ﴾<sup>(٤)</sup> سائلٌ بعذابٍ واقعٍ ﴿ . والتعجب نحو : أحسنُ يزيد . قال : « ولا يصح أن

(١) رصف المباني في شرح حروف المعاني ٦٧ .

(٢) وهو أحمد بن عبد النور المالقي ، التوفي سنة ٧٠٢ . واسم كتابه « رصف المباني في شرح حروف المعاني » ، وما زال مخطوطاً ، يعمل السيد أحمد خراط على تحقيقه في مدينة حلب .

(٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني ٦٨ .

(٤) المارج : ١ . وسقط « سأل » من الأصل .

تكون هذه الباء زائدة، لئلا يفسد معناها، ويخرج الكلام عن<sup>(١)</sup> التعجب». والتشبيه نحو: لقيت به الأسد، وواجهت به الهلال.

قلت: أما الباء التي بعد السؤال فهي بمعنى «عن» عند قوم، والسببية عند آخرين، [كما تقدم]<sup>(٢)</sup>. والسؤال مستفاد من الفعل، لا منها.

وأما باء التعجب ففيها مذهبان: أشهرهما أنها زائدة، وهذا مذهب أكثر النحويين. ثم اختلف هؤلاء، فذهب سيويوه، وجمهور البصريين، إلى أنها زائدة مع الفاعل، مثلها في ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾<sup>(٣)</sup>. وذهب الفراء والزجاج<sup>(٤)</sup>، ومن قال بقولهما، إلى أنها زائدة مع للمفعول، وجعلوا فاعل «أحسن» ضمير المخاطب. وكذلك قال ابن كيسان<sup>(٥)</sup>، لكنه جعل الفاعل ضمير الحُسن، كأنه قال: أحسن يا حُسنُ يزيد، أي: دُمُ به. والمذهب الثاني أنها للتعدي، وليست بزائدة، والهمزة في «أحسن» للصيرورة، وهو أمر للسبب،

---

(١) زاد في الأصل: معنى.

(٢) النساء: ١٦٦.

(٣) وهو إبراهيم بن السري، أبو إسحاق. توفي سنة ٣١١. بنية الوعاة: ١: ٤١١.

(٤) وهو محمد بن أحمد، أبو الحسن. كان أميل إلى مذهب الصرة، مع إحاطته

بالمذهبين. وتوفي سنة ٣٢٠. بنية الوعاة: ١: ١٨.

أو للشخص ، على ما تقدم من القولين . وأجاز<sup>(١)</sup> الزمخشري في «مفصله» أن تكون التعدية . وليس هذا موضع بسط الكلام على هذه المسألة . وقد بسطته في غيره .

وأما الباء في : لقيت به الأسد ، وواجهت به الهلال ، فهي عند التحقيق باء السببية ، والمعنى : لقيت بسبب لقيته<sup>(٢)</sup> الأسد ، وواجهت بسبب مواجهته الهلال . وهي كالباء في قولهم : لئن سألت فلاناً لتسألنَّ به البحر . وهذا من باب التجريد . وهو أن يُتزع<sup>(٣)</sup> من أمر ذي صفة آخر ، مثله فيها ، مبالغة في كمالها فيه<sup>(٤)</sup> . وهو من أبواب<sup>(٥)</sup> علم البديع .

وأما الباء الزائدة فتكون في ستة مواضع :

الأول : الفاعل . وزيادتها معه<sup>(٦)</sup> ثلاثة أضرب : لازمة ، وجائزة في الاختيار ، وواردة في الاضطرار .

فاللازمة في فاعل « أفعل » في التعجب ، على مذهب سيوييه وجمهور البصريين . وهي لازمة أيضاً على مذهب من جعلها زائدة مع<sup>(٧)</sup>

(٢) في الأصل : لقيته .  
(٤) في الأصل : مبالغة كأنها فيه .  
(٦) زاد في الأصل : على .

(١) المفصل ١٢٥ .  
(٣) في الأصل : تتزع .  
(٥) ج : باب .  
(٧) في الأصل : في .

المفعول. ولا يجوز حذفها على المذهب إلا مع « أن » و « أن »،  
كقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

وقال نبيُّ المسلمينَ : تقدّموا  
وأحبِّبْ إلينا أن نكُونَ المُقدِّمًا

وفي كلام علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه « أعزّزْ عليّ ، أبا اليقظانِ ،  
أن أراك صريماً مُجدلاً » ، خلافاً لصاحب « النهاية » في قوله : إن  
حذف الباء من : أن ، وأن ، في التعجب لا يجوز . قال ابن مالك :  
ولو اضطر شاعر<sup>(٢)</sup> إلى حذف الباء المصاحبة غير « أن » لزمه أن  
يرفع ، وعلى قول الفراء يلزمه النصب .

والجائزة في الاختيار في فاعل « كفى » بمعنى : حسب . نحو  
﴿ كَفَى بِاللَّهِ سَيِّدًا ﴾<sup>(٣)</sup> ، قال أبو جعفر بن الزبير<sup>(٤)</sup> : فإن كان  
بمعنى « وقى » لم تُزَدْ في فاعله ، نحو ﴿ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ  
الْقِتَالَ ﴾<sup>(٥)</sup> . وأجاز ابن السراج في « كوى بالله » وجهاً آخر ، وهو

(١) عباس بن مرداس . السيرة ٢ : ٧٠ والمجموع ٢ : ٩٠ و ٩١ والدرر اللوامع

٢ : ١١٩ و نهج السالك ٤ : ١٧٤ .

(٢) في الأصل : الشاعر . (٣) النساء : ١٦٦ .

(٤) وهو أحمد بن إبراهيم التقي النرطلي . نوي سنة ٧٠٨ . شفرات

الذهب ٦ : ١٦ . (٥) الأحزاب : ٢٥ .



أن يكون فاعله ضمير المصدر المفهوم من «كفى» أي: كفى هو، أي: الاكتفاء.  
ورُدَّ بأن الباء على هذا ليس لها في اللفظ ما تعلق به إلا الضمير ،  
والصدر لا يعمل مضمراً. قلت: وقد ذهب بعضهم إلى جواز إعماله  
مضمراً، وهو مذهب الكوفيين. وأجاز ابن جني والرماني<sup>(١)</sup> أن  
يعمل في المجرور. وحكي عن الفارسي .

والواردة في الاضطرار في أبيات محفوظة، منها قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

ألم يأتِكَ ، والأبناء تنمي ،  
بما لافَتْ لَبُونُ ، بنِي زيادِ

وقول الآخر<sup>(٣)</sup>:

ألا ، هل أُنَاهَا ، والحوادثُ جَمَّةٌ ،  
بأنَّ امرأ القيسِ بنَ تَمَلِكٍ بَيَّتَ قَرَا

---

(١) وهو على بن عيسى، أبو الحسن. توفي بغداد سنة ٣٨٤. تاريخ بغداد ١٢: ١٦.

(٢) قيس بن زهير. المنى ١١٤ و الكتاب ٢ : ٥٩ و سر الصناعة ١ : ٨٨

والخصائص ١ : ٣٣٣ و شرح الفصل ٨ : ٢٤ و المغرب ١ : ٥٠

والإنصاف ٣٠ و أمالي ابن التجري ١ : ٨٤ و تسمى: تبلغ. واللون

الوق نوات الابن .

(٣) البيت لامرئ القيس . ديوانه ٣٩٢ . ويقر : ترك الحجر ، أو أعيا

ولم يدرك أن يسلك .

وقول الآخر (١) :

مَهَا لِي ، اللَّيْلَةُ ، مَهَا لِيَّةُ  
أُودَى بِنَطَلِي ، وَسِرْبَالِيَّةُ

وفي بعض هذه الآيات احتمال .

التالي : المفعول ، وزيادتها معه غير مقبولة ، مع كثرتها . نحو :  
﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (٢) ، ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ  
بِجِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾ (٣) ، و ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ ﴾ (٤) ، ﴿ وَمَنْ  
يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ ﴾ (٥) . قال ابن مالك : وكثرت زيادتها في (٦) مفعول  
« عَرَفَ » وشبهه ، وقلت زيادتها في مفعول ذي مفعولين ، كقول  
حسان (٧) :

تَبَلَّتْ قُوَادَكَ ، فِي الْمَنَامِ ، خَرِيْدَةٌ  
تَسْقِي الضَّجِيعَ ، بِبَارِدٍ ، بَسَامٍ

- 
- (١) عمرو بن ملقظ . المنبي ١١٤ وشرح شواهد ٣٣٠ والخراطة ٣ : ٦٣١ .  
(٢) القرية : ١٩٥ .  
(٣) مرثم : ٢٥ .  
(٤) الحج : ١٥ .  
(٥) الحج : ٢٥ .  
(٦) في الأصل : مع .  
(٧) ديوان حسان بن ثابت ٣٦٢ و المنبي ١١٦ و شرح شواهد ٣٣٢ . وتبليت :  
أسقمت . والحريفة : الفتاة البكر الخمر المسترة .

ومن شواهد زيادتها مع المفعول قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

نَحْنُ ، بَنِي ضَبَّةَ ، أَصْحَابُ الْفَلَجِ

نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ ، وَنَرْجُو بِالْفَرَجِ

أي : نرجو الفرج . وأبيات أخر ، لا فائدة في التطويل بإنشادها ، لشهرتها في كتب النحو . وفي بعضها احتمال .

والمختار أن ما أمكن تخريجه ، على غير الزيادة ، لا يحكم عليه

بالزيادة . وتخرىج كثير من هذه الشواهد ممكن ، على التضمين ،

أو حذف المفعول . وقد خرّج عليها قوله تعالى ﴿ وَلَا تُلْقُوا

بأيديكم إلى التهلكة ﴾ قيل : « لا تُلْقُوا » مُضَمَّنٌ مَعْنَى :

لا تُفَضُّوا . وقيل . حذف المفعول والباء للسببية ، أي : لا تُلْقُوا

أنفسكم بسبب أيديكم ، كما تقول : لا تُفَسِدْ حالك برأيك . قاله المبرد .

واختلف في زيادتها في مفعول « كفى » في قوله<sup>(٢)</sup> :

فَكَفَى بِنَا ، فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا

حُبُّ النَّبِيِّ ، مُحَمَّدٍ ، إِيَّانَا

(١) المعنى ١١٥ وشرح شواهد ٣٣٣ والخرانة ٤ : ١٥٩ . والعلج : الطفر .

(٢) كم بن مالك أو حسان أو عبدالله بن رواحة أو شير بن عبدالرحمن .

ديوان كم بن مالك ٢٨٩ و ٣١٢ - ٣١٢ والمعنى ١١٦ وشرح شواهد

٣٣٧ والخرانة ٢ : ٥٤٢ .

قليل : هي في البيت زائدة مع المفعول . وردّه ابن أبي العافية<sup>(١)</sup> ، وقال :  
هي داخلة على فاعل « كنى » ، و « حبّ النبي » بدل اشتمال من الغنم بر  
على الموضوع . وعلى هذا حمل بعضهم قول أبي الطيّب<sup>(٢)</sup> :

كَفَيْتِ بِجِسْمِي ، نُحُولًا ، أَنْتِي رَجُلٌ  
لولا مُخاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَيَنِي

الثالث : المبتدأ ، نحو محسبك زيد . بهذا مثل الزمخشري<sup>(٣)</sup>  
وغيره . ومثله ابن مالك بقوله : محسبك حديث . وقال في بحسبك  
زيد : الأجود أن يكون « زيد » مبتدأ ، و « بحسبك » خبر مقدم .  
فإن « حسباً » من الأسماء التي لا تعرفها الإضافة . قال ابن يعيش :  
ولا نعلم<sup>(٤)</sup> مبتدأ دخل عليه حرف الجر في الإيجاب غير هذا الحرف .  
قلت : جعل بمص المتأخرين الباء في قولهم : كيف بك ، وكيف با .  
زائدة مع المبتدأ . والأصل : كيف أنت ، وكيف نحن .

الرابع : الخبر . وزيادتها في الخبر ضربان : مقيسة ، وغير مقيسة .

فالمقيسة في خبر « ايس » و « ما » أخنها نحو ﴿ أليس الله بكافٍ

---

(١) وهو محمد بن عبدالرحمن الإسبيلي . توفي سنة ٥٨٣ . نية الوعاة ١ : ١٥٥ .

(٢) ديوان المتنبي ٤ : ١٨٦ والنفي ١١٦ ورفض اللاني ٧٠ .

(٣) المعصل ١٣٢ . (٤) شرح المعصل ٨ : ٢٣ . وفيه : ولا يعلم .

عَبْدَهُ<sup>(١)</sup> ، ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾<sup>(٢)</sup> . وفي زيادتها  
 بعد « ما » التيمية خلاف . منع الفارسي والزمخشري . والصحيح  
 الجوار ، لسماحه في أشعار بني تميم . وقد وردت زيادتها في خبر « لا »  
 أخت « ليس » ، كقول سواد بن قارب<sup>(٣)</sup> :  
 وَكُنْ لِي شَفِيعًا ، يَوْمَ لَا دَوْشَفَاعَةَ  
 يُمْنِنُ فِتِيلًا ، عَن سَوَادِ بْنِ قَارِبِ  
 وفي خبر فعل ناسخ منفي ، كقول الشاعر<sup>(٤)</sup> :  
 وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ  
 بِأَعْجَلِهِمْ ، إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ  
 وظاهر كلام بعضهم<sup>(٥)</sup> أن هذا يجوز القياس عليه .

وغير المقيسة في مواضع كثيرة . كزيادتها بعد « هل » في قوله<sup>(٦)</sup> :

- (١) الزمر : ٣٦ .  
 (٢) فصل : ٤٧ .  
 (٣) المعنى ٤٦٨ وشرح ابن عقيل ١ : ١٢٨ وأوضح المسالك ١ : ٢٠٩ . وفي  
 الأصل : فك لي شعماً يوم لا دو فراة .  
 (٤) السننرى . المعنى ٦١٩ وشرح شواهده ٨٩٩ وشرح ابن عقيل ١ : ١٢٨ .  
 (٥) في الأصل : كلامهم .  
 (٦) الفردق . ديوانه ٨٦٣ ومعاني القرآن ١ : ١٦٤ و ٤٢٣ وأوضح  
 المسالك . وصدرة :  
 يَقُولُ ، إِذَا أَقْلَوْتِي عَلَيْهَا ، وَأَفْرَدْتِ

\* ألا ، هل أخو عيشٍ ، لذيذٍ ، بدائمٍ \*  
وندرت زبادتها في الخبر الموجب ، كقول الشاعر<sup>(١)</sup> :  
فلا تطمع ، أبينت اللمن ، فيها

وتمنمكها بشيءٍ يُستطاعُ  
وفيه احتمال . وقال الأخفش : إن الباء زائدة في قوله تعالى ﴿ جَزَاءُ  
سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾<sup>(٢)</sup> . والأولى أن يكون الجار والمجرور خبراً ، والباء  
متعلقة بالاستقرار .

الخامس : النفس والعين في باب التوكيد . يقال : جاء زيدٌ  
بنفسه ، وبسببه . والأصل : جاء زيدٌ نفسه وعينه .

السادس : الحال المنفية ، لأنها شبيهة بالخبر . ذكر هذا ابن  
مالك ، واستدل<sup>(٣)</sup> بقول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

فا رجعتُ ، بخائبةٍ ، ركبُ  
حكْمُ نِ الْمَسِيْبِ مُنْتَهَاها

وقول الآخر<sup>(٥)</sup> :

- (١) عبيد بن ربيعة شرح الحماسة للرزوي ٢٠٩-٢١١ والنفي ١١٧ والخزانة ٤١٣:٢.
- (٢) يونس : ٢٧ . (٣) راد في ب : عليه .
- (٤) القحيف المقبلي . النفي ١١٧ وشرح شواهد ٣٣٩ والخزانة ٤ : ٢٤٩ .
- (٥) النفي ١١٧ وشرح شواهد ٣٤٠ . والمرؤود : الذعور . والوكل : العاجز .

كَائِنْ دُعِيَتْ إِلَى بَأْسَاءَ ، دَاهِمَةً  
 فَا انْبَعَثَتْ بِمَرْؤُودٍ ، وَلَا وَكَلٍ  
 وَاغْتَرَضَ بِأَنَّهُ لَا حِجَّةَ فِي الْبَيْتَيْنِ ، لِحَوَازِ كَوْنِ (١) الْبَاءِ فِيهِمَا بَاءُ الْحَالِ ،  
 وَالْمَعْنَى : فَارْحَمْتُ بِمُحَاجَةِ خَائِبَةٍ ، وَفَمَا انْبَعَثْتُ بِشَخْصٍ مَرْؤُودٍ .  
 يَعْنِي ذَلِكَ نَفْسَهُ ، وَيَكُونُ مِنْ بَابِ التَّجْرِيدِ .  
 فَهَذَا عَامُ الْكَلَامِ عَلَى بَاءِ الْجَرِّ . وَفَدَّ كُنْتُ نَظُمْتُ مَعَانِيهَا فِي

هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ :

بِالْبَاءِ الْوَصْفِ ، وَاسْتَمْعِنَ ، أَوْ عَدَدًا ، أَوْ  
 أَقْسِمَ ، وَبَعْضَ ، أَوْ فَرْدًا ، أَوْ عَمَلًا  
 وَأَتَتْ بِمَعْنَى مَعٍ ، وَفِي ، وَعَلَى ، وَعَنْ  
 وَبِهَاقَعَوْضَ ، إِنْ تَشَاءُ ، أَوْ أُبَدِلَ (٢)

### التاء

حَرْفٌ يَكُونُ عَامِلًا ، وَغَيْرَ عَامِلٍ . وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ : تَاءُ الْقِسْمِ ،  
 وَتَاءُ التَّأْنِيثِ ، وَتَاءُ الْخَطَابِ . وَمَا سِوَى هَذِهِ الْأَقْسَامِ فَلَيْسَ مِنْ حُرُوفِ  
 الْمَعَانِي ، كَتَاءِ الْمَضَارِعَةِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : فَا بَدَلِ .

(١) = : أَنْ تَكُونَ .

فأما تاء القسم : فهي من حروف الجر ، ولا تدخل إلا على اسم  
الله نحو ﴿ تَاللّٰهِ تَفْتًاۙ تَذَكَّرُ يُوْسُفَ ۙ ﴾<sup>(١)</sup> . وحكى الأخفش  
دخولها على الرَّبِّ ؛ قالوا : تَرَبَّ الكعبة . وخصَّ بعضهم دخولها  
على الرَّبِّ ، بأن يضاف إلى الكعبة . وليس كذلك ، لأنه قد جاء  
عنهم : تَرَبَّيْ . وحكى بعضهم أنهم قالوا : تالرحمن ، وتحيا نك .  
وذلك شاذ .

وهذه التاء ف - . او القسم ، لأن الواو تدخل على كل ظاهر ،  
مقسم به . والواو فرع الباء ، لأن الباء فضلت<sup>(٢)</sup> بأربعة أوجه ، تقدم  
ذكرها . وقولهم : إن التاء بدل من الواو ، والواو بدل من الباء ،  
استضعفه بعضهم . قال : ولا يقوم دليل على صحته .

وأما تاء التانيث : فهي حرف يلحق الفعل ، دلالة على تانيث  
فاعله ، لزوماً في مواضع ، وجوازاً في مواضع ، على تفصيل مذکور في  
كتب النحو . ولا تلحق إلا الماضي ، وتصل به متصرفاً ، وغير متصرف ،  
ما لم يلزم تذكير فاعله ، كـ « أفعل » في التعجب ، و « خلا ، وعدا ،  
وحاشا » في الاستثناء . وحكم هذه التاء السكون ، ولذلك لما عرض  
تحريكها ، في نحو : رَمَتَا<sup>(٣)</sup> ، لأجل الضمير ، لم تُرد الألف التي هي

(١) يوسف : ٨٥ . (٢) سقطت من الأصل . (٣) ب : رتا .



بدل اللام<sup>(١)</sup>، إلا في لغة رديثة، يقول أهلها: رَمَاتَا.

قال بعض النحويين: وقد لحقت تاء التأنيث ثلاثة أحرف وهي: «رُبَّتْ، وَثُمَّتْ، وَلَاتَ». قلت: ولها رابع، وهو<sup>(٢)</sup> «لَعَلَّتْ».

وأما تاء التأنيث التي تلحق الاسم فلا تمدّ من حروف المعاني. ومذهب البصريين فيها<sup>(٣)</sup> أنها تاء في الأصل، والهاء في الوقف بدل التاء، ومذهب الكوفيين عكس ذلك.

وأما تاء الخطاب: فهي التاء اللاحقة للضمير المرفوع المنفصل، نحو: أنتَ وأنتِ. فالتاء في ذلك حرف خطاب و«أَنْ» هو الضمير. هذا مذهب الجمهور. وعلى هذا لو سَمَّيتَ بـ«أنت» حكيمته، لأنه مركب من حرف واسم. وذهب الفراء إلى أن المجموع هو الضمير. وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هي الاسم، وهي التي في «فَعَلَّتْ»، لكنها كثرت بـ«أَنْ». والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

(١) في الأصل: «العين». وفي حاشية الأصل: «له: بدل اللام».

(٢) في الأصل وج: وهي. (٣) سقطت من الأصل.

(٤) في حاشية الأصل: نظم كانه العقير رضي الدين القازاني في معاني التاء: حاتم معاني التاء، فما حَقَّقُوا ثلاثة، لا عدد، عنهم، فاهم. تاء خطاب، أَلْحَقْتُ مُضْمَرًا وتاء تأنيث، وتاء القسم.

## السين

حرف (١) مهمل . يكون للتنفيس ، ويكون زائداً في الوقف ،  
ليبان الحركة .

فأما سين التنفيس : فمختصه بالمضارع ، وتخلصه للاستقبال . نحو  
﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ (٢) .

فإن قلت : فكيف دخلت على الفعل المقرون بـ « الآن » ،  
في قول الشاعر (٣) :

فإِتي لستُ خاذِلِكُمْ ، ولكنْ

سَأسعى ، الآنَ ، إذْ بَلَغْتَ أُنَاهَا

قلت (٤) : لأنه أراد التقريب ولم يرد بـ « الآن » الزمن الحاضر حقيقة .  
والسين عند البصريين حرف مستقل (٥) . وذهب الكوفيون

---

(١) ج : هو حرف . (٢) البأ : ٤ .

(٣) حاشية الدمامي ١ : ٢٧٩ وحاشية السوقي ١ : ١٤٩ وحاشية الأمير  
١ : ١٢٢ . والأئني : العاية والنتهي .

(٤) قال الدمامي : « قال في الحنى الداني : وقد لا يحتاج إلى التأويل بالتقريب .  
بل يقال : إنه مقدر بـ : مِن . كأنه قال : سأسعى من الآن » !

(٥) ج : مستقبل .

إلى أنها مقتطعة من «سوف» كما قالوا: سو، وسي، وسف. واختاره ابن مالك. قال: لأنه أهد عن التكلف، ولأنهم أجمعوا على أن هذه الثلاثة فروع «سوف»، فلتكن السبب كذلك. واستدل بعضهم، على أصانة السبب، بتفاوت مدة التسوية؛ فإن «سوف» أبلغ في ذلك. فلو كانت السبب فرعاً اتساوت<sup>(١)</sup> مدة التسوية. قال ابن مالك: وهذه دعوى مردودة، لأن العرب عبرت عن المعنى الواحد الواحد في الوقت الواحد بـ: سيفعل، وسوف يفعل. ومنه قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

وما حالةٌ إلا سيُصْرَفُ حالها  
إلى حالةٍ، أُخرى، وسوف تَزُولُ

وأما سين الوقف. فهي في لغة بكر، يزيدون سيناً بعد كاف المؤنثة، في الوقف، لبيان حركة الكاف. نحو: عليكيس. فإذا وصلوا حذفوها. فهي، في ذلك، نظيرها، السكت. وهذه<sup>(٣)</sup> لغة قليلة، تسمى: كسكسة بكر. والله أعلم.

(١) في الأصل: لساوت.

(٢) الممع : ٢ : ٧٢ والدرر اللوامع ٢ : ٨٩ .

(٣) > : وهي .

## السِين

حرف مهمل ، يزداد وفقاً بعد كاف المحاطبة ، في لغة تميم ، كزيادة  
السِين في لغة بكر . فيقولون : أكرمْتُكش . وتسمى كشكشة  
تميم<sup>(١)</sup> . والله أعلم .

## الفاء

حرف مهمل ، خلافاً لمن زعم أنها نحرّت إذا نابت عن «رُت» ،  
ولمن ذهب إلى أنها نصب المضارع في الأجوبة . وسيأتي الكلام على  
ذلك . وأصول أقسام<sup>(٢)</sup> الفاء ثلاثة : عاطفة ، وجواية ، وزائدة .

أما العاطفة فهي من الحروف التي تُشرك<sup>(٣)</sup> في الإعراب  
والحكم ، ومعناها التعقيب . فإذا قلت : قام زيد فعمر ، دأبت على أن  
قيام عمرو بعد زيد ، بلا مَهلة . فتشارك «نُم» في إفاة النرتب ،  
وتعارفها في أنها تفيد الاتصال ، و«نُم» تفيد الانفصال . هذا مذهب  
البصريين ، وما أوهمَ خلاف ذلك تأولوه .

وأورد السيرافي ، على قولهم : إن الفاء للتعقيب ، قولك : دخلتُ

(١) في الأصل : سى عم .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) ب و ج : تشرك .

البصرة فالكوفة . لأن أحد الدخولين لم يَلِ الآ خر . وأجاب بأنه بعد دخوله البصرة لم يشتغل بشيء ، غير أسباب دخول الكوفة . وقال بعضهم : تعقيب كل شيء بحسبه ، فإذا قلت : دخلت مصر فكتة ، أفادت التعقيب على الوجه الذي يمكن .

وذهب قوم ، منهم ابن مالك ، إلى أن الفاء قد تكون للمسئلة بمعنى « ثم » . وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ، فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ (١) . وتوالت هذه الآية على أن « فتصبح » مطوف على محذوف ، تقديره : أنتنابه ، فطال النبت ، فتصبح . وقيل : بل هي للتعقيب ، وتعقيب كل شيء بحسبه .

وذهب الفراء إلى أن ما بعد الفاء قد يكون سابقاً ، إذا كان في الكلام ما يدل على ذلك . كقوله تعالى ﴿ وكم ، من قرية ، أهلكتناها فجاءها بأسنا ﴾ (٢) ، والباس في الوجود واقع قبل الإهلاك . وأجيب بأن معنى الآية : وكم من قرية أردنا إهلاكها ، كقوله « إذا أكلت فسم الله » . وقيل الفاء في الآية عاطفة للمفصل على المجرى ، كقوله تعالى ﴿ إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً ، فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَاراً ﴾ (٣) . وهذا مما

(١) المحج : ٦٣ .

(٢) الأعراف : ٤ .

(٣) الواقعة : ٣٥ - ٣٦ .

انفردت به الفاء .

وذهب بعضهم إلى أن الفاء قد تأتي ، لمطلق الجمع ، كالواو . وقال  
به الجري<sup>(١)</sup> في الأماكن والمطر خاصة . كقولهم : عفا مكان كذا  
فكان كذا ، وإن كان عفاؤهما في وقت واحد . ونزل المطر بمكان كذا  
فكان كذا ، وإن كان نزوله في وقت واحد . قال امرؤ القيس<sup>(٢)</sup> :

\* بِسِقْطِ اللَّوَى ، يَبِينُ الدَّخُولِ فَحَوَمَلِ \*

وقال النابغة<sup>(٣)</sup> :

عَمَّا ذُو حُسَى ، مِنْ فَرْتَنَى ، فَالْقَوَارِعُ

فَجَنَّبَا أَرِيكَ ، فَالْعِلَاعُ ، الدَّوَابِعُ

وقد اتضح ، بما ذكرته من هذه الأقوال ، أن ما نقله بعضهم ، من

الإجماع ، على أن الفاء للتعقيب ، غير صحيح .

وقال بعضهم : الترتيب بالفاء على ضربين . ترتيب في المعنى ،

وترتيب في الدّكر . والمراد بالترتيب في المعنى أن يكون المعطوف بها

لاحقاً متصلاً ، بلا مسهلة . كقوله تعالى ﴿ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ

(١) وهو أبو عمر ، صالح بن إسحاق . توفي سنة ٢٢٥ . مئة الوعاء ٢ . ٨ .

(٢) ديوان امرؤ القيس ٨ والمغني ١٧٤ والحزاة ٤ : ٣٩٧ وصره :

فما ، بَبَك ، مِنْ دِكْرَتِي حَسْبِ ، وَمَنْزِلِ

(٣) ديوان النابغة ٤٢ .

فَمَدَّكَ ﴿١﴾ . وأما الترتيب في الدُّكْر فنوعان : أحدهما عطف  
 مفعل على مجمل ، هو هو في المعنى ، كقولك : توصلاً ، ففعل وجهه  
 ويديه ، ومسح برأسه ، ورجليه . ومنه قوله تعالى ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ ،  
 فَقَالَ : رَبِّ ﴿٢﴾ الْآيَةَ . والثاني عطف ، لمجرد المشاركة في الحكم ،  
 بحيث يحسن الواو ﴿٣﴾ . كقول امرئ القيس :

\* بِسِقْطِ اللَّوَى ، بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ \*

وسمى غيره هذا ترتيباً في اللفظ ؛ قال : ومراد الشاعر وقوع الفعل  
 بنلك المواضع ، وترتيب اللفظ واحداً بعد آخر ﴿٤﴾ بالفاء ترتيباً لفظياً .

### تبييه

لا يخلو المعطوف بالماء من ان يكون مفرداً ، أو جملة ، والمفرد :  
 صفة ، وغير صفة . فالأقسام ثلاثة . فإن عطفت مفرداً غير صفة لم تدل  
 على السببية . [ نحو : قام زيد فعمرو . وإن عطفت جملة ، أو صفة ، دلت  
 على السببية ] ﴿٥﴾ غالباً . نحو ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى ، فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ ﴿٦﴾ .

- |                     |                  |
|---------------------|------------------|
| (١) الاضطرار . ٧ .  | (٢) هود : ٤٥ .   |
| (٣) ب و د : الواو . | (٤) ج : واحد .   |
| (٥) سقط من الأصل .  | (٦) القصص : ١٥ . |

ونحو ﴿لَا كَلْبُونَ مِنْ شَجَرٍ﴾ من زَقُومٍ ، فإِثْنُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ ،  
 فِشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ ﴿١﴾ . قال الزنجشيري ، في الكشاف (٢)  
 « فَإِنْ قُلْتَ : ما (٣) حكم الفاء إذا جاءت عاطفة في الصفات ؟ قلتُ :  
 إما أن تدل على ترتب معانيها في الوجود (٤) . كقوله (٥) :

يَالْهَفَ زَيْبَابَةٌ ، لِلْحَارِثِ الـ

صَّاحِ ، فَالْمَانِمِ ، فَالْآيِبِ

كأنه قال : الذي صَبَّخَ (٦) ، ففتم ، فآبَ . وإما على ترتبها (٧) في  
 التفاوت ، من بعض الوجوه . كقولك : خذِ الْأَكْمَلَ فَالْأَفْضَلَ (٨) ،  
 واعملِ الْأَحْسَنَ فَالْأَجْمَلَ . وإما على ترتب موسوقاتها ، في ذلك .  
 كقولك : رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ فَالْمُقْصِرِينَ .

فعلی هذه القوانین الثلاثة ینساق أمر الفاء العاطفة فی العینات .

- 
- (١) الواصفة ٥٢٠ . (٢) الكشاف ٣ : ٣٣٤ .  
 (٣) في الأصل : ١٤ . (٤) سقط في الوجود ، من الأصل .  
 (٥) سلة بن دهل . المقي ١٧٦ وشرح شواهد ٤٦٥ والخزانة ٢ : ١٦٣  
 وشرح الحماسة للرزوي ١٤٧ والسمط ٥٠٤ .  
 (٦) في الأصل : أصبح . (٧) د : ترتيبها .  
 (٨) ج : فالأكمل . وفي الكشاف : خذِ الْأَفْضَلَ فَالْأَكْمَلَ .



والفاء العاطفة أحكام أخر، مذكورة في مواضعها، لا حاجة هنا<sup>(١)</sup>  
إلى ذكرها .

وأما الفاء الحوالية: فمنها الربط، وتلازمها السببية . قال بعضهم:  
والترتيب أيضاً، كما ذكر في العاطفة . ثم إن هذه الفاء تكون جواباً  
لأمرين: أحدهما الشرط بـ « إن » وأخواتها . والثاني ما فيه معنى  
الشرط نحو « أمّا » .

فأما جواب الشرط بـ « إن » وأخواتها فأصله أن يكون فعلاً  
صالحاً لجملة شرطاً . فإذا جاء على الأصل لم يحتاج إلى فاء ، وذلك إذا  
كان ما ضيماً متصرفاً عارياً من « قد » وغيرها ، أو مضارعاً<sup>(٢)</sup> مجرداً ،  
أو منفيّاً بـ « لا » أو « لم » .

ومع كونه في ذلك غير محتاج إلى الفاء لا يمتنع اقترانه بها ، على  
تفصيل أنا ذا ذكره :

وهو أنه<sup>(٣)</sup> إن كان مضارعاً . جاز اقترانه بها ، ويجب رفعه  
حيث ذكر قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ وَمَنْ ﴾

(١) في الأصل : فلا حاجة . د : لا حاجة هناك .

(٢) سقط « أو مضارعاً » من الأصل . (٣) سقطت من الأصل .

(٤) المائة : ٩٥ .

يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ ﴿١﴾ . والتحقيق أنه حينئذٍ خبر مبتدأ محذوف . فيكون الجواب جملة اسمية .

وإن كان ماضياً متصرفاً مجرداً<sup>(٢)</sup> ، فهو على ثلاثة أضرب :

ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلاً ، ولم يقصد به وعدٌ أو وعيد . نحو : إن قام زيد قام عمرو .

وضرب يجب اقترانه بالفاء ، وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى . نحو ﴿إِنْ<sup>(٣)</sup> كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلٍ فَسَدَقَتْ ﴾ ، و«قد» معه مقدرة .

وضرب يجوز اقترانه بالفاء ولا يجب ، وهو ما كان مستقبلاً ، وقُصد به وعدٌ أو وعيد . كقوله تعالى<sup>(٤)</sup> ﴿مَنْ جَاءَ بِالسِّيئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ ﴾ .

وإذا كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطاً وجب اقترانه بالفاء ، ليعلم ارتباطه<sup>(٥)</sup> بأداة الشرط . وذلك إذا<sup>(٦)</sup> كان :

- 
- (١) الجن : ١٣ .  
(٢) في الأصل : متحرراً .  
(٣) يوسف : ٧٧ . وفي الأصل : وإن . (٤) الممل : ٩٠ .  
(٥) في الأصل : اقترانه . (٦) في الأصل : وإن .

جملة اسمية، نحو: مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَأَلَّهُ بِجِزِيهِ (١).

أو فعلية طلبية، نحو (٢) ﴿قُلْ: إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾.

أو فعلاً غير متصرف، نحو (٣) ﴿إِنْ تَرَنِى أَنَا أَقْلَمَ مِنْكَ مَالاً، وَوَلَدًا، فَمَسَىٰ رَبِّى﴾.

أو مقروناً بحرف تنفيس، نحو (٤) ﴿مَنْ يَرْتَدَّ، مِنْكُمْ، عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ﴾.

أو بـ «قد»، نحو (٥) ﴿قَالُوا: إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ، مِنْ قَبْلُ﴾.

أو منفياً بـ «ما» (٦) أو «لن» أو «إن»، نحو: إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَمَا يَقُومُ عَمْرُو، أَوْ فَلَنْ يَقُومَ، أَوْ فَإِنْ يَقُومُ (٧).

أو قسماً، نحو: إِنْ نَكَرْتَنِى فَوَاللَّهِ لَأُكْرِمَنَّكَ.

(٢) آل عمران : ٣١ .

(٤) المائدة : ٥٤ .

(٦) في الأصل : بلا .

(١) و الأصل : فَإِنَّ اللَّهَ مُحْرِبُهُ .

(٣) الكهف : ٣٩ - ٤٠ .

(٥) يوسف : ٧٧ .

(٧) في الأصل : وَهَلَنْ يَقُومَ فَإِنْ يَقُومَ .

أومقروناً بـ «رُب» ، أو بندا ، كقول امرئ القيس<sup>(١)</sup> :  
 فإن أنس مكرؤباً فيارُب قينة  
 مُنعمَةً ، أعملتها بكران  
 فهذه الأجوه تلزمها الفاء ، لأنها لا يصلح جعلها شرطاً .  
 وجاء حذف الفاء لضرورة الشعر كقوله<sup>(٢)</sup> :

\* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا \*

أي : فإله يشكرها .

وقال بعضهم : لا يجوز حذفها إلا في ضرورة ، أو ندور . و مثل  
 الندور بما في صحيح البخاري ، من قوله وَاللَّيْلِ ، لأبي بن كعب ،  
 رضي الله عنه « فإن جاء صاحبها ، وإلا استنبح بها » .  
 وعن الأخفش إجازة حذف الفاء ، في الاختيار . واختلف  
 النقل عن المبرد ، فنقل عنه كذهب الأخفش ، ونقل عنه منع حذفها  
 (١) ديوان امرئ القيس : ٨٦ . والرواية : « وإن » . والكران . المود الذي  
 تضرب به القينة .

(٢) عبدالرحمن بن حسان . وعجزه :

والثيرة بالثيرة ، عبد الله بثلاث

المنى ٥٨ و ١٧٨ و شرح شواهد ٤٦٨ وأملئ ابن التجري ١ : ٧١ .

مطلقاً . وزعم أن الرواية في البيت :

\* مَنْ يَعْمَلِ الْخَيْرَ قَالَ "مَنْ يُشْكُرُهُ" \*

واعلم أن « إذا » الفجائية قد تخلف الفاء في الجملة الاسمية ، بشروط يأتي ذكرها عند ذكر « إذا »<sup>(١)</sup> ، إن شاء الله تعالى .

وأما الفاء الواقعة جواباً لـ « أمّا » فالأليق تأخير<sup>(٢)</sup> ذكرها ، لتذكر مع « أمّا » .

وأما الفاء الزائدة فهي ضربان :

أحدهما الفاء الداخلة على خبر المبتدأ ، إذا تضمن معنى الشرط .  
نحو : الذي يأتي فله درهم . فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط ، لانتها دخلت لتفيد التنصيص على أن الخبر مستحقّ بالصلة<sup>(٣)</sup> المذكورة .  
ولو حذفنا لاحتمل كون الخبر مستحقّاً بغيرها .

فإن قلت : فكيف تجعلها زائدة ، وهي تفيد هذا المعنى ؟ قلتُ :  
إنما جعلتها زائدة ، لأن الخبر مستغن عن رابط يربطه بالمبتدأ . ولكن  
المبتدأ لما شابه اسم الشرط [ دخلت الفاء في خبره ، تشبيهاً له بالجواب .

(١) ج : إن .

(٢) في الأصل : تأخر .

(٣) في الأصل : بالصفة .

ولفادتها هذا المعنى لا تمنع تسميتها زائدة . وبالجملة فهذه الفاء شبيهة  
بماء جواب الشرط [ (١) ] .

ولتضمن المبتدأ معنى الشرط صور، مذكورة في موضعها .  
والثاني التي دخولها في الكلام كحروجا . وهذا القسم لا يقول به  
سيبويه وقال به الأخفش، وزعم أنهم يقولون: أخوك (٢) فوجدوا واحتج  
بقول الشاعر (٣) :

وقائلة : خولان فأنكح فتاتهم  
وأكرومة الحيين خنو : كما هيا  
وبقول عدي بن زيد (٤) :

أرواح ، مودع ، أم بكور  
أنت فانظر : لأي ذلك تصير ؟

ولا حجة فيها ، لاحتمال كون « خولان » خبر مبتدأ محذوف ، أي :

- 
- (١) سقط من الأصل .  
(٢) سقطت من الأصل .  
(٣) الكتاب ١ : ٧٠ والمعي ١٧٩ وشرح شواهد ٤٦٨ وشرح الفصل  
١ : ١٠٠ والأرهمية ١٥٢ والسي ٢ : ٥٢٩ والحري ٣ : ٤٧٧ .  
١ : ٢١٨ . وخولان : اسم علم . والأكرومة : الفناء الكريمة . والخنو :  
التي لم تنوع .  
(٤) ديوان عدي بن زيد ٨٤ والمعي ١٧٩ وشرح شواهد ٤٦٩ وأمالي ابن  
الشجري ١ : ٩١ .

هؤلاء خولان . وكون « أنت » فاعل فعل مقدر ، يفسره الظاهر ،  
أي : فانظر أنت .

وقد أجاز الفراء وجماعة ، منهم الأعمى ، دخولها في خبر المبتدأ ،  
إذا كان أمراً ، أو نهيًا .

وأجاز الزجاج في قوله تعالى ﴿ هَذَا فَلْيَذوقوه ﴾<sup>(١)</sup> أن يكون  
« هذا » مبتدأ ، و « فليذوقوه » خبره .

وقال ابن برّهان<sup>(٢)</sup> : واعلم أن الفاء تكون<sup>(٣)</sup> زائدة عند أصحابنا  
جميعاً . نحو قول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

• وَإِذَا هَلَسْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجزَ عِي •

---

(١) ص : ٥٧ .

(٢) هو عبد الواحد بن علي ، أبو القاسم . توفي سنة ٤٥٦ . نية الوعاء ٢ : ١٢٠ .

(٣) سقطت من .

(٤) المر بن توب . ديوانه ٧٢ والمعي ١٧٩ وشرح شواهد ٤٧٢ وأنظر انة

١ : ١٥٢ و ٤٥٠ . والشاهد في الغاء الثابتة . وصدرة :

لا تحزري ، إن منفساً أهلكته

## مسائلان (١)

الأولى<sup>(٢)</sup>: اختلف في الفاء<sup>(٣)</sup> الداخلة على « إذا » العجائية ،<sup>(٤)</sup>  
نحو : خرجتُ فإذا الأسد . فذهب المازني<sup>(٥)</sup> ، ومن وافقه ، إلى أنها  
زائدة<sup>(٦)</sup> لازمة . وإليه ذهب العارسي . وذهب أبو بكر مبرمان<sup>(٧)</sup>  
إلى أنها فاء عاطفة ، واختاره ابن جني . وذهب الزجاج إلى أنها فاء الجزاء ،  
دخلت<sup>(٨)</sup> على حدّ دخولها في جواب الشرط .

الثانية<sup>(٩)</sup> : اختلف في الفاء الداخلة على الفعل المقدم معموله ،  
في الأمر والنهي ، نحو : زيداً فاضرب ، وعمراً فلا تُهين . فذهب  
قوم ، منهم العارسي ، إلى أنها زائدة . وذهب قوم إلى أنها عاطفة ، وقالوا:  
الأصل في نحو « زيداً فاضرب » : تَنبِيَةٌ فاضرب زيداً . فالفاء عاطفة  
على « تنبيه » ، ثم حذف الفعل المعطوف عليه ، فلزم تأخير الفاء ، لثلاثاً

(١) في الأصل : تسيه .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) زاد في ب : في .

(٤) وهو بكر بن محمد ، أبو غنّان . توفي سنة ٢٤٩ . نية الوعاة ١ : ٤٦٣ .

(٥) في الأصل : « ابن مبرمان » . وهو محمد بن علي . وتوفي سنة ٣٤٥ . نية

الوعاة ١ : ١٧٥ .

(٦) سقطت من الأصل .

(٧) في الأصل : ودخلت .



تقع صدراً . فلذلك قدم المعمول عليها .

وقد ذكر للفاء أقسام أخر، ترجع عند التحقيق إلى الأقسام الثلاثة المتقدمة .

أحدها الناصبة للفعل في جواب الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والتحفيز ، والعرض ، والتمني ، والني ، والترجى .  
فهذه تسعة أجوبة .

وليس للرحى عند البصريين جواب منصوب ، وتأولوا قراءة حفص ﴿ لَمَلَى أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾<sup>(١)</sup> على أن « لمل » أشربت معنى « لبت »

ومذهب بعض الكوفيين أن الفاء ، في هذه الأجوبة ، هي الناصبة للفعل بنفسها . وذهب بعضهم إلى أن انتصابه بالخالفة ، لأنه لما لم يصح عطفه على الأول ، لخالفته له في المعنى ، نُصب .

ومذهب البصريين أن هذه الفاء فاء عاطفة ، والفعل منصوب بـ « أن » مضمرة بمد الفاء . والفاء في ذلك عاطفة مصدرأ مقدرأ على مصدر متوهم . فإذا قلت : أكرمني فأحسن إليك ، فالتقدير :

(١) غافر : ٣٦ .

ليكن منك إكراماً فأحسن مني .

وثانيتها الجارّة، وهي فاء «رُبّ»، كقول امرئ القيس<sup>(١)</sup> :

فِيكَ ، حُبَّتِي ، قَدْ طَرَقْتُ ، وَمُرِّضِعٍ  
فَأَهَيْتُهَا ، عَن ذِي تَمَائِمَ ، مُغَيَّلِ

وقول المهذلي<sup>(٢)</sup> :

فَحُورٍ قَدْ كَهَيْتُ بَيْنَ ، عَيْنِ  
نَوَاعِمَ ، فِي المَرُوطِ ، فِي الرِّبَاطِ

وليست هذه الفاء جارة، كما زعم هذا القائل . وإنما الجر  
بـ «رُبّ» المقدرة بعدها، والفاء في ذلك إما عاطفة، كالبيت الأول،  
ولما جواب شرط كالبيت الثاني، لأن<sup>(٣)</sup> قبله<sup>(٤)</sup> :

---

(١) ديوان امرئ القيس ١٢ والكتاب ١ : ٢٩٤ والجرانة ٢ . ٣٣٤ وشرح

المفصل ٢ : ١١٨ والنفي ١٤٥ وشرح شواهد ٤٠٢ . والمنيل :

الذي يرصع وأمه جلي .

(٢) المتنخل . ديوان المهذليين ٢ : ١٩ . والمين . الواسع الأعين . والمروط :

جمع مرط ، وهو كساء يتتمل به . والرباط : جمع ربطة ، وهي الملاة .

(٣) في الأصل : لأنه .

(٤) يترعك : يوسوس لك . وأولو النباط : الذين يستنبطون الأخبار ويدتحرجونها .

وانظر شرح أشعار المهذليين ١٢٦٧ .

فإِذَا تُعْرِضَنَّ ، أَمِيمَ ، عَنِّي  
وَيَنْزِعَنَّ الوُسْأَةَ ، أَوْلُو النَّبِاطِ

وفد حكى ابن عصفور ، وابن مالك ، إجماع النحويين على  
أن<sup>(١)</sup> الجر في ذلك بـ « رُبَّ » المحذوفة ، لا بالفاء .

وثالثها أن تكون للاستئناف . كقوله تعالى ﴿ أَنْتُمْ إِلَهُكُمْ  
إِلَهُ وَاحِدٌ . فَبَلَّغْ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> . قال بعضهم : وإذا أردت  
الاستئناف بعدها ، من غير تشريك للجمايتين ، كانت حرف ابتداء .  
نحو . قام زيد ، فهل فمت . وقام زيد ، فعمرو قائم . وعليه قوله<sup>(٣)</sup> :

\* أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ الْقَوَاءَ ، فَيَنْطِقُ \*

أي . فهو ينطق . وجمل من ذلك قوله تعالى ﴿ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾<sup>(٤)</sup>  
وهذه الفاء ترجع ، عند التحقيق ، للفاء العاطفة للجمل ، لقصد  
الربط بينها .

(١) سقط من الأصل . (١) الأبيات : ١٠٨ .

(٢) حميل بثينة . وعجره :

وهل تُحْشِرُكَ ، اليوم ، نبداء ، سَمَلْتِ ؟

ديوانه ١٤٤ والمغني ١٨١ والحزاة ٣ : ٦٠١ . والقواء : البالي . والسلي :

غير البنية . (٤) الروم : ٢٨ .

ورابعها أن تكون بمعنى «حتى» ذكره بمضهم، قال: كقوله تعالى ﴿فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءٌ﴾ (١).

وليس كما ذكر. بل هذه الفاء فاء العطف.

وخامسها أن تكون بمعنى «إلى». ذكره بعض الكوفيين. ومثله بقوله (٢): هو أحسن الناس ما بين قرنٍ فقَدَمٍ. أي: إلى قدمٍ. وأجاز بمضهم في قولهم «بين الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ» أن تكون الفاء بمعنى «إلى».

وهذا ضعيف، والفاء في ذلك عاطفة.

وقد نظمت أقسام الفاء في هذه الأبيات:

معاني الفاء لا تعدُّ وثلاثاً

فعاطفةٌ، تُرتبُ باتِّصالِ

وبعضٌ قال: قد تأتي، كواوٍ

وبعضٌ قال: تأتي، لانِّصالِ

وفي جُمَلٍ، وأوصافٍ، كثيراً

جَلَّتْ سَبِيَّةٌ، صَمْنُ المَقَالِ

(١) الأسماء . ١٣٩ .

(٢) انظر صدر بيت في المعنى ١٧٤ والمجمع ٢ : ١٣١ .

ورابطةُ الجَوَابِ ، تَدُلُّ فِيهِ  
عَلَى سَبَبِيَّةٍ ، فِي كُلِّ حَالٍ  
وَزَائِدَةٌ ، كَمَا قَدْ قَالَ قَوْمٌ  
وَيَظْهَرُ ذَلِكَ فِي صُورِ الْمِثَالِ

### الكاف

حرف ، يكون تاملاً ، وغير عامل . فالعامل : كاف الجر . وغير  
العامل : كاف الخطاب .

أما كاف الجرّ : فحرف ملازم لعمل الجر . والدليل على حرفيته  
أنه على حرف واحد ، صدرًا ، والاسم لا يكون كذلك . وأنه يكون  
زائداً ، والأسماء لا تُزاد . وأنه يقع مع <sup>(١)</sup> مجروره صلة ، من غير فبح ،  
نحو : جاء الذي كزيد . ولو كان اسماً لقبح ذلك ، لاستنزاهه حذف  
صدر الصلة من غير طول . ومذهب سيبويه أن كاف التشبيه لا تكون  
اسماً ، إلا في ضرورة الشعر . كقوله <sup>(٢)</sup> :

(١) سقطت من الأصل .

(٢) العجاج . ديوانه ٢ : ٣٢٨ والنبي ١٩٦ وشرح شواهد ٥٠٣ والمخرانة  
٤ : ٢٦٢ . والنهم : الذائب .

\* يَضْحَكُنَّ ، قَن كَالْبَرْدِ ، النُّهْمَ \*

أي: عن مثل البرد. فالكاف هنا اسم، بمعنى: مثل، للدخول حرف الجر عليه.

ومذهب الأَخْش والفارسي، وكثير من النحويين، أنه يجوز أن تكون حرفاً واسماً، في الاختيار<sup>(١)</sup>. فإذا قلت: زيد كالأسد، احتمل الأمرين. وشذَّ أبو جعفر بن مضاء<sup>(٢)</sup>، فقال: إن الكاف اسم أبداً، لأنها بمعنى «مثل».

وذكر بعض النحويين أن لكاف التشبيه ثلاثة أحوال:

فالأول: تميّن فيه الحرفية، وذلك إذا وقع زائداً، نحو قوله

تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(٣)</sup>. قيل: وكذلك إذا وقعت أول كافرين<sup>(٤)</sup>، كقول خطام المجاشعي<sup>(٥)</sup>:

(١) اطرس الصناعة ١: ٢٩٠ - ٢٩١.

(٢) وهو أحمد بن عبد الرحمن. ولد قرطبة سنة ٥١٣ ومات في إشبيلية سنة

٥٩٢. نوبة الوعاء ١: ٣٢٣. (٣) التورى: ١١.

(٤) في الأصل: وقت الكافرين.

(٥) سر الصناعة ١: ٢٨٢ والحصائص ٢: ٣٦٨ والكتاب ١: ١٣ والمتنبي

١٩٧ وشرح شواهد ٥٠٤ والاقضاب ٤٣٠ وشرح الفصل ٨: ٤٢

ومحالى نمل ٣٩ والسيبي ٤: ٩٥٢ والمزهر ١: ٢٢٣ وشرح شواهد

التافية ٥٩ والخزانة ١: ٣٦٧ و٢: ٣٥٣. والصاليات: الألفي التي

صليت بالنار. ويؤمنين: يجعلن أئلي.

\* وصالياتٍ ، كَمَا يُؤْتَفَيْنُ \*

قلت : وفي هذا نظر ، من وجهين : أحدهما أن الكاف الأولى في ذلك زائدة ، كالـكاف في ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ، فلا حاجة لإفراجه بالذکر . والآخر أن الكافين في البيت احتمالان ثلاثة أوجه : أولها أن تكون الأولى حرفاً والثانية اسماً ، كما ذكر . وثانيها أن يكونا حرفين أكد أحدهما بالآخر ، كقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

\* وَلَا لِلِيَا بِهِمْ ، أَبَدًا ، دَوَاءُ \*

وثالثها أن يكونا اسمين ، أكد أحدهما بالآخر . وقد أشار الرخشي إلى ذلك<sup>(٢)</sup> ، قال<sup>(٣)</sup> : ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كُرِّرَت ، للتأكيد ، يعني : في قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ، كما كررها من قال :

(١) مسلم بن سعد . صدره :

فلا ، والله ، لا يلقي لما بي

سر الصناعة ١ : ٢٨٣ والإنصاف ٥٧١ ومعاني القرآن ١ : ٦٨ والخصائص

٢ : ٢٨٢ والمعني ١٩٧ وشرح سواهد ٥٥٥ وشرح الفصل ١٧ : ٧

والقرب ١ : ٢٣٨ والممع ٢ : ٧٨ والخزانة ٢ : ٣٥٢ .

(٢) في الأصل : أشار إلى ذلك الرخشي .

(٣) الكشف ٤ : ٢١٣ .

\* وصالياتٍ ، كَكَمَا يُؤْتَفَيْنُ \*

وزاد بمضمم ، فيما <sup>(١)</sup> تَمَيَّنَ فِيهِ الْحَرْفِيَّةُ ، أَنْ تَقَعَ مَعَ بِمَرُورِهَا  
صَلَةً ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ <sup>(٢)</sup> :

مَا يُرْتَجَى ، وَمَا يُخَافُ ، جَمَعَا

فَهُوَ الَّذِي كَالْعَيْثِ ، وَاللَّيْثِ ، مَعَا

قال : نَمَيَّنَ <sup>(٣)</sup> الْحَرْفِيَّةُ فِي ذَلِكَ ، لِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى اسْتِحْسَانِهِ . وَلَوْ كَانَتْ  
الْكَافُ فِي ذَلِكَ اسْمًا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ مَخْوْفًا مِنَ الصَّلَةِ ، أَي : فَهُوَ  
الَّذِي هُوَ <sup>(٤)</sup> كَالْعَيْثِ . وَحُذِفَ الْمَبْتَدَأُ مِنَ صَلَةِ « الَّذِي » فِي مِثْلِ  
ذَلِكَ فَيَبِيحُ .

قلت : وَفِي كَلَامِ الْجَزُولِيِّ <sup>(٥)</sup> ، وَابْنِ مَالِكٍ ، وَغَيْرِهِمَا ، مَا يَدُلُّ عَلَى  
جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ فِي ذَلِكَ ، مَعَ تَرْجِيحِ <sup>(٦)</sup> الْحَرْفِيَّةِ . قَالَ الْجَزُولِيُّ : وَالْأَحْسَنُ  
الْأَجُودُ إِلَّا تَكُونَ كَافُ التَّشْبِيهِ فِي صَلَةِ الْمَوْصُولِ إِلَّا حَرْفًا . وَقَالَ  
ابْنُ مَالِكٍ : وَإِنْ وَقَعَتْ صَلَةُ فَالْحَرْفِيَّةُ رَاجِحَةٌ .

(١) فِي الْأَصْلِ : تَمَيَّنَا .

(٢) فِي الْأَصْلِ : وَيَتَمَيَّنُ .

(٣) وَهُوَ عَيْسَى بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، أَبُو مُوسَى . تَوَفِّيَ سَنَةَ ٦٠٧ . بَنِيَّةُ الْوَعَاءِ

(٤) : ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : تَرْجِيحُ .



والثاني: تميّن فيه الأسمية، وذلك في خمسة مواضع:  
أحدها أن يقع مجروراً بحرف جر: كقول الشاعر<sup>(١)</sup>:  
بِكَ لِلْقُوَّةِ، الشَّنَوَاءُ، جُلْتُ، فلم أكنُ  
لأَوْتَعِ، إلاّ بالكِيبِ، المُقَنَّعِ  
وثانيها أن يضاف إليه. كقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:  
تِيَمَ القَلْبِ حُبٌ كالبَدْرِ، لا بِلِ  
فاقَ حُسْنًا من تِيَمَ القَلْبِ حُبًا  
وثالثها أن يقع فاعلاً. كقول الأَعشى<sup>(٣)</sup>:  
أَتَنَتَهُونَ، وَلَنْ يَنْتَهَى ذَوِي شَطَطِ  
كالطَّعْنِ، يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ، والقُتْلُ  
ورابعها أن تقع مبتدأ. كقوله<sup>(٤)</sup>:

- 
- (١) ميهج السالك ٣: ٣٠١ وحاشية الصبان ٢: ٢٢٥ وشرح ابن الناظم ١٤٤  
والمبي ٣: ٢٩٥ والمهمع ٢: ٣١ والدرر اللوامع ٢: ٢٨. والقوه:  
العقاب. والسفواء: الموجة المنقلب.
- (٢) المهمع ٢: ٣١ والدرر اللوامع ٢: ٢٨ والخزائفة ٤: ٢٦٣. وفي ج:  
فاق حس.
- (٣) ديوان الأَعشى ٦٣ والخزائفة ٤: ٢٦٣. والقتل: جمع هيلة.
- (٤) شرح ابن الناظم ١٤٤ والمبي ٣: ٢٩٢. والعراء: جمع فرا، وهو الحمار  
الوحشي. والمرار: الجددج، وهو طور يصيح بالليل.

أبدًا ، كالفراء فوق دُراها  
حيثَ يَطْوِي ، المَسَامِعَ ، الصَّرَارُ  
وخامسها أن تقع اسم « كان » كقوله<sup>(١)</sup> :

لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قُلَامَةٍ  
حُبًّا ، لِفَيْرِكَ ، مَا أَتَيْتُكَ رَسَائِلِي  
وزاد بعضهم سادسًا ، وهو أن تقع مفعولاً . كقول النابغة<sup>(٢)</sup> :

لَا يَبْرَمُونَ ، إِذَا مَا الْأُفُقُ جَلَلَهُ  
بَرْدُ الشِّتَاءِ ، مِنَ الْإِمْحَالِ ، كَالْأَدَمِ  
واعلم أن منهم من تأول هذا كله ، على حذف الموصوف ،  
وإقامة الصفة التي هي الجار والمجرور مقامه .

والثالث : تجوز فيه الحرفية والاسمية . وهو ما عدا ما ذكر .  
واعلم أن الكاف ، التي هي حرف جر ، قسمان : زائدة ، وغير  
زائدة . فغير الزائدة لها معنيان :

---

(١) جميل شنة . ديوانه ١٨٠ والحصائص ٢ : ٤١٦ . ويسب إلى أبي كبير  
الهلبي . اللسان ( رسل ) .

(٢) ديوان النابغة ١٢٧ والمجمع ٢ : ٣١ والدرر اللوامع ٢ : ٢٩ . ويرم :  
يكون برماً . والدم : الذي لا يدحل في اليسر . والأدم : الحلاد .

الأول: التشبيه: محو زيد كالأسد. ولم يثبت أكثر مما غير

هذا المعنى .

الناني: التعليق، : ذكره الأخصس وغيره ، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا ﴾<sup>(١)</sup> . قال الأخصس : أي : لما فعلتُ هذا فاذكروني . قال ابن مالك : وورودها للتعليل كثير . كقوله تعالى ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى ﴿ وَيَكَاذِبُ كَذِبًا ﴾<sup>(٣)</sup> . لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، أي : أعجبُ لأنه لا يفلح الكافرون . وكذا فذره ابن برهان . وحكى سيويه : كما أنه لا يعلمُ فتجاوز اللهُ عنه . والتقدير : لأنه لا يعلم فتجاوز الله عنه .

وزاد ابن مالك معنى ثالثاً ، وهو أن تكون بمعنى « على » . قال : كقول بعض العرب « كخَيْرٍ » ، في جواب : كيف أصبحت ؟ حكاه الهراء . قلت : ذكر بعض النحويين أن هذا مذهب الكوفيين والأخصس . قال : وحكى الأخصس [ عز ] بعض العرب أنه قيل له : كيف أنت ؟ فقال : كخير . يريد : على خير . وعلى هذا خرّج

(٢) البقرة : ١٩٨ .

(١) البقرة : ١٥١ .

(٣) القصص : ٨٢ .

الأخفش [١] قولهم: كُنْ كما أنتَ .

وأقول: تأويل ذلك وردّه إلى معنى التشبيه أولى من ادعاء معنى، لم يثبت. وقد أوّل قوله « كخير » على حذف مضاف، أي: كصاحبٍ خيرٍ. وأما قولهم: كُنْ كما أنتَ، ففيه أربعة أوجه:

الأول: أن الكاف للتشبيه و « ما » زائدة، والأصل: كُنْ كَأنتَ، أي: كُنْ بمثلاً الآن لنفسك قيلُ. ولا ينكر تشبيه الشيء بنفسه، في حالين مختلفين. وعلى هذا فـ «أنت» في موضع جر بالكاف. وقد ورد دخول كاف التشبيه على « أنت » وأخواه .

الثاني: أن تكون « ما » كافة للكاف عن العمل، و « أنت » مبتدأ، وخبره محذوف. أي: كما أنتَ عليه، أو كأن.

الثالث: أن تكون « ما » كافة أيضاً، و<sup>(٢)</sup> مهية لدخول الكاف على الجملة الفعلية، و « أنت » مرفوع بعمل مقدر، أي: كما كنتَ . فلما حذف الفعل انفصل الضمير .

الرابع: أن تكون « ما » موصولة، و «أنت» خبر مبتدأ محذوف، أي: كالذي هو أنتَ .

(٢) في الأصل: أو .

(١) سقط من الأصل .

وذكر بعضهم للكاف بمعنى آخر، وهو أن تكون بمعنى الباء .  
قال : كقول العجاج ، وقد فيل له : كيف أصبحت؟ فقال<sup>(١)</sup> « كخير» .  
قال : يجوز في هذا المال أن تكون الكاف بمعنى الباء ، وأن تكون  
بمعنى « على » .

قلت : وليست الكاف بمعنى الباء ، ولا بمعنى « على » ، إذ  
لا دليل على ذلك . وقد تقدم<sup>(٢)</sup> تأويل هذا المثال .

### مسألة

كاف الجر غير الزائدة كسائر حروف الجر ، في تعلقها بالفعل  
أو ما في معناه ، لأن جميع حروف الجر لا بد لها من شيء يتعلق به ،  
إلاّ الزوائد « لولا » ، و « لعل » في لغة من جرّبها ، على خلاف<sup>(٣)</sup>  
في بعض ذلك . وذهب الفارسي إلى أن الكاف لا تتعلق بشيء ، وتبعه  
ابن عصفور في بعض تصانيفه ، ونُقل عن الأخفش ، وهو ضعيف .

وأما الكاف الزائدة فقد وردت في النثر والنظم .

فنن النثر قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾<sup>(٤)</sup> فالكاف

(١) في الأصل : قال .

(٢) ب : وتقدم .

(٣) سقط « على خلاف » من الأصل .

(٤) السورى : ١١ .

هنا زائدة ، عند أكثر العلماء . والمعنى : ليسَ مثلهُ شيءٌ . قالوا : لأن جعلها غير زائدة يفضي إلى المحال ، إذ يصير معنى الكلام . ليس مثله شيءٌ . وذلك يستلزم إثبات المثل ، تعالى الله عن ذلك . وزادتها في كلام العرب غير قليلة ؛ حكى الفراء أنه قيل لبعضهم . كيف تصنعون الأقط ؟ فقال . كهيتين . يريد : هيتنا . فزاد الكاف . وفي الحديث « يكفني كالوجه والكفني » أي : يكفي الوجه والكفان . قيل : ومن زادتها قوله تعالى ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ ، كأعمال اللؤلؤ المكنون ﴿ ١ ﴾ .

فإن قلت : ما فائدة زيادتها في الآية ؟ قلت : فائدتها تأكيد<sup>(٢)</sup> نفي المثل ، من وجهين : أحدهما لفظي ، والآخر معنوي .

أما اللفظي فهو أن زيادة الحرف في الكلام تفيد ما يبيده التوكيد اللفظي ، من الاعتناء به . قال ابن جني : كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى . فعلى هذا يكون المعنى : ليس مثله شيءٌ ، ليس مثله شيءٌ .

(١) الواو : ٢٢ - ٢٣ . وفي الأصل : د حور ، باسقاط الواو قلبها .

(٢) ب : تأكيد .

وأما المنوي فإنه من باب قول العرب : مثلك لا يفعلُ  
 [كذا] (١) . فنفوا الفعل عن مثله ، وهم يريدون نفيه عن ذاته ، لأنهم  
 قصدوا المبالغة في ذلك . فسلكوا به (٢) طريق الكناية ، لأنهم إذا نفوه  
 عمَّن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه . ذكر ذلك الزمخشري ؛  
 قال (٣) : فإذا علم أنه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله : ليس كالله  
 شيء ، و ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها .  
 وقال ابن عطية (٤) : الكاف مؤكدة للتشبيه . ففني التشبيه أوكد  
 ما يكون . وذلك أنك تقول : زيد كعمرو ، وزيد مل عمرو . فإذا  
 أردت المبالغة التامة قلت : زيد كمثل عمرو . ومنل هذا قول أوس بن  
 حجر (٥) :

وقتلني ، كميلٍ جُدوعِ النَّخِيلِ  
 تَفَشَاهُمْ مُسْبِلٌ ، مُهْمِرٌ

- 
- (١) تلمة من النبي ١٩٥ .  
 (٢) الكتاب ٤ : ٢١٣ .  
 (٣) وهو عبدالحق بن غالب الغرناطي . توفي سنة ٥٤٢ . نية الوعاء ٢ : ٢٣ .  
 (٤) ديوان أوس بن حجر ٣٠ وتفسير الرارى ٧ : ٣٨٠ وتفسير الطبري ١٦ :  
 ١٠٩ و ٢٥ : ٨ و مجمع البيان ٢٥ : ٤٢ و روح المعاني ٢٥ : ١٨ . وفي  
 الأصل و ج : « سبيل » . ب « مثل سبيل همير » .

وقول: «آخر» (١):

سَعْدُ بْنُ زَيْدٍ إِذَا أَبْصَرَتْ فَضَلَّتْهُمْ  
مَا إِنْ كَمِيلِهِمْ، فِي النَّاسِ، مِنْ أَحَدٍ  
فَجَرَّتِ الْآيَةَ عَلَى عَرَفِ كَلَامِ الْعَرَبِ. وَأَنْشَدَ غَيْرَهُ (٢):

يَسَّ كَمِيلِ الْفَتَى ، زُهَيْرِ  
خَلَقَ ، يُؤَنِّزِيهِ فِي الْفَضَائِلِ

قلت: وذهب قوم إلى أن الكاف في الآية ليست بزائدة. ولهم في ذلك أقوال:

الأول: إن «متلاً» هي الزائدة، لتفصل بين الكاف والضمير. فإن إدخال الكاف على الضمير غير جائز، إلا في الشعر. وهذا القول فاسد، لأن الأسماء لا تزداد.

الثاني: أن «متلاً» بمعنى الذات. أي: ليس كذاته شيء.

الثالث: أن «متلاً» بمعنى الصفة، أي ليس كصفته شيء.

الرابع: أن تكون الكاف اسماً بمعنى «مثل»، وهو من

---

(١) مجمع البيان ٢٥: ٢٤٠ تفسير الصبيري ٨٠: ٢٥ وروح المعاني ١٨: ٢٥.

(٢) روح المعاني ١٨: ٢٥.



التوكيد اللفظي . وقد أشار إليه الزمخشري ؛ قال (١) : ولك أن تزعم  
أن كلمة التشبيه كُرِّرت للتأكيد ، كما كُرِّرها من قال (٢) :

وصالياتٍ ، كما يُؤْتَفَيْنُ

ومن قال (٣) :

فأصبحتُ مثلَ كعصفٍ ، ما كُولُ

الخامس : قال بعض أهل المعقول : الحق أن قوله تعالى ﴿ لَيْسَ  
كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ محمول على المعنى الحقيقي . ويلزم منه نفي المِثْل مطلقاً ،  
بطريق برهاني ، وهو الاستدلال بنفي اللازم ، على نفي الملزوم . فإن  
مثل المثل لازم للعنل ، لأنه إذا كان للشيء مثل يكون ذلك الشيء مثل  
مثله . وأورد عليه أنه لو كان المراد نفي مثل المثل لزم المحال ، لأنه  
يلزم نفيه - تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً - لأنه مثل المِثْل .  
وأجيب بأنه إنما يلزم من ذلك نفي هذا الوصف ، أعني وصف مثل  
المثل ، عن الله تعالى ، لا نفيه تعالى ، ولا محذور في نفي هذا الوصف

(١) الكشاف ٤ : ٢١٣ .

(٢) انظر ص ٧٩ .

(٣) رؤية . ديوانه ١٨١ والنفي ١٩٦ والحزاة ٤ : ٢٧٠ . والرواية :

« فصيروا ، أو فاستحووا » .

عنه ، فإن نفي هذا الوصف إما أن ينفي الموصوف ، أو ينفي المثل .  
ونفي الموصوف ممتنع لذاته ، فيكون بنفي المثل .

قلتُ : وقد ردّ هذا القرافي<sup>(١)</sup> في « شرح المحصول » بأن قال :  
القاعدة في القضاة التصديقية أن الحكم فيها إنما يكون على ما صدق عليه  
العنوان ، ونفي بالعنوان : ما عبر عن المحكوم عليه به . فإذا حكمنا  
بالنفي على جميع أمثال المثل ، فقد حكمنا بالنفي على ما صدق عليه أنه مثلُ  
المثلِ ، لا على المُثالَةِ ، فيلزم القضاء بالنفي على ذات واجب الوجود ،  
وذلك محال ، فأفضى إليه يكون ماطلاً . وذلك إنما نشأ عن كون  
الكاف ليست بزائدة ، فتعيّن<sup>(٢)</sup> ما قاله العلماء ، أنها زائدة . قلت :  
وفي هذا بحث لا يليق بهذا الموضع .

وأما كافي الخطاب : فحرف يدل على أحوال المخاطب . ويتصل  
بسته أشياء :

الأول : اسم الإشارة ، نحو : ذلك ، وذلك . واتصاله به دليل على  
بعد المشار إليه . وقيل : ذلك للتوسط ، وذلك للبعد . ولا خلاف في

(١) وهو أحمد بن إدريس ، أبو العباس السهاسي . توفي سنة ٦٨٤ . الدياح  
المذهب ٦٢ - ٦٧ .  
(٢) في الأصل : يتعيّن .

حرفية كاف الخطاب المتصلة باسم الإشارة . وفيها ثلاث لغات : الأولى أن تختلف لاختلاف أحوال<sup>(١)</sup> المخاطب ، في التذكير ، والتأنيث ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ، كالكاف التي هي ضمير المخاطب . وهذه اللغة المصيبة . والثانية أن تُفرد<sup>(٢)</sup> مفتوحةً ، في الأحوال كلها . فلم يقصد بها ، على هذه اللغة ، إلا التنبيه على مطلق الخطاب ، لا على أحوال المخاطب . والثالثة أن تُفرد<sup>(٣)</sup> ، مفتوحةً في التذكير ، ومكسورة<sup>(٤)</sup> في التأنيث . فلها<sup>(٥)</sup> على هذه اللغة حالان فقط .

الثاني : ضمير النصب المنفصل ، وهو « إِيَّاكَ » وأخواته . فـ « إِيَّا » في ذلك هو الضمير ، والكاف حرف خطاب . هذا مذهب سيبويه<sup>(٦)</sup> ، واختاره ابن جني . وفيه مذهب تأتي في باب الرباعي ، إن شاء الله تعالى .

الثالث : « أَرَأَيْتَ » التي<sup>(٧)</sup> بمعنى : أخبرني . كقوله تعالى

- (١) في الأصل : حال .
- (٢) نمرد أي : لا يليها علامه الشبية أو الجمع . وفي الأصل : برد .
- (٣) سقطت الواو قبل « مكسورة » من الأصل .
- (٤) في الأصل : ولها .
- (٥) سقطت من الأصل و د .
- (٦) سقطت من الأصل .

﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَنَا عَلَيَّ﴾<sup>(١)</sup> قال الكاف في ذلك حرف خطاب ، لا موضع له من الإعراب . هذا مذهب سيويه ، وهو الصحيح .

وذهب الفراء إلى أن الكاف في ذلك اسم في موضع رفع بالفاعلية ، والتاء حرف خطاب . وهو ضعيف ، لوجوب : أحدهما : أن التاء محكوم بما عييتها ، مع غير هذا الفعل بالجماع ، والكاف بخلاف ذلك . والثاني : أن التاء لا يستغنى عنها . بخلاف الكاف ، فإنه يجوز ألا تذكر . وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية .

وحكي عن الكسائي أن الكاف في «أَرَأَيْتَكَ» في موضع نصب . وهو بعيد .

الرابع : بعض أسماء الأفعال : نحو : حَيَّيْكَ ، والنَّجَاهُكَ ، ورؤَيْدِكَ .

الخامس : بعض الأفعال . وهي : أَبْصُرْ ، وَايِسْ ، وَنَعَمْ ، وَبَسْ . فَفَوْرٌ . أَبْصُرَيْكَ زَيْدًا ، وَبَسْتُكَ زَيْدًا فَتَمَّ ، وَنَعَمْتُكَ الرَّجُلُ زَيْدًا ، وَبَسْتُكَ الرَّجُلُ زَيْدًا . فالكاف ، في هذا كله ،

(١) انظر : ٥٠٠ : ٦٤ .

حرف خطاب، لا موضع لها من الاعراب . ولكن اتصالها بهذه الألفاظ قليل جداً .

وأجاز الفارسي أن تكون الكاف حرف خطاب ، في قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

\* وَحِثَّ، وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا \*

وحمله على ذلك وجود « أن » بعدها . فإنه إن لم يكن الأمر كما قال لزم الإخبار بـ « أن » والفعل عن اسم عين .

وخرجه بضمهم على أن الكاف مفعول أول ، و « أن تحين » بدل منه ، سد<sup>(٢)</sup> مسدّ المفعول الثاني ، لأن التعويل على البدل . وعلى ذلك خرج الزمخشري ، وغيره ، قراءة حمزة ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُضِلُّهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> .

السادس : بعض الحروف . وذلك « بآى » و « كلاً » . يقال :

(١) صدره :

إِسَانُ السُّوءِ تُهْدِيهَا ، إِلَيْنَا

المتن ١٩٨ وشرح شواهد ٥٠٦ . واللسان : الكلمة . وحب : هلكت .

(٢) في الأصل : وسدّ .

(٣) آل عمران : ١٨٧ . وورد في الأصل : خيّر .

بَلاكَ ، وكَلَاكَ . وهو قليل .

وقد نظمت معاني الكاف ، في هذه الآيات :

الكافُ قِسمَانِ ، وهوَ حَرْفٌ

كافُ خِطَابِ ، وكافُ جَرِّ

وذا فِشْبَةِ بِهِ ، وَعَلِيلٌ

وزِدَةٌ ، إِنْ شِئْتَ ، دُونَ حَجَرِ

وَمَنْ يَقُلْ : جَاءَنَا كِبَاءٌ

أَوْ ك « عَلَى » ، جَاءَنَا بُكْرٌ

## اللام

حرف كثير المعاني والأقسام . وقد أفرد لها بعضهم تصنيفاً ، وذكر لها نحواً من أربعين معنى . وأقول : إن جميع أقسام اللام ، التي هي حرف من حروف المعاني ، ترجع عند التحقيق إلى قسمين : عاملة ، وغير عاملة . فالعاملة قسيان : جارة وجازمة . وزاد الكوفيون ثالثاً ، وهي الناصبة للفعل . وغير العاملة خمسة أقسام : لام ابتداء ، ولام فارقة ، ولام الجواب ، ولام موطئة ، ولام التعريف ، عند من جعل حرف التعريف أحاديثاً . فهذه ثمانية أقسام .

القسم الاول: اللام الجارّة، ولها معان كثيرة . وقد جمعتُ لها ،  
من كلام النحويين ، ثلاثين فسمّاً . فأذكرها كما ذكروها ، وأشير إلى  
التحقيق في ذلك .

الأول : الاختصاص : نحو : الْجَنَّةُ لِلْمُؤْمِنِينَ . ولم يذكر  
الرخشري<sup>(١)</sup> في « مفصله » غيره . قيل : وهو أصل معانيها .

الثاني : الاستحقاق . نحو : النَّارُ لِلْكَافِرِينَ . قال بعضهم :  
وهو معناها العام ، لأنه لا يبارقها .

الثالث : الملك . نحو : المالُ لزيد . وقد جمعه بعضهم أصل معانيها ،  
والظاهر أن أصل معانيها الاختصاص ، [ وأما الملك فهو نوع من أنواع  
الاختصاص ]<sup>(٢)</sup> ، وهو أقوى أنواعه . وكذلك الاستحقاق ، لأن من  
استحق شيئاً فقد حصل له به نوع اختصاص .

الرابع : التملك . نحو : وهبت لزيد ديناراً .

الخامس : شبه الملك . نحو : أدومُ لك ما تدومُ لي .

(١) الفصل ١٣٢ . وذكر الرخشري أيضاً لام الاستئانة ، ولام التعجب ،  
والرائدة ، واللام المؤكدة التي هي لام الحدود . اطر الفصل ١٩ و ١١٠  
و ١٣٢ و ١٦٤ . (٢) سقط من الأصل .

السادس : شبه التمليك . نحو ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ﴾<sup>(١)</sup> .

السابع : التليل . نحو : زُرْتُكَ لِشُرْفِكَ .

الثامن : التسب . نحو : لزيد عمٌ ، هو لعمرو خالٌ . ذكر هذا المعنى ابن مالك ، وغيره ، وليس فيه تحقيق . وإنما اللام في هذا للاختصاص .

التاسع : التبيين . ولام التبيين هي اللام<sup>(٢)</sup> الواقعة بعد أسماء الأفعال ، والمصادر التي تشبهها ، مبيّنة لصاحب معناها . نحو ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وسقياً لزيد . وتعلق بفعل مقدر ، تقديره : أعني . قال ابن مالك : وكذا المعلقة بحُبٍّ ، في تعجب أو تفضيل . نحو : ما أحبَّ زيداً لعمرو ، ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴾<sup>(٤)</sup> .

العاشر : القسم . ويلزمها فيه معنى التعجب . نحو قوله<sup>(٥)</sup> :

(١) النحل : ٧٢ . (٢) سقطت من ب و ج و د .

(٣) يوسف : ٢٣ . (٤) القرء : ١٦٥ .

(٥) البيت لأبي دؤيب . ويسب إلى مالك بن خالد ، وأمينة بن أبي عائد ، وعبدمناة الهذلي . شرح أشعار الهذليين ٢٢٦ و ٣٨٩ والكتاب ٢ : ١٤٤ والنهي ٢٣٦ وشرح شواهد ٥٧٣ والفصل ١٦٤ والخزاة ٤ : ٢٣١ - ٢٣٣ . وحذف الشاعر « لا » النافية قبل « يبقى » . والحيد : القدر في القرن . وفو الحيد : الوعل . والمشمخر : الجبل العالي . والظيان والآس : صربان من النبات .



اللَّهُ يَبْقَى، عَلَى الْأَيَّامِ ، ذُو حَيْدٍ  
 بِمُشْمَخَرٍ ، بِهِ الظَّيَّانُ ، وَالْآسُ  
 الحادي عشر : التعدي . قال ابن مالك : كقوله تعالى ﴿ فَهَبْ لِي  
 مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ (١) .  
 الثاني عشر : الصبورة . نحو قوله (٢) :

\* لِدُوا ، لِلْمَوْتِ ، وَابْتُوا ، لِلْخَرَابِ \*  
 وتُسمى أيضاً : لام الماقبة ، ولام المآل . وسيأتي الكلام عليها .  
 الثالث عشر : التعجب . كقولهم : يَا لِمَاءِ ! وَيَا لِلْعُشْبِ ! إِذَا  
 تعجبوا من كثرة . ومن ذلك قول الشاعر (٣) :  
 شَبَابٌ ، وَشَيْبٌ ، وَانْتَارٌ ، وَذِلَّةٌ  
 فَلَيْلَهُ هَذَا الدَّهْرُ ، كَيْفَ تَرَدَّدَا ؟

(١) مريم : ٤ .

(٢) الإمام علي بن أبي طالب . وعجزه :

مَكشِكُمْ يَصِيرُ إِلَى دَهَابِ

شرح التصريح ٢ : ١٢ وشرح الكافية ٢ : ٣٢٨ والممع ٢ : ٣٢  
 وأوضح المسالك ٢ : ١٣٤ والدرر اللوامع ٢ : ٣١ والخزانة ٤ : ١٦٣ ،  
 ومبها أن الشاهد عجز بيت وصنعه :

لَهُ مَلِكٌ ، يُنَادِي ، كُلُّ يَوْمٍ

وانظر حمرة أشعار العرب ص ٢٦ .

(٣) الأعمى . ديوانه ١٣٥ والنتقي ٢٣٦ وشرح شواهد ٥٧٥ .

الرابع عشر : التبليغ <sup>(١)</sup> . ولام التبليغ هي اللام الجارة اسم <sup>(٢)</sup>  
سارع قول ، أو ما في معناه . نحو : قلت له ، وفسرت له ، وأذنت له .

الخامس عشر : أن تكون بمعنى « إلى » لانتهاء الغاية . كقوله  
تعالى ﴿ سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيْتٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> أي : إلى بلد ، ﴿ بَأَنَّ رَبَّكَ  
أَوْحَىٰ لَهَا ﴾ <sup>(٤)</sup> أي : إليها . وهو كثير .

السادس عشر : أن تكون بمعنى « في » الظرفية . قالوا <sup>(٥)</sup> : كقوله  
تعالى ﴿ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ﴾ <sup>(٦)</sup> ، أي : في حياتي ، يعني : الحياة  
الدنيا . والظاهر أن المعنى : لأجل حياتي ، يعني : الحياة الآخرة .  
ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَتَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ ، لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ <sup>(٧)</sup>  
أي : في يوم القيامة .

السابع عشر : أن تكون بمعنى « عن » . وهي اللام الجارة اسم  
من غاب حقيقة أو حكماً ، عن قول قائل ، متعلق به . نحو ﴿ وَقَالَ  
الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا : لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ <sup>(٨)</sup>

(٢) سقطت من الأصل .

(٤) الزلزلة : ٥ .

(٦) الفجر : ٢١ .

(٨) الأحقاف : ١١ .

(١) في الأصل : لام التبليغ .

(٣) الأعراف : ٥٧ .

(٥) سقطت من الأصل .

(٧) الأنبياء : ٤٧ .

أي : عن الذين آمنوا . وقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

كفّر أئير الحسنا ، قلن ، لوجها  
حسداً ، وبغياً : إئنه لدميم

وقيل : اللام في ذلك للتعليل ، أي : من أجل الذين آمنوا . وقد أطلق بعضهم في ورود اللام بمعنى « عن » ، ولم يخصه بأن يكون بعد القول . ومثله بقول العرب<sup>(٢)</sup> : لقيته كفةً لكفةً ، أي عن كفة . لأنهم قالوا : لقيته كفةً عن كفة . والمعنى واحد .

الامن عشر : أن تكون بمعنى « على » . كقوله تعالى ﴿ وَيَخِرُّونَ

لِلْأَذْقَانِ ﴾<sup>(٣)</sup> أي : على الأذقان . قال الشاعر<sup>(٤)</sup> :

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي . ديوانه ١٢٩ والمغني ٢٣٥ والمجم ٣٢:٢ والدرر

٣٢:٢ والحزاة ٣: ٦١٧ . والرواية : « حسداً وئمناً » .

(٢) نسب يوس بن جيب هذا القول إلى رونة . اللسان والتاج ( كفف ) .

ومعناه : لقيته وحياً لوجه ، أو فحاة . (٣) الاسراء : ١٠٩ .

(٤) جابر بن حي . وصدرة :

تناولته ، بالرمح ، ثم ائنتى له

شرح اخيارات المعصل ٩٥٥ والمغني ٢٣٣ وشرح شواهد ٥٦٢ والأرهمية

٢٩٩ وأدب الكتائب ٤٠١ . ويسب الساهد ، صدر آخر ، إلى عكبر

ابن حدير ، وشريع بن أومي ، والأسمث ، وعدالله بن مكعب ، وابن

مكيس ، والأشتر . واتى : ائنتى .

\* فَخَرَّ ، صَرِيحًا ، لِلْيَدَيْنِ ، وَلِلْفَمِ . \*

وجعل بعضهم منه قوله تعالى ﴿ وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾<sup>(١)</sup> أي : على الجبين .

التاسع عشر : أن تكون بمعنى « عند » كقولهم<sup>(٢)</sup> : كتبه  
لخمسٍ خَلَوْنَ ، أي : عند خمسٍ . وجعل ابن جنِّي اللام ، في قراءة  
من قرأ ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> بالتخفيف ، بمعنى  
« عند » ، أي : عند مجيئه إِيَّامًا .

المتيم عشرين : أن تكون بمعنى « بعد » . كقوله تعالى ﴿ أقيم  
الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾<sup>(٤)</sup> . قيل : وعليه الأثر النبوي<sup>(٥)</sup> :  
« صُومُوا الرُّؤْيَيْتَ ، وَأَفْطِرُوا الرُّؤْيَيْتَ » أي : بمد رؤيته . وجعل بعضهم منه :  
كُتِبَ لخمسٍ خَلَوْنَ . وجعل ابن الشجري<sup>(٦)</sup> منه قول الشاعر<sup>(٧)</sup> :

---

(١) الصافات : ١٠٣ .

(٢) ص : ٥٥ .

(٣) رواه السبخان والترمذي عن أبي هريرة ، والسائي عن ابن عباس ، والطبراني  
في الكبير عن البراء .

(٤) وهو أبو السعادات ، هبة الله بن علي . توفي سنة ٥٤٢ . بنية الوعاء : ٢٠٤ : ٣٢٤ .

(٥) متمم بن نويرة . ديوان مالك ومتمم ١١٢ وشرح اختيارات الفصل ١١٧٧  
والمني ٢٣٤ وشرح شواهد ٥٦٥ .

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأْتِي ، وَمَالِكًا  
لَطُولِ اجْتِمَاعٍ ، لَمْ نَبِتْ ، لَيْلَةً ، مَعَا

الحادي والعشرون : أن تكون بمعنى « مع » . وأنشدوا عليه :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا ... البيت

وتقدم ما قاله ابن الشجري .

الثاني والعشرون : أن تكون بمعنى « من » كقول جرير<sup>(١)</sup> :

لَنَا الْفَضْلُ ، فِي الدُّنْيَا ، وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ

وَنَحْنُ ، لَكُمْ ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، أَفْضَلُ

أي : ونحن منكم . ومثله بعضهم بقوله : سمعت له صراخًا ، أي : منه .

الثالث والعشرون : التبعيض . ذكره صاحب رصف الماني<sup>(٢)</sup> ،

ومثله بقوله : الرَّأْسُ لِلْحَبَارِ ، وَالْكَفُّ لِلْجُبَّةِ . وقد ذكر غيره أن

اللام تكون<sup>(٣)</sup> بمعنى « من » ، كما تقدم ، ولكنهم مثلوه بما هو لا ابتداء

الغاية ، لا للتبعيض .

(١) ديوان جرير ١٤٣ والنفي ٢٣٤ وشرح شواهد ٥٧٠ .

(٢) انظر رصف الماني في شرح حروف المعاني ١٠٢ .

(٣) سقط من الأصل .

الرابع والعشرون : لام المستغاث به . وهي مفتوحة . كقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

\* فِيا لِلنَّاسِ ، لِلِوَأَشِي ، المُطاعِ \*

ولا تُكسر إلاّ مع ياء المتكلم . فإذا قلت : يا لي ، احتمال أن يكون مستغاثاً به ، ومستغاثاً من أجله . وقد أجاز ابن جني الوجهين ، في قول أبي الطيّب<sup>(٢)</sup> :

\* فِيا شوقٍ ، ما أبقَى ، ويالي من النَّوى \*

وقال ابن عصفور : الصحيح عندي<sup>(٣)</sup> أن «بالي» ، حيث وقع ، مستغاث من أجله ، لأنه لو جعل مستغاثاً به لكان التقدير : يا أدعولي . وذلك غير جائز في غير «ظننت» وما حمل عليها<sup>(٤)</sup> .

---

(١) قيس بن زريح . وصدره :

تَكْتَفِي الوُشاهُ ، فأرْعَجُونِي

الكتاب ١ : ٣١٩ - ٣٢٠ وشرح المفصل ١ : ١٣١ . وسب إلى حسان

ابن ثابت . المبي ٤ : ٢٥٩ . وتكموني : أحاطوا بي .

(٢) ديوان المتنبي ١ : ٥٩ والمغني ٢٢٨ و ٢٤٢ . وعجزه :

ويا دمع ، ما أجرى ، ويا قاب ، ما أصى

(٣) سقطت من الأصل .

(٤) في الأصل : وذلك حائر في ظننت وما حمل عليها . انظر المغني ٢٢٨ .

## تبييه

اختلف في لام الاستغاثة . فقيل : هي زائدة ، فلا تتعلق بشيء .  
وقيل : ليست بزائدة فنطلق . وعلى هذا ففيما يتعلق به قولان : أحدهما  
أه الفعل المخوف ، وهو اختيار ابن عصفور . والثاني أنه حرف النداء ،  
وإليه ذهب ابن جني . وذهب الكوفيون إلى أن هذه اللام بقية « آل » ،  
والأصل في يالزيد : يا آل زيد . و « زيد » مخفوض بالإضافة .

الخامس والعشرون : لام المستغاث من أجله . وهي مكسورة  
إلا مع المضمر . فإذا قلت : بالك ، احتمل أن يكون مستغاثاً به ،  
ومستغاثاً من أجله . وهذه اللام هي ، في الحقيقة ، لام التعليل ، وهي  
متعلقة بعمل محذوف . فإذا قلت : يالزيد لعمرو ، فالتقدير : أدعوك  
لعمرو . قال ابن عصفور قولاً واحداً . وليس كذلك ، بل قيل : إنها  
تعلق بحال محذوفة ، أي : مدعواً لعمرو .

السادس والعشرون : لام الملح نحو : يالك رجلاً صالحاً .

السابع والعشرون : لام التتم . نحو : يالك رجلاً جاهلاً .

ذكر هذين القسمين بعض من صنّف في « اللّامات » . وهما

---

(١) سقطت من الأصل .

راجعان إلى لام التعجب<sup>(١)</sup> .

الثامن والمشرون : لام «كي» . نحو : جئتُك<sup>(٢)</sup> لِتُكْرِمَنِي .  
فهذه اللام جارية ، والفعل منصوب بـ «أن» المضرة . و «أن» مع  
الفعل في تأويل مصدر ، مجرور باللام . هذا مذهب البصريين . وهذه  
اللام أيضاً هي لام التعليل .

التاسع والمشرون : لام الجحود . وهي الواقعة بعد «كان» الناقصة  
المنفية . نحو ﴿ مَا<sup>(٣)</sup> كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ . وسيأتي الكلام  
على هذه اللام ، مُحَرَّرًا ، إن شاء الله تعالى .

التميم ثلاثين : اللام الزائدة . وهي ضربان . أحدهما مطرد ،  
والآخر غير مطرد .

فالمطرد أن تزداد مع المفعول به ، بشرطين :

الأول : أن يكون العامل متعدياً إلى واحد<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر رصف الباني في شرح حروف المعاني ١٠٣ .

(٢) في الأصل : جئت .

(٣) آل عمران : ١٧٩ . وفي الأصل : وما .

(٤) سقط «إلى واحد» من الأصل .



الثاني : أن يكون قد ضَعُفَ ، بتأخيره ، نحو ﴿ إِن كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ، أو بفرعيته ، نحو ﴿ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾<sup>(٢)</sup> . فزيادتها في ذلك مقيسة ، لأنها مقوية للعامل .

قال ابن مالك : ولا يُفعل ذلك بالمتعدى إلى اثنين ، لأنها إن زيدت في مفعوليه لزم منه تعدية فعل واحد إلى مفعولين<sup>(٣)</sup> ، بحرف واحد وإن زيدت في أحدهما فيلزم منها ترجيح من غير مرجح ، ولهما غير المقصود .

واعترض قوله « ترجيح من غير مرجح » بأنه إذا تقدم أحدهما ، وتأخر الآخر ، لم يلزم من زيادتها في المتقدم ترجيح من غير مرجح ، لأنه يترجح بضعف طلب العامل لتقدمه . وقد أجاز ذلك الفارسي ، في قراءة من قرأ ﴿ وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيٰهَا ﴾<sup>(٤)</sup> بالإضافة ، أي . ولكل ذي وجهة . والمعنى : الله مُوَلِّ كل ذي وجهة<sup>(٥)</sup> وجهته .

(٢) هود : ١٠٨ .

(١) يوسف : ٤٣ .

(٣) سقط « إلى مفعولين » من الأصل .

(٥) في الأصل : وجه .

(٤) البقرة : ١٤٨ .

وغير المطرّد فيما عدا ما تقدم . كقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

وَمَلَكَتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ ، وَيَشْرِبُ  
مُلْكًا ، أَجَارَ الْمُسْلِمِ ، وَمُهَاهِدِ

وجعل قوم من ذلك قوله تعالى ﴿رَدِّفْ لِنَكُمُ﴾<sup>(٢)</sup> أي : رَدِّفْكُمْ ،  
لأن « ردف » بمعنى : تَبَسَّعَ . وَأَوَّلَهُ بِمَعْضَمٍ عَلَى التَّضْمِينِ . وفي  
« البخاري » : ردف بمعنى قَرُبَ .

وقد زبدت اللام مقحمة ، بين المضاف والمضاف إليه ، في قوله<sup>(٣)</sup> :

بَا بُؤْسٍ لِلْحَرْبِ ، السَّيِّئِ  
وَصَعَتُ أَرَاهِطًا ، فَاسْتَرَا حُوا

فاللام في ذلك مقحمة لتوكيد التخصيص . ومن ذلك قولهم : لا أبا  
لزيد ، على مذهب سيوييه . فإن قلت : بأي شيء انجر ما بعد هذه

---

(١) ابن ميادة . الأعني ٢ : ١١٥ والمغني ٢٣٧ وشرح شواهد ٥٨٠ وأوصح

المساند ٢ : ١٣٢ والمغني ٣ : ٢٧٨ .

(٢) النمل : ٧٢ .

(٣) سعد بن مالك . الختام ٢ : ٢٠٧ والامام ١١٠ والمغني ٢٣٨ وشرح

شواهد ٥٨٢ وشرح الحماسة لتبرزي ٢ : ٧٣ - ٧٩ والمقتضب ٤ : ٢٥٣

والخزائن ١ : ٢٢٤ والمصائر ٣ : ١٠٦ وشرح انفصل ٥ : ٧٢ وأما

ان البحرى ١ : ٢٧٥ .

اللام، أياً أم بالإضافة؟ قلتُ: فيه قولان، والاختار أنه باللام، لمباشرتها،  
ولأن حرف الجر لا يُعلّق عن العمل. وهو اختيار ابن جني.

فهذا تمام الكلام على اللام<sup>(١)</sup> الجارة، على سبيل الإيجاز. وقد  
نظمت أقسامها في هذه الأبيات:

أَتَاكَ ، لِلَّامِ الْجَرِّ ، مِمَّا جَمَعْتُهُ<sup>(٢)</sup>

تَلَاوُنَ قِسْمًا ، فِي كَلَامٍ مُنظَّمِ

فَأَوْلُهَا التَّخْصِيسُ ، وَهُوَ أَعْمَى

وَيَتْلُوهُ الاسْتِحْقَاقُ ، يَا صَاحِ ، فاعْلَمِ

وَمُلْكٌ ، وَتَمْلِكٌ ، وَشِبْهُهُمَا مَعًا

وَعَلَّلَ بِهَا ، وَانْسَبَ ، وَبَيَّنَّ ، وَأَقْسَمِ

وَعَدَى ، وَزِدَ صَيْرُورَةً ، وَتَعَجَّبَا

وَجَاءَتْ لِتَبْلِيغِ الْمُخَاطَبِ ، فَافْهَمِ

وَمِثْلُ إِلَى ، فِي ، عَنِ ، عَلَى ، عِنْدَ ، بَعْدَ ، مَعَ

وَمِنْ ، وَتَبْيِضُ ، وَذَا كَلْمُهُ نُمِّي<sup>(٣)</sup>

(٢) ب: فيها نظمته.

(١) سقط من الأصل.

(٣) في الأصل: وتبيض.

ولامانٍ ، قد جاءا ببابِ استغاثةٍ (١)  
ولامٌ بها فامدَحٌ ، ولامٌ بها اذمٌ .

وقل : لامٌ كي ، لامٌ الجُحودِ ، كلاهما  
لجرٍ ، وباتلامِ المزِيْدَةِ تَمِيمٍ .

وعندي ، في التَّقْسِيمِ ، عَيْبٌ تَدْخُلُ  
وعُذْرِي ، في ذاكَ ، اتِّبَاعُ الْمُقْسَمِ .

### تبييه

التحقيق أن معنى اللام ، في الأصل ، هو الاختصاص . وهو  
معنى لا يفارقها ، وقد يسجبه معانٍ آخر . وإذا تَوَمَّلْتَ سائر المعاني  
المذكورة وُجِدَتْ راجمة إلى الاختصاص . وأنواع الاختصاص  
متعددة ؛ ألا ترى أن من معانيها المشهورة التعليل ، قال بعضهم : وهو  
راجع إلى معنى الاختصاص ، لأنك إذا قلت : جئتُك للإكرام ، دلت  
اللام على أن مجيئك يختص بالإكرام . إذ كان الإكْرَامُ سببهُ ، دون  
غيره . فتأمل ذلك . والله أعلم .

(١) في الأصل : قد جاء لباب استغاثة .

اقسم الثاني : الجازمة . وهي لام الأمر ، والأولى أن يقال : لام  
الطلب ، يشمل : الأمر نحو ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾<sup>(١)</sup> ،  
والدعاء نحو ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، قيل : والالتماس ،  
كقولك<sup>(٣)</sup> لمن يساويك . لتفعل ، من غير استعمال . وذلك لأن  
الطلب إذا ورد من الأعلى فهو أمر ، وإذا ورد من الأدنى فهو دعاء ،  
وإذا ورد من المساوي فهو التماس .

وهذه اللام التي للطلب كصيغة « افعل » ، في أنها قد ترد لمان  
أحر ، غير الطلب ، كالتهديد نحو قوله تعالى ﴿ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ ،  
وَلِيَسْتَمْتِعُوا . فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> والأصل في ذلك معنى الطلب .  
واعلم أن فعل المفعول لا طريق للأمر فيه ، إلا باللام ، سواء  
أكان<sup>(٥)</sup> للتكلم ، نحو : لا أعن بحاجتك ، أم للمخاطب ، نحو :  
لئس بحاجتي ، أم للغائب ، نحو : ليعن زيد بالأمر .

وأما فعل الفاعل فإن كان لغائب نحو ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو  
سَعَةٍ ﴾<sup>(٦)</sup> ، أو متكلم<sup>(٧)</sup> مفرد ، نحو قوله في الحديث « قوموا ،

(١) الطلاق : ٧ . (٢) الرخف : ٧٧ .

(٣) في الأصل : نحو قولك . (٤) السكوت : ٦٦ .

(٥) في الأصل : سواء كان . (٦) الطلاق : ٧ .

(٧) بوج : أو تكلم .

فَلَأُصَلِّ لَكُمْ ، أو مشارك ، نحو ﴿ وَنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> ،  
فكذلك .

وإن<sup>(٢)</sup> كان للمخاطب فلأمر به طريقان : الأولى بصيغة  
« افعل » ، وهذا هو الكثير ، نحو : اعلم . والثانية باللام ، وهو  
قليل . قال بعضهم : وهي لغة رديئة . وقال الزجاجي<sup>(٣)</sup> : لغة جيدة .  
ومن ذلك قراءة عثمان ، وأبي ، وأنس ﴿ فَبِذَلِكَ فَتَنَّا رُحُومًا ﴾<sup>(٤)</sup>  
بناء الخطاب . وفي الحديث « لِتَأْخُذُوا مَصَافِقَكُمْ » .

### مسائل

الأولى : حركة هذه اللام الكسرة . ونقل ابن مالك أن<sup>(٥)</sup>  
فتحتها لغة ، وحكاها الفراء عن أبي سليم . ويجوز إسكانها بعد الواو والفاء ،  
وهو أكثر من تحريكها . نحو ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي ، وَلْيُؤْمِنُوا  
بِي ﴾<sup>(٦)</sup> . ويجوز إسكانها بعد « ثم » ، وليس بضعيف ، ولا مخصوص

(١) المنكوت : ١٢٠ . (٢) في الأصل : فإن .

(٣) وهو أبو القاسم ، عبد الرحمن بن إسحاق . توفي سنة ٣٤٠ . نية الوعاء : ٧٧ .

(٤) يونس : ٥٨ . (٥) سقطت من الأصل .

(٦) البقرة : ١٨٦ .

بالضرورة، خلافاً لراعم ذلك . وبه قرأ الكوفيون ، وقالون ، والبرزي  
﴿ ثُمَّ لَيَقْتَطَعَنَّ ﴾<sup>(١)</sup> .

واختلف في وجه نسكين هذه اللام ، بعد هذه الأحرف ؛  
فقال الأكترون : إنه من باب الحذف على عين « فَعِلَّ » ، إجراءً  
للمنفصل بجرى المتصل . وقال ابن مالك . بل هو رجوع إلى الأصل .  
لأن اللام الطلب الأصالة في السكون ، من وجهين : أحدهما مُشْتَرِكٌ ،  
وهو كون السكون مقدماً على الحركة ، إذ هي زيادة ، والأصل  
عدمها . والثاني خاص وهو أن يكون لفظها مشاكلاً لعمليها كما فعل  
بياء الجرّ ، لكن منع من سكونها الابتداء بها ، فكسرت . فإذا دخل  
حرف العطف رُجِعَ إلى السكون ليُؤْمَنَ دوام تقويت الأصل .  
قال : وليس حملاً على عين « فَعِلَّ » ، لأن مثله لا يكاد يوجد إلا في  
ضرورة .

الثانية : في حذف لام الطلب وإبقاء عملها أفعال : مذهب الجمهور  
أنه لا يجوز إلا في ضرورة ، كقوله :

---

(١) الحج : ١٥ .

\* مُحَمَّدٌ، تَقَدَّرَ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ \* (١)

ومذهب المبرد منع ذلك حتى في الشعر. وزعم أن هذا البيت لا يُعرف  
قائله، مع احتمال أنه يكون خبراً، وحُذفت الياء، استغناء بالكسرة.  
ومذهب الكسائي أنه يجوز حذفها، بعد الأمر بالقول، كقوله تعالى  
﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (٢)، أي:  
لِيُقِيمُوا.

واضطرب كلام ابن مالك، في هذه المسألة: فقال في «التسهيل»:  
ويُلتزم في النثر، في غير فعل الفاعل (٣) المخاطب. وهذا مذهب  
الجمهور. وذكر في «شرح الكافية» أن حذفها وإلقاء عملها على ثلاثة  
أضرب: كبير، مطرد، وقليل جائز في الاختيار، وقليل مخصوص  
بالاضطرار. قال: فالكبير المطرد بعد أمر بقول. كقوله تعالى ﴿ قُلْ ﴾

(١) صدر بيت يسب إلى أبي طالب، وحسان، والأعشى. وعجره:

إِذَا مَا حِجَّتْ ، مِنْ شَيْءٍ ، تَمَالَا

المعي ٢٤٨ وشرح شواهد ٥٩٧ والمقتضب ٢ : ١٣٣ والكتاب ١ : ٤٠٨

وأما ابن السحري ١ : ٣٧٥ وسواهد الكتاب ٢٥٣ وشرح الفصل

٧ : ٣٥ وشرح الكافية ٢ : ٢٤٩ والحراة ٣ : ٦٢٩ . والتباج :

سوه الماقة . (٢) إبراهيم : ٣١ .

(٣) سقطت من الأصل .



لِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُتَّقِمُوا الصَّلَاةَ ﴿١﴾ . والقليل الجائر في  
الاختيار الحذفُ بعد قولٍ غيرِ أمرٍ<sup>(١)</sup> ، كقول الراجز<sup>(٢)</sup> :

قلتُ لبوابٍ ، لدَيْهِ دارُها :

تُذَنُّ ، فَأَتَيْتُ حَمُوءُها ، وجارُها  
أراد: تُذَنُّ . وليس مضطراً<sup>(٣)</sup> لأنه من أن يقول: وأذَنُّ<sup>(٤)</sup> .  
والقليل المخصوص بالاضطرار الحذف دون تقدم قول ، كقول  
الشاعر<sup>(٥)</sup> :

فلا تَسْتَطِيلُ ، مِثِّي ، بَقَائِي وَمُدَّتِي  
ولكن يَكُنْ لِلخَيْرِ ، مِنْكَ ، نَصِيبُ

اقسم الثالث : الناصبة للفعل . فإنما قال بها الكوفيون . وأما  
البصريون فهي عندهم لام جرٍّ ، والناصب « أن » مضمرة بعدها . وهو

(١) في الأصل : الجائر في الاختيار بعد قول أمر .

(٢) منصور بن مرثد . المتي ٢٤٩ وشرح شواهد ٦٠٠ والبيبي ٤ : ٤٤٤ .

(٣) في الأصل : مطرداً .

(٤) كذا بإصاحم الواو ، ولا حاجة إليها ، انظر المتي ٢٤٩ . أو لمل الصواب :

« تمكنه من أن يقول : تُذَنُّ لِي ، أو : إِيذَنُّ » . انظر الممع ٢ : ٥٦

والررر ٢ : ٧١ .

(٥) المتي ٥٤٨ وشرح شواهد ٥٩٧ ومجالس شلب ٤٥٦ .

الصحيح لثبوت الجرّ بها في الأسماء . وقد أمكن إبقاؤها <sup>(١)</sup> جارة ،  
بتقدير « أن » ، لأنّ المصدر المنسبك من « أن » المقدّرة والفعل مجرور  
بها . وأيضاً فظهور « أن » بمد هذه اللام ، في بعض المواضع ، موضع  
لما ادّعي ، من الإضمار .

وذُكر لهذه اللام ، الناحية للفعل ، ستة أقسام :

الأول : لام « كي » ، وهي لام التعليل . وسميت لام « كي »  
لأنها تفيد ما تفيد « كي » مع التعليل . وفي هذه اللام مذاهب :  
مذهب أكثر الكوفيين أنها ناصبة ، بنفسها .  
وقال ثعلب <sup>(٢)</sup> : ناصبة ، لكن لقيامها مقام « أن » .  
وقال البصريون : جارة ، والناصب مقدّر بعدها ، وهو « أن » .  
وقال ابن كيسان ، والسيرافي : يجوز أن يكون « أن » ، ويجوز  
أن يكون <sup>(٣)</sup> « كي » .

---

(١) ب : بقاؤها .

(٢) وهو أحمد بن يحيى ، أبو العباس ، إمام الكوفيين في النحو واللغة . توفي  
سنة ٢٩١ . بنية الوعاء ١ : ٣٩٦ .

(٣) في الأصل : وأن يكون .

ومذهب الجمهور أن « كي » لا تضير .

ويجوز إظهار « أن » المضرة<sup>(١)</sup> بعد هذه اللام ، فتقول : جئت  
لتكرمني ، ولأن تكرمي . إلا إذا قرن الفعل به لا النافية ، أو الزائدة ، فإن  
إظهار « أن » في ذلك واجب . نحو ﴿ لثَلَاثَةَ عَشْرَ نَجْمًا ﴾ .  
الكتاب ﴿<sup>(٢)</sup> .

فإن قلت : إذا<sup>(٣)</sup> ظهر بعدها « أن » أو « كي » فإذا يقول  
الكوفيون ؟ قلت : يقولون : إن كلاً منهما مؤكّد للآم الناصبة .  
هكذا نُقِلَ عنهم .

الثاني : لام الجحود . وهي اللام الواقعة بعد « كان » الناقصة  
المنفية الماضية لفظاً ، أو معنى<sup>(٤)</sup> . نحو : ما كان زيد لينهب ، ولم  
يكن زيد لينهب . وسميت لام الجحود ، لاختصاصها بالنفي . قيل :  
ولا يكون قبلها من حروف النفي إلا « ما » و « لا » ، دون غيرها . قلت :  
الظاهر مساواة « إن » النافية لهما في ذلك .

(١) ب : ويجوز أن تكون مضمرة . (٢) الحديد : ٢٩ .

(٣) في الأصل : فإذا .

(٤) في الأصل : المنفية لفظاً ومعنى .

وقد جعل بعضهم اللام في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ  
لِتَنْزُلَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾<sup>(١)</sup> لام الجحود، على قراءة غير الكسائي

وأجاز بعض النحويين وقوع لام الجحود بعد أحوات « كان »  
مياساً عليها. وأجاز بعضهم ذلك في « ظننت ». وقال بعضهم: تقع في  
كل فعل، تقدمه فعل مني<sup>(٢)</sup>. نحو: ما جئتُ لتكرهني. والصحيح  
أنها لا تقع إلا بعد « كان » الناقصة، كما تقدم.

فإن قلت: ما هذه اللام التي<sup>(٣)</sup> في قوله<sup>(٤)</sup>:

فَا سَمِعْتُ لِيَنْفَلِبَ بَجَمْعِ قَوْمِي

مُقَاوِمَةً ، وَلَا فَرْدٌ لِفَرْدٍ

قلت: هي لام الجحود، و« جمع » اسم « كان » المحذوفة. أي: فما  
كان جمع، كما قال أبو الدرداء في الركتين بعد العصر: « ما أنا  
لأدعها ». أي ما كنت لأدعها.

(١) إبراهيم: ٤٦.

(٢) ب و ح و د: في كل فعل مسمى تقدمه فعل.

(٣) في الأصل: ما هذه التي. ب: ما حكم هذه اللام. د: وهذه اللام.

(٤) الفبي ٢٣٣ وشرح شواهد ٥٦٢ وحاشية الصباب ٣: ٢٩٣.

ب: ولا فرداً لفرد.

واعلم أن الخلاف في لام الجحود كالخلاف في لام «كي». ففيها المذاهب الثلاثة. ومذهب البصريين أنه لا يجوز إظهار «أن» بعدها، بل يجب إضمارها. واختلف النقل عن الكوفيين، فحكى ابن الأنباري عنهم منع ذكر «أن» بعدها. وحكى غيره عنهم<sup>(١)</sup> جواز ذكرها توكيداً.

### تبييه

مذهب البصريين أن لام الجحود تعلق بمحذوف، هو خبر «كان» التي قبلها. والتقدير في قولك «ما كان زيد ليفعل»: ما كان زيد مُريداً للفعل. قلت: تقديرهم<sup>(٢)</sup> «مريداً» يقتضي أن تكون اللام زائدة، مقوية للعامل، كاللام في نحو ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾<sup>(٣)</sup>. ومذهب الكوفيين أن الفعل الذي دخلت عليه اللام هو خبر «كان». ولا حذف عندهم.

قال بعض النحويين: وهذا الخلاف مبني على الخلاف السابق. فلما كان مذهب البصريين أن اللام جارة لمصدر منسبك، من «أن»

(١) سقطت من الأصل. وانظر المسألة ٨٢ من الإنصاف.

(٢) ب: تقديره. (٣) هود: ١٠٨.

المقدرة والفعل ، لزم عندهم أن يكون خبر « كان » محنوقاً . ولما كانت اللام عند الكوفيين ناصبة كان الخبر هو نفس الفعل ، واللام عندهم زائدة لتأكيد النفي . ولذلك أجازوا أن يتقدم معمول<sup>(١)</sup> منصوبها عليهم .

ورد أبو البقاء<sup>(٢)</sup> مذهب الكوفيين ، [ بأن نصب الفعل إن كان باللام فليست بزائدة . ورد غيرهم<sup>(٣)</sup> بأن الخبر المحنوف قد سُمِعَ مصرحاً به ، في قول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

\* سَمَوْتَ ، وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا ، لِتَسَهُو \*

ولكن التصريح به<sup>(٥)</sup> في غاية الندرة<sup>(٦)</sup> .

وذكر ابن مالك أن لام الجحود هي المؤكدة لني في خبر « كان » ماضية لفظاً أو معنى . فوافق الكوفيين على أن الفعل الذي

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) وهو عبدالله بن الحسين المكري . توفي سنة ٦١٦ . نية الوعاء ٢ : ٣٨ .

(٣) سقط من الأصل . (٤) عجزه :

ولكن المضيغ قد يُصاغُ

شرح التصريح ٢ : ٢٣٥ والمجمع ٢ : ٨ .

(٥) سقطت من الأصل . (٦) ب وجود : الندور .

بعدها هو <sup>(١)</sup> الخبر، ولم يجعلها ناصبة بنفسها، بل جعل « أن » مضمرة  
بعدها وفاقاً للبصريين . فهو قول ثالث، مركب من المذهبيين . وظاهر  
قوله « المؤكدة » يقتضي أنها زائدة، فلا تعلق بشيء .

وصرح بذلك ولده في « شرح الألفية » ، وقال - أعني ولده -  
في كلامه على هذا الموضع من « تسهيل الفوائد » . سميت مؤكدة  
لصحة الكلام بدونها، لا لأنها زائدة . إذ لو كانت زائدة لم يكن  
لنصب الفعل بعدها وجه صحيح . وإعماهي لام الاختصاص <sup>(٢)</sup>، دخلت  
على الفعل، لقصد: ما كان زيد مقدراً، أو هاماً، أو مستعيداً  
لأن يفعل .

وقال صاحب « رصف الباني » ما ملخصه <sup>(٣)</sup> : إن هذه اللام  
هي <sup>(٤)</sup> لام العلة المذكورة قبلُ، وهي وما بعدها في موضع خبر  
« كان » المفيّه . والمعنى في قولك « ما كان عبد الله ليذهب » : ما كان  
عبد الله للذهاب .

---

(١) سقط من الأصل .  
(٢) وجود : اختصاص .  
(٣) رصف الباني في شرح حروف المعاني ١٠٥ .  
(٤) سقط من الأصل .

قلت : فهو على هذا من وقوع الجار والمجرور خبراً . قال بعضهم :  
من جعل لام الجحود لام « كي » فهو ساهٍ .

الثالث : لام الصيرة . وتسمى لام العاقبة ، ولام المآل . ذكرها  
الكوفيون ، والأخفش ، وقوم من المتأخرين ، منهم ابن مالك . كقوله  
تعالى ﴿ هَاتِقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا  
وَحَزَنًا ﴾<sup>(١)</sup> . وهذه اللام ، عند أكثر البصريين ، صنف من أصناف  
لام « كي » . وهي عند الكوفيين ناصبة بنفسها ، كما تقدم في لام « كي » .

الرابع : اللام الزائدة . نحو قوله تعالى ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ  
لَكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ وَأَمْرًا لِنُسَلِّمَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقول الشاعر<sup>(٤)</sup> :  
أُرِيدُ لِأَتَسَى ذِكْرَهَا ، فَكَأَنَّمَا  
تَمَثَّلُ ، لِي ، لَيْلَى ، بِكُلِّ سَبِيلِ

فاللام في ذلك ، ونحوه ، زائدة عند قوم من النحويين .

وذهب المحققون إلى أنها لام « كي » . ولهم في توجيه<sup>(٥)</sup>

(١) القصص : ٨ .

(٢) النساء : ٢٦ .

(٣) الأسماء : ٧١ .

(٤) كثر عزة . ديوانه ١٠٨ والمتي ٢٣٧ وشرح سواهده ٦٥٠ . واطر

الأعاني ٩ : ٣٣٥ .

(٥) سقطت من الأصل .



ذلك قولان : أحدهما أن المفعول محذوف ، واللام للتعليل ، والمعنى : يريد الله ذلك ليُبَيِّنَ<sup>(١)</sup> . وأمرنا بما أمرنا به لنُسلم . وأريد السلوة لأنسى ذكرها . والثاني ما<sup>(٢)</sup> حكى عن سيويه وأصحابه ، أن الفعل مقدر بالمصدر ، أي : إرادة الله ليُبَيِّنَ ، وأمرنا لنُسلم . فينقصد من ذلك مبتدأ وخبر . قلت : قال<sup>(٣)</sup> سيويه : وسألته - يعني الخليل - عن هذا ، يعني البيت المتقدم ، فقال : المعنى إرادتي لأنسى .

فإن قلت : ما حقيقة هذا القول؟ قلتُ : هو كالتقول الذي<sup>(٤)</sup> قبله في أن اللام للتعليل ، ولكن مفعول الفعل ، على القول الأول ، حذف اختصاراً ، فهو منويّ لدليل . وعلى هذا القول حذف اقتصاراً ، فهو غير منويّ ، إذ لم يتعلق به قصد المتكلم ، فيصير الفعل على هذا كاللازم . ولذلك انقصد من ذلك مبتدأ وخبر . وهو تقدير معنوي لا إعرابي . وهذا معنى قول ابن عطية ، بمد ذكره القولين : وفول الخليل أخصر وأحسن .

الخامس : اللام التي بمعنى « إن » . ذهب إلى ذلك الفراء ، ونقله

---

(١) في الأصل : للتبيين .  
(٢) في الأصل : أن ما .  
(٣) في الأصل : وقال . وانظر الكتاب ١ : ٤٧٩ . (٤) في الأصل : هو كالذي .

ابن عطية عن الكوفيين . قال الفراء : العرب تجعل لام « كي » في موضع « أن » ، في : أمرت ، وأردت . قال تعالى ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِقُوا ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ وَأَمْرًا لِنُسَلِّمَ ﴾<sup>(٢)</sup> . وقد سبق تأويل ذلك .

السادس : اللام التي بمعنى الفاء . ذكر ذلك قوم ، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿ فَالتَّقَطُّهُ آلُ فرعونَ لِيَكُونَ لَهُمُ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله تعالى ﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ﴾<sup>(٤)</sup> أي : فكان لهم ، وفضلوا . وقول الشاعر<sup>(٥)</sup> :

لنا هَضْبَةٌ ، لا يَنْزِلُ الذَّلُّ وَسَطُهَا  
ويأوي إليها المُسْتَجِيرُ ، لِيُعْصَمَا

أي : فيعصما .

ولا حجة لهم في شيء من ذلك ، لأن اللام في الآيتين لام الصيرورة ، وقد تقدم ذكرها ، وفي البيت لام « كي » . وأيد بعضهم قول من جعلها في البيت بمعنى الفاء ، بأنه قدرّوي بالفاء . قلت : الرواية

(١) الصف : ٨ .

(٢) الأمام : ٧١ .

(٣) القصص : ٨ .

(٤) يونس : ٨٨ .

(٥) طرفة . ديوانه ١٣٩ والكتاب ١ : ٤٢٣ والمقتضب ٢ : ٢٤ وروصف الثاني ١٠٥ . وانظر اللسان ( ذلك ) .

بالفاء هي المشهورة ، ولكن الفاء ليست أصلاً ، في هذا الموضع ، فتُحملُ عليها اللام ، لأن نصب الفعل بعد الفاء في الواجب إنما يجوز لضرورة الشعر<sup>(١)</sup> .

فإنه أقسام اللام العاملة .

القسم الرابع : لام الابتداء . وهي اللام المفتوحة ، في نحو : لزيد قائم . وقائمتها تؤكد مضمون الجملة . قال الزمخشري وغيره : ولا تدخل إلا على الاسم ، والفعل المضارع . ومثّلوا دخولها على المضارع ، بقوله تعالى ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> وهو صحيح ، لأن اللام<sup>(٣)</sup> الداخلة في خبر « إن » هي في الأصل لام الابتداء . وسيأتي بيان ذلك .

فإن قلت : فهل تدخل على المضارع ، إذا لم يكن بعد « إن » ؟ قلت : قد ذكر ذلك ابن مالك ، ومثّله بقوله : لِيُحِبَّ اللَّهُ الْمُحْسِنِينَ<sup>(٤)</sup> .

(١) في حانية الأصل : اللام الناصة :

وتصنّف بلام ، في المحوود ، وغيره

يقولُ به الكوفي ، لا غير ، فافهم .

(٣) سقطت من الأصل .

(٢) الحل : ١٢٤ .

(٤) ب : المحسن .

وذكر ذلك أيضاً صاحب رصف المباني قال<sup>(١)</sup> : هذه اللام تدخل للابتداء ، في المبتدأ ، نحو ﴿ لَا تَنْتُمْ أَشَدَّ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وما حل محله ، وهو المضارع إذا صدر به ، نحو : لَيَفُومُ زَيْدٌ . وكذلك الفعل الذي لا ينصرف ، نحو ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> . قال . وإنما ذلك لمشابهة الاسم . أما المضارع ففي الإبهام والتخصيص ، وأما الماضي المذكور فلم يندم تصرفه ، كندم تصرف الاسم . هذا اختصار كلامه .

ولا تدخل هذه اللام على الماضي المتصرف . فإن وجد نحو : لَقَامَ زَيْدٌ . فهو جواب قسم ، ولللام فيه<sup>(٤)</sup> لام الجواب ، وليست لام الابتداء . وأما المقرون بـ « قد » ، نحو : لَقَامَ زَيْدٌ ، فالذي ذكره العربون أنها لام جواب القسم . وأجاز بعضهم أن تكون لام الابتداء . قلت : وقد نصوا على دخولها على الماضي المقرون بـ « قد » ، بعد « إن » وخالف في ذلك خَطِّابُ الماردي<sup>(٥)</sup> ، فقال<sup>(٦)</sup> : إن اللام في نحو « إن »

(١) رصف المباني في شرح حروف المعاني ١٠٨ .

(٢) الحشر : ١٣ . (٣) المائدة : ٦٢ .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) وهو أبو بكر حطاب بن يوسف . صاحب الترشيح . توفي سنة ٤٥٠ .

(٦) بنية الوعاه ١ : ٥٥٣ . (٦) في الأصل : وقال .

زيداً لقد قام ، جواب قسم محنوف .

تيسيه

مقتضى كلام الزمخشري أن لام الابتداء إذا دخلت على المضارع ، ولم تقدم « إن » ، فالبتداء محنوف بعدها . قال <sup>(١)</sup> في الكشف : فإن قلت : ما هذه اللام الداخلة على سوف - يعني <sup>(٢)</sup> : في قوله تعالى ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ <sup>(٣)</sup> - قلت : هي لام الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة <sup>(٤)</sup> . والبتداء محنوف تقديره : ولأنت سوف يعطيك ، كما ذكرنا في « لأقسم » - يعني ﴿ لِأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ <sup>(٥)</sup> على فراءة ابن كثير - وذلك أنه لا يخلو من أن تكون لام قسم [ <sup>(٦)</sup> أو ابتداء . فلام القسم لا تدخل على المضارع ، إلا مع نون التوكيد . فبقي أن تكون لام الابتداء . ولام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من الابتداء والخبر ، فلا بُدَّ من تقدير مبتدأ وخبر ، وأن يكون أصله : ولأنت سوف يعطيك .

(١) في الأصل : قاله .

(٢) سقط من الأصل

(٤) في الأصل : المؤكدة للجملة .

(٦) سقط من الأصل .

(٣) الصحيح : ٥ .

(٥) القيامة : ١ .

قلتُ: أما قوله « فلام القسم لا تدخل على المضارع ، إلا مع نون التوكيد » ليس<sup>(١)</sup> على إطلاقه . بل هو مشروط عند القائلين به ، وم البصريون ، بالألّا يُفصل بين الفعل واللام بحرف تنفيس ، أو « فده » أو بعموله . فيمتنع حينئذٍ دخول النون . فقد اتضح أن عدم النون في « ولسوف » ليس مانعاً من جعل اللام جواب القسم . وأما الكوفيون فإنهم أجازوا تعاقب اللام والنون . وأما في ﴿لَأُقْسِمُ بِبَيْتِ الْقِيَامَةِ﴾ فقد أوّله بعض البصريين على إرادة الحال . وفعل الحال إذا أُقسم عليه دخلت عليه<sup>(٢)</sup> اللام وحدها .

فإن قلتَ : أليس قوله<sup>(٣)</sup> في « المفصل » إن لام الابتداء تدخل على المضارع ، مناقضاً لقوله : ولام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر؟ قلتُ ليس مناقضاً له ، لأنه مثَّل في المفصل بقوله تعالى ﴿وإن رَبَّكَ لَيَنحَكُمُ بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> . وهذه اللام ، في الأصل ، داخلة على المبتدأ . ولكنها تأخرت عن محلها .

(١) كذا ، بحذف الفاء .

(٢) في الأصل : إذا أُقسم دخلت عليها .

(٣) في الأصل : في قوله . وانظر الفصل ١٥٤ .

(٤) التحل : ١٢٤ .

## سأله

لام الابتداء مستحقة لصدر الكلام . ولذلك علقت أفعال  
القلوب ، وندرَ زيادتها في الخبر ، كقول الراجز<sup>(١)</sup> :

\* أمُّ الحُلَيْسِ لِعَجُوزٍ ، شَهْرَبَةٌ \*  
\*

وأوله بعضهم على إضمار مبتدأ محذوف ، تقديره : لَهِيَّ عَجُوزٌ . وضعف  
بأن حذف المبتدأ مناف للتوكيد الذي ، جيء باللام لأجله .

## تنبه

من أصناف لام الابتداء لام التوكيد ، الواقعة بعد « إن »  
المكسورة ، خلافاً لمن قال : هي غيرها . والأول مذهب البصريين ،  
قالوا : كان الأصل أن تقدم ، وإنما تأخرت لثلاثي مجتمع حرفان  
لمعنى واحد ، وهو التوكيد .

---

(١) رؤفة ، أو عترة من عروس ، أو يريد بن صة . ديوان رؤفة ١٧٠ والنهي  
٢٥٤ وشرح سواهده ٦٠٤ وشرح ابن عقيل ١ : ١٤١ وشرح الأشموني  
١ : ٤٨٨ وشرح المفصل ٣ : ١٣٠ والاسان (شهرت) والخزانة ٤ : ٣٢٨ .  
والشهرة : الهرمة

فإن قلت : فهل كان أصلها أن تكون قبل « إن » أو بعدها .  
ولم أخترت هي وثركت « إن » مقدّمة ؟ قلتُ : الجواب عن الأول  
أن أصلها كما ذكر ابن جنّي ، وغيره ، أن تكون قبل « إن » لوجهين :  
أحدهما أنها لو قدّرت بعد « إن » لزم الفصل بين « إن » ومعمولها ،  
بحرف من أدوات الصدر . والثاني أنها جاءت مقدّمة على « إن » لما  
أبدلوا همزتها هاء ، في نحو قول<sup>(١)</sup> الشاعر<sup>(٢)</sup> :

ألا ، يا سنا بَرَقِ ، على قُلُلِ الحِمَى  
لَبِنِكَ ، مِنْ بَرَقِ ، عَلَيَّ كَرِيمُ

وإنما سهّل الجمع بين حرفي التوكيد ، في ذلك ، تفسيراً لفظ أحدهما .  
وفي هذا البيت أقوال آخر ، ليس هذا موضع ذكرها .

(١) في الأصل : لما أبدلوا همزتها في قول .

(٢) محمد بن مسلمة أو محمد بن زيد بن مسلمة . الأمالي ١ : ٢٢٠ وثمار الأثرار  
٧٩ ومحالس ثعلب ١١٣ والزهرة ٢٢٧ والخصائص ١ : ٣١٥ و ٢ : ١٩٥  
وأمالي الزجاجي ٢٥٠ وديوان المغانبي ٢ : ١٩٢ والنبي ٢٥٤ وشرح شواهد  
٦٠٢ والسمط ٥٦١ والممتع ٣٩٨ وشرح الفصل ٨ : ٦٣ و ١٠ : ٤٢  
والموارد ٢٨ والمقرب ١ : ١٠٧ واللسان والتاح (لهن) و(قدي) .  
والقلل : جمع قلة ، وهي قمة الجبل .



والجواب عن الثاني أنهم بدؤوا بـ « إن » تقويها ، لكونها عاملة . كذا قال الأخفش .

وقائدة هذه اللام توكيد مضمون الجملة . وكذلك « إن » .  
وإنما اجتمعا<sup>(١)</sup> ، لقصد المبالغة في التوكيد . وما قيل من أن اللام لتوكيد الخبر ، و « إن » لتوكيد الاسم ، فهو منقول عن الكسائي . وفيه تجوز ، لأن التوكيد إنما هو للنسبة لا للاسم والخبر ، وعن ثعلب وقوم من الكوفيين أن قولك : إن زيدا منطلقٌ ، جوابٌ : ما زيدٌ منطلقٌ . وإن زيدا منطلقٌ ، جوابٌ : ما زيدٌ بمنطلقٍ .

وقال أهل علم<sup>(٢)</sup> المعاني : إذا أقيمت الجملة إلى من هو خالي الذهن استغني عن مؤكدات الحكم . فيقال : زيدٌ ذاهبٌ . ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائياً . وإذا أقيمت إلى طالب لها ، متردد في الحكم ، حسن تقوية الحكم<sup>(٣)</sup> بمؤكد . وذلك بإدخال « إن » ، نحو : إن زيدا ذاهبٌ . أو اللام ، نحو : لزيدٌ ذاهبٌ . ويسمى هذا النوع طليئاً . وإذا أقيمت إلى منكر للحكم<sup>(٤)</sup> وجب توكيدها ، بحسب الإنكار . فتقول : إني صادقٌ ، لمن ينكر صدقك ، ولا يبلغ فيه .

(٢) سقطت من الأصل .

(٤) سقطت من الأصل .

(١) ب : احتمنا .

(٣) في الأصل : الجملة .

وإتي لصادق<sup>١</sup>، لمن يبالغ في إنكاره. ويسمى هذا النوع إنكارياً .  
وعليه قوله تعالى ﴿واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية﴾ ، إذ جاءها  
المُرسلون ﴿١﴾ إلى آخرها .

ويؤيد ذلك جواب أبي العباس ، للكندي<sup>(٢)</sup> عن قوله : إتي  
أجد<sup>(٣)</sup> في كلام العرب حشواً ؛ يقولون : عبد الله قائمٌ . ثم يقولون : إن  
عبد الله قائمٌ . ثم يقولون : إن عبد الله لقائمٌ . والمعنى واحد ا فقال<sup>(٤)</sup> :  
بل المعاني مختلفة ؛ فعبد الله قائم : إخبار عن قيامه . وإن عبد الله قائم :  
جواب عن سؤال سائل . وإن عبد الله لقائم : جواب عن إنكار  
منكر قيامه .

ولهذه اللام<sup>(٥)</sup> بعد « إن » أربعة مواضع :

الأول : الخبر ، بشرطين : أحدهما أن يكون مثبتاً . والثاني ألا  
يكون ماضياً ، متصرفاً ، عارياً من « قد » .

(١) لس : ١٣ .

(٢) وهو أبو يوسف ، يعقوب بن إسحاق . الميلسوف المشهور . توفي سنة ٢٦٠ .

طبقات الأطباء ١ : ٢٠٦ - ٢١٤ .

(٣) في الأصل : لا أجد . (٤) أي أبو العباس ثعلب .

(٥) سقطت من الأصل .

الثاني : الاسم ، إذا تأخر ، نحو : إن في الدار لزيداً .

الثالث : معمول الخبر ، إذا توسط بينه وبين الاسم ، نحو : إن زيدا طعامك آكل . وشرطه أن يكون الخبر صالحا للام ، ولو كان ماضيا متصرفا ، نحو : إن زيدا طعامك <sup>(١)</sup> أكل ، لم تدخل اللام على معموله ، لأن دخولها عليه فرع دخولها على عامله .

الرابع : الفصل بين الاسم والخبر ، نحو : إن هذا هو القصص الحق <sup>(٢)</sup> .

ويحكم على هذه اللام بالزيادة ، فيما سوى هذه المواضع . ولا تدخل على خبر « لكن » خلافا للكوفيين . وأما قول الشاعر <sup>(٣)</sup> :

\* ولكنني ، من حُبِّها ، لعميد \*

فتأول .

(١) في الأصل : لطعامك .

(٢) آل عمران : ٦٢ .

(٣) صدره :

يتلوثوثي ، في حُبِّ كِلْتي ، عوادلي

معاني القرآن ١ : ٤٦٥ واللام ١٧٧ والمعني ٢٥٧ وشرح شواهد ٦٠٥  
وشرح ابن عقيل ١ : ١٤١ وشرح الأشموني ١ : ٢١١ والإبصار ٢٠٩  
وشرح المفصل ٨ : ٦٤ و ٧٩ وشرح الكافية ٢ : ٣٣٢ والخزانة ٤ : ٣٤٣  
واللسان والتاج ( لكن ) .

فإن قلت: قد تقدم أن لام الابتداء لها صدر الكلام، فلا يتقدم معمول ما بعدها عليها. وهذه اللام التي بعد «إن» يتقدم معمول ما بعدها عليها، كقوله تعالى ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾<sup>(١)</sup>، فهذا دليل على أن هذه غير تلك! قلت: الجواب عن ذلك أن هذه اللام لما تأخرت عن موضعها جار تقديم الممول عليها. نظير ذلك الفاء الواقعة جواب «أما». وسيأتي بيان<sup>(٢)</sup> ذلك، إن شاء الله تعالى<sup>(٣)</sup>.

القسم الخامس: اللام الفارقة. وهي الواقعة بعد «إن» المخففة، في نحو ﴿وإن كانت لَكَبِيرَةً﴾<sup>(٤)</sup>، فارقة بين «إن» المذكورة و«إن» النافية. فإذا قلت: إن زيداً لقاتم، ف«إن» مخففة من الثقيلة، واللام بعدها فارقة<sup>(٥)</sup>. هذا مذهب البصريين. وذهب الكوفيون

---

(١) الطارق: ٨.

(٢) في الأصل: جواب.

(٣) في حاشية الأصل: «لام الابتداء:

ولام ابتدائي صدر قول، وتعد إن

ن، مكسورة، وهو الصحيح، مستقيم.

(٤) القرية: ١٤٣.

(٥) في حاشية الأصل: «اللام الفارقة:

ولام، أنت من بعد «إن» متحماً

بفارقة تُسمى، هذا القول فاحكم.

إلى أن « إن » نافية، واللام بمعنى « إلا » .

قال الزمخشري وغيره : هذه اللام لازمة في خبر « إن » ، إذا خُفِّت . قلتُ . إنَّما تنزم إذا أُنْصِت « إن » ولم يكن في الكلام قرينة . فإن أُعْمِلت ، نحو : إنَّ زيدا فائم ، أو دلَّ دليل على المراد ، لم تنزم لعدم الحاجة إليها . ومن ذلك قول الشاعر (١) :

أنا ابنُ أباةِ الضَّيِّمِ ، من آلِ مالِكِ  
وإنَّ مالِكٌ كانتِ كرامَ المعادينِ

واختلف في هذه اللام الفارقة . فذهب قوم إلى أنها قسم برأسه ، غير لام الابتداء . منهم الفارسي . وذهب قوم إلى أنها هي لام الابتداء ، الداخلة على خبر « إن » ، لزمتم للفرق . وهو مذهب سيبويه ، واختاره ابن مالك . واستدل الشلوبين ، على أنها لامٌ أخرى ، بعملٍ (٢) الفعل قبلها فيما بعدها . وقد بسطت الكلام على هذه المسألة في غير هذا الموضع .

القسم السادس : لام الجواب . وهي ثلاثة أنواع : جواب القسم ، وجواب « لو » ، وجواب « لولا » .

---

(١) الطرماح . ديوانه ٥١٢ وشرح الأشموفي ١ : ١٤٥ وشواهد التوضيح

٥١ والبيبي ٢ : ٢٧٦ .

(٢) في الأصل وسائر النسخ : يعملُ .

فأما [ اللام التي هي ]<sup>(١)</sup> جواب القسم فتدخل على الجملة الاسمية  
والفعلية<sup>(٢)</sup> . نحو : والله لزيد قائم ، ﴿ والله لا أكيدن ﴾  
أصنامكم<sup>(٣)</sup> ، ﴿ والله لقد آتراك الله ﴾<sup>(٤)</sup> .

والأكثر في الماضي المتصرف ، إذا وقع جواباً ، اقترانه بـ « قد »  
مع اللام . وقد يستغنى عن « قد » كقول امرئ القيس<sup>(٥)</sup> :

حَلَقْتُ لَهَا بِاللَّهِ ، حَلْفَةَ فَاجِرٍ  
لَنَامُوا ، فَإِنْ مِنْ حَدِيثٍ ، وَلَا صَالِي

وذهب قوم إلى أنه لا بد ، في ذلك ، من « قد » ظاهرة أو مقدره . وقال  
ابن عصفور : إن كان الفعل قريباً من زمان الحال أدخلت عليه اللام  
وهـ قد ، [ لأن « قد » تقربه من الحال ]<sup>(٦)</sup> . وإن كان بعيداً منه  
أُتِيَتْ بِاللَّامِ وَحْدَهَا<sup>(٧)</sup> . ومنه قوله « لناهوا » .

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط « والفعلية » من الأصل . واستدرك في حاشيته .

(٣) الأنبياء : ٥٧ . (٤) يوسف : ٩١ .

(٥) ديوان امرئ القيس ٣٢ والمعنى ١٨٨ و ٧٠٨ وشرح شواهد ٤٩٤

والقرب ١ : ٢٠٥ والخزانة ٤ : ٢٢١ . والصالي : المستدق .

(٦) سقط من الأصل . (٧) سقطت من الأصل .

ولا إشكال في أن لام القسم منأيرة للام الابتداء . وقول صاحب  
رصف المباني « وإذا<sup>(١)</sup> تأملت هذه اللام فهي لام الابتداء ، ولام  
التوطئة « غير صحيح .

وأما اللام التي هي جواب « لو » وجواب « لولا » فيأتي ذكرها  
مع . لو ، ولولا<sup>(٢)</sup> .

القسم السابع : اللام الموطئة . وهي الداخلة على أداة الشرط ، في  
نحو . والله لئن أكرمتني لأكرمتك . وإن كان القسم مذكوراً  
لم تلزم . وإن كان محذوفاً لزم غالباً ، نحو ﴿ لئن أخرجوا  
لايخرجون معهم ﴾<sup>(٣)</sup> . وقد تحذف ، والقسم محذوف ، نحو  
﴿ وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ وإن لم  
تغفر لنا ، وترحمنا ، لنكونن ﴾<sup>(٥)</sup> . وقيل : هي منويّة<sup>(٦)</sup>  
في نحو ذلك .

(١) ب و ح . إذا . وانظر رصف المباني في شرح حروف العاطي ١١٢ .

(٢) في حاشية الأصل : اللام الحواية :

ولام جواب ، تد لولا ، وبد لو

كذلك في عقتي يمين مصيتم .

(٤) المائة : ٧٦ .

(٣) الحشر : ١٢ .

(٦) في الأصل : معنويه .

(٥) الأعراب : ٢٣ .

ولإنما سميت هذه اللام موطنة<sup>(١)</sup> ، لأنها وطئت للجواب .  
وتسمى أيضاً : المؤذنة . وقولهم : إنها موطنة للقسم ، فيه تجويز . وإنما  
هي موطنة لجواب القسم .

وأكثر ما تكون مع « إن » الشرطية ، كما تقدم . وقد تدخل  
على غيرها ، من أدوات الشرط . ومن ذلك قراءة غير حمزه ﴿ لَمَّا  
آتَيْتُكُمْ ، مِنْ كِتَابٍ ، وَحِكْمَةٍ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :  
كَمْ تَى صَلَحْتَ لِيُقْضَيْنَ لَكَ صَالِحٌ  
وَلتُجْزَيْنَ ، إِذَا جُزِيَتْ ، جَمِيلًا

وذكر ابن جني في « سر الصناعة » أن « إذ »<sup>(٤)</sup> قد شُبِّهَتْ بـ « إن »  
فأدخلت عليها اللام الموطئة ، في قول الشاعر<sup>(٥)</sup> :

(١) في حاشية الأصل : « اللام الموطئة :

ولامٌ ، يُسْمَوُهَا مُوْطِئَةٌ ، كَمَا

يُقَالُ : لَمَّا خَالَفْتَ رَيْكَ تَنْدَمُ . »

(٢) آل عمران : ٨١ .

(٣) المغني ٢٦٠ وشرح شواهد ٦٠٧ والخزانة ٤ : ٥٣٩ .

(٤) في الأصل : إذا .

(٥) المغني ٢٦٠ وشرح شواهد ٦٠٧ والأمل ١ : ١٤٨ والبيان والتبيين

٣ : ٢٠٦ والخزانة ٤ : ٥٣٩ . والحزة : جزء الصوف .



غَضِبْتَ عَلَيَّ ، لَأَنْ شَرِبْتُ مُبْجِزَةً  
فَلِإِذْ غَضِبْتَ لِأَشْرَبْتَنِي نَحْرُوفٍ

وقد يجاء بـ « لئن » بعد ما ينفي عن الجواب ، فيحكم بزيادة اللام. كقول  
عمر بن أبي ربيعة (١) :

أَلِمْتُ بِرَيْبَبَ ، إِنَّ الْبَيْنَ قَدْ أَفْدَا  
قَلَّ النَّوَاءُ ، لئن كَانَ الرَّحِيلُ غَدَا

القسم الثامن : لام التعريف ، عند من جعل حرف التعريف  
أحادياً . وهم المتأخرون ، ونسبوه إلى سيبويه . وذهب الخليل إلى أن  
حرف التعريف ثنائي ، وهمزة همزة قطع . ووصلت لكثرة الاستعمال .  
وهو من ذهب ابن كيسان . وكان الخليل يسميه « أل » . ولا يقول :  
الألف واللام . واختار هذا القول ابن مالك . ونقل ابن مالك عن سيبويه  
أن حرف التعريف عنده ثنائي ، ولكن همزة همزة وصل ، ممتدة بها  
في الوضع ، كما يبتدئ بهمزة « استمع » ونحوه ، فيقال : هو خماسي .  
قلت : وهو صريح كلام سيبويه ، لأنه عد حرف التعريف في الحروف

---

(١) ديوان عمر بن أبي ربيعة ٣٩١ والمي ٢٦١ وشرح شواهد ٦١٠

التنائية<sup>(١)</sup> .

وسياتى الكلام على حرف التعريف في باب التنائيّ ، إن شاء الله تعالى . وإنما أخرت الكلام عليه ، لأن المختار عندي مذهب سيدييه .  
فهذه جملة أفساه اللام ، على سبيل الاختصار . والله الموفق .

### المسيم

يكون حرف معنى في موضعين :

الأول : فو لهم في القسم : مٌ اللهُ ، بضم الميم . فالميم في ذلك حرف جرّ ، عند قوم من الذهويين . وذهب قوم إلى أنها بدل من واو القسم . وردّ بأنها لو كانت بدلاً منها لفتحت ، كما تفتح الواو ، وبأن إبدال الميم من الواو لم يوجد ، إلاّ في كلمة واحدة . تختلف فيها ، وهي « فمٌ » . وذهب قوم إلى أن هذه الميم اسم ، وهي بقية « ايمن » . واختاره ابن مالك . وحكى في هذه الميم الفتح والكسر أيضاً ، فهي مثلثة . وذهب الزغشري<sup>(٢)</sup> إلى أن فو لهم « مٌ اللهُ » هي « مٌنٌ » التي تستعمل في القسم ، حذفت نونها .

(١) الكتاب ٢ : ٣٠٨ .

(٢) المصدر ١٦٤ وشرح المصدر ٩ : ٩٣ - ٩٤ .

الثاني : الميم التي هي بدل من لام التعريف ، في لغة طيسية . وقيل :  
هي (١) لغة أهل اليمن . كقول الشاعر (٢) :

ذَاكَ خَلِيلِي ، وَذُو يُوَاصِلُنِي

يَرِيحِي وَرَائِي ، بِأَسْمِهِمْ ، وَأَمْسَلِمَةً

وروى النَّمِرُ بْنُ تَوْلَبٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، يَقُولُ (٣) :

« لَيْسَ مِنْ أَمْبِرٍ أَمْصِيَامٌ فِي أَمْسَفَرٍ » . قَالَ ابْنُ يَعْشَى (٤) فِي

« شَرْحِ الْمَفْصَلِ » : لَمْ يَرَوْا النَّمِرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ .

قلت : فِي عِدَّةِ هَذِهِ الْمِيمِ مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي نَظَرٌ ، لِأَنَّهَا بَدَلٌ

لِأَصْلِ . وَأَيْضًا فَإِنَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ حَرْفَ التَّعْرِيفِ أَحَادِي

وَالهَمْزَةُ غَيْرُ مَعْتَدَةٍ بِهَا .

[ وَذَكَرَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنَّ الْمِيمَ فِي « أَتَمُّ » حَرْفٌ مَعْنَى ] (٥) .

(١) فِي الْأَصْلِ : فِي .

(٢) عِدَاةٌ مِنْ عِمَّةِ . الْمَعْنَى ٤٨ وَشَرْحُ شَوَاهِدِهِ ١٥٩ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ التَّنَائِفِ

٤٥١ - ٤٥٥ . وَالْبَيْتُ مَلْعُومٌ مِنْ بَيْتَيْنِ . أَطْرُ السَّكَاةِ وَالنَّاحِ (سَلْمٌ) وَشَرْحُ

شَوَاهِدِ السَّافِيَةِ ٤٥٢ . وَالسَّلْمَةُ : وَاحِدَةُ السَّلْمِ ، وَهِيَ الْحِجَارَةُ .

(٣) أَطْرُ الْمَتَعِ ٣٩٤ .

(٤) شَرْحُ الْمَفْصَلِ ١٠ : ٣٤ . وَأَطْرُ شَرْحِ شَوَاهِدِ الشَّامِيَةِ ٤٥٤ - ٤٥٥ .

(٥) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ . وَفِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ : « مَعَانِي الْمِيمِ :

وَالْمِيمُ حَرَوْنَا ، هَا ، يَمِيئًا فِي حَالِ صَمٍّ ، وَفِيهِ حَلْفٌ  
وَمِنْ يَقْلُ ... »

## النون

له في الكلام مواضع كثيرة . وإنما أذكر هنا أقسام النون ، الذي يمدّ من حروف المعاني . وهي أربعة أقسام .

الأول : نون التوكيد . وهي قسبان : ثقيلة ، وخفيفة . وقد جمع قوله تعالى ﴿ لَيْسُ جَنَنٌ وَلَيْسَ كُنُوزٌ ﴾<sup>(١)</sup> . وهما أصلان ، عند البصريين ، لتخالف بمض أحكامهما ، ولأن التوكيد بالثقيلة<sup>(٢)</sup> أمدّ . قاله الخليل . ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة .

وكلاهما يختص بالفعل ، ونادر توكيد اسم الفاعل في قول الراجز<sup>(٣)</sup> :

\* أَقَاتِلُنَّ : أَحْضَرُوا الشُّهُودَا \*

وقول الآخر<sup>(٤)</sup> :

- 
- (١) يوسف : ٣٢ .  
(٢) في الأصل : بالنون الثقيلة  
(٣) ينسب إلى رؤبة . ديوانه ١٧٣ . وينسب إلى رجل من هذيل . شرح أشعار الهدليين ٦٥١ والمضي ٣٧٤ وشرح شواهد ٧٥٨ وشرح الكافية ٤: ٢٠٤  
وشرح الأشموني ١ : ٢٤ والخزانة ٤ : ٥٧٤ والمبني ١ : ١١٨ - ١٢٠  
و ٤ : ٣٣٤ وحسية الصبان ٣ : ٢١٢ .  
(٤) رؤبه . ديوانه ١٧٩ برواية : « أتَحْمِلُونَ » . وجمهرة اللثة ٢ : ٢٩١  
وشرح الأشموني ١ : ٢٣ وشرح الكافية ٢ : ٤٠٥ والخزانة ٤ : ٥٧٧  
والسيبي ١ : ١٢٢ - ١٢٤ .

\* أَشَاهِرُنْ ، بَعْدَنَا ، السُّيُوفَا \*

والذي سوَّغ ذلك ما بين اسم الفاعل والمضارع ، من الشبه .

ويؤكد بها الأمر مطلقاً .

وأما المضارع فإن كان حالاً لم تدخل النون عليه ، وإن كان مستقبلاً أكيد بها وجوباً ، وإذا وقع جواب قسم ، بأربعة شروط : أن يكون مثبتاً ، وأن يكون غير مقرون بحرف تنفيس ، وأن يكون غير مقرون بـ « قد » ، وألا يكون مقدم المعمول ، فإذا استوفى هذه الشروط ، وهو مستقبل ، وجب عند البصريين نو كيده بالنون . وأجاز الكوفيون حذف النون <sup>(١)</sup> ، اكتفاءً باللام ، وورد في الشعر . وجواراً بعد « إمّا » نحو ﴿ فَأِمَّا تَخَافْنَ <sup>(٢)</sup> ﴾ .

ولم يرد <sup>(٣)</sup> في القرآن بعد « إمّا » إلا مؤكداً . وذهب المبرد والزجاج إلى أن نو كيده بعد « إمّا » واجب ، في غير الضرورة . قلت : قد <sup>(٤)</sup> كثر حذف النون بعد « إمّا » في الشعر . وأما في النثر فعزيز . وقد حُكي منه قراءة بعضهم ﴿ فَأِمَّا تَرَيْنَ <sup>(٥)</sup> ﴾ بنون الرفع .

- |                       |                     |
|-----------------------|---------------------|
| (١) ب : حذفها .       | (٢) الأفعال . ٥٨ .  |
| (٣) ب و ح . ولم يحى . | (٤) سقطت من الأصل . |
| (٥) مريم : ٢٥ .       |                     |

ذكرها ابن جني، وهي شاذة.

وبجوز التوكيد أيضاً، في المضارع المستقبل، إذا وقع بعد ما يُفهمُ الطلب، كلام الأمر و«لا» في النهي، وأدوات التحضيض والمرض، والتمني، والاستفهام.

ويقل التوكيد بالنون، في غير ذلك، واستيفاءه في كتب النحو. وأما الماضي فقد جاء توكيده بالنون، في قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

دَامَنَّ سَعْدُكَ، إِنْ رَحِمْتَ مُتَيْمًا  
لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ، جَانِحًا

وفي الحديث: «فأما أدر كمن واحد منكم الدجال». والذي سوغ ذلك أن الفعل فيها مستقبل المعنى، لأنه في البيت دعاء، وفي الحديث شرط. وتتفرد النون الثقيلة. بوقوعها بعد ألف الاثنين، والألف الفاصلة إثر نون الإناث. ولا تقع الخفيفة بعد الألف عند البصريين. وأجاز ذلك يونس<sup>(٢)</sup>، والكوفيون.

---

(١) المنبي ٣٧٤ وشرح شواهد ٧٦٠ وحاشية الصبان ٣ : ٢١٣ والبي

٢ : ٣٤١ - ٣٤٢ والمجمع ٢ : ٧٨ والدرر اللوامع ٢ : ٩٩ .

(٢) وهو يونس بن حبيب البصري . توفي سنة ١٨٢ . بنية الوعاء ٢ : ٣٦٥ .

الثاني : التنوين . وهو نون ساكنة ، تلحق الآخر ، تثبت انقطاعاً ، وتسقط خطأً . ويُورد على هذا الحدّ نون التوكيد الخفيفة في مثل ﴿ لَنَسْفَمَا ﴾<sup>(١)</sup> . فإن قيل : لا ترد ، لأنها لم تسقط خطأً ، بل رسمت ألفاً قلنا : هذه الألف ليست صورة النون ، بل صورة بدليها . ولو سلّم ذلك انتقض الحدّ بتنين المنصوب في نحو ﴿ اهْبِطُوا مِصْرًا ﴾<sup>(٢)</sup> . فلذلك قال ابن الحاجب<sup>(٣)</sup> : نون<sup>(٤)</sup> ساكنة ، تتبع حركة الآخر ، لا لتوكيد<sup>(٥)</sup> الفعل .

فإن قلت : لو قال « آخر الاسم » كما قال بعضهم لم يحتاج إلى الاحتراز عن نون التوكيد . قلت : لو قال ذلك لم يكن الحدّ جامعاً ، لخروج تنويني<sup>(٦)</sup> الرثم والغالي . فإنها قد يلحقان الفعل ، والحرف ، كما سيأتي .

وأقسام التنوين عند سيبويه خمسة :

الأول : نون التمكين . وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ،

- 
- (١) العلى : ١٨ . (٢) البقرة : ٦١ .  
(٣) وهو عثمان بن عمر ، صاحب الكافية والسافية . توفي سنة ٦٤٦ هـ .  
(٤) شرح الكافية ٢ : ٤٠٢ .  
(٥) في شرح الكافية : لا لتأكيد . (٦) ب : تنوين . ج : نون .

إشعاراً ببقائه على أصالته .

والثاني: تنوين التكثير . وهو اللاحق بمض الأسماء المبنية ،  
فرقاً بين معرفتها ونكرتها . ويطرّد فيما آخره « وَيَنه » ، نحو: سيبويه .  
ولا يطرّد في أسماء الأفعال .

والثالث: تنوين المقابلة . وهو اللاحق لما جُمع <sup>(١)</sup> بألف وتاء  
زائدتين <sup>(٢)</sup> ، نحو: مُسَلِّمات ، لأنه يقابل النون في جمع المذكر ،  
نحو: مُسَلِّمين . وليس تنوين الصرف ، خلافاً للرهبى <sup>(٣)</sup> ، لثبوته في  
نحو: عَرَقات ، بمد التسمية .

والرابع: تنوين العوض . وهو نوعان: عوض عن مضاف إليه :  
إما جملة ، نحو: يومئذٍ ، وإما مفرد ، نحو: كلّ ، وبعض ، وأي .  
وعوض من حرف ، نحو: جَواري ، وغَواشٍ . فالتنوين في ذلك عوض  
من الياء المحذوفة بحركتها ، عند سيبويه . وقال المبرد والزجاجي : هو  
عوض من حركة الياء ، فقط . وقال الأخفش : هو تنوين الصرف .  
والخامس: تنوين الترتيم . وهو تنوين يلحق الروي المُطْلَق ،

---

(١) في الأصل: وهو ما جمع . (٢) ب: مزيدتين .

(٣) وهو أبو الحسن ، علي بن عيسى ، توفي بمنداد سنة ٤٢٠ . إناء الرواء



هو صاعاً عن مَدَّة الإِطْلَاق ، في لغة تميم وقيس<sup>(١)</sup> . قال ابن مالك : وقولهم  
« تنوين الرثم » هو على حذف مضاف ، والتقدير : تنوين دي الرثم .  
وإثماً هو عوض من الرثم ، لأن الرثم مدُّ الصَّوْتِ بِمَدَّةٍ ،  
تجانس حرف الرويِّ . وهذا التنوين يلحق الاسم ، والفعل ، والحرف .  
فالاسم كقول المجاح<sup>(٢)</sup> :

\* يا صاح ، ما هاجَ الدُّمُوعَ ، الذُّرْفَنُ ؟ \*

والفعل كقوله<sup>(٣)</sup> :

\* مِنْ طَلَلٍ ، كَالأُتْحَمِيِّ ، أَنهَجَنُ \*

والحرف كقول النابغة<sup>(٤)</sup> :

أزِفَ التَّرْحُلُ ، غَيْرَ أَنْ رِكَابِنَا

لَمَّا تَزُلُّ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ فِدِنُ

(١) في الأصل : في لغة قيس .

(٢) ديوان المجاح ٢ : ٢١٩ والكتاب ٢ : ٢٩٩ والميبي ١ : ٢٦ والخزانة ٣ : ٤٠٦ .

(٣) المجاح أيضاً . ديوانه ٢ : ١٣ وسر الصناعة ١ : ١٧٢ والبحر ٣ : ١٥٦ .

والأثمعي : رد مسوب إلى موضع اليمين . وأنصح : أخلى وبلي .

(٤) في الأصل : كقول الشاعر . واليب في ديوان النابغة ٣٠ والمغني ١٨٦ و

٣٧٨ وشرح شواهد ٤٩٠ والخزانة ٣ : ٢٣٢ .

وزاد الأخفش قسماً ، وهو الغالي . وهو كتوين الترتيم ، في  
عدم الاختصاص بالاسم . والفرق بينهما أن تنوين الترتيم هو اللاحق  
للروي المطلق ، كما سبق والغالي هو اللاحق للروي المقيد ، كقول  
العجاج<sup>(١)</sup> :

\* وقاتم الأعماق ، خاوي المخترقن \* .

أراد المخترق . فزاد التنوين ، وكسر الحرف قبله ، لالتقاء الساكنين .  
وسمى الأخفش الحركة التي قبله ألفاً ، كما سماه الغالي . والمشهور  
عند من أثبتته أنه قسم مغاير للترتيم .

وذهب بعضهم إلى أنه ضرب من الترتيم<sup>(٢)</sup> . واختاره ابن يعيش  
الجلي<sup>(٣)</sup> . وقد أنكر الزجاج والسيرافي الغالي ، وقالوا : إن القافية

---

(١) كذا ، والبس لرؤية . وهو مطلع أرجوته المتورده . ذبانه ١٠٤ والدي  
٣٨٧ وشرح شواهد ٧٨٢ والكتاب ٢ : ٣١٦ والحصائص ١ : ٢٦٤  
وشرح المعمل ٢ : ١١٨ وإيضاح ٢٣٣ - ٢٣٥ والمرمر ١ : ٢٦٣ .  
واقسام : المديف حمراء . والمغترق : المر .

(٢) ب : من تنوين الرسم

(٣) وهو يعيس بن علي بن يعيس ، أبو البقاء ، موفق الدين . توفي سنة ٦٤٣ .  
بنية الوعاء ٢ : ٣٥١ . وانظر شرح الفصل ٩ : ٣٣ - ٣٤ .

المقيّدة لا يلحقها حرف الإِطلاق، فكذلك لا يلحقها التّونين، لأنّه  
ينكسر بذلك. وقالوا: إن كان سُمع فأينما هو:

\* وقام الأعماق، خاوي المُخترَقُ إن \*

برادة « إن » [إشعاراً بأنه بيت كامل. فضَعَفَ لفظه بهمزة « إن »،  
لانحفازه<sup>(١)</sup> في الإنشاد<sup>(٢)</sup>، فظن السامع أنه نون، وكسرَ الروي.  
قال<sup>(٣)</sup> ابن مالك: فهذا، الذي ذهب إليه أبو سعيد، تقدير صحيح  
مختص من زيادة ساكن<sup>(٤)</sup> بعد تمام الوزن. وقال أبو الحجاج يوسف  
ابن معرور<sup>(٥)</sup>: ظاهر قول سيبويه، في الذي يسمونه تنوين الترثم،  
أنه ليس بتونين، وإنما هو نون تتبع الآخر، عوضاً عن المدة. وذكر<sup>(٦)</sup>  
في « التحفة » أن التّونين من خواص الاسم، في جميع وجوهه، وتسمية  
ما يلحق الفعل للترثم تنويناً مجازاً، وأما هو نون تتبع الآخر، عوضاً  
عن المدة. ولذلك حكمه عكس حكم<sup>(٧)</sup> التّونين، لأنه يثبت وفقاً،

(١) - لا رحامه.

(٢) في الأصل. وقال.

(٣) ب: ساكن على ساكن.

(٤) وهو أديب نحوي. توفي عرسبة حوالي سنة ٦٢٥. نية الوعاء ٢: ٣٦٢.

(٥) أي: ابن مالك. انظر المعنى ٣٧٨ - ٣٧٩.

(٦) في الأصل: حكمه عكس.

ويسقط وصللاً ، مخلاف التنوين .

وزاد بعضهم قسماً سابغاً، وهو تنوين الاضطرار، كقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

\* سَلَامٌ اللهُ ، يَا مَطَرُ ، عَلَيْهَا \*

فـ « مطر » مبنيّ للنداء، ونونته الشاعر للضرورة. قال بعضهم: وهو راجع، في التحقيق<sup>(٢)</sup>، إلى تنوين التمكين<sup>(٣)</sup>. ولكن الضرورة سبب لإظهار التنوين الذي كان له قبل البناء.

وأما التنوين في « هؤلاء » في الإشارة فهو خارج عن أقسام التنوين. فذلك سبباً لبعضهم التنوين الشاذّ. وقال ابن مالك في « شرح التسهيل »: التحقيق أنه نون زيدت في آخر « هؤلاء » وليس بتنوين. الثالث: نون الإناث في الفعل المسند إلى الظاهر، على اللغة التي يقولون فيها: لمة أكلوني البراعيثُ. وهي لغة طيِّس، كقول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

(١) الأحوص . وعجره :

وليسَ عليك ، يا مَطَرُ ، السَّلامُ

ديوانه ١٨٩ والكتاب ١ : ٣١٣ والنمى ٣٧٩ وشرح شواهد ٧٦٦

والخزاة ١ : ٢٩٤ . (٢) في الأصل : الحقيقة .

(٣) في الأصل : التمكن .

(٤) الفرزدق . ديوانه ٥٠ والكتاب ١ : ٢٣٦ وشرح المعصل ٧ : ٧٠ والجمع

١ : ١٦٠ وأما ابن الشجري ١ : ١٣٣ والخزاة ٢ : ٣٨٦ و ٣ : ٢٩٢

و ٣٣٤ و ٤ : ٥٥٤ . والديلمى : المسوب إلى ديلم . وهي قرية بالتسام .

وحوران : موضع بالتام . والسليط : الرين .

ولكن دِيافىٌ أبوهُ ، وأمهُ

مَحورانَ ، يَمصِرُنَ السَّلِيْطَ أَقارِبُهُ  
فالتون في « بَعصِرُنَ » حرف يدل على التأنيت والجمع .

وأنكر قوم ، من النحويين ، هذه اللمة ؛ وتأولها إما ورد منها .  
ولا يُقبل قولهم في ذلك . بل هي ثابتة بنقل الأئمة . وسيأتي لذلك  
مزيد بيان .

الرابع : نون الوفاية . وهي نون مكسورة تلحق قبل ياء المتكلم ،  
إذا تُصبت بععل ، نحو : أكرمني ، أو باسم فعل ، نحو : عليكني ،  
بمعنى : الزمّني ، أو بـ « إن » وأخواتها ، نحو : ليتني . وتلزم مع الفعل  
واسم الفعل ، إلا ما ندر من قوله (١) :

\* إِذْ دَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ ، لَيْسِي \*

وأما « إن » وأخواتها فلأنه أفسام : قسم لا تحذف منه إلا نادراً ، وهو  
« لئني » . وقسم لا تلحقه إلا نادراً وهو « لعل » . وقسم يجوز فيه الأمران ،  
وهو : إن . وأن ، ولكن ، وكان .

---

(١) اللب لروثة . ديوانه ١٧٥ والمغنى ١٨٥ و ٣٨٠ وشرح شواهد ٤٨٨  
والجزاة ٢ : ٢٥٠ و ٤٥٤ .

وتلحق نون الوقاية أيضاً ، قبل ياء المتكلم ، إن جرّت بـ «من»  
و «عن» . ولا تحذف إلا في ضرورة الشعر . نحو قوله (١) :

أَيْبَا السَّائِلُ عَنْهُمْ ، وَعَنْبِي  
لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ ، وَلَا فَيْسٌ مِنْبِي  
أو بإضافة : قد ، ووطئ ، ولدن ، وبجئل . وكلها بمعنى «حسب» .  
وحذفها من «بجئل» أكثر من إنباتها ، بعكس الثلاثة التي قبلها .  
ولا تلحق نون الوقاية غير ما ذكرته إلا ما ندر ، مما لا يقاس  
عليه . وحكم نون الوقاية مشهور ، فلا نطول هنا باستيفائه .

وإنما سميت هذه النون نون الوقاية ، لأنها لحقت ، لتفي الفعل  
من الكسر . ثم حُمل على الفعل ما ذُكر . وقال ابن مالك : سميت  
بذلك لأنها تقي اللبس في الأمر ، نحو : أكرمني . فلو لا النون  
لالتبس أمر المذكر بأمر المؤنث (٢) . ثم حُمل الماضي والمضارع على  
الأمر (٣) .

---

(١) حاشية السموي ٢ : ٨ والخزانة ٢ : ٤٤٨ وشرح الفصل ٣ : ١٢٥

وشرح ابن عقيل ١ : ٦٣ والمصع ١ : ٦٤ والدرر ١ : ٤٣ وشرح

الأشموني ١ : ١١٠ . (٢) في الأصل : المؤنثة .

(٣) في حاشية الأصل شعر متلوم في معاني النون .

## السهماء

حرف مهمل ، وهو هاء السكت . وهي هاء ، تلحق وفهماً ، إيمان  
الحركة . وإنما تلحق بمدحركة بناءً لأنشبهه حركة الإعراب ، نحو :  
هُوَ ، وهِيَّة ، وما ليه ، وله . وتلحق أيضاً بمد ألب النديبة ،  
ونحوها . كقولك : وازيداه . ولا تثبت وصللاً ، إلا في ضرورة شعر .  
وإنما أتيتها القراء وصللاً ، في بعض المواضع ، اتباعاً لرسم المصحف .

ولحاق هذه الهاء اسم بواجب ، إلا في موضعي . . . أحدهما ما هي  
من الأفعال الممتلة على أصل واحد . نحو : عه . ولم يمه . . والنأي :  
« ما » الاستفهامية ، إذا جرت بإضافة اسم ، نحو : قراءة مه ؟  
ولتفصيل الكلام على هذه المواضع موضع غير هذا .

وذكر بعضهم أن للهاء ، التي هي حرف معنى ، فسماً آخر . وهو  
أن تكون بدلاً من همزة الاستفهام ، نحو : هزبْدُ هُنْطَلْقُ ؟ حسكاه  
قطرب . ومنه قول الشاعر (١) :

(١) نسب إلى جميل شبيه ، وعمر بن أبي ربيعة . ونسب في ديوانها المطبوعين .  
المفصل ١٧٥ وشرحه ١٠ : ٤٣ وشرح الشافية ٣ : ٢٢٤ . وشرح شواهدهما  
٤٤٧ والمنتج ٣٩٩ - ٤٠٠ والنحر ٢ . ٤٨٦ والمصحح والمقاموس والناح  
(ها) واللسان والناح (دا) .

وَأَيُّ صَوَابٍ حَبِئَهَا ، فَقُلْتَنَ : هَذَا الَّذِي  
مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا ، وَجَفَانَا ؟

وقال بضمهم : إنه أراد « هدا » ، فحذف ألف « ها » <sup>(١)</sup> ، للضرورة .  
فإن قلتَ : عَدُّ الهاء من حروف المعاني مشكل ، لأن هاء  
السكت قد ذكرها النحويون مع الحروف الزوائد ، أعني حروف  
« أمان وتسجيل » . فإنهم سئلوا الهاء بهاء السكت . وإنما يذكرون من  
حروف « أمان وتسجيل » ما ليس بحرف معنى . وأما الهاء التي هي بدل  
من همزة فليست بأصل ! قلتُ : إنما كونه هاء السكت حرف معنى  
فواضح . وقد قال ابن الحاجب ، وغيره : إن ذكرها مع الحروف الزوائد  
ليس بجيّد . وهو كما قال . والله أعلم .

### الواو

حرف يكون عاملاً ، وغير عامل . فالعامل قسيان : جارٌ وناصب  
فالجارٌ : واو القسم ، وواو « رَبِّ » . والناصب : واو « مع » ، تنصب  
المفعول معه ، عند قوم . والواو ، التي تنصب الفعل <sup>(٢)</sup> المضارع بعدها ،

(٢) - قطب من الأصل .

(١) في الأصل : هدا .



هي الناصبة له ، عند الكوفيين . فأقسام الواو العامة أربعة . ولا يصح منها غير الأول . وسيأتي بيان ذلك .

فأما واو القسم فحرف يجر الظاهر ، دون المضمَر . وهو فرْعُ الباء ، لأن الباء فضلت بأربعة أوجه ، تقدم بيانها . وذهب كثير من النحويين إلى أن الواو بدل من الباء ؛ قالوا : لأنها تشابهها مخرجاً ومعنى ، لأنها من الشفتين ، والباء للإلصاق والواو للجمع . واستدلوا على ذلك بأن المضمَر لا تدخل عليه الواو ، لأن الإضممار يرد الأشياء إلى أصولها . وأما واو «رُبَّ» فذهب<sup>(١)</sup> المبرد ، والكوفيون ، إلى أنها حرف حرّ ، لنياتها عن «رُبَّ» ، وأن الجر بها لا بد «رُبَّ» المحذوفة . واستدل المبرد على ذلك بافتتاح القصائد بها ، كقوله<sup>(٢)</sup> :

\* وقائم الأعماق ، خاوي المخرق \*

والصحيح أن الحر بـ «رُبَّ» المحذوفة ، لا بالواو .

ولأن الواو أسوةُ العاء و «يل» ، قال ابن مالك : ولم يختلفوا في أن الجر بمد هما بـ «رُبَّ» المحذوفة ، وقد تقدم ذكر ذلك في الفاء . والواو المذكورة عاطفة . ولا حجة له ، في افتتاح القصائد بها ،

---

(١) انظر المسألة ٥٥ من الإنصاف . (٢) مضي في ص ١٤٧ .

على أنها غير عاطفة، لإمكان إسقاط الراوي شيئاً من أولها، وإمكان عطفها على بعض ما في نفسه<sup>(١)</sup>.

وأما واو «مع» فذهب عبدالقاهر<sup>(٢)</sup> إلى أنها ناصبة للمفعول معه، في نحو: استوى الماء والخشبة. وهو ضعيف، لأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير، في نحو: سرت وإيتاك. والصحيح أن المفعول معه منصوب بما قبل الواو، من فعل، أو شبهه، بواسطة الواو.

وذهب الزجاج إلى أن ناصبه مصدر بعد الواو، [من فعل، أو شبهه]<sup>(٣)</sup>. تقديره في «ما صنعت وأباك»: وتلبسُ أباك. وهو ضعيف، لأن فيه إحالة لباب «المفعول معه»، إذ المنصوب بـ «تلبس»<sup>(٤)</sup> مفعول به.

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالخلاف. وهو فاسد، لأن الخلاف معنى، والمعاني المجردة لم يثبت النصب لها.

- 
- (١) هسه أي: فس الساعر. وفي الأصل: هسها.  
(٢) وهو عبدالقاهر بن عبدالرحمن الحرجاني. واضح أصول البلاغة. توفي سنة ٤٧١. فوات ١: ٢٩٧.  
(٣) سقط من الأصل.  
(٤) في الأصل: ملابس.

وقال الأخفش : انتصابه انتصاب الظرف ، وذلك لأن الأصل :  
سرت مع التيل . فلهذا جيء بالواو في موضع « مع » انتصب الاسم  
انتصاب « مع » . والواو هيئة لا تنصب هذا الاسم انتصاب الظرف .  
ونظير ذلك إعراب ما في « إلا » بإعراب « غير » ، إذا وقعت  
« إلا » صفة .

ما ن قلت : فهل واو « مع » مسم برأسه ، أو هي الواو العاطفة؟  
قلت : بل هي غيرها . وقال قوم : إنها ، في الأصل ، هي العاطفة . ولذلك  
لا تدخل عليها واو المطف ، ولو كانت غيرها لصح دخول واو العطف  
عليها (١) . كما تدخل على واو القسم .

وأما الواو التي ينتصب (٢) المضارع بعدها فتكون في موضعين :

الأول في الأجوبة الثمانية ، التي تقدم ذكرها ، للفاء الناصبة .  
كقول الشاعر (٣) :

- 
- (١) سقط من الأصل . (٢) ب : ينصب .  
(٣) يسب إلى الأطلح ، وأبي الأسود ، والتوكل النبي ، والطرماح ، وحسان ،  
وسابن البررى . الكتاب ١ : ٤٢٤ والمقتضب ٢ : ٢٦ والمعي ٣٩٩ وشرح  
شواهد ٧٧٩ وشرح ابن عقيل ٢ : ١٢٦ وحماسة المحترى ١٧٣ وأوصح  
السالك ٣ : ١٧٥ والمؤتلف والحلف ١٧٩ وممجم السعراء ١٠ : والمثل  
الستار ٣ : ٢٦٢ و ٤ : ١٦٩ والحماسة المصرية ٢ : ١٥ وشذور الذهب =

لأنه عن حلى ، وتأتي مثله  
 عارٌ عليك ، إذا فممت ، عظيمُ  
 والثاني : أن يضاف بها الفعل على المصدر ، كقول القائل (١) :

للبسُ عباهٍ . وتقر عينى  
 أحبُّ إليَّ ، من لبسِ الشفوفِ

وذهب بهن الكوفيين إلى أن الواو في ذلك هي الناصبة للفعل ،  
 بنفسها ، وذهب بعضهم إلى أن الفعل منصوب بالتحالفة . والصحيح أن  
 الواو في ذلك عاطفة . والفعل منصوب بـ « أن » مخضرة بمد الواو .  
 إلا أنها ، في الأول ، عاطفة مصدرية مقدّرة على مصدر منوهم ، وفي  
 الثاني عاطفة مصدرية مقدّرة على مصدر صريح . وإضمار « أن » بعدها

٢٣٨ و٣٠٣ الأمثال ٢ : ٢٧٩ وأما ٢ : ٥٩١ والأعني ١١ : ٣٧  
 وشرح الأعرابي ١ : ٥٩١ و ٢ : ٢٠٤ و عون الأخبار ٢ : ١٩ والسبي  
 ٤ : ٣٩٣ والخازن ٣ : ٦١٧ واللسان ٩ : ٣٢٧ وديوان أبي الأسود ١٣٠  
 والرد جي المنهاج ١٥٧ والأزهري ٢٤٣ وشرح المفصل ٧ : ٢٤ .

(١) سون من حديث " ١ : ٢٦٦ و التقتب ٢ : ٢٧ والم ٢٩٥ و ٣٩٩  
 و شرح شواهد ٦٥٣ و شرح ابن عقبر ١ : ٢٧٢ وأوضح المسالك ٣ : ١٨١  
 وجاه الموان ٢ : ٢٠٨ وأمنى ابن الأثير ١ : ٢٥١ والخازن ٣ : ٥٩٣ .  
 ورواية : ولس عاه . والشمس . جمع شمس ، وهو ثوب رقيق .

في الأول واجب، وفي الثاني جائز.

وأما الواو غير العاوية فقد ذكر بمضمم لها أسماء كثيرة. وهي راجعة إلى ثمانية أقسام:

الأول: العاطفة. وهذا أصل أقسامها وأكثرها. والواو أمّ باب حروف العطف، لكثرة مجالها فيه وهي مُشْرِكة في الإعراب والحكم.

ومذهب جمهور النحويين أنها للجمع المطلق. فإذا قلت: قام زيد وعمرو، احتمل ثلاثة أوجه: الأول أن يكونا تاماً معاً، في وقت واحد. والثاني أن يكون المتقدم قام أولاً. والثالث أن يكون المتأخر قام أولاً. قال سيبويه<sup>(١)</sup>: ولبس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء بعد<sup>(٢)</sup> شيء.

وزهب قوم إلى أنها للترتيب. وهو منقول عن فطرب<sup>(٣)</sup>،

---

(١) الكتاب ٢١٨٠١. ومه: وما مررتُ برجلٍ وحمارةٍ، أي ما مررتُ بها. وليس في هذا دليل على أنه بدأ شيء قبل شيء، ولا شيء مع شيء. وكان على المترجم أن يستعين بصارفة سيبويه في ٢: ٣٠٤، لأنها أقرب إلى ما يريد.

(٢) كذا في الكتاب مع.

(٣) وهو محمد بن المستير، أبو علي. توفي سنة ٢٠٦. وميات الأعيان ٤: ٣١٢.

وثعلب، وأبي عمر الزاهد<sup>(١)</sup> غلام ثعلب، والرَّبِيعِي، وهشام<sup>(٢)</sup>، وأبي جعفر الدِّينَوْرِي. ولكن قال هشام والدينوري: إن الواو هنا معنيان: معنى اجتماع، فلا تبالي بآتيها بدأت، نحو: اختصم زيد وعمرو، ورأيت زيدا وعمرا، إذا اتحد زمان رؤيتهما. ومعنى اقتران، بأن يختلف الزمان، فالمتقدم في الزمان يتقدم في اللفظ، ولا يجوز أن يتقدم المتأخر. وعن العراء أنها للترتيب حيث يستحيل الجمع. وقد علم بذلك أن ما ذكره السيرافي والفارسي<sup>(٤)</sup> والسهلي، من إجماع النحاة، بصريتهم وكوفيهم، على أن الواو لا تُرتب، غير صحيح.

قال ابن الخباز<sup>(٥)</sup>: وذهب الشافعي، رضي الله عنه، إلى أنها

- (١) وهو محمد بن عدالواحد، المعروف بالطرار الموردي. توفي سنة ٣٤٥.
  - ومات الأعيان ٤: ٣٢٩ - ٣٣٤.
  - (٢) وهو هشام بن معاوية، أبو عبدالله، المعروف بالفرير. صحب الكسائي، وتوفي سنة ٢٠٩. إنباه الرواة ٣: ٣٦٤.
  - (٣) كذا في د. وفي الأصل و ب و ج «أو» واطر الهمع ٢: ١٢٩. والدينوري هو أبو علي أحمد بن حمير. توفي عصر سنة ٢٨٩. إرشاد الأريب ١: ٣٨٢ وإنباه الرواة ١: ٣٣٣ ونضية الوعاء ١: ٣٠١.
  - (٤) سقط من الأصل.
  - (٥) وهو شمس الدين أحمد بن الحسين، أبو عبدالله الفرير. توفي سنة ٦٣٩.
- سكت الهميان ٩٦.

للترتيب . ويقال : نقله عن النمر . وقال إمام الحرمين <sup>(١)</sup> في «الرهان» :  
اشتهر ، من مذهب أصحاب الشافعي ، أنها للترتيب ، وعند بعض الخنزية  
للمعية ، وقد زلّ الفريقان .

وقال ابن مالك في «النسبيل» <sup>(٢)</sup> : تنفرد الواو بكون متبوعها  
في الحكم محتملاً للمعية برُجحان ، وللتأخر بكتابة . وللتقدم بقلته .  
فيل <sup>(٣)</sup> : وهو مخالف ، في ذلك . لكلام سيويه وغيره <sup>(٤)</sup> .

وقال ابن كيسان : لما احتملت هذه الوجود ، ولم يكن فيها  
أكثر من جمع الأشياء ، كان أغلب أحوالها أن يكون الكلام على الجمع ،  
في كل حال ، حتى يكون في الكلام ما يدل على التعرّق .

### تنبيهات

الأول : تنفرد الواو ، في اللفظ ، بأمر . منها باب المفاعلة  
والافتعال ، نحو : تخصّم زيد وعمرو ، واختصم زيد وعمرو . وهذا  
أحد الأدلة على أنها لا تُرتب .

---

(١) وهو ركن الدب أبو المعلي ، عبد الملك بن عبدالله الحويبي . أعد التأخر من

أصحاب الشافعي . توفي سنة ٤٧٨ . وبيان الأعيان ٣ : ١٦٧ .

(٢) نسبيل الفوائد وتكامل المقاصد ١٧٤ .

(٣) اطّار المجمع ٢ : ١٢٩ . (٤) سقط « ونيره » من الأصل .

الثاني : إذا عطف بالواو على منيَّ فإن قُصدت الميئة لم يوث  
بـ « لا » بمد الواو ، نحو : ما قام زيد وعمرو <sup>(١)</sup> . وقد ترد زائدة ،  
إن أمن اللبس ، نحو : ما يستوي زيد ولا عمرو . لأن الميئة هنا  
مفهومه من « يستوي » ، وإن لم تقصد الميئة جيء بـ « لا » ، نحو :  
ما قام زيد ولا عمرو ، ليعلم بذلك أن الفعل منيَّ عنها حال الاجتماع  
والاقتراق <sup>(٢)</sup> . ومنه ﴿ وما أموالكم ولا أولادكم بالثبي  
تُقرَّبكم ، عندنا ، زُلْفى ﴾ <sup>(٣)</sup> .

فإن قلت : إذا قيل : <sup>(٤)</sup> ما قام زيد ولا عمرو ، فهل <sup>(٥)</sup> هو من  
عطف المفردات أو <sup>(٦)</sup> من عطف الجمل ؟ قلت : بل من عطف المفردات ،  
خلافاً لبعضهم .

الثالث : قال السبيلي : الواو قسيان : أحدهما أن تجمع الاسمين  
في عامل واحد ، وتنوب مناب صينه التثنية . فيكون « قام زيد وعمرو »  
بمنزلة : قام هذان . وإذا ثنيَّ الفعل قلت : ما قام زيد وعمرو . والثاني

(١) سقط من الأصل . وسقط أيضاً من د ، ومع « وقد ترد ... نحو ما قام

زيد ولا عمرو . (٢) في الأصل : والاقتراق .

(٣) سبأ : ٣٧ . (٤) سقط « إذا قيل » من الأصل .

(٥) في الأصل : هل . (٦) في الأصل : أم .



أن تُضمير<sup>(١)</sup> بعد الواو، فترفع المعطوفَ بذلك المضمر، أو تنصبه .  
فإذا نفيت، على هذا، قلت: ما قام زيد ولا عمرو. فالواو عاطفة جملة  
على جملة.

وينر كُتب على هذين الأصلين مسائل . منها : قامت هند وزيد،  
إذا أضمرت . وقام<sup>(٢)</sup> هند وزيد، إذا جعلتها جامعة، لتغليب المذكر على  
المؤنث . وتقول : طلعت الشمس والقمر، وطلع الشمس والقمر، على  
هذا . ولا تقول في «جُمِيعَ» إلاّ : جُمِيعَ الشمسُ والقمر . ومنها :  
زيد قام عمرو وأوهُ، إن جعلتها جامعة جاز، أو أضمرت بعدها لم يجز .  
وكذلك في الصلة والصفة .

الرابع . قال بعض العلماء : الصواب أن يُقال : الواو لمطلق الجمع ،  
لا للجمع المطلق . لأن الجمع المطلق هو الجمع الموصوف بالإطلاق، لأننا  
نفرق بالضرورة بين الماهية بلا قيد، والماهية المقيّدة، ولو بقيد «لا» .  
والجمع الموصوف بالإطلاق ليس له معنى هنا، بل المطلوب هو مطلق  
الجمع، بمعنى أيّ جمع كان، سواء كان مرتباً أو غير مرتب . ونظير ذلك  
قولهم : مُطلقُ الماء، والماء المُطلق .

(٢) في الأصل : وما قام .

(١) في الأصل : يضمير .

الثاني من أقسام الواو : واو (١) الاستئناف ، ويقال : واو الابتداء .  
وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها ، في المعنى ،  
ولا مشاركة له في الإعراب . ويكون بعدها الجملة ان : الاسمية والفعلية .  
فمن أمثلة الاسمية قوله تعالى ﴿ نُمَّ قَصَى أَجَلًا ، وَأَجَلَ مُسَمَّى  
عِنْدَهُ ﴾ (٢) . ومن أمثلة الفعلية ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ ، وَنُقِرُّ فِي  
الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ ﴾ (٣) ، ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ، وَيَقُولُ  
الْإِنْسَانُ ﴾ (٤) . وهو كثير .

وذكر بعضهم أن هذه الواو قسم آخر ، غير الواو الماطفة والظاهر  
أنها الواو التي تعطف الجمل ، التي لا عمل لها (٥) من الإعراب ، لمجرد  
الربط (٦) ، وإنما سُميت واو الاستئناف ، لثلاث يتوهم أن ما بعدها  
من المفردات ، معطوف على ما قبلها .

وذكر بعض النحويين أن واو « رَبِّ » في نحو (٧) :

- 
- (١) سقطت من الأصل .  
(٢) الأنعام : ٢ .  
(٣) الحج : ٥ .  
(٤) مريم : ٦٥ - ٦٦ .  
(٥) سقطت من الأصل .  
(٦) في الأصل : العبي .  
(٧) يب من مشطور الرجز لحران المود . ديوانه ٥٢ وديوان المجاح ٢ : ٣٤٦  
والكتاب ١ : ١٣٣ و ٣٦٥ ومرائد القلائد ١٢٨ ومحالس نمل ٢٦٢  
وأوصح المسالك ١ : ٢٦١ والبيبي ٢ : ٣٢١ والخرانة ٤ : ١٩٧ .

## \* وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ \*

ينبغي أن تُحمل على أنها واو الابتداء. وقد تقدم ذكرها.

الثالث: واو الحال: وقد رها النحويون بـ «إذ»، من جهة أن الحال، في المعنى، ظرف للعامل فيها. وتدخل على الجملة الاسمية، نحو: جاء زيد ويده على رأسه، وعلى الفعلية، إذا تصدرت بماضٍ. والأكثر اقترانه بـ «قد»، نحو: جاء زيد وقد طلعت الشمس. وتدخل على المضارع المنفي، ولا تدخل على المبتدأ. وأما نحو قوله<sup>(١)</sup>:

## \* نَجَوْتُ، وَأَرْهَنَهُمْ مَالِيكَ \*

فالصحيح أنه على إضمار مبتدأ بعد الواو.

واعلم أن امران الجملة الحالية بهذه الواو ثلاثة أقسام: واجب، وممتنع، وجائز. وقد أوضحته في غير هذا الموضع، فإن ذكره هنا يطول به الكتاب.

الرابع: الواو الزائدة: ذهب الكوفيون والأخفش، وتبعهم ابن

---

(١) عجزت لمدانته بن همام. وصدره:   
طَلَا حَشَيْتُ أَطَابِيرَهُمْ

شرح ابن عقيل ١: ٥٧٧ وشرح الأسموني ٣: ٩٠ واللسان والتاج  
(رهن) وإصلاح المطلق ٢٣١. وانظر شرح اختيارات المفضل ١٢٨٥.

مالك، [إلى أن الواو قد تكون زائدة] (١). وأنشد الكوفيون ، على ذلك ، قول الشاعر (٢) :

حَتَّى إِذَا فَمِلْتُ بَطُونِكُمْ  
وَرَأَيْتُمْ أَوْلَادَكُمْ شَبُّوا  
وَقَلْبَيْتُمْ ظَهَرَ الْمَجَنِّ ، لَنَا

إِنِّ اللَّثِيمَ ، الْفَاجِرَ ، اخْتَبُ  
أراد : فليتيم . وزاد الواو . وأنشد أبو الحسن (٣) :

فَإِذَا وَذَلِكَ ، يَا كَيْسِيَّةُ ، لَمْ يَكُنْ  
إِلَّا كَلِمَةً بَارِقٍ ، بِخَيَالِ  
قال ابن مالك : ومثله قول أبي كبير (٤) :

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأسود بن يامر . ديوانه ١٩ ومعجم ما استمعتم ٣٧٩ وشرح القصائد  
السمع ٥٥ والإيضاح ٤٥٨ وخالف ثعلب ٥٩ والمعاني الكبر ٣٣ والأزهمية  
٢٤٥ وشرح المفصلا . ٨ : ٩٤ وأمالي ابن السحري ١ : ٣٥٧ - ٣٥٨  
والعرائر ٢٩٨ واللسان والنتاج ( فـ١ ) والخزانة ٤ : ١٤٤ . ومثلت  
طونك : كترتم .

(٣) في الأصل : أبو الحسين . واليب لأن مقبل . ديوانه ٢٥٩ والصحاح واللسان  
والنتاج ( لم ) والخزانة ٤ : ٤٢٠ .

(٤) ديوان المهذليين ٢ : ١٠٠ والخزانة ٤ : ٤٢٠ .

فإِذَا وَدَلِكَ لَيْسَ إِلَّا ذِكْرُهُ

وَإِذَا مَضَى شَيْءٌ كَانَ لَمْ يُفْعَلِ

قلت : وذكروا زيادة الواو في آيات ، منها قوله تعالى ﴿ حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها ﴾<sup>(١)</sup> . وقوله ﴿ فلمّا أسلما وتأمّنه للجبين وناديئاه ﴾<sup>(٢)</sup> ، قيل : واو « وتأمّنه » زائدة ، وهو الجواب . وقيل : الزائدة واو « وناديئاه » . ومذهب جمهور البصريين أن الواو لا تتراد ، وتأوّلوا هذه الآيات ونحوها ، على حذف الجواب .

الخامس : الواو التي بمعنى « أو » : ذهب قوم من النحويين إلى أن

الواو قد ترد بمعنى « أو » ، كقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا ، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ

كَمَا النَّاسِ ، مُحْرُومٌ عَلَيْهِ ، وَجَارِمٌ

وأجاز بعضهم أن تكون الواو في قولهم « الكلمة اسم وفعل

وحرف » بمعنى « أو » ، لأنه قد يقال : اسم أو فعل أو حرف . قلت :

العكس أقرب ، لأن استعمال الواو في ذلك هو الأكثر . قال ابن مالك :

(١) انزمر : ٧١ وسقط « أوأها » من الأصل .

(٢) الصافات : ١٠٣ .

(٣) عمرو بن رافة . المي ٦٨ و ١٩٣ و ٣٤٦ و شرح شواهد ٥٠٠ و شرح

القصائد السع ٢٦٤ و شرح ابن عقيل ٢ : ٣٠ والسمط ٧٤٩ .

استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال « أو » .

السادس : واو التائية : ذهب قوم<sup>(١)</sup> إلى إثبات هذه الواو ، منهم ابن خالويه<sup>(٢)</sup> ، والحري<sup>(٣)</sup> ، وجماعة من صفة النحويين . قالوا : من خصائص كلام العرب إلحاق الواو في النامن من العدد ، فيقولون : واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة وثمانية ، إسماراً بأن السبعة عندم عدد كامل . واستدلوا بقوله تعالى [ التَّائِبُونَ ، الْعَابِدُونَ ، الْحَامِدُونَ ، السَّائِحُونَ ، الرَّآكِعُونَ ، السَّاجِدُونَ ، الْأَمْرُؤُونَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَالنَّهْيُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ ]<sup>(٤)</sup> ، وبقوله تعالى [ <sup>(٥)</sup> وَوَيْتَابِهِمْ كَتَبْنَاهُمْ ]<sup>(٦)</sup> ، وبقوله تعالى [ تَبَيَّنَاتٍ وَأَبْكَارًا ]<sup>(٧)</sup> ، وبقوله تعالى [ حَتَّىٰ إِذَا جَاذَوْهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ]<sup>(٨)</sup> . قالوا : ألحقت الواو ، لأن أبواب الجنة ثمانية . ولما ذكر جهنم قال « فُتِحَتْ »

(١) ب : بضمهم .

(٢) الحسين بن أحمد ، أو عداقة النحوي . درس بغداد ، وسكن حلب ،

واختص بسيف الدولة . وتوفي سنة ٣٧٠ . نية الوعاء ١ : ٥٢٩ .

(٣) القاسم بن علي ، أبو محمد ، صاحب المقامات المشهورة . توفي سنة ٥١٦ .

(٤) نية الوعاء ٢ : ٢٥٩ .

(٤) التوبة : ١٢ .

(٦) الكهف : ١١٢ .

(٥) سقط من الأصل .

(٨) الزمر : ٧٣ .

(٧) التحريم : ٥ .

بلاواو ، لأن أوأيا سبعة .

ودهب المحققون إلى أن الواو في ذلك إما عاطفة ، وإما واو الحال . ولم يثبتوا واو التماية . [ وأنكر الفارسي واو التماية ] <sup>(١)</sup> ، لئلا ذكرها ابن خالويه في باب المناطرة .

والمذكر ما قيل في هذه الآيات . أما قوله تعالى « والنَّاهُونَ » فالواو فيه عاطفة . وحكمة <sup>(٢)</sup> ذكرها في هذه الصفة ، دون ما قبلها من الصفات ، ما بين الأمر والهي من التضاد . فجاء بالواو رابطة بينهما لتباينهما ، وتنافيها . وقال بعضهم : هي زائدة . وليس بشيء .

وأما قوله تعالى « وَثَامِنُهُمْ كَتَبُهُمْ » فقيل : هي واو المصنف <sup>(٣)</sup> ، أي : يقولون سبعة ، وثامنهم كلبهم . فهذا حتمتان . وقال الزمخشري <sup>(٤)</sup> : هي الواو ، الداخلة على الجملة الواقعة صفةً للنكرة ، كما تدخل على الجملة الواقعة حالاً عن المعرفة . قال : « وفائدتها تأكيد لصورة الصفة بالموصوف . والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر ، وهي التي آذنب بأن الذين فالوا سبعة وثامنهم كلبهم قالوه

(٢) في الأصل : وحكم .

(٤) الكساف ٢ : ٤٧٩ .

(١) سقط من الأصل .

(٣) ب : واو عطف .

عن ثبات علم، وطمأينة نفس، ولم يرموا بالظن كثيرهم». وهو منمرّضٌ من جهة أن دخول الواو على الصفة لم يقل به أحد، من النحويين.

وأما قوله تعالى «وأبكاراً» فليس من هذا الباب، لأن الواو فيه صاطفة، ولا بدّ من ذكرها، لأنها بين وصفين لا يجتمعان في محل واحد.

وأما قوله تعالى «وفُتحت» فقال أبو علي وغيره: هي واو الحال، والمعنى: حتى إذا جاؤوها، وقد فتحت. أي: حاووها، وهي مفتحةٌ، لا موقفون. وهذا قول المبرد أيضاً. وقيل: إن أبواب جهنّم لا تفتح، إلاّ عند دخول أهلها، وأما أبواب الجنة فيتقدّم فتحها، بدليل قوله تعالى ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ، مُفْتَتِحَةٍ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾<sup>(١)</sup>. وجواب «إذا»، على هذا القول، محذوف، تقديره<sup>(٢)</sup> بعد خالدين، أي: نالوا المنى، ونحو ذلك. حُذِفَ للتعظيم. وقيل بعد أبوابها، أي دخلوها<sup>(٣)</sup>. وقيل: الجواب «قال لهم» والواو مقحمة. وتقدم قول من جعل «فُتحت» هو الجواب، والواو مقحمة. والله أعلم.

(٢) سقطت من الأصل.

(١) ص: ٥٠.

(٣) في الأصل: دخولها.



السابع : الواو التي هي علامة الجمع في لغة « أكلوني البراغيث ». وهي لغة ثالثة ، خلافاً لمن أنكرها وأصحاب هذه اللغة يُلحقون الفعل المسند إلى ظاهر ، مشى أو مجموع ، علامة كضميره . فيقولون : قاما الزيدان ، وهما والزيدون . وقُمنَ الهندتُ . فالألف والواو والنون في مثل حروف ، لا ضمائر ، لا إسناد الفعل إلى الاسم الظاهر . فهذه الأحرف [١] عندم كتاء النأيث في نحو (٢) . قامت هند .  
ومن شواهد هذه اللغة ، في الواو ، قول الشاعر (٣) :

بَنِي الْأُرْسِ دَدَ كَانُوا بَنِيَّ ، فَمَزَّ نِيَّ

عليهم ، لإِخْلَالِ الْمَسَايَا ، كِتَابُهَا

أنشده ابن مالك . قال : وقد تكلم بهذه اللغة النبي \* ، وَبَيَّنَّا ، قال « يتعافبون فيكم ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » . وقال السهيلي : ألفت ، في كتب الحديث المروية الصحاح ، ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودتها (٤) . وذكر آثاراً منها : يتعافبون فيكم ملائكة . ثم قال : لكنني أقول في حديث مالك (٥) : إن الواو فيه علامة إضمار ، لأنه

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) عزبي : علي .

(٤) في الأصل وصحتها .

(٥) وهو الإمام مالك بن أنس ، صاحب الموطأ . وقد روى هذا الحديث . انظر

شرح الأشموي ٢ : ١٥٣ والموطأ ١١٨ .

حديث مختصر . رواه البزار مطولاً مجرداً ، فقال فيه : إنَّ لهما لغة  
يتعاقبون فيكم . . .

قلت . ونسب بعض النحويين هذه اللغة إلى طيِّء ، وقال بعضهم :  
هي لغةُ أزدِ سَنُوَّةَ . ومن أنكر هذه اللغة تأوَّل ما ورد من ذلك .  
فبعضهم يجعل ذلك خبراً مقدِّماً ومبتدأً مؤخراً ، وبعضهم يجعل  
ما اتصل بالفعل ضمائر ، والأسماء الطاهرة أبدالاً منها . وهذان تأويلان  
صحيحان ، لما <sup>(١)</sup> سُمِعَ من ذلك : من غير أصحاب هذه اللغة . وأما من يحمل  
جميع ما ورد من ذلك على التأويل فغير صحيح ، لأنَّ المأخوذ عنهم هذا  
الشأن متفقون على أن ذلك لغة قوم محصونين من العرب .

وحمل بعضهم على هذه اللغة قوله تعالى ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا  
كثيْرٌ مِنْهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى ﴾ <sup>(٣)</sup> . قلت : ولا ينبغي  
ذلك لأنَّ هذه اللغة ضعيفة ، فلا <sup>(٤)</sup> يُحْمَلُ الْقُرْآنُ إِلَّا عَلَى اللِّغَاتِ  
العصيدة . والتأويلان المذكوران ، قيل : يجربان في الآيتين . وقيل في  
« وَأَسْرُوا النَّجْوَى » أفعال أُخْر <sup>(٥)</sup> .

(١) في سائر النسخ : فما .

(٢) الأنساء : ٣٠ .

(٣) في الأصل : ولا .

(٤) في حاشية ب نقل عن كتاب إعراب التميمي بهاء الدين الحلبي .

الثامن : ولو الإنكار . نحو قولك « أَعْمَرُوهَ » لمن قال : جاء عمرو . وحرف الإنكار تابع لحركة الآخر ، ألفاً بعد الفتحة ، وباءً بعد الكسرة ، وواواً بعد الصمّة . ويردّف بهاء السكت .

التاسع : واو التذكّار . نحو قولك « يقولو » تعني : يقول زيد . وحرف التذكّار أيضاً تابع لحركة الآخر ، وإِنما يكون ذلك في الوقف على الكلمة ، لتذكّر ما بعدها . فإن كان آخر الموقوف عليه ساكناً كُسِرَ وأُلْحِقَ الياء ، ولا تلحق هاء السكت حرف التذكّار ، لأن الوصل منويّ . وقد عدّوا حرف الإنكار وحرف التذكّار من حروف المعاني .

العاشر : أن يكون بدلاً من همزة الاستفهام ، إذا كان بعدها همزة . كقراءة قبيل ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ : وَأَمْنَتُمْ ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾ . وأمْنَتُمْ ﴿<sup>(٢)</sup> . فالواو في ذلك بدل من همزة الاستفهام . ذكر ذلك صاحب « رصف المباني » . ولا ينبغي ذكر مثل هذا ، إذ لو فتّح هذا الباب لمدّت الواو من حروف الاستفهام . والإبدال في ذلك عارض ، لاجتماع الهمزتين . والله أعلم .

(١) الأعراف : ١٣٣ .

(٢) الملك : ١٥ - ١٦ .

فهذه جملة أقسام الواو، وهي أربعة عشر قسماً . وبقيت للواو أقسامٌ آخر، ذكرها النحويون، ليست من حروف المعاني .

منها الواو التي هي صير الجمع، نحو: الزَّيْدُونَ قاموا . فهذه الواو اسم، خلافاً للمارني . فإنه قال: هي حرف، والماعل مستكنٌ في الفعل .

ومنها الواو التي هي علامة الرفع، نحو: جاء الزَّيْدُونَ .

ومنها واو الإِشباع، وهي الزائدة للضرورة، في نحو قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

وَأَنْتِي حَيْثُ مَا يَثِي الهَوَى بِصَرِي  
مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوا أَدْنُو، فَأَنْظُرُ  
أَي: فَأَنْظُر. فَأَشْبَع الضمة لإقامة الوزن .

ومنها واو الإِطلاق. وهي، في الحقيقة، واو الإِشباع، لكنها قياسية، كالواو في قوله<sup>(٢)</sup>:

---

(١) المعنى ٤٠٧ وشرح شواهد ٧٨٥ وسر الساعة ١: ٣٠ وشرح القصائد السبع ٣٣٢ واللسان (آ) والحرائر ١: ٥٨. وانظر المتع ١٥٦ .  
(٢) عجز بيت الجري . صدره:

مَتَى كَانَ الحِيَامُ بَدِي طَلُوحِ  
ديوانه ٥١٢ والمعنى ٤٠٨ وشرح شواهد ٧٨٥ والحرائر ٣: ٦٧١ .

\* سَقِيَتِ النَّيْنِ ، أَيُّتُهَا الْخِيَامُو \*

ومنها واو الإبدال. وهي أقسام: بدل من همزة، نحو [يَوْمٍ مِنْ] .  
وبدل من ألف، نحو: خَوْصِمَ زَيْدٌ ، لأن أصله «خاصم» . وبدل من  
ياء، نحو [١]: مَوْقِنَ . فإنه من اليقين .  
ومنها الواو الأصلية، كالواو في «وَعَدَا» .

ولما ذكرت هذه الأقسام، مع أنها ليست من حروف المعاني،  
لأن بعض من صنف، في حروف المعاني، ذكر منها أقساماً، فأوم  
كلامه أنها حروف معاني .

وقد كنت نظمت للواو خمسة عشر معنى، في هذه الآيات .  
وإليها يرجع جميع أسامها (٢) :

الواو أسامها ثاني . مُلَخَّصَةً

أصلٌ ، وَعَطْفٌ ، وَالِاسْتِنْفَافُ ، وَالْقَسَمُ  
وَالْحَالُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالْإِعْرَابُ ، مُضْمَرَةٌ

علامةُ الجمعِ ، وَالِإِسْبَاعُ مُنْتَضِمٌ  
وزائدٌ ، وبمعنى أَوْ ، وَرُبَّ ، وَهَجٌّ

وواو الإبدالِ فيها العَدَّةُ يُخْتَمُّ

(١) سقط من الأصل .

(٢) راد في الأصل هنا : وهي هذه .

## الولف

حرف مهمل، له عشرة أقسام:

الأول: أن تكون للإنكار نحو: أَعْمَرَاهُ ا لِمَنْ قَالَ : رأيتُ  
عَمْرًا.

الثاني: أن تكون للتذكير نحو: رأيت الرَّجُلَا، تريد «الرجل»،  
ووقفتَ لتذكر ما بعده.

وقد تقدم ذكر هذين المعنيين في الواو.

الثالث: أن تكون علامة التثنية في اللغة التي تقدم ذكرها.  
كقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ ، يَنْفَسُهُ  
وقد أسْلَاهُ مُبْعَدٌ، وَحَمِيمٌ  
الرابع: أن تكون كاتبة. وهي الألف في «يَنَا». كقول

---

(١) عبيد الله بن قيس الرقيات. ديوانه ١٩٦ و المتني ٤٠٧ و شرح شواهد ٧٨٤  
وأمالي ابن الشجري ١ : ١٣١ . والبعد : الميد الغريب .

الشاعر<sup>(١)</sup> :

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَنَا نَا

مُعَلِّقَ شَكْوَةٍ ، وَزِنَادَ رَاعِي

وقيل : إن الجملة بعدها في موضع جر<sup>(٢)</sup> بالإضافة ، والألف إشباع .  
وقد أضيفت إلى المفرد ، في قول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

بَيْنَا تَعَانَتْهِ الْكُفَاةُ ، وَرَوَّغَهُ

يَوْمًا ، أُتِيحَ لَهُ جَرِيٌّ ، سَلَفَعُ

في روايه من جرّ . وقيل : « بينا » أصلها « ينما » ، فحذفت الميم وقيل :  
ألف « بينا » للتأنيث . وكلاهما قول ضعيف .

الخامس : أن تكون فصلاً بين نون التوكيد و نون الإثبات ، في

معمو : اضرب بنازاً بأذوة .

(١) راجل من هيس ملاق ، وسبه الأندلسي في شرح اللطيف إلى ، ص ٧٨ .

١٠٠٠ ، أدبا إلى ، ص ٨٧ : ١ ، والبر ، ٧٨ ، ومرتجما

٥ : ٩٩ و ٦ : ١١ و ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ .

١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ .

١٠٠٠ ، أدبا إلى ، ص ٨٧ : ١ ، والبر ، ٧٨ ، ومرتجما

٥ : ٩٩ و ٦ : ١١ و ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ .

١٠٠٠ ، أدبا إلى ، ص ٨٧ : ١ ، والبر ، ٧٨ ، ومرتجما

٥ : ٩٩ و ٦ : ١١ و ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ .

السادس : أن تكون للشدبة ، نحو : وازيداه .

السابع : أن تكون للاستغاثة ، كقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

يا يزيدا ، لِأَمَلٍ نَيْلٍ عِزٍّ  
وغيى ، بَعْدَ فَاقَةٍ ، وَهَوَانٍ

الثامن : أن تكون للمعجب ، كقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

يا عَجَبًا ، لِهَذِهِ الْفَلَيْقَةِ  
هل تُذْهِبَنَّ الْقُوبَاءَ الرِّيقَةَ ؟

التاسع : أن تكون بدلاً من نون التوكيد الخفيفة ، نحو

﴿ لَنْسَفَعًا ﴾<sup>(٣)</sup> .

العاشر : أن تكون بدلاً من تنوين المنصوب ، نحو : رأيت زيدا .

وما سوى هذه الأقسام فليس بحرف معنى ، كالألف التانيث ،

والألف الإطلاق ، والألف الإلحاق ، والألف التانيثية ، والألف التكميلية ،

(١) اللقى ، ٤٦٦ و . صح شواهد ، ٧٦٦

(٢) اللقى ، ٢٦٦ وشريم ، ٧٤١ و ٧٤٢ . والعلامة : الداهية أو الدجبة الدجيا

المكبره . والظاهر : بوجه من الألف ، مع الحاء ، والرقعة : الرمي .

(٣) اللقى : ١٠٠



والألف الفاصلة بين الهمزتين، في نحو<sup>(١)</sup> :

\* آ أنتِ ، أم أمٌ سالمٍ ؟ \*

وألف الإشباع، في قوله<sup>(٢)</sup> :

\* أقولُ ، إذ خرتُ ، على الكسلكالِ \*

والألف الزائدة في الوقف، لبيان الحركة . وذلك ألف « أنا » على مذهب البصريين . والألف الزائدة في آخر المهمات ، إذا صغرت ، عوضاً عن ضمِّ أولها . نحو : ذِيًّا ، وَالذِّيَّا . والألف التي تلتحق « مَنْ » في الإسنيات ، حال النصب ، نحو « مَنْنَا » لمن قال : رأيت رجلاً . فهذه الأقسام العشرة لا ينبغي أن يعدَّ منها شيء في حروف المعاني .

وفي بعض الأقسام المتقدمة قبل<sup>(٣)</sup> هذه نظر .

---

( ١ ) قسم بيت لدي الرمة . عمارة :

أيا طيِّبَةَ الوُعاءِ بينَ حلالِـهِ وبينَ النقا ، آ أنتِ ، أم أمٌ سالمٍ ؟  
ديوانه ٦٢٢ والكتاب ٢ : ١٦٨ . والوعاء : الرملة . وجلاجل والنقا : موضحان .

( ٢ ) المنسب ١ : ١٦٦ ورصف البسائي ٧ واللسان والتاج ( كلكل )

واللسان ( آ ) ، والإنصاف ٢٥ و ٧٤٩ . والكلكل : الصدر .

( ٣ ) في الأصل : على .

### تيسره

إنَّما أُخِّرت الألف إلى هذا الموضع ، لأن ، موضعها في ترتيب الحروف ، على الأسلوب المألوف ، بين الواو والياء . وذلك قولهم في : أ ، ب ، ت ، ث ، ...و ، لا ، ي . قال ابن جني <sup>(١)</sup> : لا يقال « لام ألف » ، وإنما يقال « لا » بلام مفتوحة ، وألف لينة تليها . والمراد هنا الألف اللينة لأن اللام قد تقدمت . فلما قصدوا <sup>(٢)</sup> النطق بالألف ، وهي ساكنة لا يمكن الابتداء بها ، توصلوا إلى النطق بها ، بإدخال اللام عليها .

فإن قيل : ولم خصت اللام بهذا دون غيرها ؟ فالجواب أن العرب لما توصلوا بألف الوصل إلى اللام الساكنة في «الرَّجُل» توصلوا إلى الألف الساكنة باللام ، مُقاصَّةً .

فإن قلت : قد ذكرت الألف أول الحروف اقلتُ : المراد بالألف المذكورة أول الحروف الهمزة . نصّ على ذلك الأئمة . وذلك متعين لثلاث يُلزم تكرار حرف ، وإهمال حرف . لأنه إذا جُعِلت الألف المبدوء بها <sup>(٣)</sup> عبارة عن الحرف الهاوي لزم تكرارها ، لأنها مذكورة

(١) انظر سر الصاعقة ١ : ٤٨ - ٥٠ .

(٢) في الأصل : قصد . (٣) في الأصل : فيها .

بعد اللام ، كما تقدم ، ولزم إهمال ذكر الهمزة .  
قال أبو عبيد<sup>(١)</sup> : الألف عند العرب ألفان : ألف ميموزة ، وهي  
الهمزة . وإنما جعلت صورتها ألفاً ، لأنها لا تقوم بنفسها . ألا تراها  
تنقلب في الرفع وإدأ ، وفي الفتح ألفاً ، وفي الكسر ياءً . والألف الأخرى  
هي التي تكون مع اللام في الحروف المعجمة<sup>(٢)</sup> . وهي ساكنة . لألف  
في الكلام غير هاتين .

وقد بسطت الكلام على هذا في وريقات مفردة . وهذا موضع  
اختصار .

### السياء

حرف مهمل ، له ثلاثة أقسام :

الأول : أن تكون للإنكار ، نحو<sup>(٣)</sup> : أزيدُ نيتُهُ . ألحقت  
الياء بعد كسر التنوين<sup>(٤)</sup> .

(١) وهو القاسم بن سلام . صاحب التريب المصنف . توفي سنة ٢٢٤ . تذكره

الحفاظ ٢ : ٥ .

(٢) سقط من الأصل . (٣) سقط من الأصل و ب و ج .

(٤) في الأصل : الياء .

الثاني: أن تكون للتذكار، نحو: قَدِي : إذا أردت | أن  
تقول [١]: قد قام، فوقف على « قد » لتذكّر ما بعده. وقد تقدم  
ذلك في الواو والألف .

الثالث: أن تكون حرفاً يدل على التأنيت والخطاب. وهو الياء  
في « تفلين » على مذهب الأعمش والمازني. والصحيح أنها اسم مضمّر.  
والخلاف في ذلك شهير .

وما سوى ذلك، من أقسام الياء، فلا يعد من حروف المعاني،  
كياء التصغير، وياء النسب، وياء المضارعة، وياء الإطلاق، وياء الإشباع،  
وغير ذلك من الياءات [٢].

\* \* \*

فهذا تمام الكلام على الحروف الأحادية . ويتعلق بها مسألة ،  
أنتم بها الباب . وهي أن الأصل [٣] ، في هذه الحروف الأحادية ، أن  
تبنى على السكون ، لأن الأصل في المبنى أن يُسكّن . ولكن عارضاً  
هذا الأصل أمران : أحدهما أن ما وُصع على حرف واحد فحقه أن  
يقوى بالحركة لضعفه . والثاني أنها عرضة ، لأن يبتدأ بها ، فاحتاجت

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) في حاشية الأصل يتان من التمر في معاني الياء .

(٣) ب : الأصل الأول .

إلى الحركة، إذ لا يبدأ بساكن. فصار أصلها، بهذا الاعتبار، أن  
تبنى على حركة.

ثم الأصل، في حركتها، أن تكون فتحة، لأنها أخف من  
الضمة والكسرة. فهي أخت السكون، الذي هو الأصل، في  
الخفة. وكل هذه الحروف، غير ما لزم السكون، جاء على هذا الأصل،  
أعني مبنياً على الفتح، إلا ثلاثة أحرف، وهي: باء الجر، ولامه،  
ولام الأمر.

أما الباء فإنها نيت على الكسر، لأنها حاملة للجر دائماً. فاختاروا  
لها الكسرة، ليجانس لفظها عملها. وحكى اللحياني<sup>(١)</sup> الفتح فيها<sup>(٢)</sup>  
شاذاً، قالوا به، ولا يقاس<sup>(٣)</sup> عليه. وذكر ابن جنبي، عن بعضهم، أن  
حركتها الفتح مع الظاهر، نحو<sup>(٤)</sup>: صررتُ بزَيْدٍ.

وأما اللام فإنها تفتح مع المضمر، غير ياء المتكلم، على الأصل<sup>(٥)</sup>.  
وتكسر مع الظاهر، فرقاً بينها وبين لام الابتداء، إلا في المستغاث به،

---

(١) وهو علي بن المبارك. أحد عن البصريين والكوفيين. وله كتاب التواجر.  
بنية الوعاء ٢ : ١٨٥.

(٢) ب : فيها الفتح .

(٣) في الأصل : شاد ولا يقاس .

(٤) ب و د : قالوا .

(٥) في الأصل : على الكسر .

والتعجب منه<sup>(١)</sup> في النداء، فإنها تفتح فيها، مراجعة للأصل، لأنها واقمان موقع الضمير. إذ كل منادى حال محل المضمر. وما ذكرته في لام الجر هو اللغة الفصحى. وانه حزاغة كسر اللام مع المضمر، كما تكسر مع الظاهر. وحكى أبو عمرو<sup>(٢)</sup>، ويونس، وأبو عبيدة، وأبو الحسن، أن من العرب من يفتحها مع الظاهر على الإطلاق. ولفظة عكل وبلمنبر فتحها، مع الفعل. قال أبو زيد<sup>(٣)</sup>: سمعت من العرب من يقول ﴿وما كان الله ليصدّ بهم﴾<sup>(٤)</sup> بفتح اللام. وقرأ سعيد

(١) التعجب منه باللام يكون على أحوال أربع: التعجب مع القسم، نحو: لله لا يؤخر الأهل. والتعجب على جهة الاستماتة للجرور، نحو: يا للماء، أي: يا قوم اعلموا للماء. والتعجب الخالص، نحو: لله درك. والتعجب على جهة بدء الجرور والاستماتة به، نحو: يا لأعجب. وحركة اللام في الثلاث الأولى الكسر، وفي الرابعة هي الفتح. انظر الكتاب ١: ٣١٩-٣٢١ والمقتضب ٤: ٢٥٤-٢٥٧ واللامات ٧٢-٧٧ والكمال ١٠١٦ وحاشية الصان ٢: ٢١٦-٢١٧ وحاشية السوي ١: ٢١٩ وحاشية التيسر يس ٢: ١١ وشرح اختيارات المعصل ٣٦٤-٣٦٥.

(٢) وهو أبو عمرو بن العلاء.

(٣) وهو أبو ريد الأنصاري، سعيد بن أوس، صاحب كتاب النواجر. توفي سنة ٢١٥. إناء الرواة ٢: ٣٠-٣٥.

(٤) الأفعال: ٣٣.

ابن جبیر ، فیما حکى عنه المبرد ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَنْزُولٍ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾<sup>(١)</sup> بفتح اللام الأولى<sup>(٢)</sup> ، ونصب الثانية .

وأما لام الأمر فإنها كسرت حملاً على لام الجر ، لأن عملها تقيص عملها . ومن كلامهم حمل التقيص على التقيص ، كما يحمل النظير على أنظير . وتقدم أنها قد تسكن بعد الواو والفاء وثم ، وعلته<sup>(٣)</sup> ذلك<sup>(٤)</sup> ، فليُراجع .

وهذا فصل ، أطال فيه النحويون ، وما ذكرته فهو<sup>(٥)</sup> خلاصة كلامهم . والله أعلم بالصواب .

---

(١) إبراهيم : ٤٦ .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) ب : وعله ذلك . ج : وعلى ذلك .

(٤) في الأصل : هو .

## البيوت الساني

### في الساني

وهو ضربان : متفق عليه ، ومختلف فيه . وجميع ذلك ثلاثة وثلاثون حرفاً : إذ ، وأل ، وأم ، وإن ، وأن ، وأو ، وآ ، وأي ، وإي ، وبل ، وذا ، وعن ، وفي ، وقد ، وكم ، وكي ، ولم ، ولن ، ولو ، ولا ، ومذ ، ومع ، ومن ، ومُن ، وما ، وهل ، وها ، وهو ، وهي ، وم ، إذا وقت فصلاً ، ووا ، ووي ، ويا . وأنا أذكرها ، على هذا الترتيب ، إن شاء الله تعالى .

إن

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً ، وحرفاً . وجملة أقسامه ستة :

الأول : أن ، يكون ظرفاً لما مضى ، من الزمان . نحو : قرتُ إذ



قام زيد. ولا خلاف في اسمية هذا القسم . والدليل على اسمية « إذ »  
 هذه من أوجه : أحدها الإخبار بها ، مع مباشرة الفعل ، نحو : بحيثك  
 إذ جاء زيد. وثانيها إبدالها من الاسم ، نحو : رأيتك أمس إذ جئت .  
 وثالثها تنوينها ، في (١) غير ترثم ، نحو : يومئذ . ورابعها الإضافة إليها ،  
 بلا تأويل ، نحو ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ (٢) .

وهي مبنية ، لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل ، أو لما عَوْضَ  
 منها ، وهو التنوين في : يومئذ ، وحيثذ ، ونحوهما . وإنما كُسرَت  
 الدال ، في ذلك ، لالتقاء الساكنين . وذهب الأَخفش إلى أنها كسرة  
 إعراب ، [ قل : لأن « إذ » إنما بنيت ، لإضافتها إلى الجملة . فلما حذفت  
 الجملة عاد إليها الإعراب ، فجزت ] (٣) بإضافة .

ورُدَّ بأوجه : أحدها أن سبب بنائها ليس هو الإضافة إلى الجملة .  
 وإنما هو افتقارها إلى الجملة . والافتقار ، عند حذف الجملة ، أبلغ . فالبناء  
 حيثذ أولى (٤) . وثانيها أن بعض العرب يفتح الدال تحفيظاً ، فيقول :

---

(١) في الأصل : من .  
 (٢) آل عمران : ٨ .  
 (٣) سقط من الأصل .  
 (٤) في الأصل : فالبناء أولى .

حيثذا. وثالثها أن الكسر يوجد، دون إضافة<sup>(١)</sup>، كقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

نَهَيْتُكَ ، عَنْ طَلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو  
بِغَافِيَةٍ ، وَأَنْتَ ، إِذٍ ، صَحِيحٌ

قلتُ : أجب الأَخْفَشَ ، عن هذا ، بأنه أراد : حيثذا ، فحذف «حيناً»  
وأبقى الجر . وفيه بمدٌ .

واعلم أن «إذ» تضاف إلى الجمتين : الاسمية . والفعلية . ولا تضاف  
إلى جملة شرطية . إلا في ضرورة . ويقبح أن يليها اسم . بمده فعل  
ماض . نحو : كان ذلك إذ زيد قام . لما فيه من الفصل بين المتناسبين .  
ولذلك حسن : إذ زيد يقوم .

### تيسره

« إذ » المذكورة لازمة للطرفية . إلا أن يضاف إليها زمان .  
نحو : يومئذٍ ، وحيثذا . ولا تتصرف ، بغير ذلك ، فلا تكون فاعلة .  
ولا مبتدأ . وأجار الأَخْفَشَ والزَّجَّاجَ ، وتبه بما كثير من المرابين ، أن

(١) في الأصل : إنضائه .

(٢) البيت لأبي ذؤيب . ديوان الهذليين ١ : ٦٨ والنق ٩١ وشرح شواهد

٢٦٠ والجرادة ٣ : ١٤٧ . وموله منافية نهي : حيثك وأنت معاف .

تقع مفعولاً به. وذكروا ذلك في آيات كثيرة، كقوله تعالى ﴿وَإِذْ كُرُوا إِذْ أَتَمُّ قَلِيلٌ﴾<sup>(١)</sup> فـ «إذ» في هذه الآية ونحوها مفعول به. ومن لم ير ذلك جعل المفعول محذوفاً، و«إذ» ظرفٌ عاملٌ له ذلك المحذوف. والتقدير: واذكروا نعمة الله عليكم إذ، أو: واذكروا حالكم إذ، ونحو ذلك.

الثاني: أن يكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان، بمعنى «إذا». ذهب إلى ذلك قوم، من المتأخرين، منهم ابن مالك. واستدلوا بقول الله تعالى ﴿فَسَوْفَ يَنْعَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> وبآيات أخر.

وذهب أكثر المحققين إلى أن «إذ» لا تقع موقع «إذا»، ولا «إذا» موقع «إذ». وهو الذي صححه المغاربة، وأجابوا عن هذه الآية ونحوها، بأن الأمور المستقبلية لما كانت في إخبار الله، تعالى، متيقنةً مقطوعاً بها عبّر عنها بلفظ الماضي. وبهذا أجاب الزمخشري، وابن عطية، وغيرهما.

الثالث. أن تكون للتعليل، نحو قوله تعالى ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ

(١) الأمل: ٢٦.

(٢) عار: ٦٩ - ٧٠. وسقط «سوف يملون» من الأصل.

اليَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴿١﴾ ، ﴿وَإِذْ لَمْ يَسْتَدُوا بِهِ فَيَقُولُونَ﴾ ﴿٢﴾ .  
ومنه قول الفرزدق <sup>(٣)</sup> :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نَعْتَهُمْ  
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ ، وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بِشَرِّ

واختلف <sup>(٤)</sup> في « إذ » هذه ، فذهب بعض المتأخرين إلى أنها  
تجردت عن الظرفية ، وتمحضت للتمثيل . ونُسب إلى سيبويه . وصرح  
ابن مالك ، في بعض نسخ « التسهيل » ، بحرفيتها . وذهب قوم ، منهم  
الشلويين ، إلى أنها لا تخرج عن الظرفية . قال بعضهم : وهو الصحيح .

الرابع : أن تكون للمفاجأة . ولا تكون للمفاجأة إلا « بعد »ينا»  
و « يينا » . قال سيبويه <sup>(٥)</sup> : يينا أنا كذا إذ جاء زيد ، فهذا لما توقعه  
وتهجم عليه .

واختلف في « إذ » هذه . فقيل : هي باقية على ظرفيتها الزمانية .

(١) لرحف . ٣٩ . (٢) الأسماء : ١١ .

(٣) ديوانه : ٢٢٣ . والمص : ٨٧ و شرح شواعده ٢٣٧ والمرأة

١٣٠٠٢ و ٤ : ١٣٣ . (٤) ب : واختلفوا .

(٥) الكتاب ٢ : ٣١١ .

وقيل: هي ظرف مكان، كما قال بعضهم ذلك في «إذا» الفجائية. وقال ابن مالك: المختار عندي الحكم بحرفيتها. وذهب بعضهم إلى أنها زائدة.

فإن قلت: إذا جعلت ظرفاً فما العامل فيها؟ قلت: قال ابن جني: الناصب لها هو الفعل الذي بعدها، وليست مضافه إليه. والناصب لـ «ينا» و«ينما» فعل يقدر مما بعد «إذ». وقال الشلوبين: العامل في «ينا»<sup>(١)</sup> ما يفهم من سياق الكلام، و«إذ» بدل من «ينا»<sup>(٢)</sup>، أي: حين أنا كذلك، إذ جاء زيد، وافقتُ بحبي زيد.

والفصيح ألاّ يؤتى بـ «إذ» بعد «ينا» و«ينما». والإتيان بها بعدها عربى، خلافاً لمن أنكره.

الخامس: أن تكون شرطية، فيجزم بها. ولا تكون كذلك إلاّ مقرونة بـ «ما»، لأنها إذا تجردت لزمها الإضافة إلى ما يليها. والإضافة من خصائص الأسماء. فكانت منافية للجزم. فلما قصد جعلها جارمة رُكبت مع «ما»، لتكفها عن الإضافة، وتُهيئها لما لم يكن لها من معنى وعمل. ولكونها تركبت مع «ما» عدّها بعضهم في الحروف الرباعية.

---

(١) ب : يبا.

واختلف النحويون فيها . فذهب سيويه إلى أنها حرف شرط  
كـ « إن » الشرطية . وذهب المبرد ، وابن السراج ، وأبو علي ، ومن  
واقفهم ، إلى أنها باقية على اسميتها ، وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلاً ،  
بعد أن كان ماضياً . قال ابن مالك : والصحيح ما ذهب إليه سيويه ،  
لأنها قبل التركيب حُكِمَ باسميتها ، لدلالاتها على وقت ماض ، دون  
شيء آخر يُدعى أنها دالّة عليه ، ولساواتها الأسماء ، في قبول بعض  
علامات الأسمية ، كالتنوين ، والإضافة إليها ، والوقوع موقع مفعول  
فيه ، ومفعول به . وأما بعد التركيب فمدلولها . المجتزأة .  
وهو من معاني الحروف . ومن ادعى أن لها مدلولاً آخر ، زائداً على  
ذلك ، فلا حجة له . وهي مع ذلك غير قابلة لشيء ، من العلامات ، التي  
كانت قابلة لها قبل التركيب . فوجب انتفاء اسميتها ، وثبوت حرفيتها .

### تبييه

نخص بمضمم الجزم بـ « إذا » بالشعر<sup>(١)</sup> ، وجعلها كـ « إذا » .  
والصحيح أن الجزم بها جائز في الاختيار .  
السامس : أن تكون زائدة . ذهب إلى ذلك أبو عبيدة ، وابن

---

(١) في الأصل : في الشعر .

قتيبة ، وجملا من ذلك قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ﴿١﴾ ،  
ومواضع أخر في (٢) القرآن . ومذهبها في ذلك ضعيف . وكانا يُضعفان  
في علم النحو .

وزاد بعضهم لـ « إذ » قسماً سابقاً . وهو أن تكون بمعنى « قد » .  
وجعل « إذ » في قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ ﴿٣﴾ بمعنى « قد » . وليس  
هذا القول بشيء (٤) . والله أعلم .

## أل

لفظ مشترك ؛ يكون حرفاً ، واسماً . فالاسم « أل » الموصولة ،  
على الصحيح . وما سوى ذلك ، من أقسامها ، فهو حرف . وجملة أقسامها  
أحد عشر قسماً :

الأول : أن تكون حرف تعريف ، ومذهب سيبويه أنه حرف  
ثنائي ، وهمزة همزة وصل (٤) ، معتد بها في الوضع ، كالاعتداد بهمزة

---

(١) البقرة : ٣٠ . (٢) في الأصل : من .

(٣) في الأصل : وهذا القول ليس بشيء .

(٤) في الأصل : أنه ثنائي وهمزة وصل . انظر ١٣٨ .

الوصل في « استمع » ونحوه ، بحيث لا يمدّ رباعياً . وهذا هو أقرب المذاهب إلى الصواب ، وقوفاً مع ظاهر اللفظ . وتقدم ذكر بقية المذاهب . واختار ابن مالك مذهب الخليل ، وهو أن حرف التعريف ثنائي ، وهمزة همزة قطع أصلية ، ولكنها وصلت ، لكثرة الاستعمال . ونصّره في « شرح التسهيل » بأوجه ، لا يسلم أكثرها من الاعتراض . وقد بينت ذلك في غير هذا الكتاب .

ثم اعلم أن من جعل حرف التعريف ثنائياً ، وهمزة أصلية ، عبّر عنه بـ « أل » . ولا يحسن أن يقول : الألف واللام ، كما لا يقال في « قد » : القاف والdal . وكذلك ذكر عن الخليل . قال ابن جني : كان يقول « أل » ، ولا يقول : الألف واللام . ومن جعل حرف التعريف اللام وحدها عبّر باللام ، كما فعل المتأخرون . ومن جعل حرف التعريف ثنائياً ، وهمزة همزة وصل زائدة ، فله أن يقول « أل » ، وأن يقول : الألف واللام . وقد وقع في كتاب سيويو التعبير بالأمرين . ولكن الأول أقيس .

ولـ « أل » ، التي هي حرف تعريف ، ثلاثة أقسام : عهدية ، وجنسية ، ولتعريف الحقيقة .



فالعهدية : هي التي عُهد مصحوبها ، بتقديم ذكره <sup>(١)</sup> . نحو :  
جاءني رجلٌ فأكرمتُ الرجلَ ، أو بحضوره حسناً ، كقولك لمن  
سدّدسهما : القِرطاسَ ، أو علماً ، كقوله تعالى ﴿ إِذْ هُمَا فِي النَّارِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

والجنسية بخلافها . وهي قسيان : أحدهما حقيقي ، وهي التي ترد  
لشمول أفراد الجنس . نحو ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> . والآخر  
بجازي ، وهي التي <sup>(٤)</sup> ترد لشمول خصائص الجنس ، على سبيل المبالغة .  
نحو : أنت الرجلُ علماً ، أي : الكاملُ في هذه الصفة . ويقال لها :  
التي للكمال .

وأما التي لتعريف الحقيقة ، ويقال لها : لتعريف الماهية ، فنحو <sup>(٥)</sup>  
قوله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

واختلف في هذا القسم . فقيل : هو راجع إلى العهدية . وقيل :  
راجع <sup>(٧)</sup> إلى الجنسية . وقيل : قسم برأسه .

---

(١) ب و ج : التي يعهد مصحوبها بتقديم ذكره .

(٢) التوبة : ٤١ .

(٣) العنكبوت : ٢٠ .

(٤) سقطت من الأصل .

(٥) في الأصل : نحو .

(٦) الأنبياء : ٣٠ .

(٧) سقطت من الأصل .

فإن قلتُ : ما حقيقة الفرق بين هذا القسم والقسمين السابقين؟  
قلتُ : حقيقة الفرق أن الهدية يراد بمصحوبها فرد معين . والجنسية  
يراد بمصحوبها كل الأفراد حقيقة ، أو مجازاً . والتي لتعريف الحقيقة  
يراد بمصحوبها نفس الحقيقة ، لا ما تصدق عليه من الأفراد .

فإن قلتُ : فما الفرق بين المرف بـ «أل» التي هي <sup>(١)</sup> لتعريف  
الحقيقة ، في قولك : اشتر الماء ، وبين اسم الجنس النكرة ، في قولك :  
اشتر ماء؟ قلتُ : الفرق بينهما أن المرف بـ «أل» المذكورة موضوع  
للحقيقة ، بقيد حضورها في الذهن . واسم الجنس النكرة موضوع لمطلق  
الحقيقة ، لا باعتبار قيد . ولا إشكال في أن الحقيقة ، باعتبار حضورها في  
الذهن ، أخص من مطلق الحقيقة . لأن حضورها في الذهن نوع تشخص  
لها . وهذا هو الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس أيضاً .

الثاني : أن تكون للحضور . وهي الواقعة بعد اسم الإشارة ،  
نحو ﴿ لا أقسمُ بهذا البلدِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وبعد «أي» في النداء ، نحو :  
يا أيها الرجلُ ، وفي نحو : الساعة ، والوقت ، إذا أُريد به الحاضر .  
وهذا القسم راجع إلى الذي قبله . فقال <sup>(٣)</sup> بمضمم : يرجع إلى الجنسية .

(١) سقطت من ر و ج و د .

(٢) اللد : ١ .

(٣) في الأصل : قال .

قال أبو موسى<sup>(١)</sup> : ويعرض في الجنسية الحضور . وقيل : بل هي راجعة إلى المهدية .

الثالث : أن تكون للغلبة . نحو « البيت » للكعبة ، و « المدينة » لطيبة . وهذه هي ، في الأصل ، التي للمهد . ولكن مصحوبها لما غلب على بعض ماله معناه صار علماً بالغلبة ، وصارت « أل » لازمة له ، وسُلبت التعريف . ولا تُحذف منه إلا في نداء ، أو إضافة ، أو نادر من الكلام .

الرابع : أن تكون للمح الصفة . نحو : الحارث ، والعبّاس . وحقيقة هذه<sup>(٢)</sup> أنها حرف زائد ، للتنبيه على أن أصل « الحارث » ونحوه ، من الأعلام ، الوصفية . وقول أبي موسى « ويعرض في المهدية الغلبة » ولمح الصفة « فيه نظر<sup>(٣)</sup> ، لأن « أل » في : الحارث ، والعبّاس ، ونحوهما ، لم تكن عهدية فعرض لها للمح .

فإن قلت : بل هي التي<sup>(٤)</sup> للمهد ، دخلت على هذه الأوصاف ،

---

(١) وهو الحزولي ، عيسى بن عبد العزيز . انظر المعجم ١ : ٨٠ .

(٢) في الأصل : هذا . (٣) سقط « فيه نظر » من الأصل .

(٤) سقطت من الأصل .

قبل العملية ، ثم أُقرت بعد العملية ، لتفيد هذا المعنى ، كما فعل في التي للقلبة ! قلتُ : هذا فاسد ، لأن التي للمع الصفة إغما زيدت ، بعد العملية ، ولذلك يجوز حذفها . ولو كانت قبل العملية ، ثم أُقرت بعد العملية ، للزمت ، لأن ماقرنت الألف واللام نقلته أو ارتجاله لزمته .

وظاهر كلام ابن مالك أن الألف واللام المذكورة للمع الأصل ، لا للمع الوصف . ولذلك مثل بالفضل والنعمان ، وليسا بوصفين ، في الأصل .

الخامس : أن تكون زائدة لازمة . وذلك في ألفاظ محفوظة . منها : الذي ، والتي ، وفروعها من الموصولات . ومنها : اللآت اسم الصم . ومنها : الآن . وإغما حكم على الألف واللام في هذه الألفاظ بالزيادة ، لأن تعريفها بغير الألف واللام ؛ أما الموصولات فبالهد الذي في صلاتها ، على المختار . وأما « اللآت » فبالعملية . وأما « الآن » فبقيل : تعريفه بلام مقدرة ضمن معناها ، ولذلك بُني . وقيل تعريفه بحضور مسماه ، كتعريف اسم الإشارة .

السادس : أن تكون زائدة غير لازمة . وهي ضربان : زائدة في نادر من الكلام ، وزائدة للضرورة .

فلزائدة، في نادر الكلام، كزيادتها فيما حكاه الكوفيون، من قول العرب: الخمسة المشر<sup>(١)</sup> الدرهم<sup>(٢)</sup>.

والزائدة للضرورة إما في معرفة، كقوله<sup>(٣)</sup> :

\* باعَدَ أُمَّ العَمْرِ وَمِنْ أَسِيرِهَا \*

وإما في نكرة، كقوله<sup>(٤)</sup> :

رَأَيْتُكَ، لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا

صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ، يَأْقِسُ عَنْ عَمْرٍو

وذلك في الشعر كثير.

السابع : أن تكون عوضاً من الضمير . هذا القسم قال به

(١) ب : الخمسة عشر . وكلاهما رواه الكوفيون . انظر المسألة ٤٣ من الإنصاف .

(٢) في الاصل وجود : الدرهم .

(٣) البيت لأبي النجم . الفصل ٨ وشرحه ١ : ٤٤ والمثني ٥٢ وشرح

شواهد ١٧ و ١٦٣ والمقتضب ٤ : ٤٩ وشرح شواهد التافية ٥٠٦

والمع ١ : ٨٠ والدرر ١ : ٥٣ .

(٤) راشد بن شهاب . المفضليات ٣١٠ وشرح ابن عقيل ١ : ١٦٤ والمع

١ : ٨٠ والدرر ١ : ٥٣ واليني ١ : ٥٠٢ - ٥٠٣ و ٣ : ٢٢٥ .

الكوفيون ، وتبعهم ابن مالك . ومن أمثله قوله تعالى ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُّفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾<sup>(٢)</sup> أي : أبوابها ، وهي مأواه . ومنه أكثر البصريين أن الضمير في ذلك محذوف والتقدير : مُّفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ مِنْهَا ، أَوْ لَهَا ، وهي المأوى له . وكذلك يقولون في نحو<sup>(٣)</sup> : مررت برجل حسن الوجه ، أي : منه ، أَوْ لَهُ .

الثامن : أن تكون عوضاً من الهمزة . وذلك الألف والسلام في اسم الله تعالى ، على قول من جعل أصله إلهاً ، وقال بأن الهمزة ، التي هي فاء الكلمة ، حذفت اعتباراً لا للنقل . وهو قول الخليل ، يمارواه عنه سيبويه . قال الزنجشيري : ولذلك قيل في النداء : يا الله ، بقطع الهمزة ، كما يقال : يا إله . قلت : علّل<sup>(٤)</sup> الجوهرى في « الصحاح » قطع الهمزة ، بأن الوقف نوي على حرف النداء ، تفخيماً للاسم . ونظر سيبويه<sup>(٥)</sup> هذا الاسم الشريف<sup>(٦)</sup> بالناس . قال : مثله « الناس » أصله

- |                      |                           |
|----------------------|---------------------------|
| (١) ص : ٥٠ .         | (٢) التلغات : ٤١ .        |
| (٣) سقطت من الأصل .  | (٤) انظر الصحاح ( إله ) . |
| (٥) الكتاب ١ : ٣٠٩ . | (٦) سقطت في الأصل .       |

« أناس ». وظاهر هذا أن الألف واللام في « الناس » عوض<sup>(١)</sup> من همزة، [كما قال بعضهم. وقال المهدي<sup>(٢)</sup> : ليست الألف واللام في « الناس » لتعويض من همزة] <sup>(٣)</sup>، وإن كان سيديويه قد شبهه به، فإن تشبيهه إنما وقع على حذف همزة من « أناس »، في حال دخول الألف واللام، لاعلى أنهما بدل من المحذوف، كما كانا في اسم الله تعالى بدلاً. ويقوي ذلك ما أنشده المبرد عن أبي عثمان، من قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

إِنَّ الْمَنَايَا يَطْلُبْنَ

عَلَى الْأُنَاسِ، الْأَمِينِ

فلو كان عوضاً لم تجتمع همزة مع العوض منه .

التاسع : أن تكون التعظيم والتفخيم. ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين، فجعل الألف واللام في اسم<sup>(٥)</sup> الله تعالى جاءتا للتفخيم والتعظيم. واعترض

(١) في الأصل : لتعويض .

(٢) وهو أحد شراح مقصورة ابن دريد .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) ذي جند الحميري . الخصائص ٣ : ١٥١ وأما ابن السجري ١ : ١٢٤

واللسان (أنس) والمعمرون ٤٣ والخزاعة ١ : ٣٥١ - ٣٥٨ .

(٥) سقطت من الأصل .

بأننا لم نجد اسماً فُخِّمَ وعظم ، بدخول الألف واللام . وللمتصّر أن يقول : وجدنا لهذا الاسم خصائص ، فإيُنكَرُ أن يكون هذا منها ؟ قلتُ : نقل المهدي ، عن سيبويه ، أن الألف واللام في هذا الاسم الشريف للتعظيم كما تقدم عن بعض الكوفيين . وفي الألف واللام ، في هذا الاسم الشريف ، أقوال ذكرتها في «إعراب البسملة» .  
 العاشر : أن تكون بقية « الذي » . قال بذلك بعض النحويين ، في مواضع ، منها قول الشاعر (١) :

مِنَ الْقَوْمِ ، الرَّسُولُ اللهُ مِنْهُمْ  
 لَهُمْ ، دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدَةَ  
 أي : الذين رسولُ الله منهم . فحذف الاسم ، اكتفاءً بالألف والسلام .

وذهب بعضهم إلى أنها ، في هذا البيت ، زائدة . والصحيح أنها «أل» الموصولة . وذهب بعض النحويين إلى أن «أل» في

(١) المنبي ٤٩ وشرح شواهد ١٦١ وشرح ابن عقيل ١ : ٨٤ والإنصاف ٥٢١ وشرح الأشموني ١ : ١٩٤ والمجمع ١ : ٨٥ والدرر ١ : ٦١ والسني ١ : ٤٧٧ . وانظر الخزانة ١ : ١٥٠ .



قول الشاعر (١) :

\* ما أنتَ بالحكمِ الترضى حكومتُهُ \*

بقية النبي .

الحادي عشر: الموصولة . وهي الداخلة على الصفات . نحو :  
الضارب، والمضروب . وفيها (٢) ثلاثة أقوال : الأول أنها حرف تعريف ،  
لا موصولة . وهو مذهب الأخفش . والثاني أنها حرف موصول ،  
لا اسم موصول . وهو مذهب المازني . والثالث أنها اسم موصول . وهو  
مذهب الجمهور . ولكل قول أدلة ، يطول ذكرها . والصحيح مذهب  
الجمهور ، لعود (٣) الضمير إليها (٤) ، في نحو : الضاربُها زيدٌ هند .

وشذَّ وصلها بالمضارع ، في قول الشاعر :

\* ما أنتَ بالحكمِ الترضى حكومتُهُ \*

وقد وردت ، من ذلك ، أبيات . وذهب ابن مالك إلى جواز ذلك في

(١) صدر بيت لفرزدق . عجزه :

ولا الأصيل ، ولا بني الرائي ، والجندل

شرح الأشموني ١ : ١٦٩ و ١٩٣ والميني ١ : ٤٤٥ وشرح ابن عقيل

١ : ١٤١ والإصناف ٥٢١ والممع ١ : ٨٥ والدرر ١ : ٦١ وشرح

التصريح ١ : ١٤٢ والخزانة ١ : ١٤ .

(٢) في الأصل : فيه . (٣) في الأصل : في عود .

(٤) ب و ج : عليها .

الاختيار، وفاقاً لبعض الكوفيين. وشذ وصلها بالجملة الاسمية، في قوله:

\* مِنْ الْقَوْمِ، الرَّسُولُ اللهُ مِنْهُمْ \*

[وقد تقدم] <sup>(١)</sup>، وبالظرف في قول الراجز <sup>(٢)</sup>:

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعْنَى

فَهُوَ حَرٌّ، بِمِيشَةٍ، ذَاتِ سَعَةِ

أي: على الذي معه.

#### تنبیه

وقد اتضح، بما ذكرته، أن الألف واللام [في كلام العرب] <sup>(٣)</sup> أربعة عشر قسماً، على التفصيل، بالمتفق عليه والمختلف فيه. وهي: المهيدة، والجنسية، والتي للكمال وهي نوع من الجنسية، والتي للحقيقة، والتي للحضور، والتي للغلبة، والتي للمع الصفة، والزائدة اللازمة، والزائدة للضرورة، والتي هي <sup>(٤)</sup> عوض من الضمير، والتي

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) شرح ابن عقيل ١ : ١٤٤ والمتني ٤٩ وشرح شواهد ١٦١ والميني

١ : ٤٧٥ والخزانة ١ : ١٤ والممع ١ : ٨٥ والدرر ١ : ٦١.

(٣) سقط من الأصل. (٤) في الأصل: وهي التي.

هي عوض من الهمزة، والتي للتفخيم، وبقية الذي، والموصولة وكلها،  
عند التحقيق، راجعة إلى ثلاثة أقسام: معرفة وزائدة وموصولة. وقد  
نظمتها في هذه الأبيات:

أقسامُ «أل» أربعٌ، وعَشْرٌ  
للمهدِ ، والجِنسِ ، والكَمالِ  
ثمَّ لِماهيئةٍ ، ولتَمَنعِ  
أو غالبِ ، أو حُضُورِ حالِ  
وزيدَ نثرًا ، وزيدَ نظماً  
وفخمتُ ، في اسمِ ذِي الجلالِ  
ونابَ عن مُضمَرٍ ، وهَمزِ  
وكنَ ، بذِي الوصلِ ، دا احتفالِ  
وقيلَ : بَعضُ «الذي» أنا  
فاحفظهُ ، وابحثْ عنِ المِثالِ

أم

حرف مهمل، له أربعة أقسام:

الأول: «أم» المتصلة، وهي المعادلة لهمزة التسوية، نحو

﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ (١) ، أو همزة  
الاستفهام ، التي يطلب بها و بـ « أم » ما يطلب بـ « أي » . نحو : أقام  
زيد أم قعد ؟ وقد تحذف الهمزة ، للعلم بها . وتقدم ذكر ذلك . و « أم »  
هذه عاطفة .

وذهب ابن كيسان إلى أن أصلها « أو » والميم بدل من الواو .  
وذكر النحاس في « أم » هذه خلافاً ، وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها  
بمعنى الهمزة . فإذا قال : أقام زيد أم عمرو ؟ فالمنى : أم عمرو قام ؟ فيصير  
على مذهبه استفهامين . وقال محمد بن مسعود الغزني (٢) في « البديع » :  
إن « أم » ليست بحرف عطف . وكونها حرف عطف هو مذهب  
الجمهور .

الثاني : « أم » المنقطعة . وهي التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين .  
واختلف في معناها ، فقال البصريون : إنها تقدر بـ « بل » والهمزة  
مطلقاً . وقال قوم : إنها تقدر بـ « بل » مطلقاً . وذكر ابن مالك أن  
الأكثر أن تدل على الإضراب مع الاستفهام ، وقد تدل على الإضراب

(١) البقرة : ٦ .

(٢) وهو ابن الدكبي . وكتابه البديع يخالف أقوال السحويين في أمور كثيرة .  
توفي سنة ٤٢١ . بنية الوعاة ١ : ٢٤٥ والمغني ٦٠٢ وكشف الظنون ٣٣٦ .

فقط. ولكونها قد تحلو من الاستفهام، دخلت على أدوات الاستفهام،  
 ما عدا الهمزة. نحو ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾<sup>(١)</sup>،  
 ﴿أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٢)</sup>. وهو فصيح كثير. ووم من  
 زعم أنه قليل جداً، لأنه من الجمع بين أداتي معنى واحد. وقدّر بعضهم  
 «أم» هذه بالهمزة وحدها، في قوله تعالى ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ  
 أَوْلِيَاءَ﴾<sup>(٣)</sup>.

فإن قلت: فـ«أم» المنقطعة هل هي عاطفة أو<sup>(٤)</sup> ليست  
 بعاطفة؟ قلت: المغاربة يقولون: إنها ليست عاطفة، لا في مفرد، ولا في  
 جملة. وذكر ابن مالك أنها قد تطف المفرد، كقول العرب: إتيها  
 لا بل أم شاء. قال: فـ«أم» هنا مجرد الإضراب، عاطفة ما بعدها  
 على ما قبلها، كما يكون بمد «بل»، فأنتها بمعناها. ومذهب الفارسي،  
 وابن جني، في ذلك أنها<sup>(٥)</sup> بمنزلة «بل» والهمزة، وأن التقدير: بل  
 أهي شاء. وبه جزم ابن مالك، في بعض كتبه.

الثالث: «أم» الزائدة. ذهب أبو زيد إلى أن «أم» تكون

(٢) النمل : ٨٤

(٤) : في الأصل : أم .

(١) الرعد : ١٦

(٣) الرعد : ١٧

(٥) في الأصل : إلى أنها .

زائدة، وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾<sup>(١)</sup>.  
 وذكر الحريري في «درّة القواص» أن بعض أهل اليمن يزيد «أم»  
 في الكلام، فيقولون<sup>(٢)</sup>: أم نحن نضربُ الهامَ، أي: نحن نضرب.  
 الرابع: «أم» التي هي حرف تعريف، في لغة طيء، وقيل  
 لغة حمير. وجاء في الحديث «ليس من أميرٍ أمصيامٍ في أمسفر»<sup>(٣)</sup>.  
 وذكروا أن الميم في هذا بدل من اللام. وتقدم ذكر هذه اللغة،  
 في حرف الميم. والله أعلم.

#### ابن المكسورة المهمزة

حرف له سبعة أقسام:

الأول: «إن» الشرطية، وهو حرف<sup>(٤)</sup> يجزم فعلين. وشذَّ  
 إهمالها، في قراءة طلحة ﴿فَأِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾<sup>(٥)</sup> ذكرها  
 ابن جني في «المحتسب»<sup>(٦)</sup>. وفي الحديث «أن تعبد الله كأنك

(١) السجدة: ٣. (٢) سقطت من الأصل.

(٣) المي ٤٨ وحاشية السوقي ١: ٥١ وحاشية الأمير ١: ٤٧.

والممتع ٣٩٤ وشرح المفصل ١٠: ٣٤. وانظر ماضي في ص ١٤٠.

(٤) ج: حرف جزم. (٥) مريم: ٢٦.

(٦) سقط «في المحتسب» من الأصل.

تَرَاهُ، فَإِنَّكَ إِلَّا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»<sup>(١)</sup>. ذكره ابن مالك .  
و «إن» الشرطية هي أم أدوات الشرط .

الثاني: «إن» المخففة من الثقيلة . وفيها بمد التخفيف لثنتان:  
الإهمال، والإعمال . والإهمال أشهر . وقد قرئ بالوجهين قوله  
تعالى ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤَقِّبَتْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. وهذه القراءة، ونقل  
سيبويه، حجة على من أنكر الإعمال . فإذا عملت فتحكمها حكم  
الثقيلة . وإذا أُنيت جاز أن يليها الأسماء والأفعال . ولا يليها، من  
الأفعال، إلا النواسخ، نحو ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾<sup>(٣)</sup>. وندر  
قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

شَلَّتْ يَمِينُكَ، إِنْ قَتَلْتَ لَسْلِمًا

وَجَبَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَمِيدِ

وأجاز الأخص القياس على هذا البيت، وتبعه ابن مالك . وتقدم أن

---

(١) سنن الترمذي ٧ : ٢٧٣ . (٢) هود : ١١١ .

(٣) البقرة : ٤٣ .

(٤) كذا وهو لشاعرة، عاتكة بنت زيد، أو صفية روجة الزبير بن العوام .

المتي ٢١ وشرح شواهد ٧١ والانصاف ٦٤١ وشرح ابن عقيل ١ :

٣٢٧ وشرح الأشموني ١ : ٥١٠ والسيبي ٢ : ٢٧٨ وشرح المفصل ٨ :

٧١ والخزانة ٤ : ٣٤٨ .

اللام الفارقة تلزم بعد « إن » هذه ، إن خيف التباسها بالنافية . وذهب الكوفيون إلى أن « إن » هذه نافية ، لا مخففة ، واللام بعدها بمعنى « إلا » ، وأجازوا دخولها على سائر الأفعال .

الثالث : « إن » النافية ، وهي ضربان : عاملة ، وغير عاملة .

فالعاملة ترفع الاسم وتنصب الخبر . وفي هذا خلاف ، منعه أكثر البصريين ، وأجازوه الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي ، وأبو الفتح . واختلف النقل عن سيويه والمبرد .

والصحيح جواز إعمالها ، لثبوتها نظماً ونثراً . فن الثر قولهم :  
إن ذلك نافعك ولاضارك ، وإن أحد خير آمن أحد ، إلا بالنافية .  
وقال أعرابي : إن قائماً . يريد : إن أنا قائماً . وعلى ذلك خرج ابن جني قراءة سعيد بن جبير **﴿ إن الذين تدعون ، من دون الله ، عباداً أمثالكم ﴾** (١) . ومن النظم قول الشاعر (٢) :

إن هو مستولياً على أحد  
إلا على أضعف المجانين

(١) الأعراف : ١٩٤ .

(٢) شرح ابن عقيل ١ : ٢٧٢ وشرح الأشموني ١ : ٤٢٥ وشدور الذهب

٢٧٨ والأزهية ٣٣ والقرب ١ : ١٠٥ والصيني ٢ : ٦٦٣ والمجم ١ : ١٢٥

والرر ١ : ٩٦ والحزاة ٢ : ١٤٤ .



أنشده الكسائي. وقول الآخر<sup>(١)</sup> :

إِنَّ الْمَرْءَ مَيْتًا، بِاتِّبَاعِ حَيَاتِهِ  
وَلَكِنْ بَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ، فَيُخَذَلَا

وقد تبين، بهذا، بطلان قول من خص ذلك بالضرورة، وقال:  
لم يأت منه إلا «إن» هو مستويًا. وحكى بعض النحويين أن  
إعمالها لغة أهل المالية.

وغير العاملة كثير وجودها، في الكلام، كقوله تعالى ﴿إِنَّ

الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

الرابع: «إن» الزائدة، وهي ضربان: كافة، وغير كافة.

فالكافة بـ«ما» المجازية نحو: ما إن زيد قائم. فـ«إن»  
في ذلك زائدة كافة لـ«ما» عن العمل. وذهب الكوفيون إلى أنها  
نافية. وهو فاسد.

وغير الكافة في أربعة مواضع: أولها بـ«ما» الموصولة

الاسمية، [كقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

---

(١) شرح ابن عقيل ١: ٢٧٣ وشرح الأشموني ١: ٤٢٧ والميني ٢: ١٤٥

والمعجم ١: ١٢٥ والدرر ١: ٩٧ والخزانة ٢: ١٤٤.

(٢) الملك: ٢٠. (٣) جابر بن ريان، أو إلياس بن الأرت. المني ٢٢.

وشرح شواهد ٨٥ والمعجم ١: ١٢٥ والدرر ١: ٩٧ والخزانة ٣: ٥٦٧.

يُرَجِّي المرء ما إن لا يراهُ  
وتعرضُ، دُونَ أَذْنَاهُ، الخَطُوبُ  
وثانها بعد « ما » المصدرية [١]، كقول الشاعر (٢):

وَرَجَّ الفَتَى، لِلخَيْرِ، ما إن رَأَيْتَهُ  
على السِّنِّ، خَيْرًا لا يَزَالُ يَزِيدُ  
وثالثها بعد « ألا » الاستفاحية، كقول الشاعر (٣):

\* ألا، إن سَرَى لَيْلِي، فَبِتْ كَثِيْبًا \*

ورابعها قبل (٤) مَدَّةِ الإنكار. قال سيبويه: سمعنا رجلا من أهل  
البادية، قيل له: أخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أنا إنبئة منكرا  
أن يكون رأيه على خلاف الخروج.

الخامس: « إن » التي هي بقية « إمتا ». ذكر ذلك سيبويه (٥)،

(١) سقط من الأصل.

(٢) الملوط القريني. المعنى ٢٢ وشرح شواهد ٨٥ و ٧١٦ والكتاب ٢: ٣٠٦.  
والمع ١: ١٢٥ والدرر ١: ٩٧.

(٣) صدر بيت، عجزه:

أطدِرُ أن تنأى السوى، يفتنوبا

المعنى ٢٢ وشرح شواهد ٨٦ المع ١: ١٢٥ والدرر ١: ٩٧.  
وعضوب: اسم امرأة.

(٤) في الأصل: مدد. (٥) الكتاب ١: ١٣٥.

وجمل منه قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

سَقَتْهُ الرُّوَادُ، مِنْ صَيِّفٍ  
وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

قال : أراد: إما من خريف . وقد خولف ، في هذا البيت ، فجعلها  
المبرد وغيره شرطية . وهو أظهر ، لعدم التكرار . وأبين منه قول  
الآخر<sup>(٢)</sup> :

\* فَإِنْ جَزَعَا ، وَإِنْ إِجْمَالَ صَبَّرَ \* .

أراد : فأما جزعاً وإما إجمالاً صبر . وفيه احتمال . وقال ابن  
مالك : «إما» مركبة من «إن» و«ما» ، وقد يكتفى بـ «إن» .

الساس : «إن» التي بمعنى «إذ» . ذهب إلى ذلك قوم ، في قوله  
تعالى ﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ، إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

(١) النمر بن قلوب . الكتاب ١ : ١٣٥ و ٤٧١ والميني ٦١ وشرح شواهد  
١٨٠ والخزانة ٤ : ٤٣٤ .

(٢) عجرية بن لريد بن الصمة . وصلبه .  
لَقَدْ كَذَّبْتَكَ نَفْسُكَ ، فَكَذَّبَتْهَا

الكتاب ١ : ١٣٤ و ٤٧١ و ٢ : ٦٧ والكامل ٢٤٨ والمقتضب ٣ : ٢٨  
وشرح المصل ٨ : ١٠١ والميني ٤ : ١٤٨ والخزانة ٤ : ٤٤٢ .  
(٣) البقرة : ٢٧٨ .

قال : معناه : إذ كنتم ، وقوله تعالى ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ،  
إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقول النبي ﷺ « وإنا ، إن شاء الله ، بكم  
لاحقون »<sup>(٢)</sup> ، ونحو هذه الأمثلة ، مما الفعل فيه محقق الوقوع .

ومذهب المحققين أن « إن » ، في هذه المواضع كلها ، شرطية .  
وأجابوا عن دخولها في هذه المواطن . ولم يثبت في اللغة أن « إن »  
بمعنى « إذ » . وأما قوله تعالى ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ فقيل : إن  
فيه شرط محض ، لأنها أنزلت في تقيف ، وكان أول دخولهم في الإسلام .  
وإن قدرنا الآية فيمن تقرر إيمانه فهو شرط مجازي على جهة المبالغة ، كما  
تقول : إن كنت ولدي فأطعني .

وأما قوله تعالى ﴿ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾ ففيه أقوال : أحدها أن ذلك  
تعليم لعباده ، ليقولوا في عداتهم مثل ذلك ، متأدين بأدب الله .  
وقيل : هو استثناء من الملك الخبير للنبي ﷺ ، في منامه . فذكر  
الله<sup>(٣)</sup> مقاتله ، كما وقعت . حكاه ابن عطية ، عن بعض المتأولين . وذكره  
الزنجشري . وقيل : المعنى : لتَدْخُلُنَّ جميعاً ، إن شاء الله ، ولم يمت

(٢) اللوطاً ٢٩ .

(١) الفتح : ٢٧ .

(٣) ليست في الأصل .

أحد . وقيل : إنما استثنى من حيث أن كل واحد ، من الناس ، متى ردّ هذا الوعد إلى نفسه أمكن أن يتم فيه الوعد ، وألاّ يتم . إذ قد يموت الإنسان ، أو يمرض ، أو يغيّب . وقيل : الاستثناء مطلق بقوله « آمين » . قال ابن عطية : لا فرق بين الاستثناء من أجل الأمن ، أو من أجل الدخول ، لأن الله تعالى<sup>(١)</sup> قد أخبر بهما ، ووقعت الثقة بالأمرين . وقيل : هو حكاية ، من الله ، قول رسوله لأصحابه . ذكره السجاوندي<sup>(٢)</sup> . وقيل : لتدخلن بعشيئة الله ، على عادة أهل السنة لا على الشرط . وقيل غير ذلك ، مما لا تحقيق فيه .

وأما الحديث فقيل : الاستثناء فيه للتبرك . وقيل : هو راجع إلى النشوق بهم ، على الإيمان . وقيل غير هذا .

السابع : « إن » التي بمعنى « قد » . [ حكى عن الكسائي ]<sup>(٣)</sup> ، في قوله تعالى ﴿ فذَكَرْ ، إِنْ نَفَعْتَ الذِّكْرَى ﴾<sup>(٤)</sup> ، [ أنه

(١) سقطت من الأصل .

(٢) وهو أبو طاهر ، سراج الدين ، محمد بن محمد بن عبدالرشيد . من علماء القرن السابع . هدية المارفين ٢ : ١٠٦ ومعجم المطبوعات المرية ١٠٠٧-١٠٠٨ .

(٣) سقطت من الأصل .

(٤) في الأصل : كقولها .

(٥) الأخطى : ٩ .

جعل « إن » بمعنى « قد »<sup>(١)</sup>، أي: قد نعتت الذكرى<sup>(٢)</sup>. وقال بعضهم، في قوله تعالى ﴿إِنْ كَانَ وَعَدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾<sup>(٣)</sup>: إنها بمعنى « قد »<sup>(٤)</sup>. وليس بصحيح. و« إن » في الآية الأولى شرطية، وفي الثانية مخففة من الثقيلة.

وقد نظمت أقسام « إن » في هذين البيتين:

وأقسام « إن » بالكسرِ شرطٌ ، زيادةٌ  
ونفيٌ ، وتخفيفٌ ، فتأزمٌ لامُها

وقد قيلَ : معنى « إذ » و « إمتا » ، وقد حكى الـ  
كسائيٌ معنى « قد » ، وهذا تمامُها

أه المضمومة الهمزة

لفظ مشترك ، يكون اسماً وحرفاً. فيكون اسماً في موضعين :  
أحدهما في قولهم<sup>(٥)</sup> : « أن فعلت » ، بمعنى « أنا » . ففي<sup>(٦)</sup> هنا ضمير

- 
- |                       |                          |
|-----------------------|--------------------------|
| (١) سقط من الأصل .    | (٢) سقطت من الأصل وجود . |
| (٣) الاسراء : ١٠٨ .   | (٤) ب وجود : لقد .       |
| (٥) في الأصل : قوله . | (٦) في الأصل : فهو .     |

للتكلم، وهي إحدى لغات «أنا». والثاني في «أنت» وأخواته. فإنّ مذهب الجمهور أن الاسم هو «أن»، والتاء حرف خطاب. وقد تقدم ذكر ذلك<sup>(١)</sup>.

وأما «أن» الحرفية فذكر لها بعض النحويين عشرة أقسام:

الأولى: المصدرية. وهي من الحروف الموصولات، وتوصل بالفعل المتصرف، ماضياً، ومضارعاً، وأمرأً. نحو: أعجبني أن فعلتَ ويعجبي أن تفعلَ، وأمرئُه بأنِ افعلَ. ونص سيويه<sup>(٢)</sup>، وغيره، على وصلها بالأمر. واستدلوا، على أنها مع الأمر مصدرية، بدخول حرف الجر عليها.

قيل: ويضغف، وصلها بالأمر لوجهين: أحدهما أنها إذا قدرت مع الفعل بالمصدرات معنى الأمر. والثاني أنه لا يوجد في<sup>(٣)</sup> كلامهم «يعجبي أن قم»، ولا «أحبيت أن قم». ولو كانت توصل بالأمر لجاز ذلك، كما جاز في الماضي والمضارع. وجميع ما استدلوا به على أنها توصل بالأمر يتختم أن تكون التفسيرية. وأما ما حكى سيويه

(٢) الكتاب ١: ٤٧٩ - ٤٨٠.

(١) انظر ص ٥٨.

(٣) ب و ج: من.

من قولهم : كتبت إليه بأن قم ، فالباء زائدة، مثلها في (١) :

\* لا يَقْرَأَنَّ بِالشُّورِ \*

تيسيه

« أن » المصدرية هي إحدى نواصب الفعل المضارع . بل هي أمّ الباب . وتعمل ظاهرة ومضمره ، على تفصيل مذكور في باب إعراب الفعل . وذهب ابن طاهر (٢) إلى أن الناصبة للمضارع قسم ، غير الداخلة على الماضي والأمر . وليس بصحيح .

الثاني : الخففة من النقيطة . وهي ثلاثية وضماً ، بخلاف التي قبلها . و « أن » الخففة تنصب الاسم وترفع الخبر ، كأصلها . إلا أن اسمها منوي ، لا يبرز إلا في ضرورة ، كقول الشاعر (٣) :

(١) قسم يت تمامه :

هنّ الحترائرُ ، لا ربتانُ أحمره سُودُ التحاجرِ ، لا يقرآنَ بالشُّورِ  
وينسب إلى الراعي النميري ، ديوانه ٨٧ ، وإلى القتال الكلبي ، ديوانه ٥٣ . واطر المني ٢٧ والخزاعة ٣ : ٦٦٧ . والأحمره : جمع حمار . وحص الحجير لأهماردال المال وشره .

(٢) وهو محمد بن أحمد الأنصاري ، أبو بكر ، ويعرف بالحدث . مات في عتر الثمين وخمسائة . بنية الوعاء ١ : ٢٨ .

(٣) المغني ٢٩ وشرح شواهد ١٠٥ والمفصل ١٣٨ وشرحه ٨ : ٧١ والإنصاف ٢٠٥ والقرب ١ : ١١١ وشرح ابن عقيل ١ : ٣٢٨ وشرح الأشموني ١ : ٥١١ والخزاعة ٢ : ٤٦٥ والهمع ١ : ١٤٣ والدرر ١ : ٩٢٠ .



فلو أنك ، في يوم الرخاء ، سألتني  
طلاقك لم أبخل ، وأنت صديق

وأجاز بعضهم بروزه في غير الضرورة . وتقل عن البصريين . ولا يلزم  
كون اسمها المنوي ضمير شأن ، خلافاً لقوم . وقد قدر سيبويه في قوله  
تعالى ﴿ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾<sup>(١)</sup> ، أنك يا إبراهيم  
قد صدقت الرؤيا<sup>(٢)</sup> .

وخبر « أن » المخففة إما جملة اسمية ، نحو ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ  
أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وإما جملة فعلية مفصولة بـ « قد » ،  
نحو ﴿ وَتَعَلَّمُ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾<sup>(٤)</sup> ، أو حرف تنفيس ، نحو  
﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾<sup>(٥)</sup> ، أو حرف نفي ، نحو ﴿ عَلِمَ أَنْ  
لَنْ تُخْصُوهُ ﴾<sup>(٦)</sup> ، أو « لو » ، نحو ﴿ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ  
لَوْ كَانُوا ﴾<sup>(٧)</sup> ، ما لم يكن الفعل غير متصرف أو دعاء ، فلا يحتاج إلى

(١) الصافات : ١٠٤ - ١٠٥ .

(٢) سقطت من الأصل . وفي الكتاب ١ : ٤٨٠ : « كأنه قال : ناديتك أنك

قد صدقت الرؤيا ، يا إبراهيم » .

(٣) يوس : ١٠ .

(٤) المائدة : ١١٣ .

(٥) الزمّل : ٢٠ .

(٦) الزمّل : ٢٠ .

(٧) سبأ : ١٤ .

فاصل، نحو ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾<sup>(١)</sup>، ونحو ﴿ وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾<sup>(٢)</sup>. ونذر عدم الفصل، مع غيرها، كقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ، فجادوا  
قَبْلَ أَنْ يُسَأَلُوا، بأعظمِ سُؤْلِ

وفي جوازه، في الاختيار، خلاف.

### تبيه

مذهب الكوفيين في « أن » المنخفة أنها لا تعمل، لافي ظاهر<sup>(٤)</sup> ولا مضمّر. وقد أجاز سيديويه أن تلتقى لفظاً، وتقديراً، فلا يكون لها عمل.

واعلم أنّ « أن » المنخفة من الحروف المصدرية . فإذا قيل « أن : المصدرية » فاللفظ صالح لـ « أن » الناصبة للفعل، ولـ « أن »

---

(١) النجم : ٣٩ . (٢) النور : ٩ .

(٣) شرح ابن عقيل ١ : ٣٣١ والمجمع ١ : ١٤٣ والدرر ١ : ١٢٠ وشرح

الأشعري ١ : ٥٢٠ ومنهج السالك ١ : ٢٦٧ والسيبي ٢ : ٢٩٤-٢٩٧ .

(٤) ب و ج : أنها لا تعمل في ظاهر .

المخففة. والفرق، بينها أن العامل إن كان فعلِ عِلمٍ فبهي مخففة ، وإن كان فعلِ ظنٍّ جاز الأمران ، نحو ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً ﴾<sup>(١)</sup>. فن جعلها الأولى نصب . ومن جعلها الثانية رفع . وإن كان غير ذلك فبهي الناصبة للفعل ، نحو ﴿ وَالتَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي ﴾<sup>(٢)</sup> ، ونحو ﴿ وَأَنْ تَعْمُؤُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> . وإذا وليها مضارع مرفوع ، وليس قبلها عِلمٌ أو ظنٌّ ، كقول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

أَنْ تَقْرَأَ انِ عَلَى أَسْمَاءَ ، وَيَحْسَكُمَا

مَنْبِي السَّلَامَ ، وَأَلَا تَشْعِرَا أَحَدَا

وقراءة بعضهم ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، فذهب البصريين أنها « أن » المصدرية ، أهملت حملاً على « ما » أختها . ومذهب الكوفيين أنها المخففة .

الثالث : « أن » المفسرة ، وهي التي يحسن في موضعها « أي » ،

(١) المائدة : ٧١ .

(٢) الشعراء : ٨٢ .

(٣) البقرة : ١٨٤ .

(٤) للذي ٢٨ وشرح شواهد ١٠٠ والمفصل ١٤٧ وشرحه ٧ : ١٥

والإنصاف ٥٦٣ والخزانة ٣ : ٥٥٩ .

(٥) البقرة : ٢٣٣ .

وعلاقتها أن تقع بعد جملة ، فيها معنى القول ، دون حروفه . نحو  
﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾<sup>(١)</sup> . ولا تقع بعد صريح  
القول ، خلافاً لبعضهم .

وإذا ولي « أن » الصالحة للتفسير مضارعٌ معه « لا » ، نحو :  
أشرتُ إليه أن لا تفعل . جاز رفعه ، وجزمه ، ونصبه . فرفعه على  
جعل « أن » مفسرة ، و « لا » نافية . وجزمه على جعل « لا » ناهية .  
ونصبه على جعل « أن » مصدرية ، و « لا » نافية . وإن كان المضارع  
مبتدأً جاز رفعه ونصبه ، بالاعتبارين .

#### تنبه

مذهب البصريين أن المفسرة قسم ثالث . ونُقل عن الكوفيين  
أنها عند المصدرية .

الرابع : « أن » الزائدة . وتضرد زيادتها بعد « لما » ، نحو  
﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وبين القسم و « لو » ، كقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

(١) المؤمنون : ٢٧ . (٢) يوسف : ٩٦ .

(٣) المي ٣١ وشرح شواهد ١١١ والإصاف ٢٠٠ والمقرب ١ : ١٠٣

والهمع ٢ : ٤١ والدرر ٢ : ٤٥ والخزانة ٤ : ١٤١ .

أما، واللهِ ، أن لو كنتَ حُرّاً  
وما بالحُرِّ أنتَ ، ولا العتيقِ  
ووقع لان عصفور أن « أن » هذه حرف ، يربط جملة القسم . وشدُّ  
زيادتها بمد كاف التشبيه ، في قول الشاعر (١) :

\* كأن ظليّة ، تعطو إلى وارقِ السّلمِ \*

في رواية من جرّ .

ولا تعمل « أن » الزائدة شيئاً ، وفائدة زيادتها التوكيد . وذهب  
الأخفش إلى أنها قد تنصب الفعل ، وهي زائدة . واستدلّ بالسماع  
والقياس . أما السماع فقوله تعالى ﴿ وما لنا ألاّ نُقاتلَ في سبيلِ  
اللهِ ﴾ (٢) ، ﴿ وما لكم ألاّ تُنْفِقُوا ﴾ (٣) ، و « أن » في الآيتين

(١) عجزيت لبلباء بن أرقم . وصدرة :

فَيوماً ثَوافينا ، بوجهٍ مَقْسَمٍ .

الأحميمات ١٧٨ والكتاب ١ : ٢٨١ و ٤٨١ والمغني ٣٢ وشرح شواهد  
١١١ والأمالى ٢ : ٢١٠ والكامل ٧٥ والمفصل ١٣٩ وشرحه ٨ : ٨٣  
وأمالى ابن السجري ٢ : ٣ والمصع ١ : ١٤٣ والدرر ١ : ١٢٠ والنصف  
٣ : ١٢٨ والإنصاف ٢٠٢ والقرب ١ : ١١١ وشنور الذهب ٢٨٤  
وانلزاة ٤ : ٣٦٤ و ٤٨٩ . والقسم : التام الجمال . والسلم : ضرب  
من الشجر .

(٣) الحديد : ١٠ .

(٢) البقرة : ٢٤٦ .

زائدة، كقوله ﴿ وما لَنَا لَأَنزُومِنُ بِاللَّهِ ﴾<sup>(١)</sup>. وأما القياس فهو أن الزائد قد عمل، في نحو: ما جاءني من أحدٍ، وليس زيد بقائمٍ. ولا حاجة له في ذلك. أما السماع فيحتمل أن تكون « أن » فيه مصدرية، دخلت بعد « ما لنا » لتضمنه معنى: ما منَعْنَا. وأما القياس فلأن حرف الجر الزائد مثل غير الزائد، في الاختصاص بما عمل فيه، بخلاف « أن » فإنها قد وليها الاسم، في قوله « كأن ظيية » على رواية الجر.

### تيسره

« أن » الزائدة ثنائية وضعاً، وليس أصلها مثقلة فحُفقت، خلافاً لبعضهم. ولذلك لو سمي بها أعربت كـ « يد »، وصغرت « أني » لا أنين.

الخامس: أن تكون شرطية، تفيد المجازاة. ذهب إلى ذلك الكوفيون، في نحو: أما أنتَ مُنطلقاً انطلقتُ. وجعلوا منه قوله تعالى ﴿ أن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ ﴾<sup>(٢)</sup>. قالوا: ولذلك دخلت الفاء. وجعلوا منه قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

(١) المائة: ٨٤. (٢) البقرة: ٢٨٢.

(٣) الفرزدق. ديوانه ٨٥٥ والمتن ٢٢ وشرح شواهد ٨٦ والكتاب =

أَتَجَزَعُ أَنْ أَذُنًا قَتِيبةَ حُزْمًا

جِهَارًا، وَلَمْ تَجَزَعْ، لِقَتْلِ ابْنِ خَارِمٍ؟

ومنع ذلك البصريون، وتأولوا هذه الشواهد، على أنها المصدرية.

السادس: أن تكون نافية بمعنى «لا». حكاها ابن مالك، عن بعض

النحويين. وحكاها ابن السِّيد<sup>(١)</sup>، عن أبي الحسن المروزي<sup>(٢)</sup> عن

بعضهم<sup>(٣)</sup>، في قوله تعالى ﴿قُلْ: إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ

أَحَدٌ﴾<sup>(٤)</sup> أي: لا يؤتى أحد. قلت: ونقله بعضهم، في الآية، عن

الفراء. والصحيح أنها لا تفيد النفي، و«أن» في الآية مصدرية. وفي

إعرابها أوجه، ذكرتها في غير هذا الموضع.

السابع: أن تكون بمعنى «ثلاثاً». جعل بعضهم من ذلك قوله

---

= ١: ٤٧٩ والخزامة ٣: ٦٥٥ - ٦٥٩ وقتيبة هو قتيبة بن مسلم الفاتح

المشهور. وابن خرم هو عبدالله بن خرم أمير خراسان من قبل ابن الزبير.

(١) وهو أبو محمد عبدالله بن محمد البطلبيوسي، ريل بلنسية. توفي سنة ٥٢١.

بنية الوعاء ٢: ٥٥.

(٢) وهو علي بن محمد، صاحب الأزهية. توفي حوالي سنة ٤١٥. بنية الوعاء

٢: ٢٠٥ وهدية المارفين ١: ٦٦٦.

(٣) وهو الزجاج. اطر الأزهية ٧٠.

(٤) آل عمران: ٧٣.

تعالى ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾<sup>(١)</sup>، أي : لتلا تَضَلُّوا .  
 ونحوه كثير . ومذهب البصريين أن ذلك<sup>(٢)</sup> على حذف مضاف ، أي :  
 كراهة أن تَضَلُّوا . وذهب قوم إلى أنه على حذف «لا» . ورده المبرد .  
 الثامن : أن تكون بمعنى «إذ» مع الماضي . ذهب<sup>(٣)</sup> إلى ذلك  
 بعض النحويين ، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ  
 جَاءَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> . قيل : ومع المضارع أيضاً ، كقوله تعالى ﴿أَنْ تَوَّضَعُوا  
 بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> ، أي : إذ آمنتم . وجعل بعضهم «أن» في قوله<sup>(٦)</sup> :  
 \* أَمْجَزَعُ أَنْ أَذُنًا قُتِيبةَ حُرْمًا \*

بمعنى «إذ» . وهذا ليس بشيء ، و«أن» في الآيتين مصدرية . وأما  
 في البيت فهي عند الخليل مصدرية ، وعند المبرد مخففة .

التاسع : أن تكون بمعنى «إن» المخففة من الثقيلة . تقول :  
 أَنْ كَانَ زَيْدٌ لَمَالِكًا ، بمعنى : إن<sup>(٧)</sup> كان زيداً لَمَالِكًا . ولو دخل عليها  
 فعل ناسخ لم تملِّقه اللام بعدها ، بل تُفْتَح . ذهب إلى ذلك أبو علي ،

- |                       |                  |
|-----------------------|------------------|
| (١) النساء : ١٧٦ .    | (٢) ب : هذا :    |
| (٣) في الأصل : وذهب . | (٤) ق : ٢ .      |
| (٥) المتحفة : ١ .     | (٦) انظر ص ٢٢٤ . |
| (٧) في الأصل : إنه .  |                  |



وابن أبي العافية، في قوله ، في الحديث « قد عَلِمْنَا أنْ كُنْتَ  
لْمُؤْمِنَا ». ففندهما أن « أن » لا تكون في ذلك إلا مفتوحة ، ولا تلزم  
اللام . وذهب الأخفش الأصغر<sup>(١)</sup> ، وابن الأخرس<sup>(٢)</sup> ، إلى أنه لا يجوز  
فيها إلا الكسر ، وتلزم اللام . وعليه أكثر نحاة بغداد .

العاشر : أن تكون جازمة . ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين ،  
وأبو عبيدة ، واللحياني . وحكى اللحياني أنها لنة بني صُبَّاح ، من بني  
ضبّة . وقال الرُّؤاسي<sup>(٣)</sup> : فصحاء العرب ينصبون بـ « أن » وأخواتها  
الفعل ، ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجزمون بها . وقد  
أنشدوا<sup>(٤)</sup> على ذلك أبياتا ، منها قول الشاعر<sup>(٥)</sup> :

---

(١) وهو علي بن سليمان، أبو الحسن. توفي سنة ٣١٥. إناء الرواة ٢: ٢٧٦-٢٧٨.

(٢) وهو أبو الحسن ، علي بن عبد الرحمن الإشبيلي . توفي سنة ٥١٤ . بنية  
الرواة ٢ : ١٧٤ .

(٣) وهو أبو جعفر ، محمد بن الحسن ، أستاذ الكسائي والقراء ، وأول من وضع  
كتاباً في النحو من الكوفيين . بنية الرواة ١ : ٨٢ - ٨٤ .

(٤) في الأصل : وأنشدوا .

(٥) البيت لامرئ القيس . ديوانه ٣٨٩ والمغني ٢٨٨ وشرح شواهد ٩٠ وديوان  
المفضليات ١٤٥ . والرواية : إلى أن يأتي . ونحطب : جواب الطلب «تعالوا» .

إذا ما غَدَوْنَا قَالَ وَلِدَانُ قَوْمِنَا:  
تَعَالَوْا، إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ، نَحْطِبُ

وقول الآخر<sup>(١)</sup>:

أَحَازِرُ أَنْ تَعَلَّمَ بِهَا، فَتَرُدَّهَا  
فَتَعْرُكَهَا تَقْلًا، عَلِيًّا، كَمَا هِيَ

وقد كنت نظمت لها ثمانية معان، في هذين البيتين:

وأقسامُ «أَنْ» مَفْتُوحَةٌ مَصْدَرِيَّةٌ

وزائدةٌ، أو مِثْلُ أَيٍّ، وَمُخَفَّفَةٌ

ومعنى لثلاثاً، ثم لا، ثم إذا، حَكُوا

وجازمةٌ أيضاً، فُخِذَهَا بِمَعْرِفَةٍ

أو

حرف عطف . ومذهب الجمهور أنها تُشْرِكُ في الإعراب،

لا في المعنى، لأنك إذا قلت: قام زيدٌ أو عمرو، فالفعل واقع من

أحدهما . وقال ابن مالك: إنها تُشْرِكُ في الإعراب والمعنى، لأن ما بعدها

---

(١) جميل بينة . ديوانه ٢٢٨ والغني ٢٨ وشرح شواهد ٩٨ .

مشارك لما قبلها في المعنى الذي جيءَ بها لأجله؛ ألا ترى أن كل واحد منها مشكوك في قيامه. قلت: وكلاهما صحيح، باعتبارين. ولـ «أو» عمالية معان.

الأول: الشك. نحو: قام زيدٌ أو عمرو.

الثاني: الإبهام. نحو: ﴿وَأَنَا أَوْ إِنَّا كُمْ لَمَلَى هُدَى﴾<sup>(١)</sup>.  
والفرق بينهما أن الشك من جهة التكليم، والإبهام على<sup>(٢)</sup> السامع.  
الثالث: التخيير. نحو: خُذْ دِينَارًا أَوْ ثوبًا.

الرابع: الإباحة. نحو: جالسِ الحسنَ أَوْ ابنَ سيرينَ.  
والفرق بينهما جوازُ الجمع في الإباحة، ومنعُ الجمع في التخيير.

الخامس: التقسيم. نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف. وأبدل  
ابن مالك<sup>(٣)</sup> في «التسهيل» التقسيم بالتفريق المجرد، يعني من المعاني  
السابقة. ومثله بقوله تعالى ﴿وَقَالُوا: كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾<sup>(٤)</sup>.  
قال: والتعبير عن هذا بالتفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم، لأن  
استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال «أو». قلت: وعبر

---

(١) سبأ: ٢٤.

(٢) في الأصل: من جهة.

(٣) التسهيل: ١٧٦.

(٤) البقرة: ١٣٥.

بعضهم عن هذا المعنى بالتفصيل .

السادس : الإضراب . كقوله تعالى ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِثْقَالِ أَهْلِ الْأَرْضِ أَوْ يُزِيدُونَهُ ﴾<sup>(١)</sup> . قال الفراء : « أو » هنا بمعنى « بل » . قال ابن عصفور : والإضراب ذكره سيبويه في النقي<sup>(٢)</sup> ، والنهي ، إذا أعدت العامل . كقولك : لست بشراً أو لست عمراً ، ولا تضرب زيداً أو لا تضرب عمراً . قال : وزعم بعض النحويين أنها تكون للإضراب ، على الإطلاق . واستدلوا بقوله تعالى ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِثْقَالِ أَهْلِ الْأَرْضِ أَوْ يُزِيدُونَهُ ﴾ ، وبقوله ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾<sup>(٣)</sup> . قال<sup>(٤)</sup> : وما ذهبوا إليه فاسد . وقال ابن مالك : أجاز الكوفيون موافقتها « بل » في الإضراب ، ووافقهم أبو علي وابن برهان . قلت : وابن جنبي ، قال في قراءة أبي السّمّال ﴿ أَوْ كَلِمًا عَاهِدًا وَعَاهِدًا ﴾<sup>(٥)</sup> : « أو » هنا بمعنى « بل » .

السابع : معنى الواو . كقول الشاعر<sup>(٦)</sup> :

(١) الصافات: ١٤٧ . (٢) في الأصل و ب وجود : الأمر . (٣) البقرة: ٧٤ .

(٤) سقطت من الأصل . (٥) البقرة : ١٠٠ .

(٦) صدر بيت لجرير . عجزه :

كأنتى ربّته موسى ، على قدر

ديوانه ٤١٦ والمتني ٦٥ وشرح شواهد ١٩٦ .

\* جاء الخِلافة ، أو كانت له قَدْرًا \*

أراد: وكانت . فأوقع « أو » مكان الواو ، لأمن اللبس . وإلى أن  
« أو » تأتي بمعنى الواو ، ذهب الأَخفش والجري ، واستدلاً بقوله  
تعالى ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ . وهو مذهب جماعة من الكوفيين .

الثامن : معنى « ولا » . ذكر بعض النحويين أن « أو » تأتي  
بمعنى « ولا » . وأنشد<sup>(١)</sup> :

لا وَجَدْتُ كَلِيَّ كَمَا وَجَدْتُ ، وَلَا  
وَجَدْتُ عَجُولٍ ، أَضَلَّهَا رُبْعُ  
أَوْ وَجَدْتُ شَيْخٍ ، أَضَلَّ نَاقَتَهُ  
يَوْمَ تَوَافَى الْحَجِيبُ ، فَاذْفَعُوا

أراد: ولا وجدُ شيخٍ .

وذكر ابن مالك أن « أو » توافق « ولا » بعد النهي ، كقوله  
تعالى ﴿وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كِفْورًا﴾<sup>(٢)</sup> ، وبعد النهي ،

---

(١) ملاك بن عمرو القضاعي . الكامل ٤٢٩ . والمجول : الناقة فقدت ابنها .

والربع : المصيل يولد في الربيع .

(٢) الانسان : ٢٤ .

كقوله تعالى ﴿أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾<sup>(١)</sup> الآية . والتحقيق أن  
« أو » في قوله تعالى « أَوْ كَفُورًا » هي التي كانت للإباحة . فإن  
النهي إذا دخل في الإباحة استوعب ما كان مباحاً باتفاق . وإذا دخل في  
التخير فقيه خلاف ؛ ذهب السيرافي إلى أنه يستوعب الجميع ، كالنهي  
عن المباح ، وذهب ابن كيسان إلى جواز أن يكون النهي عن كل  
واحد ، وأن يكون عن الجميع .

### تبيه

ذهب قوم إلى أن « أو » موضوعة لتقدر مشترك بين المعاني الخمسة  
المتقدمة . وهو<sup>(٢)</sup> أنها موضوعة لأحد الشئتين ، أو الأشياء ، وإنما  
فهمت هذه المعاني من القران .

وزاد بعض الكوفيين لـ « أو » فسماً آخر ، وهو « أو » الناصبة  
للفعل المضارع ، في نحو قول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

قَلْتُ لَهُ : لَا تَبِكْ عَيْنُكَ ، إِنَّمَا

نُحَاوِلُ مُنْكَ ، أَوْ نَحْمُوتَ ، فَتُعْذَرَا

(١) البور : ٦١ . (٢) في الأصل : وهي .

(٣) البيت لامرئ القيس . ديوانه ١٦ والكتاب ١ : ٤٢٧ والفصل ١١١

وشرحه ٧ : ٢٢ والخرابة ٣ : ٦٠٩ .

مذهب الكسائي أن «أو» هذه ناصبة للفعل، بنفسها. وذهب قوم من الكوفيين، منهم الفراء، إلى أنه انتصب بالخلاف. ومذهب البصريين أن «أو» هذه هي الماطفة، والفعل بمدّها منصوب بـ «أن» مضرة. وهو الصحيح.

وقد نظمت معاني «أو» في هذين البيتين:

بـ «أو» خَيْرٌ، أَيْحٌ، قَسَمٌ، وَأَبْهَمٌ  
وفي شَكِّ، وإِضْرَابٍ، تَكُونُ

وَمِثْلُ «وَلَا»، وَوَاوٍ، أَوْ لِنَصْبٍ  
بِإِضْرَابٍ، لِحَرْفٍ، لَا يَبِينُ

آ

حرف من حروف النداء، حكاة الأخفش، والكوفيون. وزعم ابن عصفور أنه للقريب، كالمهزة. وذكر غيره أنه للبعيد. وهو الصحيح، لأن سيبويه ذكر رواية، عن العرب، أن المهزة للقريب، وما سواها للبعيد. والله أعلم.

## أَيُّ بفتح الهمزة

حرف له قسمان :

الأول : أن يكون حرف نداء ، كقولك : أَيُّ زيدُ . وفي الحديث « أَيُّ رَبِّ » . وهي لنداء البعيد . وقيل : للقريب ، كالمزمرة . وقيل : للمتوسط . وقد تُمدُّ ، فيقال : أَيُّ . حكاهما الكسائي ، وقال : بعضهم يجوزُ مدها ، إذا بمدت المسافة . فيكون المدُّ فيها دليلاً على البعد .

الثاني : أن تكون حرف تفسير ، كقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

وترمينني بالطرفِ ، أَيُّ : أنتَ مُذنبٌ  
وتقلينني ، لكنَّ إيتاكِ لا أقلي

وهي أعمُّ من « أن » المفسِّرة ، لأن « أَيُّ » تدخل على الجملة والمفرد ، وتقع بعد القول وغيره . وذهب قوم إلى أن « أَيُّ » التفسيرية اسم فعل ، معناه « عُوا » أو « افهموا » .

(١) النبي ٨٠ وشرح شواهد ٢٣٤ والفصل ١٤٧ وشرحه ٨ : ١٤٠ والمبع ٢ : ٧١ والخزانة ٤ : ٤٩٠ . وقوله لكنَّ ، أراد : لكنَّ أنا . فحذف الهمزة وأدغم . وأقلي : أبغض .



وزاد بعضهم لـ «أي» قسماً ثالثاً، وهو أن تكون حرف عطف.  
 وذلك إذا وقع بين مشتركين في الإعراب، نحو: هذا المفضنفرُ،  
 أي: الأسدُ. وكونها حرف عطف هو مذهب الكوفيين. وتبعهم  
 ابن السكّكي الخوارزمي<sup>(١)</sup>، من أهل المشرق، وأبو جعفر بن صابر،  
 من أهل المغرب. والصحيح أنها التفسيرية، وما بعدها عطف يان.  
 واعلم أن «أي» قد تكون مخوفة<sup>(٢)</sup> من «أي» الاستفهامية.  
 كقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

تَنْظَرْتُ تَصْرًا وَالسِّمَاكَيْنِ، أَيُّهُمَا  
 عَلِيٌّ، مِنْ النَّيْثِ، اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ  
 أَيُّ بَكْسَرِ الرَّهْمَزَةِ

حرف بمعنى «نعم». يكون لتصديقٍ مُخْبِرٍ، أو لإعلامٍ.

- 
- (١) وهو يوسف بن أبي بكر، أبو يعقوب السكّكي. صاحب مفتاح العلوم.  
 توفي سنة ٦٢٦. بنية الوعاء ٢: ٣٦٤ والمجمع ٢: ٧١.  
 (٢) أي. محففة بحذف الياء الثانية.  
 (٣) اليردني. ديوانه ٣٤٧ واللفي ٨١ وشرح شواهد ٢٣٦. ونصر  
 هو نصر بن سيار. والسهاكان: نجهان مشهوران. وهما الأعزل والرامح.

مُسْتَجِبِرٍ ، أو وَعَدِ طَالِبٍ . لَكُنْهَا مَخْتَصِمَةٌ بِالْقَسَمِ ، و «نعم» تكون في القسم وغيره . كقوله تعالى ﴿ قُلْ : إِي وَرَبِّي ﴾<sup>(١)</sup> . وإذا وليها وَاو القسم تَمَيَّنَ إِبْتَاتِ يَأْتِيهَا . وإذا حذف الخافض ، قِيلَ : إِي اللهُ ، جاز فيها ثلاثة أوجه : الأول<sup>(٢)</sup> حذف الياء ، والثاني فتحها ، والثالث : إِبْتَاتِهَا سَاكِنَةً ، وَيُغْتَفَرُ الْجَمْعُ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ .

بِ

حرف إضراب . وله حالان :

الأول : أن يقع بعده جملة .

والثاني : أن يقع بعده مفرد .

فإن وقع بعده جملة كان إضراباً عما قبلها ، إما على جهة الإبطال ، نحو ﴿ أَمْ يَقُولُونَ : بِهِ جِنَّةٌ . بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وإما على جهة النكح للانتقال ، من غير إبطال ، نحو ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ ، وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ . بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ ﴾<sup>(٤)</sup> . فظهر بهذا<sup>(٥)</sup> أن قول ابن مالك في « شرح الكافية » : « فإن كان

(٢) ب : الوجه الأول .

(٤) المؤمنون : ٦٣ - ٦٣ .

(١) يونس : ٥٣ .

(٣) المؤمنون : ٧٠ .

(٥) ب : وظهر من هذا .

الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض ، واستئناف غيره ،  
ولا يكون في القرآن إلاّ على هذا الوجه « ليس على إطلاقه .

فإن قلت : هل هي قبل الجملة عاطفة أو لا ؟ قلتُ : ظاهر كلام ابن  
مالك أنها عاطفة . وصرّح به ولده في « شرح الألفية » ، وصاحب « رصف  
المباني » . وغيرهم يقول : إنها ، قبل الجملة ، حرف ابتداء ، وليست  
بعاطفة (١) .

وإذا وقع بعد « بل » مفرد فهي حرف (٢) عطف ، ومعناها  
الإضراب . ولكن حالها فيه مختلف :

فإن كانت بعد نفي نحو : ما قام زيد بل عمرو ، أو نهي نحو : لا تضرب  
زيداً بل عمراً ، فهي لتقرير حكم الأول ، وجعل ضده لما بعدها .  
ففي المثال الأول قررت نفي القيام لزيد ، وأثبتته لعمرو . وفي المثال الثاني  
قررت النهي عن ضرب زيد ، وأثبتت الأمر بضرب عمرو .

ووافق المبرد على هذا الحكم ، وأجاز مع ذلك أن تكون  
ناقلة حكم النفي والنهي ، لما بعدها . ووافقه على ذلك أبو الحسن  
عبدالوارث . قال ابن مالك : وما جوزه مخالف لاستعمال العرب .

وإن كانت بعد إيجاب نحو : قام زيد بل عمرو ، أو أمر نحو :

(٢) سقطت من الأصل .

(١) في الأصل : عاطفة .

اضربُ زيداً بل عمراً، فهي لإزالة الحكم عما قبلها، حتى كأنه مسكوت عنه، وجمله لما بعدها.

هذا تلخيص الكلام على « بل ». وذهب الكوفيون إلى أن « بل » لا تكون نسقاً بعد الإيجاب، وإنما تكون نسقاً بالنفي، وما جرى مجراه.

### تبييه

ذكر بعضهم لـ « بل » قسماً آخر، وهو أن تكون حرف جر خافضاً<sup>(١)</sup> للنكرة، بمنزلة « رُبّ » . كقول الراجز<sup>(٢)</sup> :

\* بلْ بَلْدٍ مِلْءِ الفِجَاجِ قَتْمَةٌ \*

وليس ذلك بصحيح. وإنما الجار، في البيت ونحوه<sup>(٣)</sup>، « رُبّ » المحذوفة. وحكى ابن مالك، وابن عصفور، الاتفاق على ذلك، قبلُ: فظهر وَهْمٌ من جعل « بل » جارة. قال بعضهم: و« بل » في ذلك حرف ابتداء.

(١) كذا

(٢) في الأصل: الشاعر. والبيت لرؤبة. ديوانه ١٥٠ والنفي ١٢٠ وشرح

شواهد ٣٤٧. والفجاج: جمع فجع، وهو الطريق. والقتم: النبار.

(٣) في الأصل: في نحو هذا.

لفظ له أربعة أقسام :

الأول: أن يكون اسم إشارة . فتقول « ذا » للقريب ، و « ذاك » للمتوسط ، و « ذلك » للبعيد . ومن لم يرَ التوسط جعل « ذاك » للبعيد أيضاً . وتدخل « ها » التنبيه على المجرد كثيراً ، وعلى المقرون بالكاف وحدهما قليلاً . ولا تدخل على المقرون باللام .

واختلف النحاة في « ذا » الذي هو اسم إشارة . فقال قوم ، منهم السيرافي : هو ثنائي الوضع ، وألفه أصل ، غير منقلبة عن شيء كـ « ما » . وقال الكوفيون : ألفه زائدة . ووافقهم السبيلي . وقال البصريون : هو ثلاثي الوضع ، وألفه منقلبة عن أصل . ثم اختلفوا ؛ فقيل : عن ياء ، والمحنوف ياء ، فالعين واللام ياءان . وقيل : عن واو ، والمحنوف ياء ، فهو من باب : طَوَيْتُ . واختلفوا في المحنوف ؛ فقيل : اللام ، وهو الأظهر ، لأنها طرف . وقيل : العين .

واختلفوا في وزنه ؛ فقيل : « فَعَلَ » بالتحريك ، وهو الأظهر . وقيل : « فَعَلَ » بالإسكان .

واستدل البصريون ، على أنه ثلاثي الوضع ، برد المحنوف منه ،

في التصغير، حيث قالوا «ذَيًّا» والأصل ذَيًّا. ولبسط الكلام على اسم الإشارة موضع غير هذا.

الثاني: أن يكون موصولاً بمعنى «الذي» وفروعه. ولا يكون كذلك إلا بشرطين: أحدهما أن يكون بعد «ما» أو «من» الاستهامين. وقيل: لا تكون موصولة بعد «من». والآخر أن يكون غير ملغى. وسيأتي بيان معنى «الإلناء»<sup>(١)</sup> ومن ورود «ذا» موصولة قول لبيد<sup>(٢)</sup>:

ألا تسألان المرءَ : ماذا يُحاولُ

أُنحِبُ فيُقضى، أم ضلالٌ وباطلٌ؟

أي: ما الذي يحاول؟ فـ«ما» مبتدأ، و«ذا» مع صلته خبره، و«نحِبُ» بدل من «ما».

الثالث: أن يكون ملغى. ومعنى الإلناء هنا أن تُركَّب «ذا» مع «ما»، فيصير المجموع اسماً واحداً. وله حيثنذٍ معنيان:

(١) سقطت من الأصل.

(٢) ديوانه ٢٥٤ والمغني ٣٣٢ وشرح شواهد ٧١١ والكتاب ١ : ٤٠٥

والخرائفة ٢ : ٥٥٦ واليه، ١ : ٧.

أحدهما، وهو الأشهر، أن يكون اسم استفهام<sup>(١)</sup>. والدليل على  
أنهما تركبا قولهم: عماذا تسأل؟ بإثبات الألف، لتوسطها. وتعيين  
ذلك، في قول جرير<sup>(٢)</sup>:

ياخزُرَ تَغْلِبَ، ماذا بالكُ نِسْوَتِكُمْ  
لا يَسْتَفِقِنَ، إلى الدَّيرِينِ، تحنّانا

وقول الآخر:

وأبلغُ أبا سَعْدٍ، إذا ما لَقِيْتَهُ  
نَذِيرًا، وماذا يَنْفَعُنِي نَذِيرُ؟

ولا يجوز أن تكون «ذا» موصولة، في البيتين، لأن العرب لا تقول:  
ما الذي بالكُ. ولا يؤكدُ الفعل الواقع صلة، بالنون. وترجع  
دعوى التركيب، في ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا  
حَسَنًا﴾<sup>(٣)</sup>.

---

(١) في الأصل: أن يكون استفهاماً.

(٢) ديوانه ١٦٧ والمغني ٣٣٢ وشرح شواهد ٧١١. والخزُر: جمع أخزُر، وهو الضيق المينين.

(٣) البقرة: ٢٤٥. والحديد: ١١.

وثانيهما أن يكون المجموع اسماً واحداً موصولاً ، أو نكرة موصوفة . وعليه بيت الكتاب<sup>(١)</sup> :

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ ، سَأْتَقِيهِ  
ولكن ، بالثَغِيْبِ ، نَبِّئْنِي  
ومنع الفارسي كونها في البيت موصولة . قال : لأننا لم نجد في الموصولات ما هو مركب ، ووجدنا في الأجناس ما هو مركب .

### تبيـه

قد اتضح ، بما<sup>(٢)</sup> تقدم أن « ماذا »<sup>(٣)</sup> تحتل أربعة أوجه : أحدها أن تكون « ما » استفهامية و « ذا » اسم إشارة . وثانيها أن تكون « ما » استفهامية و « ذا » اسم موصول . وثالثها أن يكون المجموع اسماً واحداً للاستفهام . ورابعها أن يكون المجموع اسماً واحداً خبرياً . ويعرب في كل موضع على ما يليق به .

الرابع : أن يكون « ذا » بمعنى : صاحب وإنما يكون كذلك

---

(١) ينسب البيت إلى المثقب العبدي . العبي ١ : ١٩٢ وأما اليربدي ١١٦ والكتاب ١ : ٤٠٥ ودنوان الثقب ٢١٣ - ٢١٥ والخزامة ٢ : ٥٥٤ - ٥٥٦ وشرح اختيارات المفضل ١٢٦٧ - ١٢٦٨ والمغني ٣٣٣ وشرح شواهد ١٩١ والممع ١ : ٨٤ والرد ١ : ٦٠ .  
(٢) ب و - : مما . (٣) في الأصل : ذا .



حالة النصب، نحو: رأيتُ ذَا مالٍ. وبمضٍ طيبي، يعرب «ذو» الطائية  
إعراب التي بمعنى صاحب. فيقول: جاء ذو قَامَ، ورأيت ذَا قَامَ،  
ومررت بذِي قَامَ.

واعلم أن أقسام «ذا» المذكورة كلها أسماء باتفاق، إلاّ المُتَّخِي،  
فإن صاحب «رصف المباني» ذهب إلى أنه حرف. قال: وإِنَّمَا حَكَمْنَا  
بأن<sup>(١)</sup> «ذا» حرف، لأنها قد توجد «ما» الاستفهامية وحدها دونها،  
ومعناها الاستفهام، وتوجد معها أيضاً، وهي معها بذلك المعنى. فحَكَمْنَا  
أنها وصلة لها. ولأجل هذا الخلاف ذكرت «ذا» هنا.

### عن

لفظ مشترك؛ تكون اسماً وحرفاً، فتكون<sup>(٢)</sup> اسماً، إذا دخل  
عليها حرف الجر. ولا تجر بغير «من». وهي حيثئذ اسم بمعنى:  
جانب. قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

(١) ب: على أن.

(٢) ب: فيكون.

(٣) اقطامي. ديوانه ٢٨ وأدب الكاتب ٣٩٢ وشرحه ٣٤٩ والقرب

١: ١٩٥ وشرح الحماسة للرزوقي ١٣٧ وشرح الفصل ٨: ٤١

والبحر ١: ١٨٧.

قلْتُ لِإِرِّ كَبِّ ، لِمَا أَنْ عَلَاهِمُ  
مِنْ عَنِ يَمِينِ الْحُبَيْبِ ، نَظْرَةً قَبْلُ  
وندرجرها بـ « على » ، في قول الشاعر (١) :

\* على عن يميني ، مرَّت الطَّيْرُ ، مُنَّحًا \*

وذهب الفراء ، ومن وافقه من الكوفيين ، إلى أن « عن » إذا  
دخل عليها « من » باقية على حرفيتها . وزعموا أن « من » تدخل على  
حروف الجر كلها ، سوى « مذ » واللام والباء و « في » .

فإن قلت : ما معنى « من » الداخلة على « عن » ؟ قلت : هي  
لابتداء الناية . قال بعضهم : إذا قلت « قعد زيد عن يمين عمرو » ، معناه (٢) :  
ناحية يمين عمرو ، واحتمل أن يكون قموده ملاصقاً لأول ناحية يمينه ،  
وآلاً يكون . وإذا قلت « من عن يمينه » كان ابتداء القمود نشأ  
ملاصقاً لأول الناحية . وقال ابن مالك : إذا دخلت « من » على « عن »  
فهي زائدة .

(١) صديريت ، عجزه :

وكيف سنُوحُ ، واليهينُ قطعُ؟

المتي ١٦١ وشرح شواهد ٤٤٠ . والسنح : جمع سانح ، وهو الطير يمر  
من ميامنك إلى مياسرك ، وتضاهل به العرب . (٢) كذا .

وزاد ابن عصفور أن « عن » تكون (١) اسماً ، في نحو قول  
الشاعر (٢) :

دَعَّ عَنْكَ نَهْبًا ، صَبَّحَ فِي حَجَرَاتِهِ  
وَلَكِنْ حَدِيثًا ، مَا حَدِيثُ الرَّوَّاحِلِ ؟

لأن جعلها حرفاً ، في ذلك ، يؤدي إلى تعدّي فعل المضمر المتصل  
إلى ضميره المتصل . وذلك لا يجوز إلاّ في أفعال القلوب ، وما حمل  
عليها . [قال الشيخ أبو حيان] (٣) : وفيه نظر ، لأن مثل هذا التركيب  
قد وجد في « إلى » ، كقوله تعالى ﴿ وَاضْمُمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾ (٤) ،  
﴿ وَهَزَيْتَ إِلَيْكَ بِيذْعِ النَّخْلَةِ ﴾ (٥) ، ولا نعلم أحداً قال باسمية  
« إلى » . [قلتُ : قال ابن عصفور في « شرح أبيات الإيضاح » :  
حكى أبو بكر الأنباري أن « إلى » تستعمل اسماً ، يقال : انصرفت

---

(١) في الأصل : أن تكون عن . وانظر المقرب ١ : ١٩٥ .

(٢) البيت لامرئ القيس . ديوانه ٩٤ والمقرب ١ : ١٩٥ والنقي ١٦١ وشرح  
شواهد ٤٤٠ . والهب : الإبل المنهوبة . والحجرات : الحوالب .  
والرواحل : جمع راحلة وهي الناقة .

(٣) سقط من الأصل . (٤) القصص : ٣٢ .

(٥) مريم : ٢٥ .

من إليك ، كما يقال : غدوتُ من عليكَ [ (١) ] .

وتكون « عن » حرفاً ، فيما عدا ذلك . ولها قسمان :

الأول : أن تكون حرف جرّ . وذكروا له معاني :

الأول : المجاوزة . وهو أشهر معانيها ، ولم يثبت لها البصريون

غير هذا المعنى . فن ذلك قوله : رميتُ عن القوس ؛ لأنه يقذف عنها بالسهم وييمده . ولكونها للمجاوزة هُدي بها : صدّ ، وأعرض ، ونحوهما ، ورغِب ، ومال ، إذا قصدَ بهما تركَ المتعلّق . نحو : رغبتُ عن الله ، ومِلتُ عنه .

الثاني : البدل ، نحو ﴿ واثقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ

عَن نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ (٢) ، وقولهم : حجّ فلانٌ عن أبيه ، وقضى عنه ديناً ، وقول الآخر (٣) :

كيفَ تراني ، قَالِيَا بِجَنِّي؟

قَدْ قَتَلَ اللهُ زِيَادًا ، هَنِّي

---

(١) سقط من الأصل . (٢) البقرة : ٤٨ و ١٢٣ .

(٣) الفرردق . ديوانه ٨٨١ والمغني ٧٦٤ وشرح شواهد ٩٦٤ . وقيل ضمن قتل معنى صرف . وزباد هو زياد بن أبيه .

الثالث : الاستعلاء . كقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

لاه ابن عمك ، لا أفضلت في حسب  
عني ، ولا أنت ديتاني ، فتخزوني

أي : علي . قال ابن مالك : ومنه « بخيل عنه » والأصل « عليه » .  
قال : لأن الذي يُسأل فيبخل يُحمل السائل ثقل الخيبة ، مضافاً إلى  
ثقل الحاجة . ففي « بخيل » معنى « ثقل » ، فكان جديراً بأن<sup>(٢)</sup>  
يشاركه في التعمية بـ « علي » .

الرابع : الاستعانة . مثله ابن مالك بقوله : رميتُ عن القوس .  
فـ « عن » هنا بمعنى الباء ، في إفادة معنى الاستعانة ، لأنهم يقولون :  
رميتُ بالقوسِ . وحكى الفراء ، عن العرب : رميتُ عن القوسِ ،

---

(١) البيت لابي الإصبع . المعنى ١٥٨ وشرح شواهد ٤٣٠ والأرهمية ٩٧  
و ٢٩٠ والأماي ١ : ٩٣ وشرح اختيارات الفصل ٧٥٠ وأماي ابن  
الشجري ١ : ٣٦٣ والمقرب ١ : ١٩٧ ومجالس العلماء ٧١ والإنصاف  
٣٩٤ وأدب الكاتبة ٤٠٤ والخمائل ٢ : ٢٨٨ والمختص ١٤ : ٦٦  
وشرح الفصل ٨ : ٥٣ والممع ٢ : ٢٩ والدرر ٢ : ٢٤ وشرح ابن عقيل  
٢ : ٢٠ والغزاة ٣ : ٢٢٢ واللسان ( فضل ) . وقوله « لاه » يريد : لله .  
والديان : السائل الغالب . وتخزوني : تهرني وتذلني .  
(٢) في الأصل : في أن .

وبالقوسِ ، وعلى القوسِ .

قلت وفي هذا رد على من قال: إنه لا يُقال « رَميتُ بالقوسِ » ،  
إلاّ إذا كان هو المرمي . وقد ذكر ذلك الحريري في « درة  
النواص » .

الخامس : التعليل : كقوله تعالى ﴿ وما كان استغفارُ إبراهيمَ  
لأبيه إلاّ عن موعدةٍ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى ﴿ وما نحنُ بتاركي  
آلِهتنا عن قولك ﴾<sup>(٢)</sup> .

السادس : أن تكون بمعنى « بعد » ، كقوله تعالى ﴿ لتَرَ كَبُورَ  
طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾<sup>(٣)</sup> . قيل<sup>(٤)</sup> : ومنه ﴿ عمّا قليلٍ ليُصْبِحَنَّ  
نَادِمِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> وقولهم : أطمعتهُ عن جوعٍ ، أي : بعد جوعٍ .

السابع : أن تكون بمعنى « في » ، كقول الشاعر<sup>(٦)</sup> :

وَأَسِ سِرَاةَ الْقَوْمِ ، حَيْثُ لَقَيْتَهُمْ

وَلَا تَكُ ، عَنْ حَمَلِ الرَّبَاعَةِ ، وَإِنِّيَا

(٢) هود : ٥٣ .

(١) التوبة : ١١٤ .

(٤) ب : وقيل .

(٣) الانشقاق : ١٩ .

(٥) المؤمنون : ٤٠ .

(٦) الأعشى الكبير . ديوانه ٣٢٩ والمغني ١٥٩ وشرح شواهد ٤٣٤ .

والرباعة : نجوم الية .

أي: في حل الرباعية. هذا قول الكوفيين . وقال بعض النحويين:  
تعديّة «ونى» بـ «في» و «عن» ثابتة . والفرق بينهما أنك [إذا  
قلت: ونى عن ذكر الله، فالمعنى المجاوزة، وأنه لم يذكره] <sup>(١)</sup>.  
وإذا قلت: ونى في ذكر الله، فقد التبس بالذكر، ولحقه فيه  
فتور وأناة.

الثامن: أن تزاد عوضاً، كقول الشاعر <sup>(٢)</sup>:

أَتَجَزَعُ أَنْ نَفْسُ أُنَاها حَامِها  
فَهَلَا الَّتِي عَنِ بَيْنِ جَنبَيْكَ تَدْفَعُ

قال ابن جني <sup>(٣)</sup>: أراد «فهلأ» عن التي بين جنبيك تدفع، فحذف  
«عن» وزادها بعد «التي» عوضاً. ونص سيويه على أن «عن»  
لا تزاد.

واعلم أن هذه المعاني السابقة إنما أثبتها الكوفيون، ومن واقفهم،

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) زيد بن ررين . المعنى ١٦٠ وشرح شواهد ٤٣٦ والتمام ٢٤٦ والمؤلف  
والمختلف ٢٩١ وذيل الأمالي ١٠٥ وذيل الأكلبي ٤٩ وشرح الحامسة للتبريزي  
١ : ٣٧٨ . والنزوانة :

هل أمت ، تمنايين جنبيك ، تدفع ؟

(٣) التمام ٢٤٦ .

كالتُّبِّيِّ ، وابن مالك . قال بعض النحويين : وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون باطل . إذ لو كانت لهاماني هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف . فوجب أن يُتأوَّل جميع ما ذكره ، مما خالف معنى المجاوزة .

وذكر صاحب « رصف المباني » في معاني « عن » أن تكون بمعنى الباء . قال : نحو قولك : قمتُ عن أصحابي ، أي : بأصحابي . قال امرؤ القيس <sup>(١)</sup> :

تصدُّ ، وتبدي عن أسيل ، وتتقي

بناظرة ، من وحش وجرة ، مُطفيل

أي : بأسيل . انتهى <sup>(٢)</sup> . والذي ذكره غيره أنها تكون بمعنى باء الاستعانة . وقد تقدم .

وأما القسم الثاني من قسمي « عن » الحرفية فهو أن تكون بمعنى « أن » . وهي لغة بني تميم ، يقولون : أعجبني عن تقوم ، أي : أن تقوم . وعلى ذلك أنشدوا بيت ذي الرمة <sup>(٣)</sup> :

(١) ديوانه ١٦ . ووجرة : اسم موصح . والمطفل : ذات الطفل .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) ديوانه ٥٦٧ والمغني ١٦٠ وشرح شواهد ٤٣٧ والخزانة ٢ : ٣٤١ والمتع

٤١٣ . وخرقاء : اسم امرأة . والمسجوم : المصبوب .



أَعَنْ تَوَسَّمْتَ ، مِنْ خَرَقَاءَ ، مَتَزَلَةً  
 ماء الصَّبَابَةِ ، مِنْ عَيْنَيْكَ ، مَسْجُومٌ ؟  
 قلت : وكذلك يعملون في « أن » المشددة . قال الزمخشري (١) : « وتبدل  
 قيس وتميم همزتها عيناً فتقول (٢) : أشهدُ عَنْ مُحَمَّدًا رسولُ اللهِ » .  
 وهي عننة تميم .

في

حرف جر ، وله تسعة معان :

الأول : الظرفية . وهي الأصل فيه ، ولا يثبت البصريون غيره .  
 وتكون للظرفية حقيقة ، نحو ﴿ واذكروا الله في أيام  
 معدودات ﴾ (٣) . ومجازاً ، نحو ﴿ ولكم في القصاص حياة ﴾ (٤) .  
 الثاني : المصاحبة ، نحو ﴿ ادخلوا في أمم ﴾ (٥) أي : مع أمم .  
 الثالث : التعليل ، نحو ﴿ كساكم فيما أخذتم ﴾ (٦) ،  
 ﴿ قالت : فذلكن الذي لمتنني فيه ﴾ (٧) .

---

(١) الفصل ١٣٩ .  
 (٢) البقرة : ٢٠٢ .  
 (٣) البقرة : ١٧٩ .  
 (٤) الأعراف : ٣٨ .  
 (٥) الأنفال : ٦٨ .  
 (٦) يوسف : ٣٣ .  
 (٧) يوسف : ٣٣ .

الرابع : المقايسة ، نحو ﴿ فا الحياة الدنيا في الآخرة  
إلا متاع ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ فا متاع الحياة الدنيا في الآخرة  
إلا قليل ﴾<sup>(٢)</sup> . وهي الداخلة على تال ، يقصد<sup>(٣)</sup> تعظيمه وتحقير  
متلوه .

الخامس : أن تكون بمعنى « على » ، نحو ﴿ ولا أصليبتكم ،  
في جذوع النخل ﴾<sup>(٤)</sup> أي : على جنوع النخل .

السادس : أن تكون بمعنى الباء ، كقول الشاعر<sup>(٥)</sup> :

ويركب ، يوم الروع ، منا ، فوارس  
بصيرون ، في طعن الأباهر ، والكلي  
[أي بطن]<sup>(٦)</sup> . وذكر بعضهم أن « في » ، في قوله تعالى ﴿ يذروكم  
فيه ﴾<sup>(٧)</sup> ، بمعنى باء الاستماعة ، أي : يكثر كمه .

- (١) آل عمران : ١٨٥ . (٢) التوبة : ٣٨ .  
(٣) ب - بقصد . (٤) طه : ٧١ .  
(٥) ريد الجبل . ديوانه ٢٧ والمفني ١٨٣ وشرح شواهد ٤٨٤ والكتاب  
١ : ٥٦ والخصائص ٢ : ٣١٣ والخزانة ١ : ٦٢ . والأباهر : جمع أباهر ،  
وهو عرى في المتن . (٦) سقط من الأصل .  
(٧) الشورى : ١١ .

السابع: أن تكون بمعنى «إلى»، كقوله تعالى ﴿فَرَدُّوا  
أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>، أي: إلى أفواههم.

الثامن: أن تكون بمعنى «من»، كقول امرئ القيس<sup>(٢)</sup>:

وَهَلْ يَمِينَنَّ مَنْ كَانَ أَحَدَتْ عَهْدَهُ  
ثَلَاثِينَ شَهْرًا ، فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ ؟

أي: من ثلاثة أحوال.

التاسع: أن تكون زائدة. قال بعضهم بذلك، في قوله تعالى  
﴿ارْكَبُوا فِيهَا﴾<sup>(٣)</sup>، أي: اركبوها. وأجاز ابن مالك أن تزداد  
عوضاً، كما تقدم في «عن»، فتقول: عرفتُ فيمن رغبت، أي: من رغبت  
فيه. فحذفها<sup>(٤)</sup> بعد «من» وزادها قبل «من» عوضاً.

### تبيينه

مذهب سيبويه، والمحققين من أهل البصرة، أن «في» لا تكون

---

(١) إبراهيم: ٩.

(٢) ديوانه ٢٧ والنبي ١٨٤ وشرح شواهد ٣٤٠ والخصائص ٢ : ٣١٣  
والخزانة ١ : ٦٢ . (٣) هود : ٤١ . (٤) في النسخ : فحذفها .

إلا للظرفية حقيقة أو مجازاً. وما أوم بخلاف ذلك رُدُّ بالتأويل إليه .  
والله سبحانه أعلم .

## قَد

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً وحرفاً . فأما « قد » الاسمية فلها  
معنيان :

الأول : أن تكون بمعنى « حَسَبَ » . تقول : قَدَّني ، بمعنى :  
حَسَبِي . والياء المتصلة بها مجرورة الموضع بالإضافة . ويجوز فيها  
إثبات نون الوقاية ، وحذفها . والياء ، في الحالين ، في موضع جر . هذا  
مذهب سبويه ، وأكثر البصريين .

الثاني : أن تكون اسم فعل بمعنى « كَفَى » . ويلزمها نون  
الوقاية ، مع باء المتكلم ، كما تلزم مع<sup>(١)</sup> سائر أسماء الأفعال . والياء المتصلة  
بها في موضع نصب . وهذا القسم نقله الكوفيون عن العرب .  
وقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

\* قَدَّني مِن تَصَرِّ الحُبَّيبِينَ ، قَدَّي \*

(١) سقطت من الأصل .

(٢) حميد الأرقط . المعنى ١٨٥ وشرح شواهد ٤٨٧ والنوادر ٢٠٥ =

يحمل قوله « قدي » وجهين : أحدهما أن يكون بمعنى « حسب » ،  
 والياء في موضع جر . والثاني أن يكون اسم فعل ، والياء في موضع  
 نصب . وقوله آخر البيت « قدي » يحتمل ثلاثة أوجه : أحدها أن  
 يكون بمعنى « حسي » ، ولم يأتِ بنون الوقاية على أحد الوجهين .  
 وثانيها أن يكون اسم فعل ، وحذف النون ضرورة . وثالثها أن يكون  
 اسم فعل ، والياء للإطلاق ، وليست ضميراً .

وأما « قد » الحرفية فحرف مختص بالفعل ، وتدخل على الماضي ،  
 بشرط أن يكون متصرفاً ، وعلى المضارع ، بشرط تجرّده من جازم  
 وناصب وحرف تنفيس . واختلفت عبارات النحويين في معنى « قد » .  
 فقيل : هي <sup>(١)</sup> حرف توقع . وقيل : حرف تقريب .

قال الزمخشري <sup>(٢)</sup> في « المفصل » : « ومن أصناف الحرف حرف

---

= والكامل ١٢٥ و ١٠٥٣ وأما ابن الشعري ١ : ١٤ والكتاب ١ : ٣٨٧  
 وشرح التصريح ١ : ١١٢ وشرح المفصل ٣ : ١٢٤ والإيضاح ١٣١  
 والمجموع ١ : ٦٤ والمني ١ : ٣٧٥ والخزانة ٢ : ٤٤٩ و ٣ : ٣٤ واللسان  
 (خب) و (لحد) و (قدد) . والخبيان : عبدالله بن الربير، وابنه حبيب .  
 (١) سقطت من الأصل .

(٢) المفصل ١٤٨ وشرحه : ٨ : ١٤٧ .

التقريب وهو «قد». وهو يقرب<sup>(١)</sup> الماضي من الحال ، إذا قلت :  
قد فعل . ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة . ولا بدّ فيه من  
معنى التوقع . قال سيبويه : وأما «قد» فاجواب : هل فعل . وقال  
أيضاً : فاجواب<sup>(٢)</sup> : لما يفعل .

وقيل : حرف تقرب مع الماضي ، وتقليل مع المستقبل . قال ابن  
الجبّاز : ومن عبارات المطارحين في «قد» أنهم يقولون : حرف  
يصحّبُ الأفعال ويقرب الماضي من الحال . قال : وزدته أنا «ويؤثر  
التقليل في فعل الاستقبال» .

وقال بعضهم : إن دخلت على المضارع ، لفظاً ومعنى ، فهي  
للتوقع ، وإن دخلت على الماضي لفظاً ومعنى ، أو معنى ، فهي للتحقيق ،  
نحو : قد قام زيد ، و﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾<sup>(٣)</sup> .  
قال الشيخ أبو حيان : والذي تلقنناه من أفواه الشيوخ ،  
بالأندلس<sup>(٤)</sup> ، أنها حرف تحقيق ، إذا دخلت على الماضي ، وحرف  
توقع ، إذا دخلت على المستقبل .

(١) في الفصل وشرحه : وهو قد يقرب .

(٢) (٣) البور : ٦٤ .

(٢) الكتاب ٢ : ٣٠٧ .

(٤) سقطت من الأصل .

وقال بعضهم: «قد» حرف إخبار. تكون مع الماضي للتحقيق، ومع المضارع للتوقع تارة، وهو الكثير فيها، وقد تكون ممهلة للتحقيق، وهو قليل. وقد تكون تقيلاً، وهو أيضاً قليل. والإخبار، في جميع ذلك، لا يخالفها. فهو الخاص بها الذي تسمى به.

قلت: وجهلة ما ذكره النحويون لـ «قد» خمسة معان:

الأول: التوقع. و«قد» ترد للدلالة على التوقع مع الماضي، والمضارع. وذلك مع المضارع واضح، نحو: قد يخرج زيد. «قد» هنا تدل على أن الخروج متوقع، أي: متظر. وأما مع الماضي فتدل على أنه كان متوقفاً متظراً. ولذلك يستعمل في الأشياء المترتبة. وقال الخليل<sup>(١)</sup>: إن قول القائل «قد فعل» كلامٌ لقوم يتظرون الخبر. ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة، لأن الجماعة متظرون.

الثاني: التقريب. ولا ترد للدلالة عليه إلا مع الماضي. ولتلك تلزم غالباً مع الماضي، إذا وقع حالاً، نحو: ﴿وقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. وإن ورد دون «قد» فقليل: هي مع مقدرة. وهو مذهب البرد، والفراء، وقوم من النحويين. وقيل: لا حاجة إلى تقديرها. وهو الأظهر.

(١) الكتاب ٢: ٣٠٧.

(٢) الأنعام: ١١٩.

وكلام الزمخشري يدل على أن التقريب لا ينفك عن معنى التوقع .  
وكذلك قال ابن مالك في « التسهيل »<sup>(١)</sup> : فتدخل على فعل ماض  
متوقع ، لا يشبه الحرف ، لتقريبه من الحال . وقال ابن الجباز : إذا  
دخل « قد » على الماضي أثر فيه معنيين : تقريبه من زمن الحال ، وجمله  
خبراً متظراً . فإذا قلت : قد ركب الأمير ، فهو كلام لقوم يتظرون  
حديثك . هذا تفسير الخليل .

الثالث : التقليل . وترد للدلالة عليه ، مع المضارع . نحو : إنَّ  
البخيل قد يحدُّ . وقال ابن إيار<sup>(٢)</sup> : يفيد ، مع المستقبل ، التقليل في  
وقوعه ، أو<sup>(٣)</sup> في متعاقبه . فالأول كقولك : قد يفعل زيد كذا ، أي :  
ليس ذلك منه بالكثير . والثاني كقوله تعالى ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ  
عَلَيْهِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، والمعنى ، والله عز اسمه أعلم : أقلُّ معلوماً له ما أنتم عليه .  
قلت : والظاهر أن « قد » في هذه الآية للتحقيق ، كما ذكره غيره .

ونازع بعضهم في إفادة « قد » لمعنى التقليل ، فقال : « قد » تدل على

- (١) التسهيل ٢٤٢ .  
(٢) وهو الحسين بن بدر ، جمال الدين ، أبو محمد . توفي سنة ٦٨١ . نغمة  
الوعاء ١ : ٥٣٢ .  
(٣) في الأصل : أي .  
(٤) النور : ٦٤ .



توقع الفعل ، ممّن أسند إليه . وتقليل المعنى لم يُستفد من « قد » . بل  
لو قيل : البخيل يجود ، فهم منه التقليل ، لأن الحكم ، على من شأنه  
البخل ، بالجود إن لم يحمل على صدور ذلك قليلاً كان الكلام كذباً ،  
لأن آخره يدفع أوله .

الرابع : التكثير . وهو معنى غريب . وقد ذكره جماعة ، من  
النحويين ، وأنشدوا عليه قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ ، الشَّعْوَاءَ ، تَحْمِلُنِي  
جَرْدَاءُ ، مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ ، سُرْحُوبُ

ونحو ذلك من الآيات الواردة في الافتخار .

قلتُ : وجمل الزمخشري منه قوله تعالى ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ  
وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾<sup>(٢)</sup> . ورام بعضهم استنباط هذا المعنى من كلام  
سيبويه . فإنه قال<sup>(٣)</sup> : « وأما « قد » فجواب لقوله لما يعمل . ثم قال :

(١) البيت من قصيدة تلمس إلى امرئ القيس ، وإبراهيم بن بشير ، وعمران  
ابن إبراهيم . ديوان امرئ القيس ٢٢٥ و ٤٣٧ و ديوان سلامة بن جندب  
٢٩٢ - ٢٩٣ والنهي ١٩٠ وشرح شواهد ٤٩٦ والمعاني الكبير ١٢٠ .  
والجرداء : القرس القصيرة الشعر . والمعروقة : القليلة اللحم . والسرْحوب :  
الطويلة الشرفة .

(٢) البقرة : ١٤٤ .

(٣) الكتاب ٢ : ٣٠٧ .

وتكون [ « قد » ]<sup>(١)</sup> بمنزلة « رَبِّمَا ». قال الهذلي<sup>(٢)</sup> :

قَدِ أَرْمَكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلِيهِ

كَأَنَّ أَوَابَهُ مُجَّتْ ، بِفِرْصَادِ

كَأَنَّهُ قَالَ : رَبِّمَا . هذا نصه . فتشبيها بـ « رَبِّمَا » يدل على أنها للتكثير .

وعكس ذلك بعضهم ، يقال : بل تدل على التقليل ، لأن « رَبِّمَا »

للتقليل . وسيأتي تحقيق معنى « رَبِّبٌ » في بابها .

الخامس : التحقيق . وترد ، للدلالة عليه ، مع الفعلين : الماضي

والمضارع . فع الماضي نحو ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> . ومع

المضارع نحو ﴿ قَدْ نَعَلْنَا لِيَعْلَمُ إِنَّهُ لِيَحِزُّنَكَ الَّذِي يَتَقُولُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> .

والحاصل أنها تعيد ، مع الماضي ، أحد ثلاثة معان : التوقع ،

والتقريب ، والتحقق . ومع المضارع أحد أربعة معان : التوقع ، والتقليل ،

والتحقق ، والتكثير .

(١) زيادة من الكتاب .

(٢) شمس الهذلي . وينسب البيت إلى عبيد بن الأبرص . الكتاب ٢ : ٣٠٧

والمغني ١٨٩ وشرح شواهد ٤٩٤ والأزهية ٢٢١ والمخصص ١٤ : ٥٥

والمقنن ١ : ٤٣ وشرح المعصل ٨ : ١٤٧ والخزانة ٤ : ٥٠٢ .

والفرصاد : التوت .

(٤) الأتنام : ٣٣ .

(٣) المؤمنون : ١ .

## تيسره

« قد » الدالة على التقليل تصرف المضارع إلى الماضي . ذكر ذلك ابن مالك . والظاهر أن الدالة على التأكيد كذلك . وأما التي للتحقيق فإنها قد تصرفه إلى الماضي ، ولا يلزم فيها ذلك . هذا معنى كلام ابن مالك .

واعلم أن « قد » مع الفعل كجزء منه ، فلا يفصل بينهما ، بنير القسم ، كقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

أخالدُ ، قد ، والله ، أوطأتَ عشوةً

وما الماشقُ المظْلُومُ ، فينا ، بسارقٍ

وقد يحذف الفعل بعدها ، إذا دل عليه دليل كقول النابغة<sup>(٢)</sup> :

أزِفَ التَّرحُلُ ، غيرَ أنْ رَكابنا

لما تَزَلُ بِرِحَالنا ، وكانَ قدِ

أي : وكانَ قد زالت . والله أعلم .

(١) وهو أخو يزيد بن عبدالله الجلي . وقد لفق بعضهم بين صدر هذا البيت

وعجز بيت للفرزدق . المعنى ١٨٦ وشرح شواهد ٤٨٨ - ٤٨٩ وديوان

الفرزدق ٥٦١ . وقد أوطأت عشوة أي : ركبت امرأة غير يمين .

(٢) ديوانه ٣٠ وشرح ابن عقيل ١ : ١٨ والمعنى ١٨٦ وشرح شواهد ٤٩٠

والخزاة ٣ : ٢٣٢ . وتزل : تنقل .

## كم

اسم لعدد مبهم الجنس، والمقدار . وليست مركبة ، خلافاً للكسائي والفراء . فإنها عندها مركبة من كاف التشبيه و « ما » الاستفهامية محذوفة الألف، وسكنت يمينها لكثرة الاستعمال . و « كم » لها قسمان : استفهامية ، وخبرية . أما الاستفهامية فلا حلاف في اسميتها وأما الخبرية فذهب بعض النحويين إلى أنها حرف . ولذلك ذكرتها في هذا الموضع . والصحيح أنها اسم . ودليل اسميتها واضح . و « كم » أحكام كثيرة مدكورة في بابها . فلا حاجة هنا لذكرها . والله سبحانه أعلم .

## كي

لها ثلاثة أقسام :

الأول: أن تكون حرف جر بمعنى لام التعليل . ولا تجر إلا -  
أحد ثلاثة أشياء . أولها « ما » الاستفهامية ، كقولهم ، في السؤال عن  
علّة الشيء : كيمنه ؟ بمعنى : لِمَ . والهاء للسكت . وثانيها « أن »

المصدرية : ظاهرة ، أو مقدره . فالظاهرة كقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

فَقَالَتْ : أ كُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا

لِسَانَكَ ، كَيْبَمَا أَنْ تَنْفُرَ ، وَتَتَّخِذَنَا

والمقدرة نحو : جئتُ كي تكرمني . على أحد الوجهين . وثالثها « ما »  
المصدرية ، كقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرُّ ، فَإِنَّمَا

يُرْجَى الْفَتَى ، كَيْبَا يَضُرُّ ، وَيَنْفَعُ

وذهب الكوفيون<sup>(٣)</sup> إلى أن « كي » لا تكون جارة . قالوا :

ولا حجة في قولهم « كيمنة » ، لأن « مة » ليست مخفوضة ، وإنما  
هي منصوبة على المصدر . أي : كي تفعل ماذا ؟ ورُدَّ بأنه دعوى  
لا دليل عليها ، وبأنه يلزم منه تقديم الفعل على « ما » الاستفهامية ،

---

(١) جميل بثينة . ديوانه ١٢٥ والمتني ١٩٩ وشرح شواهد ٥٠٨ وشنور  
الذهب ٢٨٩ وشرح المفصل ٩ : ١٤ وأوصح المسالك ٢ : ١٢١ والممع  
٥ : ٢ والدرر ٥ : ٢ .

(٢) عدالأعلى بن عداة . ونسب البيت إلى النانة الديلمي ، والنابغة الجعدي ،  
وقيس بن الخطين . المتني ١٩٩ وشرح شواهد ٥٠٧ والخزانة ٣ : ٥٩١  
وديوان قيس بن الخطين ١٧٠ وديوان النابغة الجعدي ٢٤٦ .

(٣) ب : البصريون .

وحذفُ ألفها بعد غير حرف الجر، وحذفُ معمول الحرف الناصب للفعل. ونصّوا على أن حذف معمول<sup>(١)</sup> نواصب الفعل لا يجوز، لا اقتصاراً ولا اختصاراً. ووقع في «صحيح البخاري»، في قوله تعالى ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ، إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>: «فَيَذْهَبُ كَيْمَا، فَيَعُودُ وَظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا». أراد: كَيْمَا<sup>(٣)</sup> يسجد<sup>(٤)</sup>.

وذهب بعض النحويين إلى أن «ما» في قوله «كَيْمَا يَضُرُّ» وينفع «كافة لـ «كي» عن العمل.

الثاني: أن تكون حرفاً مصدرياً، بمعنى «أن». ويلزم اقترانها باللام لفظاً أو تقديراً. فإذا قلت: جئتُ لكِي تُكْرِمَنِي، فـ «كي» هنا ناصبة للفعل بنفسها، لأن دخول اللام عليها يبيّن أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها. [وإذا قلت: جئتُ كِي تُكْرِمَنِي، احتملت أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها<sup>(٥)</sup>، وأن «أن» بعدها مقدرة، وهي ناصبة.

(١) ب: معمول هذه.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) قال ابن حجر في شرح البخاري: «كان ابن هتام وقت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة. لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقت عليها». المنصف

٢: ١٦ وحاشية الدسوقي ١: ١٩٥.

(٥) سقط من الأصل.

## تبيينه

تقول بعضهم في « كي » ثلاثة مذاهب :  
أحدها أنها حرف جر دائماً . قال : وهو مذهب الأخفش .  
وثانيها أنها ناصبة للفعل دائماً ، وهو مذهب الكوفيين .  
وثالثها أن تكون حرف جر تارة ، وناصبة للفعل تارة . وهو  
الصحيح .

وعلى هذا فلها ثلاثة أحوال : حال يتعين فيها أن تكون جارة ،  
وذلك إذا دخلت على « ما » الاستفهامية ، أو المصدرية ، أو « أن »  
المصدرية ، كما تقدم . إلا أن دخولها على « أن » نادر . ويتعين أن  
تكون جارة أيضاً ، في نحو قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

كادُوا بِنَصْرِ تَمِيمٍ ، كِي لِيَلْحَقَهُمْ

فِيهِ ، فَقَدْ بَلَّغُوا الْأَمْرَ الَّذِي كَادُوا

ولا يجوز أن تكون « كي » ناصبة ، في هذا البيت ، لفصل  
اللام بينها وبين الفعل ، ولا زائدة لأن « كي » لم يثبت زيادتها في غير  
هذا الموضع . فيتعين أن تكون جارة ، واللام تأكيد لها ، و « أن »

(١) نسبة السيوطي إلى الطرماح . المعجم ٥ : ٢ والبرر ٥ : ٥ .

مضرة بمد اللام. وحال يثمين فيها أن تكون ناصبة للفعل. وذلك إذا دخلت عليها اللام، كما سبق. وحال يجوز فيها الأمران، وهو ما عدا ذلك. وإذا دخلت عليها اللام، ووليها « أن »، كقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

أرذتَ لِكَمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي

فَتَرُكَهَا شَتَاً ، يَبِيدَاءَ ، بَلْقَعِ

ففيها احتمال. قال ابن مالك: وترجع مرادفة اللام على مرادفة « أن ».

الثالث: أن تكون بمعنى « كيف ». وهذه اسم، يرتفع الفعل بعدها، كما يرتفع بمد « كيف »، لأنها محذوفة منها. كقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سَلْمٍ ، وَمَا تُثَرَّتْ

قَتْلَاكُمْ ، وَلَطَى الْمَيْجَاءَ تَضْطَرِمُ؟

أراد: كيف تجنحون. فحذف الفاء. والله سبحانه أعلم.

---

(١) المنى ١٩٩ وشرح شواهد ٥٠٨ والإسماع ٥٨٠ وشرح الفصل ٧: ١٩ وحاشية العبدان ٣: ٢٨٠ والعمبي ٤: ٤٠٥ والحزاة ٣: ٥٨٥ - ٥٨٧. والشن: التمرة المزقة. والبلقع: التفر.

(٢) المنى ١٩٨ وشرح شواهد ٥٠٧ وحاشية المصاب ٣: ٢٧٩ والعمبي ٤: ٣٧٨. والاطى: النار.



لم

حرف نفي ، له ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون جازماً ، نحو ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾<sup>(١)</sup> .  
وهذا القسم هو المشهور .

الثاني : أن يكون ملغى ، لا عمل له ، فيرتفع الفعل المضارع بعده .  
كقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

لولا فَوَارِسُ ، مِنْ ذُهْلٍ ، وَأُسْرَتُهُمْ  
يَوْمَ الصَّلِيفَاءِ ، لَمْ يُوقُونَ بِالْجَارِ

وصرح ابن مالك ، في أول « شرح التسهيل » ، بأن الرفع بمد « لم » لغة قوم من العرب . وذكر بعض النحويين أن ذلك ضرورة .

الثالث : أن يكون ناصباً للفعل . حكى اللحياني عن بعض العرب أنه يُنصَبُ بـ « لم » . وقال ابن مالك في « شرح الكافية » . زعم بعض الناس أن النصب بـ « لم » لغة ، اغتراراً بقراءة بعض السَّاف

(١) الإخلاص : ٣ .

(٢) المنى ٣٠٧ وشرح شواهد ٦٧٤ والعيني ٤ : ٤٤٦ والمجمع ٢ : ٥٦ والدرر

٢ : ٧٣ والخزانة ٣ : ٦٢٦ . والصليفاء : اسم موضع .

\* أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴿١﴾ بفتح الحاء، وبقول الراجز<sup>(١)</sup>:

في أَيِّ يَوْمِيَّ ، منَ المَوْتِ أَفْرَتُ

أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرَ ؟

وهو ، عند العلماء ، محمول على أن الفعل<sup>(٢)</sup> مؤكد بالنون الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذف ، ونويت .

### تيسيات

الأول : « لم » من خواص الفعل المضارع . وظاهر مذهب سيبويه أنها تدخل على مضارع اللفظ ، فتصرف معناه إلى الماضي . وهو مذهب المبرد ، وأكثر المتأخرين . وذهب قوم ، منهم الجزولي ، إلى أنها تدخل على ماضي اللفظ ، فتصرف لفظه إلى المبهم ، دون معناه . ونسب إلى سيبويه . ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة

---

(١) الاشراف : ١ .

(٢) الحارث بن سندر . الفني ٣٠٧ وشرح شواهد ٦٧٤ والوادع ١٣ وشرح

المصائد السبع ٣٤ والكمال ٣٤ وسر الساعة ١ : ٨٥ والمتع ٣٢٢

والخصائص ٣ : ٩٤ والحراثة ٤ : ٥٨٩ . ونسب إلى علي بن أبي طالب .

وقمة صفيح ٥٠ وحماسة البخري ٣٧ والبيبي ٤ : ٤٤٧ - ٤٤٨ .

(٣) في الأصل : على أنه .

على اللفظ. والأول هو الصحيح، لأن له نظيراً، وهو المضارع الواقع  
بعد «لو». والقول الثاني لا نظير له.

الثاني: تساوي «لم» فيما ذكر، من جزم الفعل المضارع،  
وصرف معناه إلى الماضي، «لما». ويفرقان في أمور:

أولها أن المنفي بـ «لم» لا يلزم اتصاله بالحال، بل قد يكون  
منقطعاً، نحو ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ  
شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾<sup>(١)</sup>، وقد يكون متصلاً، نحو ﴿وَلَمْ أَكُنْ  
بِدُعَاؤِكَ، رَبِّ، شَقِيحًا﴾<sup>(٢)</sup>، بخلاف «لما»، فإنه يجب اتصال  
نفيها بالحال.

وثانيها أن الفعل بعد «لما» يجوز حذفه اختياريًا. وهو أحسن  
ما يُخْرَجُ عَلَيْهِ قِرَاءَةٌ ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا﴾<sup>(٣)</sup>. ولا يجوز حذفه بعد  
«لم» إلا في الضرورة، كقول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

---

(١) الإنسان: ١.

(٢) مريم: ٤.

(٣) هود: ١١١.

(٤) إبراهيم بن هرمة. ديوانه ١٩١ والمغني ٣١٠ وشرح شواهد ٦٨٢  
والخزامة ٣: ٦٢٨.

احفظْ وَدِيَمَتَكَ الَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا  
 يَوْمَ الْأَعْزَابِ ، إِنَّ وَصَلْتَ ، وَإِنْ لَمْ  
 وَثَلْتَهَا أَنْ « لم » تصاحب أدوات الشرط ، نحو : إِنْ لَمْ <sup>(١)</sup> ،  
 ولو لم . بخلاف « لما » .  
 ورابعها ان « لم » قد فصل بينها وبين مجزومها اضطراراً ، كقول  
 الشاعر <sup>(٢)</sup> :

\* كَأَنَّ لَمْ ، سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ ، تُؤْهَلِ \*  
 ذكر ابن مالك في « شرح الكافية » أن « لم » انفردت بذلك . وفيه  
 نظر ، لأن غيره قد سَوَّى بينها ، في جواز الفصل ، لضرورة الشعر .  
 وقد ذكر هو ذلك ، في باب الاشتغال من « شرح التسهيل »  
 وخامسها « أَنْ » « لم » قد تلغى ، كما سبق ، بخلاف « لما » فإنها  
 لم يأت <sup>(٣)</sup> فيها ذلك والله أعلم .

(١) في الأصل : وإن لم .

(٢) عحر بيت لدي الرمة . وصدوه :

فأصَحَّتْ مَتَاعِيهَا فِيفَاراً رُسُومُهَا

ديوانه ٥٠٦ والمغني ٣٠٨ وشرح شواهد ٦٧٨ .

(٣) في الأصل : فإنها تات .

## لن

حرف نفي، ينصب الفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال .  
ولا يلزم أن يكون نفيها مؤبداً، خلافاً للزخشي . ذكر ذلك في  
« أعمدجه » . وقال في غيره : « لن » لتأكيد ما تعطيه « لا » من نفي  
المستقبل . قال ابن عصفور : وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها ، بل  
قد يكون النفي بـ « لا » أكد من النفي بـ « لن » ، لأن المنفي بـ « لا »  
قد يكون جواباً للقسم ، والمنفي بـ « لن » لا يكون جواباً له ، ونفي  
الفعل إذا أقسم عليه أكد . قلت : وقد وقعت « لن » جواب القسم ،  
في قول أبي طالب (١) :

والله ، لن يصلوا إليك ؛ بجمعهم  
حتى أوسد في الثراب ، دفيننا

وذكره ابن مالك .

واختلف النحويون في « لن » (٢) . فذهب سيبويه ، والجمهور ،

---

(١) المغني ٣١٥ و ٦١٨ وشرح شواهد ٦٨٦ وتاريخ أبي العلاء ١ : ١٢٠

والسيرة النبوية لابن كثير ١ : ٤٦٤ .

(٢) سقط « في لن » من الأصل .

إلى أنها بسيطة. وذهب الخليل، والكسائي، إلى أنها مركبة، وأصلها « لا أنْ »، حذفت همزة « أنْ » تخفيفاً، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين. وردّ القول بالتركيب، بأوجهٍ:

الأول: أن البساطة أصل، والتركيب فرع، فلا يُدعى إلاّ بدليل قاطع.

والثاني: أنها لو كان أصلها « لا أنْ » لم يحز تقديم معمول معمولها عليها، وهو جائز في نحو: زيداً لن أضرب. بهذا رد سيويه<sup>(١)</sup> على الخليل. وأجيب عنه بأن الشيء قد يحدث له، مع التركيب، حكم لم يكن قبل ذلك.

والثالث: أنه يلزم منه أن تكون « أنْ » وما بعدها في تقدير مفرد. فلا يكون قولك: لن يقوم زيد، كلاماً. فإن قيل: يكون في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف لازم الحذف، كما نقل عن المبرد، فالجواب أن هذا القول ضعيف، لوجهين: أحدهما أن هذا المحذوف لم يطهر قطّ، ولا دليل عليه. ذكره أبو عليّ. والثاني أن « لا » تكون، في ذلك، قد دخلت على الجملة الاسمية، ولم تكرر. قلت: هذا لا يلزم المبرد، لأن تكررهما عنده لا يلزم. ولكنه يلزم الخليل.

(١) الكتاب ١: ٤٠٧.

وذهب الفراء إلى أن « لن » هي « لا » ، أبدلت ألفها نوناً .  
وهو ضعيف ، لأنه دعوى ، لا دليل عليها . ولأن « لا » لم توجد ناصبةً  
في موضع .

### تنبیه

ذكر بعض النحويين أن من العرب من يجزم بـ « لن » ، تشبيهاً  
لها بـ « لم » . قال الشاعر<sup>(١)</sup> :  
\* فَلَئِنْ يَحْلِلَ لِلْعَيْنَيْنِ ، بَمَدِّكَ ، مَنظَرٌ \*  
قيل : وأظهر من هذا أن يكون حذف الألف ، واجتزأ بالفتحة التي قبلها  
لأنها تدل عليها . والله سبحانه أعلم .

### لو

حرف ، له أربعة أقسام :  
الأول : « لو » الامتناعية . وعبارة أكثرهم : « لو » حرف امتناع

(١) عجزيت لكثير عزة . وصدرة :

أيادي سبتا ، يعترز ، ما كنت بمدكم

ديوانه ٣٢٨ و التي ٣١٥ و شرح شواهد ٦٨٧ وحاشية الصبان ٣ : ٢٧٨  
وشواهد الكشف ١٣٨ . وقوله أيادي سبا أي : مبدد النفس والخواطر .  
والرواية : فلم يحل .

لامتناع . أي : تدل على امتناع الثاني لامتناع الأول . وهذه عبارة  
 ظاهرها أنها غير صحيحة ، لأنها تقتضي كون جواب « لو » ممتنماً غير  
 ثابت ، دائماً . وذلك غير لازم ، لأنّ جوابها قد يكون ثابتاً ، في بعض  
 المواضع ، كقولك لطائر : لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً . فإنسانيته  
 محكوم بامتناعها ، وحيوانيته ثابتة . وكذلك في قولهم : لو ترك العبدُ  
 سؤالَ ربِّه لأعطاه . فترك السؤال محكوم بعدم حصوله ، والعطاء  
 محكوم بمحصله ، على كل حال ، والمعنى أن عطائه حاصل ، مع ترك  
 السؤال . فكيف مع السؤال ؟

وكذا قول عمر في صيب ، رضي الله عنهما « لو لم يخفِ الله لم  
 يَمصِه » . فعدم المصية محكوم بشيئته ، لأنه إذا كان ثابتاً ، على تقدير  
 عدم الخوف ، فالحكم بشيئته ، على تقدير ثبوت الخوف ، أولى .

وكذلك قوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ ، مِنْ شَجَرَةٍ ،  
 أَقْلَامٌ ، وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ، مَا نَفَدَتْ  
 كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> . فعدم النفاذ ثابت ، على تقدير كون <sup>(٢)</sup> ما في

(١) لقمان : ٢٧ .

(٢) ج : على تقدير عدم كون .



الأرض من الشجر أقلاماً مدادها البحرُ، وسبعة أمثاله . فثبوت عدم  
النفاذ ، على تقدير عدم ذلك ، أولى .

فهذه الأمثلة ، ونحوها ، تدل على فساد قولهم : « لو » حرف  
امتناع لامتناع . والتحقيق ، في ذلك ، أن « لو » حرف يدل على تعليق  
فعل بفعل ، فيما مضى . فيلزم ، من تقدير حصول شرطها ، حصول  
جوابها . ويلزم كون شرطها محكوماً<sup>(١)</sup> بامتناعه . إذ لو قدر حصوله  
لكان الجواب كذلك ، فتصير حرف وجوب لوجوب ، وتخرج عن  
كونها للتعليق ، في الماضي . وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعاً ، على كل  
تقدير ، لأنه قد يكون ثابتاً مع امتناع الشرط ، كما تقدم . ولكن  
الأكثر أن يكون ممتنعاً .

فقد اتضح بذلك أن « لو » تدل على أمرين : أحدهما امتناع  
شرطها ، والآخر كونه مستلزماً لجوابها . ولاتدل على امتناع الجواب ،  
في نفس الأمر ، ولا ثبوته . فإذا قلت : لو قام زيد لقام عمرو ، فقيام  
زيد محكوم بانتفائه فيما مضى ، ويكونه مستلزماً لثبوته لثبوت قيام عمرو .  
وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد ، أو ليس له ، لا تعرض

---

(١) في الأصل : محكوم .

في الكلام لذلك . ولكن الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين .

وقد عبر ابن مالك ، [ رحمه الله ]<sup>(١)</sup> ، عن معنى « لو » بثلاث عبارات ، حسنة ، وافية بالمراد . الأولى : قوله في « التسهيل » : لو حرف شرط يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت<sup>(٢)</sup> غيره . والثانية : قوله في بعض نسخ « التسهيل » : لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه . والثالثة : قوله في « شرح الكافية » : لو حرف يدل على امتناع تالي ، يلزم لثبوته ثبوت تاليه .

وقال ابنه ، رحمه الله<sup>(٣)</sup> : ولا شك أن ما قال - يعني أباه - في تفسير « لو » أحسن وأدل على معنى « لو » . غير أن ما قالوه ، عندي ، تفسير صحيح ، واف بشرح معنى « لو » . وهو الذي قصد سيبويه ، من قوله<sup>(٤)</sup> : « لو » لما كان سيقع لوقوع غيره . يعني أنها تقتضي فعلاً ماضياً ، كان يُتوقع ثبوته ، لثبوت غيره ، والمتوقع غير واقع . فكأنه قال : « لو » حرف يقتضي فعلاً ، امتنع لا امتناع ما كان يثبت لثبوته .

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل : ثوته شوت . ب : لثوته شوت . واسطر التسهيل ٢٤٠ .

(٣) ب و ج : رحمه .

(٤) الكتاب ٢ : ٣٠٧ . وفيه : وأما لو ظمها كان ...

وهو نحو مما قاله غيره . فلنرجع إلى بيان صحته فتقول : قولهم :  
« لو : حرف يدل على امتناع الثاني ، لامتناع الأول » يستقيم على وجهين :  
الأول أن يكون المراد أن جواب « لو » ممتنع ، لامتناع الشرط ، غير  
ثابت لثبوت غيره ، بناء منهم على مفهوم الشرط ، في حكم اللغة ، لا في  
حكم العقل . والثاني أن يكون المراد أن جواب « لو » ممتنع ، لامتناع  
شرطه ، وقد يكون ثابتاً لثبوت غيره ، لأنها إذا كانت تقتضي قبي  
تاليها ، [ واستلزامه لتاليه ]<sup>(١)</sup> ، فقد دلت على امتناع الثاني ، لامتناع  
الأول ، لأنه متى انتفى شيء اتقى مساويه في الزوم ، مع احتمال أن  
يكون ثابتاً ، لثبوت أمر آخر . فإذا قلت : لو كانت الشمس طالعة  
كان الضوء موجوداً ، فلا بد من انتفاء القدر المساوي منه للشرط .  
فصح إذاً أن يقال : « لو » حرف ، يدل على امتناع الثاني لامتناع  
الأول . انتهى كلامه مختصراً . وهذا الوجه الثاني هو الذي قرره في  
« شرح الألفية » . وهو كلام حسن .

وقال الشلوبين : « لو » ليست موضوعاً للدلالة على الامتناع ،  
بل موضوعها ما نصّ عليه سيبويه ، من أنها تقتضي لزوم جوابها

(١) سقط من الأصل .

لشرطها فقط . قلتُ : وفيها ، مع ذلك ، دلالة على<sup>(١)</sup> امتناع شرطها .  
وذلك مفهوم من عبارة سيديويه ، رحمه الله . فإنه نص على أنها للتعليق  
في الماضي [ بقوله « لما كان » . ومن ضرورة كونها للتعليق ، في الماضي ،  
أن ]<sup>(٢)</sup> يكون شرطها منفي<sup>٣</sup> الوقوع ، لأنه لو كان ثابتاً لكان  
الجواب كذلك . فتكون حينئذ حرف إيجاب لإيجاب . وليس  
ذلك معناها .

وقال بعض النحويين : « لو » لها أربعة أحوال :

الأول : أن تكون حرف امتناع لا امتناع . وذلك إذا دخلت  
على مُوجِبَيْنِ ، نحو : لو قام زيد لقام عمرو .

والثاني : أن تكون حرف وجوب لوجوب . وذلك إذا دخلت  
على مَسْفِيئَيْنِ ، نحو : لو لم يقم زيد لم يقم عمرو .

والثالث : أن تكون حرف وجوب لامتناع . وذلك إذا دخلت  
على موجب ، وبمده منفي<sup>٤</sup> ، نحو : لو قام زيد لم يقم عمرو .

والرابع : أن تكون حرف امتناع لوجوب . وذلك إذا دخلت على

---

(٢) سقط من الأصل .

(١) سقطت من الأصل .

منفيّ ، بعده مُوجِبٌ ، نحو : لو لم يقم زيد قام عمرو .

وهذا <sup>(١)</sup> لا تحقيق فيه . بل هي ، في ذلك كله ، حرف امتناع لا متناع . ففي المثال الأول ، دلت على امتناع قيام عمرو ، لامتناع قيام زيد . وفي <sup>(٢)</sup> الثاني ، دلت على امتناع عدم قيام عمرو ، لامتناع عدم قيام زيد . ويلزم ، من امتناع عدم قيامها ، وجود قيامها . وفي الثالث ، دلت على امتناع قيام عمرو ، لامتناع قيام زيد . وفي الرابع ، دلت على امتناع قيام عمرو ، لامتناع عدم قيام زيد . فتأمل ذلك .

وقد بسطت الكلام على معنى « لو » في غير هذا الكتاب . وأفردت له أوراقاً . وفيها ذكرته هنا كفاية . ويتعلق بـ « لو » الامتناعية مسائل ، لا بد هنا من الإشارة إليها :

الأولى : أنها مثل « إن » الشرطية ، في الاختصاص بالفعل . فلا يليها إلاّ فعل ، أو معمول فعل مضمّر ، يفسره ظاهر بعده ، كقول عمر : « لو غيرك قالتها ، يا أبا عبيدة » . وقال ابن عصفور : لا يليها

---

(١) في الأصل : وهذا كله .

(٢) في الأصل و د : وفي المثال .

فعل مضمر، إلا في الضرورة، كقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

\* إِخْلَاءٌ ، لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ \*

أو نادرٍ كلام<sup>(٢)</sup> ، كقول حاتم : « لو ذاتُ سوارٍ لَطَمْتَنِي » .  
قلت : والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة ، والناذر . بل يكور  
في فصيح الكلام ، كقوله تعالى ﴿ قُلْ : لو أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ  
خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾<sup>(٣)</sup> . حُذِفَ الفعل ، فانفصل الضمير .

وانفردت « لو » بمباشرة « أن » ، كقوله تعالى ﴿ ولو أَنَّهُمْ  
صَبَرُوا ﴾<sup>(٤)</sup> . وهو كثير . واختلف في موضع « أن » بعد « لو » .  
فذهب سيبويه إلى أنها في موضع رفع بالابتداء . وشبه شنود ذلك  
بانتصاب « غُدوة » بعد « لَدُنْ » . وذهب الكوفيون ، والمبرد ،  
والزجاج ، وكثير من النحويين ، إلى أنها فاعل بفعل مقدر ، تقديره :

(١) صدر بيت للنظير، الضي . وعجزه :

عَتَّتْ ، ولكن ما على الدهر مَعَتَّتْ

أوضح المسالك ٣ : ٢٠٤ وخطبة المسالك ٤ : ٣٩ والضي ٤ : ٤٦٥ ٤٦٦  
وشرح التصريح ٢ : ٢٥٩ وشرح الحاشية للروقي ٨٩٣ والتبريري  
٢ : ٣٥٤ والأحلاء : جمع خليل . وحذفت أداة النداء قبله . والحمام : الموت .

(٢) سقطت من الأصل . وانظر حاشية الصبان ٤ : ٣٩ - ٤٠ .

(٣) الاسراء : ١٠٠ . (٤) الحجرات : ٥ .

ولو ثبتت أنهم . وهو أقيس ، إلقاء للاختصاص . وقول ابن مالك ، في « شرح الكافية » : وزعم الزمخشري أن بين « لو » و « أن » : « ثبت » مقدراً ، قد يوم اقتراده بذلك .

فإن قلت : إذا جعلت مبتدأ ، على مذهب سيويه ، فالخبر ؟ قلت : قال ابن هشام الخضراوي<sup>(١)</sup> : مذهب سيويه ، والبصريين ، أن الخبر محذوف . وقال غيره : مذهب سيويه أنها لا تحتاج إلى خبر ، لانتظام الخبر عنه والخبر بعد « أن » . وذكر ابن مالك أن « لو » قد يليها مبتدأ وخبر . كقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

لو بغيرِ الماءِ حَلَقِي شَرِقُ

كنتُ كالفَصَانِ ، بالماءِ اعتصاري

قيل : وهو مذهب الكوفيين . ومنع ذلك غيرم ، وتأولوا ما ورد منه . فتأول ابن خروف<sup>(٣)</sup> البيت ، على إضمار « كابت » الشائبة . [ وتأوله

---

(١) وهو محمد بن يحيى ، أبو عبدالله الأنصاري ، ويعرف بابن البرزعي . توفي سنة ٥٧٥ . بنية الوعاة ١ : ٣٦٧ .

(٢) عدي بن زيد . ديوانه ٩٣ والكتاب ١ : ٤٦٢ والمغني ٢٩٧ وشرح شواهد ٦٥٨ والخزانة ٣ : ٥٩٤ و ٤ : ٤٦٠ . والاعتصار : شرب الماء قليلاً قليلاً لتزول النصة .

(٣) وهو علي بن محمد بن علي ، نظام الدين ، أبو الحسن . توفي سنة ٦٠٩ . بنية الوعاة ٢ : ٢٠٣ .

الفارسي على أن « حلقى » فاعل فعل مقدر ، يفسره « شَرِقَ » [ (١) ] ،  
و « شرق » خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو شرق . وفيه تكلف .

الثانية : ذكر (٢) الرمخشري أن خبر « أن » الواقعة بعد « لو »  
يلزم كونه فعلاً . ونقل بعضهم ذلك عن السيرافي . قال الشيخ  
أبو حيان : وهو وهم ، وخطأ فاحش ؛ قال الله تعالى ﴿ ولو أن ما في  
الأرض ، من شجرة ، أقلام ﴾ (٣) . وقال الشاعر (٤) :

\* ولو أنها عُصفُورَةٌ لحَسِبْتَهَا \*

وقال ابن مالك : وقد حمل الرمخشري ادعاءه إضمار « ثبت » بين « لو »  
و « أن » على التزام كون الخبر فعلاً ، ومنعه أن يكون اسماً ، ولو كان  
بمعنى فعل ، نحو : لو أن زيدا حاضر . وما منعه شائع ، ذائع في كلام

---

(١) سقط من الأصل . (٢) في الأصل : قال .

(٣) لقمان : ٢٧ .

(٤) صدر بيت لجرير . وعجزه :

مُسَوِّمَةٌ ، تَدْعُو عُبَيْدًا ، وَأَزْمَا

ديوانه ٣٢٣ . يصف خوف المخاطب وهو هارب . وعبيد وأزيم : قبيلتان  
من يربوع . وينسب البيت إلى البعث والموام بن شوف . المنى ٢٩٩  
وشرح شواهد ٦٦٢ والمقد الفريد ٥ : ١٩٥ وحمامة السحري ٤١٢  
والصفي ٤ : ٤٦٧ .



العرب، كقوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ، مِنْ شَجَرَةٍ، أَقْلَامٌ﴾، وكقول الراجز<sup>(١)</sup> :

لو أن حيتاً مُدْرِكُ الفلاحِ  
أدركته مَلَاعِبُ الرِّيحِ

قلت: الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام الرُّمَحْسَرِيِّ أنه منع كون خبرها اسماً مشتقاً، والتزم الفعل حيثُذِي، لِإمكان صوغه، قضاءً لحق طلبها للفعل. وأما إذا كان الاسم جامداً فيجوز، لتعذر صوغ الفعل منه، كما فصل ابن الحاجب؛ ألا ترى قوله في «المفصل»: ولوقلت: لو أن زيدا حاضر<sup>(٢)</sup> لأكرمته، لم يجوز. ولم يتعرض لغير المشتق. وإذا حمل على هذا لم يرد عليه قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ، مِنْ شَجَرَةٍ، أَقْلَامٌ﴾، ولا نحو «ولو أنها عصفورة». وإنما يرد عليه: «لو أن حيتاً مُدْرِكُ الفلاح». والمعجيب عنه أن يقول: إن هذا البيت، ونحوه، من النادر، فلا يرد عليه.

(١) ليبد بن ربيعة. ديوانه ٣٣٣ والمغني ٢٩٩ وشرح شواهد ٦٦٣. وملاعب

الرياح هو عامر بن مالك، عم ليبد، ويلقب بملاعب الأسننة.

(٢) الفصل ١٥١ وشرحه ٩: ٩ - ١١. وفيها: حاضري.

الثالثة: « لو » الامتناعية تصرف المضارع إلى الماضي ، كقول

الشاعر<sup>(١)</sup> :

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ ، حَدِيثَهَا  
خَرُّوا ، لِمَزَّةَ ، رُكْعًا ، وَسُجُودًا

فهي في ذلك عكس « إن » الشرطية ، لأنها تصرف الماضي إلى الاستقبال .  
واختلف في عدّ « لو » من حروف الشرط . فقال الزمخشري ، وابن  
مالك : « لو » حرف شرط . وأبي قوم تسميتها حرف شرط ، لأن حقيقة  
الشرط إنما تكون في الاستقبال ، و « لو » إنما هي للتعليل<sup>(٢)</sup> في الماضي ،  
فليست من أدوات الشرط .

الرابعة : لا يكون جواب « لو » إلاّ فعلاً ماضياً ، منبتاً ، أو  
منفياً بـ « ما » ، أو مضارعاً مجزوماً بـ « لم » . والأكثر في الماضي  
المثبت اقترانه باللام . وقد يحذف كقوله تعالى ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ  
أُجَاجًا ﴾<sup>(٣)</sup> . وقلّ دخولها على المنفيّ بـ « ما » كقول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

(١) كثير عره . ديوانه ٤٤٢ والحصائص ١ : ٢٧ وشرح ابن عقيل ٢ : ٣٠٦

وزين الأسواك ١ : ٥٢ والسيبي ٤ : ٤٦٠ .

(٢) في الأصل : للتعليل . (٣) الواقعة : ٧٠ .

(٤) مجنون ليلى . ديوانه ٢٣٨ والأعالي ٢ : ٧٦ وشرح الحماسة للبرروقي ١٢٨٩ =

كذبتُ، ويَتِ اللهُ، لو كنتُ صادقاً  
لما سبقتني، بالبكاء، الحثائمُ

وإن ورد ما ظاهره خلاف ذلك جعل الجواب محذوفاً، كقوله تعالى ﴿ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة لهم﴾<sup>(١)</sup>. فالجواب محذوف، واللام جواب قسم محذوف، أغنى عن جواب «لو»، خلافاً للزجاج. فإنه جعل «لمثوبة» جواب «لو»، قال<sup>(٢)</sup>: كأنه قيل<sup>(٣)</sup>: لا يؤيوا.

القسم الثاني: «لو» الشرطية التي بمعنى «إن». فهذه مثل «إن» الشرطية، يليها المستقبل، وتصرف الماضي إلى الاستقبال. كقوله تعالى ﴿وما أنت بمؤمن لنا، ولو كنا صادقين﴾<sup>(٤)</sup>، وكقوله تعالى ﴿وليتخش الذين لو تزكوا من خلفهم ذرية ضافاً خافوا عليهم﴾<sup>(٥)</sup>، وقول الشاعر<sup>(٦)</sup>:  
ذرية ضافاً خافوا عليهم<sup>(٧)</sup>:

- == واليني ٤: ٤٧٣. وينسب إلى نصيب. ديوان نصيب ١٢٤.  
(١) البقرة: ١٠٣. (٢) سقطت من الأصل و ب.  
(٣) ب: قال. (٤) يوسف: ١٧.  
(٥) سقط من الأصل. (٦) النساء: ٨.  
(٧) الأخطل. ديوانه ٨٤ والمثني ٢٩٢ وشرح شواهد ٦٤٦ والمقرب ١: ٩٠.

قَوْمٌ ، إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ  
دُونَ النِّسَاءِ ، وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارٍ  
وقول الآخر<sup>(١)</sup> :

لَا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا  
خُلُقَ الْكِرَامِ ، وَلَوْ تَكُونُ عَدِيْمًا

وكون « لو » بمعنى « إن » ذكره كثير من النحويين . وقال  
ابن الحاج<sup>(٢)</sup> ، في نقده على ابن عصفور : هذا خطأ ، والقاطع بذلك  
أنك لا تقول<sup>(٣)</sup> : لو يقوم زيد فعمرو منطلق ، كما تقول : إلاّ يتم .  
زيد فعمرو منطلق . وتأول<sup>(٤)</sup> قوله « ولو<sup>(٥)</sup> باتت بأطهار » . وقال  
بدر الدين بن مالك في « شرح الألفية » : وعندني أن « لو » لا تكون<sup>(٦)</sup>  
لغير الشرط في الماضي ، وما تمسكوا به ، من نحو قوله تعالى<sup>(٧)</sup> ﴿ وَوَلِيْنَا خَشِ

---

(١) المغني ٢٨٩ وشرح شواهده ٦٤٦ وحاشية الصبان ٤ : ٣٨ وشرح التصريح  
٢ : ٢٥٦ والمبي ٤ : ٤٦٩ .

(٢) وهو أبو الصاس ، أحمد بن محمد الإشبيلي ، توفي سنة ٦٤٧ . بنية الوعاة

١ : ٣٥٩ - ٣٦٠ . (٣) في الأصل : بذلك لا يقول .

(٤) في الأصل : وتأولوا . (٥) سقطت من الأصل .

(٦) في الأصل : وعندني أن لو تكون

(٧) سقطت من الأصل .

الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضُمًّا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴿١١﴾ ،  
وقول الشاعر (٢) :

وَلَوْ أَنَّ لِيَلَى الْأَخِيلَةَ سَلَّمْتُ  
عَلِيَّ ، وَدُونِي جَنْدَلٌ ، وَصَفَائِحُ  
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَائِثِ ، أَوْزَقًا  
إِلَيْهَا صَدَّيْ ، مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ ، صَائِحُ  
لا حجة فيه ، لصحة جملة على الماضي . انتهى .

وإذا دخلت « لو » على المستقبل فهل تجزم أولاً؟ زعم قوم أن  
الجزم بها لغة مطردة . وذهب قوم ، منهم ابن السجري ، إلى أنه يجوز  
الجزم بها في الشعر . واستدلوا ، بقول الشاعر (٣) :

- 
- (١) النساء : ٨ .  
(٢) توبة بن الحمير . المنى ٢٨٩ وشرح شواهد ٦٤٤ وشرح الحماسة للرزوي  
١٣١١ وللتبريري ٣ : ٢٦٧ والحيوان ٢ : ٢٩٩ والأمازي ١ : ١٩٧  
والأعاني ١٠ : ٧٧ وحاشية الصان ٤ : ٣٨ وشرح ابن عقيل ٢ : ٣٠٣  
والعيني ٤ : ٤٥٣ والمجمع ٢ : ٦٤ والخزانة ٣ : ٣١ - ٣٤ . والحنذل :  
الحجارة . وزقا : صاح . والصدى : ما يبقى في القر من الميت . ويزعم  
العرب أنه يصير طائرًا .  
(٣) حلقة الفحل . ديوانه ١٣٤ والمنى ٣٠٠ وشرح شواهد ٦٦٤ =

لَوْ يَشَاءُ طَارَ ، بِهِ ، ذُو مَيْمَةٍ  
لَا حِقُّ الْآطَالِ ، نَهْدٌ ، ذُو خُصَلٍ

وبقول الآخر<sup>(١)</sup> :

تَامَتْ فُؤَادَكَ ، لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتُ

إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذَهْلِ بْنِ شَيْبَانَ

وتأول ابن مالك ، في « شرح الكافية » هذين البيتين ، وقال :  
لا حجة فيها .

القسم الثالث : « لو » المصدرية . وعلامتها أن يصلح في موضعها  
« أن » ، كقوله تعالى ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾<sup>(٢)</sup> . ولا تحتاج

= والمع ٢ : ٦٤ والخزانة ٤ : ٥٢١ . وينسب إلى امرأة من بني الحارث .  
شرح الحماسة للرزوي ١١٠٧ وللتبري ٣ : ١٢١ وأما ابن الشعري  
١ : ١٨٧ والحماسة البصرية ١ : ٢٤٣ وحاشية الصبان ٤ : ١٤ و ٤٢ .  
والميمة : النشاط . يريد فرساً شيطاً . والآطال : جمع إطل ، وهو الخاصر .  
والخصل : لفائف الشعر .

(١) لقيط بن زرارة . المنى ٣٠٠ وشرح شواهد ٦٦٥ والجهرة والأساس  
واللسان والتاج ( تيم ) والمقد ٦ : ٨٤ وحاشية الصبان ٤ : ١٤ و ٤٣ .  
وتام : استبد وحير . ويروي : لم تقض الذي وعدت .

(٢) البقرة : ٩٦ . وزاد في ب : ألف سنة .

إلى جواب . ولم يذكر الجمهور أن « لو » تكون مصدرية . وذكر ذلك الفراء ، وأبو علي ، والتبريزي<sup>(١)</sup> ، وأبو البقاء ، وتبعهم ابن مالك . ومن أنكرها تأول الآية ونحوها ، على حذف مفعول يود ، وجواب « لو » . أي : يود أحدم طول العمر ، لو يعمر ألف سنة لسُرَّ بذلك .

ولا تقع « لو » المصدرية غالباً ، إلا بعد مُفْهِمِ تَمَنٍّ ، نحو :  
يَوَدُّ . وقلَّ وقوعها بعد غير ذلك ، كقول قُتَيْبَةَ بنت النضر<sup>(٢)</sup> :  
ما كانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ ، ورُبَّمَا  
مَنْ الفَتَى ، وهو المَغِيظُ ، المَحْنَقُ

القسم الرابع : « لو » التي للتمني نحو : لو تأتينا فتحدثنا ،  
كما تقول : ليتك تأتينا فتحدثنا . ومن ذلك ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً  
فَنَكُونُ ﴾<sup>(٣)</sup> . و « لو » هذه كـ « ليت » ، في نصب الفعل بعدها  
مقروناً بالفاء .

(١) وهو يحيى بن علي ، أبو زكرياء ، الخطيب التبريزي . شارح الحماسة . توفي  
سنة ٥٠٢ . بنية الوعاة ٢ : ٣٣٨ .

(٢) المنفي ٢٩٤ وشرح شواهد ٦٤٨ وشرح الحماسة للرزوقي ٩٦٦ والتبريزي  
٣ : ١٨ وحاشية الصبان ٤ : ٣٤ والسيدي ٤ : ٤٧١ .

(٣) الشعراء : ١٠٢ .

واختلف فيها على ثلاثة أقوال : الأول أنها قسم برأسه ،  
 فلا تجاب كجواب<sup>(١)</sup> الامتناعية . نص عليه ابن الضائع<sup>(٢)</sup> ، وابن هشام  
 الخضر اوي . الثاني أنها الامتناعية ، أُشربت معنى التمني . قال بعضهم :  
 وهو الصحيح ، لأنها قد جاء جوابها باللام ، بعد جوابها بالفاء ، في قول  
 الشاعر<sup>(٣)</sup> :

فلو نُبِشَ المَقَابِرُ ، عَن كَلِيبِ  
 فَتُخْبِرَ بالذَّنَابِ أَيُّ زَيْرِ  
 يَوْمِ الشُّعْثَمِينِ لَقَرَّ عَيْنَا  
 وَكَيْفَ لِقَاءِ مَنْ تَحْتَ القُبُورِ ؟

الثالث أنها المصدرية أُغْنَتْ عن التمني ، لكونها لا تقع غالباً إلاّ بعد  
 مُقْبِهِمِ تَمَنٍّ . وهو قول ابن مالك . ونص على أن «لو» ، في قوله تعالى

(١) في الأصل : جواب .

(٢) في الأصل : الصباغ . ج : الصائع . وابن الضائع هو أبو الحسن علي بن محمد  
 ابن علي . مات سنة ٦٨٠ . نية الوعاة ٢ : ٢٠٤ .

(٣) مهلهل . المغني ٢٩٦ وشرح شواهد ٦٥٤ والكامل ٥٥٥ وحاشية الصان

٤ : ٣٢ والعيبي ٤ : ٤٦٣ والأصمعيات ١٧٤ والأمازي ٢ : ١٢٩ والسمط

١١١ واللسان والتاج (دب) . وكليب هو أخو مهلهل . والذَّنَاب : اسم

موضع . والشعثمان : رجلان .



﴿ فَلَوْ أَنْ لَنَا كَرَّةٌ ﴾ مصدرية . واعتذر عن الجمع بينها وبين « أن »  
المصدرية ، بوجهين : أحدهما أن التقدير : لو ثبت أن . والثاني : أن  
ذلك من باب التوكيد .

وذكر بعضهم لـ « لو » قسماً آخر . وهو أن تكون للتقليل .  
كقولك : أعطِ المساكين ولو واحداً . وصلّى ولو الفريضة . قال :  
ومنه قوله تعالى ﴿ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> . وهذا ، عند التحقيق ،  
ليس بخارج عما تقدم . والله أعلم .

لـ

حرف ، يكون عاملاً وغير عامل ، وأصول أقسامه ثلاثة :  
لا النافية ، ولا الناهية ، ولا الزائدة .

فأما « لا » النافية فلها ثلاثة أقسام<sup>(٢)</sup> :

الأول : العاملة عمل « إن » . وهي « لا » النافية للجنس .  
ولا تعمل إلا في نكرة . فإن كان مفرداً بني معها على الفتح ، تشبيهاً بـ  
« خمسة عشر » ، نحو ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾<sup>(٣)</sup> . وذهب الزجاج ،

(٢) في الأصل : ثلاثة أقسام .

(١) النساء : ١٣٥ .

(٣) البقرة : ٢ .

والسيرا في ، إلى أن فتحت فتحه إعراب ، وأن تنوينه حذف تحقيقاً . وهو  
ضعيف . وإن كان مضافاً ، أو شبيهاً به ، تُصَبُّ ، ولم يُبْنِ ، لثلاثاً يلزم  
تركيب أكثر من شيئين . نحو : لا طالبَ علمٍ محرومٌ ، ولا خيرٌ من  
زيد حاضرٌ .

وذكر الشلوبين أنه لا خلاف في أن الخبر مرفوع بـ « لا » ، عند  
عدم تركيبها مع اسمها . وأما إذا بُني الاسم معها فذهب سبويه أن  
الخبر مرفوع ، بما كان مرفوعاً به قبل التركيب ، و « لا » واسمها في  
موضع رفع بالابتداء . وذهب الأخفش ، وكثير من النحويين ، إلى  
أنها رفعت الخبر ، مع التركيب ، كما ترفعه مع عدم التركيب .  
ويتعلق باسم « لا » هذه وخبرها أحكام ، مذكورة في موضعها ،  
من كتب النحو .

فإن قلت : قد تقدم أن الأصل ، في الحروف ، التي تدخل على  
الاسم تارة ، وعلى الفعل تارة<sup>(١)</sup> أخرى ، أنها لا تعمل ، و « لا » النافية  
من هذا القبيل ، فكان حقها ألا تعمل ! قلتُ : الجواب أن « لا »  
هذه<sup>(٢)</sup> لما قصد بها التنصيص على العموم اختصت بالاسم ، لأن قصد

(١) سقطت من الأصل .

(٢) في الأصل : أن لا . ب : أن هذه . د : أن هذا .

الاستغراق ، على سبيل التنصيص ، يستلزم وجود « من » لفظاً ، أو معنى . ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات . فوجب له « لا » عند ذلك القصدِ عملٌ فيما يليها .

فإن قلت : فلم عملت عمل « إن » ؟ قلت : لمشابتها لها ، في التوكيد . فإن « لا » لتوكيد النفي و « إن » لتوكيد الإثبات . وقيل : لعالم تعمل الجر ، لئلا يعتقد أنه ب « من » المنويّة ، فإنها في حكم الموجودة ، لظهورها في بعض الأحيان . كقول الشاعر (١) :

فقام ، يذودُ النَّاسَ عَنْهَا ، بِسَيْفِهِ

وقال : ألا ، لا من سبيلٍ إلى هندٍ

الثاني : العاملة عمل « ليس » . ولا تعمل أيضاً إلا في النكرة ،

كقول الشاعر (٢) :

تَعَزَّ ، فلا شيءٌ ، على الأرضِ باقياً

ولا وزرٌ ، مما قضَى اللهُ ، وإقياً

(١) أوضح المسالك ١ : ٢٨١ وحاشية الصبان ٢ : ٣ وشرح التصريح ١ : ٢٣٩ والممع ١ : ١٤٦ والدرر ١ : ١٢٥ والميني ٢ : ٣٣٢ .

(٢) المغني ٢٦٤ وشرح شواهد ٦١٢ وشرح ابن عقيل ١ : ١٢٨ وأوضح المسالك ١ : ٢٠٤ وحاشية الصبان ١ : ٢٥٣ والممع ١ : ١٢٥ والدرر ١ : ٩٧ والميني ٢ : ١٠٢ وشرح التصريح ١ : ١٩٩ . والوزر : الملجأ .

وقول الآخر<sup>(١)</sup>:

تَصَرَّتْكَ، إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرَ خَاذِلٍ  
فُبُوَّتَ حَصْنًا ، بِالْكُفَاةِ ، حَصِينًا  
ومنع المبرد، والأخفش، إعمال « لا » عمل « ليس » . وحكى ابن  
ولاد<sup>(٢)</sup>، عن الزجاج، أنها أجريت مجرى « ليس »، في رفع الاسم  
خاصة، ولا تعمل في الخبر شيئاً. والسمع المتقدم يردُّ عليهم .

### تبيينه

أجاز ابن جنى إعمال « لا » عمل « ليس » في المعرفة . ووافق ابن  
مالك . وذكره ابن الشجري، في قول النابغة الجعدي<sup>(٣)</sup> :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ ، لَا أَنَا بِأَغْيَا  
سِوَاهَا ، وَلَا فِي حُبِّهَا مُتْرَاجِيَا

(١) المغني ٢٦٤ وشرح شواهد ٦١٢ والعيبي ٢ : ١٤٠ . وبوَّت : أزلت  
وأسكنت .

(٢) وهو أبو الماس ، أحمد بن محمد ، النحوي المصري . توفي سنة ٣٣٢ .  
إنباء الرواة ١ : ٩٩ .

(٣) ديوانه ١٧١ والمعي ٢٦٥ وشرح شواهد ٦١٣ وشرح ابن عقيل ١ : ١٢٩  
وأملئ ابن الشجري ١ : ٢٨٢ والهمع ١ : ١٢٥ والدرر ١ : ٩٨ والعيبي  
٢ : ١٤١ والخزانة ٢ : ١٣ .

والبيت محتمل للتأويل . قال ابن مالك : وقد قاس عليه المتنبّي ، في قوله<sup>(١)</sup> :

إذا الجودُ لم يُرْزَقْ خِلاصًا مِنَ الْأَذَى  
فلا الحمدُ مكسُوبًا ، ولا المالُ باقياً

الثالث : النافية غير العاملة . ولها ثلاثة أنواع : عاطفة ، وجوابية ،

وغيرها .

فالعاطفة : تُشْرِكُ فِي الْإِعْرَابِ ، دُونَ الْمَعْنَى ، وَتَمْطِفُ بَعْدَ  
الْإِيجَابِ ، نَحْوُ : يَقُومُ زَيْدٌ لَا عَمْرُؤَ . وَبَعْدَ الْأَمْرِ ، نَحْوُ : اضْرِبْ زَيْدًا  
لَا عَمْرًا . وَبَعْدَ النَّدَاءِ ، نَحْوُ : يَا زَيْدُ لَا عَمْرُؤَ . نَصَّ عَلَيْهِ سَيِّبُوهُ .  
وَزَعَمَ ابْنُ سَعْدَانَ<sup>(٢)</sup> أَنَّ الْمَطْفِ بِـ «لَا» عَلَى مُنَادَى لَيْسَ مِنْ كَلَامِ  
العرب ، وَلَا يَمْطِفُ بِهَا بَعْدَ نَفْيٍ ، وَلَا نَهْيٍ .

والمطوف بـ «لا» إمّا مفرد ، وإمّا جملة لها محل من الإعراب ،  
نحو : زيد يقوم لا يقدم . قال بعض النحويين : ولا يمتطف بها فعل  
ماض على ماض ، لثلاثا يلتبس الخبر بالطلب ؛ لا تقول : قام زيد

---

(١) ديوانه ٤ : ٢٨٣ والمغني ٢٦٥ وأمالي ابن السجري ١ : ٢٨٢ .

(٢) في الأصل وج : ابن سعد . وابن سعدان هو محمد بن سعدان ، النحوي

الضري الكوفي . مات سنة ٢٣٩ . بنية الوعاة ١ : ١١١ .

لا قعد<sup>(١)</sup>. وقال غيره؛ ما جاء من نفي «لا» للماضي قليل، يحفظ، ولا يقاس عليه. وأجاز بعض النحويين: قام زيد لا قعد، إذا قرنت به قرينة تدل على أنه إخبار لادعاء. ومنع قوم المطف بـ «لا» على معمول فعل ماض، نحو: قام زيد لا عمرو. والصحيح جوازه؛ قال امرؤ القيس<sup>(٢)</sup>:

كَأَنَّ دِثَارًا حَلَّقَتْ ، بِلَبُونِهِ  
عُقَابٌ تَنُوقِي ، لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ

وإذا وقع بعد «لا» جملة ليس لها محل لكن الإعراب لم<sup>(٣)</sup> تكن عاطفة. ولذلك يجب<sup>(٤)</sup> تكرارها، في نحو: زيد قائم لا عمرو قائم ولا بشر، لأن الجملة مستأنفة. ولذلك يجوز<sup>(٥)</sup> الابتداء بها.

(١) في الأصل: لا قعد عمرو.

(٢) ديوانه ٩٤ والمنذري ٢٤٢ وشرح شواهد ٦١٦ والخزامة ٤ : ٤٧١.

ودثر: اسم راعي إبل امرئ القيس. واللبنون: الوبق دوات الألبان. وتنوفي: اسم جبل. والقواعل: أسماء جبال.

(٣) ب و د: ليس لها موضع. ج: لا موضع لها.

(٤) ب: ما لم. (٥) د: يجوز.

(٦) د: لا يجوز.

والجوابية : تقيضة « نَعَمْ » . كقولك « لا » في جواب : هل قام زيد ؟ وهي نأبة مناب الجملة . وزعم ابن طلحة<sup>(١)</sup> أن الكلمة الواحدة ، وجوداً وتقديراً ، تكون كلاماً ، إذا نابت مناب الكلام . نحو « نَعَمْ » و « لا » في الجواب . وهو فاسد . وإنما الكلام هو الجملة المقدرة بمد « نعم » و « لا » .

وأما التافية ، غيرُ العاطفةِ والجوابيةِ ، فإنها تدخل على الأسماء ، والأفعال . فإذا دخلت على الفعل فالغالب أن يكون مضارعاً . ونصُّ الزنجشري ، ومعظم المتأخرين ، على أنها تخلصه للاستقبال . وهو ظاهر مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> . وذهب الأخصى ، والمبرد ، وتبعها ابن مالك ، إلى أن ذلك غير لازم ، بل قد يكون المنفيّ بها للحال .

قال ابن مالك : وهو لازم لسيبويه ، وغيره من القدماء ، لإجماعهم على صحة « قام القوم لا يكون زيداً » بمعنى : إلاّ زيداً . ومعلوم أن المستثنى منى الاستثناء ، والإنشاء لا بد من مقارنة معناه للفظه ، والاستقبال يبينه . وأجمعوا على إيقاعها في موضع ينافي الاستقبال . نحو : أتظنُّ

---

(١) وهو أبو بكر بن طلحة الأشيبلي . توفي سنة ٦١٨ . بنية الرعاة

(٢) الكتاب ٢ : ٣٠٦ و ١ : ٤٦٠ . ١٢١ : ١

ذلك كأننا أم لا نظننه؟ وما لك لا تقبل؟ وأراك لا تبالي، وما شأنك لا توافق؟ وغرّ الزمخشري وغيره من المتأخرين قول سيويه<sup>(١)</sup> « إذا قال: هو يفعل، أي: هو في حال فعل، فإنّ فقيه: ما يفعل. وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعاً، فإنّ فقيه<sup>(٢)</sup>: لا يفعل<sup>(٣)</sup> ». وإنما نبه على الأولى، في رأيه<sup>(٤)</sup>، والأكثر في الاستعمال.

وقد تدخل « لا » النافية على الماضي قليلاً. والأكثر حيث أن تكون مكرّرة، كقوله تعالى ﴿ فلا صدقاً، ولا صلّى ﴾<sup>(٥)</sup>. وقد جاءت غير مكرّرة، في قوله تعالى ﴿ فلا اتحمم العقبة ﴾<sup>(٦)</sup>. وفي قول الشاعر<sup>(٧)</sup>:

\* وأي شيء، مُنكرٍ، لافعله \*

(١) الكتاب ١: ٤٦٠ وشرح الفصل ٨: ١٠٨.

(٢) في الكتاب وشرح الفصل: ففقيه.

(٣) في الأصل: ما يفعل. (٤) في الأصل ود: رواية.

(٥) القيامة: ٣١. (٦) البلد: ١١.

(٧) شهاب بن الميثق. المعنى ٣٦٨ وشرح شواهد ٦٢٤ والفصل ١٤٢

وشرحه ٨: ١٠٨ واللسان والتاج (زناً) و (شدخ) والخزافة ٤: ٢٢٨-

٢٣١. وينسب إلى عامر بن الميثق، وعبدالمسيح بن عسلة.



وفي قوله<sup>(١)</sup> :

\* وأيُّ عَبْدٍ ، لك ، لا ألتا \*

قال الزخشي: فإن قلتَ : قل<sup>(٢)</sup> ما وقع «لا» الداخلة على الماضي  
إلا مكررة - ونحو قوله :

\* وأيُّ أمرٍ ، سببٍ ، لافعلته \*

لا يكاد يقع - فإبائها لم تكرر ، في الكلام الأوضح . يعني قوله تعالى  
﴿ فلا اقتحم العقبة ﴾ ؟ قلتُ : هي مكررة في المعنى ، لأن معنى  
« فلا اقتحم العقبة » : فلا فك رقبة ، ولا أطمع مسكيناً ؛ ألا  
ترى أنه فسّر اقتحام العقبة بذلك . وقال الزجاج : قوله ﴿ ثم ﴾

---

(١) أمية بن أبي الصلت . المنقي ٢٦٩ وشرح شواهد ٦٢٥ والأعالي ٤ : ١٢٨  
والأزهية ١٦٨ والإنصاف ٧٦ وطبقات فحول الشعراء ٢٢٤ والفائق  
٢ : ٣١٠ وتفسير الطبري ٢٧ : ٦٦ - ٦٧ ومروج الذهب ١ : ٤٢ وحياة  
الحيوان ٢ : ٣٥١ وألفاء ١ : ٥١٥ و ٢ : ٣٠٩ - ٣١٠ والإصابة  
١ : ١٣٤ وأسد الغابة ٥ : ٥١٦ والبداية والنهاية ٢ : ٢٢٥ وأصالي ابن  
الشجري ١ : ١٤٤ و ٢ : ١٠٣ واللسان ( لا ) و ( جم ) و ( لم ) والسيني  
٤ : ٢١٦ - ٢١٧ وأسرار المريية ٢٣٢ والخزانة ١ : ٣٥٨ - ٣٥٩ .  
ويسب إلى أبي حرائر الهذلي . وألم : أصاب معصية .

(٢) سقطت من الأصل .

كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴿١﴾ يدلّ على معنى : فلا اقتحم العقبة ،  
ولا آمن .

قلتُ : وذهب قوم إلى أن قوله تعالى « فلا اقتحم »<sup>(٢)</sup> تحضيض ،  
بمعنى : فألا . ذكره ابن عطية . وقيل : هو دعاء ، والمعنى أنه ممن  
يستحق أن يدعى عليه بأنه لا يفعل خيراً .

وإذا دخلت على الأسماء فيلها المبتدأ ، نحو : لا زيد في الدار ولا  
عمرو ، والخبرُ المقدم ، نحو ﴿ لا فيها غولٌ ، ولا همُّ عنها  
يُنزَفُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> . ويجب تكرارها في ذلك . وكذلك يجب تكرارها  
إذا وليها خبرٌ ، نحو : زيد لا قائمٌ ولا قاعدٌ ، أو نمتٌ ، نحو ﴿ زَيْتُونَةٍ  
لا شَرْقِيَّةٍ ، ولا غَرْبِيَّةٍ ﴾<sup>(٤)</sup> ، أو حالٌ ، نحو : جاء زيد لا باكياً  
ولا ضاحكاً . وربما أفردت في الشعر ، كقول الشاعر<sup>(٥)</sup> :

قَهَرْتُ الْعِدَا ، لا مُسْتَعِينًا بِمُصَبَّةٍ  
ولكنْ بأنواعِ الخدائعِ ، والمكرِ

(١) اللد : ١٧ .

(٢) راد في ب : العقبة .

(٣) الصافات : ٤٧ .

(٤) النور : ٣٥ .

(٥) حاشية الصبان ٢ : ١٨ وشرح الأشموني ٢ : ٤٢ .

وأما « لا » التامية فحرف ، يجزم الفعل المضارع ، ويخلصه للاستقبال ، نحو ﴿ لا تخافي ، ولا تحزني ﴾<sup>(١)</sup> . وتردُ للدعاء ، نحو ﴿ لا تؤاخذنا ، إن تسينا ، أو أخطأنا ﴾<sup>(٢)</sup> . ولذلك قال بعضهم : « لا » الطلية ، يشمل النهى وغيره ، كما تقدم في لام الأمر .

وزعم بعض النحويين أن أصل « لا »<sup>(٣)</sup> الطلية لام الأمر ، زيدَ عليها ألف ، فانفتحت . وزعم السهيلي أنها « لا » النافية ، والجزم بعدها بلام الأمر مضرة قبلها . وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ . وهما زعمان<sup>(٤)</sup> ضيفان .

وأما « لا » الوائدة فلها ثلاثة أقسام :

الأول : أن تكون زائدة ، من جهة اللفظ ، فقط . كقولهم : جئت بلا زادٍ ، وغضبت من لا شيء . فـ « لا » في ذلك زائدة ، من جهة اللفظ ، لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها . وليست زائدة ، من جهة المعنى ، لأنها تفيد النفي . ولكنهم أطلقوا عليها الزيادة لما

(٢) البقرة : ٢٨٦ .  
(٤) سقطت من الأصل .

(١) القصص : ٧ .  
(٣) سقطت من الأصل .

ذکرنا<sup>(۱)</sup>.

وروي عن بعض العرب : جئت بلا شيء ، بالفتح على تركيب الاسم مع « لا » ، وجعلها عاملة . وهو نادر ، لما فيه من تعلية ، حرف الجر عن العمل .

وحكى بعضهم ، عن الكوفيين ، أن « لا » في قولهم : جئت بلا زاد<sup>(۲)</sup> ، اسم بمعنى « غير » ، لدخول حرف الجر عليها ، كما جملت « عن » و « على » اسمين ، إذا دخل حرف الجر عليها . ورد بأن « عن » و « على » لم تثبت لهما الزيادة ، فلذلك حكم باسمينها ، بخلاف « لا » فإنها قد ثبتت<sup>(۳)</sup> لها الزيادة .

الثاني : أن تكون زائدة ، لتوكيد النفي . نحو : ما يستوي زيد ولا عمرو . وقد تقدم<sup>(۴)</sup> ذكر ذلك في الكلام على الواو . ومنه قوله تعالى ﴿ غَيْرِ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ ، وَلَا الضَّالِّينَ ﴾<sup>(۵)</sup> ، ف « لا » زائدة ، لتوكيد النفي . قالوا : وتمين دخولها في الآية ، لثلاث يتوهم عطف « الضالين » على « الذين » .

(۱) ب وجود : لا ذكر .

(۲) في الأصل : بلا شيء .

(۳) ب وجود : وتقدم .

(۴) العائمة : ۷ .

الثالث : أن تكون زائدة ، دخولها كخروجها . وهذا مما لا يقاس عليه . ومنه قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

تَذَكَّرْتُ لَيْلِي ، فَاعْتَرَتْ نِيَّ صَبَابَةٌ  
وَكَادَ ضَمِيرُ الْقَلْبِ لَا يَتَقَطَّعُ  
وَأَنشَدُوا ، عَلَى ذَلِكَ ، آيَاتًا أُخْر . وَأَكْثَرَهَا مَحْتَمِلٌ لِلتَّأْوِيلِ . مِنْهَا قَوْلُ  
الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup> :

أَبِي جُودُهُ لَا الْبُخْلَ ، وَاسْتَعَجَلَتْ بِهِ  
« نَعَمْ » مِنْ فَنِيَّ ، لَا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلُهُ  
وقول الآخر<sup>(٣)</sup> :

وَيَلْعَيْنَنِي ، فِي اللَّهْوِ ، أَلَا أَجِبُّهُ  
وَاللَّهْوِ دَاعٍ ، دَائِبٌ ، غَيْرُ غَافِلٍ  
وقول الراجز<sup>(٤)</sup> :

- 
- (١) الصبابة : حرارة الشوق .  
(٢) المنى ٢٧٥ وشرح شواهد ٦٣٤ والخصائص ٢ : ٣٥ واللسان والتاج (لا) .  
(٣) الأحوص . ديوانه ١٧٩ والمنى ٢١٤ وشرح شواهد ٦٣٤ والكامل ٤٨ : ١ - ٤٩ والأضداد لابن الأنباري ٢١٤ .  
(٤) الشطران لأبي النجم . الخصائص ٢ : ٢٨٣ ومجالس ثعلب ١٦٥ وجمهرة اللثة ٣ : ٣٣٤ و ٣٧٠ والأزهية ١٦٤ والصحاح واللسان والتاج (قننر) .

ولا أُلومُ البيضَ ، ألاّ تسخّرا

إذا رأيتَ الشَّمَطَ ، المُنورَا

وتأول الزجاج قوله « لا البخل » ، فقال : « لا » مفعولة ،  
و « البخل » بدل منها . وروى عن <sup>(١)</sup> يونس ، عن أبي عمرو <sup>(٢)</sup> ، أن  
الرواية فيه « لا البخل » ، بحذف اللام ، لأن « لا » <sup>(٣)</sup> قد تتضمن <sup>(٤)</sup>  
جوداً ، إذا قلها من أمرٍ بمنع الحقوق والبخل عن الواجبات . وتأول  
قوله « ألاّ أحبه » على تقدير : إرادة ألاّ أحبه . قلت : وهو جار  
في البيت الثالث .

ومن زيادة « لا » قوله تعالى ﴿ لئلاّ يعلمَ أهلُ الكتابِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ،  
أي : يعلم . نصّ على ذلك الأئمة . وجعل كثير منهم « لا » زائدة ، في  
قوله تعالى ﴿ ما منَعَكَ ألاّ تسجُدَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وفي قوله تعالى ﴿ وحرامٌ  
على قريةٍ ، أهلكناها ، أنْهم لا يرجعُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> . وتأول ذلك  
بعض المعربين ، وهو أولى من دعوى الزيادة . والله أعلم .

(١) سقطت من الأصل . وانظر اللسان والتاج ( لا ) .

(٢) في الأصل : أبي عمر . (٣) سقطت من الأصل .

(٤) ب : نصمن . (٥) المجادلة : ٢٩ .

(٦) الأعراف : ١٢ . (٧) الأنبياء : ٩٥ .

## مذ

لفظ مشترك ؛ يكون حرفاً ، واسماً . هذا مذهب الجمهور .  
وذهب بعض النحويين إلى أنه اسم ، في كل موضع ، وإذا انجرَّ ما بعده  
فهو ظرف ، منصوب بالفعل قبله . وردَّ بأنه لو كان ظرفاً لجاز أن  
يستغني الفعل ، الواقع بعده ، عن العمل فيه ، بأعماله في ضمير يعود عليه .  
فكنت تقول : مذكم سرت فيه ؟ كما تقول : يوم الجمعة سرت فيه .  
وإن توسعت في الضمير قلت : سرته . وامتناع العرب من التكلم  
بذلك دليل على أنه حرف جر . وقد استدلَّ على حرفيته ، بإيصاله  
الفعل إلى « كم » و « متى » . نحو : مذكم سرت ؟ كما تقول : بمن  
سررت ؟ وهذا الخلاف جارٍ في « منذ » أيضاً .

ومذهب الجمهور أن « مذ » محذوفة النون ، وأصلها « منذ » .  
واستدلوا على ذلك ، بأوجه : الأول أن « مذ » إذا صغرت يقال  
فيها <sup>(١)</sup> « مُنَيْذ » بردّ النون . والثاني أن دالَّ « مُذ » يجوز فيها  
الضمّ والكسر ، عند ملاقة ساكن ، نحو : مذُّ اليوم . والضمّ أعرف .  
وليس ذلك إلا لأنَّ أصلها « منذ » . والثالث أن بني غنيّ يضمون

(١) سقطت من الأصل .

ذال « مذ » ، قبل متحرك باعتبار النون المحذوفة ، لفظاً لا نية .

ودهب ابن ملكون<sup>(١)</sup> إلى أن « مذ » ليست محذوفة من « منذ » . قال : لأن الحذف والتصريف لا يكون في الحروف . وردّه الشلوبين بتخفيف « إن » وأخواتها . وقال صاحب « رصف المباني » : الصحيح أنه إذا كان اسماً فهو مقتطع من « منذ » ، وأما إذا<sup>(٢)</sup> كان حرفاً فهو لفظ قائم بنفسه .

وقد أخترت الكلام على معنى « مذ » ، وسائر أحكامها ، لتذكر مع « منذ » في باب الثلاثي . إن شاء الله تعالى .

## مع

لها حالان :

الأول : أن تكون ساكنة العين . وهي لعة ربيعة وغنم . بينونها على السكون قبل متحرك ، ويكسرون قبل ساكن . ولم يحفظ سيبويه أن السكون فيها لغة ، فجعله من ضرورات الشعر . قال<sup>(٣)</sup> : وقد جعلها

(١) وهو إراهم بن محمد الإشبيلي . توفي سنة ٥٨٤ . نية الوعاة ١ : ٤٣١ .

(٢) في الأصل : وإدا . (٣) الكتاب ٢ : ٤٥ .



الشاعر كـ « هل » ، حين اضطر ، فقال<sup>(١)</sup> :

وريشي منكم ، وهواي مَعَكُمْ  
وإن كانت زيارتكم لِمَا

واختلف في « مع » الساكنة العين ، فقيل بقيل بقي حرف جر . وزعم أبو جعفر النحاس<sup>(٢)</sup> أن الإجماع منعقد على حرفيتها ، إذا كانت ساكنة . والصحيح أنها اسم ، وكلام سيديويه مشعر بأسميتها .

والثاني : أن تكون مفتوحة العين . وهذه اسم لمكان الاصطحاب ، أو وقته ، على حسب ما يليق بالضاف إليه . وقد سُمع جرّها بـ « من » . حكى سيديويه : ذهب من مَعِهِ<sup>(٣)</sup> . وقرئ \* هذا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي<sup>(٤)</sup> ، أي من قبلي .

و « مع » ظرف لازم للظرفية . لا يخرج عنها ، إلا إلى الجر بـ « من » كما تقدم . وتقع خبراً وصلة وصفة<sup>(٥)</sup> وحالاً . وإذا أُفردت

(١) جرير . ديوانه ٢٢٥ والكتاب ٢ : ٤٥ وأوصح المسالك ٢ : ٢٠٩ وشرح المعصل ٢ : ١٢٨ وأمالى ابن الشجري ١ : ٢٤٥ واللسان والتاج ( مع ) . ويسب إلى الراعي .

(٢) وهو أحمد بن محمد ، النحوي المصري . توفي سنة ٣٨٢ . بنية الوعاء ١ : ٣٦٢ .

(٣) الكتاب ٢ : ٤٥ . وفيه « من معه » . والصواب ما أنشأ .

(٤) الأنبياء : ٢٤ .

(٥) في الأصل و د : وصفة وصلة .

عن الإضافة نوتت نحو : قام زيد وعمرو معا . والأكثر حينئذ أن تكون حالاً . وقد جاءت خبراً في قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

\* أفيقُوا ، بنبي حربٍ ، وأهواؤنا مَعاً \*

وقال بعضهم ، في نحو « وأهواؤنا مَعاً » : إنه حال والخبر محذوف ، تقديره : كائنةً مَعاً . وليس بصحيح .

واختلف في حركة « مع » إذا نوتت . فذهب الخليل ، وسيبويه<sup>(٢)</sup> ، إلى أنها فتحةٌ إعراب ، والكلمة ثنائية ، حالة الأفراد ، كما كانت حالة الإضافة . وذهب يونس ، والأخفش ، إلى أن الفتحة فيها كفتحة تاء « فتى » ، لأنها حين أُفردت ردت إليها لامها المحذوفة ، فصارت اسماً مقصوراً . قال ابن مالك : وهو الصحيح ، لقولهم : الزيدان مَعاً ، والزيدون مَعاً . فيوقون « مَعاً » في موضع رفعٍ ، كما توقع الأسماء المقصورة ، نحو : فتى ، وممِ عِدَى . ولو كان باقياً على

(١) صدر بيت لجندل بن عمرو . والرواية : نبي حَزَنٍ . وعجزه :

وأرما حُننا مَوْصُولَةٌ ، لم تُقَمَّصَبِ

للنبي ٣٣٦١ وشرح شواهد ٧٤٦ وشرح الحماسة للرزوقي ٣١٢ ولاتبريزي

٢٩٨ : ٣ : ٨٩ . وهو حرن من تميم .

(٢) في الأصل : سيبويه والخليل .

التقص لقييل : الزيدان مع ، كما يقال : م يدٌ واحدةٌ على مَنْ سوام .  
واعترض بأن « معاً » ظرف ، في موضع الخبر ، فلا يلزم ما قاله .  
وقال ابن مالك : إن « معاً » إذا أفردت تساوي « جميعاً » معنى .  
وردُّ عليه بأن بينهما فرقا ؛ فال نعلبٌ : إذا قلتَ : قام زيد وعمرو جميعاً ،  
احتمل أن يكون القيام في وقتين . وأن يكون في وقت واحد . وإذا  
قلتَ : قام زيد وعمرو معاً ، فلا يكون إلا في وقت واحد . والله  
سبحانه أعلم .

من

حرف جر ، يكون زائداً ، وغير زائد .

فقير الزائد له أربعة عشر معنى :

الأول : ابتداء الغاية ، في المكان اتفاقاً ، نحو ﴿ مِنْ الْمَسْجِدِ  
الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾ (١) . وكذا فيما (٢) نُزِّلَ مِنْزِلَةَ الْمَسْجِدِ ،  
نحو : مِنْ فُلَانٍ إِلَى فُلَانٍ . وفي الزمان عند الكوفيين ، كقوله تعالى  
﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ (٣) . وصحَّحه ابن مالك ، لكثرة شواهد .

(٢) في الأصل : وكذا ما .

(١) الاسراء : ١ .

(٣) التوبة : ١٠٩ .

وتأويلُ البصريين ما ورد من ذلك تعسفٌ . ونقل ابن يعيش<sup>(١)</sup> عن  
المبرد، وابن درستويه<sup>(٢)</sup> ، موافقة الكوفيين .

[وتأويل البصريون «من أول يومٍ» على تقدير: من تأسس أول يومٍ .  
فإن قلت: فإيصنون بنحو قوله ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ، وَ مِنْ بَعْدُ﴾<sup>(٣)</sup>؟  
قلتُ: ذكر ابن أبي الربيع<sup>(٤)</sup> في «شرح الإيضاح» أن محلَّ الخلاف  
إعما هو في الموضع الذي يصلح فيه دخول «منذ» . وهذا لا يصلح<sup>(٥)</sup>  
فيه دخول «منذ» ، فلا يقع خلاف في صحة وقوع «من» هنا<sup>(٦)</sup> .

الثاني: التبييض ، نحو ﴿ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ ﴾<sup>(٧)</sup> .  
وعلاقتها جواز الاستغناء عنها بـ «بعض» . ومجيئها للتبييض كبير .

الثالث: بيان الجنس ، نحو ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ ، مِنْ

---

(١) شرح المفصل ٨ : ١٠ - ١١ .

(٢) وهو عبد الله بن حمير . توفي سنة ٣٤٧ . نية الوعاء ٢ : ٣٦٠ .

(٣) الروم : ٤ .

(٤) وهو عبد الله بن أحمد الأموي . توفي سنة ٦٨٨ . كشف الظنون

٢١٢ - ٢١٣ .

(٥) كذا .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) البقرة : ٢٥٣ .

الأوثان ﴿١﴾، ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا، مِنْ سُنْدُسٍ﴾ ﴿٢﴾. قالوا: وعلامتها أن يحسن جملُ «الذي» مكانها، لأن المعنى: فاجتنبوا الرجس، الذي هو وثن. ومحيطها لبيان الجنس مشهور، في كتب المعربين. وقال به قوم، من المتقدمين والتأخرين، وأنكره أكثر المغاربة، وقالوا: هي في قوله تعالى «من الأوثان» لابتداء الغاية وانتهائها، لأن الرجس ليس هو ذاتها فـ «من» في الآية كـ «من»، في نحو: أخذته من التابوت. وأما قوله «من سندس» ففي موضع الصفة، فهي للتبويض.

الرابع: التعليل، نحو ﴿يَحْمَدُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ، مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ ﴿٣﴾. ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ ﴿٤﴾، ﴿لَمَّا يَهَيِّطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ ﴿٥﴾.

الخامس: البدل، نحو ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ ﴿٦﴾ أي: بدل الآخرة، و﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً﴾ ﴿٧﴾،

(١) الحج: ٣٠.

(٢) الكهف: ٣١.

(٣) النور: ١٩.

(٤) البقرة: ٧٤.

(٥) التوبة: ٣٨.

(٦) الرخوف: ٦٠.

أي : بد لكم . وقال الراجز<sup>(١)</sup> :

جارية ، لم تأكل المرققا

ولم تذوق ، من البقول ، الفستقا

أي : بدل البقول . هكذا روي « البقول » بالباء الموحدة .<sup>(٢)</sup> ،  
الجوهري<sup>(٣)</sup> : وأظنه « النقول » بالنون .

الساس : المجاوزة . فتكون بمعنى « عن » ، كقوله تعالى

﴿ أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ ﴾<sup>(٤)</sup> ، أي : عن جوع . وقوله تعالى

﴿ قَوْلٍ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾<sup>(٥)</sup> ، أي : عن ذكر الله .

وقول العرب : حَدَّثَهُ مِنْ فُلَانٍ ، أي : عن فلان . ومثله ان مالاك  
بنحو : عُدْتُ مِنْهُ ، وَأَيْتُ مِنْهُ ، وَبَرَّتُ مِنْهُ ، وَشَبَّمتُ مِنْهُ ، وَرَوَيْتُ مِنْهُ .

قال : ولهذا المعنى صاحبت « أفعل » التفضيل ؛ فإن القائل : زيد

أفضل من عمرو ، كأنه قال : جاوز زيد عمراً في الفضل أو الانحطاط .

قلت : اختلف في معنى « من » المصاحبة لـ « أفعل » التفضيل .

---

(١) أبو نجيلية . المنى ٣٥٥ وشرح شواهد ٧٣٥ و ٣٢٤ وشرح ابن عقيل

٢ : ٢٤٠ والبيهي ٣ : ٢٧٦ والمسحاح واللسان والتاج ( بقل ) .

(٢) المسحاح ( بقل ) . (٣) قرئش : ٤ .

(٤) الزمر : ٢٢ .

فقال المبرد، وجماعة: هي لا ابتداء الغاية، ولا تقييد معنى التبعيض. وصححه ابن عصفور. وذهب سيبويه إلى أنها لا ابتداء الغاية، ولا تحلو من التبعيض. وقد بسطتُ الكلام على هذه المسألة، في غير هذا الكتاب.

السابع: الانتهاء. مثله ابن مالك بقوله: قربت<sup>(١)</sup> منه. فإنه مساوٍ لفولك: تقربت إليه<sup>(٢)</sup>. وقد أشار سيبويه إلى أن «من معاني» من «الانتهاء». فقال: وتقول<sup>(٣)</sup>: رأيت من ذلك الموضع. تجعله غاية رؤيتك، كما جعلته غاية حين أردت الابتداء. [وتقول: رأيت الهلال من داري من خَلَلِ السحاب. ف«من» الأولى لا ابتداء الغاية، والثانية لانتهاء الغاية]<sup>(٤)</sup>. قال ابن السراج: وهذا يخاطب معنى «من» بمعنى «إلى»، والجيد أن تكون<sup>(٥)</sup> «من» الثانية لا ابتداء الغاية في الظهور، أو بدلاً من الأولى. قال: وحقيقة هذه المسألة أنك إذا قلت: رأيت

---

(١) في الأصل: قربت.

(٢) انظر المنصف ٢: ٨٩.

(٣) ب: تقول. ج: فتقول. وانظر الكتاب ٢: ٣٠٨.

(٤) زيادة يقتضيها سياق النص. وانظر شرح الفصل ٨: ١٣ - ١٤.

(٥) في الأصل: أن يكون معنى.

الهلال من داربي من خَلَلٍ<sup>(١)</sup> السحابِ ، ف « من » للهلال ، والهلال غاية لرؤيتك . فلذلك جعل سيبويه « من » غاية في قولك : رأيت من ذلك الموضع . انتهى .

وكون « من » لانتهاه الغاية هو قول الكوفيين . وردّ المغاربة هذا المعنى ، وتأولوا ما استدلّ به مثبتوه .

الثامن : أن تكون للغاية ، نحو : أخذت من الصندوق . ذكره بعض المتأخرين ، وحمل عليه كلام سيبويه المتقدم . قال : معناه أنه محل<sup>(٢)</sup> لا ابتداء الغاية وانتهائها معاً . فعلى هذا تكون « من » في أكثر المواضع لا ابتداء الغاية فقط ، وفي بعضها لا ابتدائها<sup>(٣)</sup> وانتهائها معاً .

التاسع : الاستعلاء ، نحو ﴿ وَتَصْرُوهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾<sup>(٤)</sup> أي : على القوم . كذا قال الأخفش . والأحسن أن يضمن الفعل معنى فعل آخر ، أي : منعناه بالنصر من القوم .

العاشر : الفصل ، نحو ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْنَعِ ﴾<sup>(٥)</sup> ،

---

(١) في الأصل : من حلال .

(٢) ب . محتمل . = : محمل . وانظر المعنى ٣٥٧ .

(٣) ب : لا ابتداء الغاية . (٤) الأنبياء : ٧٧ .

(٥) البقرة : ٢٢٠ .



و﴿ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾<sup>(١)</sup>. وتعرف بدخولها على  
ثاني المتضادين. وقد تدخل على ثاني المتباينين من غير تضاد ، نحو :  
لا يعرف زيدا من عمرو .

الحادي عشر : موافقة الباء ، نحو ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ  
خَفِيِّ ﴾<sup>(٢)</sup>. قال الأخصس : قال يونس . أي : بطرف خفي . كما  
تقول العرب : ضربته من السيف ، أي : بالسيف . وهذا قول كوفي .  
ويحتمل أن تكون لابتداء الغاية .

الثاني عشر : أن تكون بمعنى « في » . ذكر ذلك بعضهم ، في  
قوله تعالى ﴿ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، أي : في الأرض .  
ولا حجة في ذلك ، لاحتمال الآية غير هذا . وكونها بمعنى « في » . نقول  
عن الكوفيين . ومن حججهم قول الشاعر :  
عَسَى سَائِلٌ ، ذُو حَاجَةٍ ، إِنْ مَنَعْتَهُ  
مِنْ الْيَوْمِ ، سُؤْلًا ، أَنْ يُيَسَّرَ فِي غَدٍ  
ويحتمل أن تكون « من » فيه للتبويض ، على حذف مضاف ، أي : من  
مسؤولات اليوم .

(٢) الشورى : ٤٥ .

(١) آل عمران : ١٧٩ .

(٣) طاهر : ٤٠ .

الثالث عشر : أن تكون لمواقفة « ربّ » . قاله السيرافي ، وأنشد

عليه (١) :

وإِنَّمَا تَضْرِبُ الْكَبْشَ ، ضَرْبَةً

عَلَى رَأْسِهِ ، تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِّ .

الرابع عشر : أن تكون للقسم . ولا تدخل إلاّ على الرّبّ ،

فيقال : مِنْ رَبِّي لأفعلن . بكسر الميم وضمها . وسيأتي بيان ذلك .

ولم يثبت أكثر النحويين لـ « من » جميع هذه المعاني .

وتأولوا (٢) كثيراً من ذلك على التضمين ، أو غيره . وقد ذهب المبرد ،

وابن السراج ، والأخفش الأصغر ، وطائفة من الحدّاق ، والسهيلي ،

إلى أنها لا تكون إلاّ لابتداء الغاية ، وأن سائر المعاني التي ذكروها

راجع (٣) ] إلى هذا المعنى ؛ ألا ترى أن التبعيض من أشهر معانيها ،

وهو راجع (٤) ] إلى ابتداء الغاية . فإنك إذا قلت : أكلتُ من الرغيفِ ،

إما أوقعتَ الأكل على أول أجزاءه (٥) ، فانفصل . فأل معنى الكلام

(١) لأبي حية الميمري . المعنى ٣٤٤ و ٣٥٧ وشرح شواهد ٧٢١ و ٧٣٨

والكتاب ١ : ٤٧٧ والأرهمية ٩٠ وأمالي ابن التحري ٢ : ٢٤٤ والخزامة

٤ : ٢٨٢ . والكبش : الرئيس .

(٢) ب و ج : دل تأولوا . (٣) في الأصل : راجعة .

(٤) سقط من الأصل . (٥) > : جزء .

إلى ابتداء الغاية. وإلى هذا ذهب الزمخشري؛ قال في « مفصّله » فـ  
« من » لابتداء<sup>(١)</sup> الغاية، كقولك : سرت من البصرة . وكونها  
مبعضة في نحو : أخذت من الدراهم ، وهي بيّنة في نحو ﴿ فاجتنبوا  
الرجس من الأوثان ﴾<sup>(٢)</sup> ، ومزيدة في نحو : ما جاءني من أحد ،  
راجع إلى هذا . انتهى<sup>(٣)</sup> .

وأما الزائدة فلها حالان :

الأولى : أن يكون دخولها في الكلام كخروجها . وتسمى  
الزائدة لتوكيد الاستغراق . وهي الداخلة على الأسماء ، الموضوعـة  
للمعوم ، وهي كل نكرة مختصة بالنفي . نحو : ما قام من أحد . فهي  
مزيدة هنا ، لمجرد التوكيد ، لأن « ما قام من أحد » و « ما قام أحد »  
سيان في إفهام المعوم . دون احتمال .

والثانية : أن تكون زائدة لتفيد التنصيص على المعوم . وتسمى  
الزائدة ، لاستغراق الجنس ، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي ،  
نحو : ما في الدار من رجل . فهذه تفيد التنصيص على المعوم [٤] ،

(١) المصل ١٣١ . وفيه : مماها ابتداء .

(٢) الحج : ٣٠ .

(٣) ب : إلى هذا المعنى .

(٤) سقط من الأصل .

لأن « ما في الدار رجل » محتمل لتني الجنس ، على سبيل العموم ، ولتني واحد من هذا الجنس ، دون ما فوق الواحد . ولذلك يجوز أن يقال : ما قام رجل بل رجلان . فلما ريدت « من » صار نصًّا في العموم ، ولم يبق فيه احتمال . وقيل : إنها في نحو ما جاءني من رجل ، [ زائدة ، على حدّ زيادتها في : ما جاءني من أحد ، لأنك إذا قلت : ما جاءني من رجل ]<sup>(١)</sup> ، فإِنما أدخلت « من » على النكرة ، عند إرادة الاستغراق ، فصار « رجل » لما أردت به الاستغراق مثل « أحد » .

واعلم أن « من » لا تزداد عند سبويه ، وجمهور البصريين ، إلاّ

بشرطين :

الأول : أن يكون ما قبلها غير موجب . ونعني بغير الموجب التني ، نحو ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ آلِهِ غَيْرُهُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، والنهي نحو : لا يقيم من أحد ، والاستفهام ، نحو ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> . ولا يحفظ ذلك في جميع أدوات الاستفهام ، إنما يحفظ في « هل » . وأجاز بعضهم زيادتها في الشرط ، نحو : إن قام من رجل فأكرمه .

(٢) الأعراف : ٥٩ .

(١) سقط من الأصل .

(٣) فاطر : ٣ .

والثاني : أن يكون مجرورها نكرة ، كما مُثِّلَ .

وذهب الكوفيون إلى أنها تزداد ، بشرط واحد ، وهو تنكير مجرورها . قلت : تقل بعضهم هذا المذهب عن الكوفيين ، وليس هو مذهب جميعهم ، لأن الكسائي وهشاماً<sup>(١)</sup> يريان زيادتها ، بلا شرط . وهو مذهب أبي الحسن الأخفش . وإليه ذهب ابن مالك ؛ قال لثبوت السماع بذلك ، نظماً ونثراً . فمن النثر قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله ﴿ يُحَدِّثُونَ فِيهَا مِنْ أُسُورٍ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقوله ﴿ يَغْفِرُ ﴾<sup>(٥)</sup> لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ . ومن النظم قول عمر بن أبي ربيعة<sup>(٦)</sup> :

ويَنصِي ، لها ، حُبِّها عندنا  
فأ قال من كاشع لم يضر

(١) في الأصل و ب و ج : وهشام .

(٢) الأنعام : ٣٤ . (٣) الكاف : ٣١ .

(٤) البقرة : ٢٧١ .

(٥) الأحقاف : ٣١ . وفي الأصل : ويغفر .

(٦) ديوانه ١٦٧ والنبي ٣٦٠ وشرح شواهد ٧٣٨ . والرواية : فمن قال من كاشع . ويضر من الضير .

وذكر غير ذلك من الشواهد، التي ظاهرها الزيادة. وتأول المانسون  
هذه الآيات، ونحوها، بما هو مشهور.

وقال ابن يعيش<sup>(١)</sup> « اشترط سيبويه، لزيادتها، ثلاث شرائط<sup>(٢)</sup> :  
أحدها أن تكون مع النكرة. والثاني أن تكون عامة. والثالث أن  
تكون في غير الواجب ». وفي اشترط كون النكرة عامة نَظَرٌ ،  
لأنها قد تزداد مع النكرة، التي ليست من ألفاظ العموم ، كما تقدم .  
والظاهر أن مراده أن تكون النكرة مراداً<sup>(٣)</sup> بها العموم. فإن « من » لا تزداد  
مع نكرة، يراد بها نفي واحد<sup>(٤)</sup> من الجنس. [ قال ابن أبي الربيع : ومن  
الناس من قال : إنها تزداد بهذه الشروط الثلاثة، في غير باب التمييز.  
وأما في التمييز فتزداد، بنفي هذه الشروط، نحو : لله درك من رجل .  
وادعى القائل بهذا أنه مذهب سيبويه ]<sup>(٥)</sup>.

ولزيادة « من » مواضع : الأول : المبتدأ، نحو ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ

(١) شرح المصطلح ٨ : ١٢ - ١٣ .

(٢) في شرح المصطلح : ثلاثة شرائط . (٣) ب : يراد .

(٤) في الأصل : لا تزداد مع نفي نكرة يراد بها واحد .

(٥) - سقط من الأصل . واطر الكتاب ٢ : ٣٠٧ .

إِلَهُ غَيْرُهُ ﴿١﴾. الثاني: الفاعل، نحو ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ ﴾ (٢) الثالث: المفعول به، نحو ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾ (٣). الرابع: الحال، نحو قراءة زيد بن ثابت، وأبي الدرداء، وأبي حمزة ﴿ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ (٤) بضم النون، وفتح التاء. وحسّن ذلك انسحابُ النفي عليه، من جهة المعنى. ذكر هذا ابن مالك.

وأجاز في « شرح التسهيل » أن تراد « من » عوضاً . فتقول : عرفتُ مِمَّنْ عَجِبْتُ ، أي : عرفتُ مَنْ عَجِبْتُ مِنْهُ . فحذف ما بعد « من » ، وزيد الحرف قبلها عوضاً . وهذا لم يرد به سماع . وإنما أجازهُ ، قياساً على ما ورد في « عن » و « على » والباء . وقد تأول بعضهم ، ما ورد ، من ذلك ، على غير الزيادة .

وقد كنت نظمت لـ « من » اثني عشر معنى ، في هذين البيتين :

أَتَتْنا « مِنْ » لِتَبْيِينِ ، وَبَعْضِ  
وَتَعْلِيلِ ، وَبَدْءِ ، وَاتِّهَاءِ

(٢) الأنبياء : ٢٠ .

(٤) الفرقان : ١٨ .

(١) هود : ٦١ .

(٣) إبراهيم : ٤ .

وإبدالٍ ، وزائدةٌ ، وفصلٍ

ومعنى «عن»، و«في»، و«على»، و«باء»

سُنْ بضم الميم

لفظ مختلف فيه . فقيل : هو حرف جر ، يختص بالقسم ، ولا يدخل إلا على الربِّ . فيقال : سُنْ رَبِّي لأفعلنَّ . وشذ قولهم : سُنْ الله . وقيل : هو اسم ، وهو بنية «أيمن» ، لكثرة تصرفهم فيها . واحتج على ذلك بأن «سُنْ» بضم الميم لم تثبت حرفيتها ، في غير هذا الموضع . وردَّ بدخولها على الربِّ ، و«أيمن» لا تدخل عليه . وبأنها لو كانت اسماً لأعربت ، لأن المُعْرَب لا يُزِيلُه عن إعرابه حذفُ شيءٍ منه .

وذكر صاحب «رصف المباني» أن «سُنْ» يجوز في نونها الإدغام ، والإظهار مع راء «رب» . وعلل جواز الإظهار بأن نونها لما سكنت<sup>(١)</sup> ، تحقيقاً ، جاز إظهارها دلالة على أصل التحريك . وصحح القول باسميتها .

(١) في الأصل : أسكنت .



وذكر ابن مالك في باب « حروف الجر » من « التسهيل » أن « مُنْ » هذم حرف . قال<sup>(١)</sup> : ويختصّ مكسورة الميم ، ومضمومتها ، في القسم بالرّبِّ . وذكر في<sup>(٢)</sup> باب « القسم » أن « من » مثلث الحرفين مضافاً إلى الله ، يختصُّ من « أيمن » . قيل : فيكون مذهبنا ناكثاً . وهو أنها حرف إذا ضمنت ميمها أو كسرت ، واسم إذا كانت مثلثة الحرفين . والنحويون ذكروا الخلاف في المضمومة الميم ، كما سبق . والله أعلم .

## ما

لفظ مشترك ؛ يكون حرفاً واسماً .

فأما « ما » الحرفية فلها ثلاثة أقسام : نافية ، وهصدرية ، وزائدة .

فالنافية قسيان : عاملة ، وغير عاملة .

فالعاملة : هي « ما » الحجازية . وهي ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ،

عند أهل الحجاز . قيل : وأهل تهامة . قال صاحب « رصف المباني » :

أهل الحجاز ونجد . وإتما عملت<sup>(٣)</sup> عندم ، مع أنها حرف لا يختص ،

(٢) التسهيل : ١٥١ .

(١) التسهيل ١٤٤ .

(٣) في الأصل : عملت .

والأصل في كل حرف لا يختص أنه لا يعمل ، لأنها شابهت « ليس »  
في النفي ، وفي كونها لنفي الحال غالباً ، وفي دخولها على جملة اسمية .  
ولعملها عندم شروط :

الأول : تأخر الخبر . فلو تقدم بطل عملها . هذا مذهب الجمهور .  
وأجاز بعضهم نصب الخبر ، المتقدم <sup>(١)</sup> على الاسم . وقال الجرمي : إنه  
لغة . وحكى ما مسيئاً من أعتب .

ونسبه ابن مالك إلى سيبويه . وفي نسبه إليه نظر ، لأن سيبويه  
إنما حكاه عن غيره . قال : « وإذا <sup>(٢)</sup> قلت : ما منطلقُ عبد الله ، وماسيئُ  
من أعتب ، رفعت . ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً ، كما  
أه <sup>(٣)</sup> لا يجوز أن تقول : إن أخوك عبد الله ، على حد قولك : إن  
عبد الله أخوك ، لأنها ليست بفعل . فهذا نص على منع النصب . ولم  
يكفه حتى شبهه بشيء لا خلاف فيه . ثم قال <sup>(٤)</sup> : « وزعموا أن بعضهم  
قال ، وهو الفرزدق <sup>(٥)</sup> :

---

(١) ب : المتقدم .

(٢) الكتاب ١ : ٢٨ - ٢٩ . وفيه : وإذا .

(٣) سقطت من الأصل . (٤) الكتاب ١ : ٢٩ .

(٥) ديوانه ١ : ٢٢٣ والنفي ٤٠٢ وشرح شواهد ٧٨٢ والخزاعة ٢ : ١٣٠ .

فَأُصْبِحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ  
 إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وَإِذْ مَا مَثَلَهُمْ بِشَرِّ  
 وهذا لا يكاد يُعرف . فهذا لم يسمعه<sup>(١)</sup> من العرب . إنما قال  
 « وزعموا » ، ثم قال « وهذا لا يكاد يُعرف » . فنفى المقاربة ، والمقصود  
 نفي العرفان ، كقوله تعالى ﴿ لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا ﴾<sup>(٢)</sup> . وقد تُؤوّل  
 هذا البيت ، على أوجه ، ذكرتها في غير هذا الكتاب .  
 واختلف النقل عن الفراء . فنقل عنه أنه أجاز : ما قائماً زيد ،  
 بالنصب . ونقل ابن عصفور عنه أنه لا يجوز النصب .

وذهب بعض النحويين إلى تفصيل ، فقال : إن كان خبر « ما »  
 ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، جاز توسطه<sup>(٣)</sup> ، مع بقاء العمل . ويحكم  
 على محتمها بالنصب . وإن كان غير ذلك لم يجوز . وصححه ابن عصفور .  
 الثاني : بقاء النبي . فلوانتقص النبي بـ « إلا » بطل العمل . كقوله  
 تعالى ﴿ وما مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾<sup>(٤)</sup> .

(١) في الأصل : وهذا لم يسممه أحد .

(٢) النور : ٤٠ . (٣) في الأصل : توسطه .

(٤) آل عمران : ١٤٤ .

وروي عن يونس ، من غير طريق سيوييه ، إعمال «ما» في  
الخبر الموجب بـ «إلا» . واستشهد على ذلك بمض النحويين ، بقول  
مُغَلِّس<sup>(١)</sup> :

وما حقّ الذي يَعْتُو، نَهَاراً  
وَيَسْرِقُ مَلِيلَهُ ، إلا نَكَلَا

وبقول الآخر<sup>(٢)</sup> :

وما الدهرُ إلا مَنجَنُونًا بِأَهْلِهِ  
وما صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلا مُعَدِّبًا

ووافق ابن مالك يونس ، على إجازة ذلك قال . ما اخترته من حمل  
«إلا منجنونًا» و«إلا نكلا» على ظاهرهما ، من النصب بـ «ما» ،  
هو منذهب الشلوين . ذكر ذلك في «تكيته على المفصل» .

وقد أوّل قوله «إلا نكلا» على تقدير: إلا ينكل نكلاً .

---

(١) الممع ١ : ١٢٣ والدرر ١ : ٩٤ . ويشو : يفسد .

(٢) المنبي ٧٦ وشرح شواهد ٢١٩ وأوصح المسالك ١ : ١٩٦ وشرح الأشموني

١ : ٣٩٨ والمقرب ١ : ١٠٣ وشرح التصريح ١ : ١٩٧ وشرح المعصل

٨ : ٧٥ والممع ١ : ١٢٣ والدرر ١ : ٩٤ والمنبي ٢ : ٩٢ والخزائن ٧ : ١٢٩ .

فيكون مثل : ما زيدٌ إلا سيراً . وقيل : أراد : إلا نكالان : نكال  
لمشوّه ، ونكال لسرقته . فحذف النون للضرورة . وأوّل  
« إلا منجنوناً » على أن التقدير : وما الدهر إلا يدور دوران منجنونٍ ،  
وهو الدولاب ، ثم حذف الفعل والمضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه .  
وقيل : منجنون : اسم وضع موضع المصدر ، الموضوع موضع الفعل ،  
الذي هو الخبر . تقديره : وما الدهر [ إلا يُجَنُّ جنوناً ] . ثم حذف  
« يجنّ » وأوقع « منجنوناً » موقع المصدر . وقيل : منجنون : اسم في  
موضع الحال ، والخبر مجذوف . تقديره : وما الدهر [ <sup>(١)</sup> موجوداً  
إلا على هذه الصفة ] ، [ أي : مثل المنجنون ] <sup>(٢)</sup> . وقال ابن بابشاذ <sup>(٣)</sup> :  
إن « منجنوناً » منسوب على إسقاط الخافض ، أصله : وما الدهر  
إلا كمنجنونٍ . وهو فاسد ، لأن هذا المجرور في موضع رفع ، فلو  
حذف منه حرف الجر لرفع . وأوّل قوله « إلا معذباً » على أن  
التقدير <sup>(٤)</sup> : إلا يُعَذَّبُ مُعَذَّباً . و « معذب » هنا <sup>(٥)</sup> مصدر بمعنى

(١) سقط من الأصل

(٢) سقط من الأصل

(٣) وهو طاهر بن أحمد ، أبو الحسن النحوي المصري . توفي سنة ٤٦٩ . بنية

الوعاء ٢ : ١٧ .

(٤) ب : على تقدير .

(٥) في الأصل : بنا .

التمذيب ، مثل « مُمَزَّق » في قوله تعالى ﴿ وَمَزَّقْنَاهُمْ كَلًّا مُمَزَّقًا ﴾<sup>(١)</sup> .

الثالث : فَقَدُ « إِنْ » . فلو وجدت « إِنْ » بعد « ما » بطل عملها ، نحو : ما إِنْ زيد قائم . قال فروة بن مسيك ، وهو حجازي<sup>(٢)</sup> :  
وما إِنْ طَبْنَا جُبْنَ ، ولكنْ  
مَنَايَا ، ودَوْلَةُ آخِرِينَا

وذكر ابن مالك أن [ ما ] يطل عملها إذا زيدت بعدها « إِنْ » ، بلا خلاف . وليس كذلك . فقد حكى غيره أن الكوفيين أجازوا النصب . وأنشد يعقوب<sup>(٣)</sup> :

---

(١) سبأ : ١٩ .

(٢) ويسب إلى ذي الإصبع وعيره . الحماسة البصرية ٢ : ٤١٦ وسيرة ابن

هشام ٢ : ٣٤٤ . واللسان والتاج ( طب ) والسمط ٣٩ والهمع ١ : ١٢٣

والنفي ٢١ وشرح شواهد ٨١ - ٨٤ والكتاب ١ : ٤٧٥ و ٢ : ٣٠٥

والأزهية ٤٠ والكامل ٢٩٥ والخصائص ٣ : ١٠٨ والنصف ٣ : ١٢٨

ومنازل الحروف ٦٨ وشرح الفحصل ٥ : ١٢٠ و ٨ : ١١٣ والمقتضب ١ :

٥١ و ٢ : ٣٦٣ والوحشيات ٢٧ - ٢٨ والخزانة ٢ : ١٢١ و ٤ : ٤٨٧ .

والطب : المادقوالدأب . النولة : النلة والاعتصار .

(٣) وهو ابن السكيت ، يعقوب بن إسحاق ، أبو يوسف . توفي سنة ٢٤٤ . =

بَنِي عُدَانَةَ ، مَا لِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا  
وَلَا صَرِيْفًا ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

بنصب « ذهب » و « صريف » .

الرابع : ألاّ يتقدم غير ظرف ، أو جار ومجرور ، من معمول خبرها . فإن<sup>(١)</sup> تقدم غيرها بطل العمل ، نحو ما طمامك زيد آكل . وأجاز ابن كيسان نصب « آكل » ونحوه ، مع تقديم الممول . وزاد بعضهم شرطين آخرين : أحدهما ألاّ تؤكّد بمثلها . فإن أُكِّدَتْ ، نحو : ماما زيد قائم ، وجب الرفع . قال ابن أصبغ : عند عامة النحويين ، وأجازه<sup>(٢)</sup> جماعة من الكوفيين . قلتُ : وصرح ابن مالك بعملها ، في هذه الصورة . ولم يحك في ذلك خلافاً . وأنشد ، على العمل ، قول الراجز<sup>(٣)</sup> :

لَا يُنْسِكُ الْأُسَى تَأْسِيًا ، فَا  
مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُتَّصِيًا

---

= وفيات الاعيان ٦ : ٣٩٥ . والبيت في المنسفي ٢٢ وشرح شواهد ٨٤  
وأوضح المسالك ١ : ١٩٥ وشرح الأشموني ١ : ٣٩٧ والممع ١ : ١٢٣ والدرر  
١ : ٩٤ والخزانة ٢ : ١٢٤ . والصريف : الفضة .

(١) ب وجود : فلو

(٢) في الأصل : وأجار . (٣) الممع ١ : ١٢٤ والدرر ١ : ٩٥ .

فكرر « ما » النافية تأكيداً ، وأبقى عملها . وثانيها : « إلا » يبدل من الخبر بـ « ما » مصحوباً بـ « إلا » ، نحو : ما زيد شيء إلا شيء لا يُعْبَأُ به . وفي « الكتاب » للصفار (١) جواز نصب الخبر ، ورفع ما بعد « إلا » على البديل من الموضع . وهو وهم .

وغير المجازيين ، ومن ذُكِرَ معهم ، لا يُعملون « ما » .  
وحكى سيبويه أن إهمالها لغة بني تميم .

وأما غير العاملة فهي الداخلة على الفعل . نحو : ما قام زيد ، وما يقوم عمرو . فهذه لا خلاف بينهم ، في أنها لا عمل لها . وإذا دخلت على الفعل الماضي بقي على مضيته ، وإذا دخلت على المضارع خلتصته للحال ، عند الأكثر . قال ابن مالك : وليس كذلك ، بل قد يكون مستقبلاً ، على قلّة . كقوله تعالى ﴿ قُلْ : مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَاءِ نَفْسِي ﴾ (٢) . واعترض بأنهم إنما جملوها مخلصّة للحال ، إذا لم يُوجد قرينة غيرها ، تدلّ على غير ذلك (٣) .

---

(١) وهو قاسم بن علي البطليوسي . شرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً ، قيل : هو

أحسن شروحه . ومات بعد ٦٣٠ . بنية الوعاة ٢ : ٢٥٦ .

(٢) يونس : ١٥ . (٣) في الأصل : على ذلك .



## مسألة

ندر تركيب « ما » النافية مع النكرة، تشبيهاً لها بـ « لا ». كقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

وما بأسَ ، لو رَدَّتْ عَلَيْنَا نَجِيَّةً  
قَلِيلٌ ، عَلَى مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ ، عَابُهَا

وأما المصدرية فقسمان : وقتية ، وغير وقتية .

فالوقتية : هي التي تُقَدَّرُ بمصدر ، نائب عن ظرف الزمان . كقوله تعالى ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾<sup>(٢)</sup> ما دامتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴿ . وتسمى ظرفية أيضاً . ولا يشار إليها ، في ذلك ، شيء من الأحرف المصدرية ، خلافاً للزنجشري ، في زعمه أن « أن » تُشار إليها في هذا المعنى . وسجل على ذلك قوله تعالى ﴿ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، و ﴿ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ﴾<sup>(٤)</sup> ، أي : وقت إيتائه ، وحين تصدق بهم . وقال ،

---

(١) النبي ٣٣٥ وشرح شواهد ٧١٥ والمع ١ : ١٢٤ والدر ١ : ٩٦ .  
والعاب : العيب .

(٢) هود : ١٠٨ . وسقط « خالدين فيها » من الأصل .

(٣) البقرة : ٢٥٩ . (٤) النساء : ٩١ .

في قوله تعالى ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup> :  
 ولك أن تقدّر مضافاً محذوفاً ، أي : وقت أن يقول . ومعنى التعليل ،  
 في هذه الآيات ، ظاهر . فلا يعدل<sup>(٢)</sup> عنه .

وغير الوقتية : هي التي تقدّر مع صلتها ، بمصدر ، ولا يحسن  
 تقدير الوقت قبلها ، نحو : يمجبني ما صنعت ، أي : صنعك . ومن ذلك  
 قوله تعالى ﴿وصافت عليكم الأرض بما رحبت﴾<sup>(٣)</sup> ، وقول  
 الشاعر<sup>(٤)</sup> :

يَسْرُ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي  
 وَكَانَ ذَاهِبُهُنَّ ، لَهُ ، دَهَايَا

وزعم السهيلي أن شرط كون « ما » مصدرية صلاحية وتوقع  
 « ما » الموصولة موقعها ، وأن الفعل بعدها لا يكون خاصاً . فلا يجوز :  
 أريد ما تخرج ، أي : خروجك . وهو مردود ، بالآية والبيت السابقين .  
 واعلم أن « ما » المصدرية توصل بالفعل الماضي والمضارع ،

(٢) ب : فلا يعدل .

(١) عامر : ٢٨ .

(٤) الفصل ١٤٧ وشرحه ٨ :

(٣) التوبة : ٢٥ .

. ١٤٣ - ١٤٢

ولا توصل بالأمر . وفي وصلها بالجملة الاسمية خلاف . ومذهب  
سيبويه والجمهور أن « ما » المصدرية حرف ، فلا يعود عليها ضمير ،  
من صلتها . وذهب الأخفش ، وإن السراج ، وجماعة من الكوفيين ،  
إلى أنها اسم ، ففتقر إلى ضمير . فإذا قلت : يعجبني ما صنعت ، فتقديره  
عند سيبويه : يعجبني صنمك . وعند الأخفش : الصنع الذي صنعته .  
ورد عليه ، بقول الشاعر (١) :

\* بما لستم أهل الحيانة ، والفدر \*

إذ لا يسوغ تقديره هنا .

وأما الأئمة فلها أربعة أقسام :

الأول : أن تكون زائدة ، لمجرد التوكيد . وهي التي دخلها  
في الكلام كخروجها . نحو ﴿ فَبَارِحْمَةَ ﴾ (٢) ، و ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ (٣) ،

(١) عجرب ، صدره :

أليس أمير ي ، في الأمور ، بأشأ

المنبي ٣٣٩ وشرح شواهد ٧١٧ والميني ١ : ٤٢٢ - ٤٢٣ .

(٢) آل عمران : ١٥٩ . وزاد في ب : من الله .

(٣) المؤمنون : ٤٠ .

﴿ وَمِمَّا حَطَّيَاهُمْ ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿ وَإِذَا مَا أَنْزَلْتُ ﴾<sup>(٣)</sup> سورة ﴿ ﴾. وزيادتها بعد « إن » الشرطية « وإذا » كثيرة.

التالي : أن تكون كافة . وهي تقع بعد « إن » وأخواتها . نحو ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾<sup>(٤)</sup> . وبعد « رَبُّ » ، وكاف التشبيه في الأكثر . وذكر ابن مالك أنها قد <sup>(٥)</sup> تكف الباء ، ونحذف فيها معنى التقليل . وقد جاءت « ما » الكافّة أيضاً ، بعد « قل » : يَا أُرِيدُ بِهِ النَّفْيَ . نحو : قلّما يقول ذلك أحد .

الثالث : أن تكون عوضاً . وهي ضربان : عوض من فعل ، وعوض من الإضافة . فالأول كقولهم : أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ . والأصل : لِأَنَّ كُنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ . فحذفت لام التعليل ، وحذفت « كان » ، فانفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله ، وجيء بـ « ما » عوضاً من « كان » . والثاني كقولهم : حيثما ، وإدما . فـ « ما » فيها عوض من الإضافة ، لأنها قصد الجزم بها ، قطعاً عن الإضافة ، وجيء

---

(١) فوح : ٢٥ . وقرئت : ممّا حطّيتانهم .

(٢) التوبة : ١٢٤ .

(٣) الأنعام : ٥٨ .

(٤) سقطت من الأصل .

(٥) النساء : ١٧١ .

بـ « ما » عوضاً منها . وجعل بعضهم « ما » في قول امرئ القيس (١) :

\* ولا سيماً يوماً، بدارةٍ جُلجُلٍ \*

عوضاً من الإضافة، ونصب « يوماً » على التمييز .

الرابع : أن تكون مَخْبِيَةً على وصف لائق . قال ابن السِّيد:  
وهي ثلاثة أقسام : قسم للتعظيم والتهويل ، كقول الشاعر (٢) :

عَزَمْتُ ، على إقامةِ ذِي صَبَاحٍ  
لِأَمْرٍ ما، يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ

وقسم يراد به التحقير ، كقولك لمن سمعته يفخر بما أعطاه : وهل أعطيت  
إلا عطيةً ما ؟ وقسم لا يراد به تعظيم ، ولا تحقير ، ولكن يراد به  
التنويح ، كقولك : ضربته ضرباً ما . أي : نوعاً من الضرب .

(١) عجزيت ، صدره :

ألا ، رُبَّ يَوْمٍ ، لكَ منهنَّ ، صالحٍ

ديوان امرئ القيس ١٠ والمثى ٣٤٧ .

(٢) أس بن مدركة . الكتاب ١ : ١١٦ والمعصل ٤١ وشرحه ٣ : ١٢ وأمالي

ابن الشجري ١ : ١٨٦ والممع ١ : ١٩٧ والدرر ١ : ١٦٩ والخزانة ١ :

٤٧٦ و ٢ : ٥٤٥ . وقوله عزمت على إقامة ذِي صباح ، أي : عزمت

على الغارة صباحاً .

قلت: وذهب قوم إلى أن «ما» في ذلك كله اسم، وهي صفة بنفسها. قال ابن مالك: والمشهور أنها حرف زائد بمنزلة على وصف لائق بالمحل. وهو أولى، لأن زيادة «ما»، عوضاً من محذوف، ثابت في كلامهم. وليس في كلامهم نكرة موصوف بها، جامدة كجمود «ما»، إلا وهي مردفة بمكمل. كقولهم: مررت برجلٍ أي رجلٍ.

وزيد، في أقسام الزائدة، قسمين<sup>(١)</sup> آخرين:

أحدهما: أن تكون مهيئة. وهي الكافئة لـ «إن» وأخواتها، ولد «رُبَّ» إذا وليها الفعل. نحو ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْمُلْتَمَاءُ ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿ رَبُّمَا يَؤُدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾<sup>(٣)</sup>. فد «ما» في ذلك مهيئة، لأنها هيئات هذه الألفاظ، لدخولها على الفعل. ولم تكن قبل ذلك صالحة، للدخول عليه، لأنها من خواص الأسماء. والتحقق أن المهيئة نوع من أنواع الكافئة. فكل مهيئة كافئة، ولا ينعكس.

(٢) طاهر: ٢٨.

(١) كذا.

(٣) الحجر: ٢.

والآخر: أن تكون مسلطة . ذكر هذا القسم أبو محمد بن السيد . قال : وهي ضد الكافة . وهي التي تلحق « حيث » و « إذ » . فيجب لهما بها العمل .

قلت : قد تقدم أن « ما » في « حيثما » و « إذما » عوض من الإضافة . ولما كان لحاقها لـ « حيث » و « إذ » شرطاً في الجزم بها سمّاها مسلطة . وقد كثّر ابن السيد أقسام « ما » . فذكر لها اثنين وثلاثين قسمًا ، بأقسام الاسمية . وذكر ، في تلك الأقسام ، ما لا تحقيق في ذكره . فلذلك أضربت عنه .

وأما « ما »<sup>(١)</sup> الاسمية فلها سبعة أقسام :

موصولة : وهي التي يصلح في موضعها « الذي » ، نحو ﴿ وَوَلَّهُ  
يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ ، وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾<sup>(٢)</sup> .  
وشرطية : نحو ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِخْ مِنْهَا ﴾<sup>(٣)</sup> .  
واستفهامية : نحو ﴿ وَمَا تَلَكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى ﴾<sup>(٤)</sup> .

(١) مقطت من الأصل .

(٢) النحل : ٩ .

(٣) البقرة : ١٠٦ .

(٤) طه : ١٧٠ .

ونكرة موصوفة : نحو : مررتُ بما مُعجبٍ لك ، أي : بشيء

مُعجبٍ .

ونكرة غير موصوفة : وهي في ثلاثة مواضع :

الأول: باب التعجب ، نحو : ما أحسنَ زيداً ! فـ « ما » في ذلك نكرة غير موصوفة ، والجملة بعدها خبر<sup>(١)</sup> . هذا مذهب سيويه ، وجمهور البصريين ، ورؤي عن الأخفش . [وقيل : هي موصولة، والجملة صلتها ، والخبر محذوف . وهو ثاني أقوال الأخفش ]<sup>(٢)</sup> . وقيل : هي نكرة موصوفة بالجملة ، والخبر محذوف . وهو ثالث أقواله . وقيل : استفهامية . وهو قول الكوفيين . قل بعضهم : هو<sup>(٣)</sup> قول الفراء ، وابن درستويه .

الثاني : باب<sup>(٤)</sup> « نِعْمَ » و « بئسَ » ، على خلاف فيه . وتلخيص القول في « ما » بمد « نِعْمَ » و « بئسَ » أنها إن جاء بعدها اسم نحو : نعمتاً زيدٌ ، وبئساً تزويجٌ ولا مهر ، ففيها ثلاثة مذاهب : أولها أن « ما » نكرة غير موصوفة في موضع نصب على التمييز ، والفاعل مضمرة ،

(١) ب : خبرها . (٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل : وهو . ب : هذا . وسقطت من د .

(٤) في الأصل : في باب .



والرفوع بـ« ما » هو المخصوص . قيل : وهو مذهب البصريين .  
قلت : ليس هو مذهب جيمهم . وثانيها أن « ما » معرفة تامة ، وهي  
الفاعل . وهو ظاهر قول سيوييه ، ونُقل عن المبرد ، وابن السراج ،  
والفارسي ، وهو أحد قولي الفراء ، واختاره ابن مالك . وثالثها أن « ما »  
رُكبت<sup>(١)</sup> مع الفعل ، فلا موضع لها من الإعراب ، والرفوع بعدها  
هو الفاعل . وقال به قوم منهم الفراء .

وإذا جاء بعدها فعل فمشرقة مذاهب :

أولها : أن « ما » نكرة منصوبة على التمييز ، والفعل صفة  
لمخصوص محذوف .

وثانيها : أن « ما »<sup>(٢)</sup> نكرة منصوبة على التمييز ، والفعل صفتها ،  
والمخصوص محذوف .

وثالثها : أن « ما » اسم تام معرفة<sup>(٣)</sup> ، وهي فاعل « نعم » ،  
والمخصوص محذوف ، والفعل صفة له .

ورابعها : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف .

(٢) ج : أنها .

(١) ب : مركبة .

(٣) سقطت من ب .

وخامسها : أنها موصولة ، وهي المخصوص ، و « ما » أخرى تمييز محذوف ، والأصل : نعم ما ما صنعت .

وسادسها : أن « ما » تمييز ، والمخصوص « ما » أخرى موصولة محذوفة ، والفعل صلة لها<sup>(١)</sup> .

وسابعها . أن « ما » مصدرية ، ولا حذف في الكلام . وتأويلها : بئس صنمك ، وإن كان لا يحسن في الكلام : بئس صنمك ، كما تقول : أظن<sup>٢</sup> أن تقوم ، ولا تقول : أظن قيامك .

وثامنها : أن « ما » فاعل ، وهي موصولة ، يُسكتني بها وبصلتها عن المخصوص .

وتاسعها : أن « ما » كافة لـ « نعم » ، كما كتبت « قل » فصارت تدخل على الجملة<sup>(٣)</sup> الفعلية .

وعاشرها : أن « ما » نكرة موصوفة صرفوعة بـ « نعم » .  
والمشهور من هذه المذاهب الثلاثة الأول . وليس هذا موضع بسط الكلام على هذه المذاهب . وقد ذكرتها<sup>(٣)</sup> في غير هذا الكتاب .

(٢) ب : الحمل .

(١) سقطت من الاصل .

(٣) ب : ذكرته .

الثالث قولهم : إتيي مما أن أفعل ، أي : إني من أمرٍ فعلي<sup>(١)</sup> .  
قال الشاعر<sup>(٢)</sup> :

ألا ، غَنِيًّا بِالزَّاهِرِيَّةِ ، إِنْ نِي  
على النَّأْيِ ، مِمَّا أَنْ أَيْمُّ بِهَا ذَكَرْنَا  
أي : من أمرٍ إلماي . وحيث جاء «مما» وبعدها «أن أفعل» فهذا  
تأويلها ، عند قوم . فإن لم يكن بعدها «أن» فهي بمنزلة «ربما» .  
وقال السيرافي ، في قول العرب «إتيي مما أن أفعل كذا» : اسمًا  
تامًا في موضع الأمر . وتقدير الكلام : إتيي من الأمر صني كذا  
وكذا . فإلياء اسم «إن» ، و«صني» مبتدأ ، و«من الأمر» خبر  
«صني» ، والجملة في موضع خبر «إن» .

والسادس : من أقسام «ما» الاسمية أن تكون صفة ، نحو<sup>(٣)</sup> :

\* لِأَمْرِ مَا يُسْوَدُّ مَنْ يَسْوَدُّ \*

عند قوم . وقد تقدم ذكرها في أقسام الزائدة<sup>(٤)</sup> .

(١) في الأصل : فعل .

(٢) المقتضب ٤ : ١٧٥ . والزاهرية : اسم علم .

(٣) عجز بيت لأنس بن مدركة . انظره في ص ٣٣٤ .

(٤) ب : في موضع .

والسابع : أن تكون معرفة تامة . وذلك في باب « نعم » و « بئس » ،  
على ظاهر قول سيبويه . وفي قولهم : إني ممّا أن أفعل ، على ما ذكره  
السيرافي .

وإعداد كرت أقسام الأسمية ، في هذا الكتاب ، وإن لم يكن  
موضوعاً لذلك ، لشدة الحاجة إلى معرفة هذه الأقسام . والله ، سبحانه  
وتعالى ، أعلم .

### هل

حرف استفهام . تدخل على الأسماء والأفعال ، لطلب التصديق  
الموحّب ، لا غير ، نحو : هل قام زيد؟ وهل زيد قائم؟ فتساوي الهمزة  
في ذلك .

وتنفرد الهمزة ، بأنها ترد لطلب التصوّر ، نحو : أزيد في الدار  
أم عمرو؟ ولذلك اضردت بمعادلة « أم » المتصلة ، لأنها يُطلب بها  
تعيين أحد الأمرين ، و « هل » لا يطلب بها ذلك . واضردت الهمزة  
أيضاً بأنها تدخل على المنفيّ ، نحو ﴿ أليسَ اللهُ بكافٍ عبده ﴾<sup>(١)</sup> ،

---

(١) الرمر : ٣٦ .

﴿ أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾<sup>(١)</sup>. ولا تدخل « هل » على منفي .  
وتفارق الهمزة « هل » في أمور أخر :

الأول : أن الهمزة ترد للإنكار ، والتوبيخ ، والتعجب ، بخلاف

« هل » .

والثاني : أن « هل » قد يراد بالاستفهام بها النفي ، نحو قولك :

هل يقدر على هذا غيري ، أي : ما يقدر . ويعين ذلك دخول « إلا » ،  
نحو ﴿ وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَافِرَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

والثالث : أن الهمزة تتقدم على فاء المطف وواوه وثم ، بخلاف

« هل » . وقد تقدم ذكر هذا في الباب<sup>(٣)</sup> الأول .

والرابع : أن الهمزة لا تعاد بعد « أم » ، و « هل » يجوز أن

تعاد وألا تعاد . وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى ﴿ قُلْ : هَلْ  
يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ، أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ،  
أَمْ جَمَلُوا ﴾<sup>(٤)</sup> .

(٢) سبأ : ١٧ .

(١) الاشراف : ١ .

(٣) في الأصل : ذكر هذا الباب في .

(٤) الرعد : ١٦ .

والخامس : أن الهمزة تدخل على « إن » ، كقوله تعالى ﴿ قَالُوا :  
أَأِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ ﴾<sup>(١)</sup> ، بخلاف « هل » .

والسادس : أن الهمزة قد يليها اسم ، بـمه فعل ، في الاختيار .  
نحو : أزيد قام ؟ وأزيداً ضربت ؟ وإن كان الأولى أن يليها الفعل  
بخلاف « هل » فإنها لا يتقدم الاسم بعدها على الفعل ، إلا في الشعر .  
ولذلك وجب النصب ، في نحو : هل زيدا ضربته ؟ في باب الاشتغال ،  
وترجع بعد الهمزة ولم يجب<sup>(٢)</sup> .

والسابع : زعم بعضهم أن الفرق بين الهمزة و « هل » أن الهمزة  
لا يستفهم بها ، إلا وقد هجس في النفس إثبات ما يستفهم بها عنه ، بخلاف  
« هل » فإنه لا يترجع عنده لا النفي ولا الإثبات .

### تبيه

الأصل في « هل » أن تكون للاستفهام ، كما ذكر . وقد ترد  
لمعانٍ أخر :

---

(١) يوسف : ٩٠ .

(٢) في الأصل : وترجع بعد الهمزة .

الأول : النفي ، وقد تقدم .

الثاني : أن تكون بمعنى « قد » . ذكر هذا قوم من النحويين ، منهم ابن مالك . وقال به الكسائي ، والفراء ، وبعض المفسرين ، في قوله تعالى ﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر ﴾<sup>(١)</sup> واستدل بعضهم ، على ذلك ، بقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

سائل قواريس يربوع ، بشدّتنا :  
أهل رأونا ، بسفح القف ، ذي الأكم .

فالمنى : أند رأونا . ويدل على ذلك دخول الهمزة عليها . وأنكر بعضهم مرادفة « هل » لـ « قد » ، وقال : يحتمل أن يكون « أهل رأونا » من الجمع بين أداتين لمنى واحد ، على سبيل التوكيد ، كقوله<sup>(٣)</sup> :

(١) الإنسان : ١ .

(٢) زيد الخيل . ديوانه ١٠٠ والنفي ٣٨٩ وشرح شواهد ٧٧٢ والمقتضب

١ : ٤٤ و ٣ : ٢٩١ و أمالي ابن الشجري ١ : ١٠٨ و ٢ : ٣٣٤ وأسرار

المرية ٣٨٥ والخصائص ٤٦٣ : ٢ والفصل ١٤٩ وشرحه ٨ : ١٥٢ والجمع

٢ : ٧٧ والدرر ٢ : ٩٥ والخزانة ٤ : ٥٠٦ . وربوع : اسم قبيلة .

والشدة : الحلة . والقف : جبل ليس بمال .

(٣) عجز بيت لمسلم بن معد . انظره في ص ٨٠ .

\* وَلَا لِلْمَايِمِ أَبَدًا دَوَاءٌ \*

بل الجمع بين الهمزة و « هل » أسهل ، لاختلاف لفظها ، ولأن أحدهما ثنائي . وقال بعضهم : إن أصل « هل » أن تكون بمعنى « قد » ، ولكنه لما كثر استعمالها في الاستفهام استُخني بها عن الهمزة . وفي كلام سيبويه ما يوم<sup>(١)</sup> ذلك ، وهو بعيد .

الثالث : أن تكون بمعنى « إن » . زعم بعضهم أن « هل » في قوله تعالى ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ ﴾<sup>(٢)</sup> بمعنى « إن » . ولذلك يُتَلَقَّى<sup>(٣)</sup> بها القسم ، كما يتلقى بـ « إن » . وهو قول ضعيف .

الرابع : أن تكون للتعريف والإثبات . ذكره بعضهم ، في قوله تعالى ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ ﴾ ، وفي قوله تعالى ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ . وذكر بعض النحويين أن « هل » لم تستعمل للتعريف<sup>(٤)</sup> ، وأن ذلك مما انفردت به الهمزة .

(١) في الأصل : بهم . واسطر الكتاب ١ : ٥١ و ٩٢ .

(٢) الفجر : ٥ . والمحرم : القل .

(٣) في الأصل و ب و هـ : يلقى . (٤) سقطت من الأصل .

(٥) في الأصل : في التعريف .



الخامس : أن تكون للأمر ، كقوله تعالى ﴿ فَبَلِّغْ أُنْتُمْ مُتَّبِعُونَ ﴾<sup>(١)</sup> . فهذا صورته صورة<sup>(٢)</sup> الاستفهام ، ومعناه الأمر ، أي : اتَّبِعُوا . والله أعلم .

## هـ

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً وحرفاً<sup>(٣)</sup> .

فإذا كان اسماً فله قسمان :

أحدهما : أن يكون اسم فعل بمعنى : خُذْ . وفيه لثات أخر .

والثاني : أن يكون ضميراً للغائبة ، وهو واضح .

وإذا كان حرفاً فهو حرف تبيين . ويطرّد في أربعة مواضع :

الأول : مع اسم الإشارة ، نحو : هذا . ويكثر في المجرد من

الكاف ، ويقل في المقرون بالكاف ، كقول طرفة<sup>(٤)</sup> :

---

(١) المائدة : ٩١ .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) ب : ويكون حرفاً .

(٤) ديوانه ٤٩ . وفي الأصل : لا يرهوني . والبراء : الأرض . والطراف :

القبة من آدم .

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي

وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرِيفِ، الْمَمْدُودِ

ويعتنع في المقرون بالكاف واللام، فلا يُقال: هذا لك، لكثرة الزوائد.

الثاني: مع «أيّ» في النداء، نحو: يا أيّها الرجل. وحرف التنبيه

لازم في هذا الموضع، لأنه كالصلة لـ «أيّ»، بسبب ما قاتبا من

الإضافة، ولذلك يقول المربون فيه: «ها» صلة وتنبيه.

الثالث: مع ضمير الرفع المنفصل، إذا كان مبتدأ<sup>(١)</sup> مخبراً عنه

باسم الإشارة. نحو: ها أنا ذا، وها أنتم أرواء. وظاهر كلام ابن مالك

أن «ها» الداخلة على الضمير هي التي كانت مع اسم الإشارة، وفصل

بينها بالضمير. قال<sup>(٢)</sup>: وفصلها من المجرد بـ «أنا» وأحواله كثير،

وبغيرها قليل، وقد تُعاد بعد الفصل توكيداً. يعني في نحو: ها أنتم

هوألاء.

وكلام سيبويه يقتضى أن «ها» قد<sup>(٣)</sup> تدخل على الضمير، كما

تدخل على اسم الإشارة، وليست مقدّمة من تأخير. قال<sup>(٤)</sup>: وقد

(٢) التسهيل ٤٠.

(٤) الكتاب ١: ٣٧٩.

(١) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من الأصل.

تكون «ها» في «ها أنت ذا» غيرَ مُقدِّمة ، ولكنها تكون  
 [ للتمييز ] <sup>(١)</sup> ، بمنزتها في «هذا» . يدل على ذلك قوله تعالى ﴿ هَا أَنْتُمْ  
 هُوَ لَاءِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . فلو كانت «ها» <sup>(٣)</sup> المُقدِّمة مصاحبة «أولاء» <sup>(٤)</sup> لم  
 تُعد <sup>(٥)</sup> . ويؤيد ما قاله سيويه <sup>(٦)</sup> أن «ها» قد دخلت على الضمير ،  
 وليس خبره اسم إشارة . تقول الشاعر <sup>(٧)</sup> :

\* أبا حَكَم ، ها أنتَ عَسَمٌ مُجَالِدٍ \*

قال بعضهم : وهو شاذ .

#### تبييه

يقال : هاأناذا، وهاأنا هذا، وأنا هذا. وأكثرها الأول، ثم الثاني،  
 ثم الثالث. وقال الفراء : لا يكادون يقولون : أنا هذا . وقد حكى  
 أبو الخطاب <sup>(٨)</sup> ، ويونس : أنا هذا، وهذا أنا .

(١) زيادة من الكتاب .

(٢) في الأصل : الهاء .

(٣) - : الهاء .

(٤) في الكتاب : فلو كانت «ها» ههنا هي التي تكون أولاً ، إذا قلت «هو لاء» ،

لم تُعد «ها» ههنا ، بعد «أنتم» .

(٥) في الأصل : هذا الكلام .

(٦) صدر بيت لبعض بني أسد ، محزه

وسَيِّدُ أَهْلِ الْأَبْطَحِ الْمُنَاحِرِ

معاني القرآن ٣ ٢٩٦ والتهذيب والنسب والتاج (نحو) وتفسير القرطبي ٢٠ . ٢١٩ .

(٨) وهو الأحفش الأكبر ، عبد الحميد بن عبد الحميد . أخذ عنه سيويه =

الرابع : مع اسم الله في القسم ، نحو : ها الله . وفيه أربعة أوجه :  
قطع الهمزة ، ووصلها ، كلاهما مع إنبات ألف « ها »<sup>(١)</sup> ، وحذفها .  
وهل الجر بـ « ها » ، أو بحرف القسم المحذوف ، خلاف<sup>٢</sup> ، كما تقدم  
في الهمزة .

وقد جاء استعمال « ها » في غير هذه المواضع الأربعة<sup>(٣)</sup> ، ولكنه  
قليل . كقول النابغة<sup>(٤)</sup> :

ها إن ذِي عِذْرَةٍ ، إِلَّا تَكُنْ نَفَمَتْ

فإنَّ صَاحِبَهَا مُشَارِكُ النَّسَكِ

وزعم بعضهم أن الأصل « إن<sup>(٥)</sup> هذي » ، فقدم التثنية ، وفصل  
بـ « إن » ، كما قال زهير<sup>(٥)</sup> :

---

= والكسائي وأبو عبيدة . وهو في طلبة عيسى بن عمر ويونس بن حبيب .

إنباء الرواة ٢ : ١٥٧ - ١٥٨ .

(١) في الأصل : ألفها . ب : الألف هاء .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) ديوانه ٢٦ . والمدرة : المدرة .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) ديوانه ٨٤ والكتاب ٢ : ١٤٥ و ١٥٠ والخزانة ٢ : ٤٧٥ و ٤ : ٢٠٨

و ٤٧٨ . وتعلم : اعلم . واقدر بذرعك : قدر بحلول ، أي : لا تكلف

مسك ما لا تطيق . وتسلك : تدخل .

تَعَلَّمَنَّ هَا ، لَعَمْرُ اللَّهِ ، ذَا قَسَمًا  
فَاقْسِرْ بِذَرِّ عَكَ ، وَاَنْظُرْ : أَيْنَ تَنْسَلِكِ

فصل بين التثنية واسم الإشارة بالقسم .

وذكر صاحب « رصف المباني » أن « ها » قد تستعمل مفردة ،  
فيقال « ها » بمعنى : تَنْبَهْ . والله أعلم .

هو وهي وهم

إذا وقعت فصلاً ، فيها خلاف بين النحويين . وليس الخلاف  
خاصاً بهذه الألفاظ الثلاثة ، بل هو جار في الضمير المرفوع المنفصل ،  
إذا وقع فصلاً بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله مبتدأ وخبر . نحو ﴿ إِنَّ  
كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ وَكُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ وَكُنَّا  
نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وما أشبه ذلك .

فذهب قوم إلى أن هذه مضمرات ، باقية على اسميتها . قيل : وهو  
مذهب البصريين .

(٢) المائة : ١١٧ .

(١) الأنفال : ٣٢ .

(٣) القصص : ٥٨ .

وذهب قوم إلى أنها حروف ، لأنها جاءت لمنى في غيرها ، وهو  
الفصل بين ما هو خبر وما هو تابع . قيل : وهو مذهب أكثر  
النحويين . وصححه ابن عصفور .

واختلف القائلون بأنها أسماء : هل لها محل من الإعراب ، أو ليس  
لها محل . فذهب البصريون إلى أنها لا محل لها من الإعراب<sup>(١)</sup> . وذهب  
الكسائي ، والفراء ، إلى أن لها محلاً . فقال الكسائي : محلها محل ما بعدها .  
وقال الفراء : محلها محل ما قبلها . وثمرة الخلاف في نحو ﴿ كُنْتَ أَنْتَ  
الرَّقِيبَ ﴾ . فلي مذهب الكسائي يكون محل الضمير نصباً ، وعلى  
مذهب الفراء يكون محله رفعاً . والصحيح مذهب البصريين ، وبيان  
ذلك في غير هذا الموضع . وقد بسطت الكلام على ذلك في « شرح  
التسهيل » . والله أعلم .

وا

حرف نداء ، مختص<sup>(٢)</sup> بباب الندبة ، فلا ينادى به إلا المتلوب .  
نحو : وازيداه . والندبة هي : نداء المتفجع عليه ، والمتوجع منه .

(٢) ب : يختص .

(١) في الأصل : لا محل لها .

وذهب بعض النحويين إلى أن «وا» يجوز أن ينادى بها غير المندوب،  
 فيقال: وازيدُ أقبل. ومذهب سيبويه، وجمهور النحويين، ما سبق.  
 واختلف في «وا» فقيل: هي أصل برأسه. وهو الصحيح. وقيل: هي  
 فرع «يا»، وواوها بدلٌ عن الياء. وهو قول ضعيف، لا دليل عليه.  
 ولـ «وا» قسمٌ آخر، وهو أن تكون اسم فعل، بمعنى التعجب  
 والاستحسان. كقول الشاعر (١):

وا، بأبي أنتِ ، وفؤك الأشنبُ  
 كأنما ذُرٌّ، عليه ، الزرنبُ  
 والله أعلم.

وي

المعروف أنها اسم فعل، بمعنى: أعجبُ. قال الشاعر (٢):

(١) أحد بني تميم. المتي ٤٠٨ وشرح شواهد ٧٨٦ والميني ٤ : ٣١٠  
 وحاشية الصبان ٣ : ١٩٨ وأوضح المسالك ٣ : ١١٧. والأشنب: الحاد  
 الأسنان. والزرنب: نبت طيب الرائحة.

(٢) زيد بن عمرو بن نفيل. أو ابنته سميد، أو نبيه بن الحجاج. الكتاب ١ : ٢٩٠  
 وشرح القصائد السبع ٣٦٠ وشرح القصائد المشر ٣١٠ والبيان والتبيين =

وَيَ، كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ تُشَبُّ بِحُ  
 بَبَبٌ، وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ ضُرٍّ  
 فهو اسم للفعل المضارع . وتلحقها كاف الخطاب . قال عنترة<sup>(١)</sup> :

وَأَقْدَمَ شَفَى نَفْسِي ، وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا  
 قِيلُ الْفَوَارِسِ : وَيَاكَ ، عَشْرًا ، أَقْدَمَ

وقال الكسائي : إنَّ « وَيَاكَ » محذوفة من « وَيَاكَ » . فالكاف ، على  
 قوله ، ضمير مجرور . وأما قوله تعالى ﴿ وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ  
 لِمَنْ يَشَاءُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فقال أبو الحسن الأخفش<sup>(٣)</sup> : هو « وَيَاكَ » بمعنى :  
 أعجبُ ، والكاف حرف خطاب . أي : أعجبُ لأنَّ الله . وعند الخليل  
 وسيبويه<sup>(٤)</sup> أن « وَيَا » وحدها ، والكاف للتشبيه . واختلاف القراء  
 في الوقف مشهور .

= ١ : ٢٣٥ والخصائص ٣ : ٤١ و ١٦٩ و عيون الأخبار ١ : ٢٤٢ والخلاء  
 ١٦٧ وحاشية الصبان ٣ : ١٩٩ والبحر ٧ : ١٣٥ والخزانة ٣ : ٩٥ - ٩٦  
 والنسب : المال .

- (١) ديوانه ٢١٩ والغني ٤٠٩ والخزانة ٣ : ٩٥ و ١٠١ .  
 (٢) القصص : ٨ . (٣) سقطت من الأصل .  
 (٤) الكتاب ١ : ٢٩٠ .



وذكر صاحب « رصف المياني » أن « وي » حرف تنبيه، معناها التنبيه على الزجر، كما أن « ها » معناها التنبيه على الحض. وهي تقال، للرجوع عن المكروه، والمحذور. وذلك إذا وجد رجل يسبّ أحداً، أو يوقمه في مكروه، أو يتلفه، أو يأخذ ماله، أو يعرض له بشيء من ذلك، فيقال لذلك الرجل: وَيْ. ومعناه: تنبّه! وازدَجِرْ عن فعلك. ويجوز أن توصل به كاف الخطاب. هذا كلامه<sup>(١)</sup>. ثم ذكر اختلاف العلماء في قوله تعالى « وَيَكُنُّ اللَّهُ »، وقال: الصحيح أن تكون « وَيْ » حرف تنبيه. والله سبحانه أعلم.

## يا

حرف تنبيه. وهي قسمان :

الأول: أن تكون لتنبيه المنادى، نحو: يا زيد. فهي، في هذا، حرف نداء. وهي أمُّ باب النداء، فلذلك دخلت في جميع أبوابه، وانفردت بباب الاستغاثة، وشاركت « وا. »<sup>(٢)</sup> في باب الندبة. وهي لنداء البعيد مسافةً أو حكماً. وقد ينادى بها القريب، تأكيداً. ومذهب سيبويه أن ما عدا الهزمة، من حروف النداء، فهو للبعد. إلا أنه يجوز نداء

(٢) سقطت من الأصل.

(١) في الأصل: كلام.

القريب بما للبعيد ، على سبيل التوكيد . وقيل : « يا » مشتركة ؛ يُنادى بها القريب ، والبعيد ، لكثرة استعمالها . ولكثرة استعمالها تقول (١) : إنها هي المحذوفة في النداء ، في نحو ﴿ يُوَسِّفُ أُعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ (٢) ، و ﴿ رَبَّنَا آمَنَّا ﴾ (٣) . ومواضع حذفها مذكورة في كتب النحو ، فلا تطول بها .

### قائده

ذهب بعض النحويين إلى أن « يا » وأخواتها ، التي يُنادى بها ، أسماء أفعال ، تتحمل ضميراً مستكناً فيها . ونُقل عن الكوفيين . الثاني : أن تكون ل مجرد التنبيه ، لا للنداء . ويلبها أحد خمسة أشياء : الأمر ، نحو ﴿ أَلَا ، يَا اسْجُدُوا ﴾ (٤) في قراءة الكسائي ويحول الشاعر (٥) :

(١) في الأصل : يقال .

(٢) يوسف : ٣٩ .

(٣) آل عمران : ٥٣ .

(٤) النمل : ٢٥ .

(٥) صدر بيت للشهاخ ، وعجزه :

وقبلَ تمنايا ، باكراتٍ ، وآجالٍ

ديوانه ٤٥٦ والفتي ٤١٣ وشرح شواهد ٧٩٦ والكتاب ٢ : ٣٠٧ وشرح

المفصل ٨ : ١١٥ . وسنجال : اسم موصغ . وفي الأصل : ألا نسقيالي .

\* أَلَا، يَا اسْقِيَانِي، قَبْلَ غَارَةِ سَنْجَالٍ \*

والهراء، كقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ، وَالْأَقْوَامِ كَلْبِيْمِ

وَالصَّالِحِينَ، عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

و«ليت» نحو ﴿بِالْيَتِّي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. و«رَبِّ» نحو<sup>(٣)</sup> :

\* يَا رَبُّ سَارِبَاتَ مَا تَوَسَّدَا \*

و«جَبْنَا» كقول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

---

١) المنبي ٤١٤ وشرح شواهد ٧٩٦ والكتاب ١ : ٣٢٠ والكامل ٤٧ - ٤٨  
و ١٠١٦ والمعصل ٢٢ وشرحه ١٢٠٠٨ والإنصاف ١١٨ وشرح الحماسة  
للرروي ١٥٩٣ واللامات ١٢ وأمالي ابن السحري ١ : ٣٢٥ و ٢ : ١٥٤  
والمنبي ٤ : ٢٦١ والممع ١ : ١٧٤ و ٢ : ٧٠ والررر ١ : ١٥٠ و ٢ : ٨٦  
والخرانة ٤ : ٤٧٩ .

(٢) النساء : ٧٣ .

(٣) شرح الأشموني ١ : ١٨ وحاشية الصبان ١ : ٣٧ والخرانة ٤ : ٤٨٠ .

(٤) جرير . ديوانه ١٦٥ .

يَا حَبِّدَا جَبَلُ الرِّيَّانِ ، مِنْ جَبَلٍ  
وَحَبِّدَا سَاكِنُ الرِّيَّانِ ، مَنْ كَانَا

فـ« يا » في هذه المواضع حرف تنبيه ، لا حرف نداء . هذا مذهب قوم من النحويين . قال بعضهم : وهو الصحيح .

وذهب آخرون إلى أنها ، في ذلك ، حرف نداء ، والمنادى محذوف . والتقدير : ألا باهؤلاء اسجدوا ، وألا يا هذان اسقياني . وكذلك تقدر<sup>(١)</sup> في سائرهما . وضُمِّفَ بوجهين : أحدهما : أن « يا » نابت مناب الفعل المحذوف ، فلو حُذِفَ المنادى لزم حذف الجملة ، بأسرها . وذلك إخلال . والثاني : أن المنادى مُعْتَمَدُ الْمُقْصِدِ<sup>(٢)</sup> ، فإذا حُذِفَ تناقض المراد .

وذهب ابن مالك في « التسهيل »<sup>(٣)</sup> إلى تفصيل في ذلك . وهو

(١) في الأصل : التقدير .

(٢) ب و ج : القصد .

(٣) التسهيل ١٧٩ .

أَنَّ « يَا » إِنْ وَلِيهَا <sup>(١)</sup> أَمْرٌ أَوْ دَعَاءٌ فِيهِ حَرْفُ نِدَاءٍ ، وَالْمُنَادَى مَحذُوفٌ .  
وَإِنْ وَلِيهَا « لَيْتَ » أَوْ « رَبُّ » أَوْ « جَبَّذَا » فِيهِ لِمَجْرَدِ التَّنْبِيهِ . وَقَدْ  
يَبَيَّنْتُ ذَلِكَ فِي « شَرْحِ التَّسْبِيلِ » . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

---

(١) فِي الْأَصْلِ : وَهُوَ إِنْ وَلِيهَا .

## البنية الثالث

### في التصوي

وهو ضربان : متفق عليه ، ومختلف فيه . وجملة ذلك ستة (١) وثلاثون : أجل ، وإذن ، وإذا ، وألا ، وإلى ، وأما ، وإن ، وأن ، وأنا وأنت ، وأنتِ ، وآبي ، وأنا ، وبجل ، ولى ، وبله ، وثم ، وبجل ، وجير ، وخلا ، ورُب ، وسوف ، وعدا ، وعسى ، وعلى ، وكما ، ولات (٢) ، وليت ، وليس ، ومنذ ، ومتى ، وثم ، ونحن ، وهما ، وهن ، وهيا . وأنا أذكرها على هذا الترتيب ، إن شاء الله تعالى .

#### أجل

حرف جواب مثل « نَعَمْ » . تكون لتصديق الخبر ، ولتحقيق

(١) في الأصل : أربعة . ب : ست . (٢) سقطت من الأصل .

الطلب . تقول لمن قال « قامَ زيدٌ » : أجلٌ . ومن قال « اضرِبْ زيداً » :  
أجلٌ . قال الشاعر (١) :

وَلَوْ كُنْتَ تُعْطِي حِينَ تُسْأَلُ سَأَمَحْتَ  
لَكَ النَّفْسُ ، وَاحْلُولَاكَ كُلُّ خَلِيلِ  
أَجَلٌ ، لَا ، وَلَكِنْ أَنْتَ أَشْأَمُ مَنْ مَشَى  
وَأَسْأَلُ مِنْ صَمَاءَ ، ذَاتِ صَلِيلِ (٢)

وقال آخر (٣) :

وَقُلْنَا : عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ  
أَجَلٌ جَيْرٌ ، إِنْ كَانَتْ أُيِّحَتْ دَعَارُهُ  
قال صاحب « رصف المباني » : ولا تكون جواباً للثني ، ولا للثمي .  
وقال غيره : « أجل » لتصديق الخبر (٤) ، ماضياً كان أو غيره ، موجباً

---

(١) المصنف ١ : ٨٢ والممتع ١٩٧ واللسان والصحاح (حلا) و (صمم) .

(٢) السماء : الأرض . وصليلها : صوت دخول الماء فيها .

(٣) مفرس بن رسي . المنهي ١٢٨ وشرح شواهد ٣٦١ - ٣٦٢ وشرح المصنف

٨ : ١٢٢ والممتع ٢ : ٤٤ و ٧٢ والدرر ٢ : ٥٢ و ٨٨ والصحاح واللسان

والتاج (جير) والحراة ٤ : ٢٣٥ . واطردويان طفيل النوي ٨٤ ودويان

كعب بن زهير ١٩٧ . والفردوس : اسم ماء لبني تميم . والعتار : جمع دغثور

وهو الحوص المثلم .

(٤) في الأصل : تصديق للجبر .

أو غيرَه ، ولا تجيء جواباً للاستفهام . قال بعضهم : وتختص بالخبر .  
وعن الأخص أنها تكون في الخبر والاستفهام ، إلا أنها في الخبر  
أحسن من « نعم » . و « نعم » في الاستفهام أحسن منها . فإذا قال :  
أنت سوف تذهب . قلت : أجل . وكان أحسن من « نعم » . وإذا  
قال (١) : أذهب ؟ قلت : نعم . وكان أحسن من « أجل » .

### أذن

حرف ينصب الفعل المضارع ، بثلاثة شروط :

الأول : أن يكون الفعل مستقبلاً . فإن كان حالاً رُفِعَ ، كقولك  
لمن يحدّثك : إذا أظنّك صادقاً .

الثاني : أن تكون مصدرية . فإن تأخرت أُنِيتَ حتماً ، نحو :  
أكرمك إذا . وإن توسطت ، واقتصر ما قبلها لما بعدها (٢) . مثل أن  
توسط بين المتبدأ وخبره ، وبين الشرط وجزائه ، وبين القسم وجوابه .  
وجب إلناؤها ، أيضاً ، كالتأخرة .

قال ابن مالك : وشذّ النصب بـ « إذن » بين ذي خبر وخبره ،

(١) في الأصل : قلت .

(٢) ب : ما بعدها لما قبلها .

(٣) في الأصل : قال .



في قول الراجز (١) :

لا تترُكتني ، فيهمُ شَطِيرَا  
إِتي إِذنْ أَهْلِكَ ، أو أُطِيرَا

وأجاز ذلك بعض الكوفيين . وتأوله البصريون على حذف الخبر ،  
والتقدير : إتي لا أقدرُ على ذلك . ثم استأنف بـ « إذن » ، فنصب .  
وإن تقدمها حرف عطف ففيها وجهان : الإلفاء ، والإعمال . والإلفاء  
أجود ، وبه قرأ السبعة ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ ﴾ (٢) . وفي بعض الشواذ :  
﴿ وَإِذْنَ لَا يَلْبَثُوا ﴾ على الإعمال .

الثالث : ألا يفصل ، بينها وبين الفعل ، بنير القسم (٣) . فإن  
فُصل بينها بنيره أُنيت ، نحو : إِذْأ زيد يكرمُك . وإن فصل بالقسم  
لم يُعتبر ، نحو : إِذن ، والله ، أكرمُك ،

وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف ، نحو : إِذن غداً أكرمُك .  
وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء ، نحو : إِذن ، يا زيد ، أحسنَ

---

(١) النبي ١٦ وشرح شواهد ٧٠ والإيضاح ١٧٧ وأوضح المسالك ٣ : ١٧٠

وشرح المفصل ٧ : ١٧ وحاشية الصبان ٣ : ٢٨٨ والمجمع ٢ : ٦ والدرر

٢ : ٦ والمعني ٤ : ٣٨٣ والخزانة ٣ : ٥٧٤ . والشعير : البعيد .

(٢) الإسراء : ٧٦ . (٣) ب و ج : ألا يفصل بينها وبين القسم .

إليك ، وإذن - ينفرد الله لك - يُدخلك الجنة . ولم يسمع شيء من ذلك ، فالصحيح<sup>(١)</sup> منه .

وأجاز الكسائي ، وهشام ، الفصل بمعمول الفعل . وفي الفعل ، حيثث ، وجهان . والاختيار عند الكسائي النصب ، وعند هشام الرفع . وبعض العرب يلغى «إذن» مع استيفاء الشروط ، وهي لئنة<sup>(٢)</sup> نادرة ، حكاه عيسى ، وسيبويه<sup>(٣)</sup> . ولا يُقبل قول من أنكرها . ويتعلق بـ «إذن» مسائل .

الأولى : مذهب الجمهور أنها حرف ، كما تقدم . وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم ، وأصلها «إذا» . والأصل أن تقول : إذا جئتني أكرمك . فحذف ما يضاف إليه ، وعوّض منه التنوين .

ثم اختلف القائلون بحرفيتها . فقال الأكثرون : إنها بسيطة . وذهب الخليل ، في أحد أقواله ، إلى أنها مركبة من «إذ» و «أن» . واختلف القائلون بأنها بسيطة . فذهب الأكثرون إلى أنها ناصبة بنفسها . وذهب الخليل ، فيما روى عنه أبو عبيدة ، إلى أنها ليست ناصبة

(٢) ب : لنة .

(١) ب : والصحيح .

(٣) الكتاب ١ : ٤١٢ .

بنفسها، و « أن » بعدها مقدرّة. وإليه ذهب الزجاج، والفارسي.  
والصحيح أنها ناصبة بنفسها.

الثانية: قال سيبويه في إذن: « معناها الجواب والجزاء »<sup>(١)</sup>.  
فحمله قوم، منهم الشلوبيون، على ظاهره وقال: إنها للجواب والجزاء،  
في كل موضع. وتكلف تخريج ما خفي فيه ذلك. وحمله الفارسي على  
أنها<sup>(٢)</sup> قد ترد لهما، وهو الأكثر، وقد تكون للجواب وحده، نحو  
أن يقول القائل أحبك: فقول: إذا أظنك صادقاً. فلا يتصور ههنا الجزاء.

وقال بعض المتأخرين: « إذن »، وإن دلت على أن ما بعدها  
متسبب عما قبلها، على وجهين: أحدهما: أن تدل على إنشاء الارتباط  
والشرط، بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها، في ثاني حال. فإذا قال:  
أزورك، فقلت: إذن أزورك، فإنما أردت أن تجعل فعله شرطاً  
للفعل<sup>(٣)</sup>. وإنشاء السببية، في ثاني حال، من ضرورته أنها تكون في  
الجواب، وبالفعليّة، وفي زمان مستقبل. والوجه الثاني: أن تكون

---

(١) في الكتاب ٢: ٣١٢: وأما إذن فجواب وجزاء.

(٢) في الأصل: أنه.

(٣) يريد: لعلك: وفي الأصل و ج: لعله. ب: الفعل.

مؤكّدة جواب، ارتبط بمتقدّم، أو منبهة على سبب، حصل في الحال. نحو: إن أتيتني إذا آتاك، ووالله إذا أفلت، وإذا أظنّك صادقاً. تقوله لمن حدثتك. فلو<sup>(١)</sup> حُذفت «إذا» فهم الربط. وإذا كان بهذا المعنى في دحوها على الجملة الصريحة، نحو: إن يتم زيد إذا عمرو قائم، نظر. قال: والظاهر الجواز.

الثالثة: إذا وقع بعد «إذا» الماضي، مصحوباً<sup>(٢)</sup> باللام، كقوله تعالى ﴿إِذَا لَأَذْنُكَ﴾<sup>(٣)</sup>، فالظاهر أن اللام جواب قسم مقدر، قبل «إذا». وقال الفراء: «لو» مقدره قبل «إذا»، والتقدير: لو كنت لأذنك. وقدّر، في كل موضع، ما يليق به.

الرابعة: اختلف النحويون في الوقف على «إذن». فذهب الجمهور إلى أنها بوقف عليها بالألف، لشبهها بالنون المنصوب. وذهب بعضهم إلى أنها بوقف عليها بالنون، لأنها بمنزلة «أن» و«لن»<sup>(٤)</sup>، ونقل عن المازني والمبرد.

(٢) في الأصل: مقروناً.

(٤) سقطت من الأصل.

(١) في الأصل: فان.

(٣) الإسراء: ٧٥.

الخامسة: اختلف النحويون أيضاً، في رسمها، على ثلاثة مذاهب: أحدها: أنها تكتب بالألف. قيل: وهو الأكثر، وكذلك رُسمت في المصحف. ونُسب هذا القول إلى المازني، وفيه نظر، لأنه إذا كان يرى الوقف عليها<sup>(١)</sup> بالنون، كما نُقل عنه، فلا ينبغي أن يكتبها بالألف. والثاني: أنها تكتب بالنون. قيل: وإليه ذهب المبرد والأكثرون. وعن المبرد: أشبهي أن<sup>(٢)</sup> أ كوي يد من يكتب «إذن» بالألف، لأنها مثل «أن» و«لن»، ولا يدخل التنوين في الحروف. والثالث: التفصيل، فإن أُغيت كُتبت بالألف، لضعفها، وإن عملت<sup>(٣)</sup> كُتبت بالنون. وقال صاحب «رصف المباني»: والذي عندي فيها الاختيار أن يُنظر، فإن وُصلت في الكلام كُتبت بالنون، عملت أو لم تعمل، كما يُفعل بأمثالها من الحروف. وإذا وُقف عليها كُتبت بالألف، لأنها إذ ذاك مشبهةٌ بالأسماء المنقوصة، مثل: دَمًا، ويدًا.

والله أعلم .

(٢) سقطت من الأصل و ج .

(١) سقطت من الأصل .

(٣) ب : عملت .

وإذا

لفظ مشترك؛ يكون اسماً وحرفاً .

فإذا كانت اسماً فلها أقسام :

الأمول : أن تكون ظرفاً لما يُستقبل من الزمان ، متضمنةً<sup>(١)</sup> معنى الشرط . ولذلك تُجَاب بما تُجَاب به أدوات الشرط ، نحو : إذا جاء زيد فقم<sup>(٢)</sup> إليه . وكثر مجيء الماضي بعدها ، مراداً به الاستقبال . ومع تضمنها معنى الشرط لم يجزم بها ، إلا في الشعر ، كقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

وإذا تُصِيبُكَ خِصَاصَةٌ فَارْجُ الْفِنَى

وإلى الذي يُعْطِي الرِّغَابَ ، فَارْغَبِ

وإنما لم يُجزم بها ، لمخالفتها « إن » الشرطية . وذلك لأن « إذا » لما تُبَيِّنُ<sup>(٣)</sup> وجوده أو رُجُوح ، بخلاف « إن » فإنها للمشكوك فيه ، وقد تدخل على المُتَبَيِّنِ وجوده إذا أُبهِم زمانه ، كقوله تعالى ﴿ أَفَأَنْتَ

---

(١) في الأصل وج : مضمنة .

(٢) النمر بن قلوب . ديوانه ٧٢ . والرغاب : جمع رغبة ، وهي المطامع الكثير .

(٣) في الأصل : يمين . وانظر التسهيل ٩٣ .

مِتْ فَهَمُ الْخَالِئُونَ ﴿١﴾ . وقد تدخل على المستحيل ، كقوله تعالى  
﴿ قُلْ : إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَكَدُ فَأَنَا أَوْلُ الْعَابِدِينَ ﴾ ﴿٢﴾ . وأجاز  
الكوفيون الجزم بـ « إذا » مطلقاً .

ومذهب سيبويه أن « إذا » لا يليها إلا فعل ظاهر ، أو مقدر .  
فالظاهر نحو ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ ﴿٣﴾ . والمقدر نحو  
﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ ﴿٤﴾ . ولا يُجيز غير ذلك . هذا هو المشهور ،  
في النقل عن سيبويه . ونقل السهيلي أن سيبويه يميز ابتداء بـ « إذا »  
الشرطية ، وأدوات الشرط ، إذا كان الخبر فعلاً . وأجاز الأخص  
وقوع المبتدأ بـ « إذا » . قال ابن مالك : وبقوله أقول ، لأن طلب « إذا »  
للفعل ليس كطلب « إن » . ومن ذلك قول الشاعر (٥) :

إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ  
لَهُ وَكَدُ مِنْهَا ، فَذَاكَ الْمُدْرَعُ

- 
- (١) الأنبياء : ٣٤ .  
(٢) الزخرف : ٨١ .  
(٣) النصر : ١ .  
(٤) الانشقاق : ١ .  
(٥) الفرزدق . ديوانه ٤١٥ والنفي ٩٧ وشرح شواهد ٢٧٠ والكامل ٤٦٨ .  
والمنزع : الذي أمه أشرف من أبيه .

وأولَ بعضهم البيت على أن التمدير : استقرت تحتَه حنظليّةٌ .  
 فحنظليّة : فاعل ، وباهليّ : مرفوع بفعل يفسره العامل في « تحتَه » .  
 ومذهب الجمهور أن « إذا » مضافة للجملة التي <sup>(١)</sup> بعدها ، والعاملُ  
 فيها الجوابُ . وذهب بعض النحويين إلى أنها ليست مضافة إلى الجملة ،  
 بل هي معمولة للفعل الذي بعدها ، لا لفعل الجواب .

قال الشيخ أبو حيان : ومذهب الجمهور فاسد ، من وجوه :  
 أحدها : أن « إذا » الفجائية قد تقع جواباً لـ « إذا » الشرطية ، وما بعد  
 « إذا » لا يعمل قبا قبلها . والنأي : اقتران جوابها بالفاء ، وما بعد فاء  
 الجزاء لا يعمل فيما قبلها . والثالث : أن جوابها جاء منفيّاً بـ « ما » ،  
 نحو ﴿ وَإِذَا تُلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ،  
 وما بعد « ما » النافية لا يعمل فيما قبلها . والرابع : اختلاف وقتي الشرط  
 والجواب ، في بعض المواضع ، نحو : إذا جئتني غداً أجيئك بعد غدٍ .

قلت : والحواب عن هذه الوجوه أن الجمهور إنما يقولون :  
 إن العامل فيها جوابها ، إذا كان صالحاً للعمل . فإن منع من عمله فيها  
 مانعٌ كـ « إذا » الفجائية ، و « إن » ، ونحوهما ، فالعامل فيها حينئذٍ

(١) سقطت من ب و ج و د .  
 (٢) الجائية : ٢٥ .



مقدّر، يدل عليه الجواب . هذا حاصل كلامهم . وصرح أبو البقاء<sup>(١)</sup> ، في « إعرابه » بأن الفاء الداخلة في جواب « إذا » لا تمنع من عمل ما بعدها في « إذا » . وذكر الحوفي<sup>(٢)</sup> ، والزمخشري ، أن العامل في ﴿ إذا جاء نصرُ الله ﴾ : فسَبِّحْ . وهذا يدل على أن الفاء ، عندهما ، لا تمنع كما قال أبو البقاء . وفيه نظر . وقد بسطت الكلام ، على ذلك ، في غير هذا الكتاب .

الثاني : أن تكون ظرفاً لما يُستقبل من الزمان ، مجردة من معنى الشرط . نحو قوله تعالى ﴿ والليل إذا يغشى ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ والنجم إذا هوى ﴾<sup>(٤)</sup> . والماضي بعدها في معنى المستقبل ، كما كان بمد المتضمنة<sup>(٥)</sup> معنى الشرط . وقال الفراء : لا يكون بعدها الماضي إلا إذا كان فيها معنى الشرط والإبهام . ومنه قوله تعالى ﴿ وقالوا لإخوانهم ، إذا

(١) عبد الله بن الحسين ، العكبري ، محب الدين . توفي سنة ٦١٦ . بنية الوعاء ٢ : ٣٨ . واسم كتابه « التبيان في إعراب القرآن » . وطبع تحت عنوان : إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن . وانظر منه ٢ : ٢٩٨ .

(٢) علي بن إبراهيم . توفي سنة ٤٣٠ . بنية الوعاء ٢ : ١٤٠ .

(٣) الليل : ١ .

(٤) النجم : ١ .

(٥) في الأصل وج : المضمنة .

ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ ﴿١١﴾ ، كَأَنَّهُ قَالَ : كَلِّمُوا ضَرَبُوا ، أَي : لَا تَكُونُوا كَهَؤُلَاءِ ، إِذَا ضَرَبَ إِخْوَانَهُمْ ﴿١٢﴾ فِي الْأَرْضِ .

الثالث : أَن تَكُونَ ظَرْفًا لِمَاضِي مِنَ الزَّمَانِ ، وَاقِعَةً مَوْقِعَ «إِذَا» ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ : لَا أَجِدُ ﴾ ﴿١٣﴾ ، وَقَوْلِهِ ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً ، أَوْ هَلْوًا ، انْقَضُوا إِلَيْهَا ﴾ ﴿١٤﴾ . فَـ «إِذَا» ، فِي هَذَا وَنَحْوِهِ ، بِعَنْى «إِذَا» . هَذَا مَذْهَبُ ﴿٥﴾ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ . قَالَ فِي «التَّسْبِيلِ» : وَرَبَّمَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ «إِذَا» ، وَ «إِذَا» مَوْقِعَهَا ﴿٦﴾ . وَالَّذِي صَحَّحَهُ الْمُنَازِبَةُ أَنَّ «إِذَا» لَا تَقَعُ مَوْقِعَ «إِذَا» ، وَلَا «إِذَا» مَوْقِعَهَا . وَتَأَوَّلُوا مَا أَوْمَ ذَلِكَ .

الرابع : أَن تَخْرُجَ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، فَتَكُونَ اسْمًا ، بِمَجْرُورَةٍ بِـ «حَتَّى» كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا ﴾ ﴿٧﴾ . وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ . فَـ «إِذَا» ، فِي ذَلِكَ ، فِيهَا وَجْهَانٌ : أَحَدُهُمَا أَنَّ تَكُونَ بِمَجْرُورَةٍ بِـ «حَتَّى» ،

(١) آل عمران : ١٥٦ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : إِخْوَانِكُمْ .

(٣) التوبة : ٩٢ .

(٤) الجمعة : ١١ .

(٥) ب : هَذَا هُوَ مَذْهَبٌ .

(٦) التَّسْبِيلُ ٩٣ .

(٧) الزمر : ٧١ .

واختاره ابن مالك. والثاني: أن تكون «حتى» ابتدائية، و«إذا» في موضع نصب على ما استقر لها. وبه جزم أبو البقاء. وجوز الزمخشري الوجهين. قلت: وأشار الفارسي في «التذكرة» إلى جواز الوجهين. وتقدير الغاية على الأول: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾<sup>(١)</sup>، إلى وقت مجيئهم لها. وعلى هذا، فلا جواب لها. وعلى الثاني، تكون الغاية ما ينسبك من الجواب مرتباً على الشرط. والتقدير المعنوي: إلى<sup>(٢)</sup> تفتح أبوابها وقت مجيئهم، فينقطع السوق. ويؤيد أنها بعد «حتى» شرطية، في موضع نصب، اتفاق النحويين على طلب جوابها، في قوله تعالى ﴿حتى إذا جاؤوها وفُتِحَتْ﴾<sup>(٣)</sup>، فقيل: الواو زائدة. وقيل: الجواب محذوف.

وذهب ابن جني إلى أن «إذا» قد تخرج عن الظرفية، وتكون مبتدأة<sup>(٤)</sup>، كقوله تعالى ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾<sup>(٥)</sup>. فـ«إذا» مبتدأ، و﴿إِذَا رُجَّتْ﴾<sup>(٦)</sup> خبره، في قراءة من تصبب ﴿خَافِضَةً

(١) الزمر: ٧١. (٢) في الأصل: أن.

(٣) الزمر: ٧٣. وزاد في ب: أبوابها.

(٤) في الأصل: مبتدأ. (٥) الواقعة: ١. (٦) الواقعة: ٤.

رافعة ﴿<sup>(١)</sup>﴾ . قال ابن مالك: وهو صحيح . وزاد أنها تكون مفعولاً به ، كقوله عايه السلام ، لعائشة رضي الله عنها «إني لأعلمُ إذا كنتِ عني راصيةً ، وإذا كنتِ عليَّ غَضْبِي» . والظاهر أنها لا تكون مبتدأة<sup>(٢)</sup> ، ولا مفعولاً ، وأنها لا تخرج عن الظرفية ، وما استدُلُّ به محتملٌ للتأويل .

وأما «إذا» الحرفية فقسم واحد، وهي الفجائية . والفرق بينها وبين «إذا» الشرطية<sup>(٣)</sup> من خمسة أوجه : الأول : أن «إذا» الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية ، و«إذا» الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية . والثاني : أن «إذا» الشرطية تحتاج إلى جواب ، و«إذا» الفجائية لا جواب لها . والثالث : أن «إذا» الشرطية للاستقبال ، و«إذا» الفجائية للحال . قال سيبويه : وتكون للشيء ثواقفه في حال أنت فيها<sup>(٤)</sup> . يعني الفجائية . وقال الفراء : وقد يتراخى ، كقوله تعالى ﴿ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بِبَشَرٍ تَنْتَشِرُونَ﴾<sup>(٥)</sup> . والرابع : أن الجملة ، بعد «إذا» الشرطية ، في موضع خفض بالإضافة ، والجملة بعد «إذا» الفجائية

(١) الواقعة : ٣ . (٢) ب و د : متداً . (٣) في الأصل : الظرفية .

(٤) الكتاب ٢ : ٣١١ . (٥) الروم : ٢٠ .

لا موضع لها. والخامس: أن «إذا» الشرطية تقع صدر الكلام ،  
و«إذا» الفجائية لا تقع صدرًا. وقد جمعتُ هذه الفروق، في هذه  
الآيات:

الفرقُ بينَ «إذا» لِشَرَطٍ، والتَّسْيِ  
لِفُجَاءَةٍ مِنْ أَوْجُهُ، لا تُجْهَلُ  
طَلَبُ التِّي لِشَرَطٍ فَعَمَلًا بَعْدَهَا  
وَجَوَابَهَا، وَأَنْتِ لِمَا يُسْتَقْبَلُ  
وَتُضَافُ لِلجُمَلِ التِّي مِنْ بَعْدِهَا  
وَتَكُونُ فِي صَدْرِ المَقَالَةِ، أَوَّلُ

واختلف النحويون في «إذا» الفجائية، على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها ظرف زمان. وهو مذهب الزجاج، والريثي،  
واختاره ابن طاهر، وابن خروف، ونُسب إلى المبرد. قيل: وهو  
ظاهر كلام سيبويه.

والثاني: أنها ظرف مكان. وهو مذهب المبرد، والفارسي،  
وابن جني، ونُسب إلى سيبويه. واستدل القائلون، بأنها ظرف مكان،

وقوعها خبراً عن الجئثة ، في نحو : خرجتُ فاذا زيدُ . وأجاب  
الأولون ، بأنه<sup>(١)</sup> على حذف مضاف ، أي : حضورُ زيدٍ .

والثالث : أنها حرف . وهو مذهب الكوفيين ، وحكي عن  
الأخفش . واختاره<sup>(٢)</sup> الشلوبين ، في أحد قوليهِ . وإليه ذهب ابن مالك ،  
واستدلَّ على صحته بثمانية أوجه ، ذكرتها والاعتراضُ على بعضها ،  
في غير هذا الكتاب .

وتقع « إذا » الفجائية في مواضع .

منها نحو قولهم : خرجتُ فاذا الأسدُ . وفي هذه الفاء ، الداخلة  
عليها ، أقوال تقدمت في بابها .

ومنها جواب الشرط ، بأربعة شروط<sup>(٣)</sup> : أولها أن يكون  
الجواب جملة اسمية . وثانيها أن تكون غير طلبية ، احترازاً<sup>(٤)</sup> من نحو : إن  
عصى زيدٌ فويلٌ له . فهذا تلزمه الفاء . وثالثها : ألا تدخل عليها  
أداة<sup>(٥)</sup> نفي . ورابعها ألا يدخل عليها « إن » . مثال ذلك ﴿ وإن

---

(١) د : بأنها . (٢) في الأصل : وأحزه .

(٣) ج : أوجه . (٤) في الأصل : احتراز .

(٥) ب و ج : ألا تدخل على أداة . وانظر حاشية الصبان ٤ : ٢٣ .

تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿١١﴾ .  
فـ « إذا » ، في ذلك ، نأية مناب الفاء ، في ربط الجواب بالشرط . وليست  
الفاء مقدره قبلها ، خلافاً لزامه . إذ لو كانت مقدره لم يمنع التصريح بها .  
ومنها بعد « بينا » و « فيما » ، كقول الحرقة<sup>(٢)</sup> :

فَبَيْنَا تَسُوسُ النَّاسَ ، وَالْأَصْرُ أَمْرًا  
إِذَا نَحْنُ ، فِيهِمْ ، سُوقَةٌ ، نَتَنصِفُ

وقول الآخر<sup>(٣)</sup> :

بَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي فُنُونِ الْأُمَانِي

فَإِذَا رَأَى النَّشُونَ مُوَافِي

وقال الأصمعي : « إذ » و « إذا » في جواب « بينا » و « فيما » لم يأت  
عن فصيح . والصحيح أنه عربي ، ولكن تركها أفصح .

(١) الروم : ٣٦ .

(٢) وهي حرقة بنت العمان . ونسب إلى أحبا هند . المقني ٣٤٥ ونشرح  
شواهد ٧٢٣ وشرح الحماسة للرزوي ١٢٠٣ ولتبريزي ٣ : ١٧٨ وأملی  
ابن الشجري ٢ : ١٧٥ والمجمع ١ : ٢١١ والدرر ١ : ١٧٨ والخرزانه  
٣ : ١٧٨ . وننصف : نخدم .

(٣) في الأصل و ب : إذا رائد . واقران إذا بالفاء مد فيما صحيح . انظر شرح  
الحماسة للرزوي ١٧٨٣ - ١٧٨٤ ولتبريزي ٤ : ٢٩٣ - ٢٩٤ والخرزانه  
٣ : ١٧٨ .

وقد جاءت « إذا » الفجائية في مواضع أخر . فقد جاءت جواب « إذا » الشرطية ، كقوله تعالى ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ، إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾<sup>(١)</sup> . وقد جاءت بعد « لما » ، كقوله تعالى ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بَأْيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> . وهو دليل على حرفية « لما » . إذ لو كانت ظرفاً لكان جوابها عاملاً فيها ، و « إذا » الفجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

فإن قلت : ما العامل في « إذا » الفجائية ، على القول باسميتها ؟ قلت : خبر المبتدأ الواقع بعدها ، نحو : خرجت فإذا زيد قائم . و « قائم » ناصب ل « إذا » . والتقدير : ففي المسكان الذي خرجت فيه ، أو في الزمان الذي خرجت فيه ، زيد قائم . وإن لم يذكر بعدها خبر ، نحو : خرجت فإذا زيد قائماً ، كانت « إذا » خبر المبتدأ . فإن كان جُزءاً ، وقلنا إنها ظرف زمان ، كان الكلام على حذف مضاف ، أي : بقي الزمان حضوراً زيد . فإن قلت : ما تقرر ، من أن العامل فيها خبر ما بعدها ،

(٢) الزخرف : ٤٧ .

(١) الروم : ٤٨ .



يُشكل بوقوع « إنَّ » المكسورة بعدها ، في قوله<sup>(١)</sup> :

\* إذا إنَّه عَبْدُ القفا ، واللَّهَّازِمِ \*

على رواية من كسرهما . ووجه الإشكال أنَّ « إنَّ » لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ! قلتُ : هذا من أحسن أدلة القائلين بحرفيتها . وقد أجاب عنه بعض القائلين ، باسمينها ، بأنَّ في الكلام حذف . فأذا قلتَ : خرجت فأذا إنَّ زيدا منطلقٌ ، فالتقدير : فأذا انطلقَ زيدٌ ، إنَّه منطلق . فتكون « إذا » خبراً مبتدأً محذوف . والعامل فيها الكون المقدر . والجملة المبدوءة بـ « إنَّ » دليل على المحذوف .

تبيينه

ذكر الزنجشيري في « الكشاف » أن التحقيق في « إذا » الفجائية

(١) عجز يب ، صدره :

وكنْتُ أَرَى زَيْدًا ، كما قيلَ ، سَيِّدًا

الكتاب ١ : ٤٧٢ وأوضح السالك ١ : ٢٤٣ وشرح ابن عقيل ١ : ٣٠٥  
والهمع ١ : ١٣٨ والمصل ٦٨ و ١٣٦ والدرر ١ : ١١٥ وشرح  
الأشموني ١ : ٤٨٠ والخصائص ٢ : ٣٩٩ وشنور الذهب ٢٠٧ وشرح  
التصريح ١ : ٢١٨ والميني ٢ : ٢٢٤ والخزانة ٣ : ٦٥٥ و ٤ : ٣٠٣ .  
واللهازم : جمع لزمة ، وهي طرف الخلقوم . وقوله عبد القفا واللهازم  
كناية عن اللسة .

أنها بمعنى الوقت ، وأنها طالبة ناصباً لها ، وجملة تُضاف إليها ،  
 خُصِّتْ في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلاً مخصوصاً ، وهو  
 فعل المفاجأة ، والجملة ابتدائية لا غير . وذكر أن التقدير في قوله تعالى  
 ﴿ فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعِصِيَّتُهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ ، مِنْ سِحْرِهِمْ ، أَنَّهُمْ  
 تَسْمَعُ ﴾ (١) : ففاجأ (٢) موسى وقت تخييل سعي جبالهم وعصيتهم .  
 وهذا تمثيل ، والمعنى : على مفاحأته جبالهم وعصيتهم مخيلةً إليه السعي .  
 وقال في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ ﴾ (٣) : ثم  
 فاجأهم وقت كونكم بشراً منتشرين (٤) . وقال في قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا  
 جَاءَهُمْ بآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾ (٥) : فإن قلت :  
 كيف جاز أن تجاب « لما » بـ « إذا » المفاجأة (٦) ؟ قلت : لأن فعل  
 المفاجأة معاً مقدر ، وهو عامل النصب في محلها . كآه قيل : فلما  
 جاءهم بآياتنا فاجؤوا وقت ضحكهم .

قال الشيخ أبو حيان : ولا نعلم نحوياً ، ذهب إلى ما ذهب إليه

(١) طه : ٦٦ . (٢) في الأصل : مفاجأ .

(٣) الروم : ٢٠ . (٤) ب : تنتشرون . ح : منتشرون .

(٥) الزخرف : ٤٧ . وانظر الكشاف ٣ : ٤٩٠ - ٤٩١ .

(٦) ب : الفجائية .

هذا الرجل ، من أن « إذا » الفجائية<sup>(١)</sup> تكون منصوبة بفعل مقدر ،  
تقديره : فاجأ . بل هي منصوبة بالخبر ، أو خبرٌ على ما تقدم تقديره ،  
وليست مضافة إلى الجملة ، كما سبق . ثم إن المفاجأة التي ادّعاها لا يدلّ  
المعنى على أنها تكون من الكلام<sup>(٢)</sup> ، السابق . بل المعنى يدلّ على أن  
المفاجأة تكون من الكلام الذي فيه « إذا » . تقول : خرجت فأرذا  
الأسد . فالمعنى : ففاجأني الأسد . وليس المعنى : ففاجأتُ الأسد .

قلت : وقد قدر<sup>(٣)</sup> أبو البقاء العامل في « إذا » الفجائية فعلاً ،  
في مواضع . منها قوله نعالى ﴿ فأرذا جبالهم ﴾ . قال : التقدير :  
فألقوا فأرذا . و « إذا » في هذا ظرف مكان ، والعامل فيه ألقوا . ورد  
بأن الفاء تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها .

واعلم أنه قد بقي ، من أقسام « إذا » ، قسم آخر ، وهو إذا  
الزائدة . وهذا قال به أبو عبيدة بمد « يينا » و « يينا » . وهو ضعيف .  
والله أعلم .

---

(١) ب : المفاجأة .

(٢) في الأصل : من المعنى .

(٣) ب و ج : وقدر .

## أول

حرف ، يرد لثلاثة معان :

الأول : استفتاح الكلام وتبنيه المخاطب<sup>(١)</sup> . وهي تدخل على الجملة الاسمية ؛ نحو ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> . والفعلية نحو ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> . وعلامتها صحة الكلام بدونها<sup>(٤)</sup> . وقيل : معناها<sup>(٥)</sup> : حَقًّا . وجوز هذا القائل أن تفتح « أن » بعدها ، كما تفتح بمد « حَقًّا » . وهذا في غاية البعد .

واختُلف في « ألا » الاستفتاحية : هل هي مركبة أو بسيطة ؟  
فقال : مركبة من همزة الاستفهام و « لا » النافية . وإليه ذهب الزنجشري . وقيل : هي<sup>(٦)</sup> بسيطة . وإليه ذهب ابن مالك . وردَّ الشيخ أبو حيان دعوى التركيب ، بأن الأصل عدمه ، وبأنها قد وقعت

---

(١) في الأصل : استفتاح للكلام تنبيه المخاطب .

(٢) هود : ٨ .

(٣) يونس . ٦٢ .

(٤) في الأصل : علامتها .

(٥) ب و ح و د : دونها .

(٦) سقطت من الأصل .

قبل « إن » و « رُبَّ » و « لَيْتَ » والنداء ، ولا يصلح النفي قبل شيء من ذلك .

الثاني : العرض . وهذه مختصة بالأفعال ، نحو : أَلَا تَنْزَلُ عِنْدَنَا فَتُحَدِّثُ<sup>(١)</sup> . وإن وليها اسم فملى إضمار فعل ، كقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

أَلَا رَجُلًا ، جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا

يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ ، تَبَيَّتُ

التقدير<sup>(٣)</sup> : أَلَا تُرَوِّني رجلاً . هذا قول الخليل . وقال يونس : إنه أراد : أَلَا رَجُلًا ، فَنَوَّانَ مضطراً<sup>(٤)</sup> .

وقد تُذكر « أَلَا » هذه مع أحرف التحضيض ، لكونها للطلب . ولكن التحضيض أشدُّ تأكيداً من العرض . [والفرق بينهما أنك في العرض تعرض عليه الشيء ، لينظر فيه . وفي التحضيض تقول : أَلَا ولى

---

(١) ب : فتحدِّثُ .

(٢) عمرو بن قعاس . الكتاب ١ : ٣٥٩ والنوادر ٥٦ والمغني ٧٣ وشرح

شواهد ٢١٤ و ٦٤١ والأزهية ١٧٣ وشرح الفصل ٢ : ١٠١ و ٧ : ٥

٩ و ٨٠ والمبي ٢ : ٣٦٦ و ٣ : ٣٥٢ والمجم ١ : ٥٨ وشرح الأشموني

٢ : ١٦ والحزانة ١ : ٤٥٩ و ٢ : ١١٢ و ١١٦ و ٤ : ٧٧ . والمحصلة :

المرأة تحصل زاب المعدن .

(٣) في الأصل : والتقدير . (٤) الكتاب ١ : ٣٥٩ .

لك أن تعلم ، فلا يفوتنك [١]. قيل: ولذلك يحسن قول العبد لسيدته:  
ألا تُعطيني . ويقبح : لولا تُعطيني .

قال ابن الخطيب: من الناس من جملة يشي: العرض استقماماً، ومنهم  
من جملة قدماً برأسه . وما ذكره ابن الحاجب ، من دخول «ألا» التي  
للعرض على الاسم ، وتركيبه معها ، نحو : ألا نُزولَ عندنا ، غيرُ  
ثابت . بل هي مختصة بالفعل ، كما تقدم .

و «ألا» هذه مركبة . قال ابن مالك : «ألا» التي للعرض  
مركبة من «لا» النافية والمهمزة ، بخلاف التي للاستفتاح فإنها غير  
مركبة . قال الشيخ أبو حيان : الذي أذهب إليه أنها بسيطة . قلت :  
وهو ظاهر كلام صاحب «رصف المباني» .

الثالث : الجواب . كقول القائل : ألم تقم . فتقول : ألا .  
فتكون حرف جواب بمعنى : بلى . ذكره صاحب «رصف المباني» ،  
وقال : إنه قليل شاذ .

واعلم أن «ألا» قد تكون كلمتين : إحداهما همزة الاستفهام ،  
والأخرى «لا» النافية . فلا تُعدُّ حيثُذ حرفاً واحداً ، بل حرفين .

(١) سقط من الأصل .

وذلك في ثلاثة مواضع : الأول : أن يُقصد بها مجرد الاستفهام عن  
النفي ، نحو : ألا رجل في الدار . ومنه قول الشاعر (١) :

\* ألا اصطبارَ لسمي ، أم لها جلدٌ \*

الثاني : أن يُقصد بها التويخ ، كقول حسان (٢) .

\* ألا طمان ، ألا فرسانَ عاديةٍ \*

الثالث : أن يُقصد بها التمني ، كقول الشاعر (٣) :

ألا عُمرًا ، ولئى ، مُستطاعٌ رُجوعُهُ

فيرأب ما أنأت يدُ الغفلات

فـ «ألا» في المواضع الثلاثة مركبة ، بنير إشكال ، «ولا» نافية على

---

(١) صدر بيت لقيس بن الملوح ، عجزه :

إذا ألابي النبي لاقاه أمثالي

ديوانه ٢٢٨ والنبي ٧٢ و ٨ وشرح شواهد ٤٢ وشرح ابن عقيل ١ :  
٣٦٣ والبيي ٢ : ٣٥٨ .

(٢) صدر بيت لحسان بن ثابت ، عجزه :

إلا تمجشواكم ، حول الثنائير

وينسب إلى حداد بن زهير : ديوان حسان ١٢٣ والنبي ٧٢ وشرح  
شواهد ٢١٠ والكتاب ١ : ٣٥٨ والخراة ١ : ٣٥٨ والبيي ٢ : ٣٦٢ .

(٣) النبي ٧٢ وشرح شواهد ٢١٣ و ٨٠٠ وشرح ابن عقيل ١ : ٣٦٤  
والبيي ٢ : ٣٦٧ . وأنأت : أفسدت .

حكما النبي لها ، قبل دخول الهمزة . ولذلك بُني الاسم معها . وذلك واضح . والله أعلم .

إلى

حرف جر ، يرد لمعان ثمانية :

الأول : انتهاء الناية في الزمان ، والمكان ، وغيرهما . وهو أصل معانيها . وفي دخول ما بعدها في حكم ما قبلها أقوال . ثالثها<sup>(١)</sup> : إن كان من جنس الأول دخل ، وإلا فلا . وهذا الخلاف عند عدم القرينة . والصحيح أنه لا يدخل<sup>(٢)</sup> ، وهو قول أكثر المحققين ، لأن الأكثر مع القرينة ألا يدخل ، فيحمل عند علمها على الأكثر ، وأيضاً فإن الشيء لا ينتهي ما بقي منه شيء ، إلا أن<sup>(٣)</sup> يُتجوّز فيجعل القريب الانتهاء انتهاء . ولا يحمل على المجاز ما أمكنت الحقيقة . فهو إداً غير داخل .

الثاني : أن تكون بمعنى «مع» ، كقوله تعالى ﴿<sup>(٤)</sup> مِنْ أَنْصَارِي

(١) أولها : دخوله في الحكم . ثانيها : عدم دخوله فيه . وقد أعفلها المؤلف لشهرتها .

(٢) في الأصل : أنها لا تدخل . (٣) ج : إلا إذا تحوّر

(٤) آل عمران : ٥٢ ، والصف : ١٤ . وراد في الأصل : قال .



إلى الله ﷻ . قال الفراء : قال المفسرون : أي : مع الله ، وهو وجه حسن . قال : وإنما تجمل « إلى » كـ . « مع » ، إذا ضمنت شيئاً إلى شيء ، كقول العرب : الذودُ إلى الذودِ إبلٌ . قال : فإن لم يكن ضمّ لم تكن « إلى » كـ « مع » . فلا يقال في « مع فلانٍ مالٌ كثيرٌ » : إلى فلانٍ مالٌ كثيرٌ . انتهى .

وكون « إلى » بمعنى « مع » حكاه ابن عصفور ، عن الكوفيين . وحكاه ابن هشام عنهم ، وعن كثير من البصريين . وتناول بعضهم ما ورد ، من ذلك ، على تضمين العامل ، وإبقاء « إلى » على أصلها . والمعنى في قوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ : مَنْ يُضَيِّفُ نُصْرَتَهُ إِلَى نَصْرَةِ اللَّهِ . و « إلى » <sup>(٢)</sup> في هذا أبلغ من « مع » ، لأنك لو قلت : مَنْ يَنْصُرُنِي مَعَ فُلَانٍ ، لم يدلّ على أن فلاناً وحده ينصرك ، ولا بدّ ، بخلاف « إلى » ، فإنّ نصرته ما دخلت عليه حقيقةً وافعةً ، مجزوم بها . إذ المعنى على التضمين <sup>(٣)</sup> : مَنْ يُضَيِّفُ <sup>(٤)</sup> نُصْرَتَهُ إِلَى نَصْرَةِ فُلَانٍ .

الثالث : التبيين . قال ابن مالك : هي المتعلقة ، في تمجب أو تفضيل ،

(١) ليست في الأصل .

(٢) ب : فألى .

(٣) زاد في الأصل هنا : بها .

(٤) في الأصل : يضيف .

مُحِبِّ أَوْ بُغْضٍ ، مَبِينَةٌ لِفَاعِلِيَّةٍ مَصْحُوبِهَا . كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ (١) .

الرابع : موافقة اللام . مثله ابن مالك بقوله ﴿ وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ ﴾ (٢) ، لأن (٣) اللام في هذا هي (٤) الأصل ، ويقوله تعالى ﴿ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (٥) . وقال بعضهم « إلى » في قوله تعالى ﴿ وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ ﴾ لانتهاء الغاية ، على أصلها ، والمعنى : والأمر متته إليك .

الخامس : موافقة « في » . ذكره القُتَيْبِيُّ ، وابن مالك . كقول النابغة (٦) :

فَلَا تَنْرُكْنِي ، بِالْوَعِيدِ ، كَأَنْتَنِي  
إِلَى النَّاسِ ، مَطْلَبِي بِهِ الْقَارُ ، أُجْرَبُ  
أَي : في الناس . قال ابن مالك : ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى

- 
- (١) يوسف : ٣٣ .  
(٢) النمل : ٣٣ .  
(٣) ب : قال لأن .  
(٤) في الأصل : هو .  
(٥) يونس : ٢٥ .  
(٦) ديوانه ٧٨ والنقي ٧٩ وشرح شواهد ٢٢٣ والأزهية ٢٨٣ والخزانة ٤ : ١٣٧ .

﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾<sup>(١)</sup> .

ورد ابن عصفور كون « إلى » بمعنى « في » ، بأنها لو كانت بمعنى « في » لساغ أن يُقال<sup>(٢)</sup> : زيد إلى الكوفة ، أي : في الكوفة . فلما لم تغله العرب وجب أن يتأول ما أوم ذلك . وتأول البيت على أن قوله « مطلي » ضمّن معنى « مُبغض »<sup>(٣)</sup> . وأوله غيره على تقدير : كأنتي مضافاً إلى الناس . فـ « إلى » تتعلق بمحذوف ، دلّ عليه الكلام .

واستدلّ بعضهم ، على ذلك بقوله تعالى ﴿ فَقُلْ : هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ﴾<sup>(٤)</sup> . وتؤول على أن المعنى : أدهوك إلى أن تزكّى .

الماس : موافقة « من » ، كقول ابن أحر<sup>(٥)</sup> :

تَقُولُ ، وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ ، فَوْقَهَا  
أَيْسَقَى ، فَلَا يَرَوَى إِلَى ، ابْنُ أَحْمَرَ ؟

- (١) الأمام : ١٢ . (٢) في الأصل : تقول .  
(٣) في الأصل : أن قوله مطلياً ضمن مبغض . (٤) النازعات : ١٨ .  
(٥) عمرو بن أحر . ديوانه ٨٤ والمغني ٧٩ وشرح شواهد ٢٢٥ . يصفناقه .  
والكور : الرحل ناداته . واستعار السقي للركوب .

أي : مني . هذا قول الكوفيين والقُتيبي ، وتبهم ابن مالك . وخُرَجَ على التضمين ، أي : فلا يأتي إلى الواو .

السابع : موافقة « عند » ، كقول أبي كبير الهذلي<sup>(١)</sup> :

أم لا سبيلَ إلى الشبابِ ، ودكرُهُ  
أشهى إليَّ من الرِّحيقِ ، السلسلِ  
أي : عندي .

واعلم أن أكثر البصريين لم يثبتوا لها غير معنى انتهاء الغاية .  
وجميع هذه الشواهد عندهم متأول<sup>(٢)</sup> .

الثامن : أن تكون زائدة . وهذا لا يقول به الجمهور ، وإنما قال به الفراء ، واستدل<sup>(٣)</sup> بقراءة من قرأ ﴿ فاجعل<sup>(٤)</sup> أفتدةً ، من الناسِ ، تهوى إليهم ﴾ بفتح الواو .  
وخُرِجَت هذه القراءة على تضمين « تهوى » معنى : تميلُ . وقال

---

(١) ديوان الهذليين ٢ : ٨٩ والمتني ٧٩ وشرح شواهده ٢٢٦ . والرحيق :

الجرة . والسلسل : السلسة الدخول في الخلق .

(٢) في الأصل : متأولة . (٣) في الأصل : وإنما استدلت .

(٤) إبراهيم : ٣٧ . وفي النسخ : واجمل .

ابن مالك : وأولى من الحكم بزيادتها أن يكون الأصل « تَهْوِي »  
 بكسر الواو ، فجُمِلَ موضعَ الكسرةِ فتحةً ، كما يقال في « رَضِي » :  
 رَضِيَ ، وفي « ناصية » : ناصاة . وهي لغة طائية . واعتُرض بأن طيئناً  
 لا يفعلون ذلك في كل موطن ، بل في مواضع مخصوصة ، مذكورة في  
 التصريف . والله أعلم .

## أما

حرف ، له ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون حرف استفتاح ، مثل « ألا » . وكثر قبل  
 القسم ، نحو : أما والله لقد كان كذا وكذا . كما كثر « ألا » قبل  
 النداء ، نحو : ألا يا زيد . وقد تُبدل همزة « أما » هاءً ، أو عيناً ،  
 فيقال : هما والله ، وعمما والله . وقد تحذف ألفها ، في الأحوال الثلاثة ،  
 فيقال : أمَ والله ، وهمَ والله ، وعمَ والله .

الثاني أن تكون بمعنى « حقاً » . روى سيبويه في « أما إنك  
 ذاهبٌ » <sup>(١)</sup> الكسرَ على أنها حرف استفتاح كـ « ألا » ، والفتحَ على

(١) في الكتاب ١ : ٤٦٢ : « وتقول : أما إنته ذاهبٌ ، وأما أنته منطلقٌ » .  
 ويريد بالكسر والفتح حركة همزة إن .

جبل «أما» بمعنى «حقاً»، ففتح بعدها، كما تفتح بمد «حقاً»، لأنها مؤولة بمصدر مبتدأ، و «حقاً» مصدر واقع ظرفاً مخبراً به. ومنه (١) :

\* أَحَقَّ أَنْ جِيرَ تَنَا اسْتَقَلُّوا \*

تقديره، عند سيويه: أفي-حق. ف «أما» كذلك. وشرح بمضهم كلام سيويه، بأنها إذا فُتحت فالهمزة للاستفهام، و «ما» بمنزلة «شيء»: ذلك الشيءُ حقٌ. فكأنك قلت: أحقاً أنك ذاهبٌ. وانتصابه على الظرف.

قلت: وعلى هذا ف «أما» كلمتان: حرف وهو الهمزة، واسم وهو «ما». وعلى الأول فهو (٢) كلمة واحدة. إلا أن في عدها من الحروف نظراً، لأن التقدير السابق يأباه. وفي كلام ابن خروف

---

(١) صدر بيت للفعل السكري. عجزه:

فبيئنا، ويئئهم، قريين

الغني ٥٦ وشرح شواهد ١٧٠ والأصمعيات ٢٣١ وطبقات فحول التمراء

١٠٨ والسمط ١٢٥ والحجاسة البصرية ١ : ٥٣ واليني ٢ : ٢٣٥ واللسان

٩٢ : ١٧٥ وشرح التصريح ١ : ٢٢١. واستقل: رحل. والفريق: المتفرقة.

(٢) في الأصل: هو.

تصريح بحرفيتها. فإنه جعل «أما أنك ذاهبٌ» بفتح الهمزة من تركيب حرف مع اسم، نحو «يا زيدُ» على مذهب أبي علي.

الثالث: أن تكون للعرض، كأحد معاني «ألا» المتقدمة الذكر. ذكر هذا القسم صاحب «رصف المباني». ومثله بقوله: أما تقومُ، وأما تقعدُ<sup>(١)</sup>. والمعنى أنك تعرض عليه فعل القيام والقعود، لنرى هل يفعلها، أو لا. قال: فلا يكون<sup>(٢)</sup> بعدها إلا الفعل، كـ «ألا» المذكورة، فإن أتى بعدها الاسم فلي تقدير الفعل. فتقول: أما زيداً، أما عمراً، والمعنى: أما تبصيرُ زيداً. أو نحو ذلك، من تقدير الفعل الذي تدلّ عليه قرينة الكلام. ونصّ على أن «أما» التي للعرض بسيطة، كـ «أما» التي للاستفتاح.

قلت: وكون «أما» حرف عرض لم أراه في كلام غيره. والظاهر أن «أما»، في هذه المثل التي مثل بها، مركبة من الهمزة و«ما» النافية. فهي كلمتان. وقد ذكر هو وغيره أن «أما» قد تكون همزة استفهام، داخلة على حرف النفي. فيكون المعنى، على التقدير، كما في نحو «ألم».

---

(١) في الأصل: وأما تفعل. (٢) ب: ولا يكون. وانظر رصف المباني ٤٦.

وقد ذكر<sup>(١)</sup> ابن السّيد ، في « إصلاح الخلل » ، أن « ما » قد تكون محنوفة من « أما » . وأنشد قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

ما تَرَى الدَّهْرَ قَدْ أَبَادَ مَعْدًا  
وَأَبَادَ السَّرَاةَ ، مِنْ قَحْطَانِ  
أراد « أما » فحذف الهززة . والله أعلم .

إن

حرف ، له قسمان :

الأول : أن يكون حرف توكيد ، ينصب الاسم ويرفع الخبر .  
نحو : إن زيدا ذاهبٌ . خلافاً للكوفيين ، في قولهم : إنها لم تعمل  
في الخبر شيئاً ، بل هو باقٍ على رفعة قبل دخولها .  
وأجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر معاً ، بـ « إن »

(١) في الأصل : وقدس .

(٢) المتني ٥٧ وشرح شواهد ١٧٣ والممع ٢ : ٧٠ والدرر ٢ : ٨٧ . ومعنى :  
أبو عرب السهال . والسراة : خيار الناس وسادتهم . وقحطان : أبو عرب  
الجنوب . والرواية المشهورة : « من عدنان » . وما أثنناه أعلى .



وأخواتها. وأجازته الفراء في « ليت » خاصة. وتقل ابن أصبغ عنه أنه أجاز في « لمل » أيضاً. قال ابن عصفور: ومن ذهب إلى جواز ذلك، في « إن » وأخواتها، ابن سلام<sup>(١)</sup> في « طبقات الشعراء ». وزعم أنها لغة رثية وفومه. وقال ابن السيد: نصب خبر « إن » وأخواتها لغة قوم من العرب. وإلى ذلك ذهب ابن الطراوة. والجمهور على أن ذلك لا يجوز. ومن شواهد نصب خبر « إن » قول عمر بن أبي ربيعة<sup>(٢)</sup>:

إذا اسودَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ ، وَلْتَكُنْ  
خُطَاكَ خِطْفَاكَ ، إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وأولئك المانعون على أنه حال، والخبر محذوف، أي: تلقام أسداً.  
أو خبر « كان » محذوفة، أي: كانوا أسداً.

ومن أحكام « إن » أنها قد تُخَفَّفُ، كما تقدم في باب الثنائي،  
خلاقاً للكوفيين. فـ « إن » المخفضة عندم نافية، وهي حرف تائي

(١) ب. القاسم بن عبيد بن سلام. وفي المصحح ١: ١٣٤: أبو عبيد القاسم بن سلام. وانظر طبقات فضول الشعراء ٦٥.

(٢) اللغوي ٣٦ وشرح شواهد ١٢٢ وشرح الأشموني ١: ٦٩ والمصحح ١: ١٣٤ والدرر ١: ١١١ - ١١٢ وحاشية الصان ١: ٢٦٩.

الوضع ، واللام بعدها بمعنى « إلا » . و « إن » المشددة لا تخفف  
عندهم . ويُبطل قولهم أن من العرب من يُعملها ، بمد التخفيف ،  
عملها وهي مُشددة . فيقول : إن عمراً منطلق . حكاه سيويه .

ومن أحكامها أنها قد تصل بها « ما » الزائدة ، فيبطل عملها ،  
ويلبها الجلتان : الاسمية والفعلية ، فتكون « ما » كافة لها عن العمل ،  
ومهيئة لدخولها على الأفعال . والجمهور على أن إعمالها ، عند اتصال  
« ما » ، غير مسموع . ثم اختلفوا في جوازه قياساً . وذهب قوم إلى منعه ،  
وهو مذهب سيويه ، فإنه لا يميز<sup>(١)</sup> أن يعمل عنده ، من هذه  
الأحرف ، أعني « إن » وأخوانها ، إذا لحقتها « ما » ، إلا « ليت »  
وحدها . وذكر ابن مالك أن الإعمال قد سُمع في « إنما » وهو قليل .  
وذكر أن الكسائي ، والأخفش ، روباها عن العرب .

### مسألة

اشتهر في كلام المتأخرين ، من أهل النحو ، أن « إنما » للحصر .  
قال الشيخ أبو حيان : والذي تقرر ، في علم النحو ، أن « ما » الداخلة

---

(١) في الأصل : وهو لا يجوز .

على « إن » وأخواتها كافة لها عن العمل، فإن فهم حصر فن سياق الكلام، لا منها. ولو أفادت الحصر لأفادته أخواتها المكفوفة بـ « ما ».

وقال ابن عطية: « إنما » لفظ لا تفارقه المبالغة والتأكيد، حيث وقع. ويصلح، مع ذلك، للحصر. فإذا دخل في قصة، ومساعد معناها على الانحصار، صح ذلك وترتب. كقوله تعالى<sup>(١)</sup> ﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾<sup>(٢)</sup>، وغير ذلك من الأمثلة. وإذا كانت القصة لا تنأى للانحصار بقيت<sup>(٣)</sup> « إنما » للمبالغة فقط، كقوله عليه السلام « إنما الربا في النسيئة »<sup>(٤)</sup>.

واحتج من ذهب إلى أنها تفيد الحصر بوجهين:

أحدهما لفظي، وهو أن العرب أجرت عليها حكم النفي و« إلا »، ففصلت الضمير بعدها، كقول الفرزدق<sup>(٥)</sup>:

---

(١) ليست في الأصل .

(٢) الأنبياء: ١٠٨ .

(٣) في الأصل: وبقيت . ب: لا يتأتى فيها الانحصار بقيت .

(٤) سنن ابن ماجه ٧٥٩ .

(٥) ديوانه ٧١٢ والمغني ٣٤٢ وشرح شواهد ٧١٨ .

أنا الذائدُ، الحامي الدمارَ ، وإنما  
يُدافعُ عن أحسابهم أنا، أو مثلي  
لما كان غرضه أن يحصر المدافعَ لا المدافعَ عنه فصل (١) الضمير .  
ولو قال « وإنما أدافعُ عن أحسابهم » لأفهم غير المراد . فدلَّ (٢) ذلك  
على أن العرب ضمنت « إنما » معنى « ما » و « إلا » .

والثاني معنوي ، وهو وجه يُسند إلى علي بن عيسى الرُبَعي (٣) ،  
وهو من أكابر نحاة بغداد ، أنه لما كانت كلمة « إن » لتأكيد إثبات  
المسند للمسند إليه ، ثم اتصلت بها « ما » الزائدة المؤكدة ، ناسب أن  
تُضمَّن معنى الحصر لأن الحصر ليس إلا تأكيداً على تأكيد (٤) . فإن قولك :  
زيد جاء لا عمرو ، لمن يردّد المجيء الواقع بينهما ، يفيد إثباته لزيد  
في الابتداء صريحاً ، وفي الآخر ضمناً .

واستدل الإمام فخر الدين ، على أنها للحصر ، بأن « إن » للإثبات ،  
و « ما » للنفي ، ف « إن » للإثبات المذكور ، و « ما » لنفي ما عداه . وردُّ  
بأنه قول من لا وقوف له على علم النحو ، وهو ظاهر الفساد ، لوجوه

(١) في الأصل : حصر . (٢) في الأصل : فافهم .

(٣) شيرازي الأصل ، بغدادي المتزل . صحب الفارسي ، وتوفي سنة ٤٣٠ هـ .

(٤) إنباء الرواة ٢ : ٢٩٧ . (٤) في الأصل : إلا تأكيد .

منها: أن فيه إخراج « ما » النافية عما تستحقه ، من وقوعها صدراً .  
 ومنها أن فيه الجمع بين حرف تفي وحرف إثبات ، بلا فاصل . ومنها  
 أنه لو كانت نافية<sup>(١)</sup> لجاز أن تعمل ، فيقال : إنما زيد قائماً . ذكر  
 بمضهم هذه الأوجه . ولا يُحتاج ، في بيان فساد<sup>(٢)</sup> هذا القول ، إلى  
 ذلك . فإنه لا يخفى فسادهُ .

قلتُ : ذكر القرافي في « شرح المحصول » أن أبا علي الفارسي  
 نقل في مسائله « الشيرازيات » أن « ما » في<sup>(٣)</sup> « إنما » للنفي .  
 والله أعلم .

القسم الثاني : أن تكون حرف جواب ، بمعنى « نعم » . ذكر  
 ذلك سيبويه ، والأخفش . وحمل المبرد ، على ذلك ، قراءة من قرأ ﴿ إِنَّ  
 هَذَانِ لَسَاِحِرَانِ ﴾<sup>(٤)</sup> . وأنكر أبو عبيدة أن تكون « إن » بمعنى  
 « نعم » . ومن شواهد قول الراد<sup>(٥)</sup> ، حين قال التامل : لعن الله

(١) في الأصل : أنها لو كانت فيه .

(٢) في الأصل : إفساد .

(٣) زاد في الأصل هنا : قوله .

(٤) طه : ٦٣ .

(٥) وهو ابن الزبير . رده بذلك على قول فضالة بن شريك . انظر المغني ٣٧

وحاشية السموي ١ : ٣٨ .

نَاقَةٌ حَمَلَتْني إِلَيْكَ ، فقال : إنَّ وراكبها ، أي : نعم ولعنَّ راکبها .

ويُطل كُون « إنَّ » في هذا الكلام هي المؤكِّدة ، من وجهين : أحدهما عطف جملة الدماء على جملة الخبر . والثاني أنَّه لم يوجد حذف اسم « إنَّ » وخبرها في غير هذا الكلام .

قلت : وقد صحَّح بعض النحويين جواز عطف الطلب على الخبر ، وقال : هو مذهب سيبويه .

وأما قول الشاعر<sup>(٦)</sup> :

ويقتلنَّ : شيبٌ قد علا

ك ، وقد كبرت ، قلتُ : إنَّه

فيحتمل أن تكون « إنَّ » فيه بمعنى « نعم » ، كما قال الأخفش . ويحتمل أن تكون المؤكِّدة والهاء اسمها ، والخبر محذوف ، كما قال أبو عبيدة . وإذا جعلت بمعنى « نعم » فالهاء للسكت .

(٦) عبيد الله بن قيس الرقيات . ديوانه ٦٦ والمتي ٣٧ وشرح شواهد ١٢٦ والكتاب ١ : ٤٧٥ و ٢ : ٢٧٩ والمصل ١٣٩ و ١٤٥ و شرحه ٨ : ٦ والأثرية ٢٦٧ والخزاة ٤ : ٤٨٥ .

## فائدة

ذكر بعض النحويين لـ « إن » في الكلام عشرة أنحاء :

الأول : أن تكون حرف توكيد .

والثاني : أن تكون حرف جواب ، بمعنى « نعم » .

وقد تقدم الكلام على هذين .

والثالث : أن تكون أمراً للواحد المذكر ، من الأئين . نحو :

إن ، بازيد .

والرابع : أن تكون فعلاً ماضياً ، مبنياً للمالم <sup>(١)</sup> يُسم فاعله ،

من الأئين ، على لغة رد ، بالكسر . نحو : إن في الدار .

والخامس : أن تكون أمراً لجماعة الإناث ، من الأئين ، وهو

التعب . نحو : إن ، يا نساء ، أي <sup>(٢)</sup> : اتعبن .

والسادس : أن تكون فعلاً ماضياً ، خبراً عن جماعة الإناث ،

من الأئين أيضاً . نحو : النساء إن ، أي : تعبين .

---

(٢) ب : بمعنى .

(١) سقطت من الأصل .

والسابع : أن تكون أمراً ، من «وأي» بمعنى : وعدّ ، للمؤنثة<sup>(١)</sup> .  
كقول بعض المتأخرين<sup>(٢)</sup> :

إِنَّ هِنْدُ ، الْجَمِيلَةَ ، الْحَسَنَاءَ

وَأَيَّ مَنْ أُنْصَرَّتْ لِجَلِيلٍ ، وَقَاهُ

فـ «إن» فعل أمر مؤكّد بنون التوكيد الشديدة . وكان أصله قبل  
لحاق النون «إي» ياء المخاطبة ، لأنه أمر للمؤنث . فلما لحقته النون  
حذفت الياء ، لالتقاء الساكنين . و «هند» في البيت منادى ، تقديره :  
يا هند . والجميلة الحسناء : نمت<sup>(٣)</sup> لـ «هند» على المحلّ ، كقوله<sup>(٤)</sup> :  
«يا عُمَرُ ، الجَوَادَا» وأجاز بعضهم أن تكون «الجميلة» مفعولاً لفعل  
الأمر الذي هو «إن» . وقوله «وأي» مصدر منصوب بـ «إن» .

---

(١) سقطت من الأصل . (٢) المعنى ١٣ و ٣٨ . ب و ج : لوعده وقاه .

(٣) ب : صفة .

(٤) قسيم بيت لجرير ، يمدح عمر بن عبد العزيز . وتماهه :

فما كتبُ بنُ مامة ، وابنُ سُمْدَى بأجودَ منك ، يا مُرُ ، الخَوَادَا

ديوانه ١٣٥ والمعنى ١٤ وشرح شواهد ٥٦ . وكتب هذا هو الإيادي

المضروب بكرمه المثل . وابن سمدى هو أوس بن حارثة الغاثي ، أحد

مشاهير الأجواد .



والثامن . أن تكون أمراً لجماعة الإناث ، من : **أَنْ يَنْعِيْهُ** ، أي :  
قَرِيبَ . فتقول : **إِنْ يَا نِسَاءُ** ، أي اقربِ بِنَ .

والتاسع : أن تكون ماضياً ، خبراً عن الإناث ، من « **أَنْ** »  
أيضاً . نحو : **النِّسَاءُ إِنْ** ، أي : قَرِيبِ بِنَ .

والعاشر : أن تكون مركبة من « **إِنْ** » النافية و « **أَنَا** » .  
كقول العرب : **إِنْ قَاتِمٌ** . يريدون : **إِنْ أَنَا قَاتِمٌ** . فنقلوا حركة الهمزة  
إلى نون « **إِنْ** » ، وحذفوا الهمزة ، وأدغموا . ونظيره قوله **لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ**  
**رَبِّي** <sup>(١)</sup> . وسُمع من بعضهم : **إِنْ قَاتِمًا** ، بالنصب ، على إعمال « **إِنْ** » عمل  
« **مَا** » المجازية . والله أعلم .

### أن الفتحة الهمزة

لها قسمان :

الأول : أن تكون حرف توكيد ، تنصب الاسم ، وترفع الخبر ،  
مثل « **إِنْ** » المكسورة التي تقدم ذكرها . و « **أَنْ** » المفتوحة من  
الأحرف المصدريات . ونص النحويون على أنها تفيد التوكيد

---

(١) الكهف : ٣٨ .

ك « إن » المكسورة . واستشكله بعضهم . قال : لأنك لو صرحتَ  
بالمصدر النسبك منها لم يُفدَ تو كيداً . وليس هذا الإشكال بشيء .

واختلف في المفتوحة الهمزة ، فقليل : هي فرعُ المكسورةِ .  
وهو مذهب سيويه ، والمبرد في « المقتضب » ، وابن السراج في  
« الأصول » . ولذلك <sup>(١)</sup> قال هؤلاء في « إن » وأخواتها : الأحرف  
الخسة . ولم يعدوا « أن » المفتوحة ، لأنها فرع . وهو مذهب الفراء .  
وقيل : إنَّ المفتوحة أصلٌ للمكسورة . وقيل : هما أصلان .

والأول هو الصحيح ، ويدل على صحته أوجه :

الأول : أن الكلام مع المكسورة جملةٌ غير مؤولة بمفرد ، بخلاف  
المفتوحة . والأصل أن يكون المنطوق به جملة من كل وجه ، أو مفرداً  
من كل وجه .

الثاني <sup>(٢)</sup> : أن المكسورة مستغنية بمموليها عن زيادة ، بخلاف  
المفتوحة .

الثالث : أن المفتوحة تصير مكسورة ، بحذف ما تملئ به .

(١) في الأصل : وكذلك .

(٢) ب و ج : والثاني

كقولك في<sup>(١)</sup> «عرفتُ أنكَ بَرٌّ» : إنَّكَ بَرٌّ . ولا تصير  
المكسورة مفتوحةً ، إلا زيادة . والمرجوع إليه بِمَحْذَفٍ<sup>(٢)</sup> أصلٌ .

الرابع : أنْ المكسورة<sup>(٣)</sup> تفيد معنى واحداً ، وهو التوكيد .  
والفتوحة<sup>(٤)</sup> تفيده ، وتعلّق ما بعدها بما قبلها . فكانت فرعاً .

الخامس : أنْ المكسورة أشبه بالفعل ، لأنها عاملةٌ غيرُ معمولة ،  
كما هو أصل الفعل .

السادس : أنْ المكسورة كلمة مستقلة ، والفتوحة كبعض اسم .

إذا قرّر هذا فاعلم أن « أن » لها ثلاثة أحوال : تارة يجب  
كسرهما ، وتارة يجب فتحهما ، وتارة يجوز الوجهان .

فيجب كسرهما في كل موضع ، يمتنع فيه تأويلها مع اسمها وخبرها  
عصدر . وذلك في ثمانية مواضع :

الأول : ابتداء الكلام حقيقةً ، نحو ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾<sup>(٥)</sup> ،

---

(١) سقطت من الأصل و ب .

(٢) سقطت من ب و د .

(٣) في الأصل : المفتوحة .

(٤) سقطت من الأصل .

(٥) الكوثر : ١ .

أَوْ حَكْمًا ، نَحْوُ ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾<sup>(١)</sup> .

الثاني : صلة الموصول ، نحو ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ ﴾<sup>(٢)</sup> . فـ «إِنَّ» وما دخلت عليه صلة «ما» . فإن لم تكن صلة بل جزء صلة فتحت ، نحو : جاء الذي في طنبي أنه فاضلٌ . وإذا وردت مفتوحة بعد الموصول جملت الصلة محذوفةً ، و«أَنَّ» معمولةٌ لذلك المحذوف ، كقولهم : لا أَكَلِمَةً<sup>(٣)</sup> ما أَنَّ في السماء نجماً ، أي : ما ثبت أَنَّ .

الثالث : جواب القسم . نحو ﴿ وَالْعَصْرِ ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾<sup>(٤)</sup> فإن كان في جملتها التلام ، كآلية : فلا خلاف في وجوب كسرها . وإن لم يكن ففيه خلاف ، سيأتي .

الرابع : إذا حُكيتُ بالقول ، نحو ﴿ قَالَ اللَّهُ : إِنِّي مَعَكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> .

(٢) القصص : ٧٦ .

(١) يونس : ٦٢ .

(٣) في الأصل وب : آكله . د : لا الكلمة . (٤) المص : ١ .

(٥) المائدة : ١٢ .

فلو وقعت بعد القول، غير محكية، فُتحتْ ، نحو: أُنقِلُ أُنْكَ قاضٍ. لأن القول، في هذا، حامل عمل الظن.

الخامس: أن تقع موقع الحال، مصاحبة لـ «واو الحال»، نحو ﴿وَإِنْ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَنُكَارِهُنَّ﴾<sup>(١)</sup>، أو غير مصاحبة، نحو ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الْعَطَمَ﴾<sup>(٢)</sup>.

السادس: أن تكون قبل لام مملقة، نحو ﴿وَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾<sup>(٣)</sup>. فهذه لولا اللام لفتحت.

السابع: أن تكون واقعة موقع خبر اسم عين، نحو: زيدٌ إنَّه قائمٌ. ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا، وَالَّذِينَ هَادُوا، وَالصَّابِئِينَ، وَالنَّصَارَى، وَالْمَجُوسَ، وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا، إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>. وكذا الواقعة موقع المفعول الثاني في باب «ظن» ، لأنه خبر في الأصل. كقول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

(١) الأنفال: ٥ .

(٢) العرقان: ٢٠ .

(٣) المنافقون: ١ .

(٤) الحج: ١٧ .

(٥) وصاح اليمن . شرح الجليلة للرزوقي ٦٤٧ وللتبريزي ٢: ١٩٥ واليمني

٢: ٢١٦ . والرواية: أنثاء، بفتح الهمزة . والآلة: الرفق . والسرع: السرعة.

مِنَ الْأُنَاةِ ، وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَحْسِبُنَا

إِنَّا بَطَاءٌ ، وَفِي إِطْلَانَا سَرَعٌ

فَأَنْ قُلْتَ : فَهَلْ يَجُوزُ فَتْحُ «إِنْ» إِذَا وَقَعَتْ خَبْرَ اسْمِ عَيْنٍ ،  
وَتُجْمَلُ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ بِالمَعْنَى عَنِ الْعَيْنِ ، مِبَالِغَةً ، فَيُقَالُ : زَيْدٌ أَنْتَ ،  
قَائِمٌ ، كَمَا يُقَالُ : زَيْدٌ قِيَامٌ ؟

قُلْتُ : الحَرْفُ المَصْدَرِيُّ أضعْفُ مِنَ صرِيحِ المَصْدَرِ ، فَلَا يَلْزَمُ  
أَنْ يَجُوزَ فِيهِ مَا جَازَ فِي المَصْدَرِ الصرِيحِ . وَقَدْ نَصَّ ابْنُ مَالِكٍ ، عَلَى أَنَّ  
الحَرْفَ المَصْدَرِيُّ لَا يُوَكِّدُ بِهِ فِعْلٌ ، وَلَا يَقَعُ نَتَأً ، وَلَا حَالًا .

الثَّامِنُ : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ «حَيْثُ» نَحْوُ : مِنْ حَيْثُ إِتَهَ فَاضِلٌ .  
قَالَ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ : وَقَدْ أُولِعَ عَوَامُّ الفُقَهَاءِ بِفَتْحِ «أَنْ» بَعْدَهَا .  
قُلْتُ : يَلْزَمُ مِنْ أَجَازِ إِضَافَةِ «حَيْثُ» إِلَى المَعْرُودِ ، وَهُوَ الكَسَائِيُّ ،  
أَنْ يَجِيزَ فَتْحَ «أَنْ» بَعْدَهَا .

وَيَجِبُ فَتْحُ «أَنْ» فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ، يَلْزَمُ فِيهِ تَأْوِيلُهَا ، مَعَ اسْمِهَا  
وَخَبْرُهَا ، بِمَصْدَرٍ . وَذَلِكَ فِي ثَمَانِيَةِ مَوَاضِعَ :

الأوَّلُ : أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ (١) فَاعِلٍ ، نَحْوُ ﴿ أَوْ لَمْ يَكْفِيهِمْ

(١) ب : مَوْضِعٌ .

أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ ﴿١﴾ .

الثاني : أن تقع في موضع نائبه ، نحو ﴿ قُلْ : أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ ﴾ (٢) .

الثالث : أن تقع في موضع مبتدأ ، نحو : في ظنِّي أنكَ فاضلٌ .  
ويجب تقديم خبرها ، لأن المفتوحة لا تقع في ابتداء الكلام ، خلافاً لبعضهم ، ما لم تكن بعد « أما » فيجوز [ التقديم والتأخير ] (٣) ، نحو  
أما أنتَ فاضلٌ فقي ظنِّي .

الرابع : أن تقع اسم « كان » ، نحو : كان في ظنِّي أنكَ فاضلٌ .  
الخامس : أن تقع اسم « إن » مفصولة بالخبر ، نحو : إن عندي  
أنتَ فاضلٌ . وكذا باقي أخواتها . وقد اتصل بـ « ليت » سادة مسد  
اسمها وخبرها ، عند سيبويه . وقال الأخفش : بل مسدّ الاسم فقط ،  
والخبرُ محذوفٌ . كقول الشاعر :

فِيالَيْتَ أَنْ الظَّاعِنِينَ تَلَفَّتُوا

فِيُعَلِّمَ مَا بِي ، مِنْ جَوِّبِي ، وَغَرَامِ

وأجاز الأخفش ذلك في « لعل » ، قياساً على « ليت » . وعنه أنه

(١) المنكبوت : ٤٧ .

(٢) الحن : ١ .

(٣) سقط من الأصل .

أجازه في « لكن » أيضاً .

وأجاز الفراء، وهشام، دخول « إن » المكسورة على « أن »  
المفتوحة، نحو : إن أنك قائمٌ يُعجبني . والصحيح المنع ، وهو  
مذهب سيبويه .

السادس<sup>(١)</sup> : أن تكون خبر اسمٍ معنى ، نحو : أمرُك أنك  
ذاهبٌ .

السابع<sup>(٢)</sup> : أن تقع في موضع منصوب ، غير خبر ، نحو قوله  
تعالى ﴿ وَلَا تَخَافُوكُمْ أَن كُنتُمْ بِاللهِ بَالِغِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> . وإنما احترزتُ  
عن الخبر ، والمراد به ثاني مفعولي « ظن » فإنه خبر في الأصل ، لأنها  
يجب كسرها فيه ، بعد اسمٍ عينٍ ، كما تقدم .

الثامن<sup>(٤)</sup> : أن تقع في موضع مجرور ، بحرف ، نحو ﴿ ذَلِكَ بِأَن  
اللهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾<sup>(٥)</sup> . وإما<sup>(٦)</sup> أن تقع في موضع مجرور بإضافة ،  
نحو ﴿ إِنَّهُ لِحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> .

(١) ب و ج : « الخامس » . وهو تكرار خطأ .

(٢) ب و ج : السادس . (٣) الأنعام : ٨١ .

(٤) ب و ج : السابع . (٥) لقمان : ٣٠ .

(٦) ج : الثامن . (٧) الذاريات : ٢٣ .



وهذه المواضع الثمانية ترجع إلى ثلاثة أشياء: أولها: أن تقع في موضع مصدر مرفوع. وثانيها: أن تقع في موضع مصدر منصوب. وثالثها: أن تقع في موضع مصدر مجرور.

وزاد بعضهم، في مواضع وجوب فتحها: أن تقع بعد «لولا» و«لو» و«ما» التوقيتية. نحو ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾<sup>(٢)</sup>، وحكى<sup>(٣)</sup> ابن السكيت: لا أُكَلِّمُكَ ما أن في السماء نجماً. وهذه المواضع الثلاثة راجعة إلى ما تقدم، لأنها بعد «لولا» في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف، على الصحيح. وبعد «لو» في موضع رفع على الفاعلية، بفعل مقدر، أي: ولو ثبت أن. وهو مذهب الكوفيين، والمرد، والزجاج، والزمخشري. أو على الابتداء، والخبر محذوف، وهو مذهب سيديويه. وقيل: لا حذف، لأنها سدت مسد الجزين<sup>(٤)</sup>. وبعد «ما» التوقيتية في موضع رفع بفعل مقدر، تقديره: ما ثبت أن في السماء نجماً.

ويجوز الفتح والكسر في كل موضع، يجوز فيه تأويلها بمصدر

(٢) الحجرات: ٥.

(٤) بوجه: الخبرين.

(١) الصلوات: ١٤٣.

(٣) زاد في ب هنا: عن.

وعدم تأويلها به<sup>(١)</sup> . وذلك في ثمانية مواضع :

الأول : في نحو : أولُ قولي اني أحمدُ الله . فالكسر على تقدير :  
أولُ قولي هذا الكلامُ المفتوح بـ «إني» . والفتح على تقدير : أولُ  
قولي حمدُ<sup>(٢)</sup> الله . وفي هذه المسألة أقوال ، لا يحتمل هذا الموضع  
ذكرها .

الثاني : بعد «إذا» الفجائية ، كقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا ، كَمَا قِيلَ ، سَيِّدًا

إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا ، وَاللَّهَازِمِ

يروى بالكسر ، على عدم التأويل ، والتقديرُ : إذا هو عبدٌ . وبالفتح ،  
على تقدير : فإذا عبوديته . فعبوديته مبتدأ ، «وإذا» الفجائية خبره ،  
عند من جعلها ظرفاً . وأما من جعلها حرفاً فالخبر عنده محذوف ، تقديره :  
حاصلة .

الثالث : بعد فاء الجواب ، كقوله تعالى ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى

---

(١) في الأصل : يجوز تأويلها فيه بسدر وعدم تأويلها به .

(٢) في الأصل : أحمد . (٣) مضي في ص ٣٧٨ -

نَفْسِهِ الرَّحْمَةِ : أَنَّهُ مِنْ عَمَلٍ مِنْكُمْ سُوءًا ، بِجَهَالَةٍ ، ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ ، وَأَصْلَحَ ، فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١﴾ . قرئ بالوجهين .  
 فالكسر على جعل ما بعدها جملة تامة ، أى : فهو غفور <sup>(٢)</sup> . والفتح على تقديرها بمصدر مبتدأ والخبر <sup>(٣)</sup> محذوف ، أو خبرٍ والمبتدأ <sup>(٤)</sup> محذوف ، والتقدير : فغفرانه حاصلٌ ، أو : فجزاؤه الغفران .

الرابع : بـ «أما» ، نحو : أما أنتك ذاهبٌ . رواه شيبويه بالكسر والفتح . فالكسر على جعل «أما» حرف استفتاح . والفتح على جعلها بمعنى «حقاً» . وقد تقدم بيان ذلك .

الخامس : بـ القسم ، إذا لم توجد اللام ، بشرط تقدم فعل القسم ، نحو : أحلفُ باللهِ إنَّ زيداً قائمٌ . فالكسر على جعلها جواباً للقسم . والفتح على تقدير «على» ، وتكون متعلقة بفعل القسم . وقد روى بالوجهين قول الشاعر <sup>(٦)</sup> :

(١) الأمام : ٥٤ .

(٢) ب : عمور رحيم .

(٣) في الأصل : بمصدر مقدر وخبره . > : مصدر مبتدأ وخبره .

(٤) في الأصل و ب : خبراً مبتدأ .

(٥) الكتاب ١ : ٤٦٢ .

(٦) رؤفة . ديوانه ١٨٨ وشرح الأشموني ١ : ٤٨١ وحاشية الصان ١ : ٢٧٦

والسني ٢ : ٢٣٢ .

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ ، الْعَلِيِّ  
إِنِّي أُوذِيَا لِكَ الصَّبِيِّ

وأجاز الكوفيون فتح «أن» إذا وقعت جواب القسم ، دون لام ، [نحو : والله أن زيدا قائمٌ] <sup>(١)</sup> . والصحيح وجوب الكسر ، وهو مذهب البصريين . وقال ابن خروف : لم يسمع فتحها بعد اليمين ، ولا وجه له . قلتُ : وهو كما قال . وقد أوضحت ذلك ، في غير هذا الكتاب .

السادس : بعد «حتى» ، نحو : عرفتُ أموركَ حتى ائتكَ فاضلٌ . إن جعلت «حتى» جارةً أو عاطفةً فتحت «أن» <sup>(٢)</sup> . وإن جعلت «حتى» ابتدائيةً كسرت ، كقولهم : مريضٌ حتى إنه لا يُرجى ، بالكسر .

السابع : بعد «لاجرم» . المشهورُ بعدها فتح «أن» ، كقوله تعالى ﴿ لا جرمَ أن لهم النار ﴾ <sup>(٣)</sup> . ومذهب سيويه <sup>(٤)</sup> أن «لا»

(٢) سقطت من الأصل .

(٤) = : سيويه والصريين .

(١) سقطت من الأصل .

(٣) المحل : ٦٢ .

نافية، وهي ردُّ لما قبلها، مما يدل عليه سياق الكلام . و« جَرَمَ »  
 فعل ماضٍ بمعنى : حَقَّ . و« أَنْ » مع صلتها في موضع رفع بالفاعلية .  
 وقال بعضهم : جَرَمَ بمعنى كَسَبَ ، وفاعلها ضمير مستتر ، و« أَنْ »  
 مع صلتها في موضع نصب بالمفعولية . والتقدير : كَسَبَ لَهُمْ كَفْرُهُمْ  
 أَنْ لَهُمُ النَّارَ . قال الشاعر (١) :

نَصَبْنَا رَأْسَهُ ، فِي رَأْسِ جِذْعِ

بِمَا جَرَمَتْ يَدَاهُ ، وَمَا اعْتَدَيْنَا

أَي : بِمَا كَسَبَتْ .

وقال الكوفيون : « لا » نافية ، و« جَرَمَ » اسم « لا » ، وهي  
 بمعنى : لا بدُّ ، ولا محالة ، و« أَنْ » على تقدير « مِنْ » ، أي : لا جرم  
 مِنْ أَنْ لَهُمُ النَّارَ . ف« جرم » عند الكوفيين اسم . قال الزمخشري : من  
 الجَرَمِ ، وهو القطع ، كما يقال إنَّ بُدْءًا مِنَ التَّبْدِيدِ ، وهو التفريق (٢) .  
 فكما أن معنى « لا بدُّ أُنْثَى تَفْعَلُ كَذَا » بمعنى : لا بدُّ من فعله ، فكذلك  
 « لا جرم أَنْ لَهُمُ النَّارُ » أي : لا قَطْعَ لذلِكَ . بمعنى أنهم أبدأً يستحقون

(١) شرح القصائد السبع ٥٢ . (٢) في الأصل : وهو من التفريق .

النار، ولا انقطاع لاستحقاقهم. وروى عن العرب: لا جرمٌ أنه يفعلُ،  
بضم الجيم وسكون الراء، بزنة: بُدٌّ. و«فُعِلُّ» و«فَعَلُّ» أخوان،  
كُرُشْدٌ ورَشْدٌ.

وأما وجه الكسر بعد «لاجرم» فهو ما حكاه الفراء. قال: العرب  
تقول: لا جرمٌ لا تينك، ولاجرمٌ لقد أحسنت. فتراها بمنزلة  
اليمن. قال ابن مالك: ولإجرائها بحرى اليمين حكى عن العرب كسر  
«إن» بعدها. قلتُ: والظاهر أن «إن» إذا كسرت بعدها فيبي  
جواب قسم، مقدر بعد «لاجرم». وهو ظاهر قول ابن مالك في  
«التسهيل»: وربما أغنت «لاجرم» عن لفظ القسم، مراداً<sup>(١)</sup>. ويؤيد  
ذلك أن بعض العرب صرح بالقسم بعدها، فقال: لاجرم، والله  
لا فارقتك.

الثامن: بعد «أما»، إذا جاء بعدها ظرف، أو مجرور، نحو:  
أما في الدار فان زيدا قائمٌ. فيجوز الكسر على تقدير: فزيد قائم، ويتعلق  
المجرور بما في «أما» من معنى الفعل. ويجوز الفتح على تقدير: بقيامه<sup>(٢)</sup>،

(٢) في الأصل وج: قيامك.

(١) التسهيل ١٥٤.

والمجرور في موضع الخبر .

وزاد بعضهم موضعاً آخر ، وهو أن تقع بعد « مذ » و « منذ » .  
قلتُ : أمّا الفتح بعدها فتفق عليه . وأمّا الكسر فلم يذكره سيبويه .  
وصرح بعضهم بامتناعه ، وصرح الأحفش بجواره .  
واعلم أن بسط الكلام على هذه المواضع يستدعى تطويلاً .  
فلذلك اختصرت الكلام عليها .

### مسألة

إذا كُفِّت « أن » المفتوحة بـ « ما »<sup>(١)</sup> بطل عملها . وأحاز  
بعضهم إعمالها قياساً ، ولم يُسمع . وذهب الزمخشري إلى أن « إن » المكسورة  
و « أن » المفتوحة ، كليهما ، إذا كُفِّت<sup>(٢)</sup> بـ « ما » يفيدان الحصر ، كقوله تعالى :  
﴿ قُلْ : إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾<sup>(٣)</sup> . وردّه  
الشيخ أبو حيان ، في « تفسيره »<sup>(٤)</sup> بأن « ما » مع « إن » كهي مع

(١) في الأصل وب : بأن . (٢) ب : كلاهما إذا كُفِّتا .

(٣) فصلت : ٦ . (٤) واسمه البحر المحيط .

« كَانٌ » و « لَلَّ » . فكما لا تقيّد الحصر، في التشبيه، والترجي،  
فكذا لا تقيده مع « إن » المكسورة. وأما جعله<sup>(١)</sup> « أنما » المفتوحة  
للحصر فتحي، انفرد به، ولا يُعلم الخلاف إلا في المكسورة. ثم إن  
الحصر يقتضي أنه لم يُوحَ إليه إلا التوحيد، وهو باطل. انتهى .

واتصر بعض الناس للزمخشري بأن قال<sup>(٢)</sup> : إن المفتوحة هي  
فرع المكسورة، بدليل أن سيويوه عدّها خمسة، واستغنى بـ « إن »  
المكسورة عن المفتوحة. فلا فرق بينها في الحصر، وعدمه. وقوله :  
ثم<sup>(٣)</sup> إن الحصر النح، جوابه أن الحصر، عند القائلين به، باعتبار  
المقام. وهو هنا خطاب للمشركين، والمُوحى إليه في حقهم أولاً،  
هو التوحيد. والله أعلم .

اقسم الثاني : أن تكون بمعنى « لَلَّ »، كقول العرب : ائتِ  
السوقَ أنكَ تشري لنا شيئاً . حكاه الخليل<sup>(٤)</sup>، ومنه قراءة من  
فتح الهمزة، في قوله تعالى ﴿ وما يُشعركم أنها إذا جاءتْ

(٢) في الأصل : وقال .

(٤) الكتاب ١ : ٤٦٢ - ٤٦٣ .

(١) في الأصل : جعل .

(٣) سقطت من الأصل .



لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١١﴾ ، أي : لعلها . و « أن » هذه إحدى لغات « لعل » .  
وسياتي ذكرها ، إن شاء الله تعالى .

أنا وأنتَ وأنتِ

هذه الألفاظ الثلاثة ضائر منفصلة .

وإنما ذكرتها لأن قوماً ، من النحويين ، ذهبوا إلى حرفيتها ،  
إذا وقعت فصلاً بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصلها مبتدأ وخبر . و كذلك  
الخلافاً في جميع <sup>(١)</sup> الضائر المنفصلة ، المرفوعة الموضع ، إذا وقعت  
فصلاً . وتقدم [ذكر ذلك] <sup>(٢)</sup> في باب الثنائي . فلاحاجة لإعادته . والله  
أعلم .

آي بالمدّ

حرف نداء ، حكاة الكوفيون ، ولم يذكره سيبويه . قال ابن  
مالك : رواها الكوفيون عن العرب الذين يتقون بمرئيتهم ، ورواية العدل  
مقبولة . وهي لنداء البعيد ، كسائر حروف النداء ، إلاّ الهمزة . وتقدم <sup>(٤)</sup>

(٢) سقطت من الأصل .

(٤) ب : وقد تقدم .

(١) الأتمام : ١٠٩

(٣) سقط من الأصل .

الكلام على « أي » بالقصر . والله أعلم .  
أيا

حرف من حروف النداء المتفق عليها . وهي للبعيد . قال الشاعر (١) :

أبا ظليّة الوعاء ، بين جلاجيل  
وبين النقي ، آ أنت أم أم سلم ؟

قال صاحب « رصف المباني » : ولا يجوز حذفها وإبقاء المنادى . وإذا  
وجدنا منادى ، دون حرف نداء ، حكمنا بالحذف لـ « يا » لأنها  
أمّ الباب (٢) . والله أعلم .

بجِلّ

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً ، وحرفاً (٣) .

فأما « بجل الحرفية » فعرف جواب ، بمعنى « نعم » . وتكون في الخبر  
والطلب . ذكرها (٤) صاحب « رصف المباني » .  
وأما « بجل » الاسمية فلها قسبان :

أحدهما : أن تكون اسم فعل ، بمعنى : أكتفي . فتحققها نون

---

(١) البيت لذي الرمة . ديوانه ٦٢٢ والكتاب ٢ : ١٦٨ والخصائص ٢ : ٤٥٨

والمصنف ٢ : ٤٨٢ والأمل ٢ : ٦١ والمعصل ١٦٧ وشرحه ١ : ٩٤

والأرهمية ٢١ وشرح شواهد التنبيه ٣٤٧ والخزانة ٤ : ٢١٥ والوعاء :

الرمة اللينة . وحلاحل : اسم موضع . والنق : التل من الرمل .

(٢) رصف المباني ٦٣ . (٣) ب : ويكون حرفاً . (٤) رصف المباني ٧١ .

الوقاية ، مع ياء المتكلم ، فيقال : بَجَلْتَنِي .  
والثاني : أن تكون اسماً بمعنى : حَسَب . فتكون الياء المتصلة بها  
مجرورة الموضع ، ولا تلحقها نون الوقاية . وذكروا أنها قد تلحقها نون الوقاية  
قليلاً ، والأكثر ألا تلحق كقول طرفة <sup>(١)</sup> :  
\* أَلَا ، بَجَلِي مِّنَ الشَّرَابِ ، أَلَا بَجَلٌ \* .

بِئ

حرف ثلاثي الوضع ، والألف من أصل الكلمة ، وليس أصلها  
« بِل » التي للمطف ، فدخلت الألف للإيجاب ، أولاً ضراباً والرد <sup>(٢)</sup> ،  
أو للتأنيث <sup>(٣)</sup> ، كالتاء في « رُبَّتْ » و « تُمَّتْ » ، خلافاً لزمعي ذلك .  
وهي حرف جواب .

وهي مختصة بالنفي ، فلا تقع إلا بعد نفي في اللفظ ، أو في المعنى .

---

(١) عجز يب ، صدره :

أَلَا إِثْنِي أَثْرِيَتْ أَسْوَدَ ، حَالِكَا

ديوانه ٧٥ والنبي ١١٩ وشرح شواهد ٣٤٥ .

(٢) في الأصل وب : ولورد . (٣) ج : ولتأنيث .

وتكون ردآ له ، سواء<sup>(١)</sup> أقرنت به أداة استفهام أو لا .  
وقد وقعت جواباً للاستفهام ، في نحو : هل يستطيع زيدٌ مقاومتي ؟  
فيقول : بلى . إذا كان منكرًا لمقاومته . ومنه قول الجحاف بن حكيم<sup>(٢)</sup> :

بلى ، سوفَ نَبْكِيهِمْ ، بِكُلِّ مُهَنْدٍ  
وَنَبْكِي عُمَيْرًا ، بِالرِّمَاحِ ، الْخَوَطِرِ

جواباً ، لقول الأخطل له<sup>(٣)</sup> :

ألا ، سَلِ الْجَحَافَ : هل هو نائرٌ

بقتلى ، أُصِيبَتْ ، مِنْ ثَمِيرِ بْنِ طَامِرٍ ؟

ولا تقول لمن قال « قام زيد » : بلى . لأنه موضع « نعم » ،

(١) ب و د : وسواء .

(٢) الأعلاني ١١ : ٥٨ والموشح ١٣٨ والكامل ٤٤١ والمفوات النادرة ٥٨

والكامل لابن الأثير ٢ : ٤٤١ وأنساب الأشراف ٥ : ٣٢٨ - ٣٣١

والقائض ٢٢٨ - ٢٣٠ وشر الأخطل ٣٥ والخزائن ٤ : ١٤٣ - ١٤٤ .

وعمير هو عمير بن الحمام .

(٣) شعر الأخطل ٥٢٨ . والرواية :

ألا ، سائلِ الجحاف : هل هو نائرٌ بقتلى ، أُصِيبَتْ ، مِنْ سَلِيمٍ ، وَعَامِرٍ ؟

وسليم و عامر : قبيلتان من قيس هيلان . وعمير : بطن من

بني عامر .

لاموضع «بلى»، لأن «بلى» إيجاب لنفي مجرد، كقولك «بلى»، لمن قال:  
 ما قام زيد. أو مقرون باستفهام حقيقة، نحو: أليس زيد قائم؟ فتقول:  
 بلى. أو للتقرير، كقوله تعالى ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟ قَالُوا: بَلَىٰ﴾<sup>(١)</sup>.  
 أجرت العرب التقرير بجرى النفي. ولذلك قال ابن عباس: لو قالوا:  
 «نعم» لكفروا. لأن «نعم» لتصديق الخبر في الإيجاب والنفي.  
 فإذا قال: ليس لك عندي وديعة، قلت «نعم»، كان تصديقاً له.  
 وإن قلت «بلى»، كان إيجاباً لما نفي.

قال ابن مالك: وقد تواقها «نعم» بمد المقرون<sup>(٢)</sup>. يعني بمد  
 النفي المقرون بالاستفهام، كقول جعدر<sup>(٣)</sup>:

أليس الليلُ يجمعُ أمَّ عمرو

وإيَّانا ، فذاك بنا تداني

(١) الأعراف: ١٧٢. (٢) التسهيل ٢٤٥

(٣) جعدر بن مالك. المنسي ٣٨٣ وشرح شواهد ٤٠٨ ومعجم اللدان

(حجر) والمقرب ١: ٣٩٤ والأماي ١: ٢٧٨ وأماي السبيلي ٤٧.

ونسأ إلى الملوط. الشعر والشعراء ٤٤٢.

نَعَمْ ، وَتَرَى الْهَيْلَانَ ، كَمَا أَرَاهُ

وَيَعْلَمُهَا النَّهَارُ ، كَمَا عَلَانِي

وقول الأنصار<sup>(١)</sup> للنبي ، ﷺ « أَلَسْتُمْ تَرَوْنَ ذَلِكَ » ؟ قالوا :  
نعم . ويؤول قول الأنصار على أن ذلك لأمن اللبس ، وقول جحدر  
على أن « نعم » جواب المقدر في نفسه ، من اعتقاده<sup>(٢)</sup> أن الليل يجمعه  
وأمر عمرو ، أو يكون جواباً لما بعده ، فقدّم عليه . قال الشيخ أبو  
حيان : والأولى ، عندي ، أن يكون جواباً لقوله « فذاك بنا  
تداني » .

وقال بعضهم : يجوز أن يُؤتى بـ « نعم » ، بعد التقرير<sup>(٣)</sup> ، تصديقاً  
له ، لأن معناه الإيجاب . وإنما يمتنع ، إذا جعلت جواباً . قال :  
ولا يكون الشاعر ، في قوله « نعم » ، بعد قوله « أليس » ، مخالفاً لابن  
عباس ، رضي الله عنهما ، فيما قاله من ذلك ، لأنه لم يتوارد معه على معنى<sup>(٤)</sup>  
واحد . فإن الذي منعه إنهما منعه ، على أن « نعم » جواب ، وإذا كانت

(١) رواه أبو عبيد في كتابه « شرح غريب الحديث » . وانظر المعنى ٣٨٣

وأما السبيلي ٤٦ .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) في الأصل : النفي .

(٤) في الأصل : محل .

جواباً «إنما» تكون تصديقا لما بعد ألف الاستفهام . والذي أجزأه  
إنما أجزأه ، على أن تكون غير جواب . «إنما» فيه على وجه التصديق ،  
لمعنى الاستفهام الذي هو تقرير . واعتراض هذا القائل ، بأن ما ذهب  
إليه لا دليل عليه . والله أعلم .

بـ

تكون اسم فعل بمعنى «دع» ، فتتصب المفعول ، وهي مبنية ،  
نحو : بله زيداً .

وتكون مصدراً بمعنى «ترك» ، النائب عن «ترك» ، فتستعمل  
مضافةً ، نحو : بله زيد . وهو مصدر مضاف إلى المفعول ، وقال أبو  
علي : مضاف إلى الفاعل . وروى أبو زيد فيه القلب ، إذا كان مصدراً ،  
تقول : بهل زيد . وحكى أبو الحسن [ الميثم فتح الماء واللام ،  
فتقول : بهل زيد .

وأجاز قطرب ، وأبو الحسن [٢٧] ، أن تكون بمعنى «كيف» ،

---

(٢) سقط من الأصل .

(١) كذا .

فتقول: بَلَّهَ زَيْدٌ؟ بالرفع. ويُروى قوله<sup>(١)</sup>:

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا

بَلَّهَ الْأَكْفَ، كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

ينصب « الأكف » على أن « بله » اسم فعل، ويجرّه على أنها مصدر، ويرفعه على أنها بمعنى « كيف ».

وقيل: هي اسم فعل، بمعنى: بَقِيَ

وأنكر أبو علي الرفع بعدها. وذُكر، عن قطرب، أنه رواه.

وعدها الكوفيون والبنداديون<sup>(٢)</sup> من أدوات الاستثناء،

وأجازوا<sup>(٣)</sup> النصب بعدها، على الاستثناء، نحو: أكرمت العبيدَ بله

الأحرارَ. رأوا ما بعدها خارجاً مما قبلها في الوصف، فجعلوه استثناء.

إذ المعنى أن إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد.

(١) كم بن مالك. ديوانه ٢٤٥ والنبي ١٢٣ وشرح شواهد ٣٥٣ وأوضح

المسالك ٢: ٣٦ وشرح الأشموني ٢: ٣٧٣ وحاشية الصان ٢: ١٢١

والهمع ١: ٢٣٦ والدرر ١: ٢٠٠. والصاحي: البارز عن مكانه.

(٢) في الأصل و ج: وعُد الكوفيون والبنداديون له.

(٣) في الأصل و ج: فأجازوا.



وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا يستثنى بها، وأنه لا يجوز  
فيها بعدها إلا الخفض - وليس بصحيح، بل النصب مسموع  
من كلام العرب.

وذهب بعض الكوفيين إلى أن « بله » بمعنى « غير ». فعنى  
« بله الألف »: غير الألف.

وذهب الأحنف إلى أن « بله » حرف جر. ولهذا ذكرتها.  
في هذا الكتاب.

و « بله » ليست مشتقة. [وذهب العبدى<sup>(١)</sup> إلى أنها مشتقة]<sup>(٢)</sup>  
من البله.

ثم

حرف عطف، يُشرك في الحكم، ويفيد الترتيب بجملة. فإذا  
قلت: قام زيد ثم عمرو، آذنت بأن الثاني بعد الأول بجملة. هذا<sup>(٣)</sup> مذهب  
الجمهور، وما أوم خلاف ذلك تأوله.

---

(١) أحمد بن بكر، أبو طالب. مات سنة ٤٠٦. بنية الوعة ١: ٢٩٨.

(٢) سقط من الأصل. (٣) في الأصل: وهذا.

وذهب الفراء ، فيما حكاه عنه <sup>(١)</sup> السيرافي ، والأخفش ،  
 وقطرب ، فيما حكاه أبو محمد عبد المنعم بن الفرّس <sup>(٢)</sup> في مسائله «الخلافيات»  
 عنه ، إلى أن «ثم» بمنزلة الواو، لا تُرتب . ومنه عندهم <sup>(٣)</sup> «خَلَقَكُمُ  
 مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا» ، ومعلوم أن هذا الجمل  
 كان قبل خلقنا .

وزعم بعضهم أنها تقع موقع الفاء ، كقول الشاعر <sup>(٤)</sup> :

كَهَزِ الرَّدِّيْنِيَّ ، تَحْتَ الْعَجَاجِ

جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ، ثُمَّ اضْطَرَبَ

أي : فاضطرب . وإليه ذهب ابن مالك ؛ قال : وقد تقع «ثم»

(١) سقطت من الأصل .

(٢) توفي سنة ٥٩٦ . بنية الوعاة ٢ : ١١٦ وهدية العارفين ١ : ٦٢٩ . واسم  
 كتابه : مسائل الخلاف . كشف الظنون ١٦٦٩ .

(٣) الرمر : ٦ . وأقبح المؤلف هما «هو الذي» .

(٤) البت لأبي دؤاد الإيادي . ديوانه ٢٩٢ والمنى ١٢٦ وشرح شواهد ٣٥٨  
 وأوصح المالك ٣ : ٤٣ وديوان حميد بن ثور ٤٣ والهمع ٢ : ١٣١ والدرر  
 ٢ : ١٧٤ والخليل ٥٤ و ١٧١ والمعالي الكبر ٥٨ . والرديني : الرمح  
 المنسوب إلى رديبة . والأنابيب : جمع أنبوبة ، وهي ما بين المقدين من الرمح .

في عطف المتقدم<sup>(١)</sup> بالزمان ، اكتفاءً بترتيب<sup>(٢)</sup> اللفظ<sup>(٣)</sup> . وهذا منقول عن الفراء ، كقولك : بلغني ما صنعت اليوم ، ثم ما صنعت أمس أعجب . ومن ذلك قول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

إنَّ من سادَ ، ثمَّ سادَ أبوهُ

ثمَّ قد سادَ ، قبلَ ذلكَ ، جدُّه

وقال ابن عصفور<sup>(٥)</sup> : ما ذكره الفراء ، من أن المقصود بـ « ثم »

ترتيب الإخبار ، لا ترتيب<sup>(٦)</sup> الشيء في نفسه ، وكأنه قال « اسمع مني

هذا الذي هو : بلغني ما صنعت اليوم ، ثم اسمع مني هذا الخبر الآخر

الذي هو : ما صنعت أمس أعجب » ، ليس بشيء ، لأن « ثم » تقتضي

تأخر الثاني عن الأول بعملة ، ولا مهلة بين الإخبارين . وأما قول الشاعر :

إنَّ من سادَ

البيت

---

(١) في التسهيل : المقدم . (٢) في الأصل : بترتيب .

(٣) التسهيل ١٧٥ .

(٤) أبو نواس . ديوانه ٤٩٣ والدي ١٢٥ والجمع ٢ : ١٣١ والبرر ٢ : ١٧٣ -

١٧٤ والنزاة ٤ : ٤١١ - ٤١٣ .

(٥) قاله في شرح الجمل . انظر النزاة ٤ : ٤١١ .

(٦) في الأصل : ترتب الأخبار لا ترتب .

فينبني أن يحمل على ظاهره ، ويكون الحد قد أتاه السؤدد من قبل الأب ، وأتى الأب من قبل الابن . وذلك مما يدح به ، وإن كان الأكثر في كلامهم المدح بتوارث السؤدد . ويكون البيت ، إذ ذلك ، مل قول ابن الرومي<sup>(١)</sup> :

قالوا أبو الصقرِ من شيبانَ ، قلت لهم .  
كلاً ، لعمري ، ولكن منه شيبانُ

فكم أبٍ قد علا ، بانٍ ، ذرى حسبٍ  
كما علّت ، برسولِ الله ، عدنانُ

قلت<sup>(٢)</sup> : ما ذكره ابن عصفور ، في تأويل البيت ، لا يساعد عليه قوله « قبل ذلك » .

وقال بعضهم : قد ترد « ثم »<sup>(٣)</sup> لترتيب الذِّكر . وهو معنى قول غيره : ترتيب الإخبار .

وقد حمل بعضهم قوله تعالى ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَا مِنْهَا رِجَالًا ﴾ على

(١) المنى ١٢٦ و الممع ٢ ١٣١ والدرر ٢ : ١٧٤ والحزاة ٤ : ٤١١ .

(٢) نقل الغدادي هذا القول في الحزاة ٤ : ٤١١ .

(٣) سقطت من الأصل .

أن «ثم» ، في الآية ، لترتيب الإخبار . وقيل : أخرج ذرية آدم ، من ظهره كالذرة ، ثم خلق بعد<sup>(١)</sup> ذلك حواء . فعلى هذا تكون «ثم» على أصلها ، من الترتيب في الزمان .

وقال الزمخشري<sup>(٢)</sup> : فإن قلت : ما وجه قوله «ثم» جعلَ منها زوجها ، وما تعطيه «ثم»<sup>(٣)</sup> من معنى التراخي ؟ قلت : هما آيتان ، من جملة الآيات ، التي عددها ، دالاً على وحدانيته وقدرته ، تشميبُ هذا الخلقِ الفائقِ الحصر<sup>(٤)</sup> ، من نفس آدم ، وخلق حواء من قصيره . إلا أن إحداها جعلها الله عادة مستمرة ، والأخرى لم تجربها المادة ، ولم تُخلق أنثى ، غير حواء ، من قصيرى رجل ، فكانت أدخل في كونها آية ، وأجلب لمجيب السامع . فمطلقها بـ «ثم» على الآية الأولى للدلالة على مبايبتها ، فضلاً ومزية . وتراخيا عنها فيما يرجع إلى زيادة<sup>(٥)</sup> كونها آية . فهو من التراخي في الحال والمنزلة ، لا من التراخي في الوجود .

- (١) في الأصل : من بعد  
(٢) الكشاف ٣ : ٣٨٨ .  
(٣) سقطت من مطبوعة الكشاف . (٤) الكشاف : للحصر .  
(٥) سقطت من الأصل .

## تيسيه

ذكر<sup>(١)</sup> صاحب « رصف المباني » أن لـ « ثم » في الكلام

موصعين :

الأول : أن تكون حرف عطف ، يمطف<sup>(٢)</sup> مفرداً على مفرد ،

وجملة على جملة .

والثاني : أن تكون حرف ابتداء ؛ [ إما أن تكون حرف

ابتداء ]<sup>(٣)</sup> ، على الاصطلاح ، أي : يكون بعدها المبتدأ والخبر . وإما

ابتداء كلام . فالأول نحو أن تقول : أقول<sup>(٤)</sup> لك اضرب زيداً ، ثم أنت

تترك الضرب . ومنه قوله تعالى ﴿ قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ

كُلِّ كَرْبٍ . ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> . وابتداء الكلام<sup>(٦)</sup>

كقولك : هذا زيد قد<sup>(٧)</sup> خرج ، ثم إنك تجلس . قال الله عز وجل<sup>(٨)</sup>

(١) رصف المباني ٨١ - ٨٢ .

(٢) في الأصل : أن تكون حرفاً عطف .

(٣) - قط من الأصل (٤) سقطت من الأصل .

(٥) الأتمام : ٦٤ . (٦) في رصف المباني : وإما ابتداء كلام .

(٧) سقطت من الأصل . (٨) المؤمنون : ١٤ - ١٦ .

﴿تَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ ، ثم قال بعد ذلك <sup>(١)</sup> ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بِمَدَّ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ، ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾ . وقد يرجع هذا إلى عطف الجمل ، إذا كان الجملتان في كلام <sup>(٢)</sup> واحد . وذلك بحسب إرادة المتكلم . والأظهر ، في الجمل <sup>(٣)</sup> ، الاتصال في المراد ، إلا حيث يدلّ الدليل على أن مقصود الكلام واحد . انتهى .

ولا يصح كونها حرف ابتداء . وإنما هي حرف عطف ، تعطف جملة على جملة ، كما تعطف مفرداً على مفرد . والله أعلم .

#### فائدة

في « ثم » أربع لغات : « ثم » وهي الأصل . و « ثم » بإبدال التاء فاء <sup>(٤)</sup> . و « ثمّت » بتاء التانيث الساكنة . و « ثمّت » بتاء التانيث المتحركة . والله أعلم .

#### مَقْلَبٌ

حرف من حروف الجواب ، بمعنى « نَعَمْ » . ذكره . . .

(١) سقط « مددك » من وصف الماني .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في وصف انباني : في اتصال الجمل .

(٤) في الأصل : ومع نبدال التاء فيها

« رصف المباني » ، وقال : إن « جمل » ليس لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة . يقول القائل : هل قام زيد ؟ فتقول في الجواب : جمل . ومعناها « نَمَّ » حكى ذلك الزجاج في كتاب « الشجرة » . فلي هذا لا تعمل شيئاً ، إنما هي نائبة مناب الجملة الواقعة جواباً . وهي تُمدّ في كلامهم قليلة الاستعمال<sup>(١)</sup> .

### جَبِير

بكسر الراء وفتحها ، والكسر أشهر

فيها خلاف : منهم من قال : إنها حرف جواب بمعنى « نَعَم » .  
ومنهم من قال : إنها اسم بمعنى « حَقّاً » .

قال ابن مالك : « جَبِير » حرف بمعنى « نعم » ، لا اسم بمعنى « حَقّاً » ، لأن كل موضع وقعت فيه « جبر » يصلح أن تقع<sup>(٢)</sup> فيه « نعم » . وليس كل موضع وقعت فيه « نعم » يصلح أن تقع<sup>(٢)</sup> فيه « حَقّاً » . فاللاحقها بـ « نعم » أولى . وأيضاً فإن لها شيئاً بـ « نعم » لفظاً ، واستعمالاً . ولذلك بُنيت . ولو وافقت « حَقّاً » في الاسم

(١) رصف المباني ٨٢ . (٢) ب و ج : توقع .



لأعربت ، ولجاز أن يصحبها اللام ، كما أن «حقاً» كذلك . ولو لم تكن  
بمعنى «نعم» لم يُعطف<sup>(١)</sup> عليها في قول بعض الطائيين<sup>(٢)</sup> :

أَبَى كَرَمًا ، لَا آفَاكَ جَيْبِرٌ أَوْ نَمَمٌ

بأحسن إيفاء ، وأنجز مؤعِد

ولم تؤكد «نعم»<sup>(٣)</sup> بها ، في قول طفيل النحوي<sup>(٤)</sup> :

وَقُلْنَ : عَلَى الْبَرْدِيِّ أَوْلُ مَشْرَبٍ

أَجَلٌ ، جَيْبِرٌ ، إِنْ كَانَتْ رِوَاءٌ أَسَافِلُهُ

ولا قُوبِلَ بها ، في قول الراجز<sup>(٥)</sup> :

إِذَا قَوْلُ «لَا» ابْنَةُ الْمُجَبِّرِ

تَصْدُقُ «لَا» ، إِذَا تَقُولُ : جَيْبِرٌ

---

(١) في الأصل : ولو لم تكن بمعنى نعم لما جاز أن يعطف .

(٢) ب ود : في قول الشاعر . والبيت في الهمع ٢ : ٤٤ والدرر ٢ : ٥٢ .

(٣) سقطت من الأصل .

(٤) ديوان طفيل النحوي ٨٤ وشرح شواهد المنقي ٣٦٦ والبيهي ٤ : ٩٨

والخزاعة ٤ : ٢٣٦ والهمع ٢ : ٤٤ والدرر ٢ : ٥٢ - ٥٣ . والبردي :

اسم ماء . والرواء : الرويثة . والأسافل : حيث يستقر الماء . وفي الأصل :

«إِنْ كَانَتْ أَيْبَحْتُ دَعَاؤُهُ» . وانظر بيت مضر بن زهير في ص ٣٦٠ .

(٥) المنقي ١٢٨ وشرح شواهد المنقي ٣٦٢ والهمع ٢ : ٤٤ والدرر ٢ : ٥٣ .

فهذا تقابل ظاهر. ومثله في التقرير قول الكميت :

يَرْجُونَ عَفْوِي، وَلَا يَنْخَشُونَ بَادِرِي

لَا جَيْرَ، لَا جَيْرَ، وَالغَيْرَانُ لَمْ تَشِيبِ

أي : لا يثبت مرجوتم، نعم تلحقهم بادرتي، أي : سرعة غضبي .

واحتج من أثبت اسمية « جير » بتثوينه ، في قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

وقائلةٍ : أُسَيْتُ ، قُلْتُ : جَيْرِي

أُسَيْتُ ، إِنِّي مِنْ ذَاكَ ، إِنَّهُ

ولا حجة فيه ، لأنه فعل مضطر . ويحتمل أن يكون قائله أراد

توكيد « جير » بـ « إن » التي بمعنى « نعم » ، فحذف همزتها ، وخفف .

ويحتمل أن يكون شبه آخر النصف بآخر البيت ، فنون تنوين التثنية .

وهو لا يختص بالأسماء ، بل يلحق الفعل<sup>(٢)</sup> والحرف .

قلت : أشار الشلوبين إلى هذا الاحتمال الثاني . وهو أقرب من الذي

قبله . والله أعلم .

(١) ينسب إلى ذي الرمة . المغني ١٢٨ وشرح شواهد ٣٦٢ والهمع ٢ : ٤٤

والدرر ٢ : ٥٢ والصاحبي ١٤٩ والخزاعة ٤ : ٢٣٨ . والآسي : الحزين .

ومعنى إن : نعم . والهاء للسكت .

(٢) في الأصل : الاسم .

## فجر

لفظ مشترك؛ يكون حرفاً من حروف الجر، وفصلاً متعدياً .  
وهي ، في الحالين ، من أدوات الاستثناء . فإذا كانت حرفاً جرّت الاسم  
المستثنى بها ، نحو : قام القوم خلا زيد . وإذا كانت فعلاً نصبت  
الاسم المستثنى ، نحو : قام القوم خلا زيدا . وكلا الوجهين ، أعني الجر  
والنصب ، ثابت بالنقل الصحيح عن العرب . وإذا استُثني بها ضمير المتكلم ،  
وقُصد الجر ، لم يؤثرت بنون الوقاية . وإذا قُصد النصب أُثني بها . فيقال ،  
على الأول : خلّاي . وعلى الثاني : خلّاني .

وتعين فعليتها بمد « ما » المصدرية ، نحو : قام القوم ما خلا زيدا .  
فـ « خلا » هنا فعل ، لأن « ما » المصدرية لا توصل بحرف الجر ، وإنما  
توصل بالفعل . وذهب الجرمي والكسائي ، والفارسي في كتاب « الشعراء »<sup>(١)</sup>  
له ، والرّبي ، إلى<sup>(٢)</sup> إجازة الجرّ بها ، بمد « ما » ، فتكون « ما » زائدة ،

(١) كذا ، ويسمى كتاب الشعر ، والإيضاح ، وإيضاح الشعر ، والإيضاح  
الشعري ، وإعراب الشعر . انظر الخزانة ١ : ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٤٥١  
و ٢ : ٣٤٦ و ٣ : ١٤٥ و ٦٢٠ .

(٢) في الأصل : في .

لا مصدرية، و«خلا» حرف جر. وكذلك اختلفوا في «عدا» نحو: ما عدا زيد. وقد روى الجرمي، عن بعض العرب في كتاب «الفرح»، الجر بـ«خلا» و«عدا»، بعد «ما».

وقال بعضهم: الجرمي \*يخفف<sup>(١)</sup> بها، ويجعل «ما» زائدة، نحو لها<sup>(٢)</sup> كخروجها. فإن كان ذلك قياساً منه فهو قاسد، لأن «ما» لا تكون زائدة أول الكلام. لأنها ضد الاعتناء الذي قُدِّمت له. وإن كان يحكي ذلك، عن العرب، فهو من الشنوذ بحيث لا يُقاس عليه.

واعلم أن «خلا» إذا جرت ففيها خلاف. فقيل: هي في موضع نصب، عن تمام الكلام. وقيل: تتعلق بالفعل، أو معنى الفعل، كسائر حروف الجر غير الزوائد، وما في حكم الزوائد.

وإذا نصبت فاختلفت في جملتها: هل لها محل أم لا؟ أجاز السيرافي أن تكون في موضع نصب على الحال، كأنك قلت: خالين زيدا. وأجاز أيضاً ألا يكون لها موضع من الإعراب، وإن كانت مفتقرة، من

(١) في الأصل وب: يختص (٢) في الأصل: ودخولها.

حيث [ المعنى ، إلى ما قبلها ، من حيث ]<sup>(١)</sup> كان معناها معنى « إلا » .  
قال ابن عصفور : وهو الصحيح .

وإذا دخلت عليها « ما » المصدرية فهـ « ما » والفعل في موضع  
نصب ، بلاخلاف . ولكن اختلفوا في وجه انتصابه ، فقيل : إنه مصدر موضوع  
موضع الحال ، كما يجوز ذلك في المصدر الصريح . وهذا قول السيرافي .  
وذهب ابن خروف إلى أن انتصابه على الاستثناء ، كاتصاب « غير » في  
قولك : قام القوم غير زيد . وقيل : منصوب على الظرف ، و « ما »  
مصدرية ظرفية . أي : وقتَ خلوتهم . ودخله معنى الاستثناء .

والكلام على « عدا » في جميع ما ذكر كالكلام على « خلا » .  
وسياتي<sup>(٢)</sup> في موضعها ، إن شاء الله تعالى .

ر  
ب

حرف جر ، عند البصريين . ودليل حرفيتها مساواتها الحروف ،  
في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها ، بخلاف أسماء الاستفهام  
والشرط ، فإنها تدل على معنى في مسمى مفهوم جنسه بلفظها .

---

(١) سقط من الأصل . (٢) في الأصل و ج : وساتي .

وذهب الكوفيون، والأخفش في أحد قوليهِ، إلى أنها اسم  
يحكم على موضعه بالإعراب. وواقفهم ابن الطراوة . واستدلوا ، على  
اسميتها ، بالإخبار عنها في قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ  
عَارًا عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ

ورُدَّ بأن الرواية الشهيرة «وبعض قتل عارٍ» . وإن صححت  
هذه الرواية فـ « عار » خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو عارٌ . أو خبر مهن  
بمرور « رب » ، إذ هو في موضع رفع بالابتداء ، ودخل عليه حرف  
جر هو<sup>(٢)</sup> كالزائد . ومما يدل على حرفيتها أنها مبنية . ولو كانت  
اسماً لكان حقها الإعراب .

واختلف النحويون ، في معنى « رُب » ، على أقوال : الأول :  
أنها للتقليل . وهو مذهب أكثر النحويين . ونسبه صاحب « البسيط » ،

(١) كانت قلنته . المعنى ١٣٤ وشرح شواهد ٨٩ والأزمية ٢٦٩ والمقتضب ٣ :

٦٦ والأعالي ١٤ : ٢٧٩ والبيان والتبيين ١ : ٢٩٣ والهمع ١ : ٩٧ و ٢ : ٢٥ والدرر

١ : ٧٣ والخزاعة ٣ : ٦٥٦ و ٤ : ١٨٤ .

(٢) ب و د : فهو .

إلى سيويه . الثاني : أنها للتكثير . نقله صاحب «الإفصاح» عن صاحب «العين» ، وابنِ دوستويه ، وجماعة . ولم يذكر صاحب العين أنها تجيء للتقليل . الثالث : أنها تكون للتقليل والتكثير . فهي من الأضداد . وإلى هذا ذهب الفارسي في كتاب «الحروف» . الرابع : أنها أكثر ما تكون للتقليل . الخامس : أنها أكثر ما تكون للتكثير ، والتقليلُ بها نادر . وهو اختيار ابن مالك . السادس : أنها حرف إنبات ، لموضع لتقليل ولا تكثير . بل ذلك<sup>(١)</sup> مستفاد من السياق . السابع : أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار .

والراجع ، من هذه الأقوال ، ما ذهب إليه الجمهور : أنها<sup>(٢)</sup> حرف تليل . والدليل على ذلك أنها قد جاءت في مواضع ، لا تحمل إلا التقليل ، وفي مواضع ظاهرها التكثير ، وهي محتملة لإرادة التقليل ، بضرب من التأويل . فتبين أن تكون حرف تليل ، لأن ذلك هو المطرد فيها . فيما جاءت فيه للتقليل قولُ الشاعر<sup>(٣)</sup> :

(١) في الأصل : هو  
(٢) في الأصل : وأنها .  
(٣) عمرو الحسي . المقي ١٤٤ وشرح شواهد ٣٩٨ والكتاب ١ : ٣٢١  
و ٢ : ٢٥٨ والكمال ٩٠٦ والمصل ١٦٨ وشرحه ٤ : ٤٨ و ٩ : ١٢٣  
و ١٢٦ والخصائص ٢ : ٣٣٣ والمق ١٠١ : ١٩٩ وأهـ المساند ٣ : ١٤٥

ألا، رُبُّ مَوْتُودٍ وَليْسَ لَهُ أَبٌ  
 وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ  
 وَذِي شَامَةٍ سَوْدَاءَ ، فِي حُرِّ وَجْهِهِ  
 مُجَلَّةٌ ، لَا تَقْضِي لِزَمَانِ  
 وَيَكْمُلُ فِي تِسْعٍ ، وَخَمْسٍ ، شَبَابُهُ  
 وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ ، مَمًا ، وَتَمَانِي

يعني بالمولود الذي ليس له أب : عيسى بن مريم عليه السلام ، وبذي ولد لم يله  
 أبوان : آدم عليه السلام ، وبذي الشامة : القمر . وهذه الثلاثة ليس لها  
 نظير . وقولُ زهير<sup>(١)</sup> :

وَأَيْضَ ، فَيَاضٍ ، يَدَاهُ نَمَامَةٌ  
 عَلَى مُعْتَفِيهِ ، مَا تُغِيبُ فَوَاضِلُهُ

= والممع ١ : ٥٤ و ٢ : ٢٦ والدرر ١ : ٣١ و ٢ : ١٨ والسبي ٣ : ٣٥٤  
 وشرح التصريح ٢ : ١٨ وشرح شواهد الشامية ٢٢ و ١٦٣ والخزانة  
 ١ : ٣٩٧ .

(١) ديوان زهير بن أبي سلمى ٥١ . والأبيض : الرجل النقي من الميوب .  
 والقياس : الكبر المطاء . والنمامة : السحابة . والمتعون : طالو المعروف .  
 وتب : تنقطع .



وهذا خُصوص ، لاوجه فيه للتكثير ، لأنه إنما أراد بالأبيض : حصن  
ابن حذيفة بن بدر الفزاري . ولم يُرد جماعة كثيرة ، هذه صفتهم ؛ ألا  
تراه يقول بعده<sup>(١)</sup> :

حُدَيْفَةُ يُنْمِيهِ ، وَبَدْرٌ ، كِلَاهُمَا

إلى باذخٍ ، يَطْلُو عَلَى مَنْ يَطْلُو لَهُ

وقول بمض شعراء غسان ، يصف وقعة كانت بينهم وبين مذحج ، في  
موضع يعرف بالبقاء :

وَيَوْمٍ عَلَى الْبَقَاءِ ، لَمْ يَكُ مِثْلَهُ

على الأرضِ ، يَوْمٌ ، فِي بَمِيدٍ ، وَلَا دَانِي

ونظير ذلك في أشعار المتقدمين والمتأخرين كثير . وليس بنادر ، كما  
زعم ابن مالك .

ومما تأتي « رب » فيه للتقليل ، إتياناً مطرداً ، الأسمارُ التي في  
الأنفاز ، والأسمارُ التي يصف بها الشعراء أشياء مخصوصة بأعيانها ، فإنهم  
كثيراً ما يستعملون في أوائلها « رب » مصرحاً بها ، والواو التي تنوب

---

(١) ديوان زهير بن أبي سلمى ٥٦ . وينمي : يرفع . والباذخ : الحرف العالي .

مناب « رب » .

ومما جاءت فيه للتقليل قولهم : رَبُّهُ رَجُلًا ، إذا مدحوه . وهذا  
تقليل محض ، لا يُتوهمُ فيه ، لأن الرجل لا يُمدح بكثرة النظر ،  
ولأنما يمدح بقلّة النظر ، أو عدمه بالجملة . وإنما يريدون بقولهم : رَبُّهُ  
رَجُلًا ، أنه قليل غريب في الرجال . كأنهم قالوا : ما أقلُّه في الرجال ،  
أي : ما أقلُّ نظيره !

وأما ما جاءت فيه « رب » <sup>(١)</sup> ، وظاهره التكثير ، فهو كثير  
جدًا ، وغالبه في مواضع المباهاة والافتخار . كقول امرئ القيس <sup>(٢)</sup> :

ألا ، رَبُّ يَوْمٍ ، لَكَ ، مِنْهُنَّ ، صَالِحٍ

ولاسِيًّا يَوْمًا ، بدارَةِ جُلُجُلٍ

ولسنا نشكّ في أن القائلين بأن « رب » للتقليل قد وقعوا <sup>(٣)</sup> على هذه  
المواضع ، التي التكثير فيها ظاهر ، لأنها كثيرة جدًا . فواجب على  
المنصف أن يتهم رأيه ، ولا يسرع إلى تخطئتهم ، ويعلم أن لهم في ذلك

---

(١) في الأصل : ربُّ فيه .

(٢) ديوان امرئ القيس ١٠ والمتني ١٤٩ وشرح شواهد ٥٥٨ .

(٣) في الأصل : قد بقوا .

غرضاً ، ينبغي أن يبحث عنه . وقد ذكروا لذلك ثلاثة أوجه :  
الاول : أن « ربّ » في ذلك لتقليل النظير ، فالفتخر يزعم  
أن الشيء الذي يكثر وجوده منه <sup>(١)</sup> يقلّ من غيره . وذلك أبلغ  
في الافتخار .

الثاني : أن القائل قديقول : ربّ عالمٍ لقيتُ ، وهو قد <sup>(٢)</sup> اقي  
كثيراً من العلماء ، ولكنه يقال من لقيه <sup>(٣)</sup> تواضعاً .

الثالث : أن الرجل يقول لصاحبه : لا تُعادي فرّبنا سدهت .  
وهذا موضع ينبغي أن تكرر فيه الندامة ، ولكن المراد أن الندامة  
لو كانت قليلة لوجب أن يُتجنب <sup>(٤)</sup> ما يؤدّي إليها ، فكيف وهي كثيرة .  
فصار لفظ التقليل هنا أبلغ من التصريح بلفظ التكثير . وعلى هذا تأوّل  
التحويون قوله تعالى : ﴿ رَبُّنَا يُؤدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا  
مُسْلِمِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup> . وعليه تأوّل قوم قول امرئ القيس :

« أَلَا ، رَبُّنَا يُؤدُّنَا . نَتَّوِّعُ . سَائِحِينَ »

(٢) سقطت . . .

(٤) س . . .

(١) سقطت من الأصل .

(٣) في الأصل : امرؤ .

(٥) الحجر : ٢ .

قال بعضهم : « رب » حرف يكون لتقليل الشيء ، في نفسه ،  
[ ويكون لتقليل النظير . فالتى لتقليل الشيء ، في نفسه ] <sup>(١)</sup> ، كقول  
الشاعر <sup>(٢)</sup> :

\* أَلرُّبُّ مَوْلُودٍ وَيَسَّ لَهُ أَبٌ \*

والتي لتقليل النظير ، وهي الكثرة الاستعمال ، كقول الشاعر <sup>(٣)</sup> :

فإِنْ أَمْسٍ مَكْرُوبًا فَيَارُبُّ قَيْنَةَ ،

مُنْعَمَةً ، أَعْمَلَتْهَا ، بَكِرَانَ

والمعنى أن كثيراً ، من هذه القينات ، كان لي ، وقلّ مثلها لغيري .  
فإطلاق التحويين على « رب » أنها تقليل إنما يعنون النظير ، الذي هو  
الغالب فيها .

وقال ابن مالك : الصحيح أن معنى « رب » التكثير . ولذا يصلح  
« كم » في كل موضع وقعت فيه ، غير نادر . ونسبه هو ، وابن خروف  
قبله ، لسببويه . واستدلاله قوله <sup>(٤)</sup> في باب « كم » : ومعناها معنى « رب » .  
وبقوله في الباب <sup>(٥)</sup> : « آء آء » في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه

(١) سقط من الأصل . (٢) انظره في ص ٣٤١ .

(٣) اللسان لأمرئ القيس . وقد معنى في ص ٦٩ .

(٤) الكتاب ١ : ٢٩١ (٥) الكتاب ١ : ٢٩٣ .

« رب » ، لأن المعنى واحد . إلا أن « كم » اسم ، و« رب » غير اسم .  
قال ابن مالك : هذا<sup>(١)</sup> نصه ، ولا معارض له في كتابه .

قلت : أما استدلاله بصلاحية « كم » في كل موضع وقعت فيه ،  
غير نادر ، فقد أجاب الشلوبين عن ذلك بما معناه : إن « لجرور « رب » ،  
في تلك المواضع ، نسبتين مختلفتين : نسبة كثرة إلى المفتخر ، ونسبة  
قلة إلى غيره . فتارة يأتي بلفظ « كم » على نسبة الكثرة ، وتارة يأتي بلفظ  
« رب » على نسبة القلة . وأما قوله « ولا معارض له في كتابه » فغير  
مسلم ، لأن سبويه إذا تكلم في الشواذ في « كتابه » فمن عادته ، في  
كثير منها ، أن يقول : ورب شيء هكذا . يريد أنه قليل نادر . كقوله  
في باب « ما » ، وقد أنشد بيت الفرزدق<sup>(٢)</sup> :

\* إِذْ هُمْ فُرِيضٌ ، وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بِشَرٍّ \*

: وهذا<sup>(٣)</sup> لا يكاد يُعرف ، كما أن « لات حين مناص » كذلك<sup>(٤)</sup> .  
ورب شيء هكذا .

قال الشلوبين : فكيف يتوهم أنه أراد بقوله « إن معنى كم

(١) في الأصل : وهذا .

(٣) الكتاب ١ : ٢٩ .

(٢) انظره في ص ٣٢٤ .

(٤) في الكتاب : لا يكاد يعرف .

كعنى رب" أنها مثلها في الكثرة، وهو يستعملها في كلامه بضد ذلك؟ قال: وكل من شرح «كتاب سيبويه» لم يقل أحد منهم: إن سيبويه أراد بهذا الكلام أن «رب» للتكثير. وقد فسر أبو علي هذا الموضع، فقال: إنما قال «إن» معنى كم كعنى رب، لأنها تشارك «رب» في أنها تقسم صدراً، وأنها لا تدخلان إلا على نكرة، وأن الاسم المذكور<sup>(١)</sup> الواقع بعدها يدل على أكثر من واحد، وإن كان الاسم الواقع بعد «كم» يدل على كثير، والاسم الواقع بعد «رب» يدل على قليل. وكذا قال ابن درستويه، والرماني، وغيرهما، في شرح هذا الموضع من كلام سيبويه.

واعلم أن «رُب» فيه لغات وله أحكام: وخصائص ينفرد بها عن سائر حروف الجر. ولا بد من ذكر ذلك، على وجه الإيجاز. وفيه مسائل<sup>(٢)</sup>.

الأولى: في لغات «رب»، وهي<sup>(٣)</sup> سبع عشرة لغة. وهي: «رب» بضم الراء، وفتحها، كلاهما مع تخفيف الباء، وتشديدها،

(٢) في الأصل: في مسائل.

(١) في الأصل: المكرر.

(٣) سقطت من الأصل.

مفتوحة. فهذه أربع. و«ربتُ» بالأوجه الأربعة، مع تاء التأنيث  
 [ الساكنة. و«ربتَ» بالأوجه الأربعة، مع تاء التأنيث ]<sup>(١)</sup> المتحركة .  
 و«رب» بضم الراء، وفتحها، مع إسكان الباء. و«رب» بضم الراء والباء  
 معاً، مشددة، ومخففة. و«رُبَّتْنا» .

الثانية : مجرور «رُبُّ» «تسيان : ظاهر، ومضمر . فالظاهر  
 لا يكون [إلا نكرة، لأن التقليل والتكثير لا يكون] <sup>(٢)</sup> في المعرفة .  
 وأجاز بعض النحويين أن تجر المعرفة بـ «أل» ، وأنشد قول  
 الشاعر <sup>(٣)</sup> :

رُبُّمَا الْجَامِلِ ، الْمُؤَبَّلِ ، فِيهِمْ  
 وَالْعَنَاجِيجِ ، بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

(١) سقط من الأصل . (٢) سقط من الأصل .

(٣) البيت لأبي دؤاد الإيادي . ديوانه ٣١٦ والنقي ١٤٦ وشرح شواهد ٤٠٥  
 وشرح ابن عقيل ٢ : ٢٨ وأملئ ابن الشعري ٢ : ٢٤٣ وترح الفصل  
 ٨ : ٢٩ والممع ٢ : ٢٦ والدرر ٢ : ٢٠ والخزانة ٤ : ١٨٨ . والجميل :  
 الجماعة من الإبل مع رطتها . والمؤبل : الذي هو للقتية . والعناجيج : جمع  
 عنجوج ، وهو الفرس الطويلة العنق . وهي من جيات الخيل . والمهار :  
 جمع مهر .

بجر « الجامل » وصفته . فإن صحّت الرواية حمل على زيادة « أل » .

وقد يعطف على مجرورها مضاف إلى ضميره<sup>(١)</sup> ، نحو : رَبُّ  
رجلٍ وأخيه . وإنما اغتفِر ذلك في المعطوف لأنها لم تباشره . قيل :  
وشرط ذلك أن يكون المعطف بالواو .

وحكى الأصمعي : ربُّ أبيه وربُّ أخيه ، على نية الاتصال<sup>(٢)</sup> .  
وهو نادر .

والضمر يلزم أن يكون مُبهماً مفسّراً بنكرة ، متأخرة ،  
منصوبة على التمييز . نحو : رَبُّهُ رَجُلًا أَكْرَمْتُ . وهذا للضمير  
يلزم الأفراد ، والتذكير ، استثناءً بتثنية تمييزه ، وجمعه ، وتأنيته . نحو :  
رَبُّهُ رَجُلَيْنِ ، ورَبُّهُ رَجُلًا ، ورَبُّهُ امْرَأَةً . وحكى الكوفيون  
تثنيته وجمعه وتأنيته ، فيطابق التمييز . نحو : رَبُّبِهَارَ جَلَيْنِ ، ورَبُّبِهِم رَجُلًا ،  
ورَبُّبِهَا امْرَأَةً . حكوا ذلك ، نقلًا عن العرب . وقال ابن عصفور : إنهم  
أجازوا ذلك قياساً . وليس كما قال .

(١) في الأصل : مصافاً إلى مجروره .

(٢) قال الأصمعي لأعرابية : ألملان أب أو أخ ؟ قالت : رب أبيه ورب أخيه .

تريد رب أب له ورب أخ ، تقديرًا للاتعمال . انظر المعجم ٢ : ٢٦ .



واختلف في هذا الضمير المجرور بـ «رُبّ» . فذهب كثير ، منهم الفارسي ، إلى أنه معرفة ، ولكنه جرى مجرى النكرة ، في دخول «رُبّ» عليه ، لما أشبهها في أنه غير مميّن . وذهب قوم إلى أنه نكرة . وبه قال الزمخشري ، وابن عصفور .

الثالثة : ذهب المبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، وأكثر المتأخرين ، إلى وجوب وصف مجرورها الظاهر ، إما بمفرد ، نحو : رُبّ رجلٍ صالحٍ ، وإما بجملة ، نحو : رُبّ رجلٍ لقيته . فـ «لقيته» جملة في موضع خفض ، على الصفة . قال بعضهم : لأنّ المراد التقليل . وكون النكرة موصوفة أبلغ في التقليل . ولأنه لما أكثر حذف عاملها ، أزموها الصفة ، لتكون الصفة كالموض من حذف العامل . وذكُر في «البيسط» <sup>(١)</sup> أن وجوب وصفها رأيُ البصريين .

وذهب الأخفش ، والفراء ، والزمخجاني ، وابن طاهر ، وابن خروف ، إلى أنه لا يلزم وصف مجرورها . وهو ظاهر مذهب سيبويه ،

(١) السبب: كتاب في شرح الكافية . ألفه ركن الدين حسن بن محمد الأسترايذي الحسني . وله ثلاثة شروح على الكافية . أكرها يسمى البيسط . وتوفي سنة ٧١٥ . بنية الوعاة ١ : ٥٢١ .

واختاره ابن عصفور، ونقله ابن هشام عن المبرد . واستدل من لم يلتزمه بالسمع ، مع ضعف ما عتل<sup>(١)</sup> به الملتزمون . قال ابن مالك : وهو ثابت ، بالنقل الصحيح ، في الكلام الفصيح . وأنشد أبياتا ، منها قول أم معاوية<sup>(٢)</sup> :

يَارُبُّ قَاتِلَةٍ ، غَدَاً : يَالْهَيْفَ أُمِّ مُعَاوِيَةَ

ولقائل أن يقول: الموصوف، في هذا البيت ، محذوف ، تقديره: يارب امرأة قاتلة . وكذا في جميع الأبيات التي استشهد بها ، لأن جميعها صفات .

الرابعة : من خصائص «رُبُّ» ، عند أكثر النحويين ، أن الفعل الذي<sup>(٣)</sup> تتعلق به يجب أن يكون ماضياً . تقول : رب رجلاً كريماً لقيتُ . ولا يجوز «سألتني» . وإنما لم يمتنع فعلها ، لأنها جوابٌ لفعل ماضٍ . وقيل : لأنها للتقليل ، فأولوها الماضي ، لأنه قد تحققت قلته .

(١) ب : ما عله .

(٢) وهي هند بنت عتبة . المغني ١٤٦ وشرح شواهد ٤١٠ والمعجم

٢٨ : ٢ والدرر ٢ : ٢٢ وسيرة ابن هشام ٢ : ٣٩ .

(٣) في الأصل : الي .

وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون حالاً . ومنع أن  
يكون مستقبلاً . وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز أن يكون  
ماضياً ، وحالاً ، ومستقبلاً ، والمضي أكثر . وهو اختيار ابن مالك .  
فن وقوعه مستقبلاً قول جحدر<sup>(١)</sup> :

فإن أهلك فرُبُّ فتى سيبكي  
عليّ ، مُهذَّبٍ ، رخصِ البنانِ

ومن وقوعه حالاً قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

ألا رُبُّ من تفتشهُ ، لك ناصحٍ  
ومؤتمنٍ ، بالغيبِ ، غيرِ أمينِ

وتؤوّل بيت جحدر، على أنه من حكاية المستقبل، بالنظر إلى المضي .  
كأنه قال: فرُبُّ فتى بكى عليّ فيما مضى، وإن كنت لم أهلك، فكيف يكون  
بكاؤه إذا هلكت؟ كقولك: لم تترك زيداً وقد كان سيمطيك. وقيل: هو على

---

(١) جحدر بن مالك . المني ١٤٦ وشرح شواهد ٤٠٧ والأمل ١ : ٢٨٢

وابن عساكر ٣ : ٦٣ ومعجم البلدان ( حجر ) والبحر ٥ : ٤٤٤ .  
والرخص : اللين .

(٢) الكتاب ١ : ٢٧١ والممع ٢ : ٢٨ والرد ٢ : ٢١ .

إضمار القول ، أي : أقول فيه سييكي . هذا إذا جُمِلَ «سييكي» جواب  
«ربّ» . وأما إن جُمِلَ صفةً مجرورها ، والجواب محذوف ، أي : لم  
أقضِ حقه ، فلا إشكال .

الخامسة : مذهب الجمهور أن «ربّ» تتعلق بالفعل ، كسائر  
حروف الجر غير الزوائد . وذهب الرماني ، وابن طاهر ، إلى أنها لاتعلق  
بشيء . قال بعضهم : وتجرى «ربّ» ، مع إفادتها التقليل ، مجرى اللام  
المقوية للتمدية ، في دخولها على المفعول به .

السادسة : من خصائص «ربّ» أنها يلزم تصديرها .  
فلاتتعلق إلاّ بتأخر ضمها ، كقولك : ربّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ . فوضع  
المجرور بها نصب ، كما يكون موضع المجرور ، في قولك : يزيدٍ مررتُ .  
ولمّا وجب<sup>(١)</sup> تصديرها ، لأنّ التقليل كالنفي ، فلا يقدم عليه  
ما في حيزه .

السابعة : من خصائصها أيضاً أن عاملها يكثر حذفه ، لأنها  
جواب لمن قال لك : ما لقيت رجلاً عالمًا . أو قدرت أنه يقول<sup>(٢)</sup> .

(٢) ب : يقوله .

(١) في الأصل : نصب .

فتقول في جوابه : ربّ رجل عالم ، أي : قد لقيت . قال ابن عيش (١) :  
ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل ، حتى إن بعضهم قال : لا يجوز  
إظهاره ، إلاّ في ضرورة شعر (٢) .

الثامنة : من خصائص « ربّ » أنها قد تحذف ، ويبقى عملها .  
ولا يكون ذلك في غيرها ، إلاّ نادراً . قال ابن مالك (٣) : يُجرّد « ربّ »  
محتوفة (٤) بعد الفاء كثيراً ، وبعد الواو أكثر ، وبعد « بل » أقل (٥) ،  
ومع التجرّد أقلّ .

قلت : تقدم (٦) ذكر الجرّ بها بعد الواو ، والفاء ، و « بل » ،  
والخلاف في ذلك . ومثال الجرّ بها ، مع التجرّد من هذه الأحرف ،  
قول الراجز (٧) :

(١) شرح الفصل ٨ : ٢٨ - ٢٩ .

(٢) في شرح الفصل : ضرورة الشعر . (٣) التسهيل ١٤٨ .  
(٤) سقطت من الأصل . (٥) في التسهيل : قليلاً .

(٦) سقطت من الأصل .

(٧) كذا ، وهو ليس من الرجز . بل صدر بيت بلجيل بثينة ، عجزه :

كيدت أفضي الحياه ، من جليلة

ديوانه ١٨٨ والمتي ١٢٩ و ١٤٥ و شرح شواهد ٣٦٥ و ٤٠٣ والأمازي

١ : ٢٤٣ والأعاني ٨ : ٩٤ و ١٩ : ١١٢ والسبي ٣ : ٣٣٩ والسقط ٥٥٧

والخزاة ٤ : ١٩٩ .

\* رِسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ \*

أراد: ربّ رسم دارٍ<sup>(١)</sup>. فحذف « ربّ »، وأبقى عملها . وقول ابن مالك « إن الجرّ بها محنوفةٌ ، بمد الفاء ، كثيرٌ » فيه نظرٌ ، لأنه لم يرد إلاّ في بيتين ، كما قال بعضهم . ولعله أراد بالنسبة إلى « بل » .  
التاسعة : قد تُزاد « ما » بعد « ربّ » كقائفةٌ ، وغير كائفة .  
فثالها ، كائفة ، قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

رُبَّمَا الْجَامِلُ ، الْمُؤَبَّلُ ، فِيهِمْ

وَالْمَنَاجِيحُ ، بَيِّنُ الْمِهَارُ

والبيت لأبي ذؤاد الإيادي . والجميل : القطيع من الإبل مع رحاتها<sup>(٣)</sup> والمؤبّل : المُحَدِّدُ للقنية . يقال : إبلٌ مؤبّلةٌ ، إذا كانت للقنية والمناجيجُ : جيادُ الخيل . والمِهَارُ : جمع سُهر . ومثالها ، غير كائفة ، قولُ الشاعر<sup>(٤)</sup> :

(١) سقطت من الأصل . (٢) انظره في ص ٤٤٨ .

(٣) سقطت مع رعلتها ، من الأصل .

(٤) عدي بن الرعلاء . المنى ١٤٦ وشرح شواهد ٤٠٤ والأزهية ٨٠ و ٩٤

والأصمعيات ١٧٠ وحماسة ابن الشجري ١٩٤ ومعجم الشعراء ٨٦ وأمالى

ابن الشجري ٢ : ٢٤٤ والمني ٣ : ٣٤٣ والممع ٢ : ٣٨ والدرر ٢ : ٤١

والخزائن ٤ : ١٨٧ . والرواية : دون بصرى . وبصرى : اسم موضع .

رُبَّمَا ضَرْبِيَّةٌ ، بِسَيْفٍ ، صَقِيلٍ  
 بَيْنَ بُصْرَى ، وَطَمَنَةَ ، نَجْلَاءِ  
 وزيادتها كآفة أكثر.

واعلم أن مذهب<sup>(١)</sup> المبرد ، ومن وافقه ، أن «رب» إذا  
 كُفِّت بـ «ما» جاز أن يليها الجملتان : الاسمية ، والفعلية . فالاسمية  
 كالبيت السابق . والفعلية كقوله تعالى ﴿ رَبُّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ  
 كَفَرُوا ﴾<sup>(٢)</sup> . وإلى هذا ذهب الزنجشيري . وذهب سيويوه ، فيما نقل  
 بعضهم عنه ، إلى أن «رب» إذا كُفِّت بـ «ما» لا يليها إلاّ الجملة  
 الفعلية . قيل : وهو مذهب الجمهور . وتأولوا البيت المتقدم على أن  
 «ما» نكرة موصوفة ، والاسم المرفوع بعدها خبرٌ مبتدأ محذوف ،  
 والجملة صفة «ما» . على هذا تأوله الفارسي ، وابن عصفور . قال ابن  
 مالك : والمصحيح أن «ما» في البيت زائدة كآفة ، هيأت «رب»  
 للدخول على الجملة الاسمية ، كما هيأتها للدخول على الفعلية .

العاشرة : إذا وقع الفعل المضارع بعد «رُبَّمَا» صرفت معناه  
 إلى الماضي<sup>(٣)</sup> ، نحو : رَبَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ ، أي : رَبَّمَا قَامَ زَيْدٌ . وإنما صرفت

(٢) الحجر : ٢ .

(١) في الأصل : من مذهب .

(٣) في الأصل : الماضي .

معنى المضارع إلى الماضي ، لأنها قبل اقترانها بـ «ما» مستعملة في الماضي ، فاستصحب لها ذلك بعد الاقتران . و « ما » للتوكيد ، وليست بناقلة من معنى إلى معنى . قال أبو علي : لما كانت « رب » لما مضى وجب أن تكون « ربما » أيضاً كذلك .

قال بعضهم : وقد أولمت العامة ، بإدخالها على المستقبل ، نحو : ربما يقوم زيد . وأما قوله تعالى ﴿ رَبُّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَو كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ فظاهره الاستقبال ، وتأولوه<sup>(١)</sup> على تقدير « ربما وُد » ، جعل فيه المستقبل بمعنى الماضي ، لصدق الموعود به ، ولقصد التقريب لوقوعه . فجعل ، وإن كان غير واقع ، كأنه واقع مجازاً .

وقال بعضهم : قد جاء الفعل بعدها مفتوحاً<sup>(٢)</sup> بحرف التنفيس ، نحو<sup>(٣)</sup> :

\* فَإِنَّ أَهْلِكَ قَرُبٌ فَتَى سَيْبِكِي \*

فعل هذا ، يجيء الاستقبال بعدها قليلاً . وتحمل الآية على ذلك ، لأن

---

(١) في الأصل : وتأوله .

(٢) ب : مفتحة . وسقطت من الأصل و ج .

(٣) انظره في ص ٤٥٢ .



في التخريج المذكور نكلاً، إذ مآله إلى أنه عبّرَ بالمستقبل عن  
ماضٍ، وذلك الماضي مجاز عن المستقبل. والله أعلم.

## سوف

حرف تنفيس، يختصّ بالفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال،  
كالسين. وفيه لغات، حكاها الكوفيون، وهي: سَفَ، وسَوَ،  
وسَيَ. وأنشدوا<sup>(١)</sup>:

فإن أهلك فسو تجيدون فقدي  
وإن أسلم يتطيب لكم، المعاش

وقال بعضهم: هذا البيت شاذ، وحذف الفاء منه للضرورة. قلت:  
نقل الكسائي، عن أهل الحجاز «سو أعمل»، بحذف الفاء في غير  
ضرورة<sup>(٢)</sup>. فدلّ على أنها لغة. وقد<sup>(٣)</sup> تقدم الخلاف في أن السين،

---

(١) حاشية النمامي ١: ٢٨٢ والممع ٢: ٧٢ والدرر ٢: ٨٩ وحاشية  
السوقي ١: ١٥١. وفي الأصل وج: «محدوث بعدي».

وكذلك كانت في ب لأنها صوّتت كما أمّتنا.

(٢) في الأصل: الضرورة (٣) سقطت من الأصل.

في نحو « ستفعل » ، أصل برأسه ، أو فرع مقتطع من « سوف » .  
 وهل « سوف » أبلغُ في التنفيس من السين ، أو هاسيانٍ ؟  
 في ذلك خلاف . ومذهب البصريين أن « سوف » أبلغ . واختار ابن  
 مالك استواءهما في ذلك . وتقدمت الإشارة إلى هذا <sup>(١)</sup> .

### مسألة

ذكر بعض النحويين لـ « سوف » موضعاً ، لا تدخل فيه  
 السين ، وهو أن لام الابتداء والتوكيد تدخل على « سوف » ، نحو  
 ﴿ وَكَسُوفٍ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ، فَتَرْضَى ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ولا يكون ذلك  
 في السين . قال <sup>(٣)</sup> : لثلاث يجتمع حرفان ، على حرف واحد ، مفتوحان  
 زائدان ، على الكلمة . ولشدة اتصال بعضها ببعض ، واتصالها بالكلمة ،  
 ربما أدّى ذلك ، في بعض الكلمات ، إلى اجتماع أربع متحركات  
 وأكثر <sup>(٤)</sup> ، نحو : لَسَيَجِدُ <sup>(٥)</sup> ، وَلَسَيَتَلَمَّ <sup>(٦)</sup> ، فتقل الكلمة .

(١) في الأصل : ذلك . (٢) الضحى : ٥ .

(٣) نقل الهمامي هذا القول في حاشيته على المعنى ١ : ٢٨٢ .

(٤) سقطت من الأصل ومن حاشية الهمامي .

(٥) في الأصل وسائر النسخ : لسيجدهوا . وسقطت من حاشية الهمامي .

(٦) في حاشية الهمامي : لسيتمكم .

ولذلك سكن آخر الفعل ، مع الفاعل ، أو ما في حكمه . نحو : ضربتهُ .  
وكثيراً ما يهربون من هذا الثقل . فطرحوا دخول اللام على السين ،  
لذلك .

قلت<sup>(١)</sup> : وقد سُمع وقوع السين في موضع ، لم تُسمع فيه  
« سوف » ، وهو خبر « عسى » . فإنه قد ورد فيه وقوع السين موقع  
« أن » ، لأنها نظيرتها في الاستقبال ، في قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

عَسَى طَيْبِيٌّ مِنْ طَيْبِيٍّ ، بَعْدَ هَذِهِ  
سَهْطَفِيٌّ غُلَاتِ الْكَلْسِي ، وَالْجَوَانِحِ

وهذا شاذٌ ، لا يقاس عليه ، والله أعلم .

(١) نقله الدماميني في حاشيته على المفني ١ : ٢٨٢ .

(٢) قسم نرواحه . المفني ١٦٤ وشرح شواهدہ ٤٤٥ والمصل ١٤٩ وشرحه  
١١٨ : ٧ و ١٤٨ : ٨ والمؤتلم والختم ١٢٧ والممع ١ : ١٣٠ وشرح  
الحماسة للمرزوي ٩٦٠ ولاتبري ٣ : ١٢ والنور ١ : ١٠٧ وحاشية  
الدماميني ١ : ٢٨٢ والخزانه ٤ : ٨٧ . والنلة : شدة المطش . استمارها  
لما في نفسه من الألم والقيظ .

## عَدَا

لفظ مشترك، يكون حرفاً، وفعلاً<sup>(١)</sup>. وهو، في الحالين، من أدوات الاستثناء. فإذا كان حرفاً جرّاً المستثنى، وإذا كان فعلاً نصبه. فتقول: قام القوم عدا زيداً، بالنصب والجر، على ما ذكر في «خلا». وتتمين فعليته بمد «ما» المصدرية، كما تقدم. والتزم سيويوه فعلية «عدا»، ولم يذكر أنها تكون حرفاً، لأن حرفيته قليلة. وقد حكى حرفيته غير<sup>(٢)</sup> سيويوه، من الأئمة، فوجب قبولها.

والكلام على ما يتعلق به إذا كان حرفاً، وعلى محلّ جملته إذا كان فعلاً، كما تقدم في «خلا». فلا معنى لإعادته، والله أعلم.

## عَبَسَى

ذهب بعض النحويين إلى أنه حرف. وتقله بعضهم عن ابن السراج. وحكاه أبو عمر الزاهد، عن ثعلب. وذهب الجمهور إلى أنه فعل، وهو الصحيح. والدليل على فعليته اتصال ضمائر الرفع البارزة

(٢) في الأصل: عن.

(١) ب و ج: وإيماً

به ، نحو: عَسَيْتُ ، وَعَسَيْتُمْ ، ولحاقُ تاءِ التَّأْنِيثِ له ، نحو : عَسَتْ  
هند أن تقوم .

وهو فعل لا يتصرف ، برد للرجاء والإشفاق . وقد اجتمع في  
قوله تعالى ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا ، وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ .  
وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا ، وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ﴾ (١) . وعملها ، في  
الأصل ، عمل « كان » . إلا أن خبرها التزم كونه فعلاً مضارعاً ،  
والأكثر افتراءه بـ « أن » . وقد تحذف ، كقول الشاعر (٢) :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسَيْتُ فِيهِ  
يَكُونُ وِرَاءَهُ فَرَجٌ ، قَرِيبٌ

وجهور البصريين على أن حذف « أن » من خبر « عسى » ضرورة .

---

(١) البقرة : ٢١٦ .

(٢) هدبة بن حثرم . المني ١٦٤ وشرح شواهد ٢٧٧ و ٤٤٣ والألمالي ١ : ٧١  
والأغانى ٢١ : ١٦٩ وحامسة ابن الشجري ٢٢٨ ومعجم النعمان ٤٨٣  
والمقد العريذ ٣ : ١٨٢ وحامسة البحتري ٢٢٤ وحامسة البصرية ١ : ٤٤  
والكتاب ١ : ٤٧٨ وشرح ابن عفيل ١ : ٢٩١ والمصل ١٢٢ وشرحه  
٧ : ١١٧ وأوضح المسالك ١ : ٢٢٤ وشرح الأشموي ١ : ٤٣٧ واليني  
٢ : ١٤٨ والحزاة ٤ : ٨١ ورجة الأمل ٢ : ٢٤٣ والمقتضب ٣ : ٧٠  
والمع ١ : ١٣٠ والبرر ١ : ١٠٦ .

وظاهر كلام سيبويه أنه لا يختص بالشعر .

وقد ندر وقوع خبرها مفرداً ، في قول الزّباء<sup>(١)</sup> « عَسَى  
الغَوَيْرُ أَبُوساً » ، وقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

أَكثَرْتَ فِي الْعَدْلِ ، مُلْحَماً ، دَائِماً  
لَا تُكْثِرَنَّ ، إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً

واعلم أن « عسى » لها أحوال :

الأول : أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مجرداً من « أن » . وهو  
قليل ، كما سبق . ولا إشكال في أن الفعل خبرها ، وهي حاملة عمل  
« كان » .

الثاني : أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مقروناً بـ « أن » . وهذا هو  
الكثير . واختلف ، في إعرابه ، على ثلاثة مذاهب :

---

(١) مثل يضرب للرجل ، يقال له : لعل انثر جاء من قبلك . الكتاب ١ : ٤٧٨  
والمقتضب ٣ : ٧٠ وجمع الأمثال ٢ : ١٧ . والغوير : تصغير الغار .  
والأبوس : جمع بؤس . وهو التمر . تريد : لعل التمر يأتيكم من الغار .

(٢) رؤبة . ديوانه ١٨٥ والمغني ١٦٤ وشرح شواهد ٤٤٤ وشرح ابن عقيل  
١ : ٢٨٨ والحزانة ٤ : ٧٧ والمجمع ١ : ١٣٠ والدرر ١ : ١٠٧ .

أحدها: أن « عسى » عاملة عمل « كان » أيضاً، و « أن »  
والفعل<sup>(١)</sup> في موضع خبرها. قال ابن عصفور: وهو الصحيح، لأن  
العرب لما نطقوا به، على الأصل، نطقوا به اسم فاعل، كما تقدم في  
المثّل، والبيت.

وثانيها: أن « عسى »، في ذلك، ليست عاملة عمل « كان » .  
بل المرفوع بها فاعل، و « أن » والفعل في موضع نصب على المفعولية،  
والفعل<sup>(٢)</sup> مضمّن معنى: قاربَ . فاذا قلت: عسى زيد<sup>(٣)</sup> أن  
يقوم، فالتقدير: قاربَ زيدُ القيام. أو يكون « أن » والفعل منصوباً،  
على إسقاط الخافض. وهذا مذهب سيويه، والمبرد. ووجهه أن  
« أن » والفعل مقدر<sup>(٤)</sup> بالمصدر، والمصدر لا يكون خبراً عن الجثة.  
وأجيب عنه بأن المصدر قد يخبر به، على سبيل المبالغة.

وثالثها: أن « أن » والفعل بدل اشتمال من فاعل « عسى » .  
وهو مذهب الكوفيين. قال صاحب «البيسط»: وأظن قولهم مبنياً  
على أن هذه الأفعال ليست ناقصة. فيكون المعنى عندهم: قاربَ  
قيامُ زيدٍ. ثم قدمت الاسم، وأخرت المصدر، فقلت: قاربَ

(١) في الأصل: وأن - الفعل .  
(٢) أي: عسى .  
(٣) سقط من الأصل .  
(٤) ب وجود: تقدر .

زيدٌ قيامه . ثم جعلته بـ « أن » والفعل . ويحتج ، على هذا ، بقولهم :  
عسى أن يقوم زيدٌ ، وأن هذا هو الأصل ، وهي تامة . ثم إن تقدم  
الاسم فهو على البدل ، حملاً لها على طريقة واحدة .

ورُدَّ ما ذهب إليه الكوفيون ، بوجهين : أحدهما أنه إبدال  
قبل تمام الكلام . والآخر أنه لازمٌ ، والبدلُ لا يكون لازماً .

واختار ابن مالك في « شرح التسهيل » أن « عسى » في ذلك <sup>(١)</sup>  
ناقصة ، والمرفوع اسمها ، و « أن » والفعل بدل اشتغال سد مسد جزائي  
الإسناد . ونظرةُ قراءة حمزة ﴿ ولا تحسبنَّ الذين كفروا أنما  
نُمِّلِي لَهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> بالخطاب ، على أن يكون « أنما » بدلاً من « الذين » ،  
وسد مسد المفعولين .

الثالث : أن يُسند إلى « أن » والفعل ، فلا يُحتاجَ حيثُذ إلى  
خبر . ومقتضى كلام بعض النحويين أنها تكون ، إذ ذاك ، تامة كما  
تكون « كان » تامة . وقال ابن مالك : الوجه عندي أن تُجعل « عسى »  
ناقصة أبداً . فإذا أسندت إلى « أن » والفعل وُجِّهَتْ بما وُجِّهَ به  
وقوع « حَسِبَ » عليها ، في نحو ﴿ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ

---

(١) سقط « في ذلك » من الأصل . (٢) آل عمران : ١٧٨ .



يُشْرَكُوا<sup>(١)</sup>. فكما لم تخرج «حَسِبَ» بهذا عن أصلها، لا تخرج  
«عسى» عن أصلها، بمثل ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا<sup>(٢)</sup>﴾. بل يقال  
في الموضوعين: سَدَّتْ «أَنْ» والفعل مسدًّا الجزهين .

الرابع: أن يتصل بـ «عسى» الضمير الموضوع<sup>(٣)</sup> للنصب،  
نحو: عَسَانِي، وَعَسَاكَ، وَعَسَاهُ. ومنه قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

وَلِي نَفْسٌ أُقُولُ لَهَا، إِذَا مَا  
تُنَازِعُنِي: لَمَلِّي، أَوْ عَسَانِي  
وقول الآخر<sup>(٥)</sup>:

\* يَا أَبَتَا، عَلَيْكَ، أَوْ عَسَاكَ \*

- (١) المنكبوت: ٢. (٢) البقرة: ٢١٦. وراد في الأصل هنا شيئاً.  
(٣) ب و ج: الرفوع.  
(٤) عمران بن حطان. الكتاب: ١: ٣٨٨ والمقتضب: ٣: ٧٢ والخصائص: ٣: ٢٥  
والفصل ٥٥ وشرحه ٣: ١٠ و ٧: ١٢٣ والمقرب ١: ١٠١ وأوضح  
المسالك ١: ٤٣٩ وشعر الخوارج ٢٠ والميني ٢: ٢٢٩ والخزانة ٢: ٤٣٠.  
(٥) رؤفة ديوانه ١٨١ والكتاب: ١: ٣٨٨ والخصائص ٢: ٩٦ والمقتضب  
٣: ٧١ والمغني ١٦٢ وشرح شواهد ٤٤٣ وأمالى ابن الشجري ٢: ١٠٤  
وشروح سقط الرند ٧١٤ وشرح الفصل ٣: ١٢٠ و ٧: ١٢٣ والميني  
٤: ٢٥٢ والخزانة ٢: ٤٤١ والمجم ١: ١٣٢ والبرر ١: ١٠٩.

وهذا من المواضع المشككة، لأن حق الضمير المتصل بـ « عسى » أن يكون بصيغة المرفوع، كما ورد في القرآن، نحو ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ (١)، لأنها ترفع الاسم. فإذا ورد بصيغة المنصوب احتاج إلى توجيه. وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

أحدها مذهب سيويه. وهو أن « عسى »، في ذلك، محمولة على « لعلّ » في العمل. فالياء وأخواتها في موضع نصب اسمها لها، و« أن » والفعل في موضع رفع (٢) خبراً لها.

وثانيها مذهب البرد: أن « عسى » باقية على أصلها، ولكن انعكس الإسناد، فجعل الخبر عنه خبراً. فالياء في موضع نصب خبراً لـ « عسى » تقدم، و« أن » والفعل في موضع رفع اسمها لها.

وثالثها مذهب الأخفش: أن « عسى » باقية على رفعها الاسم، ونصبها الخبر، ولكن ضمير النصب، الذي هو الياء وأخواتها، وضع موضع المرفوع. فهو نائب عنه (٣)، و« أن » والفعل في موضع نصب خبراً لها، كما كان.

---

(١) محمد: ٢٢.

(٢) في الأصل: نصب.

(٣) سقطت من الأصل.

ورابعها مذهب السيرافي : أن « عسى » في قولهم : عَسَاكَ ،  
وعَسَايَ ، حرف عامل عَمَلَ « لعل » . وضعف بأن فيه اشتراك فعل  
وحرف في لفظ واحد .

واختار ابن مالك . رحمه الله ، مذهب الأخفش ، لسلامته من  
عدم النظر . إذ ليس <sup>(١)</sup> فيه إلا نيابة ضمير ، غير موضوع للرفع ،  
عن موضوع له . وذلك موجود ، كقول الراجز <sup>(٢)</sup> :

مانَ الزَّبِيرِ ، طالما عَصَيْتَكا

وطالما عَنَيْتَنا إِلَيْكا

ولأن نيابة الرفع موحودة ، في نحو : ما أنا كَأنتَ . ولأن العرب  
قد تقتصر على «عَسَاكَ» ونحوه . فلو كان في موضع نصب لزم الاستغناء  
بعمل ومنصوبه ، ولا نظير لذلك . ولأن قول سيبويه يلزم منه حمل فعل

(١) في الأصل : وليس .

(٢) رحل من حجر . المعنى ١٦٤ وشرح سواهده ٤٤٦ والوارد ١٠٥ وسر  
الصناعة ١ : ٢٨١ والإبدال ١ : ١٤١ وأمالي الزحاجي ٢٣٦ وشرح  
التأنيدي ٣ : ٢٠٢ وشرح سواهدها ٤٢٥ والمتبع ٤١٤ وشرح الأشموني ١ : ٦١١  
وحشية الصبان ٤ : ٢٨٣ والحزاة ٢ : ٢٥٧ واللسان والتاح (قفا) .

على حرف ، في العمل ، ولا نظير لذلك . انتهى ما ذكره ابن مالك مختصراً .

وقال غيره : مذهب سيبويه هو الصحيح . ويُبطلُ مذهبَ الأحفش تصريحهم بالاسم ،<sup>(١)</sup> موضع « أن » والفعل ، في مثل هذا التركيب مرفوعاً ، كقوله<sup>(٢)</sup> :

قَلْبُ : عَسَاها نارُ كَأْسٍ ، وَعَلَّها  
تَشَكَّى ، فَأَتِي نَحْوَها ، فَأَعُوذُها

وأما ما ذكره ابن مالك ، من نيابة الكاف عن التاء في « عسيكا » ، فليس كذلك . بل الكاف فيه بدل من التاء ، كما نص عليه أبو علي وغيره . وهو شاذ . ولو كان ضمير نصب لم يسكن آخرُ الفعل ، لأجله ، كما لم يسكن في « عساكا »<sup>(٣)</sup> . وأما النياحة في نحو « ما أنا كَأنت » فذلك لعلّة أن الكاف لا تدخل على الضمير المحرور ، فاحتيج للنيابة . وأما علة الاقتصار على المنصوب فالحمل<sup>(٤)</sup> على « لعل » .

(١) راد في الأصل ها : في .

(٢) صحر بن جند . المنى ١٦٥ وشرح شواهد ٤٤٦ والهمع ١ : ١٣٢ والدرر ١ : ١١٠ والأعالي ٢٣ : ٤٢ . وكأس : اسم امرأة . وتشكى : تشكى .

(٣) ب و ج : عساك . (٤) في الأصل : فالحمل .

قلت<sup>(١)</sup> : ذكر الفارسي في « التذكرة » أن قوله :

\* يَا أَبْتَا ، عَلَّكَ ، أَوْ عَسَاكَ \*

على حدّ « إني عَسَيْتُ صَائِماً » ، في أن الفاعل مضمّر في الفعل ، والكاف هو الخبر ، كما أن « صائماً » هو الخبر ، وإن خالفه في أنه معرفة و « صائماً » نكرة<sup>(٢)</sup> . وهذا تخرّيج غريب . والكلام على هذه المسألة يستدعي بسطاً ، لا يليق بهذا الكتاب . فليقتصر على هذا القدر . فإن فيه كفاية . والله سبحانه أعلم .

على

التي تجرّ ما بعدها فيها خلاف . فمشهور مذهب البصريين أنها حرف جر ، إلا إذا دخل عليها حرف الجر . كقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ ، بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا  
تَصْبِلُ ، وَعَنْ قَيْضٍ ، بِزِيَاةٍ ، مَجْهَلِ

(١) انظر حاشية الهمامي ١ : ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٢) في الأصل : وأن صائماً نكرة .

(٣) مزاحم القيلي . المعنى ١٥٦ وشرح شواهد ٤٢٥ وشرح ابن عقيل ٢ : ٢٤ =

فـ « على » في هذا اسم بمعنى : فوق .

وزاد بعضهم أنها تكون اسماً في موضع آخر<sup>(١)</sup> ، وهو قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

هَوِّنْ عَلَيَّ ، فَإِنَّ الْأُمُورَ  
بِكَيْفِ الْإِلَهِ سَقَادِرُهَا

وما أشبهه ، لأنها لو جُمِلت حرفاً في ذلك لأدّى إلى تمدّي فعلِ المُخاطَبِ إلى ضميره المتصل . وذلك لا يجوز في غير أفعال القلوب ،

= والمختص ١٤: ٥٧ والاقضاب ٢٨: ٤ وشرح أدب الكاتب ٣٤٩ والمجم ٢: ٣٦  
والدرر ٢: ٣٦ والكتاب ٢: ٣١٠ وشرح المصل ٨: ٣٩ والكمال ٤٤٤  
والعيني ٣: ٣٠١ ومعمم القاييس ٤: ١١٦ والمقتضب ٣: ٥٣ والخراطة  
٤: ٢٥٣ . يصف قطاة . والضمير في « عليه » لمرحها . والطم : مدة  
صرها عن الماء . وتصل : تصوت أحشاؤها من اليس . القيص : قشرة  
البيض العليا . والزبراء : ما غلظ من الأرض وارتفع . والهبل : التي  
لا يهتدى فيها .

(١) في الأصل : بموضع .

(٢) الأعور الشني . الكتاب ١: ٣١ والمقتضب ٤: ١٩٦ والنفي ١٥٦ وشرح  
شواهد ٢٧: ٤٢٧ والمجم ٢: ٢٩ والدرر ٢: ٢٣ و ٣٧ والخامسة  
البصرية ٢: ٢ .

وما حُمِلَ عليها. ونقل بعضهم أن هذا مذهب الأَخفش. فإنه قال  
باسميتها في نحو: سَوَّيتُ عليَّ ثِيَابِي.

قال الشيخ أبو حيان: ولا يلزم في نحو «هَوَيْتُ عَلَيْكَ» ولا  
في «<sup>(١)</sup> سَوَّيتُ عليَّ» أن تكون اسماً. فإنه قد ورد مثل هذا التركيب  
في «إلى»، نحو قوله تعالى ﴿وَهَزَيْتُ إِلَيْكَ﴾ <sup>(٢)</sup>، ﴿وَاضْمُمُ  
إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ <sup>(٣)</sup>. ولا نعلم خلافاً في حرفة «إلى»، فيُخْرَجُ  
«هَوْنٌ عَلَيْكَ» ومحوه على ما خُرِجَ عليه «وهزيتُ إليك».

قلتُ: تقدم مثل هذا في «عن». وذكُرتُ نَمَّ ما يُخْرَجُ  
عليه «وهزيتُ إليك» <sup>(٤)</sup>. ولقائل أن يقول: إن «عن» و«على»  
قد ثبتت اسميتُها بدخول «من»، فلم يُحتج فيها إلى تأويل، يخالف  
الظاهر، بخلاف «إلى». وتقدم <sup>(٥)</sup> ذكر مذهب الفراء، في أن  
«عن» و«على» حرفان، إذا دخلت «من» عليهما.

- 
- (١) سقطت من الأصل.  
(٢) مرجم: ٢٥.  
(٣) القصص: ٣٢.  
(٤) سقط «ودكرت... إليك» من ب و ج و د. وانظر ص ٢٤٤ - ٢٤٥.  
(٥) اطرص ٢٤٣.

وذهب ابن طاهر، وابن خروف، وابن الطراوة، والزيدي<sup>(١)</sup>،  
وابن معروز، والشلوبين في أحد قوليه، إلى أنها اسم، ولا تكون  
حرفاً. وزعموا أن ذلك مذهب سيويه.

[قلتُ: صرح سيويه<sup>(٢)</sup> بهذا في «باب عدة ما يكون عليه  
الكلام»<sup>(٣)</sup>. فيل: ويحتمل التأويل على أن يريد: ولا تكون إلا  
ظرفاً، إذا كانت اسماً. لأنه نص، في أول الكتاب<sup>(٤)</sup>، على أن «على»  
حرف، لأنه ذكر فيما يتعدى إلى مفعولين<sup>(٥)</sup>، أحدهما بحرف الجر،  
قول المتمس<sup>(٦)</sup>:

\* آتيتَ حَبَّ العِراقِ، الدَّهْرَ، أَطعمَهُ \*

أي: على حبِّ العراقِ [٧].

وقد تحصل في «على» الجارة، مما ذكرته، أقوال أحدها: أنها

(١) في الأصل: والريدي.

(٢) سقط «قلت صرح سيويه» من د. وفي الكتاب ٢: ٣١٠ يقول سيويه

في على: «وهو اسم، ولا يكون إلا ظرفاً».

(٣) في الكتاب: الكلم. انظر ٢: ٣٠٤.

(٤) الكتاب ١: ١٦ - ١٧. (٥) د: المفعولين.

(٦) عجزه:

والحبُّ يا كلُّهُ، في القرية، الشوس

ديوان المتمس ٩٥ والكتاب ١: ١٧ والمخصص ٧: ١٥١ والتبني ٦: ٥٥٠.

(٧) سقط من الأصل وج.



حرف ، في كل موضع . وهو قول الفراء . والثاني : أنها اسم ، في كل موضع . وهو قول ابن طاهر ، ومن وافقه . والثالث : أنها حرف ، إلا في موضع واحد . والرابع : أنها حرف إلا في موضعين . وبه جزم ابن عصفور ، وهو قول الأخفش .

وقد استدل على حرفيتها بحذفها في الشعر ، ونصب ما بعدها ، كقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

تَحِينُ ، فْتُبْدِي مَا بِهَا ، مِنْ صَبَابَةٍ

وَأَخِنِي السَّيِّ ، لَوْلَا أَسَى لَقَضَانِي

أي : لفضى علي . وقد أجاز الأخفش ذلك ، في قوله تعالى ﴿ لَأَقْمُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، أي : على صراطك . واستدل أيضاً ، علي حرفيتها ، بجواز حذفها مع الضمير في الصلة ، كقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

وإنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ ، يُشْتَفَى بِهَا

وَهُوَ ، عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ ، عَلَقَمٌ

(١) عروة بن حزام . المنى ١٥٢ وشرح شواهده ٤١٤ وديل الأمالي ١٥٨

والمع ٢ : ٢٩ والدرر ٢ : ٢٢ . والأسي . جمع أسوة ، وهي القدوة .

(٢) الأعراف : ١٥ . وسقطت « المستقيم » من الأصل .

(٣) الهمداني . المنى ٤٨٥ وشرح شواهده ٨٤٣ والحزانة ٢ : ٤٠٠ .

أي : صبه الله عليه . ولو كانت اسماً لم يجز فيها ذلك .

فإن قلت : إذا قلنا باسميتها فهل <sup>(١)</sup> هي معرفة أو مبنية ؟ قلت : ذكر بعضهم أنها معرفة ، عند من قال : إنها لا تكون إلا اسماً . وأما من جوز فيها ، إذا كانت حرفاً ، أن تنتقل إلى الاسمية ، بدخول « من » ، أو على مذهب الأخفش ، في محو : سويتُ عليّ ثيابي ، فقال بعضهم : هي إذ ذاك معرفة . وقال أبو [ محمد ] القاسم بن القاسم : هي مبنية ، والألف فيها كألف « هذا » .

واعلم أن « على » قد تكون فعلاً ، من العلو ، ترفع الفاعل . كقوله تعالى ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وأمر هذا يتن . وليست من الحرفية في شيء ، إلا في الصورة .

وأما « على » الاسمية فقال ابن يعيش <sup>(٣)</sup> : يختلف فيها ؛ فذهب أبي العباس <sup>(٤)</sup> ، وجماعة ، أنها على الاشتراك اللفظي فقط ، لأن الحرف لا يُشتق ولا يُشتق منه . فكل واحد من هذه الثلاثة <sup>(٥)</sup> مبان

(١) في الأصل : هل . (٢) القصص : ٤ .

(٣) شرح المصل ٨ : ٣٩ .

(٤) في شرح الفصل : فأما التي هي اسم فختلف فيها . فذهب أبو العباس .

(٥) أي : الحرفية والاسمية والعلوية .

لصاحبه إلاّ من جهة اللفظ . وقال قوم : الأصل <sup>(١)</sup> أن تكون حرفاً .  
 وإنما كثر استعمالها ، فشُبِّهت في بعض الأحوال بالاسم ، فأجريت  
 مجراه ، وأدخل عليها حرف الجر ، كما يُشَبَّه <sup>(٢)</sup> الاسم بالحرف ،  
 ويجري مجراه ، نحو « من » و « كم » <sup>(٣)</sup> . انتهى .  
 والغرض هنا إنما هو « على » الحرفية . وذكرُ معانيها . وذكر  
 ابنُ مالك لها ثمانية <sup>(٤)</sup> معان :

الأول : الاستعلاء حسّاً ، كقوله تعالى ﴿ كُنْ عَلَيَّ مِنْ عِلِّيَّهَا ﴾  
 فانِ <sup>(٥)</sup> ، أو معنى كقوله <sup>(٦)</sup> ﴿ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ .  
 ولم يُثَبِّت لها ، أكثر البصريين غير هذا المعنى ، وتأوّلوا ما أوجم  
 خلافه .

الثاني : المصاحبة ، كقوله تعالى ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ <sup>(٧)</sup> .  
 ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَنْفِرَةٍ لِلنَّاسِ ، عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

(١) في شرح المفصل : قال قوم إن الأصل .

(٢) في الأصل : تشبه .

(٣) في شرح المفصل : من نحو : وكيف .

(٤) في الأصل : ثمان . (٥) الرحمن : ٢٦ .

(٦) البقرة : ٢٥٣ . وزاد في ب هاء تعالى .

(٧) البقرة : ١٧٦ . (٨) الرعد : ٦ .

الثالث : المجاوزة ، كقول الشاعر (١) :

إِذَا رَضَيْتَ عَلَيَّ نَسُو قُشَيْرٍ  
لَعَمْرُ أَيْبِكَ ، أَعْجَبَنِي رِضَاهَا  
أبي : عنِّي . قال ابن مالك : وكذلك الواقعة بعد : خَفِيَ ، وَتَعَذَّرَ ،  
وَاسْتَحَالَ ، وَغَضِبَ ، وَأَشْبَاهَهَا .

الرابع : التعليل ، كقوله تعالى ﴿ وَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى  
مَا هَدَاكُمْ ﴾ (٢) .

الخامس : الظرفية ، كقوله تعالى ﴿ وَانْبَعَثُوا مَا تُلَوُّ  
الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ (٣) . وتُؤْوَلَتِ الْآيَةُ عَلَى تَضْمِينِ  
« تَلَوُ » مَعْنَى : تَقْوَلُ .

- 
- (١) القجيب العقيلي . المغني ١٥٣ وشرح سواهده ٤١٦ وأوضح السالك  
١٣٨ : ٢ وشرح ابن عقيل ٢ : ٢١ والأزهية ٢٨٧ وأدب الكاتب ٣٩٥  
وشرح المفصل ١ : ١٢٠ والكامل ٥٣٨ و ٨٢٤ والإنصاف ٦٣٠  
والسوادر ١٧٦ وأمالي ابن السحري ٢ : ٢٦٩ والتخصص ١٤ : ٦٥  
والمعجم ٢ : ٢٨ والدرر ٢ : ٢٢ والمقتضب ٢ : ٣٢٠ والخمائص ٢ : ٣١١  
والخزانة ٤ : ٢٤٧ . (٢) البقرة : ١٨٥ .  
(٣) البقرة : ١١٢ .

السادس : موافقة « من » ، كقوله تعالى ﴿ إذا ﴾<sup>(١)</sup> اکتأوا علی  
الناسِ یستوفونَ ﴿ . قاله بمض النحویین . والبصیریون یذهبون  
فی هذا إلى التضمین ، أي : إذا<sup>(٢)</sup> حکموا علی الناس فی الکیل .

السابع : موافقة الباء ، كقوله تعالى ﴿ حقیقٌ علیّ الّا  
أقول ﴾<sup>(٣)</sup> ، أي : بالّا - أقول . وقرأ أبي « بأن » ، فكانت قرأته  
تفسیراً لقراءة الجماعة . وقالت العرب : اركب علی اسم الله ، أي :  
باسم الله .

الثامن : أن تكون زائدة للتمویض ، كقول الراجز<sup>(٤)</sup> :

إنّ الکریم ، وأیسک ، یتمیل

إنّ لم یجد ، یوما ، علی من یتکیل

قال ابن جني : أراد « من يتكل عليه » ، فحذف « عليه » ، وزاد « علی »  
قبل « من » عوضاً<sup>(٥)</sup> . انتهى . ويحتمل أن يكون الكلام تمّ عند

(١) المطفين : ٢ وفي الأصل وج : وإدا .

(٢) في الأصل وب وج : وإدا . (٣) الأعراف : ١٠٥ .

(٤) المبي ١٥٤ وشرح شواهد ٤١٩ والممع ٢ : ٢٢ والبرر ٢ : ١٥

والكتاب ١ : ٤٤٣ وأمالي ابن الشجري ٢ : ١٦٨ والخزانة ٤ : ٢٥٢

واللسان والتاج (عمل) والتهام ٢٤٦ .

(٥) وهو قول الخليل أيضاً . انظر الكتاب ١ : ٤٤٣ .

قوله « إن لم يجد يوماً »، ثم قال : على من يتكل ، وتكون « من » استفهامية .

قال ابن مالك : وقد تُزاد دون تعويض . واستدل ، على ذلك ، بقول حميد بن ثور<sup>(١)</sup> :

أَبَى اللهُ إِلَّا أَنْ سَرَّحْتَ مَالِكِ

عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْمِضَاهِ ، تَرُوقُ

زاد « على » لأن « راق » متعدية ، مثل أعجب . تقول : راقني حسنُ الجارية . وفي الحديث<sup>(٢)</sup> : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ » والأصل : حلف يميناً . قيل : ولا حجة في ذلك ، لأنه يحتمل تضمين « تروق »

---

(١) ديوان حميد بن ثور ٤١ والأعلى ٤ : ٣٥٦ والعمدة ١ : ٢١٤ والمغني ١٥٥ وشرح شواهد ٤٢٠ وأدب الكاتب ٤١٨ والمجموع ٢ : ٢٩ والدرر ٢ : ٢٣ والأساس واللسان والتاج ( روق ) . والسرحة : شجرة الخنظل ، كسى بها عن امرأه . والأفنان : الأنواع . مردها فن . والمضاه : شجر عظام . وتروق : تريد . وبذلك تكون « على » غير رائدة .

(٢) صحيح مسلم ١٠٤ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ وسنن الترمذي رقم ١٢٦٩ و ١٥٣٠ و ١٥٣١ و ١٥٣٢ و ٢٩٩٩ وسنن ابن ماجة الرقم ٢١٠٨ و ٢١١١ و ٢٣٢٣ . وروي « من حلف يمين » . الموطأ الرقم ١٠٢٧ .

معنى : تُشرف ، وتضمين « حَلَف » معنى : جَسَرَ . وقد نص  
سيبويه على أن « على » لا تزداد .

وزاد بعضهم في معاني « على » موافقة اللام ، كقوله تعالى  
﴿ أُذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(١)</sup> .

وأكثر هذه المعاني إنما قال به الكوفيون ، ومن واقفهم ،  
كالقتيبي . والبصريون يؤولون ذلك . والله أعلم .

## كا

اعلم أن « كا » ، عند التحقيق ، كلمتان . وهما : كاف التشبيه أو  
التعليل ، و « ما » . ثم إن « ما » المتصلة بالكاف قد تكون اسماً ، وقد  
تكون حرفاً .

فإذا كانت اسماً فلها قسمان : الأول : أن تكون موصولة .  
والثاني : أن تكون نكرة موصوفة . كقولك : الذي عندي كما عندك ،  
أي . كالذي عندك ، أو كشيء عندك . فهذا المثال يحتمل الوجهين .

---

(١) المائة : ٥٤ .

وإذا كانت حرفاً فلها ثلاثة أقسام : مصدرية ، وكافة ، وزائدة  
ملناة .

فالمصدرية نحو : قَتُّ كَمَا قَتَّ ، أَي : كَقِيَامِكَ . فَالكَافُ فِي  
ذَلِكَ جَارَةٌ لِلْمَصْدَرِ الْمُنْسَبِ ، مِنْ « مَا » وَصَلَتْهَا .  
وَالكَافَةُ كَقَوْلِ زِيَادِ الْأَعْجَمِ <sup>(١)</sup> :

وَأَعْلَمُ أَنِّي ، وَأَبَا حُمَيْدٍ  
كَمَا النَّشْوَانُ ، وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ  
أُرِيدُ هِجَاءَهُ ، وَأَخَافُ رَبِّي  
وَأَعْلَمُ أَنَّهُ عَبْدٌ ، لَنَسِيمٍ

وجعل بعضهم « ما » كافة في قوله تعالى ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ  
رَسُولًا مِنْكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وفي قوله ﴿ وَإِذْ كُرِّهُوا كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
ومن جواز ذلك الزمخشري <sup>(٤)</sup> ، وابن عطية . وضمفه بعضهم ، وقال :  
الأولى ، في الآيتين ونحوهما <sup>(٥)</sup> ، أن تكون « ما » مصدرية ، لأن فيه

---

(١) المغني ١٩٤ وشرح شواهد ٥٠١ - ٥٠٢ .

(٢) البقرة : ١٥١ . (٣) البقرة : ١٩٨ .

(٤) الكشاف ١ : ٣٤٩ . (٥) سقطت من الأصل .



إقرار الكاف على ما استقر لها، من عمل الجر .

وقد منع أبو سعيد علي بن مسعود الفرّ<sup>١</sup> خان صاحب «المستوفى» أن تكون الكاف مكفوفة بـ «ما»<sup>(١)</sup> . وردّ عليه بقوله « كما النَّشْوَانُ والرَّجْلُ الحَلِيمُ » . قيل : وهذا تفرّيعٌ على أن « ما » المصدرية لا تُوصل بالجملة الاسمية . أما إذا قلنا إنها توصل بها فلا تكون « ما » كافتة ، بل مصدرية والكاف جارة للمصدر المنسبك من « ما » وصلتها .  
والزائدة المنناة كقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا ، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ

كَمَا النَّاسِ ، مَجْرُومٌ عَلَيْهِ ، وَجَارِمٌ

بِجَرِّ « النَّاسِ » ، أَي : كَالنَّاسِ . وَ « مَا » زَائِدَةٌ .

فهذه أقسام « كما » . وليس فيها شيء يمدّ حرفاً واحداً . بل هي مركّبة ، في هذه الأقسام كلها . وذكر<sup>(٣)</sup> صاحب « رصف

(١) سقط « ما » من الأصل .

(٢) عمرو بن بركة الهمداني . المتقي ٦٨ و ١٩٣ و شرح شواهد ٢٠٢ و ٥٠٠

والأمالي ٢ : ١٢٣ و شرح ابن عقيل ٢ : ٣٠ و السمط ٧٤٩ و أوضح

المسالك ٢ : ١٥٦ و الممع ٢ : ٣٨ و الدرر ٢ : ٤٢ و ١٧٠ .

(٣) رصف الباني ٩٩ - ١٠٠ .

المباني « أن » كما « تكون تارة من كفة التشبيه ، و « ما »  
الموصولة أو المصدرية . فالكلام عليها هو الكلام<sup>(١)</sup> على الكاف المفردة  
في بابها . قال : وتكون « كما »<sup>(٢)</sup> بسيطة ، وهي مقصدنا ، ولها ثلاثة  
مواضع :

الاول<sup>(٣)</sup> : أن تكون بمعنى « كي » ، فتصب ما بعدها كما  
تصب « كي » . كقولك : أكرمك كما تكرمني ، أي : كي  
تكرمني . قال الشاعر<sup>(٤)</sup> :

وطرفك إناجيتنا فاجبتنا  
كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر  
أي : كي يحسبوا .

الثاني<sup>(٥)</sup> : أن تكون بمعنى « كأن » . تقول : شتني كما أنا

- 
- (١) في الأصل : فالكلام عليها كالكلام .
  - (٢) في ج و رصف المباني : ما . (٣) في رصف المباني : الموضع الاول .
  - (٤) عمر بن أبي ربيعة ، أو جميل شبة . ديوان عمر ١٠١ وديوان جميل ٩٠  
والنتي ١٩٢ وشرح شواهد ٤٩٨ والكامل ٦١٧ ومجالس ثعلب ١٢٧  
والمع ٢ : ٦ ، الدرر ٢ : ٥ والخزاسة ٣ : ٥٥٣ . ورواية رصف المباني  
« فاصرفته » . وروى : « لكي يحسبوا » .
  - (٥) في رصف المباني : الموضع الثاني .

أبغضه ، أي : كأنني أبغضه ، ومنه قول الشاعر <sup>(١)</sup> :

تَهْدِدُنِي بِجُنْدِكَ ، مِنْ بَعِيدٍ

كَمَا أَنَا مِنْ خُرَاعَةٍ ، أَوْ ثَقِيفٍ

الثالث <sup>(٢)</sup> : أن تكون بمعنى « لمل » . تقول : لا تضرب زيداً

كما لا يضربك . ومنه قول الراجز <sup>(٣)</sup> :

• لَا تُشْتَمُ النَّاسَ ، كَمَا لَا تُشْتَمُ •

أي : لملك لا تُشتم .

وهي ، في هذين الموضعين الأخيرين ، غير حاملة لفظاً ، وإن

كانت في موضع حامل ، من جهة المعنى . انتهى ما ذكره .

ولم أرَ أحداً ذكر أن « كما » تكون حرفاً بسيطاً ، غير هذا

الرجل . وليس الأمر كما ذكر . و « كما » ، في هذه المواضع الثلاثة ،

---

(١) رصف الباني ١٠٠ . ويروى لأحد بني نهشل :

فَدَعَيْتِي ، وَبِعَيْرِي ، وَاللَّهِ مَيْتِي

فَمَا أَنَا مِنْ خُرَاعَةٍ ، أَوْ ثَقِيفٍ

النوادر ١١٦ . ويروى : كأنني من خراعة . والويب : الويل .

(٢) في رصف الباني : الموضع الثالث .

(٣) في رصف الباني « وتشتم الناس » . والبيتلرؤية . ديوانه ١٨٣ والكتاب

١ : ٤٥٩ والممع ٢ : ٣٨ والدرر ٢ : ٣٣ والخزانة ٤ : ٢٨٢ .

مركبة من كاف التشبيه، أو كاف<sup>(١)</sup> التعليل، و«ما». واختلف النحويون، في وجه النسب بـ«كا»، في قوله «كا يحسبوا». فقال أبو علي الفارسي: الأصل «كيا» فحُذفت الياء. ونقل عن الكوفيين. قال<sup>(٢)</sup> ابن مالك: وهذا تكلف، لا دليل عليه، ولا حاجة إليه. وذهب إلى أنها الكاف المكفوفة بـ«ما»، دخلها معنى التعليل، فنصبت لشبهها بـ«كي»، لا لأن الأصل<sup>(٣)</sup> «كيا». والله أعلم.

#### لوت

حرف نفي، أصله «لا»، ثم زيدت<sup>(٤)</sup> عليها التاء كما زيدت في «ثمت» و«ربت». هذا مذهب الجمهور. وقيل: هي مركبة من «لا» والتاء. فلو سميت بها<sup>(٥)</sup> حكيت.

وقال ابن أبي الربيع: «لات» أصلها «ليس». فقلبت ياءها ألفاً، وأبدلت سيبها تاء، كراهة أن تلتبس بحرف التمني. ويقويه

(٢) في الأصل: وقال.

(١) سقطت من الأصل.

(٣) في الأصل: كى والأصل.

(٥) في الأصل: بهذا.

(٤) في الأصل: ريد.

قول سيويه<sup>(١)</sup> « إن اسمها مضرفيها » ، ولا يضر إلا في الأفعال .  
 وذهب ابن الطراوة إلى أن التاء متصلة بالحين الذي بعدها ، لا  
 بها . وهو مذهب أبي عبيد . قال : ولم نجد<sup>(٢)</sup> في كلام العرب  
 « لات » . وذكر أن التاء في « الإمام »<sup>(٣)</sup> متصلة بـ « حين » ، كتبت  
 ﴿ ولاتحين مناص ﴾<sup>(٤)</sup> . قال الزمخشري : وأما قول أبي عبيد .  
 « إن التاء داخلة على حين » فلا وجه له . واستشهاده بأن التاء ملتزقة  
 بـ « حين » في الإمام لا مثبت به . فكم وقعت في المصحف أشياء  
 خارجة<sup>(٥)</sup> عن قياس الخط .

قلت : وقد ورد دخول التاء على الأحياء في قول ابن عمر  
 « اذهب بها تلاتن إلى أصحابك » . وقول الشاعر<sup>(٦)</sup> :

(١) في الكتاب ١ : ٢٨ : تضر فيها مرفوعاً .

(٢) في الأصل : ولم يوجد .

(٣) الإمام : مصحف عثمان رضي الله عنه . انظر المتن ٢٨١ والنصف ٢ : ٥٣ .

وحاشية السوقي ١ : ٢٦٣ وحاشية الأمير ٢ : ٢٠٤ .

(٤) ص : ٣ .

(٥) في الأصل : خرجت .

(٦) جميل شينة . ديوانه ٢٢٩ وديوان عمرو بن أحر ٩٥٤ وسر =

نَسَوْتِي ، قَبْلَ يَوْمِ بَيْنِ ، جُمَانَا  
وَصَلِينَا ، كَمَا زَعَمَتْ ، تَلَانَا  
وقول الآخر (١) :

الْمَاطِفُونَ ، تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ  
وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمُطْعِمِ ؟  
وزعم بعض النحويين أن التاء في «تلان» بدل من ألف الوصل . وهو  
زعم لا يصح . وأوّل بعضهم «تحين» على أنه أراد : لات حِينَ ،  
فحذف «لا» وأبقى التاء دالة (٢) عليها . وقيل : أراد «الماطفون»  
بهاء السكت ، ثم أثبتها (٣) وصلّاً ، وحرّكها مبدلة تاءً ، تشبيهاً  
ببهاء التائيت . وهذا بعيد جداً . وقول أبي عبيد : ولم «نجد في كلام

---

= الصناعة ١ : ١٨٥ والإنصاف ١١٠ والزهر ١ : ٢٣٧ وتأويل مشكل  
القرآن ٤٠٤ واللسان (حين) و (تلن) والتاج (تلن) والمتع ٢٧٣  
والخزانة ٢ : ١٤٩ و ٤ : ١٧٦ . وقولي : أنيلي .

(١) البيت لأبي وجزه السعدي . الإنصاف ١٠٨ والمخصص ١٦ : ١١٩ ومجالس  
ثعلب ٣٧٤ وسر الصناعة ١ : ١٨٠ والأزهية ٢٧٣ والمتع ٢٧٣  
والصاح واللسان والتاج (حين) والخزانة ٢ : ١٤٧ و ٤ : ١٠٤ .  
(٢) في الأصل : داخلة . (٣) في الأصل : أبطلها .

العرب : لات « مُعَارَضٌ بِتَقْلِ الْخَلِيلِ ، وَسَيُويِه ، وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْأَعْمَةِ .  
واختلف النحويون في « لات » ، فقيل : لا عمل لها . ونُقل  
عن الأَخفش ، وما ينتصب بعدها عنده منصوب بفعل مضمر ، تقديره :  
ولا أرى حينَ مناصٍ . ونقل صاحب « البسيط » عن السيرافي أنه قال  
في ﴿ وِلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ : هو على الفعل ، أي : وِلَاتَ أَرَاهُ حِينَ  
مَنَاصٍ . وقيل : تعمل عمل « إن » . وهو مذهب الأَخفش . وهي  
عنده « لا » النافية للجنس ، زيدت عليها التاء ، و« حينَ مناصٍ »  
اسمها ، والخبر محذوف ، أي : لهم ، ونحوه . وقال السيوي ، ومن وافقه :  
تعمل عمل « ليس » . وهي على هذا « لا » المشبهة بـ « ليس » ، زيدت  
عليها التاء .

ولم يُسمع الجمع بين اسمها وخبرها . بل الأكثر أن يحذف  
اسمها ، ويبقى خبرها . كقوله تعالى ﴿ وِلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ ،  
والتقدير : ليس الحينُ حينَ مناصٍ . وقد يحذف خبرها ، ويبقى  
الاسم ، كقراءة بعضهم ﴿ وِلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ بالرفع . والتقدير :  
وِلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ حيناً لهم . وعلى قول الأَخفش ، فالرفع بعدها  
مبتدأ وخبره محذوف .

وإذا وقعت «لات» قبل «هنا»، كقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

حَنَّتْ نَوَارُ، وَلَاتَ هَنَا حَنَّتِ  
وَبَدَا السُّذِي كَانَتْ نَوَارُ أُجْنَتِ

ففيها خلاف : ذهب الفارسي إلى أنها مهملة ، لا اسم لها ولا خبر .  
و «هنا» في موضع نصب على الطرفية ، لأنه إشارة إلى مكان .  
و «حنت» مع «أن» مقدرة قبله في موضع رفع بالابتداء ،  
والتقدير : ولا هنالك حنينٌ . وقيل : «هنا» اسم «لات» ،  
و «حنت» خبرها ، على تقدير مضاف ، أي : ليس ذلك الوقت حين  
حنينٍ . وهو اختيار ابن عصفور ، وشيخه أبي علي الشلوبين . ورده  
ابن مالك بأن «هنا» من الظروف التي لا تنصرف ، فلا تخرج عن  
الطرفية ، إلا بأن تُجرّ بـ «من» أو «إلى» .

#### قائفة

قُرئ «ولات حين مناص» بفتح التاء، وضمها ، وكسرهما .

---

(١) شيب بن جميل التنلي ، أو حجل بن بضلة . المتني ٦٥٥ وشرح شواهد  
٩١٩ والمؤتلف والمختلف ٨٠٤ والفصل ٤٢ والمصح ١ : ١٢٦ والبرر  
١ : ٥٢ و ٩٩ وشرح الحماسة للتبريري ٣ : ٣٥ والخزاعة ٢ : ١٥٦ و ٤٨٠ .



والفتح هو المشهور. والوقف عليها بالتاء عند سيويه، والقراء، وابن  
كيسان، والزجاج. وبه وقف أكثر القراء. وبالهاء عند الكسائي،  
والمبرد. وبه قرأ الكسائي. وقرئ « حين مناص » بالنصب والرفع  
والجر، فالنصب والرفع تقدم توجيهها<sup>(١)</sup>. وأما الجر فوجهه ما حكاه  
القراء، أن من العرب من يخفض بـ « لات ». وأنشد<sup>(٢)</sup> :

طَلَبُوا صَلْحَنَا ، وَلَاتَ أُوَانٍ

فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

وقال الزمخشري : فإن قلت : ما وجه<sup>(٣)</sup> الكسر في «أوانٍ»؟ قلت :

مشبهة بـ « إذ » في قوله<sup>(٤)</sup> :

\* وَأَنْتَ ، إِذٍ ، صَحِيحٌ \*

(١) في الأصل : قدما بوجهها .

(٢) لأبي ريد الطائي . ديوانه ٣٠ والمتني ٢٨٢ وشرح شواهد ٦٤٠ و ٦٩٠

وشرح شذور الذهب ٢٠١ والخصائص ٢ : ٣٧٧ والمحصص ١٦ : ١١٩

وتأويل متكل القرآن ٤٠٣ وجمع الأمثال ١ : ٤٣٣ والممع ١ : ١٢٦

والدرر ١ : ٩٩ والإصاف ١٠٩ وشرح المعصل ٩ : ٣٢ والمعني ٢ : ١٥٧

والخزاة ٢ : ١٥٣ .

(٣) في الأصل : ما وجه . وانظر الكشاف ٤ : ٧١ - ٧٢ .

(٤) قسم بيت لأبي دؤيب . انظر ص ١٨٧ .

في أنه زمان قُطِعَ منه المضاف إليه، وعُوتِضَ «التنوين» لأنَّ  
الأصل: ولات أو ان صلح. فإن قلت: فأتقول في «حين مناص»  
والمضافُ إليه قائم؟ قلتُ: نُزِلَ قَطِعُ المضاف إليه من «مناص»  
لأنَّ أصله: حين مناصيهم، منزلةً قطعه من «حين»، لاتحاد المضاف  
والمضاف إليه. وجعل تنوينه عوضاً من الضمير المحذوف. ثم بُني  
الحين لكونه مضافاً إلى غير متمكن. انتهى.

وما ذكره في «لات أو ان» هو تخريج الزجاج، وغيره.  
وفيه بُعد. وما ذكره في «لات حين مناص» أبعد. وخرج الشيخ  
أبو حيان هذه القراءة، والبيت أيضاً، على إضمار «من»، أي: لات  
من حين، ولات من أو ان. وخرج الأخفش «ولات أو ان» على  
إضمار «حين»، أي: ولات حين أو ان. فحذف «حين»، وأبقى  
«أو ان» على جره. والله سبحانه أعلم.

### بيت

حرف تمنى، تكون في الممكن والمستحيل. ولا تكون في

---

(١) راد في الأصل هنا: منه.

الواجب . فلا يقال : ليت غداً يجيء . وذكر بعضهم أنه يقال فيها « لست » بالإدغام . وذكر صاحب « رصف المباني » أنه يقال « لوت » بالواو (١) قليلاً (٢) . وهي تنصب الاسم وترفع الخبر .

وأجاز (٣) الفراء نصب الجر من ها ، دون أخواتها ، وأجازه بعض أصحابه في الأحرف الستة . وتقل بعضهم عنه أنه أجاز ذلك في « لعل » و « كأن » أيضاً ، نقله عنه ابن أصبغ . وتقدم ما استدلت به من أجاز ذلك في « أن » وبيان تأويله ، وأنه لا حجة فيه . ومما ورد في لبيت قول الشاعر (٤) :

\* يا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِماً \*

وقول (٥) الآخر (٦) :

(١) في الأصل : وبالواو .

(٢) رصف المباني ١٣٩ .

(٣) في الأصل : واختار .

(٤) المسجح . ديوانه ٣٠٦٠٢ وطبقات فحول التمر ٦٥ والكتاب ١ : ٢٨٤

والمنقي ٣١٦ والموشح ٢١٧ والمجمع ١ : ١٣٤ والتمام ١٦٨ والدرر ١ : ١١٢

والبحر ٤ : ٤٤٤ والحرائة ٤ : ٢٩٠ .

(٥) في الأصل : وبقول .

(٦) الرجيع : العائد المرود .

لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيْعَ عَلَى الْفَتَى  
وَالشَّيْبَ كَانَ هُوَ الْبَدِيءُ الْأَوَّلُ  
وتأول ذلك المانعون على الوجهين المتقدم ذكرهما في «أن» .

ولـ «ليت» أحكام أخر، مشهورة، لا حاجة إلى التطويل ::  
والله أعلم .

### ليس

فعل لا يتصرف . هذا مذهب الجمهور . ودليل فعليتها اتصال  
الضائر المرفوعة البارزة<sup>(١)</sup> بها ، واتصال تاء التانيث . ووزنها «فَعِلَ»  
بكسر العين ، فخفضت ، ولزم التخفيف . ولا يجوز أن تكون «فَعَلْ»  
بالفتح ، لأنه لا يخفف ، فكان يقال : لاس . ولا «فَعُلْ» بالضم ،  
إذ لو كان كذلك لزم ضم لامها ، مع ضمير المتكلم والمخاطب . وكان  
قياسها كسر اللام في محو : لِسْتُ . وقد حكاها الفراء عن بعضهم .  
والأكثرُ الفتح . وسبب ذلك عدم تصرفها .  
وقد سُمع فيها «لُسْتُ» بضم اللام ، وهو يدل على بنائها على

---

(١) في الأصل : الضائر البارزة المرفوعة .

« فَعُل » بضم العين كـ « هَيؤُ زِيدُ » ، بمعنى : حَسُنْتَ هَيْتَهُ ،  
فيكون في أصلها لتان : فَعِلَ ، و فَعُلَ .

وذهب ابن السراج ، والفارسي في أحد قوليهِ ، وجماعة من  
أصحابهِ ، وابن شقير<sup>(١)</sup> ، إلى أنها حرف . ولهذا ذكرتها في هذا  
الموضع . وقال صاحب « رصف المباني » : « ليس » ليست محضة في  
الفعلية ، ولا محضة في الحرفية ، ولذلك وقع فيها الخلاف<sup>(٢)</sup> بين  
سيبويه والفارسي . فزعم سيبويه أنها فعل ، وزعم أبو علي أنها حرف ،  
ثم قال : والذي<sup>(٣)</sup> ينبغي أن يقل فيها ، إذا وجدت بغير خاصية من  
خواص الأفعال ، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية ، أنها حرف  
لا غير ، كـ « ما » الناقية . كقول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

تَهْدِي كِتَابَ خُضْرًا ، لَيْسَ يَعْصِمُهَا  
إِلَّا ابْتِدَارًا ، إِلَى مَوْتٍ ، بِأَسِيفٍ

انتهى .

(١) أحمد بن الحسن ، أبو بكر ، النخعي ، توفي سنة ٣١٧ . بنية الوعاء : ١ : ٣٠٢ .

(٢) في رصف المباني ١٤١ : في الحرفية ولا محضة في الفعلية ولذلك وقع  
الخلاف فيها .

(٣) في رصف المباني ١٤١ : والذي . (٤) رصف المباني ١٤١ .

واعلم أن « ليس » لها أربعة أقسام :

الأول : أن تكون من أخوات « كان » . فترفع الاسم ، وتنصب الخبر . وأمرها واضح .

الثاني : أن تكون من أدوات الاستثناء . ويجب نصب المستثنى بها ، [ نحو : قام القوم ليس زيداً . وهذه في الحقيقة هي الرافعة للاسم ، الناصبة للخبر . ولذلك يجب نصب المستثنى بها ]<sup>(١)</sup> ، لأنه خبرها . واسمها ضمير ، عائد على البعض ، المفهوم من الكلام السابق<sup>(٢)</sup> ، عند البصريين . وقال الكوفيون : اسمها ضمير عائد على الفعل<sup>(٣)</sup> المفهوم من الكلام السابق . والتقدير : ليس هو ، أي : ليس قطعهم فعل زيد . فحذف المضاف . وردُّ بوجهين : أحدهما أن فيه دعوى<sup>(٤)</sup> حذف مضاف ، لم يلفظ به قط . والآخر أنه لا يصح تقديره في كل موضع ، نحو : القوم أخوتك ليس زيداً .

الثالث أن تكون مهملة ، لا عمل لها . وذلك في نحو « ليس العتيبُ إلا المسكُ » ، عند بني تميم . فإن « إلا » عندم تبطل عمل

(١) سقط من الأصل . (٢) سقطت من الأصل .

« ليس » ، كما تبطل عمل « ما » المجازية . حكى ذلك عنهم أبو عمرو  
 ابن العلاء . وله في ذلك ، مع عيسى بن عمر ، حكاية مشهورة (١) . وقال  
 بمضمونهم : ولا يكون ذلك إلا على اعتقاد حرفيتها ، ولا ضمير في ليس .  
 وتأول أبو علي قولهم « ليس الطيب إلا المسك » ، وزعم أنه  
 يحتمل وجوهاً : أحدها أن يكون في « ليس » ضمير الشأن ،  
 و « الطيب » مبتدأ ، و « المسك » خبره . وُردَ بأنه لو كان كذلك  
 لدخلت إلا على الجملة . فكان يقال : ليس إلا (٢) الطيب المسك .  
 كما قال الشاعر (٣) :

ألا ليس إلا ما قضى الله كأن

ولا يستطيع المرء نفعاً ولا ضرراً

وقد أجاب أبو علي ، عن هذا ، بأن « إلا » دخلت في غير موضعها ،  
 ونظير ذلك قوله تعالى ﴿ إِنْ نَظُنُّهُ إِلَّا ظَنًّا ﴾ (٤) ؛ وقول

(١) انظر محاسن العلماء ١ والحيوان ٥ : ٣٠٩ و ٧ : ٢١٠ وطبقات البحوين

٣٨ والأملالي ٣ : ٣٩ والأشباه والظائر ٣ : ٢٣ و ١٦٥ وشرح نهج

البلاغة ٤ : ٤٢٤ .

(٣) المعنى ٣٢٦ وشرح شواهد ٧٠٤ .

(٢) سقطت من الأصل .

(٤) الحاتمة : ٣٢ .

الشاعر (١) :

\* وما اغتره<sup>١</sup> الشيب<sup>٢</sup> ، إلا اغترارا \*

وأجيب بأن الآية والبيت محمولان على حذف الصفة ، لفهم المعنى .

قال أبو علي : والوجه الثاني أن يكون « الطيب » اسم « ليس » ،  
والخبر محذوف ، و « إلا المسك » بدل منه . كأنه قيل : ليس الطيب  
في الوجود إلا المسك . والوجه الثالث أن يكون « الطيب » اسم  
« ليس » ، و « إلا المسك » نعت له ، والخبر محذوف . كأنه قال (٢) :  
ليس الطيب ، الذي هو غير المسك ، طيباً في الوجود .

ولأبي نزار ، الملقب ملك النحاة (٣) ، تخريج غريب . وهو أن  
« الطيب » اسم « ليس » ، و « المسك » مبتدأ ، وخبره محذوف ،  
تقديره : إلا المسك أفخره .. والجملة في موضع خبر « ليس » .

(١) عجز بيت للأعشى . وصنعه :

أحل<sup>١</sup> له ، الشيب<sup>٢</sup> أمقاله<sup>٣</sup>

ديوانه ٨٠ والمغني ٣٢٦ وشرح شواهد ٧٠٤ والخزانة ٣ : ٣٠ .

(٢) كذا .

(٣) الحسن بن صافي . ولد ببغداد ، ومات في دمشق سنة ٤٨٩ . بنية الوعاء

٥٠٤ : ١



والذي يبطل هذه التأويلات نقل أبي (١) عمرو أن ذلك لئنة

نهي تميم .

الرابع : أن تكون حرفاً عاطفاً ، على منذهب الكوفيين . ومن

حجتهم قول الشاعر (٢) :

أَبْنِ الْمَقْرُ ، وَالْإِلَّهَ الطَّالِبُ

وَالْأَثْرَمُ الْمَنْطُوبُ ، لَيْسَ الْغَالِبُ

ولم يثبت كونها عاطفة ، عند البصريين . ويؤجّه هذا البيت ، على

مذهب البصريين ، بأن يُجعل « الغالب » اسم « ليس » ، ويجل

خبرها ضميراً متصلاً عائداً على « الأثرم » ، ثم حُذف لاتصاله . كما

تقول : الصديقُ كأنه زيدٌ ، ثم تحذف الهاء تخفيفاً . ومن نقل أنها

تكون حرفاً عاطفاً ، عند الكوفيين ، ابن بابشاذ ، والنحاس ، وابن

مالك . وحكاه ابن عصفور ، عن البغداديين .

قيل : وفي الحقيقة ليست عندم حرف عطف ، لأنهم أضمرُوا

---

(١) في الأصل : أبو .

(٢) قيل بن حبيب . سيرة ابن هشام ١ : ٥٣ والمغني ٣٢٧ وشرح شواهد

٧٠٥ . والأثرم : أبرهة الجبلي ، صاحب الفيل .

الخبر في قولهم : قام زيد ليس عمرو . وفي النصب والجر جعلوا الاسم ضمير المجهول ، وأضمروا الفعل بعدها . وذلك الفعل المضمر في موضع خبر « ليس » . هذا تحرير مذهبهم ، وهو المفهوم من كلام هشام ، وابن كيسان . وهما أعرف بتقرير مذهب الكوفيين .

### مسألة

مذهب أكثر النحويين أن « ليس » و « ما » الحجازية مخصوصان بنفي الحال . قال ابن مالك : والصحيح أنهما يتفیان الحال ، والماضي ، والمستقبل . وقد حكى سيبويه <sup>(١)</sup> : ليسَ خَلَقَ اللهُ مثله . ومن نفيها المستقبل قول حسان <sup>(٢)</sup> :

فما مثلهُ فيهم ، ولا كانَ قبلَهُ

وليسَ يكونُ ، الدهرَ ، مادامَ يذُبُلُ

وينبغي أن يُحمل كلام الأَكْثَرين على « ما » إذالم تقترن به قرينة تخصه بأحد الأزمنة ، فيحمل إذ ذاك على الحال ، كما يحمل عليه الإيجاب . وقد أشار إلى ذلك الشلوين . والله أعلم .

(١) الكتاب ١ : ٣٥ . (٢) ديوان حسان ١٩٨ . ويذيل : اسم جيل .

(٣) سقطت من ب و ج ود .

## منذُ

لفظ مشترك، يكون حرف جرّ، ويكون اسماً، كما تقسم في « منذُ ». والمشهور أنها حرفان، إذا انجرّ ما بعدها، واسمان إذا ارتفع ما بعدها. وقيل: هما اسمان مطلقاً. وعامة العرب على الجرّ بهما، إن كان ما بعدها حالاً، نحو: منذُ<sup>(١)</sup> الساعة. وإن كان ماضياً، والكلمة « مذ »، فالرفع وقل الجرّ، أو « منذُ » فالجر وقلّ الرفع.

وفي « النهاية »: قالوا « منذُ » و « مذ » حرفان. وفي هذا نظر، إذ قالوا: أصل « مذ » « منذُ ». ويلزم على قولهم أنت<sup>(٢)</sup> « أن » المنخفضة من « أن » و « أن » حرفان، وأن « رُبّ » باعتبار لغاتها عشرة أحرف. قلتُ: الذي يظهر أن مرادهم أن « مذ » كان أصلها « منذُ » كأختها، فحذفت نونها، وتركت أختها على أصلها؛ ألا تراهم قالوا: إن الأغلب على « مذ » الاسمية، والأغلب على « منذُ » الحرفية. فلو كانت « مذ » فرع « منذُ » هذه لساوتها في الحكم<sup>(٣)</sup>. [وتحقيق هذا أن « منذُ » تكون اسماً، وتكون حرفاً. فإذا كانت اسماً كثر

(١) في الأصل: مذ.

(٢) ب وجود: أن تكون.

(٣) ب وجود: في هذا الحكم.

فها حذف النون، وإذا كانت حرفاً لم تحذف منها النون [إلا قليلاً] (١).  
واختلف في «منذ»، فقال البصريون: بسيطة. وقال الكوفيون:  
مركبة. ثم اختلفوا، فقال الفراء: أصلها [«من ذو»: من الجارة،  
وفو الطائفة. وقال غيره منهم: أصلها] (٢) «من إذ»: من الجارة،  
وإذ الظرفية. وقال محمد بن مسعود الغزني: أصلها «من دا»: من  
الجارّة، وذا اسم إشارة. ولهم في تقرير هذه الأقوال تكلفات واهية.  
والصحيح مذهب البصريين. وفيها (٣) لغتان: ضم الميم، وهي  
النصحي. وكسرها، وهي لغة سليم.

واعلم أن «مذ» و«منذ» لهما ثلاثة أحوال:

الأول: أن يليها اسم مرفوع نحو: ما رأيت مذ (٤) يوم الجمعة،  
أو منذ يومان. [فها إذ ذاك اسمان] (٥). وفي إعرابها أربعة مذاهب:  
الأول: أنها مبتدآن، والزمان المرفوع بدهما خبرهما. ويقدران في  
المعرفة بأول الوقت، وفي النكرة بالأمد. فإذا قلت: ما رأيت مذ يوم  
الجمعة، فالتقدير: أول اقطع الروية يوم الجمعة. وإذا قلت: ما رأيت

(١) سقط من الأصل.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) في الأصل: فيها. واضر الممع ١: ٢١٦.

(٤) سقط من الأصل.

مذي يومان ، فالتقدير : أمدُ انقطاعِ الرؤيةِ يومان . وهذا قول المبرد ،  
وابن السراج والفارسي . ونقله ابن مالك عن البصريين . وليس هو  
قول جميعهم (١) .

والثاني : أنها ظرفان منصوبان على الظرفية . وهما في موضع الخبر ،  
والرفوع بعدهما مبتدأ . والتقدير : بيني وبين لقائه يومان . وهو  
مذهب الأخفش ، والزجاج ، وطائفة من البصريين .

والثالث : أن الرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر ، وتقديره : مبذ  
كان يومان . وهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها . وهذا  
مذهب الكوفيين . واختاره السهيلي ، وابن مالك .

والرابع : أنه خبر مبتدأ محذوف . وهو قول لبعض الكوفيين .  
وتقديره : ما رأيت من الزمان الذي هو يومان . ونقله ابن يمش (٢) عن  
الفراء . قال : لأن « منذ » مركبة من « من » و « ذو » التي  
بمعنى الذي (٣) ، « والذي » توصل بالمبتدأ والخبر .

والحال الثاني : أن يليها اسم مجرور ، نحو : ما رأيت مذي يومين .

(٢) في الأصل : مبتدأ .

(٤) في الأصل : التي .

(١) في الأصل : جمهورم .

(٣) شرح الفصل ٤ : ٩٥ .

وقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرَى حَيْبٍ ، وَعِرْفَانٍ  
وَرَسْمٍ ، عَفَّتْ آيَاتُهُ مِنْذُ أَرْمَانٍ  
وفي ذلك مذهبان : أحدهما أن « منذ » و « مذ » حرفا جرّ . وهو  
الصحيح . وإليه ذهب الجمهور . ولا يجزّان إلاّ الزمان . فإن كان معرفة  
ماضياً فيها بمعنى [ « من » لابتداء الغاية . نحو : ما رأيتَه مديور  
الجملة . وإن كان معرفة حالاً فيها بمعنى ]<sup>(٢)</sup> « في » ، نحو : ما رأيتَه  
منذ الليلة . وإن كان نكرة فيها بمعنى « من وإلى » ، فيدخلان على  
الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانهاؤه . نحو : ما رأيتَه مذ أربعة  
أيام . والمذهب الثاني أنها ظرفان مضافان ، وهما في موضع نصب بالفعل  
الذي قبلها . وعلى هذا فيها اسمان في كل موضع .

الحال الثالث : أن يليها<sup>(٣)</sup> جملة . والكثير أن تكون فعلية ،

كقول الفرزدق<sup>(٤)</sup> :

(١) البيت لامرئ القيس . ديوانه ٨٩ والمتن ٣٧٢ وشرح شواهد ٧٥٠

وأوضح المسالك ٢ : ١٤٣ والمص ١ : ٢١٧ والدرر ١ : ١٨٦ .

(٢) سقط من الأصل . (٣) في الأصل : أن يليها .

(٤) ديوانه ٣٧٨ والمتن ٣٧٣ وشرح شواهد ٧٥٥ .

ما زالَ مَذٌّ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ  
فَسَمَا، فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ أَشْبَارٍ  
وقد تكون اسمية، كقول الشاعر (١):

وما زِلْتُ مُجْمُولًا عَلَيَّ صَنِيفَةٌ  
وَمُضْطَلَعِ الْأَمْنَانِ، مَذٌّ أَنَا يَلْفِيعُ

وفي ذلك مندهبان: أحدهما أن «منذ» و«مذ» ظرفان مضافان إلى الجملة، وصرح به سيبويه. والثاني أنها مبتدآن، ويقدر زمانٌ مضافٌ إلى الجملة، يكون خبراً عنها ولا يدخلان عنده، إلا على زمان ملفوظ به، أو مقدر.

والمختار أن «مذ» و«منذ» إن وليها مرفوع، أو جملة، فهما ظرفان مضافان إلى الجملة. وإن وليها مجرور فهما حرفان. وهذا اختيار ابن مالك (٢) في «التسهيل». وقد بيّنته في «شرحه». وهذا القدر كافي هنا. والله أعلم.

---

(١) الكتاب ١ : ٢٣٩ والني ٣ : ٣٢٤. والمضطلع: الذي يقوى على الحل، أو يحمل بين أضلاعه.

(٢) التسهيل ٩٤.

## مضى

المشهورُ فيها أنَّها اسم من الظروف ، تكونُ شرطاً واستفهاماً .  
ولإنَّها ذكرتها هنا لأنَّها تكون حرف جبر بمعنى « من » ، في لغة  
هذيل ، كقول الشاعر (١) :

شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ، ثُمَّ تَرَقَّمتُ

مَتَى لُجَجٍ ، خُضْرٍ ، لَهْنٍ نَثِيجُ

أي : من لُججٍ (٢) . ومن كلامهم : أخرجها متى كُمِّه ، أي : من  
كُمِّه . والله سبحانه أعلم .

## نعم

حرف ، من حروف الجواب . وفيها ثلاث لغات : نعم ، بفتح

---

(١) البيت لأبي ذؤيب . ديوان الهذليين ١ : ٥٢ والنفي ١١١ وشرح شواهد

٣١٨ والخصائص ٢ : ٨٥ وأوصح المسالك ٢ : ١١٧ والممع ٢ : ٣٤

والرر ٢ : ٣٤ والأرهية ٢٠٩ و ٢٩٤ وأمال ابن التجري ٢ : ٢٧٠

وآدب الكاتف ٤٠٨ والمفصص ١٤ : ٦٧ وشرح ابن عقيل ٢ : ٧ . يصف

سجاً . والتثيغ : المر السريع .

(٢) في الأصل : من لُجج حصر .



العين . ونَعِم ، بكسرها ، وهي لغة كنانة ، وبها قرأ الكسائي . ونَعَم ، بإبدال عينها حاءً . حكاها النضر بن شميل ، وبها قرأ ابنُ مسعودٍ . وهي لتصديق مُخَيِّرٍ ، أو إعلامٍ مُسْتَجِيرٍ ، أو وعدٍ طالبٍ . فالأول كقولك « نَعَم » لمن قال : قام زيد . والثاني كقولك « نَعَم » لمن قال : هل جاء زيد ؟ والثالث كقولك « نعم » لمن قال : اضربْ زيداً . أي : نعم اضربْهُ . والنفي<sup>(١)</sup> كالموجب . والسؤالُ عن النفي كالنفي . ففي الموجب والسؤال عنه تصديق الثبوت . وفي النفي والسؤال عنه تصديق النفي ، وتقدم الفرق بينها وبين « بَلَى » .

وزعم بعض النحويين أن « نعم » تكون حرف تذكير ، لما بعدها . وذلك إذا وقعت صدرَ الجملة بعدها ، نحو : نعم هذه أطلالهم . وهذا محتمل التأويل .

وعبارة سيبويه فيها قوله<sup>(٢)</sup> « نَعَمٌ عِدَّةٌ وَتَصْدِيقٌ »<sup>(٣)</sup> . قال بعض النحويين : يعني أنها إن كان قبلها طلب فهي عدة ، لا غير . وإن كان قبلها خبر فهي تصديق ، لا غير . والله أعلم .

(١) ب : والنفي . (٢) سقطت من الأصل .

(٣) في الكتاب ٢ : ٣١٢ : وأما نعم فعدة وتصديق .

## نَحْنُ وَهَمَاهُنَّ

إذا وقعت فصلاً . فيها خلاف ، تقدم ذكره . والله أعلم .

### هَيَا

حرف نداء ، بنادى بها البعيد مسافة أو حكماً . قال الشاعر <sup>(١)</sup> :

هَيَا أُمَّ عَمْرٍو ، هَلْ لِي الْيَوْمَ عِنْدَ كُمْ

بَغْيَبَةَ أَبْصَارِ الْوَشَاةِ ، سَبِيلُ ؟

واختلف النحويون في هاتها ، فقيل : هي بدل من همزة « أيا » . وهو قول

ابن السكيت ، وابن الخشاب <sup>(٢)</sup> . وقيل : هي أصل لا بدل . وتقدم

مذهب <sup>(٣)</sup> من قال : إن « يا » وأخوانها أسماء أفعال . والله سبحانه

وتعالى أعلم .

★ ★ ★

---

(١) المعجم ١ : ١٧٢ والدرر ١ : ١٤٨ والتاج ( هيا ) .

(٢) عبد الله بن أحمد ، أبو محمد . توفى سنة ٥٦٧ . بنية الوعاة ٢ : ٢٩ .

(٣) في الأصل : قول .

## الباب الرابع

### في الرباعي

وهو ضربان : متفق عليه ، ومختلف فيه . وجهته تسعة عشر حرفاً : إذما ، وألا ، وإلا ، وأما ، وإما ، وأتم ، وإيتا ، وأيمن ، وحتى ، وحاشا ، وكان ، وكلا ، ولعل ، ولكن ، ولما ، ولولا ، ولوما ، ومها ، وهلا . وأما أذكرها على هذا الترتيب . إن شاء الله تعالى .

#### إزما

حرف شرط ، عند سيويه ، تجزم فعلين مثل « إن » الشرطية . وتقدم ذكرها في أقسام « إذ » . وإنما ذكرتها في الرباعي ، وفقاً لمن عدّها فيه ، لكونها تركبت مع « ما » ، فصارت كأنها كلمة واحدة .

### أولاً بفتح الهمزة والنشيد

حرف تحضيض لا عمل لها . وهي مختصة بالأفعال ، كسائر  
أحرف التحضيض . فلا يلبيها إلاّ فعل ، [ نحو : ألاّ فعلتَ ]<sup>(١)</sup> . أو  
معمول فعل ظاهرٍ ، نحو : ألاّ زيداً ضربتَ . أو مضمراً ، نحو : ألاّ  
زيداً ضربتَهُ .

وقال بعض النحويين : يجوز مجيء الجملة<sup>(٢)</sup> الاسمية ، بعد أدوات  
التحضيض ، كقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

\* فَهَلَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا \*

ولا حجة في هذا البيت . ويأتي بيان ذلك في « هلا » .

قال بعضهم : و « ألاّ » يحتمل أن يكون أصلها « هلا » ،  
فأبدلت الهاء همزة . وقال بعضهم : الهاء في « هلا » بدل من همزة  
« ألاّ » ، ولا يصح العكس ، لأن إبدال الهاء من الهمزة أكثر من  
إبدال الهمزة من الهاء . فالحمل على الأكثر أولى .

(١) سقط من الأصل . (٢) سقط من الأصل .

(٣) قسم يب يسب إلى محنون ليلي ، وابن الدمينه ، والصمة القنبري . وتامه :  
وَسَيِّئَةٌ لَيْلَى أَرْسَلَتْ ، شَمَاعَةَ إِلِيٍّ ، فَهَلَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

ديوان الهون ١٩٥ وديوان ابن الدمينه ٢٠٦ والمغني ٧٧ و ٢٩٧ و ٣٤٠  
و ٦٤٥ وشرح شواهد ٢٢١ والخزانة ١ : ٤٦٣ .

واعلم أن «ألا» قد تكون مركبة من «أن» الناصبة للفعل، أو المخففة، و«لا» النافية، فتُمدُّ حرفين، لا حرفاً واحداً. كقوله تعالى ﴿أَلَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup>. وقد أجازوا في «أن» هذه أن تكون مصدرية ناصبة للفعل، ومخففة من الثقيلة، ومفسرة. وذلك واضح. والله أعلم.

### إلا بكسر الهمزة والتشديد

حرف استثناء. هذا معناها المشهور. وقد تكون بمعنى «غير»، وبمعنى الواو عند الأخص، والفرء، وعاطفة تشرك في الإعراب، لا في الحكم، عند الكوفيين، وزائدة عند الأصمعي، وابن جني. فهذه خمسة أقسام.

الأول: أن تكون حرف استثناء، نحو: قام القوم إلا زيداً. ولـ «إلا» هذه، التي يُستثنى بها، أحكام كثيرة. ونذكر هنا ما تدعو الحاجة إلى ذكره، في سبع<sup>(٢)</sup> مسائل:

(٢) سقطت من الأ.

(١) النمل: ٣١.

الثولى : في حد الاستثناء : وهو إخراج بـ « إلا - » ، أو إحدى أحواتها ، تحقيقاً أو تقديرًا . فالإخراج جنس ، و « بإلا - أو إحدى أحواتها » مُخْرَجٌ للتخصيص بالنعت ، ونحوه . والمراد بالمُخْرَج تحقيقاً : المتصل ، والمُخْرَج تقديرًا : المنقطع ، نحو ﴿ مَا مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَعَ الظَّنَّ ﴾ (١) . فإن « الظن - » ، وإن لم يدخل في العلم ، فهو في تقدير الداخل فيه . إذ هو مستحضر بذكره ، لقيامه مقامه في كثير من المواضع . ولذلك لم يحسن استثناء الأكل هو الشرب بعد العلم ، إذ لا يُشعرُ بها ، بخلاف الظن . قال ابن السراج : إذا كان الاستثناء منقضاً فلا بد أن يكون الكلام الذي قبل « إلا - » قد دلَّ على ما يُستثنى . فتأملته ، فإنه يُدِقُّ .

الثانية : في المستثنى منه : وهو المُخْرَجُ منه ، المذكوراً كان ، نحو : قام القوم إلا زيدا ، أو مروكاً ، نحو : ما قام إلا زيد ، أي : ما قام أحدٌ . وشرطه ألا يكون مجهولاً ؛ فلا يصح استثناء معلوم من مجهول ، نحو : قام رجال إلا زيدا ، ولا استثناء مجهول من مجهول ، نحو : قام رجال إلا رجلاً . لأن فائدة الاستثناء إخراج الثاني من

(١) النساء : ١٥٧ .

الأول، لكونه لو لم يُستثنَ لكان ظاهره أنه داخل فيما دخل فيه  
الأول. وإذا كان المستثنى منه مجهولاً لم يكن كذلك.

الثالثة: في المستثنى، وهو المُخْرَجُ: وهو ضربان: متصل،  
ومتقطع. لأنه إن كان بعض الأول فهو متصل، وإن لم يكن بعضه  
فهو متقطع. قال ابن مالك: وذِكْرُ البعضية أولى من ذكر الجنسية،  
لأن المستثنى قد يكون بمدى هو من حسه، وهو متقطع، كقولك:  
قام بنوك إلا ابن زيد.

الرابعة: في مقدار المستثنى: ذهب أكثر البصريين إلى أنه  
ما دون النصف. فلا يجوز عندهم استثناء النصف، ولا استثناء  
الأكثر. وذهب بعضهم<sup>(١)</sup> إلى جواز استثناء النصف. فيجيزون:  
عندي عشرة إلا خمسة. وذهب الكوفيون إلى جواز استثناء  
الأكثر. ووافقهم ابن مالك. والخلاف إما هو في الاستثناء المتصل.  
واستدل من أجاز استثناء النصف، بقوله تعالى ﴿ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا  
قليلًا، نِصْفَهُ ﴾<sup>(٢)</sup>، لأن « نصفه » بدل من « قليلًا »<sup>(٣)</sup>، والضمير

(٢) المزمّل: ٣.

(١) ب: بعض البصريين.

(٣) في الأصل: قليل.

عائد على « الليل ». وأطلق على النصف « قليل » ، والمعنى : قم نصف الليل أو أقل أو أكثر . قاله ابن خروف . واستدل من أجاز استثناء الأكثر بقوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ، إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ ، مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> . ومعلوم أن الغاوين أكثر . وتأول المانعون هاتين الآيتين ونحوهما . وأجمع النحويون على أن المستثنى لا يكون مساوياً للمستثنى منه ، ولا أزيد .

الخاصة : في معنى الإخراج : قلل <sup>(٣)</sup> الكسائي : الإخراج من الاسم وحده . فإذا قلت : قلم القوم إلا زيدا ، فكأنك قلت : قلم القوم الذين بعض منهم زيد . ولم تعرض للاخبار عن زيد بقيام ولا غيره . فيحتمل أن يكون قد قام ، وأن يكون غير قائم . وذهب الفراء إلى أن الإخراج من الفصل . فإذا قلت : قام القوم إلا زيدا ، لم تُخرج زيدا من القوم ، وإنما أخرجت « إلا » وصفه من القوم . وذهب سيويه إلى أن « إلا » أخرجت الاسم من الاسم ، والفعل من الفعل . إذ لم يقد دليل على حمل الاستثناء على أحدهما دون الآخر .

(١) في الأصل : واستدل من أجاز الأكثر بقوله .

(٢) الحجر : ٤٢ . (٣) في الأصل : فقال .



فإذا قلت : قام القوم إلاّ زيداً ، كنتَ قد استثنيت زيداً من القوم ،  
وقيامه من قيامهم . وهذا هو الصحيح : والخلاف في المتصل .

السارمة : في إعراب المستثنى بـ « إلاّ » : اعلم أن المستثنى  
بـ « إلاّ » له حالان : أحدهما أن يُفرغ له العامل ، والآخر أن يُشغَلَ  
العاملُ بغيره . ويسمى الأول التفرّيع ، والثاني التمام .

وحكمه ، في التفرّيع ، كحكمه لو لم يوجد « إلاّ » ، كقولك :  
ما قام إلاّ زيدٌ . فـ « زيد » فاعل « قام » ، كقولك : ما قام زيد .  
ولا أثر لـ « إلاّ » في ذلك . ولا يكون التفرّيع إلاّ بعد نفي ، أو شبهه .  
ويكون في جميع الممولات ، إلاّ المصدرَ المؤكِّدَ . وأما قوله ﴿ إنَّ  
نَظُنُّنَّ إِلَّا ظَنَّنَا ﴾<sup>(١)</sup> فتأوَّل على حذف الصفة ، أي : إلاّ ظننَّا  
ضعيفاً . وقد قيل فيه غير ذلك .

وأما في التمام فله أقسام :

قسم يجب نصبه ، وهو المستثنى بعد الإيجاب ، نحو : قام القوم  
إلاّ زيداً .

---

(١) الجائية : ٣٣ .

وقسم يجوز نصبه ، وإبداله من المستثنى منه ، والإبدال أرجح .  
وهو المستثنى بـ «مد النفي وشبهه ، إذا كان متصلاً ، نحو ﴿ مَا فَعَلُوا ﴾  
﴿ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> .

وقسم يجوز نصبه وإبداله ، والنصب أرجح . وهو المنقطع ، إذا  
وقع بعد نفي أو شبهه ، بشرط أن يصح إغناؤه عن المستثنى منه . نحو  
﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ﴾ ، ﴿ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾<sup>(٢)</sup> . فهذا فيه لفتان :  
لغة الحجازيين أن نصبه واجب ، ولغة بني تميم جواز نصبه وإبداله ،  
ويقروون ﴿ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ بالرفع . قال بعضهم : والنصب  
عندم أرجح . فإن لم يصح إغناؤه عن المستثنى منه تعين نصبه عند  
الجميع . وهو كل استثناء منقطع ، لا يجوز فيه تفرغ ما قبل « إلا »  
للإسم الواقع بعدها . نحو : ما زاد إلا ما نقص ، وما نفع إلا ما ضر .  
هذا كله حكم المستثنى ، إذا كان مؤخرًا . فإن تقدم على المستثنى  
منه وجب نصبه مطلقاً . وأما نحو : مالي إلا أخوك ناصر ، فتؤول  
على التفرغ ، و « ناصر » بدل . وقد احتضرت هذا الفصل ، لشهرة  
أحكامه .

(٢) النساء : ١٥٧ .

(١) النساء : ٦٦ .

السابعة: في ناصب المستثنى: اعلم أن في ناصب المستثنى أقوالاً كثيرة:

أحدها أن ناصبه «إلا» . واختاره ابن مالك . قال: وهو مذهب سيويه، والمبرد، والجرجاني . وقد خفي كون هذا مذهب سيويه، على كثير من شراح كتابه .

وثانيها أن الناصب ما قبل «إلا» من فعل أو غيره، بتسمية «إلا» . قال ابن عصفور: وهو مذهب سيويه، والفارسي، وجماعة . وقال الشلوبين: هو مذهب المحققين .

وثالثها أن الناصب ما قبل «إلا» مستقلاً . وهو مذهب ابن خروف . واستدل على ما ذهب إليه بما فهمه من كتاب سيويه . ورابعها أن الناصب<sup>(١)</sup> «أستشي» مضمراً بعد «إلا» . حكاه السيرافي عن المبرد، والزجاج .

وخامسها أن الناصب «أن» مقدره بعد «إلا» . والتقدير: «إلا أن» زيداً لم يقم . حكاه السيرافي عن الكسائي .

---

(١) في الأصل: الرابع .

وسادسها أن الناصب « إن » المكسورة المخففة ، مركباً منها ومن « لا » : « إلا » . حكاة السيرافي أيضاً عن الفراء .

وسابعها : أن الناصب له مخالفة للأول . ونقل عن الكسائي .

وهذه أقوال ، أكثرها ظاهر<sup>(١)</sup> البعد . وأظهرها الأول والثاني .

وقد بسطت الكلام عليها ، في غير هذا الكتاب . وذكر بعض المتأخرين قولاً ثامناً ، وهو أن المستثنى ينتصب عن تمام الكلام . فالعامل فيه ما قبله من الكلام ، بدليل قولهم : القوم إخوتك إلا زيداً . وليس ههنا فعل ، ولا ما يعمل عمله . قال : وهو مذهب سيبويه ، وهو الصحيح .

فهذا ما يتعلق بالقسم الأول من أقسام « إلا » على سبيل

الاختصار .

القسم الثاني : التي بمعنى « غير » : اعلم أن أصل « إلا » أن تكون

استثناء ، وأصل « غير » أن تكون صفة . وقد تحمل « إلا » على « غير » ،

فيوصف بها ، كما حملت « غير » على « إلا » فاستثني بها . وللموصوف

بـ « إلا » شرطان : أحدهما أن يكون هماً أو شبهه ، والآخر أن

---

(١) في الأصل : ظاهرها .

يكون نكرة أو مُعرِّفاً بـ «أل» الجنسية، كقوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(١)</sup>، فإن قلت: كيف يوصف بـ «إلا» وهي حرف؟ قلت: التحقيق أن الوصف إنما هو بها وبتاليها، لا بها وحدها. ولتلك ظهر الإعراب في تاليها. ومن قال: إن «إلا» يوصف بها، فقد تجوز في العبارة. وإنما صح أن يوصف بها وبتاليها لأن مجموعها يؤدي<sup>(٢)</sup> معنى الوصف، وهو المفايرة.

واعلم أن «إلا» التي يوصف بها تفارق غيراً من وجهين: أحدهما أن موصوفها لا يُحذف وتُقام<sup>(٣)</sup> هي مقامه؛ فلا يقال: جاءني إلا زيدٌ، بخلاف «غير». والآخر أنها لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء؛ فلا يجوز<sup>(٤)</sup>: عندي درهم إلا جيدٌ، بخلاف «غير».

اقسم الثالث: التي بمعنى الواو. وهذا قسم نفاه الجمهور، وأثبتته الفراء، والأخفش، وأبو عبيدة معمر بن المثنى. وجعلوا من ذلك قوله ﴿لثلاثا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾، إلا «الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ»<sup>(٥)</sup>،

(٢) في الأصل: يؤدي إلى .  
(٤) في الأصل و ج: فلا يصح .

(١) الأنبياء: ٢٢ .  
(٣) في الأصل: وقوم .  
(٥) البقرة: ١٥٠ .

أي : ولا الذين ظلموا ، وقول الشاعر (١) :

ما بِالْمَدِينَةِ دَارٌ ، غَيْرُ وَاحِدَةٍ

دَارُ الْخَلِيفَةِ ، إِلَّا دَارُ مَرْوَانَ

وقول الآخر (٢) :

وَكُلُّهُ أَخْرَ مَفَارِقُهُ أَخُوهُ

لَعَمْرُؤِ أَبِيكَ ، إِلَّا الْفَرَقْدَانَ

أي : ودار مروان ، والفرقدان . والمعنى أنهما يفرقان . ولا حجة فيما استدلتوا به . وتأويله ظاهر .

القسم الرابع : التي هي صاطفة لا بمعنى الواو ، بل تشرك في الإعراب

(١) الفرزدق . الكتاب ١ : ٣٧٣ والمقتضب ٤ : ٤٢٥ وتوجيه أبيات مشكلة الإعراب ٢٧١ .

(٢) عمرو بن معد يكرب . ديوانه ١٨١ ونسب إلى حصري بن طامر ، وسوار ابن المضرب . الكتاب ١ : ٣٧١ والمفصل ٣٢ وشرحه ٢ : ٨٩ والمغني ٧٦ وشرح شواهد ٢٦٦ والإنصاف ٢٨٦ و ٢٧١ والألفية ١٨٢ والكامل ١٢٤٠ والمقتضب ٤ : ٤٠٩ وحامسة البخاري ٣٣٣ والمؤلف والمختلف ٨٥ والممع ١ : ٢٢٩ والخزانة ٢ : ٥٢ و ٤ : ٧٩ ومحار القرآن ١ : ١٣١ وتفسير القرطبي ٩ : ١٠١ والتبيان ٦ : ٦٩ و ٧ : ٢٣٩ وشرح اختيارات الفضل ١٥٩٩ والمتع ٥١ . والفرقدان : نهران متلازمان قربان من القطب .

لا في الحكم . هذا القسم لم يقل به إلا الكوفيون . فالنهم يحملون «إلا»  
عاطفة ، في نحو : ما قام أحد إلا زيد ، مما وقع بعد النفي وشبهه .  
والبصريون يربون ذلك بدلاً ، كما سبق . ورد ثعلب قول البصريين ،  
بأن الأول منفي عن القيام ، والثاني مثبت له ، والبديل يكون على وفق  
المبدل منه ، في المعنى .

وردّ مذهب الكوفيين بأن «إلا» لو كانت عاطفة لم تباشر  
العامل ، في نحو : ما قام [إلا زيد] <sup>(١)</sup> . وأجيب ، عما قاله ثعلب ، بأن  
هذا من بدل البعض ، وبدل البعض الثاني فيه مخالف للأول ، في المعنى ؛  
ألا ترى أنك إذا قلت : رأيت القوم بعضهم ، كان قولك أو لا  
«رأيت القوم» مجازاً ، ثم بيّنت من رأيتهم .

القسم الخامس : التي هي زائدة . هنا قسم غريب ، قال به الأصمعي ،  
وابن جني ، في قول الشاعر <sup>(٢)</sup> :

(١) سقط من الأصل .

(٢) البيت لقي الرمة . ديوانه ١٧٣ والكتاب ١ : ٤٢٨ والمتي ٧٦ وشرح  
شواهد ٣١٩ والقصل ١٣٠ وشرحه ٧ : ١٠٦ والإتمام ١٥٦ والممع  
١ : ١٢٠ والدرر ١ : ٨٨ وأعلى ابن الشجري ٢ : ١٢٤ والخزانة ٤ : ٢٩ .  
والمراجع : جمع حرجوج ، وهي الناقة الطويلة . والنصف : عدم الملف .

حَرَّاجِيحٌ ، مَا تَنفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً

عَلَى الْحَسْفِ ، أَوْ تَرَبِّي بِهَا بَلَدًا ، قَفْرًا

أي: ما تنفك مناخةً، و«إلا» زائدة، لأن «ما زال» وأخواتها لا تدخل «إلا» على خبرها. لأن فيها إيجاب، فلا وجه لسخول «إلا». وهذا قول ضعيف، فإن «إلا» لم تثبت زبادتها. وقد خرَّج البيت على وجهين: أحدهما أن «تنفك» تامةٌ، وهي مطاوعٌ «فكته» إذا خلتصه أو فصلته. و«مناخة» حال. والثاني أنها ناقصة والخبر قوله «على الحسف»، و«مناخة» حال من الضمير المستكن في الجار. وهذا قول الفراء.

ومن أغرب [ما قيل] <sup>(١)</sup> في «إلا» أنها قد تكون بمعنى «بَعْدَ». وجعل هذا القائل من ذلك قوله تعالى ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ <sup>(٢)</sup>، وقوله ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ <sup>(٣)</sup>، وقوله ﴿إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ <sup>(٤)</sup>.

وأما «إلا» في نحو قوله تعالى ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ

(٢) البقرة: ١٥٠.

(٤) الدخان: ٥٦.

(١) سقط من الأصل.

(٣) النساء: ٢٢.



في الأرضِ ، وفسادٌ كبيرٌ ﴿<sup>(١)</sup>﴾ ، و ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ  
اللَّهُ﴾ ﴿<sup>(٢)</sup>﴾ ، فهي مركبة من « إن » الشرطية ، و « لا » النافية . وهي  
حرفان ، لا حرف واحد . وأمرها واضح . والله سبحانه وتعالى أعلم .

### أما بفتح الهمزة

حرف بسيط ، فيه معنى الشرط ، مؤول بـ « مهيا يكن من شيء » ،  
لأنه قائم مقام أداة الشرط وفعل شرط . ولذلك يجاب بالفاء . وقال ابن  
مالك وغيره : « أما » حرف تفصيل . وقال بعض النحويين : إنها قد  
ترد حيث لا تفصيل فيه ، كقولك : أما زيدٌ فنطلق . ولذلك قال  
بعضهم : هي حرف إخبار مضمَّن معنى الشرط . فأذا قلت : أما زيد  
فنطلق ، فالأصل « إن أردت معرفة حال زيدٍ فزيد منطلق » ،  
حذفت أداة الشرط وفعل الشرط ، وأُنبت « أما » مناب ذلك .

والجمهور يقدرون أما بـ « مهيا يكن من شيء » ، كما تقدم .  
فأذا قلت : أما زيد فنطلق ، فالتقدير : مهيا يكن من شيء فزيد منطلق .  
فحذف فعل الشرط وأدائه ، وأُنبت « أما » مقامها ، فصار التقدير :

(١) الأنفال : ٣٣ .

(٢) التوبة ٤١ .

أما فزيدٌ منطلقٌ<sup>(١)</sup>. فأُخِرت الفاء إلى الجزء الثاني، لضرب من إصلاح اللفظ.

قال<sup>(٢)</sup> صاحب « رصف المباني »: ولا يلزم تكريرها، خلافاً لبعضهم. فإنه يرى أن التفصيل لا يكون إلا بتكرار الفصل بينه وبين الأول. وهذا<sup>(٣)</sup> غير لازم. اللهم، إن كان في اللفظي فنعم. وأما المعنوي فلا يلزم. انتهى.

وذهب ثعلب إلى أن « أمّا » جزءان، وهي « إن » الشرطية و « ما »، حذف فعل الشرط بعدها، ففتحت همزتها مع حذف الفعل، وكسرت مع ذكره.

ول « أمّا » أحكام: فمنها أن الفاء بعدها لازمة لا تحذف، إلا مع قول أغنى عنه المحكي<sup>٤</sup> به، كقوله تعالى ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ ﴾<sup>(٤)</sup>. أي: فيقال لهم أكفرتم.

---

(١) في الأصل: أما زيد منطلق. (٢) رصف المباني ٤٧.

(٣) في ب و رصف المباني: « هذا » بإسقاط الواو.

(٤) آل عمران: ١٠٦.

أو في ضرورة شعرية<sup>(١)</sup>، كقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

فَأَمَّا الْقِتَالَ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

ولكن سَيَرًا ، في عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

قيل : أو في ندور ، كما جاء في « صحيح البخاري » : « أمّا بعد ما بال رجال<sup>(٣)</sup> ، أي : فإبال رجال<sup>(٤)</sup> . »

ومنها أنه لا يجوز أن يوصل بين « أمّا » والفاء بجملة ، إلا إن

كانت دعاء ، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل بينها وبين « أمّا » . نحو : أمّا اليوم ، رحمك الله ، فالأمر كذا .

---

(١) سقطت من الأصل .

(٢) الخارث بن خالد الخزومي . ديوانه ٤٥ والمغني ٥٨ وشرح شواهد ١٧٧

والقتصب ٣ : ٧١ والنصف ٣ : ١١٨٠ وسر الصناعة ١ : ٣٦٧ وأسرار

الريفة ١٠٦ وشرح ابن عقيل ٢ : ١٤١٠ وأمالي ابن الشجري ١ : ٢٨٥

وأوضح المسالك ٣ : ٢٠٧ وشرح الفصل ٧ : ١٣٢ والمممع ٢ : ٦٧

والدرر ٢ : ٨٤ وحاشية الصان ٤ : ٤٥ والميبي ١ : ٥٧٧ و ٤ : ٤٧٤

والنخزاة ١ : ٢١٧ وشواهد التوضيح ١٣٧ . والراض . جمع عُرُض ،

وهو الناحية .

(٣) أخرجه البخاري في ٣٤ من كتاب البيوع ، و ٧٣ من باب إذا اشترط

شروطاً في البيع لا تحل . واطره برواية أخرى في سنن الترمذي ٦ : ٢٩٩

وصحيح مسلم ١١٤٢ وسنن ابن ماجة ٨٤٤ .

(٤) سقطت من الأصل .

ولا يلي « أمّا » فعل ، لأنها قائمة مقام شرط وفعل شرط . فلو  
ولها فعل لتوهم أنه فعل الشرط <sup>(١)</sup> . وإنما يليها مبتدأ ، نحو : أمّا  
زيد فقائم . أو خبر ، نحو : أمّا فائم فزيد . وفي « كتاب » الصّفار أذ:  
الفصل بينهما بالخبر قليل . أو مفعول مقدم ، نحو ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَه  
تَقَهَّرْ ﴾ <sup>(٢)</sup> . أو مفعول بعلم مقدر ، يفسره المذكور ، نحو : أمّا  
زيداً فأكرمته <sup>(٣)</sup> . أو ظرف ، نحو : أمّا اليوم فأقوم . أو مجرور ،  
نحو ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ <sup>(٤)</sup> . أو حال ، نحو : أمّا  
مُسرعاً فزيدٌ ذاهبٌ . أو مفعول له ، نحو : أمّا العِلمَ فعالمٌ . أو  
مصدر ، نحو : أمّا ضرباً فاضرب . أو شرط ، نحو ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ  
مِنَ الْمُتَقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

ومذهب سيبويه أن الجواب في ذلك لـ « أمّا » ، لا للشرط ،  
وحذف جواب الشرط ، للدلالة جواب « أمّا » عليه . ولذلك لزم معنى  
جواب « أمّا » عليه . وذهب الفارسي ، في أحد قوليّه ، إلى أن الجواب

(٢) الصحى : ٩ .

(٤) الصحى : ١١ .

(١) في الأصل : شرط .

(٣) في الأصل : فأكرمه .

(٥) الواقعة : ٨٨ - ٨٩ .

للشروط، وجواب « أمّا » محذوف . وقوله الآخر كذهب سيبويه .  
 وذهب الأنفخس إلى أن الفاء وما بعدها جواب لـ « أمّا » وللشروط  
 معاً . والأصل : مها يكن من شيء فإن كان من المقرّبين [فروخ] .  
 ثم تقدمت « إن » والفعل الذي بعدها ، فصار التقدير : فأما إن كان  
 من المقرّبين [ <sup>(١)</sup> ففروخ ] . فالتقت فاءان ، فأغنت إحداهما عن  
 الأخرى ، فصار « فروخ » .

ومنها أن الفاء ، الواقعة جواباً لها ، يجوز أن يعمل ما بعدها فيما  
 قبلها وهذا متفق عليه في الجملة . واختلفوا في شرط ذلك . فذهب  
 سيبويه ، والمازني ، والزمخشري ، وابن السراج ، إلى اعتبار ذلك بأن يقدر  
 حذف « أمّا » وحذف الفاء . فما جاز أن يعمل فيه ، بمد تقدير حذفها ،  
 جاز أن يعمل فيه مع <sup>(٢)</sup> وجودها . وما لا فلا . فلذلك منموا : أمّا زيداً  
 فأوتي صارب . وذهب المبرد ، وابن درستويه ، إلى أن ما بعد « إن »  
 يجوز أن يعمل فيما قبل الفاء . فأجازا <sup>(٣)</sup> : أمّا زيداً فأوتي صارب .  
 وقيل : يجوز ذلك في الظرف والمجرور ، نحو : أمّا اليوم فأوتي ذاهب ،

(٢) في الأصل : بمد .

(١) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل : فأجروا . ب و ج : فأجار .

[ وأما في الدار فإن زيدا جالسٌ ]<sup>(١)</sup> . وأجاز الفراء تقديم معمول ما بعد « إن » على الفاء ، وفاقا للمبرد . وزاد أنه أجاز ذلك في « ليت » و « لعل » وكل ما يدخل على المتبدأ .

ومنها أنها قد تبدل ميمها الأولى ياء ، فيقال « أيما » . وأنشدوا<sup>(٢)</sup> :

رَأَتْ رَجُلًا ، أَيما إِذَا الشَّمْسُ حَارَصَتْ

فِيضِحِي ، وَأَمَّا بِالْمَشِيِّ فَيَنْخَصِرُ

ومنها أن « أمّا » قد تعمل في الظرف<sup>(٣)</sup> ، والحال ، والمجرور .

قيل : والتحقيق أن العمل للفعل الذي نابت عنه . فإذا قلت : أمّا علماً فالعلم ، فـ « علماً » حال ، وعاملها فعل الشرط المحذوف ، وصاحبها هو المرفوع محل الشرط . وفي هذه المسألة طول ، لا يليق بهذا الموضع .

ويشبهه بلفظ « أمّا » التفصيلية لفظان<sup>(٤)</sup> آخران : أحدهما

---

(١) تمة من الهمع ٢ : ٦٨ .

(٢) لعمري أبي ربيعة . ديوانه ٩٤ والمعي ٥٧ وشرح شواهد ١٧٤ والكامل

٦٦ و ٢٥٢ و ٦١٢ و ٩٦٦ والأرهية ١٥٧ والمتع ٣٧٥ والهمع ٢ : ٦٧

والدرر ٢ : ٨٤ والخزانة ٢ : ٤٢١ و ٤ : ٥٥٢ . وعلست : ارتفعت في

الأفق ويضحى : يظهر للشمس . ويحصر : يؤله البرد في أطرافه .

(٣) في الأصل : الظروف . (٤) سقطت من الأصل .

مركب من « أم » المتقطعة « وما » الاستفهامية ، كقوله تعالى  
﴿ أَمَا إِذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾<sup>(١)</sup> . والآخر مركب من « أن »  
المصدرية « وما » التي هي عوض من « كان » ، كقول الشاعر<sup>(٢)</sup> .

أباخراشة ، أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ  
فإِنْ قَوِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ  
والله أعلم .

#### إمّا بكسر الهمزة

حرف من حروف العطف ، عند أكثر النحويين : هكذا نقل ابن

(١) النمل : ٨٤ .

(٢) عباس بن مرداس . ديوانه ١٢٨ والكتاب ١ : ١٤٨ والشعر والشعراء  
٢٥٨ ونثر القلوب ٣٢٠ والمسلسل ٣٦ والنصف ٣ : ١١٦ والحكم ١ : ٢٥٧  
والجمهرة ١ : ٣١٢ والحيوان ٥ : ٢٤ و ٦ : ٤٤٦ والنفي ٣٤ : ٦١ وشرح  
شواهد ١١٦ و ١٧٩ والأرهمية ١٥٦ وأملّي ابن الشجري ٢ : ٣٥٠  
و ١ : ٣٤ وشرح ابن عقيل ١ : ٢٥٦ وشرح الفصل ٢ : ٩٩ و ٨ : ١٣٢  
والفصول والمايات ٣٤٦ والخصائص ٢ : ٣٨١ وشرح شذور الذهب ١٨٦  
ومعجم الأدباء ١٩ : ١٤٦ والممع ١ : ١٢٣ والدرر ١ : ١٩٢ والبيني  
٤ : ١٣٤ والخرانة ٢ : ٨٠ و ٤ : ٤٢١ . و يروي : أَمَا كَتَّ دَا قَر .  
الاشتقاق ٣١٣ . والضبع : السنة الجديدة .

مالك عنهم . وتقل عن يونس ، وأبي علي ، وابن كيسان ، أنها ليست  
بمطرفة . قال : وبه أقول ، تخلصاً من دخول عطف على ماطف ، ولأن  
وقوعها <sup>(١)</sup> بعد الواو ، مسبوقاً بمثلها ، شبه وقوع « لا » بعد الواو  
مسبقاً بمثلها ، في مثل : لا زيد ولا عمرو فيها . و « لا » هذه غير  
مطرفة ، بإجماع . فتكن « إمّا » كذلك .

وتقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أن « إمّا » ليست بمطرفة ،  
وإنما أوردوها في حروف المطف ، لمصاحبتها لها . قلت : عند سيويه  
« إمّا » <sup>(٢)</sup> من حروف المطف ، فحمل <sup>(٣)</sup> بعضهم كلامه على ظاهره ،  
وقال : الواو رابطة بين « إمّا » الأولى و « إمّا » الثانية . واستدل  
الرماني ، على أنها مطرفة ، بأن الواو للجمع ، وليست هنا كذلك ، لأننا  
نجد الكلام لأحد الشئين ، فعلم أن المطف لـ « إمّا » . وقال بعض  
المتأخرين : الواو عطف « إمّا » الثانية على « إمّا » الأولى ، و « إمّا »  
الثانية عطف الاسم الذي بعدها على الاسم الذي بعد الأولى . وتأول <sup>(٤)</sup>  
بعضهم كلام سيويه بأن « إمّا » <sup>(٥)</sup> لمّا كانت صاحبة المعنى ،

(٢) في الأصل : وإما .

(٤) في الأصل : وقال .

(١) في الأصل : دخولها .

(٣) في الأصل : جعل .

(٥) في النسخ : الواو .



ومخرجةً الواو عن الجمع، والتابعُ يليها، سماها عاطفة مجازاً .  
وهذا الخلاف إنَّما هو في « إِمَّا » الثانية، في نحو: قام إِمَّا زيد  
وإِمَّا عمرو . ولا خلاف في أن الأولى غير عاطفة، لأنها بين الفصل  
ومرفوعه . وذلك واضح .

ويتعلق بـ « إِمَّا » مسائل :

الأولى : في معناها، وهي خمسة : الشك نحو : قام إِمَّا زيد وإِمَّا  
عمرو . والإبهام نحو ﴿ وَأَخْرُوجُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ ، إِمَّا  
يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ (١) . والتخيير نحو ﴿ إِمَّا أَنْ  
تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾ (٢) . والإباحة نحو : جالسٌ  
إِمَّا الحسن وإِمَّا ابنَ سيرين . والتفصيل نحو ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا  
كَفُورًا ﴾ (٣) .

وتقدم الفرق بين الشك والإبهام، وبين التخيير والإباحة، في  
« أو » . و « إِمَّا » في ذلك مثل « أو » . وزاد بعضهم لـ « أو » و « إِمَّا »  
معنى سادساً . وهو أن تكونا لإيجاب أحد الشيئين، في وقت دون

(٢) الكهف : ٨٦ .

(١) التوبة : ١٠٦ .

(٣) اللع : ٣ .

وقت . نحو قولك للشجاع: إنما أنت إما طعنٌ وإما ضربٌ ،

الثانية: في الفرق بين «أو» و «إما» . والفرق بينهما من ثلاثة أوجه . الأول: أن «أو» قد تكون بمعنى الواو ومعنى «بل» ، عند بعضهم ، كما تقدم . و «إما» لا تكون كذلك . والثاني: أن «إما» لا بد من تكرارها ، في الغالب ، بخلاف «أو» ، فإنها لا تُكرر . والثالث: أن الكلام مع «إما» مبنيٌّ من أوله على ما جيء بها لأجله ، من شكٍّ وغيره ، بخلاف «أو» فإن الكلام معها قد يفتح<sup>(١)</sup> على الجزم ، ثم يطرأ الشكُّ أو غيره . ولهذا وجب تكرار «إما»<sup>(٢)</sup> في غير ندور .

الثالثة: قد يستغنى عن الثانية بـ «أو» . كقراءة من قرأ ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَأِمَّا عَلَىٰ هُدًى ، أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾<sup>(٣)</sup> . وهو في الشعر كثير ، كقول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

وقد شفتني أن لا يزال يرؤعني

خيالكِ ، إما طارقاً ، أو مُغادياً

---

(١) سقط «قد يفتح» من الأصل . (٢) في الأصل: تكرارها .  
(٣) سبأ: ٢٤ . (٤) الأخطل . المصحح: ٢: ١٣٥ والدرر: ٢: ١٨٦ .

وقد يستغنى عنها أيضاً بـ « إن » الشرطية، مع « لا » النافية، كقول  
الشاعر (١):

فإمّا أن تكون أخِي، بصِدْقٍ  
فأعرف منك غثِي، من سَمِينِي

وإلا فاطر حنِي، واتخذني  
عدوّاً، أنقيك، وتثقيني

ونص النحاس (٢) على أن البصريين لا يميزون فيها إلا التكرار.  
وأجاز الفراء الألف تكرر، وأن تُجرى مجرى « أو ». وقال الفراء:  
يقولون: عبد الله يقوم وإمّا يقعد.

وقال ابن مالك: وقد يُستغنى عن الأولى بالثانية، كقول الشاعر (٣):

---

(١) الثقب البسدي. ديوانه ٢١١ - ٢١٢ والمغني ٦٣ وشرح شواهد ١٩٠  
وحاشية الصبان ٣: ١١٠ والأزهية ١٥٠ والمقرب ١: ٢٣٢ والوحشيات  
١٢٥ وشرح اختيارات المفضل ١٢٦٦ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٤٤  
والمعجم ٢: ١٣٥ والدرر ٢: ١٨٥ والحامسة البصرية ١: ٤٠ والنزارة  
١: ١٢٩ و٣: ٣٤٩ و٤: ٤٢٩. وفي الأصل: «أخي بنصح».  
ج: «بمحق».  
(٢) في الأصل: ابن النحاس.  
(٣) المرزوق. ديوانه ٦١٨ والمغني ٦٣. ونسب في شرح شواهد =

تُهَاضُ بُدَارٍ، قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا  
وَأَمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا  
أي «إما بدار»، فحذف. وربما استُغني عن واو<sup>(١)</sup> «وَأَمَّا»، كقول  
الشاعر<sup>(٢)</sup>:

يَا لَيْتَمَا أَمَّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا  
إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ، إِمَّا إِلَى نَارٍ  
وهو نادر.

الرابعة: اختلف في «إمّا» هذه. فقيل: بسيطة<sup>(٣)</sup>. واختاره

---

= المنبي ١٩٣ إلى ذي الرمة. انظر ديوانه ٦٧٢ والقرب ١: ٢٣٢ ومعاني  
القرآن ١: ٣٩٠ وشرح الفصل ٨: ١٠٢ وحاشية الصبان ٣: ١١٠  
وأمالى ابن التبريزي ٢: ٣٤٥ والممع ٢: ١٣٥ والدرر ٢: ١٨٣ والخزانة  
٤: ٤٢٨. وتهاس: تكسر بمد جر.

(١) في الأصل: الواو.

(٢) سعد بن قرط. المنبي ٦٢ وشرح شواهد ٦٧ والممع ٢: ١٣٥ والدرر  
٢: ١٨٢ وشرح الحماسة للبرزقي ٤: ٣٥٤ وعيون الأخبار ٣: ٢٢٩  
واللسان والتاج (أما). ونسب إلى الأحوص. ديوانه ٢٢١ والمصاح  
(أما) والمعني ٤: ١٥٣ والبحر ٥: ١٣ والخزانة ٤: ٤٣١ وحاشية  
الصبان ٣: ١٠٩. وشالت نعماتها: ارتفعت جنازتها.

(٣) في الأصل: هي بسيطة.

الشيخ أبو حيان، لأن الأصل البساطة. وقيل: هي مركبة من «إن» و«ما». وهو مذهب سيويه. والدليل عليه اقتصارهم على «إن» في الضرورة، كقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

وقد كَدَبَتْكَ نَفْسُكَ، فَكَذِبَتْهَا

فَأَنْ جَزَعًا، وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرٍ

أي: فأما جزعًا، وإما إجمال صبر<sup>(٢)</sup>. فحذفت<sup>(٣)</sup> «ما» اكتفي بـ«إن». وأجيب بأنه يحتمل أن تكون «إن» في البيت رطبة حذفت جوابها. والتقدير: فإن كنتَ ذا جَزَعٍ فَاجْزَعْ<sup>(٤)</sup>، إن كنتَ مُجْمِلَ صَبْرٍ فَاصْبِرْ.

وعلى القول بالتركيب قالوا: قد تُحذف «إما» الأولى، تحذف «ما» من الثانية، كقول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

سَقَّتْهُ الرُّوَاعِدُ، مِنْ صَيْفٍ

وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعدَمَا

- 
- (١) دريد بن الصمة. انظر ص ٢١٢. (٢) سقط من الأصل.  
(٣) في الأصل: فحذف.  
(٤) في الأصل: فلا يجزع.  
(٥) النمر بن قلوب. انظر ص ٢١٢.

أي: إمّا من صَيِّفٍ ، وإمّا من خريفٍ . على ذلك أنشده سيويّه (١) .  
وذهب الأصمعي، والمبرد، إلى أنّ « إن » في البيت شرطية ، والفاء فاء  
الجواب ، والتقدير : وإن سقته من خريف فلن يمدم الرّي ، وذهب  
أبو عبيدة إلى أنّ « إن » زائدة ، والتقدير : من صَيِّفٍ ومن خريف .

الخامسة : في « إمّا » أربع لغات : كسر الهمزة ، وفتحها ،  
وإبدال ميمها الأولى بـاء مع الكسر ، والفتح . وفتح همزتها لنة ياء  
وتميم وأسد . وبالإبدال أنشدوا (٢) :

لا تُفْسِدُوا آبَاكُمْ

إِنَّمَا لَنَا ، إِنَّمَا لَكُمْ

السادسة : ذهب الكسائي إلى أنّ « إمّا » قد تكون جحداً .  
تقول : إمّا زيد قائمٌ . تريد : إن زيد قائم . و « ما » صلة .

وتشبهه بلفظ « إمّا » المقدمة « إمّا » المركبة من « إن »  
الشرطية و « ما » الزائدة . نحو ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً

(١) الكتاب ١ : ١٣٥ .

(٢) المعجم ٢ : ١٣٥ والدرر ٢ : ١٨٢ والخزانة ٤ : ٤٣٧ . والآب : جمع إبل .

فاسد إليهم ﴿<sup>(١)</sup>﴾ . وهي ظاهرة . والله سبحانه أعلم .

أنتم

إذا وقع فصلاً . فيه خلاف تقدم ذكره في نظائره .

إيتا في إيتاك وأفوانه

للتحويين فيها مذاهب :

الأول : أن «إيتا» اسم مضمّر ، ولواحقه - أعني الياء ، والكاف ،  
والهاء - حروف تيتن أحوال الضمير ، من تكلمتم ، وخطاب ، وغيبة .  
وهو مذهب سيويه ، واختاره الفارسي ، وابن جني . ونسبه صاحب  
«البدیع» إلى الأخصش <sup>(٢)</sup> .

الثاني : أن «إيتا» اسم مضمّر ، ولواحقه ضمائر . وهو مضاف  
إليها . ولا يُعلم ضمير أضيف ، غيره . وهذا مذهب الخليل ، والملازمي .  
واختاره ابن مالك ، ونسبه إليها ، وإلى الأخصش .

الثالث : أن «إيتا» اسم ظاهر مبهم ، ولواحقه ضمائر مجرورة

(١) الأتقال : ٥٨ .

(٢) في النسخ : سيويه . وانظر للمع ١ : ١٦ وشرح المفصل ٣ : ٩٨-١٠٠ .

بإضافته إليها . وهو مذهب الزجاج .

الرابع : أن « إِيَاك » بكماله اسم واحد مضمّر . ونسب للكوفيين .

الخامس : أن « إِيَاك » بكماله اسم واحد ، ظاهر مبهم . حكاه

بعضهم . وهو غريب .

السادس : أن « إِيَا » دامة ، تمتد عليها اللواحق ، تُفصل عن

المتصل . وهو مذهب الفراء . ولم يصرحوا بأن هذه الدامة ، عند

الفراء ، اسم أو حرف . ولكنهم ردّوا عليه بما يدل على أنها اسم . فإنهم

قالوا : إن جعل « إِيَا » دامة فاسد ، لأن الاسم لا يسوغ أن يكون

دامة . وصرح صاحب « رصف المباني » بأن « إِيَا » حرف . قال (١) :

لأنه لا معنى له في نفسه . وإنما معناه في غيره ، كسائر الحروف (٢) .

ومعناه هنا الاعتماد عليه في النطق بالمضمّر المتصل .

وقد بسطت الكلام على هذه المسألة ، في غير هذا الكتاب .

وإنما ذكرت « إِيَا » هنا ، لأجل القول بحرفيتها .

وعلى هذه الأقوال كلها فليست مشتقة . وذهب أبو عبيدة إلى

(٢) في الأصل : كسائر حروف .

(١) رصف المباني ٦٥ .



أنه مشتق . وهو ضعيف . قالوا : ولم يكن أبو عبيدة يُحسن النحو<sup>(١)</sup> ،  
وإن كان إماماً في اللغة وأيام العرب . وعلى القول بالاشتقاق فين أيّ  
شيء اشتق ؟ فيه أقوال<sup>(٢)</sup> ، لا نطول بذكرها . والله أعلم .

### اليمن المتفعل في القسم

ذهب الزجاج ، والرماني ، إلى أنه حرف جر . وشذأ في ذلك .  
وذهب الجمهور إلى أنه اسم ، ثم اختلفوا .

قال سيويه ، والبصريون : إنه اسم مفرد ، همزة همزة وصل  
مفتوحة ، كهزمة لام التعريف . وهو مشتق من اليمن . وقد حكى  
كسر همزة .

وقال الكوفيون : هو جمع « يمن » . واعتذروا عن وصل همزته ،  
بكثرة الاستعمال . على أن أبا الحسن قد حكى قطعها . وقولهم في ذلك  
ضعيف ، لثلاثة أوجه : الأول : أن هذا همزة همزة وصل و « اليمن »

---

(١) ب و د : العربية .

(٢) انظر المعجم ١ : ٦١ ورسالة الملائكة ٧٠ - ١٠٢ .

الذي هو جمع « يمين » همزة حمزة قطع ، كقول زهير<sup>(١)</sup> :

فَتُجْمَعُ أَيْمُنُ ، مِئْنَا ، وَمِئِنكُمْ

بِمُقْسَمَةٍ ، تَمُورُ بِهَا الدِّمَاءُ

والظاهر أنه غيره ، ولا عدول عن الظاهر بلا دليل . الثاني : من العرب من يكسر همزة ، في الابتداء . وهمزة الجمع لا تُكسر . الثالث : أن من العرب من يفتح ميمه ، فيكون على وزن « افعل » . ولا يوجد ذلك في الجوع . وذكر بعضهم وجهاً رابعاً . وهو أنه لو كان جمع « يمين » لجاز فيه من الإعراب ما جاز في مفرده ، من النصب ، والرفع . واعترض بأنهم قد يخصصون بعض الألفاظ بأحكام . واحتج الكوفيون بأن همزته مفتوحة<sup>(٢)</sup> ، وهمزة الوصل في الأسماء لا تكون مفتوحة . وبأن « أفعل » بناء جمع ، ولا يوجد في الآحاد .

وقال الشلوبين : « ايمن » مُفَيَّرٌ كـ « امرئ » و « ابن » .

فلا يُطالب بوزنه ، كما لا يطالب بوزن « امرئ » . إذ ليس في الكلام

---

(١) ديوان زهير بن أبي سلمى ١٣٧ والأزهية ٤ وشرح المفصل ٨ : ٣٦ .

والمقسمة : موضع القسم . وأراد به مكة حيث تنحر البدن وتسيل الدماء .

(٢) سقطت من الأصل .

مثله . قال ابن طاهر : وهو مغيرٌ عندسيويوه من « يعين » . وقال غيره : هو مغيرٌ من « فعل » اسم مشتقٍ من اليمين ، كـ « امرى » مغيرٌ من « مرء » . وقال الأخفش : إن سميت بـ « ايمن » ، ثم صغرته ، قلت : يُمينٌ . قال ابن خروف : وهو قول (١) صحيح .

ويتعلق بـ « ايمن » مسألتان :

الأولى في حكمه . وهو اسم ، يلزمه الرفع بالابتداء (٢) . وأجاز ابن درستويه جرته بواو القسم ، نحو : وايمن الله . وقد تدخل عليه لام الابتداء . ويلزم الإضافة إلى اسم الله تعالى . وقد أُضيف إلى الكعبة ، في قولهم : ايمنُ الكعبة . وإلى الكاف ، في قول عروة بن الزبير (٣) : « لَيْمُنُكَ لَئِنْ ابْتَلَيْتَ (٤) لَعْدُ عَافَيْتَ » . وإلى « الذي » ، كقول النبي ﷺ « ويمٌ (٥) الذي نفسُ محمدٍ بيده » . وقد أُضيف إلى

(١) سقطت من الأصل .

(٢) في الأصل . في الابتداء .

(٣) حاشية الدمامي ١ : ٢١٢ والممع ٢ : ٤٠ واللسان والتاج ( يعين ) والفائق

٤ : ١٣٩ . وقد قال ذلك حين أصيب بداء في رجلة ، وقطعت رجله فلم

يتحرك . (٤) الرواية : لئن كنت ابتليت .

(٥) في حاشية الدمامي ١ : ٢١٢ : ليمُنٌ . وفي الممع ٢ : ٤٠ : وأيمٌ .

غير ذلك في الشعر؛ أنشد الكسائي (١) :

\* لَيْمُنْ أَيْهِمْ لَبِئْسَ الْعِدْرَةُ اعْتَدَرُوا \*

الثانية في لغاتها. وهي عشرون لغة : ايمُنُ ، بفتح الهمزة وضم الميم . وهي المشهورة . وايمُنُ ، بكسر الهمزة وضم الميم . وايمِنُ ، بفتح الهمزة وفتح الميم . وايمِمْ ، بفتح الهمزة وحذف النون . وايمِمْ ، بكسر الهمزة وحذف النون . والميم مضومة فيها . وضم الميم في هاتين اللغتين علامة رفع . وامُ (٢) ، بكسر الهمزة وضم الميم . وحكى بعضهم « ام الله » بضم (٣) الميم ، وفتحها ، وكسرها ، ثلاث لغات . و« ام الله » بفتح الهمزة وضم الميم ، أو كسرها ، أو فتحها . ثلاث لغات . ومُنُ ، بضم الميم والنون ، أو فتحها ، أو كسرها . و« م الله » بضم مضومة ، أو مفتوحة ، أو مكسورة . و« هيم الله » بإبدال همزة « ايم » هاء . و« ايم الله » بهمزة مكسورة وميم مكسورة أيضاً . وكسرة الميم عند الأخفش بحرف

(١) في الأصل : وقد أصيب إلى ذلك في شعر . وانظر الدرر ٢ : ٤٤ .

والمصراع في حاشية الدماميني ١ ٣١٢٠١ والمجع ٢ : ٤٠ والدرر ٢ : ٤٤ .

(٢) في الأصل : علامة الرفع وايم .

(٣) ب و جة وحكى بعضهم في أم الله صم .

قسم مقدر. وقيل : هو مبني . وهذه كلمة كثرت لغاتها ، لكثرة استعمال العرب لها . والله أعلم .

### حتى

حرف ، له عند البصريين ثلاثة أقسام : يكون حرف جر ، وحرف عطف ، وحرف ابتداء . وزاد الكوفيون قسماً رابعاً ، وهو أن يكون حرف نصب ، ينصب الفعل المضارع . وزاد بعض النحويين قسماً خامساً ، وهو أن يكون بمعنى الفاء . ولا بد من بيان هذه الأقسام واحداً واحداً .

الأول : « حتى » الجارة . ومضناها انتهاء الناية . ومذهب البصريين أنها جارة بنفسها . وقال الفراء : تخفض ، لِنِيَاتِهَا عَنْ «إِلَى» . وربّما أظهروا « إلى » بعدها . قالوا : جاء الخبرُ حتى إلينا . جمعوا بينهما على تقدير إغناء أحدهما . وجرورها إمّا<sup>(١)</sup> اسم صريح ، نحو ﴿ حتى حين ﴾<sup>(٢)</sup> ، أو مصدر مؤول من « أن » والفعل المضارع ، نحو

(١) سقطت من الأصل .

(٢) يوسف : ٣٥ ، والمؤمنون : ٢٥ و ٥٤ ، والصافات : ١٧٤ و ١٧٨ ،

والناريات : ٤٣ .

﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾<sup>(١)</sup> ، لأن التقدير : حتى أن يقول .

هذا مذهب البصريين . وزاد ابن مالك ، في أقسام مجرورها ،  
أن يكون مصدراً مؤولاً من « أن » وفعل ماض ، نحو ﴿ حَتَّى عَفَوْا  
وقالوا ﴾<sup>(٢)</sup> . قال الشيخ أبو حيان : ووهيم في هذا ، لأن « حتى »  
هنا<sup>(٣)</sup> ابتدائية ، و « أن » غير مضمرة بعدها .

ولمجورها شرطان :

الأول : أن يكون ظاهراً ، فلا تجرّ الضمير . هذا مذهب سيويه ،  
وجهور البصريين . وأجازه الكوفيون ، والمبرد ، كقول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

(١) البقرة : ٢١٤ . (٢) الأعراف : ٩٥ .

(٣) في الأصل : ووم في ذلك لأن حتى هنا .

(٤) شرح ابن عقيل ٢ : ١١ وشرح الكافية ٢ : ٣٢٦ والممع ٢ : ٢٣ والبرر

٢ : ١٦ والميني ٣ : ٢٦٥ والنزارة ٤ : ١٤٠ - ١٤١ . وروى : لا يلقه

فس . وروى أيضاً : لا يلقى أناس... يان أبي زياد . وقد استشكله أبو حيان

في شرح التسهيل . وقال : « و انتهاء الناية في حثاك لا أفهمه . ولا أدري

ما عني بحتاك . فعمل هذا البيت مصنوع » . قلت : إن صح البيت فـ « حتى »

فيه استثنائية . وفي حاشية الأصل : « ومنه قوله :

أنت ، حثاك ، تقصيد كل قجج

شرجي ، منك ، أثنا لا تخيب » . =

فلا ، والله ، لا يُفِي أناسٌ  
فَتَى ، حَتَّكَ ، يابنَ أبي يَزِيدِ

وهذا عند البصريين ضرورة .

والثاني: أن يكون آخر جزء ، أو ملاقي آخر جزء . فمثال  
كونه آخر جزء : «أكلت السمكة حتى رأسها . ومثال كونه ملاقي  
آخر جزء : سرتُ النهارَ حتى الليلِ . ولو قلت «أكلت السمكة  
حتى نصفها ، أو ثلثها» لم يجز . قال الزمخشري : لأن الفعل المتعدي بها  
الغرض فيه أن يتقضي شيئاً فشيئاً ، حتى يأتي عليه .

وقال ابن مالك : هذا لا يلزم . واستدل بقول الشاعر <sup>(١)</sup> :

عَيَّنْتُ لَيْلَةً ، فَمَا زِلْتُ حَتَّى

نِصْفِهَا رَاجِعاً ، فَمُدَّتْ يُؤُوسَا

قال الشيخ أبو حيان : ولا حجة في هذا البيت ، لأنه لم يتقدم «حتى»

---

= والبيت في المنى ١٣١ وشرح شواهد ٣٧٠ والممع ٢ : ٢٣ والدرر ٢ : ١٦  
والخرابة ٤ : ١٤١ .

(١) المنى ١٣٢ وشرح شواهد ٣٧٠ وحاشية اللغامي ١ : ٢٥٤ والممع  
٢ : ٢٣ والدرر ٢ : ١٥ والمني ٣ : ٢٦٧ .

ما يكون ما<sup>(١)</sup> بعدها جزءاً منه<sup>(٢)</sup>، ولا ملائياً لآخر جزء منه. فلو صرح، في الجملة، بذكر الليلة، لقال «فما زلت راجياً وصلها تلك الليلة حتى نصفها» كان حجة.

واختلف في الجروب «حتى»: هل يدخل فيما قبلها أو لا؟ فذهب المبرد، وابن السراج، وأبو علي، وأكثر المتأخرين، إلى أنه داخل. وقال ابن مالك: «حتى» لانتهاء العمل بمجروبها، أو عنده<sup>(٣)</sup>. يعني أنه<sup>(٤)</sup> يحتمل أن يكون داخلياً فيما قبلها، أو غير داخل، فإذا قلت: ضربت القوم حتى زيد، ف«زيد» يجوز أن يكون مضروباً، انتهى الضرب به. ويجوز أن يكون غير مضروب، انتهى الضرب عنده. وذكر أن سيويه والقراء أشارا إلى ذلك. وحكى عن ثعلب أن «حتى» للغاية، والغاية تدخل وتخرج. يقال: ضربت القوم حتى زيد. فيكون مرة مضروباً، ومرة غير مضروب. وحكى<sup>(٥)</sup> في «الإفصاح» عن القراء، والرماني، أنهما قالوا: يدخل<sup>(٦)</sup> ما لم يكن

(١) سقطت من الأصل و د.

(٢) في الأصل و ج: له. وانظر الجمع ٢: ٢٣.

(٣) التسهيل ١٤٦. (٤) سقطت من الأصل و ح.

(٥) أي: ابن هشام الخضراوي. (٦) ب: قال لا يدخل.



غير جزء، نحو: إنه لينام الليلَ حتى الصبحِ . قال: وصرح سيبويه  
بأن ما بعدها داخل فيما قبلها، ولا بد: لكنته مثل بما هو بعض .

فإن قلت: « حتى » و « إلى » كلاهما لانتهاى الناية ، فهل بينهما  
فرق ؟ قلتُ : بينهما فروق : الأول : أن مجرور « إلى » يكون ظاهراً  
وضميراً ، بخلاف « حتى » فإن مجرورها لا يكون ضميراً . الثاني : أن  
مجرور « إلى » لا يلزم كونه آخر جزء أو ملاقي آخر جزء . تقول :  
أكلتُ السككة إلى نصفها . بخلاف « حتى » . الثالث : أن أكثر  
المحققين على أن « إلى » لا يدخل ما بعدها فيما قبلها ، بخلاف « حتى » .

القسم الثاني : « حتى » العاطفة ، نحو : قدم<sup>(١)</sup> الحُجَّاج حتى  
المُشاة ، ورأيتُ الحُجَّاجَ حتى المُشاة ، ومررتُ بالحُجَّاجِ  
حتى المُشاة . فهذه حرف عطف ، تُشرك في الإعراب والحكم .  
وقد روى سيبويه ، وغيره من أئمة البصريين ، العطفَ بها . وخالف  
الكوفيون ، فقالوا : « حتى » ليست بعاطفة . ويمرون ما بعدها ، على  
إضمار حامل .

---

(١) في الأصل : قد قدم .

وللمعطوف بـ « حتى » شرطان :

الأول : أن يكون بعض ما قبلها ، أو كبعضه . فمثال كونه بعضاً : قدم الحُجَّاج حتى المشاةُ . ومثال كونه كـبعض : قدم الصبيادون حتى كلابهم . وقد يكون مبيّناً ، فتقدر بعضيته بالتأويل ، كقول الشاعر (١) :

ألقى الصَّحيفَةَ ، كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ  
والزَّادَ ، حتى نَمَلَهُ ألقاها

لأن المعنى : ألقى ما يُثقله حتى نَمَلَهُ . ولا يكون إلاّ واحداً من جمع ، نحو : مات الناسُ حتى خيارُهم . أو جزءاً من أجزاءه ، نحو : أكلتُ السمكةَ حتى رأسها . فلو قلتُ « ضربتُ الرجلينِ حتى أفضلهما » لم يجز ، لأنه ليس جزءاً (٢) من أجزاء المعطوف ، ولا واحداً من جمع .

---

(١) مروان بن سبب النحوي . الكتاب ١ : ٥٠ . والموجز ٥٧ والنسبي ١٣٢ وشرح سواهده ٣٧٠ وشرح الفصل ٨ : ١٩ والمجمع ٢ : ٢٤ والدرر ٢ : ١٦ - ١٧ ومعجم الأدباء ١٩ : ١٤٦ والبيهي ٤ : ١٣٤ والحزانة ١ : ٤٤٥ و ٤ : ١٤٠ . والبيت في قصة التلمس وفراره من عمرو بن هند .  
(٢) سقطت من الأصل .

قلت : هذا الشرط ذكره النحويون ، في باب العطف ، ولم أرم ذكره في باب الجر ، إلا ابن مالك فإنه قال : وجرورها ، يعني « حتى » ، إما بمض لما قبلها ، من مفهم جمع إفعالاً ماضياً ، أو غير ماضٍ ، وإما كـبعض<sup>(١)</sup> . قال : عنيت<sup>(٢)</sup> بالصريح كونه بلفظ موضوع للجسمية ، فيدخل في ذلك الجمع الاصطلاحي واللغوي ، كرجال وقوم . وعنيت بغير الصريح ما دل على الجمعية ، بلفظ غير موضوع لها ، كقوله تعالى ﴿ لَيْسَ جَنَّاتُهُ حَتَّى حِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> . فإن جرور « حتى » فيه منتهى<sup>(٤)</sup> لأحيان<sup>(٥)</sup> ، مفهومة ، غير مصرح بذكرها . انتهى ما ذكره . وعندني فيه نظر . فإن<sup>(٦)</sup> الجرور بـ « حتى » قد يكون ملائماً لآخر جزئه . نحو : سرت النهار حتى الليل . الثاني : أن يكون غاية لما قبلها ، في زيادة ، أو نقص . والزيادة تشمل القوة والتعظيم . والنقص يشمل الضعف والتحقير . وقد اجتمعت الزيادة والنقص ، في قول الشاعر<sup>(٧)</sup> :

- (١) التسهيل ١٤٦ .  
(٢) ب : وعنيت .  
(٣) يوسف : ٣٥ .  
(٤) في الأصل : منته .  
(٥) ب و د : لأبي حيان .  
(٦) في الأصل : لأن .  
(٧) اللقي ١٣٦ وشرح شولانه ٣٧٣ والمجم ٢ : ١٣٦ . والبر ٢ : ١٨٨ .

قَهَرْنَاكُمْ ، حَتَّى الْكُفَاةِ ، فَأَتَيْتُكُمْ  
لَتَخْشَوْنَا ، حَتَّى بَنِيْنَا ، الْأَصَاغِرَا  
فإن قلتَ : ما الفرق بين « حتى » الجارة و « حتى » الماطفة؟  
قلتُ : الفرق بينهما من أوجه :

الأول : أن<sup>(١)</sup> الماطفة يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها . وأما  
الجارّة فقد يدخل وقد لا يدخل ، كما سبق . فالذي بعد الماطفة يكون  
الانتهاء به . والذي بعد الجارّة قد يكون الانتهاء به ، وقد يكون  
الانتهاء عنده .

الثاني : أن الماطفة يلزم أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها ، في  
زيادة ، أو نقص . وأما الجارّة ففيها تفصيل ؛ وهو أن مجرورها إن كان  
بعض ما قبله من مصرّح به ، وكان منتهى به ، فهو كالمطوف ، في  
اعتبار الزيادة والنقص . وإن كان بعضاً لشيء<sup>(٢)</sup> لم يصرّح به ، نحو  
﴿ لَيْسَ جُنُّهُ حَتَّى حِينَ ﴾ ، أو كان منتهى عنده ، لم يُعتبر فيه ذلك .

---

= وحاشية المبيان ٣: ٩٧ . والكافة : جمع كفي أو كام ، وهو الفارس الشجاع .  
(١) سقطت من الأصل و . (٢) سقطت من الأصل و .

الثالث : أن ما بعد الجارة قد يكون ملائقاً لآخر جزئه ، بخلاف  
الماطفة ، وقد تقدم .

### تنبيه

قد ظهر ، بما ذكرته ، أن الجارة أعم ، لأن كل موضع جاز فيه  
المطف يجوز فيه الجر ، ولا عكس ، لأن الجر يكون في مواضع  
لا يجوز فيها المطف . منها أن يقترن بالكلام ما يدل على أن ما بعدها  
غير شريك لما قبلها . نحو : صُمت الأيتام حتى يومِ الفطر . فهذا يجب  
فيه الجر . ومنها ألا يكون قبلها ما يُعطف عليه ، نحو ﴿ حتى ﴾ حتى  
مطلع الفجر ﴿ <sup>(١)</sup> ، و ﴿ حتى حين ﴾ . فيجب الجر أيضاً . قال  
ابن هشام في « الإفصاح » <sup>(٢)</sup> : اتفقوا على أنها لا يُعطف بها ، إلا  
حيث تجرّ ، ولا يلزم العكس .

وتتعلق بـ « حتى » الماطفة مسائل ، نذكرها مختصرة :

الأولى : أن « حتى » بالنسبة إلى الترتيب كالواو ، خلافاً لمن  
زعم أنها للترتيب ، كالزحشري .

(١) القدر : ٥٥ .

(٢) ب : الايضاح .

الثانية : لا تكون « حتى » عاطفة للجمل . وإنما تعطف مفرداً على مفرد . وذلك مفهوم من اشترط كون معطوفها بمض المعطوف عليه .

الثالثة : حيث جاز العطف والجر فالجر أحسن ، إلاّ في نحو : ضربت القومَ حتىّ زيداً ضربته . فالنصب أحسن ، وله وجهان : أحدهما أن تكون عاطفة ، و « ضربته » توكيداً<sup>(١)</sup> . والآخر أن تكون ابتدائية ، و « ضربته » مفسّراً لناصب « زيد »<sup>(٢)</sup> من باب الاشتغال .

الرابعة : إذا عطف بـ « حتى » على مجرور . قال ابن عصفور : الأحسن إعادة الجارّ ، ليقع الفرق بين العاطفة والجارّة . وقال ابن الخبّاز : لزم إعادة الجارّ ، فرقا بينها وبين الجارّة<sup>(٣)</sup> . وقال ابن مالك في « التسهيل » : لزم إعادة الجارّ ما لم يتعيّن العطف<sup>(٤)</sup> . ومثل بـ « عجتُ من القوم حتىّ بنّهم » . وفيه نظر .

القسم الثالث : « حتى » الابتدائية . وليس المعنى أنها يجب أن

---

(١) في الأصل و د : توكيد .

(٢) سقط « لناصب زيد » من الأصل و ج .

(٤) التسهيل ١٧٥ - ١٧٦ .

(٣) ب : العاطفة .

يلها المبتدأ والخبر . بل المعنى أنها صالحة لذلك . وهي حرف ابتداء ، يُستأنف بعدها الكلام ، فيقع بعدها المبتدأ والخبر ، كقول جرير<sup>(١)</sup> :

فازالتِ القتلىَ تمسجُ دِمَاءَها

بدجلةَ ، حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ

ويلها الجملة الفعلية ، مصدره بمضارع مرفوع ، نحو ﴿ وُزُّوا ﴾ و ﴿ وُزُّوا ﴾ حتى يقول الرسولُ ﴿<sup>(٢)</sup>﴾ ، على قراءة الرفع ، أو بـماض ، نحو قوله تعالى ﴿ حتى عفوا وقالوا ﴾<sup>(٣)</sup> .

والجملة بعدها لا عمل لها من الإعراب ، خلافاً للزجاج . فإنه ذهب إلى أن « حتى » هذه جارة ، والجملة في موضع جر بـ « حتى » . وهو ضعيف . قال ابن الخباز : لأنه يُفصي إلى تعليق حرف الجرّ عن العمل ، وذلك غير معروف .

و « حتى » هذه - أعني الابتدائية - تدخل على جملة مضمونها

(١) ديوان جرير ١٤٣ والمغني ١٣٧ وشرح شواهد ٣٧٧ والخزانة ٤ : ١٤٢ .  
والأشكل : التي تخالطه حمرة .

(٢) البقرة : ٢١٤ . (٣) الأعراف : ٩٥ .

غاية<sup>(١)</sup> لشيء قبلها ، فتشارك الجارة والعاطفة ، في معنى الغاية .

وقد اجتمعت الثلاثة ، في قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ ، كِي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ  
وَالزَّادَ ، حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

يُروى بجر « النعل » على أن « حتى » جارة ، وبنصبها على وجهين :  
أحدهما أنها عاطفة ، والآخر<sup>(٣)</sup> أنها ابتدائية ، والنصب بفعل مقدر ،  
يفسره الظاهر ، من باب الاشتغال . والرفع على أنها ابتدائية ، و« نعله »  
مبتدأ ، و« ألقاها » خبره . ويروى بالثلاثة أيضاً قول الآخر<sup>(٤)</sup> :

عَمَّمْتَهُمْ بِالنَّدَى ، حَتَّى فُوتَهُمْ  
فَكُنْتَ مَالِكَ ذِي غَبِيٍّ ، وَذِي رَشَدٍ

قال بعضهم : ومذهب البصريين أنه لا يجوز الرفع بالابتداء ،  
إلا إذا كان بعده ما يصلح أن يكون خبراً . فإن صح الرفع في  
« غواتهم » كان حجة على الجواز .

(٢) انظر ص ٥٤٧ .

(٤) المتي ٦٣٩ .

(١) سقطت من الأصل و ج .

(٣) في الأصل : والأخرى : ب : والآخر على .



القسم الرابع : « حتى » الناصبة للفعل . هذا القسم أثبتته الكوفيون .  
فإن « حتى » عندئذ تنصب الفعل المضارع بنفسها . وأجازوا إظهار  
« أن » بعدها تأكيداً . ومذهب البصريين أنها هي الجارة ، والناصب  
« أن » مضمرة بعدها .

وتعلق بها مسألتان :

الأولى : في معناها . والمشهور أن لها معنيين : أحدهما الغاية ، نحو  
﴿ قَالُوا : لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ مَا كَفِينَا ، حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا  
مُوسَى ﴾<sup>(١)</sup> . والثاني التعليل ، نحو : لَأَسِيرَنَّ حَتَّى أَدْخَلَ الْمَدِينَةَ .  
وعلامة كونها للغاية أن يحسن في موضعها « إلى أن » ، وعلامة كونها  
للتعليل أن يحسن في موضعها « كي » .

وزاد ابن مالك<sup>(٢)</sup> في « التسهيل » معنى ثالثاً ، وهو أن تكون  
بمعنى « إلا أن » ، فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع . كقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

---

(١) طه : ٩١ .  
(٢) التسهيل ٢٣٠ .  
(٣) القنع الكندي . شرح الجملة للرروقي ١٧٣٤ - ١٧٣٥ وشرح التبريزي  
٤ : ٢٥٤ والنبي ١٣٤ وشرح شواهد ٣٧٢ والمعم ٢ : ٩ والدرر ٢ : ٦ .  
والفضول : جمع فضل ، وهو الريادة . والساحة : الكرم .

ليسَ العطاءُ مِنَ الفُضُولِ سَاحَةً

حَتَّى تَجُودَ ، وما لَدَيْكَ قَلِيلٌ

وهو معنى غريب ، ذكره ابن هشام ، وحكاه في « البسيط » عن بعضهم . وقول سيويه في قولهم « والله لا أفعل كذا إلا أن تفعل » : [ والمعنى : حتى أن تفعل ] <sup>(١)</sup> ، ليس نصاً على أن « حتى » إذا انتصب ما بعدها تكون بمعنى « إلا أن » ، لأن ذلك تفسير معنى . ولا حجة في البيت ، لإمكان جعلها فيه بمعنى « إلى » .

الثانية : شرط الفعل المنصوب بـ « حتى » أن يكون مستقبلاً ، أو مؤوّلاً بالمستقبل . ومنه قراءة غير نافع ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ <sup>(٢)</sup> . فهذا مؤوّل بالمستقبل . ومعنى ذلك أنه فعل قد وقع ، ولكن المُخْبِرِ يَقْدَرُ اتصافه بالعزم عليه ، حال الإخبار ، فيصير مستقبلاً بالنسبة إلى تلك الحال ، فينصب <sup>(٣)</sup> . وإذا كان الفعل حالاً ، أو مؤوّلاً بالحال ، رُفِعَ . فالحال نحو : سألتُ عنكَ حَتَّى لا أحتاجُ إلى سؤال . والمؤوّل بالحال قراءة نافع ﴿ وَزُكِّرْ لَوْ اِحْتَى يَقُولُ ﴾ .

(١) سقط من الأصل . واظر المني ١٣٤ .

(٢) البقرة : ٢١٤ .

(٣) في الأصل : إلى تلك الحالة فينصب .

والمراد بالموثول بالحال<sup>(١)</sup> أن يكون الفعل قد وقع ، فيقدر اتصافه  
بالنحول فيه ، فيرفع لأنه حال بالنسبة إلى تلك الحال .

وهنا تبيهاات :

الأول : إذا كان الفعل حالاً ، أو موصولاً به ، فـ « حتى »  
ابتدائية .

الثاني : علامة كونه حالاً ، أو موصولاً به ، صلاحية جعل الفاء  
في موضع « حتى » . ويجب حينئذٍ كون ما بعدها فضلةً ، متسبباً  
عما قبلها .

الثالث : قد فهم من هذا أن الرفع يمتنع ، في نحو : كان سيري  
حتى أدخلها ، إذا جُعلت ناقصةً ، لأنه [ لو رُفع لكانت ]<sup>(٢)</sup>  
ابتدائية ، فتبقى « كان » بلا خبر . وفي نحو : سرت حتى تطلع  
الشمس ، لانتفاء السببية ، خلافاً للكوفيين . وفي نحو : ما سرت ، أو ،  
أسرت حتى تدخل المدينة ؟ مما يدل على حدث غير واجب ، لأنه لو  
رُفع لزم أن يكون مستأنفاً ، مقطوعاً بوقوعه ، وما قبلها سبب له .

---

(١) سقطت من الأصل .

(٢) تنمة من سائر النسخ ، وقد خرمت من الأصل .

وذلك لا يصح ، لأن ما قبلها مني في نحو « ما سرت » ، ومشكوك في وقوعه في نحو « أسرت » . فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب ، أو الشك فيه .

وأجاز الأحفش الرفع في نحو : ما سرتُ حتى أدخل المدينة .  
ف قيل . هي مسألة خلاف بينه وبين سيوييه . وقيل : إنما أجازهُ<sup>(١)</sup> على أن يكون أصل الكلام واجباً ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام ، بأسره . فنفيت أن يكون عنك سيرٌ كان عنه<sup>(٢)</sup> دخول . قال ابن عصفور : وهذا الذي قاله جيد ، ويبنى ألا يُعدَّ خلافاً<sup>(٣)</sup> .

القسم الخامس : « حتى » التي بمعنى الفاء . اعلم أنه قد تقدم ، آنفاً ، أن « حتى » إذا رُفع المضارع بعدها لكونه حالاً ، أو مؤولاً به ، فهي كالفاء في إفادة معنى السببية . وتصلح الفاء في موضعها ، ولكنها مع ذلك حرف ابتداء ، لا حرف عطف ، لأن « حتى » العاطفة لا تعطف الجمل عند الجمهور .

وذهب أبو الحسن إلى أنها إذا كانت بمعنى الفاء فهي عاطفة ،

---

(١) في الأصل : أجازها .

(٢) في الأصل : مني .

(٣) في الأصل : ولا يبنى أن يعدَّ خلافاً .

وتعطف الفعل على الفعل . وذلك إذا دخلت على الماضي ، أو المستقبل ، على جهة السبب . نحو : ضربت زيدا حتى بكى . ولأضرته حتى يبكي . وثمرة الخلاف أن الأخصس يميز الرفع في « يبكي » ، على العطف ، والجمهور لا يميزون فيه إلاّ النسب .  
ويتعلق بـ « حتى » فروع كثيرة . وفيما ذكرته كفاية .

### فائدة

في « حتى » ثلاث لغات : المشهورة ، وإبدال حاتها عينا ، وهي لغة هذيلية ، وبها قرأ ابن مسعود ﴿ لَيْسَ جُنَّةٌ عَتَى حِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وإمالة ألفها ، وهي لغة يمنية . والله سبحانه وتعالى أعلم .

### ماينا

لها ثلاثة أقسام :

الأول : أن تكون فعلاً ماضياً ، بمعنى استثنى ، ومضارعها « أحاشي » . كقول النابغة <sup>(٢)</sup> :

(١) يوسف : ٣٥ .

(٢) عجز بيت صبره :

=

\* ولا أَحَاشِي ، مِنْ الْأَقْوَامِ ، مِنْ أَحَدٍ \*

وحكى ابن سيده أن « حاشيتُ » بمعنى : استثنيت ، و « أَحاشي » بمعنى : أستشي . ولا إشكال في فعلية هذه .

الثاني : أن تكون للتنزيه . كقولهم : حاشى لزيد . و « حاشى » هذه ليس معناها الاستثناء ، بل معناها التنزيه عما لا يليق <sup>(١)</sup> بالمذكور . وقد يراد به تنزيه اسم ، فيتدرون تنزيه اسم الله تعالى ، على جهة التعجب ، والإنكار على من ذكر السوء فيمن لم يروه <sup>(٢)</sup> منه . و « حاشى » هذه - أعني التي للتنزيه - ليست حرفاً ، بلا خلاف . كذا قال ابن مالك . وفيها قولان :

أحدهما أنها فعل . وهو قول المبرد ، والكوفيين . وبه قال ابن جنبي ، وغيره ، في قوله تعالى ﴿ وَقُلْنَا : حَاشَى اللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> . واستدلوا على فعليتها ، بدخولها على الحرف ، وبالتصرف فيها

= ولا أرى فاعلاً ، في الناس ، يُشبهه

ديوان النابغة ١٣ والمغني ١٣٠ وشرح شواهد ٣٦٨ والمجم ١ : ٢٣٣

والررر ١ : ١٩٨ والحزاة ٢ : ٤٤ .

(١) في الأصل : لا يليق به . (٢) ب : لم يرد .

(٣) يوسف : ٣١ .

بالحذف . قلت : وهذان الوجهان يدلان على انتفاء حرفيتها - أما الأول  
 فظاهر . وأما الثاني فلأن الحذف من الحروف قليل <sup>(١)</sup> - ولكنهما  
 لا يدلان على الفعلية ، لأن الاسم يشارك الفعل ، في هذين الأمرين .  
 ثم اختلف القائلون بفعليتها . فقال أكثرهم : فيها ضمير الفاعل .  
 قدره بعضهم : حاشى يوسف نفسه من الفاحشة لله . وقيل : حاشى  
 يوسف الفعلة لأجل الله . وهو بمعناه . وقال ابن عطية : حاشى يوسف  
 لطاعته لله ، أو لمكاته عند <sup>(٢)</sup> الله ، أو لترفيه الله له أن يُرمى بما رمته  
 به ، أو يدعى إلى مثله . لأن تلك أفعال البشر ، وهو ليس منهم ، إنما  
 هو ملك .

وقال الفراء : « حاشى » فعل ، ولا فاعل له . فإذا قلت : حاشى  
 لله ، فاللام موصولة بمعنى <sup>(٣)</sup> الفعل ، والخفض بها . وإذا قلت : حاشى  
 الله ، بحذف اللام ، فاللام مرادة ، والخفض بها . وهذا قول ظاهر  
 الضمف .

وثانيتها أنها اسم . وهو ظاهر قول الزجاج . وصححه ابن مالك .

(٢) في الأصل : من .

(١) سقطت من الأصل .

(٣) ب و ج : لنى .

قال : الصحيح أنها اسم مُتَّصِبٌ انتصاب المصدر ، الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل <sup>(١)</sup> . فن قال : حاشى لله ، فكأنه قال : نزيهاً لله . ويؤيد هذا قراءة أبي السمال ﴿حاشى لله﴾ بالتنوين . فهذا مثل قولهم : رعيماً لزيد . وقراءة ابن مسعود ﴿حاشى الله﴾ بالإضافة . فهذا مثل : سبحان الله ، ومعاذ الله . وقال الزمخشري <sup>(٢)</sup> في «المفصل» : وقولهم <sup>(٣)</sup> «حاشى لله» بمعنى «براءة لله من السوء» .

قلت : وخرج ابن عطية قراءة ابن مسعود على أنها «حاشا» الجارة . فإن قلت : إذا قلنا باسمية «حاشى» فما وجه ترك التنوين ، في قراءة الجماعة ، وهي غير مضافة ؟ قلت : قال ابن مالك : الوجه فيها أن يكون «حاشى» مبنياً ، لشبهه بـ «حاشا» الذي هو حرف . فإنه شابهه لفظاً ومعنى ، فجرى مجراه في البناء .

الثالث : أن تكون من أدوات الاستثناء . نحو : قام القوم حاشا زيد . وفيها مذاهب :

أحدها : مذهب سيبويه ، وأكثر البصريين ، أنها حرف

(١) في الأصل : لا فعل .

(٢) الفصل ١٣٤

(٣) في المعصل وشرحه ٨ : ٤٧ : وقوله تعالى .



خافض، دالّ على الاستثناء كـ «إلاّ». ولا يجيز سيويه النصب بها، لأنّه (١) لم يبلغه.

والثاني: أنها تكون حرفاً، فتجرّ، كما ذكر سيويه. وتكون (٢) فعلاً، فتنصب (٣) بمنزلة «خلا» و«عدا». وهذا مذهب الحرابي، والملازني، والمبرد، والزرّاج. وهو الصحيح، لأنّه قد ثبت عن العرب الوجّهان. وممن حكى النصب بها، عن العرب، أبو زيد، والفرّاء، والأحفش، والشيباني، وابن خروف. حكى الشيباني، عن بعض العرب (٤) «اللهمّ، اغفرّ لي، ولمن سمعَ حاشى الشيطانَ وأبا الإصبع» بالنصب ويروى «ابن الأصبع»، وهو بالصاد المهملة والفتح المعجمة. ويروى بالوجهين قول الجميع (٥):

حاشا أبي توبان، إنّ به

ضيناً، عن الملحاة، والشتم.

(١) في الأصل: لأبها.

(٢) ب و د: وقد تكون.

(٣) سقطت من الأصل ب و ج.

(٤) المعصّل ١٣٤ وشرحه ٨ : ٤٧ والممع ١ : ٢٣٢ وحدائق اللغات ٣٨٨

والمتني ١٣١ وحاشية الصبان ٢ : ١٦٥ وشرح التصريح ١ . ٣٦٥ .

(٥) المتني ١٣١ وشرح سواهده ٣٦٨ والممع ١ : ٢٣٢ والدرر ١ : ١٩٦ =

هكذا أنشده المبرد، والسيرافي، وكثير من النحويين. وفيه تخطيط من جهة الرواية. وذلك أنهم ركسبوا صدره على عجز غيره. والصواب ما أنشده المفضل<sup>(١)</sup> :

حاشا أبي ثوبان ، إنَّ أبا  
ثوبانَ لَيْسَ بِبِكَمَّةٍ ، فَدَمَ

عَمْرَو بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، إنَّ بِهِ  
ضِنًّا ، عَنِ الْمَلْحَةِ ، وَالشُّمِّ

واستدلَّ المبرد على فعلية « حاشى » بتصرفها. فتقول:  
حاشيتُ أحاشي. قال النابغة<sup>(٢)</sup> :

\* ولا أحاشي ، من الأقسام ، من أحدٍ \*

وأجيب بأن « أحاشي » يجوز أن يكون تصريف فعل ، من لفظ

= والكشاف ٢ : ٣٦٧ وشرح المصل ٢ : ٨٤ . والملحة : المارعة .

(١) شرح اختيارات المفضل ١٥٠٧ - ١٥٠٨ وشرح شواهد المتن ٣٦٩

والدرر ١ : ١٩٦ - ١٩٧ وحاشية الصبان ٢ : ١٦٥ والميني ٣ : ١٢٩

والخزاعة ٢ : ١٥٠ وشرح المفضل ٨ : ٤٧ - ٤٨ . والبكة : الأسم .

والقدم : المبي عن الكلام .

(٢) أظفر ص ٨٥٨ - ٨٥٩ .

« حاشا » الذي هو حرف يُستثنى به . قال بعضهم : ولا ينكر سيبويه أن يُنطق بها فعلاً ، في غير الاستثناء . فتكون في الاستثناء حرفاً ، وفي غيره فعلاً . تقول : حاشى لك أن تعمل كذا . ومعناه<sup>(١)</sup> : جانب لك السوء . ويتعدى بنفسه ، وباللام .

والثالث : أن « حاشى » فعل لا فاعل له . وإذا خفض الاسم بعده فخفضه باللام المقدره . وهو مذهب الفراء ، وتقدم ذكره ، في القسم الثاني . وقال بعضهم : ذهب بعض الكوفيين إلى أنها فعل ، استعملت استعمال الحروف ، فحذف فاعلها . قلت : والظاهر أن هذا مذهب الفراء .

ويتعلق بـ « حاشا » التي يستثنى بها مسائل :

الأولى : إذا جر بـ « حاشا » فالكلام على ما يتعلق به كالكلام على ما يتعلق به « خلا » و « عدا » ، وقد تقدم . وإذا نصب في محل الجملة الخلاف المتقدم في « خلا » و « عدا » أيضاً .

الثانية : « حاشا » تفارق « خلا » و « عدا » من وجهين : أحدهما

---

(١) في الأصل : أي .

أن الجرب « حاشا » أكثر . والآخر<sup>(١)</sup> أن « حاشا » لا تصحب « ما » .  
قال سيويوه<sup>(٢)</sup> « لو قلت : أتوني ما حاشى زيدا ، لم يكن كلاما » .  
وأجازه بعضهم على قلّة . وقال ابن مالك : وربما قيل « ما حاشى » وهو  
مسموع من كلامهم . قال الشاعر<sup>(٣)</sup> :

رأيتُ النَّاسَ ما حاشى قُرَيْشًا

وَأنا نحنُ أَفضَلُهُمُ فعَلا

وذكر ابن مالك أن في « مسند » أبي أمية الطرّسومي<sup>(٤)</sup> ، عن  
ابن عمر ، رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله ، ﷺ « أُسامَةُ أَحَبُّ  
النَّاسِ إِلَيَّ ، ما حاشى فاطمة »<sup>(٥)</sup> .

(١) في الأصل : والأكثر . (٢) الكتاب ١ : ٣٧٧ .

(٣) الأختل . ديوانه ( مطبوعة بيروت ) ١٦٤ وشرح ابن عقيل ١ : ٢٢٠  
وشرح التصريح ١ : ٣٦٥ وشرح الأشموني ١ : ٣٩ وشواهده ابن عقيل  
٢٠٩ وحاشية الصان ٢ : ١٦٥ والمغني ١٢٩ وشرح شواهده ٣٦٨ والمجمع  
١ : ٢٣٣ والدرر ١ : ١٩٧ والميبي ٣ : ١٣٦ والحزاة ٢ : ٣٦ . وروى :  
فأما النَّاسُ .. فإنا نحن ..

(٤) في الأصل : الطرطوني . وانظر حاشية الدماميني ١ : ٢٥٠ .

(٥) المغني ١٢٩ وحاشية الدماميني ١ : ٢٥٠ والنصف ١ : ٢٥٠ وحاشية الصان  
٢ : ١٦٥ والمجمع ١ : ٢٣٣ . وقيل : إن « ما حاشى فاطمة » عبارة مندرجة  
من كلام الراوي . شرح التصريح ١ : ٣٦٥ .

الثالثة : إذا استُثي بـ « حاشى » ضمير المتكلم ، وقُصد الجرّ  
قيل « حاشايَ » ، كما قال الشاعر (١) :

في فِتيَةٍ ، جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ  
حاشايَ ، إتي مُسَلِّمٌ ، مَعذُورٌ

وإذا قُصد النصب قيل « حاشاني » ، بنون الوقاية . قال الفراء : من  
نصب بـ « حاشى » قال « حاشاني » ، كما يقال « عداني » . قال الشاعر (٢) :

تَمَلَّ النَّدَامَى ، ما عَداني ، فَأَنْتِي  
بِكُلِّ التَّدِي ، يَهْوَى نَدِيمِي ، مُوَلِّعٌ

الرابعة : إذا نُصب بـ « حاشى » فهي فعل غير متصرف ، لأنها  
واقعة موقع « إلا » ، ومؤدبة معناها . فلا تتصرف كما لا تتصرف  
« عدا » و « خلا » و « ليس » و « لا يكون » . بل هي أحق بالمنع ،  
لأن فيها ، مع مساواتها للأربع ، شبهتها بـ « حاشا » الحرفية لفظاً ومعنى .

(١) الأقيصر ، وهو المنيرة بن عبد الله . أوصح المسالك ١ : ٨٥ والممع ١ : ٢٣٢  
والررر ١ : ١٩٧ والتاج ( حشا ) . والمعنور : المختون .

(٢) أوصح المسالك ١ : ٧٧ وشرح الأشموني : ١ : ٢٣٨ والممع ١ : ٢٣٣  
والررر ١ : ١٩٧ وشرح التصريح ١ : ٣٦٤ والميني ٣ : ١٣٤ .

وزعم المبرد أن «أحاشي» مضارع «حاشى» التي يُستنى بها. وقد تقدم أنه استدل بذلك على فعليتها. قال ابن مالك: وهذا غلط، وأما «أحاشي» فإنه مضارع «حاشيتُ» بمعنى: استثنيت. وهو فعل متصرف، مستق من لفظ «حاشى» المستنى بها، كما استُتق «سَوَّفتُ» من لفظ «سوف»، و«لَوَّيتُ» من لفظ «لولا»، و«لَلَّيتُ» من لفظ «لا»، و«أَيَّتُ» من لفظ «إيها». وأمالي ذلك كثيرة.

الخامسة: في «حاشى» التي يستنى بها لغتان: «حاشى» بإثبات الالفين، و«حَشَى» بحذف الألف الأولى، كقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

حَشَى رَهْطَ النَّبِيِّ، فَإِنْ مِنْهُمْ  
بُحُورًا، لَا تُكْدِرُهَا الدِّلَاءُ

وأما التي للتنزيه ففيها ثلاث لغات: هاتان المذكورتان، و«حاشى» بحذف الألف الثانية. وزاد في «التسهيل»: «حاشى» بإسكان الشين<sup>(٢)</sup>. وقد قرئ بالأربع ﴿حاشا لله﴾: قرأ أبو عمرو

(١) المقرب ١: ١٧٢ واللسان والتاج (حش).

(٢) التسهيل ١٠٦.

« حاشا لله » بالألف . وقرأ باقي السبعة « حاش لله » بحذفها . وقرأ بعضهم « حشى لله » بحذف الألف الأولى . وقرأ الحسن « حاش لله » بالإسكان . وفيه جمع بين ساكنين ، على غير حدّه . وظاهر كلام ابن مالك <sup>(١)</sup> في « الألفية » أن اللغات الثلاث في « حاشا » التي يستتى بها . وقال غيره : إن « حاش » لم يستتن بها . والله أعلم .

### كأن

حرف ، ينصب الاسم ، ويرفع الخبر ، من أخوات « إن » . ومذهب الخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، وجمهور البصريين ، والفرّاء ، أنها مركبة من كاف التشبيه و « إن » . فأصل الكلام عندم : إن زيدا كالأسد . ثم قدمت الكاف ، اهتماماً بالتشبيه ، ففتحت « ان » ، لأنّ المكسورة لا يدخل عليها حرف الجر . قال الزمخشري : والفصل بينه وبين الأصل أنك ههنا بان كلامك على التشبيه ، من أول الأمر . وثمّ بعد مضي صدره على الإتيان <sup>(٢)</sup> .

وهـل تعلق الكاف ، على هذا ، بشيء ؟ قال أبو الفتح <sup>(٣)</sup> :

(١) ألفية ابن مالك ٣٣ . (٢) الفصل ١٣٩ .

(٣) سر صناعة الإعراب ١ : ٣٠٣ - ٣٠٤ . وفي العبارة تصرف .

لا تتعلّق بشيءٍ، وليست بزائدة، لأن معنى التشبيه فيها موجود.  
وقد بقي النظر في « أن » التي دخلت عليها؛ هل هي مجرورة بها أو غير  
مجرورة؟ فأقوى الأمرين عندي أن تكون مجرورة بالكاف. انتهى.  
وقال الزجاج: الكاف في موضع رفع. فإذا قلت « كأنني أخوك » ففي  
الكلام عنده حذف، وتقديره: كأخوتي إيتاك موجود. لأن « أن »  
وما عملت فيه بتقدير مصدر. قال ابن عصفور: وما ذهب إليه  
أبو الفتح أظهر، من جهة أن العرب لم تظهر ما ادّعى أبو إسحاق  
إضماره.

قلت: الصحيح أن الكاف لا تتعلّق بشيءٍ، وأن ما بعدها ليس  
في موضع جرّ بها، لأن التركيب صيّر « أن » والكاف حرفاً واحداً.  
وفي هذا الموضع بحث، لا يليق بهذا المختصر.

وذهب بعضهم إلى أن « كأن » بسيطة غير مركّبة.  
واختاره<sup>(١)</sup> صاحب « رصف المباني »، ونسبه إلى أكثرهم، واستدل له  
بأوجه: منها أن الأصل البساطة، والتركيب طارئ. ومنها أنه لو كان  
مركّباً لكانت الكاف حرف جرّ، فيلزمها ما تتعلّق به، إذ ليست

---

(١) رصف المباني ٩٧ - ٩٨.



بزائدة . ومنها أن الكاف إذا كانت داخلة على « أن » لزم أن تكون  
وما عملت فيه في موضع مصدر ، مخفوض بالكاف ، فراجع الجملة التامة  
جزءَ جملة ، فيكون <sup>(١)</sup> التقدير في « كأنَّ زيداً قائمٌ » : كقيام زيد .  
فيحتاج إلى ما يُمِّم <sup>(٢)</sup> الجملة ، و « كأنَّ زيداً قائمٌ » كلامٌ قائمٌ بنفسه ،  
لا محاله . ومنها أنه <sup>(٣)</sup> لا يتقدر بالتقديم والتأخير ، في بعض المواضع .  
فتقول : كأنَّ زيداً قائمٌ ، وكأنَّ زيداً في الدار ، وكأنَّ زيداً عندك ،  
و كأنَّ زيداً أبوه قائمٌ .

قلتُ : وفي نسبة القول بالبساطة إلى أكثرهم نظر . فإن  
الظاهر أن الأكثر يقولون بالركيب . ولعدم اشتهاار القول بالبساطة ،  
قال ابن هشام : لا خلاف في أن « كأنَّ » مركبةٌ ، من « أن »  
وكاف التشبيه .

وجملة معاني « كأنَّ » أربعة معان :

الأول : التشبيه . ولم يُثبت لها أكثر البصريين غيره . وقال  
ابن مالك : هي للتشبيه المؤكَّد ؛ فإن الأصل « إنَّ زيداً كالأسد » ،

(٢) في الأصل : ما تم به .

(١) في الأصل : فيرجع .

(٣) في الأصل : أن .

فقدت الكاف، وفتحت « أن »، وصار الحرفان حرفاً واحداً،  
مدلولاً به على التشبيه، والتوكيد.

الثاني: التحقيق. ذهب الكوفيون، والزيجاني، إلى أنها قد  
تكون للتحقيق، دون تشبيه. وجعلوا منه قول عمر بن أبي ربيعة<sup>(١)</sup>:

كَأَنِّي، حِينَ أَمْسِي لَا تُكَلِّمُنِي

ذُو بَغْيَةٍ، يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا

ورُدَّ بأن التشبيه فيه بينُ بَدَنِي تَأْمَلِ . واستدلوا أيضاً، بقول  
الشاعر<sup>(٢)</sup>:

فَأَصْبَحَ بَطْنَ مَكَّةَ مُقَشَّعِرًا

كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

وأجيب بأن المعنى: أن بطن مكة كان حقه ألا يقشع، لأن

(١) ديوان عمر بن أبي ربيعة ٣١٢ والمغني ٤٠٩ وشرح سواهده ٧٨٨. ونسب  
إلى يزيد بن الحكم.

(٢) الحارث بن خالد. ديوانه ٩٢ - ٩٣ والمغني ٢١٠ والمصنف ٢: ٢٠ والمجمع

١: ١٣٣ والدرر ١: ١١١ وشرح شواهد المغني ٥١٥ والكامل ٤٨٧

والاشتقاق ١٠١ و ١٤٧ وحاشية الأمير ١٦٣ وشرح التصريح ٢١٢:

وهسام هو ابن المغيرة الهزومي.

هشاماً في أرضه ، وهو قائم مقام النيث ، فلما ائشعرت صارت أرضه كأنها ليس بها هشام ، [ فهي للتشبيه ] <sup>(١)</sup> . وقال ابن مالك : بتخريج على أن هشاماً <sup>(٢)</sup> وإن مات فهو باق بقاء من خلفه ، سائراً بسيرته <sup>(٣)</sup> . قال : وأجود من هذا أن تجعل الكاف من « كأن » للتحليل ، في هذا الموضع ، وهي المرادفة للآم ، كأنه قيل : لأن الأرض ليس بها هشام .

الثالث : أن تكون للشك ، بمنزلة « ظننت » . ذهب إلى ذلك الكوفيون <sup>(٤)</sup> ، والزهجاني . قالوا : إن كان خبرها اسماً جامداً كانت للتشبيه . وإن كان مشتقاً كانت للسك ، بمنزلة « ظننت » . وإلى هذا ذهب ابن الطراوة ، وابن السيد . قال ابن السيد <sup>(٥)</sup> : إذا كان خبرها فعلاً ، أو جملة ، أو صفة ، فهي للظن والحسبان ، نحو : [ كأن زيداً قائماً ، و ] <sup>(٦)</sup> كأن زيداً أبوه قائم ، وكأن زيداً قائم . والصحيح أنها للتشبيه ؛ فإذا قلت « كأن زيداً قائم » كنت

(١) سقط من الأصل و ج . (٢) في الأصل : أن هشاماً لم يميت .

(٣) في الأصل : كسيرته .

(٤) في الأصل : ذهب الكوفيون إلى ذلك .

(٥) انظر المجمع ١ : ١٣٣ . (٦) سقط من الأصل و ج .

قد شبهت زيداً، وهو غير قائم، به قائماً. والشئ يُشبهه، في حالة (١)  
ما، به في حالة أخرى. قاله ابن ولاد. وقيل: في الكلام حذف،  
والمعنى: كأن هيئة زيدٍ هيئة قائمٍ. فحذف. قاله أبو علي. قال بعضهم:  
والتوجيه الأول أظهر.

الرابع. التقريب. هذا مذهب الكوفيين؛ ذهبوا إلى أن  
«كأن» تكون للتقريب. وذلك في نحو: كأنك بالشتاء مُقبلٌ،  
وكأنتك بالفرج آتٍ، وقول الحسن البصري (٢): كأنك بالدنيا  
لم تكن، وكأنتك بالآخرة لم تنزل. والمعنى على تقريب إقبال الشتاء،  
وليان الفرج، وزوال الدنيا، ووجود الآخرة.

والصحيح أن «كأن» في هذا كله للتشبيه. وخرج الفارسي  
هذه المُثُل، على أن الكاف في «كأنتك» للخطاب، والباء زائدة،  
والشتاء والفرج والدنيا والآخرة اسم «كأن». والتقدير: كأن  
الشتاء مقبلٌ. وكذا في البواقي، وخرجه بعضهم على حذف مضاف،

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر الأشاء والفظائر ٣: ١٢٨ - ١٢٩ وشرح التصريح ١: ٢١٢ والنهي

٢١٠ و٢١١.

والتقدير: كأنّ زمانك بالشتاء مقبلٌ، وكأنّ زمانك بالفرج آتٍ .  
ويُتأوّل قول الحسن البصري، على أن الكاف اسم « كأنّ »،  
و « لم تكن » خبرها، و « بالدنيا » متعلق بالخبر. والتقدير: كأنّك لم  
تكن بالدنيا. والضمير في « تكن »<sup>(١)</sup> للمخاطب، و « تكن » تامة.  
ويحتمل أن تكون ناقصة، والتشبيه في الحقيقة للحالين .

وقال ابن عصفور: الكاف للخطاب، و « كأنّ » ملغاة،  
و « الشتاء » مبتدأ، والباء زائدة كما زيدت في « بحسبك »، و « مقبلٌ »  
هو الخبر .

وخرج بعضهم قول الحسن، على أن الكاف اسم « كأنّ »،  
والجورود هو الخبر، والجملة بعده حال، وإن لم يستغن الكلام عنها، لأن  
من الفضلات ما لا يتم الكلام إلاّ به<sup>(٢)</sup>، كقوله تعالى ﴿ فَا لَهُمْ عَنِ  
التَّذْكِيرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

ومن أحكام « كأنّ » أنها قد تُخفّف . وإذا خفّفت لم يبطل  
عملها . وقال الزمخشري في « المفصل »: وتخفّف، فيبطلُ عملها . قال

(٢) في الأصل: بدونه .

(١) ب و د: لم تكن .

(٣) المدثر: ٤٩ .

الشاعر (١) :

وتَحَرَّ، مُشْرِقِ اللُّونِ      كَأَنَّ تَدْيَاهُ حُقَّتَانِ  
ومنهم من يعملها (٢) . وحَمَلَ ابن يعيش (٣) قوله « يَبْطُل عملها »  
على معنى : يبطل ظاهراً ، وتعمل في ضمير الشأن .

وقد أطلق بعضهم عليها أنها ملغاة . وقد فسّر أبو موسى الإلغاءَ  
المذكور ، فقال : ومعنى الإلغاء فيها منناه في « أن » المفتوحة . يعني أنها  
تكون عاملة في اسم مضمر ، فسمّيت ملغاة ، إذ لم يظهر عملها ، لأن  
اسمها في الغالب منوي ، كاسم « أن » . وقد ورد ملفوظاً به ، في قول  
الشاعر (٤) :

---

(١) الكتاب ١ : ٢٨١ والفصل ١٣٩ وشرحه ٨ : ٨٢ والمصنف ٣ : ١٢٨  
وأما ابن الشجري ١ : ٢٣٧ - ٢ : ٣ و ٢٤٣ وشرح ابن عقيل ١ : ٣٤٦  
وشرح الأشموني ١ : ٥٢٣ والمجم ١ : ١٤٣ والدرر ١ : ١٢٠ وشرح  
التصريح ١ : ٢٣٤ والبيحي ٢ : ٣٠٥ والخزانة ٤ : ٣٥٨ . والحق : وعاء  
من العاج .

(٢) الفصل ١٣٩ . (٣) شرح الفصل ٨ : ٨٢ .  
(٤) رؤبة . ديوانه ١٦٩ والكتاب ١ : ٤٨٠ والفصل ١٣٩ وشرحه ٨٢ : ٨٢ -  
٨٣ والإنصاف ١٩٨ والمقرب ١ : ١١٠ وأوضح المسالك ١ : ٢٦٨ والبيحي  
٢ : ٢٩٩ والخزانة ٤ : ٣٥٦ . والرشاء : الجبل . والغلب : اليف .

\* كَأَنَّ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلْبِ \*

وقول الآخر « كَأَنَّ نَدْيَيْهِ حِقَانِ » ، على إحدى الروايتين ،  
وقول الآخر<sup>(١)</sup> :

وَيَوْمًا ، تُؤَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ  
كَأَنَّ ظَلِيَّةً تَمَطُّو ، إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

على رواية من نصب « ظليَّة » . وكلام ابن مالك في « التسهيل » يقتضي  
أن يكون ظهور اسمها مخصوصاً بالشعر . فإنه قال : وقد يبرز اسمها في  
الشعر<sup>(٢)</sup> . وأما<sup>(٣)</sup> على رواية « كَأَنَّ ظَلِيَّةٌ » بالرفع فـ « ظليَّة » خبر  
« كَأَنَّ » ، واسمها محذوف . والتقدير : كأنها ظليَّةٌ . ويروى أيضاً  
بجر « ظليَّة » بكاف التشبيه ، و « أَنَّ » زائدة .

ولـ « كَأَنَّ » أحكام أخر<sup>(٤)</sup> ، مذكورة في مواضعها من  
كتب النحو ، لا حاجة إلى ذكرها ، في هذا الموضوع . والله عز وجل  
أعلم .

(٢) التسهيل ٦٦ .

(٤) سقطت من الأصل و جـ .

(١) انظره في ص ٢٢٢ .

(٣) في الأصل : ولنا .

## كلام

حرف ردع وزجر . هذا مذهب الخليل ، وسيبويه ، وعامة  
البصريين . وذهب الكسائي ، وتلميذه نُصير بن يوسف . ومحمد بن  
[ أحمد بن ] <sup>(١)</sup> واصل ، إلى أنها تكون بمعنى « حَقًّا » . ومذهب  
النضر بن شميل أنها <sup>(٢)</sup> بمعنى « نَعَم » . وركب ابن مالك هذه  
المذاهب الثلاثة ، فجعلها مذهباً واحداً . قال <sup>(٣)</sup> في « التسهيل » :  
« كَلَّا » حرف ردع وزجر ، وقد تُؤوَّل بـ « حَقًّا » ، وتساوي  
« إِي » معنى واستعمالاً <sup>(٤)</sup> . وذهب أبو حاتم إلى أنها تكون ردّاً  
للكلام الأول ، وتكون للاستفتاح بمعنى « أَلَا » ، وواقفه الزجاج .  
وذهب عبد الله بن محمد الباهلي إلى أنها تكون على وجهين : أحدهما أن  
تكون ردّاً للكلام قبلها ، فيجوز الوقف عليها ، وما بعدها استئناف .  
والآخر أن تكون صلة للكلام ، فتكون بمعنى « إِي » . وقيل : إن  
« كَلَّا » بمعنى « سوف » .

(٢) في الأصل : إلى أنها .

(٤) التسهيل ٢٤٥ .

(١) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل : مذهباً فقال .



وعدة ما جاء في القرآن من لفظ « كلات » ثلاثة وثلاثون  
 موضعاً، تضمها خمس عشرة<sup>(١)</sup> سورة وليس في النصف الأول منها  
 شيء. قيل: وحكمة ذلك أن النصف الأخير نزل أكثره بمكة،  
 وأكثرها جبارة، فتكررت هذه الكلمة، على وجه الهديد،  
 والتعنيف لهم، والإنكار عليهم. بخلاف النصف الأول، وما نزل منه  
 في اليهود، لم يحتج إلى إيرادها فيه، لتدبيرهم وصغارهم.  
 وأما الوقف عليها فالراجح أن حالها فيه مختلف. فمنها ما يوقف  
 عليه ولا يتدأ به. ومنها ما يتدأ به ولا يوقف عليه. ومنها ما يجوز فيه  
 الأمران. ومنها ما لا يوقف عليه ولا يتدأ به. فهذه أربعة أقسام. وقد  
 ذكرت ذلك في كراسة أفردتها لـ « كلات » ويلي.

واختلف في « كلات »<sup>(٢)</sup>: هل هي بسيطة أو مركبة؟  
 ومدعب الجمهور أنها بسيطة. وذهب ثعلب إلى أنها مركبة  
 من كاف التشبيه و « لا » التي للرد، وزيد بعد الكاف لام، فشدت،  
 لتخرج عن معناها التشبيهي. وقال صاحب « رصف المباني »: هي  
 بسيطة عند النحويين، إلا<sup>(٣)</sup> ابن العريف جعلها مركبة من

(١) في الأصل و: خمسة عشر. ح: خمس عشر.

(٢) راد في الأصل هنا: هذه. (٣) زاد في الأصل هنا: أن.

« كمل » و « لا » . وهذا كلام خَلْفٌ<sup>(١)</sup> . لأن « كل » لم يأت لها معنى في الحروف ، فلا سبيل إلى ادعاء التركيب من أجل « لا »<sup>(٢)</sup> . والله سبحانه أعلم .

لعل

حرف ، له قسمان :

الأول : أن يكون من أخوات « إن » ، فينصب الاسم ، ويرفع الخبر . ومذهب أكثر النحويين أنه حرف بسيط ، وأن لامه الأولى أصلية . وقيل : هو حرف مركب ، ولامه الأولى لام الابتداء . وقيل : بل هي زائدة ، لمجرد التوكيد . بدليل قولهم « عل » في « لعل » . وهذا مذهب المبرد وجماعة من<sup>(٣)</sup> البصريين .

و « لعل » لها ثمانية معان :

الأول : الترجي . وهو الأشهر والأكثر . نحو : لعل الله

يَرْحَمَنَا .

---

(١) الخلف : الفاسد الساقط .

(٢) في الأصل : وأكر .

الثاني : الإشفاق : نحو : لعلّ المدوّ يقدّم . والفرق بينهما  
أنّ الرجعي في المحبوب ، والإشفاق في المكروه .

الثالث : التعليل . هذا معنى أنته الكسائي ، والأخفش ، وحملوا  
على ذلك ما في القرآن ، من نحو ﴿ لعلّكم تشكرون ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ لعلّكم  
تهتدون ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أي : لتشكروا ، وتهتدوا . فالأخفش في  
« المعاني » : ﴿ لعلّه يتذكر ﴾ <sup>(٣)</sup> نحو قول الرجل لصاحبه :  
افرغ لعلنا نتفدى . والمعنى : لتفدنى . ومذهب سيبويه ، والمحققين ،  
أنها في ذلك كله <sup>(٤)</sup> للترجعي ، وهو ترج للعباد . وقوله تعالى ﴿ فقولا  
له قولا لينا ، لعلّه يتذكر أو يخشى ﴾ . مناه : اذهبوا على  
رَجائكما ذلك ، من فرعون .

الرابع : الاستفهام . وهو معنى ، قال به الكوفيون . وتبعهم  
ابن مالك ، وجعل منه ﴿ وما يُدريك لعلّه يزكّي ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وقول  
النبي ﷺ ، لبعض الأنصار ، وقد خرج إليه مستعجلاً : « لعلنا  
أعجبناك » <sup>(٦)</sup> . وهذا عند البصريين خطأ . والآية عندهم ترج ،

- 
- |                      |                     |
|----------------------|---------------------|
| (١) آل عمران : ١٢٣ . | (٢) القرءة : ٥٣ .   |
| (٣) طه : ٤٤ .        | (٤) سقطت من الأصل . |
| (٥) عس : ٣ .         | (٦) الجمع ١ : ١٣٤ . |

والحديث إشفاق .

[ و ذكر الشيخ أبو حيان أنه ظهر له أن « لعل » من المعانيات لأفعال القلوب . ومنه ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾ . قال : ثم وقعت ، لأبي علي الفارسي ، على شيء من هذا ]<sup>(٢)</sup> .

الخامس : نقل النحاس عن الفراء<sup>(٣)</sup> ، والطوال ، أن « لعل » شك . وهذا عند البصريين خطأ أيضاً .

وقال الزمخشري : « لعل » هي لتوقع مرجو ، أو مخوف . قال : وقد لمَّحَ فيها معنى التمني من قرأ ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾<sup>(٤)</sup> بالنصب . وهي في حرف عاصم<sup>(٥)</sup> . وقال الجزولي : وقد أشر بها معنى « ليت » من قرأ « فَأَطَّلِعَ » نصباً . وإنما احتيج إلى هذا التأويل ، لأن الترجي ليس له جواب منصوب ، عند البصريين . وقد تقدم ، في الفاء ، ذكر الخلاف في ذلك . قال ابن يعيش<sup>(٦)</sup> : والفرق بين الترجي

(٢) سقط من الأصل .

(٤) غافر : ٣٦ .

(٦) شرح المفصل ٨ : ٨٦ .

(١) الأحزاب : ٦٣ .

(٣) في الأصل : نقله الفراء .

(٥) المصل ١٤٠ .

والتمني<sup>(١)</sup> أن الرجعي توقع أمر مشكوك فيه ، أو مظنون . والتمني طلب أمرٍ موهوم الحصول ، وربما كان مستحيل الحصول ، نحو ﴿ يَأْتِيهَا كَأَنَّ الْقَاضِيَةَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وفي « لعل » اثنا عشرة<sup>(٣)</sup> لغة . وهي : لَمَلٌ ، وَعَلٌ ، وَلَمَنٌ ، وَعَنَّ ، وَلَانَ ، وَأَنَّ ، وَرَعَلٌ ، وَرَعَنَّ ، وَلَغَنَّ ، وَرَغَنَّ ، وَغَنَّ ، وهذه الثلاثة بالنون المعجمة ، وَلَمَلْتُ ، بَاءُ التَّأْنِيثِ . واختلف في النون المعجمة ، في تلك اللغات الثلاث<sup>(٤)</sup> . فقيل : هي بدل من المهملة . وقيل : ليست بدلاً منها . قال صاحب « رصف المباني » : وهو أظهر ، لقلّة وجود النون بدلاً من العين<sup>(٥)</sup> . ولذلك جعل « غن » بالمعجمة حرفاً مفرداً بباب .

وما سوى ما ذكرته ، من أحكام « لعل » ، لا حاجة إليه هنا .

القسم الثاني . أن تكون حرف جرّ ، في لغة عَظِيمٌ . يقولون : لعلّ زيدٍ قائمٌ . والجرّ بـ « لعل » مراجعةٌ أصلٍ مرفوضٍ ، لأن

(١) في شرح المفصل : والفرق بينها .

(٢) الحاقّة : ٢٧ . (٣) في الأصل و ب : اثنا عشر .

(٤) في الأصل و ب و ج : الثلاثة . (٥) رصف المباني ١٧٨ .

أصل كل حرف اختص بالاسم ، ولم يكن كالجزء منه ، أن يعمل الجرّ ، كما تقدم في صدر الكتاب . وإما خرجت « إن » وأخواتها . عن هذا الأصل ، فعملت النصب والرفع ، لشبهها بالفعل . ولذلك قال الجرولي : وقد جرّوا بـ « لعل » مَنبَهَةً على الأصل . وروى الحرّهما ، عن العرب ، أبو زيد ، والفرّاء ، والأخفش ، وغيرهم من الأئمة . ومن ذلك قول الشاعر (١) :

لَعَلَّ اللهُ يُمَكِّنُنِي عَلَيْهَا  
جِهَارًا ، مِنْ زُهَيْرٍ ، أَوْ أُسَيْدٍ

وأشدّ الفرّاء (٢) :

(١) خالد بن حفر . الأعرابي ١٠ : ١٢ وأما المرتضى ١ : ٢١٢ ونسب الجيل

٦٧ وشرح الكافية ٢ : ٣٦١ والخراطة ٤ : ٣٧٠ و ٣٧٥ - ٣٧٨

ورهير وأسيد هما ابنا حديمة بن رواحة من عبس . وقوله « عليها » يريد :

على فرسه

(٢) اللامات ١٤٦ والإنصاف ٢٢٠ والمنذري ١٦٧ وشرح شواهده ٤٥٤

والخصائص ١ : ٣١٦ واللسان والتاج ( علل ) و ( لم ) . والدولة :

التنوير والانتقال من حال إلى أخرى . ويبدل : ينصر . واللمة : الشدة .

وهي منصوبة بنزع الخافض . والتقدير : على اللمة .

صَلِّ صُرُوفِ الدَّهْرِ ، أَوْ دَوْلَانِيهَا  
يُذِئِنَّا اللَّيْمَةَ ، مِنْ لَمَاتِيهَا  
\* فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ ، مِنْ زَقْرَاتِيهَا \*

وَأُنْشِدْ غَيْرَهُ (١) :

لَمَلَّ اللهُ فَضْلَكُمْ ، عَلَيْنَا  
بَشِيْرًا ، أَنْ أُمَّكُمْ شَرِيْمًا

وَقَوْلِ الْآخَرَ (٢) :

فَقُلْتُ : ادْعُ أُخْرَى ، وَارْفَعْ الصَّوْتَ جَهْرَةً  
لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ ، مِنْكَ ، قَرِيْبًا

---

(١) شرح ابن عقيل ٢ : ٦ وشرح الأشموني ٣ : ١٨٨ والمقرب ١ : ١٩٣ .  
وأوضح المسالك ٢ : ١١٨ وشرح الكافية ٢ : ٣٦٩ والخزانة ٤ : ٣٦٨ .  
وذكر الندادي أن ابن الأسيدي أسنده في مسألة اللام الأولى من « لعل » .  
ولكنه ساقط من مطبوعات الإنصاف . والشريم : التي صار مسلكها  
واحدًا .

(٢) كمس سعد . المتني ٣١٧ وشرح شواهده ٦٩١ وشرح الأشموني ٣ : ١٩٠ .  
وشرح ابن عقيل ٢ : ٤ والسلامات ١٤٨ وأمالى ابن الشجري ١ : ٢٣٧ .  
والنوادير ٣٧ وجمهرة أشعار العرب ٢٥٠ والمجمع ٢ : ٣٣ والدرر ٢ : ٣٣ .  
و١٤٢ والخزانة ٤ : ٣٧٠ . وأبو المغوار هو أخو الشاعر .

هذه الأبيات كلها بالجرّ ، على هذه اللغة .

وأنكر بعضهم هذه اللغة ، وتآوّل<sup>(١)</sup> قول الشاعر « لعل<sup>(٢)</sup> »  
أبي المنوار منك قريب<sup>٣</sup> : [ ف قيل : « لعل » في البيت مخففة ،  
واسمها ضمير الشأن ، واللام المفتوحة لام الجرّ<sup>(٤)</sup> ، ولأبي المنوار منك  
قريب ]<sup>(٥)</sup> جملة في موضع خبرها . وهذا ضئيف ، من أوجه : أحدها  
أن تخفيف « لعل » لم يسمع في هذا البيت . والثاني أنها لا تشمل في  
ضمير الشأن . والثالث أن فتح لام الجر مع الظاهر شاذ . ونقل بعضهم  
هذا التخريج عن الفارسي ، على رواية من كسر لام « لعل » أبي  
المنوار<sup>(٦)</sup> ، فلا يلزمه الاعتراض الثالث .

وقيل<sup>(٦)</sup> : يجوز أن يكون « لعل » في البيت هي التي تقال  
للعائر ، واللام للجرّ ، والكلام جملة قاعة بنفسها . والموصوف محذوف ،  
تقديره<sup>(٧)</sup> : فرَجّ ، أو شبهه . وهذا بعيد أيضاً . وقيل : أراد الحكاية .

(١) في الأصل و ج : وأن .

(٢) سقطت من الأصل و ج .

(٣) أي : لعل لأبي المنوار منك قريب . (٤) سقطت من الأصل .

(٥) سقطت من الأصل و ج .

(٦) وهذا على أن الرواية : لعل لأبي المنوار منك قريب .

(٧) سقطت من الأصل .



وإذا صحّت الرواية <sup>(١)</sup> بنقل الأئمة فلا معنى لتأويل بعض <sup>(٢)</sup>  
شواهدهما بما هو بعيد.

وفي «لعلّ» الجارة أربع <sup>(٣)</sup> لغات: لعلّ، وعلّ، بفتح اللام  
فيهما. ولعلّ، وعلّ، بكسر اللام فيهما. قال ابن مالك: والحرّ  
بد «لعلّ» ثابتة الأول أو محذوفته، مفتوحة الآخر أو  
مكسورته، لغة عقليّة <sup>(٤)</sup>. والله سبحانه أعلم.

## لكنّ

### بتخفيف النون

حرف، له قسمان:

الأول: أن تكون مخففة من «لكنّ» الثقيلة. ولا عمل لها،  
إذا خففت، خلافاً ليونس، والأخفش. فإنها أجازا ذلك. ورُدّ بأنه  
غير مسموع. وقد حُكي عن يونس أنه حكاه عن العرب. وعلى  
مذهب الجمهور يكون ما بعدها مبتدأ وخبراً، نحو **ولكنّ الشياطينُ**

(١) في الأصل: وإذا فتحت.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) التسهيل ٦٦.

كَفَرُوا<sup>(١)</sup> . واختار الكسائي ، والفتراء ، وأبو حاتم ، التشديدَ .  
إذا كان قبلها الواو ، لأنها حينئذ تكون حاملة عمل « إن » ، وليست  
عاطفة . والتخفيف إذا لم يكن قبلها واو ، لأنها حينئذ عاطفة ، فلا  
تحتاج<sup>(٢)</sup> إلى واو كـ « بل » . وهذا القسم - أعني « لكن » المنخفضة -  
ليس حرفاً أصلياً . وإنما هو فرع « لكن » المشددة . ويأتي الكلام  
عليها في باب الحمايي .

الثاني : أن تكون حرف عطف . هذا مذهب جمهور النحويين .  
ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال :

أحدها أنها لا تكون عاطفة ، إلا إذا لم تدخل عليها الواو .  
وهو مذهب الفارسي . قيل : وأكثر النحويين .

والثاني أنها عاطفة ، ولا نستعمل إلا بالواو ، والواو مع ذلك  
زائدة . وصححه ابن عصفور . قال : وعليه ينبغي أن يحمل كلام  
سيبويه ، والأخفش<sup>(٣)</sup> . لأنها قالا : إنها عاطفة . ولما مثلاً المطف بها  
مثلاً مع الواو .

(٢) في ب و د : قال ملا تحتاج .

(١) القرعة . ١٠٢ .

(٣) سقط من الأصل .

والثالث أن العطف بها ، وأنت تختير في الإتيان بالواو . وهو  
مذهب ابن كيسان .

وذهب يونس إلى أن « لكن » ليست عاطفة ، بل هي حرف  
استدراك ، والواو قبلها عاطفة لما بعدها ، عطف مفرد على مفرد .  
وواقه ابن مالك <sup>(١)</sup> ، في « التسهيل » ، على أنها غير عاطفة ، لكنه ذكر  
في شرحه أن الواو قبلها عاطفة جملة على جملة ، وتُضمر <sup>(٢)</sup> لما بعدها  
عاملاً . فإذا قلت « ما قام <sup>(٣)</sup> سعدٌ ولكن سعيدٌ » فالتقدير : ولكن  
قام سعيد . وإنما جعله من عطف الجمل ، لما يلزم ، على مذهب يونس ،  
من مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها ، وحقه أن يوافق .

واستدل من قال ، بأن « لكن » غير عاطفة ، بلزوم اقترانها  
بالواو قبل المفرد . قال ابن مالك : وما يوجد في كتب النحويين ، من  
نحو « ما قام سعدٌ لكن سعيدٌ » ، فن كلامهم لا من كلام العرب .  
ولذلك لم يمثل سيويه ، في أمثلة العطف ، إلا بـ « ولكن » . وهذا  
من شواهد أماته ، وكمال عدالته ، لأنه يميز العطف بها غير مسبوقه

(٢) في الأصل و . ويضمر .

(١) التسهيل ١٧٧ .

(٣) في الأصل و ج : قام .

بواو، وترك التمييل به لثلاثاً يُعتقد أنه مما استعملته العرب .

قلتُ : وفي قوله «إن سيوبه يميز المطف بها غير مسبوقة  
بواو» نظرٌ . وتقدم ما قاله ابن عصفور .

وإذا ولي «لكن» جملة لم يلزم اقترانها بالواو ، بل تجيء بالواو  
ودونها . قال زهير (١) :

ان ابن ورقاء لا تُخشى بواوِره

لكن وقائمه ، في الحرب ، تُتظَرُّ

وكرر ابن يعيش ، في « شرح المفصل » مذهب يونس ، على خلاف  
ما تقدم . قال (٢) . وكان يونس ، رحمه الله (٣) ، يذهب إلى أنها إذا  
حقت لا يبطل عملها ، ولا تكون حرف عطف ، بل تكون عند  
مثل «إن» و «أن» . فكما أنها بالتخفيف لم يخرج عما كانا عليه (٤) ،  
قبل التخفيف ، فكذلك «لكن» : فإذا قلت : ما جاءني زيد لكن

---

(١) ديوان زهير ٩١ والمص ٣٢٤ وشرح سواهده ٧٠٣ . وابن ورقاء هو الحارث

ابن ورقاء الأسدي . والوارد : جمع بادرة ، وهي ما يلد من حدة الغضب .

(٢) شرح المفصل ٨ : ٨١ . (٣) سقط « رحمه الله » من شرح المفصل .

(٤) سقطت من الأصل .

عمرو، فـ «عمرو» مرتفع بـ «لكن» ، والاسم مضمّر محذوف، كما  
في قوله (١) :

\* ولكن زنجي، عظيم المشافر \*

وإذا قلت: ما ضربتُ زيداً لكن عمراً، ففيها ضمير القصة، و«عمراً»  
منصوب بفعل مضمّر. وإذا قال (٢): ما مررتُ بزيدٍ لكن عمرو،  
فـ «عمرو» مخفوض بباء محذوفة، وفي «لكن» ضمير القصة أيضاً،  
والجار والمجرور يتعلق (٣) بفعل محذوف، دلّ عليه الظاهر، كأنه قال:  
لكنه مررتُ بعمرو. انتهى (٤)، وفيه نظر.

واعلم أن «لكن» لا يعطف بها، إلاّ بعد نفي، نحو: ما قام  
زيدٌ لكن عمرو، أو نهي، نحو: لا تضربُ زيداً لكن عمراً.  
والمطوف بها محكوم له بالنبوت، بعد النفي والنهي. ولا تقع في

(١) عجز بيت للفردى. وصدرة:

لَو كُنْتَ ضَبِيحاً عَرَفْتَ قِرَانِي

ديوان الفرزدق ٤٨١ والمقي ٣٢٣ وشرح سواهده ٧٠١ وشرح المفصل

٨ : ٨١ والخزانة ٤ : ٣٧٨. والمشارف : التنفاه .

(٢) في الأصل : قلب .

(٣) في شرح المفصل : متعلق .

(٤) في الأصل : وانتهى .

لإيجاب عند البصريين . وأجاز الكوفيون أن يُعطف بها ، في الإيجاب ،  
نحو : أتاني زيدٌ لكنَّ عمرو .

### تنبيه

إنما يشترط النفي والنهي ، في الواقعة قبل المفرد . وتقدم المخلاف  
في كونها عاطفة . وأما إذا وليها جملة فيجوز أن تقع بعد إيجاب ، أو  
نفي ، أو نهي ، أو أمر . ولا تقع بعد استفهام . فلا يجوز : هل زيد قائم  
لكنَّ عمرو لم يقم .

فإن قلت : إذا وقعت قبل الجملة فهل هي عاطفة أو غير عاطفة ؟  
قلت : الذي ذهب إليه أكثر المغاربة أنها ، حينئذ ، حرف ابتداء ،  
[ لا حرف عطف . وفيل : إنها تكون حرف عطف ، تعطف جملة على  
جملة ، إذا وردت بغير واو . قال ابن أبي الربيع ]<sup>(١)</sup> : وهو ظاهر كلام  
سيبويه .

ومعنى « لكنَّ » ، في جميع مواضعها ، الاستدراك . قال<sup>(٢)</sup>  
صاحب « رصف المباني » : ويكون معناها الإضراب ، إذا كانت حرف

(٢) رصف المباني ١٣٩ .

(١) سقط من الأصل .

ابتداءً ، كقوله تعالى ﴿ لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ ﴾ (١) .  
وقد حذفوا نونها ، في الشعر ، ضرورة ، كما قال (٢) :

فَلَسْتُ بِأَيِّهِ ، وَلَا أُسْتَطِيعُهُ  
وَلَاكِ اسْقِنِي ، إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ

لَمَّا

حرف له ثلاثة أقسام :

الأول : « لَمَّا » التي تجزم الفعل المضارع . [ وهي حرف نفي ،  
تدخل على المضارع ] (٣) فتجزمه ، وتصرف معناه إلى الماضي ، خلافاً لمن  
زعم أنها تصرف لفظ الماضي إلى المبهم . وتقدم ذكر الخلاف في « لم » ،

(١) النساء : ١٦٦ .

(٢) النجاشي . الكتاب ١ : ٩ وديوان امرئ القيس ٣٦٤ والأزهية ٣٠٦  
والإنصاف ٦٨٤ والمعاني الكبير ٤٠٧ والخصائص ١ : ٣١٠ والنصيف  
٢ : ٢٢٩ وأمالي ابن الشعري ١ : ٣٨٥ والحجاسة الشجرية ٧١٨ وأمالي  
المرتضى ٢ : ٢١١ والمغني ٣٢٣ وشرح شواهد ٧٠١ والخزانة ٢ : ٤٠٠  
وأوضح المسالك ١ : ١٩٣ والمعم ٢ : ١٥٦ والنور ٢ : ٢١٠ .

(٣) سقط عن الأصل .

فلا حاجة لإعادة . فإنّ الكلام عليهما واحد . وتقدم ذكر الفروق التي  
بين « لم » و « لما » . واختُلف في « لما » ، فقيل : مركّبة من « لم »  
و « ما » . وهو مذهب الجمهور . وقيل : بسيطة .

الثاني : « لما » التي بمعنى « إلا » . ولها موضعان : أحدهما بعد  
القسم ، نحو : نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ لَمَّا فَعَلْتَ ، و « عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا  
ضَرَبْتَ كَاتِبَكَ سَوْطًا »<sup>(١)</sup> . قال الراجز<sup>(٢)</sup> :

قَالَتْ لَهُ : بِاللَّهِ ، يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ

لَمَّا غَنَيْتَ نَفْسًا ، أَوْ اثْنَيْنِ

وثانيهما بعد النفي ، ومنه قراءة عاصم وحمزة ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ ،  
لَدَيْنَا مٌحْضَرُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ  
الدُّنْيَا ﴾<sup>(٤)</sup> ، أي : ما كلٌّ إلاّ جميعٌ ، وما كلٌّ ذلك<sup>(٥)</sup> إلاّ متاعٌ

(١) قاله عمر بن الخطاب لأبي موسى الأشعري ، وقد لحن كاتب له . نسرح

المفصل ٢ : ٩٤ - ٩٥ وشرح الكافية ١ : ٢٥١ .

(٢) المني ٣١٢ وشرح سنواهده ٦٨٣ وحاشية الأمير ١ : ٢٢٠ والممع ٢ : ٥٥

والررر ٢ : ٥٥ . وعنت : شرب ثم تنفس . وهو كناية عن الجماع .

(٣) يس : ٣٢ .

(٤) الزحرف : ٣٥ .

(٥) سقطت من سائر النسخ .



## الحياة الدنيا .

و «لما» التي بمعنى «إلا» حكاها الخليل ، وسيبويه ،  
والكسائي . وهي قليلة الدور في كلام العرب . فينبغي أن يُقتصر  
فيها ، على التركيب الذي <sup>(١)</sup> وقعت فيه . وزعم أبو القاسم الزجاجي  
أنه يجوز أن تقول : لم يأتي من القوم لما أخوك ، ولم أرَ من القوم لما  
زيداً . يريد : إلا أخوك ، وإلا زيداً . قيل : وينبغي أن يُتوقف في  
إجازة ذلك ، حتى يرد في كلام العرب ما يشهد بصحته .

الثالث : «لما» التعليلية . وهي حرف وجوب لوجوب .  
وبعضهم يقول : حرف وجود لوجود ، بالدال . والمعنى قريب . وفيها  
مذهبان : أحدهما : أنها حرف . وهو مذهب سيبويه . والثاني : ظرف  
بمعنى «حين» . وهو مذهب أبي علي الفارسي . وجمع ابن مالك في  
«التسهيل» بين المذهبين ، فقال : إذا ولي «لما» فعل ماض لفظاً  
ومعنى فهي ظرف بمعنى «إذ» ، فيه معنى الشرط ، أو حرف يقتضي ،  
فيما مضى ، وجوباً لوجوب <sup>(٢)</sup> .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، لأوجه : أحدها أنها ليس فيها

(٢) التسهيل ٢٤١ .

(١) في الأصل : التي .

شيء، من علامات الأسماء. والثاني أنها تقابل « لو ». وتحقيق تقابلها أنك تقول: لو قام زيد قام عمرو، ولكنّه لما لم يقم<sup>(١)</sup> لم يقم. والثالث أنها لو كانت ظرفاً لكان جوابها عاملاً فيها. كما قال أبو علي. ويلزم من ذلك أن يكون الجواب واقعاً فيها، لأن العامل في الظرف يلزم أن يكون واقعاً فيه. وأنت تقول: لما قتت أمس أحسنتُ إليك اليوم. وقال تعالى ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾<sup>(٢)</sup>. والمراد أنهم أهلكوا بسبب ظلمهم، لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم، لأن ظلمهم متقدّم على إندارهم، وإندارهم متقدّم على إهلاكهم. والرابع أنها تُشعر بالتعليل، كما في الآية المذكورة، والظروف لا تشعر بالتعليل. وبهذا استدك ابن عصفور على حرفيتها. والخامس أن جوابها قد يقدرن بـ « إذا » الفجائية، [ كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بَأَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ﴾<sup>(٣)</sup> ]<sup>(٤)</sup>، وما بعد « إذا » الفجائية لا يعمل فيما قبلها.

واعلم أن « لما » هذه لا يليها إلاّ فعل ماضٍ مثبت، [ أو منفي

(١) في الأصل: لما لم يقم ريد. (٢) الكهف: ٥٩. (٣) الزخرف: ٤٧. (٤) سقط من الأصل.

بـ «لم». وقد تُزاد «أن» بعدها، كقوله تعالى ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ  
 الْبَشِيرُ﴾<sup>(١)</sup>. وجوابها فعل ماضٍ مثبت [٣]، نحو: لمّا قام زيد  
 قام عمرو. أو [منفيّ بـ «ما»، نحو: لمّا قام زيد ما قام عمرو. أو  
 مضارع منفيّ بـ «لم» نحو: لمّا قام زيد لم يقم عمرو. أو] جملة اسمية  
 مقرونة بـ «إذا» الفجائية، كما تقدّم.

وزاد ابن مالك في «التسهيل» أن جوابها قد يكون جملة اسمية  
 مقرونة بالفاء، وماضيًا مقرونًا بالفاء، وقد يكون مضارعًا<sup>(٤)</sup>. قال  
 الشيخ أبو حيان: ولم يقم دليل واضح على ما ادّعاه. وقد ذكرتُ ذلك  
 في «شرح التسهيل».

ويجوز حذف جواب «لمّا» للدلالة عليه، كقوله تعالى ﴿فَلَمَّا  
 ذَهَبُوا بِوَأَجْمَعُوا﴾<sup>(٥)</sup> الآية، أي: فَمَلُّوا ما أجمعوا عليه  
 ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ﴾. والكوفيون يجعلون «أوحينا» جواب «لمّا»،  
 والواو زائدة.

(٢) سقط من الأصل .

(٤) التسهيل ٢٤١ .

(١) يوسف : ٩٦ .

(٣) سقط من الأصل .

(٥) يوسف : ١٥ .

## تبيسه

الفرق بين أسماء « لمتا » الثلاثة، من جهة<sup>(١)</sup> اللفظ، أن الجازمة لا يليها إلا مضرع، ماضي المنى. والتي معنى « إلا » لا يليها إلا ماضي اللفظ، مستقبل المنى. والتي هي حرف وجوب لوجوب لا يليها إلا ماضي اللفظ والمعنى، أو مضرع منى بـ « لم ». والله أعلم.

## لولا

حرف له قسمان :

أول : أن يكون حرف امتناع لوجوب . وبمضمم يقول : لوجود ، بالبدال . قيل : ويلزم ، على عبارة سيويه<sup>(٢)</sup> في « لو »<sup>(٣)</sup> ، أن يقال : « لولا » حرف لما كان سيقع لانتفاء ما قبله .

وقال صاحب « رصف المباني » : الصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها . فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب ، نحو قولك : لولا زيد لأحسنتُ إليك . فالإحسان

(٢) الكتاب ٢ : ٣٠٧ .

(١) في الأصل : حملة .

(٣) في الأصل : لولا .

امتنع ، لوجود زيد . وإن كانتا منفيّتين فهي حرف وجوب لامتناع<sup>(١)</sup> ،  
نحو : لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك . وإن كانتا موجبة ومنفيّة  
فهي حرف وجوب لوجوب ، نحو : لولا زيد لم أحسن إليك . وإن  
كانتا منفيّة وموجبة فهي حرف امتناع لامتناع ، نحو : لولا عدم  
[ قيام ]<sup>(٢)</sup> زيد لأحسنت إليك<sup>(٣)</sup> . انتهى ما ذكره .

وجواب « لولا » ماض مثبت ، مقرون باللام ، نحو ﴿ لولا أنتم  
لكنّا مؤمنين ﴾<sup>(٤)</sup> ، أو منفيّ بـ « ما » ، نحو ﴿ ولولا فضلُ الله  
عليكم ، ورحمتهُ ، ما زكّى منكم من أحدٍ أبداً ﴾<sup>(٥)</sup> . وقد  
يخلو المبتدئ من اللام ، كقول الشاعر<sup>(٦)</sup> :

لولا الحياءُ ، وماقي الدينِ ، عبتُكما

ببعض ما فيكما ، إذ عبتُما عواري

وقال ابن عصفور : حذف اللام من جواب « لولا » ضرورة . وقال

(١) سقطت من رصف الماني . (٢) زياده يقتضيا السياق .

(٣) رصف الماني ١٣٧ . (٤) سبأ : ٣١ .

(٥) النور : ٢١ .

(٦) تميم بن أبي بن مقبل . ديوانه ٧٦ والقرب ١ : ٩٠ والحصر ١ : ٢٤٤

والجمع ٢ : ٦٧ والدرر ٢ : ٨٣ واللسان والتاج ( بعض ) .

أيضاً : يجوز في مليل من الكلام . وسوى بعضهم بين حذف اللام وإبائها في « لو » و « لولا » . وقد يقترن باللام المنفي بـ « ما » ، كقول الشاعر (١) :

لولا رجاء لقاء الظاعنين لما  
أبقت نواهم لنا روحاً، ولا جسداً

وإذا دل دليل على جواب « لولا » جاز حذفه ، كقوله تعالى ﴿ ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم ﴾ (٢) .

نم اعلم أن « لولا » الامتناعية مختصة بالأسماء . ولها حالان :

أحدهما أن تكون حرف ابتداء (٣) . وذلك إذا وليها اسم ظاهر ، أو ضمير رفع منفصل . نحو : لولا زيد لأكرمتهك ، ولولا أنت لأكرمته . فـ « لولا » ، في هذا ونحوه ، حرف ابتداء ، والاسم بعدها مرفوع بالابتداء عند أكثر النحويين . ثم اختلفوا في خبره .

فقال الجمهور : هو محذوف ، واجب الحذف مطلقاً . ولا يكون عندهم إلا كوناً مطلقاً . فإذا أريد الكون المقيّد جعل مبتدأ ، نحو :

(١) حاشية الصان ٤ : ٥٠ . والنوى : الوجهة التي ينون .

(٢) في الأصل : امتناع .

(٣) النور : ١٠ .

لولا قيامُ زيدٍ لأيتك . ولا يجوز لولا زيدُ قائمٌ . ولذلك أحنُّوا  
المعري ، في قوله <sup>(١)</sup> :

يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

فلولا الغمْدُ يُمَسِكُهُ لَسَالَا

قلت : وتأوله بضمهم ، على أن « عسكه » حال . وردَ بأن الأخص  
حكى عن العرب أنهم لا يأتون ، بعد الاسم الواقع بعد « لولا »  
الامتناعية ، بالحال ، كما لا يأتون بالخبر . وتأوله بضمهم على تقدير  
« أن » ، والتقدير : فلولا الغمد أن يمسه . وأعربه بدلاً ، أي : لولا  
إمساكه .

وذهب الرماني ، و [ ابن ] الشجري ، والشلوبين ، إلى أن  
الخبر ، بعد « لولا » ، ليس بواجب الحذف على الإطلاق . بل فيه  
تفصيل . وهو أنه <sup>(٢)</sup> إن كان كوناً مطلقاً ، غير مقيد ، وجب حذفه ،  
نحو : لولا زيدٌ لأكرمته ، لأن تقديره « موجودٌ » أو نحوه . وإن

---

(١) شروح سقط الزند ١٠٤ والمغني ٣٠٢ والمقرب ١ : ٨٤ وسواهد التوضيح

٦٧ وأوصح المسالك ١ : ١٥٦ وشرح ابن عقيل ١ : ١٤٩ والمجم ١ : ١٠٤

والرر ١ : ٧٧ . والمعضب : السيف القاطع .

(٢) سقطت من الأصل .

كان مقيّداً، ولا دليل يدل<sup>(١)</sup> عليه، وجب إثباته، كقوله عليه الصلاة والسلام، لما نشأ رضي الله عنها «لولا قومكِ حديثي عهد بكفرٍ لبنيتُ الكعبةَ على فواعدِ إبراهيمَ»<sup>(٢)</sup>. وإن كان مقيّداً، وله دليل يدلّ عليه، جاز إثباته وحذفه، كقولك: لولا أنصار زيدٍ لهلك، أي: نصره. فهذا يجوز إثباته، لكونه مقيّداً، وحذفه للدليل الدالّ عليه. واختار ابن مالك هذا المذهب، وجعل قول المعري «فلولا النمد يمسه» مما يجوز فيه الإثبات والحذف.

وقال ابن أبي الربيع: أجاز قوم «لولا زيدٌ قائمٌ لأكرمتك»، وهذا لم يثبت بالسمع. والمنقول: لولا قيامُ زيدٍ.  
وقال ابن الطراوة: جواب «لولا» هو خبر المبتدأ الواقع بعد «لولا». وهو ضعيف.

وذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بصد «لولا» ليس بمبتدأ، ثم اختلفوا. فقال الكسائي: مرفوع بفعل مقدر، تقديره:

---

(١) سقطت من الأصل.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم: ٤٨. وانظر شواهد التوسيع ٦٥ والنبي

٦٦٩ - ٦٧٠.



لولا وُجِدَ زيدٌ . وقال بعضهم : هو مرفوع بـ « لولا » ، لنيابتها  
مناب « لولم يوجد » . حكاه الفراء عز. بعضهم ، وردّه بأنك تقول  
« لولا زيدٌ لا عمرٌ ولايتك » ، ولا يهطف بـ « لا » بعدالفي . وقال  
الفراء : هو مرفوع بـ « لولا » نفسها ، لا لنيابتها . مناب « لولم يوجد » .

وقال صاحب « رصف المباني » : ويرفع ، عند الكوفيين . على  
تقدير فعلٍ ، نابت « لا » مناه . فإذا نبت : لولا زيدٌ لا كرمته ،  
و﴿ لولا أنتم لكننا مؤمنين ﴾<sup>(١)</sup> ، فالمنى : لو انعدم زيدٌ ، ولو  
انعدمتم . قال : وهذا هو الصحيح ، لأنه إذا زالت « لا » ولي « لو »  
الفعلُ ظاهراً ، أو مقدراً . وإذا دخلت « لا » كان بعدها الاسم . فهذا  
يدل على أن « لا » ناسبة مناب الفعل . وقد اتفق الطائفتان على أن  
« لولا » مركبة من « لو » التي هي حرف امتناع لامتناع ، و<sup>(٢)</sup>  
« لا » النافية . وكل واحدة منها باقية على بابها ، من المعنى الموضوع له  
قبل التركيب<sup>(٣)</sup> . انتهى ما ذكره .

والثاني من حالي « لولا » الامتناعية أن تكون حرف جرّ .

(٢) في الأصل و ب : ومن .

(١) سبأ : ٣١ .

(٣) رصف المباني ١٣٨ .

وذلك إذا وليها الضمير المتصل ، الموضوع للنصب والجر ، كالياء والكاف والهاء . قال الشاعر (١) :

وَكَمْ مَوطنٍ ، لَوَلايَ طَاحَتْ ، كَمَا هَوَى  
بأَجرامِهِ ، مِن قُلَّةِ النِّيقِ ، مُنْهَوِي

فـ « لولا » ، في ذلك ، حرف جر عند سيبويه ، والضمير مجرور بها ، لأن الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا في (٢) موضع نصب أو جر ، والنصب في « لولاي » ممتنع ، لأن الياء لا تنصب بغير اسم ، إلا ومما نون الوقاية وجوباً ، أو جوازاً . فيتمين كونها في موضع جر .

وإذا قلنا بأن (٣) « لولا » حرف جر فهل نعلق بشيء أو لا ؟

---

(١) يريد من الحكم . الكتاب ١ : ٣٨٨ والكامل ٢ : ٢٠٩ والأمل ١ : ٦٨ - ٦٩ ولباب الآداب ٣٩٦ - ٣٩٩ والأعلى ١١ : ٩٦ - ١٠١ وعيون الأخبار ٣ : ٨٢ - ٨٣ والإنصاف ٦٩١ والخصائص ٢ : ٢٥٩ وأمل ابن التجري ١ : ١٧٦ - ١٨٩ وديوان المعاني ٢ : ١٩٩ واليسبي ٣ : ٨٢ والخزاسة ١ : ٤٩٥ - ٤٩٩ و ٢ : ٤٣٠ . وطاح : هلك . والأجرام : جمع حرم ، وهو الدن . والقلة : ما استدفق من رأس الجبل . والنيق : أرمع الجبل .

(٣) في الأصل : إن .

(٢) سقطت من الأصل .

فقال بعضهم : لا تعلق بشيء ، كالأزوائد . وهو الظاهر . وقيل :  
تعلق بفعل واجب الإضمار . فأذا قلت « لولاي لكان كذا »  
فالتقدير « لولاي حَضَرْتُ » . فألصقت ما بعدها بالفعل ، على معناها  
من امتناع الشيء . ولا يجوز أن يعمل فيها الجواب ، لأن ما بعد اللام  
لا يعمل فيما قبلها . قيل : وما ذهب إليه فاسد ، لأن في تقديره تمدي  
فعل المضمر المتصل إلى ضميره المجرور ، وهو كالمصوب .

وذهب الأخفش ، والكوفيون ، إلى أن « لولا » في ذلك  
حرف ابتداء ، والضمير المتصل في موضع رفع بالابتداء ، نيابة عن  
ضمير الرفع المنفصل <sup>(١)</sup> ، كما عكسوا في قولهم : ما أنا كَأَنْتَ ، ولا  
أَنْتَ كَأَنَا .

والخلاف في ذلك شهير . واختار صاحب « رصف المباني »  
مذهب الأخفش ، وقال : الأولى <sup>(٢)</sup> أن يُحْكَمَ عليها بالبقاء على أنها <sup>(٣)</sup>  
حرف ابتداء ، عند من يرى ذلك ، أو على أن يُحذف الوجود قبل  
الضمير ، ويبقى على خفضه ، كما بقي في قوله <sup>(٤)</sup> :

(١) في الأصل : المتصل . (٢) في رصف المباني : فالأولى .

(٣) سقطت من ب و ج . وفي رصف المباني : كونها .

(٤) عبيد الله بن قيس الرقيات . ديوانه ٢٠ و رصف المباني ١٣٩ =

رَحِمَ اللهُ أَعْظَمًا ، دَفَنُوهَا

بِسَجِسْتَانَ ، طَلْحَةَ الطَّلِحَاتِ

وأنكر المبرد<sup>(١)</sup> استعمال « لولاي » وأخواته<sup>(٢)</sup> ، وزعم أنه لا يوجد في كلام من يُحتج بكلامه . قال السلوبين : اتفق أئمة البصريين والكوفيين ؛ كالثعلبي ، ومسيبويه ، والكسائي ، والفراء ، على رواية « لولاك » عن العرب ، فإنكار المبرد له هذيانٌ .

### فـرـع

إذا عطف على الضمير المتصل بـ « لولا » ظاهرٌ لم يجز ، على مذهب سيبويه ، لأن « لولا » تجرّ المضمر ، ولا تجرّ الظاهر . فلو رُفِعَ المعطوف ، على توهم أنك آتيت بضمير الرفع المنفصل ، ففي جواز ذلك نظرٌ . كذا قال الشيخ أبو حيان .

القسم الثاني من قسمي « لولا » : أن تكون حرف تحضيض ،

== والإنصاف ٤١ والبحر ١٩٠٠١ وشرح الفصل ١ : ٤٧ والمجمع ١٢٧ : ٤ والدرر ١٦٢ : ٤ والخزامة ٣ : ٣٩٢ وشرح القصائد الشعر ٤٦ . والبيت من مرثية طلحة بن عبد الله الخزاعي .

(١) الكامل ٣٤ و ٥٢ و ١٠٩٧ والقنضب ٣ : ٧٣ .

(٢) ب : وأخواتها .

فتختص بالأفعال، ويليهما المضارعُ. نحو ﴿ فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ﴾ (١).  
 والماضي، نحو ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ، مِثْمُ، طَائِعَةٌ ﴾ (٢).  
 وقد يليها اسم معمول لفعل مقدر، نحو: لولا زيدا ضربته، أو  
 معمول لفعل مؤخر، نحو: لولا زيدا ضربت، كما تقدم في «الآ».   
 وإذا ولها الماضي كان فيها معنى التوييح. وكذلك (٣) غيرها من  
 حروف التحضيض. ومن تقدر العمل بعدها قول الشاعر (٤):

تَعُدُّونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ بِجِدِّكُمْ  
 بَنِي ضَوَطْرَى، أَوْلَا الْكَمِيِّ الْمُقْتَنَّمَا  
 أي: لولا تعدُّون الكمي، أو لولا تُبارزون الكمي، ونحو ذلك.  
 واعلم أنه قد يفي «لولا» قسم آخر، تكون فيه بمعنى «لولم».

(١) الواحة: ٧٠. (٢) التوبة: ١٢٢.

(٣) في الأصل: وكذا.

(٤) حرير. ديوانه ٩٠٧ والكامل ٢٣٩ والنبي ٣٠٤ وشرح سواهده ٦٦٩  
 والمفصل ١٤٨ وشرح ٢: ٣٨ والأرهية ١٧٧ - ١٧٩ والخصائص  
 ٢: ٤٥ والخصص ٣: ١٩٩ وأمالي ابن السجري ١: ٢٧٩ و ٢٣٤  
 و ٢: ٢١٠ والقائص ٨٣٣ والخزانة ١: ٤٦١. والنيب: جمع ناب،  
 وهي الناقة المسنة. وسوطرى: حي من مجامع.

وهذه غير مركبة . بل كل من الكلمتين على ما كانت عليه ، قبل  
الركيب . كقول الشاعر (١) :

أَلَا زَعَمْتَ أُمَّهُ أَنْ لَا أُحِبُّهَا

فَقُلْتُ : بَلَى ، لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي

فهذه قد وليها الفعل ، وليست للتخصيص ، والامتناعية لا يليها الفعل .  
فقال أبو البركات ابن الأنباري : « لولا » في البيت غير مركبة ،  
بل « لا » باقية على حالها ، و « او » باقية (٢) على حالها . إلا أنهم أولوا  
« لا » العمل الماضي (٣) كما وليها في قوله تعالى ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ

---

(١) البيت لأبي ذؤيب . شرح أشعار الهدلين ٨٨ والمغني ٣٠٦ وشرح شواهد

٦٧١ والممع ١ : ١٠٥ والدرر ١ : ٧٧ والخزانة ٤ : ٤٩٨ واللسان  
والتاج ( لولا ) .

(٢) سقطت من ج . وسقط « ولو باقية على حالها ، من ب . وانظر الخزانة  
٤ : ٤٩٩ .

(٣) كذا ، والفعل في بيت أبي ذؤيب مضارع لا ماض . ولعله يشير إلى قول  
الجموح :

لَا دَرَّةَ دَرَّةً ، إِثْمِي قَسَدٌ رَمَيْتُهُمْ

لَوْلَا حُدَيْدَتٌ ، وَلَا عُدْرَتِي لَتَحْدُوْدِ

انظر الإصناف ٧٤ - ٧٦ والخزانة ١ : ٢٢١ - ٢٢٢ .

المَقْبَةَ ﴿١﴾ ، أي : لم يقتحم .

وتأول غيره هذا البيت ونحوه ، على إضمار « أن » ، والفعل صلة لها ، وارتفع الفعل بسقوط « أن » . وتكون « لولا » هي التي تختص بالأسماء ، ومحل « أن » وصلتها رفعٌ بالابتداء .

وقد أشار ابن مالك إلى هذين الوجهين ، فقال في « التسهيل » :  
وقد يلي الفعلُ « لولا » ، غيرَ مفهومة <sup>(٢)</sup> تحضيضاً ، فتؤولُ  
بـ « لولم » ، أو تُجعل <sup>(٣)</sup> المختصةً بالأسماء ، والفعل صلة لـ « أن »  
مقدّرة <sup>(٤)</sup> . والله أعلم .

وزعم علي بن عيسى ، والنحاس ، أن « لولا » تأتي بمعنى « ما »  
النافية . وحملوا على ذلك قوله تعالى ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ ﴾ <sup>(٥)</sup> ،  
أي : ما كانت قرية . والله عز وجل أعلم .

## لوما

حرف ، له قسمان :

- 
- (١) البلد : ١١ .  
(٢) سقطت من الأصل .  
(٣) في مطبوعة التسهيل : وتحمل . والصواب ما أثبتنا .  
(٤) التسهيل : ٣٤٤ .  
(٥) يونس : ٩٨ .

أحدهما : أن يكون حرف امتناع لوجوب ، فيختص بالأسماء ،  
ويرتفع <sup>(١)</sup> الاسم بعده بالابتداء ، نحو : لومازيد لا كرمتك .  
والثاني : أن يكون حرف تحضيض ، فلا يليه إلاّ فعل ، أو  
معمول فعل .

وحكمه ، في الحالين ، حكم « لولا » . وقد تقدم ، فلا نعيده .  
وقال صاحب « رصف المباني » : اعلم أن « لوما » لم تجيء في كلام  
العرب ، إلاّ لمعنى التحضيض <sup>(٢)</sup> . ولم يذكر المعنى الأول ، وقد ذكره  
غيره . والله سبحانه أعلم .

### مرها

المشهور أنها اسم من أسماء الشرط ، مجرد عن الظرفية ، مثل  
« مَنْ » . وذكر ابن مالك أنها قد ترد ظرفاً . ذكر ذلك في  
« التسهيل » <sup>(٣)</sup> ، وفي « الكافية » . وقال في « شرحها » : إن جميع  
النحويين يجعلون « ما » و « مها » مثل « مَنْ » ، في لزوم التجرد عن

(٢) رصف المباني ١٣٩ .

(١) في الأصل : ويرفع .

(٣) التسهيل ٢٣٦ .



الظرفية ، مع أن استعمالها ظرفين ثابت ، في أشعار الفصحاء من العرب .  
وأشدها أياتاً ، منها قول حاتم <sup>(١)</sup> :

وَإِنَّكَ مِمَّا نَعْمَطُ بِطَنِّكَ سُوْلَهُ

وَفَرَجَكَ ، نَالَا مُنْتَهَى الذَّمِّ ، أَجْمَعَا

وقال ابنه بدر الدين : لا أرى في هذه الأيات حجة ، لأنه يصح  
تقديرها بالمصدر . وقد ذكرت ذلك في « شرح التمهيل » .

وقال الزمخشري <sup>(٢)</sup> في « الكشاف » : وهذه الكلمة في عداد  
الكلمات ، التي يحرّفها من لا يدلّه في علم العربية ، فيضعها في <sup>(٣)</sup> غير  
موضعها ، ويحسب « مهياً » بمعنى « متى ما » . ويقول : مهياً جثي  
أعطيتك . وهذا من وضعه <sup>(٤)</sup> ، وليس من كلام واضع العربية في

---

(١) ديوان حاتم ١٠٠ والمثني ٣٦٨ وشرح شواهد ٧٤٤ والأمال ٢ : ٣١٨  
وشرح الحماسة للبروقي ١٧١٣ ولتبريزي ٤ : ٤٤٠ والبيسان والتبيين  
٣ : ٣٠٨ وعيسون الأخبار ١ : ٣٤٣ والمجمع ٢ : ٥٧ والدرر ٢ : ٧٣  
وحشية الصبان ٤ : ١٢ والتاج ( مهياً ) . وروى : وإِنَّكَ إِذَا أُعْطِيتَ .  
(٢) الكشاف ٢ : ١٠٧ .

(٣) سقطت من الأصل ومطبوعة الكشاف . وانظر المثني ٣٦٨ .

(٤) في مطبوعة الكشاف : موضعه . والصواب ما أثبتنا .

شيء . ثم يذهب فيفسر ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ ﴾ ، مِنْ آيَةٍ ﴿<sup>(١)</sup>﴾ بِمَعْنَى الْوَقْتِ ،  
فِيَلْحَدُ فِي آيَاتِ اللَّهِ ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ . وَهَذَا وَأَمْثَالُهُ بِمَا يُوجِبُ الْجَنُوبَ بَيْنَ  
يَدِي النَّاطِرِ فِي « كِتَابِ سَيُوبِيَه » . اِتْمَى كَلَامَهُ <sup>(٢)</sup> .

وَذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ فِي « النَّسْبِيلِ » أَنَّ « مَهْمَا » قَدْ يُسْتَفْهَمُ بِهَا <sup>(٣)</sup> .  
وَالْمَشْهُورُ أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنِ الشَّرْطِيَّةِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ <sup>(٤)</sup> :

مَهْمَا لِي ، اللَّيْلَةَ ، مَهْمَا لِيَهْ

أَوْ دَى بِنَعْلِي ، وَسِرْبَالِيَهْ

فَلَا حُجَّةَ فِيهِ ، لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ « مَه » بِمَعْنَى : اِكْفُفْ <sup>(٥)</sup> ، وَ« مَا »  
هِيَ الِاسْتِفْهَامِيَّةُ .

وَزَعَمَ السَّهْبِيُّ أَنَّ « مَهْمَا » قَدْ تَخْرُجُ عَنِ الِاسْمِيَّةِ ، وَتَكُونُ حَرْفًا ،

(١) الأعراف : ١٣١ .

(٢) سقط « اِتْمَى كَلَامَهُ » مِنَ الْأَصْلِ . (٣) التَّسْبِيلُ ٢٣٦ .

(٤) عمرو بن مَلِيقٍ . الْمُغْنِي ١١٤ وَ ٣٦٩ وَتَشْرِيحُ شَوَاهِسِهِ ٣٣٠ وَ ٧٤٤

وَالكَشَافُ ٢ : ١٠٩ وَالْمَعْمُ ٢ : ٥٨ وَالرُّرُ ٢ : ٧٤ وَالنَّزَانَةُ ٣ : ٦٣١

وَتَشْرِيحُ الْمَفْصَلِ ٧ : ٤٤ وَالتَّاجُ ( مَهْمَا ) وَالتَّنَوُّدُ ٦٢ وَالصَّاحِي ١٧٤ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : اِنْكُفِّفْ .

إذا لم يعد عليها من الجملة ضمير ، كقول زهير (١) :

ومها تكن عند امرئ ، من خليفة

وإن خالها تخفى على الناس ، تعلم

وهو قول غريب . وقد حكى خطاب الماردي ، عن بعضهم ، أنها تكون حرفاً ، بمعنى « إن » . ولذلك ذكرتها في هذا الموضع . ويتعلق بها أحكام مذكورة في موضعها .

واختلف النحويون فيها ، فقيل : إنها بسيطة ، ووزنها « فعلتى » ، وأنها إما للتأنيث ، وإما للإلحاق وزال التثوين للبناء . ففي ، على هذا ، من باب « سلس » . وقال ابن إياز : لو قيل إنها « مفعَل » ، تماماً لذلك ، لم أر به بأساً . وقال الخليل (٢) : هي مركبة من « ما ما » ، و« ما » الأولى التي للجزء ، والثانية التي تتراد بعد الجزء . واستبحوا التكرير ، فأبدلوا من ألف (٣) الأولى هاء ، وجعلوها كالشيء الواحد . وقال الأخفش ، والزجاج ، والبغداديون : هي مركبة من « مه » بمعنى :

(١) ديوان زهير ٢٤ والكامل ٦٩٨ وشرح القصائد السبع ٤٥ والنقح ٣٥٨

و ٣٦٧ وشرح شواهد ٧٣٨ وأما ابن النجدي ٢ : ٢٤٧ والكشاف

٢ : ١٠٧ والمجمع ٢ : ٥٨ والدرر ٢ : ٧٤ . ب و ج : ولو خلفاً .

(٢) الكتاب ١ : ٤٣٣ . (٣) في الأصل : الألف .

اسكت ، و « ما » الشرطية . قالوا : وقد تُستعمل « مه » مع « من » التي هي شرط ، فيقال : مَهْمَنٌ . وقال قطرب : لم يُحمل الجزم بها عن فصيح . يعني « مهمن » . وقد أجاز سيبويه أن تكون « مه » أضيف إليها « ما »<sup>(١)</sup> . والله أعلم .

## هـ

حرف تحضيض ، لا يليه إلا فعل ، أو معموله ، كما تقدم في أخواته . وذهب بعض النحويين إلى جواز مجيء الجملة الابتدائية ، كقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ ، بِشَفَاعَةٍ

إِلَيَّ ، فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيحًا

وتأوله ابن طاهر ، وغيره ، على إضمار<sup>(٣)</sup> « كان » الشائبة . وتأوله بعضهم على أن « نفس » فاعل فعل مضمر ، أي : فهلا شفعت نفس ليلي . و « شفيحها » خبر مبتدأ مخذوف ، أي : هي شفيحها . والأول

(٢) مصى في ص : ٥٠٩

(١) الكتاب ١ : ٤٣٣ .

(٣) في الأصل : تقدير .

أقرب . وأما قول الشاعر <sup>(١)</sup> :

\* هَلَا التَّقْدُمُ ، وَالْقُلُوبُ صِحَاحُ \*

فعلی إضمار « كان » التامة .

و « هلا » أكثر استعمالاً ، في التحضيض ، من « ألا » .

وتقدم ما قاله بعض النحويين ، من <sup>(٢)</sup> أن هاء « هلا » بدل من همزة

« ألا » . والله أعلم .

---

(١) عجز بيت ، صدره :

الآن ، نَعْدَ لِحَاجَتِي ، تَلْحُونَنِي

شرح ابن عقيل ٣١٢ والميني ٤ : ٤٧٤ . وانظر جمع الأمثال ٢ : ٤٠٩ .

(٢) في الأصل : في .

## الباب الخامس

### في الخماسي

وهو ثلاثة أحرف : واحد متفق على حرفيته ، وهو « لكن » ،  
وإثنان فيهما خلاف ، وهما <sup>(١)</sup> : « أنما ، وأنن » ، إذا وقعا فصلاً . فأما

#### لكن

فهو <sup>(٢)</sup> حرف استدراك . ومعنى الاستدراك أن تنسب حكماً  
لاسمها ، يخالف المحكوم عليه قبلها . كأنك لما أخبرت عن الأول ،  
بخبز ، خفت أن يتوهم من الثاني مثل ذلك ، فتداركت بخبزه ، إن  
سلباً ، وإن إيجاباً . ولذلك لا يكون إلا بعد كلام ، ملفوظ به ، أو  
مقدر . وقال بضمهم : « لكن » للاستدراك ، والتوكيد .

(٢) في الأصل : فهي .

(١) في الأصل : وهو .

ولا تقع « لكن » إلا بين متنافيين ، بوجه ما . فإن كان ما قبلها تقيضاً لما بعدها <sup>(١)</sup> ، محو : قام زيد لكن عمراً لم يقم ، أو ضدّاً محو : ما [هدا] <sup>(٢)</sup> أحرّ لكنه أصفر ، جاز بلا خلاف . وإن كان خلافاً ، محو : ما أكل لكنه شرب ، ففيه خلاف ، والظاهر الجواز . وإن كان وفاقاً لم يحز ، بإجماع .

وقال الزمخشري : « لكن » للاستدراك ، تُوسِّطُهَا <sup>(٣)</sup> بين كلامين متغايرين ، نفيّاً وإيجاباً . فتستدرك بها النفي بالإيجاب ، والإيجاب بالنفي . وذلك قولك <sup>(٤)</sup> : ما جاءني زيدٌ لكن عمراً جاءني ، وجاءني زيدٌ لكن عمراً لم يجي . <sup>(٥)</sup> والتغايرُ في المعنى عنزلة في اللفظ . كقولك : فارقني زيدٌ لكن عمراً حاضر ، وجاءني <sup>(٦)</sup> زيدٌ لكن عمراً غائب ، وقوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَرَأَىٰ أَنَّهُمْ كَثِيرًا لَفَاشِحْتُمْ ، وَلِتَنَازَعْتُمْ

(١) في الأصل : فإن كان ما بعدها تقيضاً لما قبلها . وانظر الهمع ١ : ١٣٢ -

١٣٣ والمغني ٣٢٢ .

(٢) تامة من الهمع والنفي . (٣) د : استدراك بتوسطها .

(٤) في الأصل : كقولك .

(٥) زاد هنا في مطبوعة الفصل : فصل .

(٦) في الأصل : جاء .

في الأمرِ . ولكنَّ اللهَ سلَّمَ ﴿<sup>(١)</sup>﴾ ، على معنى النفي ، وتضمَّن  
« ما أراكم كثيراً » <sup>(٢)</sup> .

ومذهب البصريين أن « لكنَّ » بسيطةٌ . وهو حرف نادر  
البناء ، لا مثال له في الأسماء ، ولا في الأفعال . قال ابن يميث : وألفه  
أصل ، لأننا لا نعلم أحداً ، يؤخذ بقوله ، ذهب إلى أن الألفات في  
الحروف زائدة . فلو سمَّيتَ به لصار اسماً ، وكانت ألفه زائدة ،  
ويكون وزنه « فاعلاً » ، لأن الألف لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة ،  
من الأسماء والأفعال <sup>(٣)</sup> .

وقال الفرّاء : « لكنَّ » مركبةٌ ؛ أصلها « لكنَّ أن » ،  
فطرحت الهزلة ونونُ « لكنَّ » . ونقل صاحب <sup>(٤)</sup> « اللباب » ، عن  
الكوفيين ، أنها مركبة من « لا » و « إن » ، والكاف زائدة ،  
والهزلة محذوفة . ونقله عنهم ابن يميث أيضاً ، قال : وذهب الكوفيون

---

(١) الأتقال : ٤٣ . (٢) الفصل ١٣٩ وشرحه ٨ : ٧٩ - ٨٠ .

(٣) شرح المفصل ٨ : ٧٩ . وفيه : من الأفعال والأسماء .

(٤) لعله تاج الدين محمد بن محمد ، الفاضل الأسفراييني ، المتوفى سنة ٦٨٤ .

واسم كتابه : الباب في النحو ، أو لباب الإعراب في النحو . كشف

الظنون ١٥٤٣ وهدية المارقين ٢ : ١٣٤ .



إلى أنها مركبة، وأصلها «إن» زيدت عليها «لا» والكاف . وهو قول حسن ، لندرة <sup>(١)</sup> البناء ، وعدم النظر . ويؤيده دخول اللام في خبره ، كما تدخل في خبر «إن» ، على مذهبهم . ومنه <sup>(٢)</sup> :

\* وَلَكِنِّي ، مِنْ حُبِّهَا ، لَعَمِيْدُ \*

والمذهب الأول ، لِيُضَعَفِ تَرْكِيبِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ، وَجَعَلِهَا حَرْفًا وَاحِدًا <sup>(٣)</sup> . انتهى .

وقيل : إنها مركبة من «لا» و«كأن» ، والكاف للتشبيه ، و«أن» على أصلها . ولذلك وقعت بين كلامين ، من نفي لشيء ، وإثبات لغيره . وهو رأي السبيلي .

و«لكن» لها أحكام ، مذكورة في باب «إن» ، نشير هنا إلى بعضها :

فإنها تنصب الاسم ، وترفع الخبر ، لنسبها بالفعل ، كأخواتها . وتقدم مذهب من أجاز نصب الجزئين بها ، وبأخواتها .

---

(١) في الأصل : لندرة .

(٢) انظره في ص ١٣٢ .

(٣) شرح الفصل ٨ : ٧٩ - ٨٠ .

ومنها أنها تُكفُّ بـ « ما » ، فتدخل على الجلتين . فالاسمية  
كقول الشاعر (١) :

ولكننا أهلي بوادٍ ، أنيسُهُ  
سباعٌ تبتغي الناسَ مننًى ، وموحدٌ  
والفعلية كقول امرئ القيس (٢) :

ولكننا أسمى ، ليجدٍ ، مؤثِّلٍ  
وقد يدركُ المجدَ المؤثِّلَ ، أمثالي  
وتقدم قول من أجاز الإعمال ، وجعل « ما » زائدة ملغاة .

ومنها أن اللام لا تدخل في خبرها ، خلافاً للكوفيين . وأما  
قول الشاعر :

\* ولكنني ، من حُبِّها ، لعميدُ \*

- (١) ساعده بن حوثة . ديوان الهدلين ١ . ٢٣٧ والمغني ٧٢٩ وشرح شواهد  
٩٤٢ وأدب الكاب ٤٥٨ . وتبعي : تبنى أي : تطلب .  
(٢) ديوان امرئ القيس ٣٩ والمغني ٢٨٤ وشرح شواهد ٨٨٠ والإنصاف  
٨٤ وشرح الفصل ١ : ٧٩ والمصم ٢ : ١١٠ والمغني ٣ : ٤٥ والخزانة  
١ : ١٥٨ . والمؤئل . الموطن .

فلا حجة فيه ، لأنه بيت مجهول ، لا يعرف له تمام ، ولا شاعر ، ولا  
راوية عدل<sup>(١)</sup> يقول : سمعته ممن يوثق بعربيته . هكذا قال ابن مالك .  
وأيضاً فإنه متأول<sup>(٢)</sup> على تقدير : ولكن إنني . فنقلت حركة  
الهمزة ، ثم حذفنا النون ، وأدغم .

ومنها أنها قد تُخفف ، فيبطل عملها ، خلافاً ليونس ،  
والأخفش ، في إجازتهما لإعمالها . وقد سبق بيان مذهبها .  
وما سوى هذا ، من أحكام « لكن » ، فلا حاجة لذكره هنا .  
والله أعلم .

وأما

أنتما وأنتن

إذا وقما فصلاً ، ففيها خلاف مشهور . وقد تقدم في أخواتهما .  
فهذا آخر الكلام على الخماسي<sup>\*</sup> . وبتمامه تم الكلام على جميع  
حروف المعاني .

\* \* \*

وقد ذكر بعضهم أن « كان » الزائدة حرف . وكذلك

---

(٢) في الأصل : يتأول .

(١) في الأصل : اعدلا .

« أصبح » و « أمسى » في قول العرب : ما أصبح أبدًا ، وما أمسى  
أدفاً ها . قال : لأن الأفعال لا تُزاد .

وقال بعضهم : إن « الذي » تكون حرفاً ، على مذهب يونس ،  
والفراء ، لأنها تكون عندهما مصدرية ، لا تحتاج إلى عائد .

وقد كان حق هذه الألفاظ أن أذكرها في باب الثلاثي ،  
والرباعي . وإنما أهملت ذكرها هناك ، لشهرتها ، وغرابة القول  
بمخبريتها . وللكلام عليها موضع ، هو أليق به من هذا الكتاب .

والله <sup>(١)</sup> الموفق للصواب ، وإليه المرجع والمآب . والله ،

(١) سقطت هذه الفقرة من ب و ج . وفي ب :

والحمد لله رب العالمين . وصلواته على سيد المرسلين ، محمد ، وآله  
وصحبه أجمعين .

كُل كتاب الحلي الذي في حروف المعاني ، من نسخة ، فيها أنها  
كتب من نسخة مؤلفها ، حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي ، الرازي  
نسباً ، المالكي مذهباً . عفا الله عنه . وكان الفراغ ، من هذه النسخة  
البارقة ، في يوم الثلاثاء ، التاسع والعشرين من ذي الحجة الحرام ، آخر  
شهور سنة أربع وخمسين وثمانمائة ، على يد فقير رحمة ربه ، عبد القادر بن  
علي بن أحمد ، الطونجي بلدأ ، الشافعي مذهباً . عفا الله ، تعالى ، ذنوبه .  
وستر عليه ، في الدارين ، عيوبه . آمين .

سبحانه وتعالى ، المسؤؤل أن يجعلنا ممن دُعي فأجاب ، وأن يرشدنا  
للتسديد في السؤال والجواب ، وممن فهم الحكمة وفصل الخطاب ،  
[ وأن يصلتى على ] سيدنا محمد ، ﷺ ، وعلى آل والأصحاب ،  
وتابعيهم إلى يوم المآب ، آمين .

★ ★ ★

## فهرس الآيات

الآية	الصفحة
١ - الفاتحة	
٧	٣٠١
٢ - البقرة	
٢	٢٩٠
٦	٢٠٥، ٣٥، ٣٢
١٣	٣٨، ٣٧
١٩	٣١٠
٢٠	٣٧
٢٢	٣٩
٣٠	١٩٢
٤٣	٢٠٨
٤٤	٣١

٢٤٥	واقفوا يوماً لا تميزي نفس عن نفس شيئاً	١٢٣ و ٤٨
٥٨٠	لملكم تهنتون	٥٣
٣٩	إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم المعطل	٥٤
١٤٤	اهبطوا مصراً	٦١
٢٢٩	مهي كالحجارة أو أشد قسوة	٧٤
٣١٠	لما يهبط من خشية الله	٧٤
٢٨٧	يود أحدم لو يعمر	٩٦
٢٢٩	أو كلما عاهدوا عهداً	١٠٠
٥٨٧	ولكن الشياطين كفروا	١٠٢
٢٨٤	ولو أنهم آمنوا واقفوا لثبوتة	١٠٣
٣٣٦	ما تنسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها	١٠٦
٤٧٧	واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان	١١٢
٢٢٨	وقالوا كونوا هوداً أو نصارى	١٣٥
١٣٣	وإن كانت لكبيرة	١٤٣
٢٥٨	قد زى قلب وجبك في السماء	١٤٤
١٠٦	ولكل وجهة هو موليها	١٤٨
٥١٨	لئلا يكون للناس عليكم حجة.... ظلّموا منهم	١٥٠
٥٢١	إلا الذين ظلّموا منهم	١٥٠
٨٤	كما أرسلنا فيكم رسولاً	١٥١
٤٨١	كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم	١٥١
٩٧	والذين آمنوا أشد حبا لله	١٦٥
٤٧٦	وأتى المال على حبه	١٧٦

٢٥٠	ولكم في القصاص حياة	١٧٩
٢٢٠	وأن تصوموا خير لكم	١٨٤
٤٧٧	ولتكبروا الله على ما هداكم	١٨٥
١١١	فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي	١٨٦
٥٢٠٥١	ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة	١٩٥
٤٨١٤٨٤	وادكروا كما هداكم	١٩٨
٢٥٠	وادكروا الله في أيام معدودات	٢٠٢
٥٥٥٤٥٤٣	حتى يقول الرسول	٢١٤
٥٥٢	وزلزلوا حتى يقول الرسول	٢١٤
٤٦٦	وعسى أن تكرهوا	٢١٦
٤٦٢	وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن	٢١٦
	تجفوا شيئاً وهو شر لكم	
٣١٨	ويكفر عنكم من سيئاتكم	٢١٧
٣١٣	والله يعلم المفسد من المصلح	٢٢٠
٢٢٠	لئن أراد أن يمه الرضاعة	٢٣٣
٢٤٠	من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً (١)	٢٤٥
٢٢٢	وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله	٢٤٦
٣٣٠	أن آتاه الله الملك	٢٥١
٣٠٩	منهم من كلم الله	٢٥٣
٢١٢	ودروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين	٢٧٨

(١) وفي الحديد : ١١ .



٢٢٣	أن تفضل إحداهما فتذكر	٢٨٢
٣٠٠	لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا	٢٨٦
<b>٣ - آل عمران</b>		
١٨٦	سأذ هديتنا	٨
٦٨	قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني	٣١
٣٨٥	من أنصاري إلى الله (١)	٥٢
٣٥٥	ربنا آمنا	٥٣
١٣٢	إن هذا هو القصص الحق	٦٢
٣٤٨	ها أتم هؤلاء	٦٦
٢٢٤	قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد	٧٣
٤٢	ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار	٧٥
١٣٧	لما آتيتكم من كتاب وحكمة	٨١
٥٢٣	فأما الذين أسودت وجوههم أكفرتم	١٠٦
٤٠	ولقد نصركم الله بدر	١٢٣
٥٨٠	لعلكم تشكرون	١٢٣
٣٢٤	وما محمد إلا رسول	١٤٤
٣٧١	وقالوا لاخوانهم إذا ضربوا في الأرض	١٥٦
٣٣٢	فبها رحمة	١٥٩
٤٦٥٤٩٤	ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم	١٧٨

(١) وفي الصف : ١٤ .

٣١٤	حتى يمر الخبيث من الطيب	١٧٩
١٠٥	ما كان الله ليذر المؤمنين	١٧٩
٢٥١	فما الحياة الدنيا في الآخرة إلا متاع	١٨٥
٤ - النساء		
٢٨٦٢٨٤	وليحس الذين لو تركوا من حلهم ذرية صمافاً خافوا عليهم	٨
٥٢١	إلا ما قد سلف	٢٢
١٢١	يريد الله ليبين لكم	٢٦
٥١٥	ما فعلوه إلا قليل منهم	٦٦
٣٥٦	يا ليتني كنت معهم	٧٣
٣٣٠	إلا أن يصدقوا	٩١
٢٩٠	ولو على أنفسكم	١٣٥
٥١٥٥١١	ما لهم به من علم إلا اتباع الظن	١٥٧
٣٩	فظلم من الذين هادوا حرمنا	١٦٠
٥٩٢	لكن الله يشهد بما أنزل إليك	١٦٦
٤٩٤٤٧	كفي بالله شهيدا	١٦٦
٤٠	قد جاءكم الرسول بالحق	١٧٠
٣٣٣	إنما الله إله واحد	١٧١
٢٢٥	يبين الله لكم أن تضلوا	١٧٦
٥ - المائدة		
٤٤	وامسحوا برؤوسكم	٦

٤٠٥	قال الله : إني معكم	١٢
٣١٠	من أحل ذلك كتبنا على بني إسرائيل	٣٣
٦٨	من يرتد منكم عن دينه فسوف	٥٤
٤٨٠	أذلة على المؤمنين	٥٤
١٢٥	لبئس ما كانوا يعملون	٦٢
١٧١	ثم عموا وصموا كثير منهم	٧١
٢٢٠	وحسبوا أن لا تكون فتنة	٧١
١٣٦	وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمس	٧٣
٢٢٣	وما لنا لا نؤمن بالله	٨٤
٣٤٦	فهل أتم متبهون	٩١
٦٦	ومن عاد صبتهم الله منه	٩٥
٢١٨	ونعلم أن قد صدقنا	١١٣
٣٢	أأنت قلت للناس اتخذوني	١١٥
٣٥٠	وكننت أنت الرقيب	١١٧

#### ٦ - الألقاب

١٦٣	ثم قضى أجلا وأجل مسمى عنده	٢
٣٨٨	ليجمعنكم إلى يوم القيامة	١٢
٢٥٩	قد نعلم إنه ليحزرك الذي يقولون	٣٣
٣١٨	ولقد جاءك من نبأ المرسلين	٣٤
٤١٢	كتب ربكم على نفسه الرحمة .... فإنه غفور رحيم	٥٤

٤٣١	قل الله ينجيكم منها ومن كل كرم ثم أتم تشركون	٦٤
١٢٣٤١٢١	وأمرنا لنسلم	٧١
٤٠٩	ولا تخافون أنكم أشركم بالله	٨١
٤١٨	وما يشرككم بها إذا حانت لا يؤمنون	١٠٩
٢٥٦	وقد فصل لكم	١١٩
٧٧	مهم فيه شركاء	١٣٩

### ٧ - الأعراف

٦٢	وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا	٤
٣٠٣	مامسك ألا تسجد	١٢
٤٧٢	لأصعدن لهم صراطك المستقيم	١٥
١٣٦	وإن لم تنعروا لنا وترحمنا لكفور	٢٣
٢٥٠	ادخلوا في أمم	٣٨
٩٩	سقناه للذم ميت	٥٧
٣١٧	ما لكم من إله غيره	٥٩
٥٥٢١٥٤٣	حتى عموا وقالوا	٩٥
٤٧٨	حقيق على ألا أقول	١٠٥
٦١١	مها تأتينا به من آية	١٣١
١٧٢	قال فرعون : وآمنتم	١٣٣
٤٢٢	ألس ربكم قالوا : بلى	١٧٢
٢٠٩	إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم	١٩٤

## ٨ - الأنفال

٤٠٦	وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون	٥
١٨٨	وذكروا إذ أنتم قليل	٢٦
٣٥٠	إن كان هذا هو الحق	٣٢
١٨٣	وما كان الله ليعذبهم	٣٣
٥٢٢	إلا تعلموا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير	٣٣
٦١٧	ولو أراكم كثيراً لفشتم وتتارعتن في الأمر	٤٣
	ولكن الله سلم	
٣٣٣٤١٤٢	وإما تخافن	٥٨
٢٥٠	لمسكم فيما أحدثتم	٦٨

## ٩ - التوبة

١٦٧	التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون	١٢
	الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر	
٣٣١	وضاقت عليكم الأرض بما رحبت	٢٥
٢٥١	فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل	٣٨
٣١٠	أرضيم بالحياه الدنيا من الآخرة	٣٨
٥٢٢	إلا تنصروه فقد نصره الله	٤١
١٩٤	إدما في النار	٤١
٣٧١	ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد	٩٢
٥٣٠	وآخرون مرجون لأمر الله... وإما يتوب عليهم	١٠٦

٣٠٨	من أول يوم	١٠٩
٢٤٧	وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة	١١٤
٦٠٦	فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة	١٢٢
٣٣٣	وإذا ما أنزلت سورة	١٢٤

### ١٠ - يونس

٢١٨	وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين	١٠
٣٢٩	قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي	١٥
٣٨٧	ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم	٢٥
٥٥	جاء سيئة مثلها	٢٧
٣١	أثم إذا ما وقع	٥١
٢٣٥	قل إي وربي	٥٣
١١١	فذلك فلتعرجوا	٥٨
٣٨١	ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم	٦٢
٤٠٥	ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون	٦٢
١٢٣	ربنا ليضلوا عن سبيلك	٨٨
٦٠٨	فلولا كانت قرية آمنت	٩٨

### ١١ - هود

٣٨١	ألا يوم يأتيهم ليس معروفاً عنهم	٨
٦٤	ونادي نوح ربه فقال : رب	٣٥
٢٥٢	اركبوا فيها	٤١
٤٠	يا نوح اهبط بسلام	٤٨

٢٤٧	وما نحن ناركي آلهتنا عن قولك	٥٣
٣٢٠	ما لكم من إله غيره	٦١
٣٣	قالوا يا سميب أصلاتك	٨٧
١١٨٦١٠٦	صال لما يريد	١٠٨
٣٣٠	خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض	١٠٨
٢٦٨	وإن كلاً لما	١١١
٢٠٨	وإن كلاً لما ليومئذهم	١١١

#### ١٢ - يوسف

٥٩٦	فلما ذهبوا به وأجمعوا	١٥
٢٨٤	وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين	١٧
٩٧	هيت لك	٢٣
٥٥٩	وقلن حائى لله	٣١
٢٥٠	قالت فذلكن الذي لمثني به	٣٢
١٤١	ليسجنن وليكون	٣٢
٣٨٧	رب السجن أحب إلي	٢٣
٥٤٢	حتى حين (١)	٢٥
٥٤٨	ليسجنه حتى حين	٣٥
٥٥٨	ليسجنه عشى حين	٣٥
٣٥٥	يوسف أعرض عن هذا	٣٩
١٠٦	إن كنتم للرؤيا تصبرون	٤٣

(١) والمؤمنون : ٢٥ و ٥٤ والصفوات : ١٧٤ و ١٧٨ والناريات : ٤٣ .

٤٢	هل آمنكم عليه	٦٤
٦٧	إن كان قبضه قد من قبل فصدقت	٧٧
٦٨	قالوا إن يسرق فقد سرق أخ	٧٧
٥٧	تالله تفتأ تذكر يوسف	٨٥
٣٤٣	قالوا أإنك لأنت يوسف	٩٠
١٣٥	تالله لقد آثرك الله	٩١
٥٩٦٠٢٢١	طما أن جاء الشير	٩٦
٤٥	وقد أحسن بي	١٠٠

### ١٣ - الرعد

٤٧٦	وإن ربك لئنو مغفرة للناس على ظلمهم	٦
٢٠٦	أم هل تستوي الطلمات والنور	١٦
٣٤٢	قل : هل يستوي الأعمى والصير أم هل	١٦
	تستوي الطلمات والنور أم جعلوا	
٢٠٦	أم اتخنوا من دونه أولياء	١٧
٣١	أفمن هو قائم على كل نفس	٣٣

### ١٤ - ابراهيم

٣٢٠	وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه	٤
٢٥٢	فردوا أيديهم في أفواههم	٩
١١٣	قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة	٣١
٣٨٩	فاحمل أثمهم من الناس تهوى إليهم	٣٧



١٨٤٠١١٧	وإن كان مكرم لتروى منه الحال	٤٦
	<b>١٥ - الحجر</b>	
٤٥٦٠٣٣٥	رما يود الذين كفروا	٢
٤٤٤	رما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين	٢
٥١٣	إن عبادي ليس لك عليهم سلطان ... من الناوين	٤٢
	<b>١٦ - التحل</b>	
٣٣٦	وقه يسجد ما في السماوات وما في الأرض	٤٩
٤١٣	لا جرم أن لهم النار	٦٢
٩٧	والله حمل لكم من أنفسكم أزواجاً	٧٢
١٢٧٠١٢٤	وإن ربك ليحكم بينهم	١٢٤
	<b>١٧ - الاسراء</b>	
٣٠٨	من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى	١
٩٣	أرأيتك هذا الذي كرمت علي	٦٢
٣٦٥	وإذن لأذقناك	٧٥
٣٦٢	وإذن لا يلبثون	٧٦
١٠١	أقم الصلاة للولك الشمس	٧٨
٢١٥	إن كان وعد ربنا لمفعولاً	١٠٨
٢٧٩	قل لو أتممتملكون خزائن رحمة ربي	١٠٠
١٠٠	ويخرون للأدقان	١٠٩
	<b>١٨ - الكهف</b>	
٣١٠	ويلبسون ثياباً خضراً من سندس	٣١

٣١٨	يحلون فيها من أساور	٣١
٤٠٢	لكننا هو الله ربي	٣٨
٦٨	إن ربي أنا أقل منك مالاً	٤٠،٣٩
٥٩٥	وتلك القرى أهلكتناهم لما ظلموا	٥٩
٥٣٠	إما أن تعدب وإما أن نتحد بهم حسا	٨٦
١٦٧	وثامنهم كلهم	١١٢

### ١٩ - مريم

٩٨	فهب لي من لدنك ولياً	٤
٢٦٨	ولم أكن بدعاءك رب شقياً	٤
٤٧٢	وهزى إليك	٢٥
٢٤٤٠١	وهزى إليك بمجدع النخلة	٢٥
١٤٢	طامرين	٢٦
٢٠٧	طامرين من النسر أحداً	٢٦
١٦٣	هل تعلم له سمياً ، ويقول الانسان	٦٦،٦٥

### ٢٠ - طه

٥٨٠	لعله يتذكر	٤٤
٣٩٨	إن هذان لساحران	٦٣
٣٧٩	فإذا حالهم وعميمهم يخيل إليه من سحرهم أنها تسمى	٦٦
٢٥١	ولأصلبناكم في حدود النحل	٧١
٥٥٤	قالوا : لن نبرح عليه ما كفين حتى يرجع إلينا موسى	٩١

٣٣٦ وما تلك يميناك يا موسى ١٧٠

### ٢١ - الألياء

١٧١	وأسروا النجوى	٣
٣٢٠	ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث	٢٠
٥١٨	لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا	٢٢
٣٠٦	هذا ذكر من معي	٢٤
١٩٤	وجعلنا من الماء كل شيء حي	٣٠
٣٦٨	أفإن مت فهم الخالدون	٣٤
٩٩	ونصع الموارين القسط ليوم القيامة	٤٧
١٣٥	وتأفة لأكيذن أصدامكم	٥٧
٣١٣	ونصرناه من القوم	٧٧
٣٠٣	وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون	٩٥
٣٩٦٤٧٦	أما إلهمك إلا واحد ...	١٠٨

### ٢٢ - الحج

١٦٣	لنئين لكم وقرى الأرحام ما نشاء	٥
٢٤	ومن الناس من يعبد الله على حرف	١١
١١٢	ثم ليقطع	١٥
٥١	طيمدد بسب	١٥
٤٠٦	إن الذين آمنوا والذين هادوا ... يحصل بينهم	١٧
٥١	ومن يرد فيه بالحداد	٢٥

٣١٦٤٣١٠	فاحتبوا الرجس من الأوثان	٣٠
٦٢	ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فصبح الأرض نخصرة	٦٣
٣٣	ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء	٦٣

### ٢٣ - المؤمنون

٢٥٩	قد أفصح المؤمنون	١
٤٣٢	فشارك الله أحسن الخالقين ، ثم إنكم بعد ذلك لبيتون ، ثم إنكم ...	١٦-١٤
٢٢١	فأوحينا إليه أن اصنع الفلك	٢٧
٣٣٢	عما قليل	٤٠
٢٤٧	عما قليل ليصبحن نادمين	٤٠
٢٣٥	ولدينا كتاب يعطى بالحق ، وهم لا يظلمون بل قالوبهم في غمرة	٦٣
٢٣٥	أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق	٧٠

### ٢٤ - النور

٢١٩	والخامسة أن غضب الله عليها	٩
٥٩٩	ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأنا الله تواب حكيم	١٠
٥٩٨	ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكني منكم من أحد أبداً	٢١
٢٩٩	ريتوبة لا شرقية ولا غربية	٣٥

٢٢٤	لم يكدرها	٤٠
٢٣١	أو يوت آبائكم	٦١
٢٥٧،٢٥٥	قد يعلم ما أتم عليه	٦٤

#### ٢٥ - الفرقان

٣٢٠	ما كان لنا أن نتخذ من دونك من أولياء	١٨
٤٠٦	إلا أنهم ليأكلون الطعام	٢٠
٤٢	ويوم تتقق السماء بالنفام	٢٥
٤١	فأسأل به خيراً	٥٦

#### ٢٦ - الشعراء

٣٢	ألم زيك فينا وليداً	١٨
٣٤	وتلك نعمة تمنها علي أن عبدت بي إسرائيل	٢٢
٢٢٠	والذي أطمع أن يعفر لي	٨٢
٢٨٨	فلو أن لنا كرة فسكون	١٠٢

#### ٢٧ - التحل

٣٥٥	ألا يا سجودوا	٢٥
٣٨	بسم الله الرحمن الرحيم	٣٠
٥١٠	ألا تعلموا	٣١
٣٨٧	والأمر إليك	٣٣
١٠٧	ردف لكم	٧٢

٥٢٨٤٢٠٦	أمّاداً كنتم تعملون	٨٤
٦٧	من جاء بالسيئة فكذب وجوههم في النار	٩٠

### ٢٨ - القصص

٤٧٥	إن فرعون علا في الأرس	٤
٣٠٠	لا تحاي ولا تحرفي	٧
١٢٣٤١٢١	فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزماً	٨
٦٤	هوكره موسى ققى عليه	١٥
٤٧٢٠٢٤٤	واصم إليك جناحك	٣٢
٣٥٠	وكنا نحن الوارثين	٥٨
٤٠٥	وآتيناه من الكوز ما إن معانجه لتتوه	٧٦
٨٤	وي كأنه لا يملح الكافرون	٨٢

### ٢٩ - العنكبوت

٤٦٦	أحسب الناس أن يتركوا	٢
٣٩	فكلاً أخذنا نذبه	٤٠
٤٠٨	أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب	٤٧
١١٠	لكفروا بما آتيناهم وليتمتوا ما سوف يملون	٦٦
١١١	ولسحمل خطاياكم	١٢٠

### ٣٠ - الروم

٣٠٩	له الأمر من قبل ومن بعد	٤
-----	-------------------------	---

٣١	أو لم يسيرا	٩
٣٧٩	ثم إذا أتم حشر تنتشرون	٢٠
٧٦	فأتم فيه سواء	٢٨
٣٧٦	وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون	٣٦
٣٧٧	فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون	٤٨

### ٣١ - لقلات

٢٨٢، ٢٨١، ٢٧٣	ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يملء من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله	٢٧
٤٠٩	ذلك بأن الله هو الحق	٣٠

### ٣٢ - السبعينة

٢٠٧	أم يقولون اقراء	٣
-----	-----------------	---

### ٣٣ - الأحزاب

٤٩	وكفى الله المؤمنين القتال	٢٥
٥٨١	وما يدريك لعله الساعة تكون قريبا	٦٣

### ٣٤ - صبا

٢١٨	بيئت الجن أن لو كانوا	١٤
٣٤٢	وهل يجازي إلا الكفور	١٧
٣٢٧	ومزقناهم كل ممزق	١٩

٢٢	وإنا أو آياكم لعلى هدى	٢٤
٥٣١	وإنا أو إياكم لا ما على هدى أو في صلال مين	٢٤
٦٠٢٤٥٩٨	لولا أتم لكما مؤمنين	٣١
١٦١	وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقرمكم عندنا رلقى	٣٧

### ٣٥ - فاطر

٣١٧	هل من حالى غير الله	٣
٣٣٥	إعنا يحشى الله من عباده العلماء	٢٨
٣١٤	مادا خلقوا من الأرض	٤٠

### ٣٦ - يس

١٣١	واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون	١٣
٥٩٣	وإن كل ما جميع لدينا محضرون	٣٢

### ٣٧ - الصافات

٢٩٩	لا فيها عول ولا م عنها ينفون	٤٧
١٦٦٤١٠١	فلا أسلما وتله لالحين وناديناه	١٠٣
٢١٨	أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا	١٠٥-١٠٤
٤٢٤٤٠٤٣٧	وإنكم لتمرون عليهم مصحين وبالليل	١٣٨-١٣٧
٤١٠	فلولا أنه كان من المسبحين	١٤٣
٢٢٩	وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون	١٤٧
٣٣	أصطفى البات على البين	١٥٣



٣٨ - ص

١٠١	دل كنوا فالحق لما جاءهم	٥
١٩٩٠١٦٩	حنات عدن مفتحة لهم الأبواب	٥٠
٧٢	هذا وليدوقوه	٥٧

٣٩ - الزمر

٤٢٧	حلقتكم من نفس واحدة ثم حمل منها زوجها	٦
٣٦	أمن هو قانت	٩
٣١١	فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله	٢٢
٣٤ ١٦٥٤	أليس الله بكاف عبده	٣٦-٣١
٣٧٢	وسيق الذين كفروا إلى جهنم	٧١
٣٧٢، ٣٧١، ١٦٧، ١٦٦	حتى إذا جازوها وتحت أبوابها	٧٣-٧١

٤٠ - عافر

٣٣١	أتقتلون رجلا أن يقول ربي الله	٢٨
٧٤	لعلني أبلغ الأسباب أسباب ...	٣٦
١٨٨	فسوف يلهون إذا الأغلال في أعناقهم	٧٠-٦٩

٤١ - فصلت أوحم أو السجدة

٤١٦	قل : إنا نوحى إلي أسما إلهكم إله واحد	٦
-----	---------------------------------------	---

٥٨١	فأطلع	٣٦
٥٤	وما ربك سلام لتמיד	٤٧
<b>٤٢ - الشورى</b>		
٢٤١	ينزوكم فيه	١١
٩٠٠٨٨٠٨٧٠٨٠٠٧٩	ليس كمثل شيء	١١
٣٥٣	ويكأن الله يسط الررف لمن يشاء	١٢
٣١٤	يطرون من طرف حفي	٤٥
<b>٤٣ - الزخرف</b>		
٥٩٣	وإن كل ذلك لنا متاع الحياه الدنيا	٣٥
١٨٩	ولن ينعمكم اليوم إذ ظلمتم	٣٩
٥٩٥٣٧٧٩٠٣٧٧	فلما جاءهم بآياتنا إذا هم منها يضحكون	٤٧
٣١٠	لحملنا منكم ملائكة	٦٠
١١٠	ليقص علينا ربك	٧٧
٣٦٨	قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين	٨١
<b>٤٤ - المخان</b>		
٥٢١	إلا الموتة الأولى	٥٦
<b>٤٥ - الجاثية</b>		
٣٦٩	وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان يحتمهم	٢٥
٥١٤٠٤٩٦	إن نظن إلا ظناً	٣٢

	٤٦ - الأحقاف	
١٨٩	وإذ لم يهتدوا به فسيقولون	١١
٣٢	أذهبتم طياتكم في حياتكم الدنيا	٢٠
٣١٨	ينفر لكم من دنوبكم	٣١
	٤٧ - عم	
٤٦٧	فهل عسيتم	٢٢
	٤٨ - الفتح	
٢١٣	لتدخان المسجد الحرام إن شاء الله	٢٧
	٤٩ - الحجرات	
٤١٠، ٢٧٩	ولو أنهم صبروا	٥
	٥٠ - ق	
٢٢٥	دل عصوا أن جاءهم	٢
	٥١ - النازعات	
٤٠٩	إنه لحق* مثل ما أنكم تنطقون	٢٣
	٥٣ - النجم	
٣٧٠	والنجم إذا هوى	١
٢١٩	وأن ليس للإنسان إلا ما سعى	٣٩
	٥٥ - الرحمن	
٤٧٦	كل من عليها فان	٢٦

٥٦ - الواقعة

٣٧٢	إذا وقعت الواقعة	١
٣٧٣	حافضة رامة	٣
٣٧٢	إذا رجت	٤
٢٨٣	لو نشاء جيلناه أحابا	٧
٨٧	وحوور عين ...	٢٣-٢٢
٦٢	إنا أنشأناهن إنتشاء فصلناهن أنكارا	٣٦-٣٥
٦٥	لآ كلون من شجر ...	٥٢
٦٠٦	فلولا تتسكرون	٧٠
٥٢٥	فأما إن كان من القرين فروح	٨٩-٨٨

٥٧ - الحديد

٢٢٢	وما لكم إلا تنفقوا	١٠
٣٣	لم يأن للدين أسوا	١٦
١١٦	لئلا يعلم أهل الكتاب	٢٩

٥٨ - الحديد

٣٣	لم تر إلى الذين تولوا قوماً غضب الله عليهم	١٤
٣٠٣	لئلا يعلم أهل الكتاب	٢٩

٥٩ - الحشر

١٣٦	لئن أخرجوا لا يخرجون معهم	١٢
-----	---------------------------	----

١٢٥	لأتم أشد	١٣
	٦٥ - المتحنة	
٢٢٥	أن تؤمنوا بالله ربكم	١
	٦١ - الصف	
١٢٣	يريدون ليطنوا	٨
	٦٢ - الجمعة	
٣٧١	وإذا رأوا مجارةً أو هوماً انفضوا إليها	١١
	٦٣ - المناقون	
٤٠٦	والله يعلم إنك لرسوله	١
	٦٥ - الطلاق	
١١٠	لينفق ذو سعة من سعته	٧
	٦٦ - التحريم	
١٦٧	ثبات وأبكارا	٥
٤٢	من أيديهم وبأيمانهم	٨
	٦٧ - الملك	
١٧٢	وإليه النشور وأمتهم	١٥ - ١٦
٢١٠	إن الكافرون إلا في عرور	٢٠
	٦٩ - الحاقة	
٥٨٢	يألتها كانت القاضية	٢٧

	٧٠ - المعارج	
٤٦٤١	سأل سائل بمداد واقع	١
	٧١ - نوح	
٣٣٣	بما خطاياهم	٢٥
	٧٢ - الجن	
٤٠٨	قل : أوحى إليّ أنه استمع	١
٦٧	ومن يؤمن ربه فلا يخاف	١٣
	٧٣ - المزمل	
٥١٢	قم الليل إلا قليلاً نصمه	٣
٢١٨	علم أن سيكون	٢٠
	٧٤ - المدثر	
٥٧٤	نا لكم عن التذكرة مرضين	٤٩
	٧٥ - القيامة	
١٢٧، ١٢٦	لأفهم يوم القيامة	١
٢٦٣	وحوه يومئذ ناصره إلى ربه فأظره	٢٢
٢٩٧	فلا صدق ولا صلى	٣١
	٧٦ - الانسان أو الحجر	
٣٤٥، ٣٤٤، ٣٦٨	هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً	١

٥٣٠	إما شاكراً وإما كفوراً	٣
٤٣	يُشرب بها عباد الله	٦
٢٣٠	ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً	٢٤
	٧٧ - المرسلات	
٣٣	ألم نهلك الأولين	١٣
	٧٨ - التبا	
٥٩	كلا سيمطون	٤
	٧٩ - التازيات	
٣٨٨	قل هل لك إلى أن تزكى	١٨
١٩٩	فإن الحنة هي المأوى	٤١
	٨٠ - عبس	
٥٨٠	وما يدريك لعله يزكى	٣
	٨٢ - الانفطار	
٦٤	الذي خلقك فسواك فعداك	٧
	٨٣ - المطففين	
٤٧٨	إذا اکتالوا على الناس يستوفون	٢
٤٢	وإذا مروا بهم	٣٠
	٨٤ - الانشقاق	
٣٦٨	إذا السماء انشقت	١
٢٤٧	لتركن طقاً عن طبق	١٩

	٨٦ - ١ رق	
١٣٣	إنه على وجهه لقادر	٨
	٨٧ - الأعلى	
٢١٤	فذكر إن نفعت الذكرى	٩
	٨٩ - الفجر	
٣٤٥	هل في ذلك قسم لذي حجر	٥
٩٩	يا ليتي قدمت لحياتي	٢١
٣٨	وجاء ربك	٢٢
	٩٠ - البلد	
١٩٥	لا أقسم بهذا البلد	١
٦٠٨٤٢٩٨٤٢٩٧	فلا اتضح العقبة	١١
٢٩٩	ثم كان من الذين آمنوا	١٧
	٩٢ - الليل	
٣٧٠	والليل إذا ينشئ	١
	٩٣ - الضحى	
٤٥٩٤١٢٦	ولسوف يعطيك ربك فترسى	٥
٣٢	ألم يجدك يتيماً فآوى	٦
٥٢٥	فأما اليتيم فلا تقهر	٩
٥٢٥	وأما بنعمة ربك فحدث	١١



	٩٤ - الانشراح	
٣٤٢٠٢٦٧	لم تشرح لك صدرك	١
	٩٦ - العلق	
١٧٧٠١٤٤	لسمعا	١٨-١٥
	٩٧ - القدر	
٥٥٠	حتى مطلع العجر	٥
	٩٩ - الزلزلة	
٩٩	بأن ربك أوحى لها	٥
	١٠٣ - العصر	
٤٠٥٠١٩٤	والعصر إن الاسان لي حصر	١
	١٠٦ - قريش	
٣١١	أطممهم من جوع	٤
	١٠٨ - الكوثر	
٤٠٤	إنا أعطيناك الكوثر	١
	١١٠ - النصر	
٣٧٠٠٣٦٨	إذا جاء نصر الله والفتح	١
	١١٢ - الاخلاص	
٢٦٦	لم يلد ولم يولد	٣

## فهرس الأعداد

٣٥	وإن زنى وإن سرق
٤١	ما يسرفي بها حمر السم
٦٩	فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها
١٠١	صوموا لرؤيته ، وأنظروا لرؤيته
١٤٠	ليس من أمر امصيام في السمر
١٤٣	فإما أدركن واحد منكم الدخال
١٧٠	يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار
٢٠٧	أن تعبد الله كأنك تراه فإنك إن لا تراه فإنه يراك
٢١٣	وإنا إن شاء الله بكم لاحقون
٣٧٣	إني لأعلم إذا كنت عبي راصية وإذا كنت علي عضبي
٤٢٢	« ألسم ترون ذلك » قالوا : نعم
٤٧٩	من حلف على يمين
٥٢٤	أما بعد ما بال رجال
٥٤٠	ويم النبي نعم محمد بيده
٥٦٥	أسامة أحب الناس إلي ما حاش فاطمة
٥٨٠	لعلنا أعجلناك

## فهرس القواني

١٢٨	شهرته	رؤية			
٢١١	بنصوبا			د	
٣٢٥	معدنا		٤٠١		وفاء
٣٣١	دهانا		٣٤٥٤٨٠	مسلم بن مجد	دواء
١١٩	يُصاب		٥٣٩	رهير	الديمان
٤١	طيب	علقمة	٥٦٧		الديلاء
٤٢	الثالب	راشد بن عبد الله	٣٢٠	ان قاسم	واتهام
١١٤	نصيب		٣٢١	د	وباء
١٦٥	شبا	الأسود بن يعمر	٤٥٦	عدي بن الرعلاء	نجلاء
١٦٥	الخب	د			
١٥٠	أقرنه	الفرردق			ب
١٧٠	كتابها				
٢١٠	الخلوب	حار	٤٢٧	أو دؤاد الأيادي	اصطرب
٢٥٨	سرحوب	امرؤ القيس	٨٢		حبنا
			١٠٣	التبي	ما أصبى

٥٨٤	دُولَاتِيهَا	٢٧٩	مَعْتَبُ	النَطْمَشِ الصَّبِيِّ
٥٨٤	يَمَانِيهَا	٣٥٢	الْأَشْشَبُ	
٥٨٤	رَفْرَاتِيهَا	٣٥٢	الرَزْوَمَةُ	
٢٠٥	الطَّلْحَاتِ عِيْدَاتِهِ بِنِ قَيْسِ الرِّقِيَاتِ	٣٨٧	أَجْرُ	النَّابِئَةِ
		٣٣٠	عَائِنَا	
	ج	٤٦٢	قَرِيبُ	هَدْبَةَ بِنِ خُضْرَمِ
٥٢	الْفَلَجُ	٤٩٨	الطَّلَابُ	نَقِيلِ بِنِ حَيْبِ
٥٢	بِالْفَسْرَجِ	٤٩٨	النَّالِبُ	د
٥٠٥٤٤٣	أَبُو دُوَيْبِ	٥٤	قَارِبِ	سَوَادِ بِنِ قَارِبِ
٤٤	عَمْرُ بِنِ أَبِي رَيْبَعَةَ	٦٥	فَالْأَيْبِ	سَلْمَةَ بِنِ دَهْلِ
		٩٨	دَهَابِ	عَلِيِّ بِنِ أَبِي طَالِ
	ح	٢٢٧	مَحْطَبِ	أَمْرِؤِ الْقَيْسِ
		٣٠٧	تَقَصَّبِ	جَنْدَلِ بِنِ عَمْرُو
١٤٣	جَانْحَا	٣٦٧	فَارْعَبِ	النَّمْرِ بِنِ قَوْلِ
٦١٤	صَحَّاحُ	٤٣٥	تَنْبِ	الْكَيْتِ
١٠٧	فَامَسْتَرَا حُنُوَا سَعْدِ بِنِ مَالِكِ	٥٢٤	الْمَوَاكِبِ	الْحَارَاتِ الْخَزْرَوِيِّ
١٨٧	صَحِيحُ	٥٧٥	خَلْبِ	رُوَيْةِ
٢٨٦	وَصَفَائِحُ			ف
٢٨٦	صَانِعُ			
٤٩٠٠١٨٧	صَحِيحُ	٣٨٢	تَيْبِ	عَمْرُو بِنِ قَمَاسِ
٣٢	رَاحِ	٣٨٤	النَّقَلَاتِ	
٢٨٢	لَيْدِ	٤٨٩	أَجْنَبِ	شَيْبِ التَّنْظِي
٢٨٢	الرِّمَاحِ			

٦١٩	وَمَوْحَدُ سَاعِدَةٍ مِنْ حَوْثِيَّةٍ	٤٦٠	وَالْحَوَائِجُ قِطَامِ بْنِ رِوَاحَةَ
٥٠	رِيَادِ قَيْسِ بْنِ رَهَيْرِ		
٨٩	مِنْ أَحَدٍ		
١٠٧	وَمُعَاهِدِ ابْنِ مِيَادِهِ		
١١٧	لِفَرْدٍ		
٢٠١	مَتَعَدِّ		
٢٠٨	الْمُتَمَعَّدِ عَاتِكَةَ	٩٨	تَرَدُّدًا الْأَحْضَى
٢٥٢	قَلْبِي حَمِيدِ الْأَرْقَطِ	١٣٨	غَدَا عَمْرُ بْنُ أَبِي رَيْبَةَ
٢٥٩	بِرِصَادِ شِمَاسِ الْهَنْدِيِّ	١٤٩	الشُّهُودَا رَوْبَةَ
٢٦٠، ١٤٦	وَكَانَ قَدِ الْبَانَةِ	٢٢٠	أَحَدًا
٢٩٢	إِلَى هَدِيٍّ	٤٠١	الْجَوَادِ جَرِيرِ
٣١٤	فِي عَدِ	٢٨٣	وَسَجُودَا كَثِيرِ عَزَّةِ
٣٤٧	الْمَعْدِدِ طَرْفَةَ	٣٥٦	مَا تَوَسَّدَا
٣٤٩	النَّائِفَةِ	٣٩٤	أَسَدَا
٤٣٤	مَوْعِدِ الطَّائِي	٥٧١	مَوْجُودَا عَمْرُ بْنُ أَبِي رَيْبَةَ
٥٤٤	رِيدِ	٥٩٩	وَلَاجِسَدَا
٥٦٣، ٥٥٩	مِنْ أَحَدِ النَّابِئَةِ	٦١٨، ١٣٢	لَعَمِيدِ
٥٨٣	أَوْ أَسِيدِ بْنِ جَعْفَرِ	٢١١	يَزِيدِ الْمَلُوطِ الْقَرِيمِيِّ
		٢٦٤	كَانُوا الطَّرْمَاحِ
		٣٤٠، ٣٣٤	مِنْ سِوَدِ أَنْسِ بْنِ مَدْرَكَةَ
		٣٤٨	مَجَالِدِ
٨٨	أَوْسِ بْنِ حَجْرِ مَنَهْمِيرِ	٤٢٨	جَدِّ أَبُو نَوَاسِ
٢٦٧	الْحَارِثِ بْنِ مَسْرُ	٤٦٩	فَاعُودَهَا صَحْرِ بْنِ جَدِ
٢٦٧	دِ قُدْرِ		

٤٥٥٤٤٤٨	أبو دؤاد	المبار	٣١٨	عمر بن أبي ربيعة	يغير
٤٧١	مقاديرها	الأعور الشنقي	٥٠	امرؤ القيس	بتيقرا
٤٨٣	عمر بن أبي ربيعة	تنظر	٢٣١	د	فتنرا
٥٢٧	د	فيحصر	٣٠٣	أبو الجهم	تسخرأ
٥٤١	د	اعتدروا	٣٠٣	د	المسورا
٥٦٦	الإبشير	معنور	٣٤٠	د	دكرا
٥٨٩	رهير	تنظر	٣٦٢	د	شطيرا
٩٥	ابن قاسم	جر	٣٦٢	د	أو أطيرا
٩٥	د	حجر	٣٨٨	عمرو بن أحر	أحرأ
٩٥	د	يشكر	٤٩٦	د	ولا صرأ
١٩٨	أبو النجم	أسيرها	٤٩٧	الأعشى	اعتارا
١٩٨	راشد بن شهاب	عن عمرو	٥٢١	ذو الرمة	قرا
٥٣٤٤٢١٢	دريد بن الصمة	صبر	٥٤٩	د	الأصاعرا
٢١٧	الراعي	بالسور	٧١	عدي بن زيد	تصير
٢٣٠	جرير	على قدر	٨٣	د	الصرأر
٢٦٦	د	بالحار	١١٤	مصعب بن مرثد	دارها
٢٨٠	عدي بن زيد	اعتصاري	١١٤	د	وحرها
٢٨٥	الأخطل	أطهار	١٧٣	د	فانتظور
٢٨٩	مهلب	زير	٤٤٦٤٣٢٤٤١٨٩	المرردق	بشر
٢٨٩	د	القبور	٢٣٤	د	مواطير
٢٩٩	د	والمكر	٢٤٠	د	ندير
٣٣٢	د	والنمر	٣٦٠	مصر بن رمي	دعائر
٣٥٢	زيد بن عمرو	ضر	٤٣٩	ثابت قطة	عرا

	ع	٣٥٦	من جاري
		٣٨٤	التناوير
٨١	جمعا	٤٢١	طامير
٨١	معا	٤٢١	الخواطر
١٠٢	ليلة معا	٤٣٤	المجيد
٢٠٣	متمم بن فورية	٤٣٤	جيتير
٢٠٣	على المعنة	٥٠٤	الأشبار
٢٦٢	تسمه	٥٣٣	إلى ناري
٤٩٢	وشخدا	٥٩٠	المشافير
٦٠٦	رواجا	٥٩٨	عوري
٦١٠	المقما		
٥٥	جرير		
٦٣	أحما		
١٧٦	يُستطاع		
٢٣٠	الوافع	٥٤٤	يتوسا
٢٣٠	الناينة	٩٨	والآس
٢٤٣	أبو ذؤيب	١٦٣	أنيس
٢٤٨	مالك بن عمرو	٤٧٣	الموس
٢٦٢	د	١٥٠	ليني
٣٠٢	فاندفوا		
٣٦٨	قطيع		
٤٠٧	تدقع		
٥٠٤	ويتنفع		
	لا يتقطع		
	الذرع	٤٥٨	الماس
	سرع		
	ياويع	٧٥	الرباط المتخل

١٧٧		الرَّيْقَةُ	٦١٣، ٥٠٩	مخون ليلي	شفيماً
٣١١	أبو نخيلة	المُرْقَمَا	٥٢٨	عباس بن مرداس	الضَّبِجُ
٣١١	د	الفُسْتَقَا	٥٦٦		مُولَعُ
٧٦	جميل	سَمَلِقُ	٧٢	النمر بن قولب	فاجزعي
٢١٨		صديقُ	٨٢		المَقْشَمُ
٢٨٨	قتيلة بنت النضر	المُحَنَّقُ	١٠٣	قيس بن ذريح	المُطَاعُ
٣٩١	الفضل النكري	فريقُ	١٧٦		راعي
٤٧٩	حميد بن ثور	تروقُ	٢٦٥		بَلَقَعُ
٢٢٢		العتيقُ			
٢٦٠	أخوير بن الجلي	بسارقِ			ف
٤٢٥	كعب بن مالك	تُخَلِّقُ	١٤٢	رؤبة	السيوفا
	ك		٢٢٧	ابن قاسم	ومُخَفِّفَةُ
			٢٢٧	د	ممرقة
			٣٢٨		الخرزُ
١٦٤	عبدالله بن همام	مالكا	٣٧٦	حرقة بنت النعمان	تَنْصِفُ
٤٧٠، ٤٦٦	رؤبة	عساكا	١٣٨		يعحروفِ
٤٦٨		عصিকা	١٥٧	ميسون بنت بحدل	الشفوفِ
٤٦٨		إليكا	٣٧٦		مُوَافِي
٣٥٠	زهير	تَسْلَكُ	٣٨٤		أَوْ تَهَيْفِ
			٤٩٤		بِأَسْيَافِ
	ل				ق
٨٩		في الفضائل	١٧٧		الفلَيْقَةُ



٤٤١	زهير	فواضيله	٩٠	رؤية	ما كور
٤٤٢	د	يطاولة	٢٨٧	علقة الفحل	دو خُصَل
٤٩٣		الأول	٤٢٠	طرفة	بجَل
٤٩٩	حسان	يَذْبُل	٤٧٨		يَعْتَمِل
٥٠٧		سبيل	٤٧٨		يَكَل
٥٣٣	الفرزدق	خيالتها	١١٣	أبو طال	تبالا
٥٥٢	جرير	أشكَل	١٣٧		جبيلا
٥٥٥	المقع الكندي	قليل	٢١٠		فيخذلا
٣٥	امرؤ القيس	فأجملي	٢٩٨، ٢٩٧	شهاب بن العيص	قعلة
٥٦	ابن قاسم	عَلِي	٣٠٢		لاللة
٥٦	د	أندل	٣٢٥	مجلس	ذبالا
٥٦		وكلد	٥٦٥	الأخطل	ققالا
٦٤، ٦٣	امرؤ القيس	فحو مل	٦٠٠	المري	لسالا
٧٥	د	مُثَيَل	٥٤	السنفري	أعحل
٧٧	ابن قاسم	باتصال	٦٠		زول
٧٧	د	لا اتصال	٨٢	الأعشى	والفئيل
٧٧	د	المتقال	١٠٢	جرير	أفضل
٧٨	د	حلي	٢٣٩	ليد	وباطل
٧٨	د	المثال	٢٤٢	القطامي	قبل
٨٣	جميل	رسائل	٣٧٤	ابن قاسم	ثُحَمَل
١٢١	كثير	سبيل	٣٧٤	د	يُسْتَقْبَل
١٣٥	امرؤ القيس	صالي	٣٧٤	د	أوقل
١٦٥	ابن مقبل	بجبال	٤٣٤	طفيل النوي	أسعيلة

٤٥٥،٤٥٥	حميا شبة	جلكيه	١٦٦	أبو كبير	لم يفعل
٤٧٠	مزاحم العقيلي	مجنهل	١٧٨		الكلكال
٥٩٢	النجاشي	فضل	٢٠٢	الفرزدق	والحدل
٦٠٧	أبو دؤيب	شئلي	٢٠٤	ابن قاسم	والكمال
			٢٠٤	د	حال
			٣٠٤	د	الجلال
			٣٠٤	د	احتمال
			٢٠٤	د	المقال
٥٢٢،٢٢٢		الستم	٢١٩		سؤل
٥٣٥		لكم	٢٣٣		أقلي
٤٩	عباس بن مرداس	المقدم	٢٤٤	امرؤ القيس	الرواحل
١٢٣	طارفة	ليثما	٢٤٩	د	مطلق
١٤٠	عبدالله بن عمه	وامسلاجة	٢٥٢	د	أحوال
٥٣٤٤٢١٢	التمر بن قلوب	يتندما	٢٦٩	ذو الرمة	تؤهل
٢٨١	جرير	وأزغا	٢٩٥	امرؤ القيس	القواعل
٢٨٥		عديا	٣٠٢	الأحوص	عافل
٢٩٨	أمية بن أبي الصلت	أثا	٤٤٣،٣٣٤	امرؤ القيس	جئجئل
٣٠٦	جرير	لياما	٣٥٦	الشيخ	وآجال
٣٢٨		معتصيا	٣٦٠		خليل
٤٦٣	رؤبة	داثا	٣٦٠		صليل
٤٦٣	د	صاثا	٣٨٤	قيس بن اللوح	أممالي
١٠٠	أبو الأسود الدؤلي	لدميم	٣٨٩	أبو كبير الهذلي	السلسل
١٢٩	محمد بن مسلمة	كريم	٣٩٧	الفرزدق	مثلي
١٤٩	الأحوص	السلام			

٨٣	الثابتة	كالأدم	٤٨٢٠١٦٦	عمرو بن برة	وجارم
١٠٠	حطير بن حني	ولقلم	١٥٧	الأحطل	عظيم
١٠٨	ابن قاسم	مُنْتَظِمٌ	١٧٤	جرير	الحيامو
١٠٨	د	فاعلم	١٧٤	ابن قاسم	والقاسم
١٠٨	د	وأقسيم	١٧٤	د	مُنْتَظِمٌ
١٠٨	د	فأفهم	١٧٤	د	يُنْتَظِمُ
١٠٨	د	عمي	١٧٥	عبيد الله الرقيات	وحيم
١٠٩	د	أذم	٢١٥	ابن قاسم	لامها
١٠٩	د	تتيم	٢١٥	د	عامها
١٠٩	د	المقسّم	٢٣٧	رؤية	قمة
١٧٨	فوالرمة	سلم	٢٥٠	فوالرمة	مسحوم
٢٢٢	علياء بن أرقم	السلم	٢٦٥		تضطم
٢٢٤	الفرزدق	خازم	٢٨٣	مجنون ليل	الحاتم
٤١١٠٣٧٨		واللهازم	٤٧٤	الممدالي	علقم
٢٦٨	إبراهيم بن حرمة	وإن لم	٤٨١	زياد الأعجم	الحليم
٣١٥	أبو حية النميري	الشم	٤٨١	د	لثيم
٣٤٤	زيد الخليل	الأكرم	٤٨٤	رؤية	لا تشتم
٣٥٣	عترة	أقسام	٤٨٧	أبو جزء السعدي	المعلم
٤٠٨	ذوي الرمة	وغرام	٥٧١	الحارث بن خالد	هشام
٤١٩	د	سلم	٥٨٤		شريم
٥٦٣٠٥٦٢	الجميع	قدم	٥١	حسان	بسام
٥٦٣٠٥٦٢	د	والشتم	٥٥	الفرزدق	بدائم
٦١٢	زهيد	ثعلم	٧٩	الحجاج	المشهم

		ن	
٢٢٢	لا يَبِينُ	ابن قاسم	
٤٢٩	شَيْبَانُ	ابن الرومي	
٤٢٩	عَدْنَانُ	د	٩٠٠٨١٤٨٠ خطام الهاشمي
٣٥	بُهَافِي	عمر بن أبي ربيعة	١٤٦ العجاج
٥٣	لَمْرِي	المتني	١٤٦ د
٦٩	مِثْلَانِ	عبدالرحمن بن حسان	٥٩٣
٤٤٥٤٦٩	يَكْرَانِ	امرؤ القيس	٥١٩
١٣٤	العَادِنِ	الطرماح	٤٠ قريظ بن أنيف
١٥١	مَيْي		٥٧٤ كم
١٧٧	وَهَوَانِ		٩٤
٢٠٩	المَحَابِينِ		١٥٣ حميل
٢٤١	فَتَيْي	المثقب البدي	٢٠٠ دي جند الحميري
٢٤٥	عَتِي	الفرزدق	٢٤٠ جرير
٢٤٦	فَتَحْزُونِي	دو الاسبغ	٢٧٠ أبو طالب
٣٩٣	قَطْطَانِ		٢٨٧٠ لقيظ بن برارة
٤٤٥٤٤٠	أَبْوَانِ	عمرو الجني	٢٩٣
٤٤٠	لِزْمَانِ	د	٣٢٧ مروة بن مساك
٤٤٠	وَمَثَانِي	د	٣٥٧ جرير
٤٢٢	تَدَانِي	جهد بن مالك	٣٩٩ عبيد الله الرقياء
٤٢٢	هَلَانِي	د	٤١٤
٤٤٢	وَلَا دَانِي		٤٣٥ ذي الرمة
٤٥٧٤٤٥٢	البَتَانِ	جهد	٤٨٧ جميل بن
٤٥٢	أَمِينِ		٢٣٢ ابن قلد
			يُوثِقِينَ
			أَنْهَجْنَ
			الذَّرَقْنَ
			أَوَائِينَ
			مِرْوَانَ
			وَرْدِ كَمَا
			إِيَابَا
			تَحِينَا
			وَجَفَانَا
			الْأَمِيَا
			تَحْنَانَا
			دَفِيَا
			شَيْيَا
			حَصِينَا
			آخَرِيَا
			كَانَا
			إِنَّة
			اعْتَدِيَا
			إِنَّة
			تَلَا
			تَكُونُ

	ي	
٦١١،٥١	عمرون ملقط	سيرباليته
٧١		كاهيا
٢٩٢		واقيا
٢٩٤	المتني	باقيا
٢٩٣	النافذة الجمدي	متراخيا
٢٢٧	حميل	كاهيا
٢٤٧	الأعشى	وانيا
٤٥١	هندستعتة	معاوية
٥٣١	الأخطل	أو متفاديا
٤١٣	رؤة	الصبي

★

٤٦٦	عمران بن حطان	عساني
٤٧٤	عروة بن حرام	اقصاني
٥٠٣	امرؤ القيس	أزمان
٥١٩	عمرون مديكرب	المرقدان
٥٣٢	الثقب البدي	سميني
٥٣٢	»	وتتقيي
٥٧٥		حقتان
		هـ
٥٥	القحيف العقيلي	مُنْتَمَاهَا
٥٩		أناها
٤٧٧	القحيف العقيلي	رِصَاهَا
٥٥٣،٥٤٧	مروان النحوي	ألقاها

و

٦٠٣ يزیدن الحكم مشهوي

ا

٢٥١ ريد الخيل الكلي

## فهرس الأعلام

١٠٢٠٣١٨٠٣١٤٠٣١٣٠٣٠٧	آدم ٤٤١
٣٧٥٠٣٦٨٠٣٦١٠٣٥٣٠٣٣٧	إبراهيم بن شير ٢٥٨
٤٢٤٠٤٠٨٠٣٩٩٠٣٩٨٠٣٩٥	إبراهيم بن هرمة ٢٦٨
٤٦٧٠٤٥٠٠٠٤٣٩٠٤٢٧٠٤٢٦	أبي ١١١ ، ٥٦١
٤٧٥٠٤٧٤٠٤٧٢٠٤٦٩٠٤٦٨	أبي بن كعب ٥٦١ ، ٦٩
٥١٨٠٥١٠٠٥٠٢٠٤٩١٠٤٨٨	أبي أحمز ٣٨٨
٥٤١٠٥٤٠٠٥٣٨٠٥٣٦٠٥٢٦	والأحوص ٣٠٢ ، ١٤٩
٥٨٠٠٥٦٨٠٥٦٢٠٥٥٨٠٥٥٧	ابن الأنصر ٢٢٦
٦٠٤٠٦٠٠٠٥٨٧٠٥٨٦٠٥٨٣	الأحطل ١٥٦ ، ٢٨٤ ، ٤٢١
٦٢٠٠٦١٢	الأخفش الأصغر ٢٢٦ ، ٣١٥
الأخفش الأكبر ٣٤٨	الأخفش ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٥٥
اسد ٥٣٥	٥٧ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٦
أزد شنوءة ١٧١	١٢١ ، ١٣٠ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٥٦
الأسود بن يعفر ١٦٥	١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ١٨٦
أبو الأسود الدؤلي ١٥٦ ، ١٠٠	١٨٧ ، ٢٠٢ ، ٢٠٨ ، ٢٢٢ ، ٢٣٠
	٢٣٢ ، ٢٦٤ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦

إيلس بن الأرت ٢١٠	أبو إسحاق ٥٦٩
ابن باشاذ ٤٩٨ ، ٣٦٢ ، ٣٢٦	الأشتر ١٠٠
النخاري ٥٢٤	الأشعث ١٠٠
ابن برهان ٢٢٩ ، ٨٤ ، ٧٢	الأصمعي ٤٤٩ ، ٣٧٦ ، ٤٣ ، ٢٥
البرار ١٧١	٥٣٥ ، ٥٢٠ ، ٥١٠
البري ١١٢	ابن أصبغ ٤٩٢ ، ٣٩٤ ، ٣٢٨
سامة الخلري ١٧٦	الأعشى ٢٤٧ ، ١١٣ ، ٩٨ ، ٨٢
شير بن عبد الرحمن ٥٢	إمام الحرمين ١٦٠
أبو البقاء المكري ١٤٠ ، ١١٩	الأعلم ٧٢
٣٨٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٠ ، ٢٨٨	امرؤ القيس ٦٤ ، ٦٣ ، ٥٠ ، ٣٥
بكر ٦١ ، ٦٠	٤ ، ٢٣١ ، ٢٢٦ ، ١٣٥ ، ٧٥ ، ٦٩
أبو بكر الأنباري ٦٠٧ ، ٢٤٤	٢٩٥ ، ٢٥٨ ، ٢٥٢ ، ٢٤٩ ، ٢٤٤
أبو بكر بن مبرمان ٧٣	٦١٩ ، ٤٤٤ ، ٤٤٣ ، ٣٣٤
بلمنبر ١٨٣	أبو أمية الطرسوسي ٥٦٥
التبريزي ٢٨٨	أمية بن أبي عائذ ٩٧
بنو تميم ٢٤٩ ، ١٤٦ ، ٦١ ، ٥٤	أمية بن أبي الصلت ٢٩٨
٥٣٥ ، ٥١٥ ، ٤٩٨ ، ٣٢٩	ابن الأنباري ٦٠٧ ، ١١٨
بنو تهامة ٣٢٢	أنس ١١١
قوية بن الحخير ٢٨٦	أنس بن مدركة ٣٤٠ ، ٣٣٤
	أوس بن حجر ٨٨
	ابن إيلاز ٦١٢ ، ٢٥٧

ابن جني ٢٦٦ ، ٤٤٤ ، ٤٥٥ ، ٥٠٠ ، ٧٣  
٨٧ ، ٩٢ ، ١٠٩ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ،  
١٠٨ ، ١٢٩ ، ١٣٧ ، ١٤٣ ، ١٧٩  
١٨٢ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧  
٢٠٩ ، ٢٢٩ ، ٢٩٣ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤  
٤٧٨ ، ٥١٠ ، ٥٢٠ ، ٥٣٦ ، ٥٥٩  
٥٦٨ ، ٥٦٩  
الجوهري ١٩٩ ، ٣١١

أبو حاتم ٥٧٧ ، ٥٨٧  
حاتم ٢٧٩ ، ٥٨٧  
ابن الحاج ٢٨٥  
ابن الحاج ١٤٤ ، ١٥٣ ، ٢٨٢ ،  
٣٨٣  
الحارث بن منفر ٢٦٧  
الحجاريون ٣٢٢ ، ٥١٥  
الحسن البصري ٥٧٣ ، ٥٧٤  
أبو الحسن عبد الوارث ٢٣٦ ، ٥٦٨  
حسان ٥١ ، ٥٢ ، ١٠٣ ، ١١٣ ،  
١٥٦ ، ٣٨٤ ، ٤٩٩  
حسن بن محمد الأسترايضي ٤٣٩  
حصن بن حذيفة الفزاري ٤٤٢

ثعلب ١١٥ ، ١٣١ ، ١٥٩ ، ٣٠٨ ،  
٤٦١ ، ٥٢٠ ، ٥٢٣ ، ٥٤٥ ، ٥٧٨

جلبر بن رالان ٢١٠  
جلبر بن حيي ١٠٠  
الجحاف بن حكيم ٤٢١  
الجزولي ٨١ ، ١٩٦ ، ٢٦٧ ، ٥٨١ ،  
٥٨٣

جسطر بن مالك ٤٢٣ ، ٤٤٢ ، ٤٥٢  
الحرجاني ١٥٥ ، ٥١٦  
جران العود ١٦٣  
الجري ٦٣ ، ٢٣٠ ، ٣٢٣ ، ٤٣٦ ،  
٤٣٧ ، ٥٦٢

جرير ٣٢ ، ١٠٢ ، ١٧٣ ، ٢٢٩ ،  
٢٤٠ ، ٢٨١ ، ٣٠٦ ، ٣٥٦ ، ٥٥٢  
أبو جعفر بن الزبير ٤٩  
أبو جعفر الديبوري ١٥٩  
أبو جعفر ٣٢٠  
جميل ٤٣ ، ٧٦ ، ٨٣ ، ١٥٢ ،  
٢٢٧ ، ٢٦٢  
جندل بن عمرو ٣٠٧



ابن حروف ٢٨٠ ، ٣٧٤ ، ٣٩١ ،  
٤١٣ ، ٤٣٨ ، ٤٤٥ ، ٤٥٠ ، ٤٧٣ ،  
٥١٣ ، ٥١٦ ، ٥٤٠ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ،  
خزاعة ١٨٣  
الخليل ١٢٢ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٩٣ ،  
١٩٩ ، ٢٢٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٧١ ،  
٣٠٧ ، ٣٥٣ ، ٣٦٣ ، ٣٨٢ ، ٤١٧ ،  
٤٨٨ ، ٥٣٦ ، ٥٦٨ ، ٥٧٧ ، ٥٩٤ ،  
٦١٢ ، ٦٠٥

أبو الورداء ١١٧ - ٣٣٠ ، ٤٥٥ ،  
دريد بن الصمة ٢١٢  
ابن درستويه ٣٠٩ ، ٣٣٧ ، ٤٤٠ ،  
٤٤٧ ، ٥٢٦ ، ٥٤٠

أبو دؤيب ٤٣ ، ٩٧ ، ١٧٦ ، ١٨٧ ،  
دو الأصم ٢٤٦  
دو حدن الحميري ٢٠٠  
دو الرمة ١٧٨ ، ٢٤٩ ، ٢٦٩ ،  
راشد بن شهاب ١٩٨  
الراعي النميري ٢١٧  
ابن أبي الربيع ٣٠٩ ، ٣١٩ ، ٤٨٥ ،  
٥٩٠ ، ٦٠١

الحرميان ٣٦  
الحريري ١٦٧ ، ٢٠٧ ، ٢٤٧ ،  
حرقة بنت النعمان ٣٧٦  
حصص ٧٤  
حمزة ٩٤ ، ٥٩٣ ،  
حميد بن ثور ٤٧٩  
حميد الأرقط ٢٥٣  
حمر ٢٠٧  
الحوي ٣٧٠

أبو حيان ٢٤٤ ، ٢٥٥ ، ٢٨١ ،  
٣٦٩ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٣ ، ٣٩٥ ،  
٤١٦ ، ٤٢٣ ، ٤٧٥ ، ٤٩١ ، ٥٣٤ ،  
٥٤١ ، ٥٤٤ ، ٥٨١ ، ٥٨٣ ، ٥٩٦ ،  
٦٠٥

أبو حية الميري ٣١٥

ابن خالويه ١٦٧ ، ١٦٨ ،  
ابن الحجاز ١٥٩ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ،  
٣٨٣ - ٥٥١ ، ٥٥٢ ،  
حداش بن زهير ٣٨٤  
ابن الختات ٥٠٧  
خطام الجاسمي ٧٩  
حطاب الماردي ١٢٥ ، ٦١٢

٥٦٩ ، ٥٦٢ ، ٥٦٠ ، ٥٥٢ ، ٥٣٨

٦١٢ ، ٥٩٤ ، ٥٧٧

الرخشري ٣١ ، ٣٧ ، ٤٤ ، ٤٨ ،

٩٠ ، ٨٨ ، ٨٠ ، ٦٥ ، ٥٤ ، ٥٣

٩٤ ، ٩٦ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣٤ ،

١٣٩ ، ١٦٨ ، ١٨٨ ، ١٩٩ ، ٢١٣

٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٧٠

٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٩٦

٢٩٧ ، ٣١٦ ، ٣٣٠ ، ٣٧٠

٣٧٢ ، ٣٧٨ ، ٣٨١ ، ٤١٤ ، ٤١٠

٤١٧ ، ٤٣٠ ، ٤٥٠ ، ٤٥٦ ، ٤٨١

٤٨٦ ، ٤٩٠ ، ٥٤٤ ، ٥٥٠ ، ٥٦١

٥٦٨ ، ٥٧٤ ، ٥٨١ ، ٦١٠ ، ٦١٦

رهير ٣٤٩ ، ٤٤١ ، ٥٣٩ ، ٦١٢

زياد بن أبيه ٢٤٥

زياد الأعجم ٤٨١

زيد بن رزين ٢٤٨

زيد بن ثابت ٣٢٠

زيد بن عمرو بن نفيل ٣٥٢

أبو زيد ١٨٣ ، ٢٠٦ ، ٥٦٢ ، ٥٨٣

زيد الحليل ٢٥١ ، ٣٤٤

الربيعي ١٤٥ ، ١٥٩ ، ٣٩٧ ، ٤٣٦

ربيعة ٣٠٥

رضي الدين القاراني ٥٨

الزمانى ٥٠ ، ٤٤٧ ، ٤٥٣ ، ٥٢٩

٥٣٨ ، ٥٤٥ ، ٦٠٠

الرؤاسي ٢٢٦

رؤية وقومه ٣٩٤

رؤية ٩٠ ، ١٠٠ ، ١٢٨ ، ١٤١ ،

١٤٧ ، ١٥٠ ، ٢٣٧ ، ٣٩٤

ابن الرومي ٤٢٩

الرياني ٣٧٤

الزياد ٤٦٣

ابن الربير ٣٩٨ ، ٥٤٠

الريدي ٤٧٣

الزجاجي ١١١ ، ١٤٥ ، ٥٧١ ، ٥٧٢

الزجاج ٤٧ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ١٤٢ ،

١٤٧ ، ١٥٥ ، ١٨٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٤

٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٢٩٨ ، ٣٠٣ ، ٣٦٤

٣٧٤ ، ٤١٠ ، ٤٣٣ ، ٤٥٠ ، ٤٩٠

٤٩١ ، ٥٠٢ ، ٥١٦ ، ٥٢٦ ، ٥٣٧

١٤٤ ، ١٣٩ ، ١٣٨ ، ١٣٤ ، ١٣٢  
١٨٩ ، ١٦٠ ، ١٥٨ ، ١٤٨ ، ١٤٥  
٢٠٠ ، ١٩٩ ، ١٩٣ ، ١٩٢ ، ١٩١  
٢١٦ ، ٢١١ ، ٢٠٩ ، ٢٠٨ ، ٢٠١  
٢٤٨ ، ٢٣٢ ، ١٢٩ ، ٢١٩ ، ٢١٨  
٢٦٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٥ ، ٢٥٣ ، ٢٥٢  
٢٧٧ ، ٢٧٦ ، ٢٧٥ ، ٢٧١ ، ٢٧٠  
٢٩٦ ، ٢٩٤ ، ٢٩١ ، ٢٨٠ ، ٢٧٩  
٣١٢ ، ٣٠٧ ، ٣٠٦ ، ٣٠٥ ، ٢٩٧  
٣٢٥ ، ٣٢٣ ، ٣١٩ ، ٣١٧ ، ٣١٣  
٣٤٥ ، ٣٤١ ، ٣٣٨ ، ٣٣٧ ، ٣٣٢  
٣٥٤ ، ٣٥٣ ، ٣٥٢ ، ٣٤٨ ، ٣٤٧  
٣٧٤ ، ٣٧٣ ، ٣٦٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٣  
٣٩٩ ، ٣٩٨ ، ٣٩٥ ، ٣٩١ ، ٣٩٠  
٤١١ ، ٤١٠ ، ٤٠٩ ، ٤٠٨ ، ٤٠٣  
٤٤٥ ، ٤٤٠ ، ٤١٨ ، ٤١٧ ، ٤١٣  
٤٦١ ، ٤٥٦ ، ٤٥٠ ، ٤٤٧ ، ٤٤٦  
٤٦٨ ، ٤٦٧ ، ٤٦٥ ، ٤٦٤ ، ٤٦٣  
٤٨٨ ، ٤٨٦ ، ٤٨٠ ، ٤٧٣ ، ٤٦٩  
٥٠٦ ، ٥٠٤ ، ٤٩٩ ، ٤٩٤ ، ٤٩٠  
٥٢٥ ، ٥١٧ ، ٥١٦ ، ٥١٣ ، ٥٠٨  
٥٣٦ ، ٥٣٥ ، ٥٣٤ ، ٥٢٩ ، ٥٢٦

سابق البربري ١٥٦  
السجاوندي ٢١٤  
ابن السراج ٤٩ ، ١٩١ ، ٢٠٩ ،  
٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣٣٢ ، ٣٣٨ ، ٤٠٣  
٤٥٠ ، ٤٥٢ ، ٤٦١ ، ٤٩٤ ، ٥٠٢  
٥١١ ، ٥٢٦ ، ٥٤٥  
سعد بن مالك ١٠٧  
ابن سعدان ٢٩٤  
أبو سعد علي بن مسعود الفرخان ٤٨٢  
سعيد بن جبير ١٨٤ ، ٢٠٩  
ابن السكاكي ٢٣٤  
ابن السكيت ٣٢٧ ، ٤١٠ ، ٥٠٧  
ابن سلام ٣٩٤  
سلعة بن دهل ٦٥  
بنو سليم ١١١ ، ٥٠١  
أبو النبال ٢٢٩  
السيبي ٣٨ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٧٠  
٢٣٨ ، ٣٠٠ ، ٣١٥ ، ٣٣١ ، ٣٦٨  
٥٠٢ ، ٦١١ ، ٦١٨  
سواد بن قارب ٥٤  
سيويه ٣٤ ، ٣٦ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨  
٧١ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١٠٧

الضاح ٣٥٥	٥٤٦ ، ٥٤٥ ، ٥٤٣ ، ٥٤٠ ، ٥٣٨
شمس الهذلي ٢٥٩	٥٦٤ ، ٥٦٢ ، ٥٦١ ، ٥٥٧ ، ٥٥٥
الشنفري ٥٤	٥٨٧ ، ٥٨٠ ، ٥٧٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٥
شهاب بن العيف ٢٩٧	٦٠٥ ، ٦٠٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩١ ، ٥٨٨
الشيثاني ٥٦٢	٦١٣ ، ٦١١
ابن صابر ٢٣٤	ابن السبد ، ٢٢٤ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ،
الصفار ٥٢٥ ، ٣٢٩	٥٧٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٣
صفية زوجة الزبير ٢٠٨	ابن سياب ٥٥٩
صبيح ٢٧٣	السرياني ٢٣ ، ٦١ ، ١١٥ ، ١٤٧
ابن الضائع ٢٨٩	٢٩١ ، ٢٨١ ، ٢٣١ ، ١٥٩ ، ١٤٨
أبو طالب ١١٣ ، ٢٧٠	٤٦٨ ، ٤٣٨ ، ٤٣٧ ، ٤٢٧ ، ٣١٥
ابن طاهر ٢١٧ ، ٣٧٤ ، ٤٥٠ ،	٥٦٣ ، ٥١٧ ، ٥١٦ ، ٤٨٨
٦١٣ ، ٥٤٠ ، ٤٧٤ ، ٤٧٣ ، ٤٥٣	ابن سجين ٥٣٠
ابن الطراوة ٣٩٤ ، ٤٣٩ ، ٤٧٣ ،	الشافعي ١٥٩
٦٧٢ ، ٦٠١ ، ٥٧٢ ، ٤٨٦	ابن الشجري ١٠١ ، ١٠٢ ، ٢٨٦ ،
الطرماح ١٣٤ ، ١٥٦ ، ٢٦٤ ،	٦٠٠ ، ٢٩٣
طرفة ١٢٣ ، ٣٤٦ ، ٤٢٠ ،	تريخ بن أوفى ١٠٠
طفيل التنوي ٤٣٤	ابن شاذان ٤٩٤
ابن طلحة ٢٩٦	الثورين ٤٤٢ ، ١٣٤ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٢٧٦ ،
طلحة ٢٠٧	٣٧٤ ، ٣٦٤ ، ٣٢٥ ، ٣٠٥ ، ٢٩١
طبيخ ١٤٩ ، ١٧١ ، ٢٠٧ ، ٢٤٢ ،	٤٩٩ ، ٤٨٩ ، ٤٧٣ ، ٤٤٦ ، ٤٣٥
٣٩٠	٦٠٥ ، ٦٠٠ ، ٥٣٩ ، ٥١٦

عنان ١١١  
الحجاج ١٤٧ ، ١٤٦ ، ٨٦ ، ٧٨  
عدى بن زيد ٢٨٠ ، ٧١  
ابن العريف ٥٧٨  
ابن عصفور ١٠٣ ، ٨٦ ، ٧٦ ، ٣٤  
٢٢٢ ، ٢٢٩ ، ٢٢٢ ، ١٣٥ ، ١٠٤  
٢٨٥ ، ٢٧٨ ، ٢٧٠ ، ٢٤٤ ، ٢٣٧  
٣٨٦ ، ٣٦٢ ، ٣٥١ ، ٣٢٤ ، ٣١٢  
٤٣٨ ، ٤٢٩ ، ٤٢٨ ، ٣٩٤ ، ٣٨٨  
٤٦٤ ، ٤٥٦ ، ٤٥١ ، ٤٥٠ ، ٤٤٩  
٥٢٩ ، ٥١٦ ، ٤٩٨ ، ٤٨٩ ، ٤٧٤  
٥٨٧ ، ٥٧٤ ، ٥٦٩ ، ٥٥٧ ، ٥٥١  
٥٩٨ ، ٥٩٥  
ابن عطية ١٨٨ ، ١٢٣ ، ١٢٢ ، ٨٨  
٤٨١ ، ٣٩٦ ، ٢٩٩ ، ٢١٤ ، ٢١٣  
٥٦١ ، ٥٦٠  
بنو عقيل ٢٨  
عكبر بن حدير ١٠٠  
عكل ١٨٣  
علباء بن أرقم ٢٢٢  
علقمة ٢٨٦ ، ٤١  
علي بن أبي طالب ٢٦٧ ، ٩٨ ، ٤٩  
علي بن عيسى الربيعي ٦٠٨ ، ٣٩٧

عاصر بن مالك ٢٨٢  
عباس بن مرداس ٤٩  
عائكة بنت زيد ٢٠٨  
ابن أبي العافية ٢٢٦ ، ٥٣  
عائشة ٣٧٣  
أبو العباس ٤٧٥  
ابن عباس رضي الله عنه ٤٢٣ ، ٤٢٢  
عبد الأعلى بن عبد الله ٢٦٢  
عبد الرحمن بن حسان ٦٩  
عبد الله بن مكعب ١٠٠  
عبد الله بن رواحة ٥٢  
عبد الله بن همام ١٦٤  
عبد الله بن عمرة ١٤٠  
عبد الله بن محمد الناهلي ٥٧٧  
عبد مناة الهنلي ٩٧  
أبو عبيد ١٨٠  
عبيد الله بن قيس الرقيات ٣٩٩ ، ١٧٥  
عبيد بن الأبرص ٢٥٩  
عبيدة بن ربيعة ٥٥  
أبو عبيدة ٢٢٦ ، ٢٠٥ ، ١٩١ ، ١٨٣  
٤٨٦ ، ٣٩٩ ، ٣٩٨ ، ٣٨٠ ، ٣٦٣  
٥٣٨ ، ٥٣٧ ، ٥٣٥ ، ٥١٨ ، ٤٨٧

٢٧١ ، ٢٤١ ، ٢٢٩ ، ٢٢٥ ، ٢٠٩  
٣٧٢ ، ٣٦٤ ، ٣٣٨ ، ٢٨٨ ، ٢٨١  
٤٢٥ ، ٤٢٤ ، ٣٩٨ ، ٣٩٢ ، ٣٧٤  
٤٥٦ ، ٤٥٠ ، ٤٤٧ ، ٤٤٠ ، ٤٣٦  
٤٨٩ ، ٤٨٥ ، ٤٧٠ ، ٤٦٩ ، ٤٥٧  
٥١٦ ، ٥٠٢ ، ٤٩٧ ، ٤٩٦ ، ٤٩٤  
٥٧٣ ، ٥٤٥ ، ٥٣٦ ، ٥٢٩ ، ٥٢٥  
٥٩٥ ، ٥٩٤ ، ٥٨٧ ، ٥٨٥  
فخر الدين ٣٩٧  
الفراء ٢٧ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٨ ، ٦٢ ،  
١٢٢ ، ١١١ ، ٩٣ ، ٨٧ ، ٨٤ ، ٧٢  
٢٢٩ ، ٢٢٤ ، ١٦٠ ، ١٥٩ ، ١٢٣  
٢٦١ ، ٢٥٦ ، ٢٤٦ ، ٢٤٣ ، ٢٣٢  
٣٣٧ ، ٣٢٤ ، ٣١٩ ، ٢٨٨ ، ٢٧٢  
٣٦٥ ، ٣٥١ ، ٣٤٨ ، ٣٤٤ ، ٣٣٨  
٤٠٣ ، ٣٩٤ ، ٣٨٦ ، ٣٧٣ ، ٣٧٠  
٤٥٠ ، ٤٢٨ ، ٤٢٧ ، ٤١٥ ، ٤٠٩  
٤٩٣ ، ٤٩٢ ، ٤٩٠ ، ٤٧٤ ، ٤٧٢  
٥١٧ ، ٥١٣ ، ٥١٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠١  
٥٣٧ ، ٥٣٢ ، ٥٢٧ ، ٥٢١ ، ٥١٨  
٥٦٢ ، ٥٦٠ ، ٥٥٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٢  
٥٨٣ ، ٥٨١ ، ٥٦٨ ، ٥٦٦ ، ٥٦٤

عمر بن أبي ربيعة ٤٣ ، ٣٥ ، ١٣٨ ،  
٥٧١ ، ٣٩٤ ، ٣١٨ ، ١٥٢  
ابن عمر ٤٨٦ ، ٥٦٥ ،  
عمر بن الخطاب ٢٧٨ ، ٢٣٧ ،  
أبو عمر الزاهد ١٥٩ ، ٤٦١ ،  
عمران بن إبراهيم ٢٥٨ ،  
عمر بن ملقط ٥١ ،  
عمر بن بركة ١٦٦ ،  
عمر بن قيس ٣٨٢ ،  
أبو عمرو بن العلاء ١٨٣ ، ٣٠٣ ،  
٤٩٦ ، ٤٩٨ ، ٥٦٧ ،  
عنزة بن عروس ١٢٨ ،  
عنزة ٣٥٣ ،  
عيسى بن مريم ٤٤١ ،  
عيسى ٣٦٣ ،  
عيسى بن عمر ٤٩٦ ،  
الغزفي ٢٠٥ ،  
القطيش الضبي ٢٧٩ ،  
غنم ٣٠٥ ،  
الفارسي (أبو علي) ٤٣ ، ٢٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٧٣ ،  
١٣٤ ، ١٠٦ ، ٩٤ ، ٨٦ ، ٧٩ ،  
٢٠٦ ، ١٩١ ، ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٥٩

قيس بن زهير ٥٠  
 قيس بن نريج ١٠٣  
 أبو كبير الهذلي ٨٣ ، ١٦٥ ، ٣٨٩  
 كثير عزة ١٢١ ، ٢٧٢ ، ٢٨٣  
 ابن كثير ١٢٦  
 الكسائي ٩٣ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١٣٠  
 ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٣٢  
 ٢٣٣ ، ٢٦١ ، ٢٧١ ، ٣١٨ ، ٣٤٤  
 ٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٦٣ ، ٣٩٥  
 ٤٠٧ ، ٤٣٦ ، ٤٥٨ ، ٤٧٠ ، ٥٠٦  
 ٥١٣ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥٣٥ ، ٥٤١  
 ٥٧٧ ، ٥٨٠ ، ٥٨٧ ، ٥٩٤ ، ٦٠١  
 كعب بن مالك ٥٢  
 كنانة ٥٠٦  
 الكندي ١٣١  
 ابن كيسان ٤٧ ، ٥٨ ، ١١٥ ، ١٦٠  
 ٢٠٥ ، ٢٣١ ، ٣٢٨ ، ٤٩٠ ، ٤٩٩  
 ٥٢٩ ، ٥٨٨  
 لبيد ٢٣٩ ، ٢٨٢  
 العجاني ١٨٢ ، ٢٢٦ ، ٢٦٦  
 لقيط بن زرارة ٢٨٧

٦١٨ ، ٦١٧ ، ٦٠٥ ، ٥٨٧  
 الفرزدق ٥٤ ، ١٤٩ ، ١٨٩ ، ٢٠٢  
 ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٤٥ ، ٣٢٣ ، ٣٦٨  
 ٣٩٦ ، ٤٤٦ ، ٥٠٣  
 فروة بن مسيك ٣٢٧  
 فضالة بن شريك ٣٩٨  
 القاسم بن القاسم ٤٧٥  
 قارون ١١٢  
 القتيبي ٤٣ ، ١٩٢ ، ٢٤٩ ، ٣٨٧  
 ٣٨٩ ، ٤٨٠  
 القتال الكلابي ٢١٧  
 كيلة بيت النضر ٢٨٨  
 القحيف القيلي ٥٥  
 القراني ٩١ ، ٣٩٨  
 قريط بن أنيف ٤٠  
 القطامي ٢٤٢  
 قطرب ١٥٨ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧  
 قنبل ١٧٢  
 قيس ١٤٦ ، ٥٣٥  
 قيس بن الخطيم ٢٦٢  
 قيس بن الملعوح ٣٨٤

٢٢٨ ، ٢٢٧ ، ٢٢٤ ، ٢١٢ ، ٢٠٨  
٢٣٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٥ ، ٢٣٠ ، ٢٢٩  
٢٥٧ ، ٢٥٢ ، ٢٤٩ ، ٢٤٦ ، ٢٤٣  
٢٧٠ ، ٢٦٩ ، ٢٦٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٠  
٢٨٧ ، ٢٨٣ ، ٢٨١ ، ٢٨٠ ، ٢٧٥  
٢٩٦ ، ٢٩٤ ، ٢٩٢ ، ٢٨٩ ، ٢٨٨  
٣١٨ ، ٣١٢ ، ٣١١ ، ٣٠٨ ، ٣٠٧  
٣٢٧ ، ٣٢٥ ، ٣٢٣ ، ٣٢٢ ، ٣٢٠  
٣٣٨ ، ٣٣٥ ، ٣٣٢ ، ٣٢٩ ، ٣٢٨  
٣٦٨ ، ٣٦١ ، ٣٥٧ ، ٣٤٧ ، ٣٤٤  
٣٨١ ، ٣٧٥ ، ٣٧٣ ، ٣٧٢ ، ٣٧١  
٣٩٠ ، ٣٨٩ ، ٣٨٧ ، ٣٨٦ ، ٣٨٣  
٤٥١ ، ٤٤٢ ، ٤١٨ ، ٤١٥ ، ٣٩٥  
٤٦٥ ، ٤٥٩ ، ٤٥٦ ، ٤٥٤ ، ٤٥٢  
٤٨٥ ، ٤٧٧ ، ٤٧٦ ، ٤٦٩ ، ٤٦٨  
٥٠٤ ، ٥٠٢ ، ٤٩٩ ، ٤٩٨ ، ٤٨٩  
٥٢٩ ، ٥٢٨ ، ٥٢٢ ، ٥١٦ ، ٥١٢  
٥٤٥ ، ٥٤٤ ، ٥٤٣ ، ٥٣٦ ، ٥٣٢  
٥٦٠ ، ٥٥٩ ، ٥٥٤ ، ٥٥١ ، ٥٤٨  
٥٧٠ ، ٥٦٨ ، ٥٦٧ ، ٥٦٥ ، ٥٦١  
٥٨٦ ، ٥٨٠ ، ٥٧٧ ، ٥٧٦ ، ٥٧٢  
٦٠١ ، ٥٩٧ ، ٥٩٦ ، ٥٩٤ ، ٥٩١

المارني ١٧٣ ، ٧٣ ، ١٨١ ، ٢٠٠ ،  
٥٣٦ ، ٥٢٦ ، ٣٦٦ ، ٣٦٥ ، ٢٠٢  
٥٦٢  
المالقي ( صاحب رصف الباني ) ٤٦  
١٧٢ ، ١٣٦ ، ١٢٥ ، ١٢٠ ، ١٠٢  
٣٢١ ، ٣٠٥ ، ٢٤٩ ، ٢٤٢ ، ٢٣٦  
٣٦٦ ، ٣٦٠ ، ٣٥٤ ، ٣٥٠ ، ٣٢٢  
٤٣٣ ، ٤٣١ ، ٤١٩ ، ٣٩٢ ، ٣٨٣  
٥٣٧ ، ٥٢٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٢ ، ٤٨٢  
٥٩٧ ، ٥٩١ ، ٥٨٢ ، ٥٧٨ ، ٥٦٩  
٦٠٩ ، ٦٠٤ ، ٦٠٢  
مالك بن خالد ٩٧  
مالك بن عمرو القضاعي ٢٣٠  
ابن مالك ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ،  
٤٣ ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٥ ،  
٦٠ ، ٦٢ ، ٧٦ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٩٧ ،  
٩٨ ، ١٠٦ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ،  
١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ،  
١٣٩ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥١ ،  
١٥٤ ، ١٦٠ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٠ ،  
١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ،  
١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦



محمد بن مسلمة ١٢٩  
 أبو محمد عبد المنعم بن القرس ٤٢٧  
 ابن عيصن ٣٥  
 ابن مسعود ٥٠٦ ، ٥٥٨ ، ٥٦١  
 مسلم بن معبد ٨٠ ، ٣٤٤  
 ابن مضاء ٧٩  
 مضر بن ربيعي ٣٦٠  
 أم معاوية هند بن عتبة ٤٥١  
 المرعي ٦٠١  
 ابن معروز ١٤٨ ، ٤٧٣  
 الملوط القريني ٢١١  
 منلس ٣٢٥  
 الفضل التكري ٣٩١ ، ٥٦٣  
 ابن مقبل ١٦٥  
 ابن مكيس ١٠٠  
 ابن ملكون ٣٠٥  
 المهدي ٢٠٠ ، ٢٠١  
 مهلهل ٤٨٩  
 منصور بن مرثد ١١٤  
 أبو موسى ٥٧٥ ، ٥٧٧  
 ابن ميادة ١٠٧  
 ميسون بنت بحدل ١٥٧

٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١١ ، ٦٢٥  
 ابن ابن مالك ١٢٠ ، ٢٣٦ ، ٢٧٥  
 ٢٨٥ ، ٦١٠  
 البرد ٣٨ ، ٥٢ ، ١١٣ ، ١٤٢  
 ١٤٥ ، ١٥٤ ، ١٦٩ ، ١٨٤ ، ١٩١  
 ٢٠٠ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢٢٥ ، ٢٣٦  
 ٢٥٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧١ ، ٢٧٩ ، ٢٩٣  
 ٢٩٦ ، ٣٠٩ ، ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣٣٨  
 ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٧٤ ، ٣٩٨ ، ٤٠٣  
 ٤١٠ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٦ ، ٤٦٤  
 ٤٦٧ ، ٤٩٠ ، ٥٠٢ ، ٥١٦ ، ٥٢٦  
 ٥٢٧ ، ٥٣٥ ، ٥٤٣ ، ٥٤٥ ، ٥٥٩  
 ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٧ ، ٥٧٩ ، ٦٠٥  
 التلمس ٤٧٣  
 متمام بن نوري ١٠١  
 التبي ٥٣ ، ١٠٣ ، ٢٩٤  
 التتخل الهنلي ٧٥  
 التوكل الليثي ١٥٦  
 المثقب البيني ٢٤١  
 محنون ليلي ٢٨٣ ، ٥٠٩ ، ٦١٣  
 محمد بن أحمد بن واصل ٥٧٧  
 محمد بن مسعود التزنوي ٥٠١

يزيد بن ضبة ١٢٨  
أخو يزيد بن عبد الله البجلي ٢٦٠  
ابن أبي زيد ٥٤٤  
ابن يعين ٣٠٩ ، ١٤٧ ، ١٤٠ ، ٥٣  
٥٧٥ ، ٥٠٢ ، ٤٧٥ ، ٤٥٤ ، ٣١٩  
٦١٧ ، ٥٨١  
الياني ٣٨  
اليمثيون ٥٥٨  
يونس بن حبيب ١٨٣ ، ١٤٣ ، ١٠٠  
٣٨٢ ، ٣٢٥ ، ٣١٤ ، ٣٠٧ ، ٣٠٣  
٦٢٠ ، ٥٨٩ ، ٥٨٨ ، ٥٨٦ ، ٥٢٩  
٦٢١

الثانة الجدي ٣٨٧ ، ٢٩٣ ، ٢٦٢  
الثانة الديالي ١٤٦ ، ٨٣ ، ٥٦٣ ،  
٥٥٨ ، ٣٨٧ ، ٣٤٩ ، ٢٦٢ ، ٢٦٠  
٥٦٣  
نافع ٥٥٥  
الجبون ٣٢٢  
أبو العجم ١٩٨ ، ٣٠٢  
النحاس ٥٣٢ ، ٤٩٨ ، ٣٠٦ ، ٢٠٥  
٦٠٨ ، ٥٨١  
أبو نجيعة ٣١١  
أبو زار (الحسن بن الصافي) ٤٩٧  
نصيب ١٧٦  
نصير بن يوسف ٥٧٧  
النضر بن شمير ٥٧٧ ، ٥٠٦  
النمر بن قول ٣٦٧ ، ٢١٢ ، ١٤٠ ، ٧٢  
٢٢٤  
هشام ٤٩٩ ، ٤٠٩ ، ٣٦٣ ، ٣١٨  
هشام بن معاوية ١٥٩  
ابن هشام الحصرائي ٢٨٩ ، ٢٨٠  
٥٧٠ ، ٥٥٥ ، ٥٥٠ ، ٤٥١ ، ٣٨٦  
هد ست الثمان ٣٧٦  
ابن ولاد ٥٧٣ ، ٢٩٣



## فهرس الكتب التي ورد ذكرها في المتن

٣٩٣	لابن السيد	إصلاح الخلل
٤٠٣	لابن السراج	الأصول
٢٠١	لابن قاسم	إعراب البسمة
٥٤٥،٤٤٠	لابن هشام الخضراوي	الافصح
٥٦٨	لابن مالك	الألفية
٢٧٠	للرخشري	الأخوذج
٤١٦	لأبي حيان الأندلسي	البحر المحيط
٥٣٦،٢٠٥	لمحمد بن مسعود القرظي	البديع
١٤٨	لابن مالك	البرهان
٤٦٤ ، ٤٥٠ ، ٤٣٩		البيسط
٥٥٥ ، ٤٨٨		
٣٧٠	لأبي البقاء المكي	التبيان في إعراب القرآن
١٤٨	لابن مالك	التحفة
٤٧٠ ، ٣٧٢ ، ٤٣	للفارسي	التذكرة

١٢٠ ، ١١٣ ، ٣٨  
٢٢٨ ، ١٨٩ ، ١٦٠  
٣٢٢ ، ٢٧٥ ، ٢٥٧  
٤١٥ ، ٣٧١ ، ٣٥٧  
٥٥٤ ، ٥٥١ ، ٥٠٤  
٥٧٧ ، ٥٧٦ ، ٥٦٧  
٥٩٦ ، ٥٩٤ ، ٥٨٨  
٦١١ ، ٦٠٩ ، ٦٠٨

٣٢٥

٤٤٠

٢٤٧ ، ٢٠٧

١٢٠ ، ١٠٢ ، ٤٦

١٧٢ ، ١٣٦ ، ١٢٥

٢٤٩ ، ٢٤٢ ، ٢٣٦

٣٢٢ ، ٣٢١ ، ٣٠٥

٣٦٠ ، ٣٥٤ ، ٣٥٠

٣٩٢ ، ٣٨٣ ، ٣٦٦

٤٣٣ ، ٤٣١ ، ٤١٩

٤٩٤ ، ٤٩٢ ، ٤٨٢

٥٦٩ ، ٥٣٧ ، ٥٢٣

٥٩١ ، ٥٨٢ ، ٥٧٨

٦٠٤ ، ٦٠٢ ، ٤٩٧

٦٠٩

لابن مالك

للشوايين

للفارسي

للسحري

للمالقي

التسجيل

التنكيث على المفصل

الحروف

درة النواص

رصف المباني

١٣٧	لابن جنى	سر الصناعة
٤٣٣	للزجاج	الشجرة
٢٤٤	لابن عصفور	شرح أبحاث الايضاح
٢٧٦ ، ٢٣٦ ، ١٢٠	لبدر الدين بن ابن مالك	شرح الألفية
٢٨٥		
٣٠٩	لابن أبي الربيع	شرح الإيضاح
١٩٣ ، ١٤٩ ، ٣٩	لابن مالك	شرح التسهيل
٢٢٠ ، ٢٦٩ ، ٢٦٦		
٤٦٥		
٥٠٤ ، ٣٥٨ ، ٣٥١	لابن قاسم	شرح التسهيل
٦١٠ ، ٥٩٦		
٥٢٥ ، ٣٢٩	للصغار	شرح كتاب سيويه
٢٦٦ ، ٢٣٥ ، ١١٣	لابن مالك	شرح الكافية
٢٨٠ ، ٢٧٥ ، ٢٦٩		
٦٠٩		
٣٩٨ ، ٩١	للقرافي	شرح المصنوع
٥٨٩ ، ١٤٠	لابن يمين	شرح المفصل
٤٣٦	للفارسي	الشراء
٣٩٨	للفارسي	الشرايات
١٩٩	للعجمي	الصحاح
٥٢٤ ، ٢٦٣ ، ٦٨	للبخاري	صحيح البخاري
٣٩٤	لابن سلام	طبقات الشراء

٤٤٠	للخطيل	العين
٤٣٧	للجرحي	المرخ
٦٠٩	لابن مالك	الكافية
٥١٦ ، ٢٤١ ، ١٩٣	لسبيويه	الكتاب
٦١١		
٣٧٨ ، ١٢٦ ، ٦٥	للزنجشيري	الكشاف
٦١٠		
٥٧٨	لابن قاسم	كلا وبلى
٦١٧	للأسعراييني	اللاب
٢٠٧	لابن جني	الحتسب
٤٢٧	لمبد المنعم بن العرس	مسائل الخلاف
٤٨٢	للمرفضان	المستوفى
٥٦٥	لأبي أمية الطرسوسي	المسند
٥٨٠	للأحفش	الماني
٢٥٤ ، ١٢٧ ، ٤٨	للزنجشيري	المنفصل
٥٦١ ، ٣١٦ ، ٢٨٢		
٥٧٤		
٤٠٣	للمرد	المقتضب
٢٧٨	لابن قاسم	معى لو
٥٠٠ ، ٤٩	لابن الحبار	النهاية

# المحتوى

٧٨	الكاف	٢	تمهيد
٩٥	اللام	٢٠	المقدمة :
١٣٩	الميم		
١٤١	النون	٢٠	الفصل الأول : في حد الحرف
١٥٢	الهاء		الفصل الثاني : في تسميته حراً
١٥٣	الواو		الفصل الثالث : في جملة ممانيه
١٧٥	الألف	٢٥	وأقسامه
١٨٠	الياء	٢٧	الفصل الرابع : في بيان عمله
		٢٨	الفصل الخامس : في عدة الحروف

## الباب الثاني في التثاني ١٨٥-٣٥٨

١٨٥	إد
١٩٢	أل
٢٠٤	أم
٢٠٧	إن
٢١٥	أن
٢٢٧	أو
٢٣٢	آ

## الباب الأول في الواو ٣٠-١٨٤

٣٠	المهزة
٣٦	الباء
٥٦	التاء
٥٩	السين
٦١	الشين
٦١	الفاء

٣٥٤	يا	٢٣٣	أيّ
		٢٣٤	إيّ
	الباب الثالث في التمرّبي ٣٥٩-٥٠٧	٢٣٥	بل
٣٥٩	أجل	٢٣٨	ذا
٣٦١	إذن	٢٤٢	عن
٣٦٧	إذا	٢٥٠	فقط
٣٨١	ألا	٢٥٣	تظن
٣٨٥	إلى	٢٦١	أما
٣٩٠	أما	٢٦١	أما
٣٩٣	إنّ	٢٦٦	سنة
٤٠٢	أنّ	٢٧٠	سنة
٤١٨	أنا وأنت وأنت	٢٧٢	سنة
٤١٨	أيّ	٢٩٠	لا
٤١٩	أيتا	٣٠٤	مذا
٤١٩	بجمل	٣٠٥	مع
٤٢٠	بلى	٣٠٨	من
٤٢٤	بله	٣٢١	من
٤٢٦	بم	٣٢٢	ما
٤٣٢	جمل	٣٤١	هل
٤٣٣	جبر	٣٤٦	ما
٤٣٦	خلا	٣٥٠	هو وهي وم
٤٣٨	ربّ	٣٥١	وا
٤٥٨	سوف	٣٥٢	وي



٥٥٨	حلما	٤٦١	هدا
٥٦٨	كان	٤٦١	عسى
٥٧٧	كلا	٤٧٠	على
٥٧٩	لله	٤٨٠	كما
٥٨٦	لكن	٤٨٥	لان
٥٩٢	لما	٤٩١	ليت
٥٩٧	لولا	٤٩٣	ليس
٦٠٨	لوما	٥٠٠	منذ
٦٠٩	مما	٥٠٥	منى
٦١٣	هلا	٥٠٥	نعم
		٥٠٧	نمن وهما وهن
		٥٠٧	هيا

الباب الخامس في الخماسي ٦١٥-٦٢٢

٦١٥	لكن
٦٢٠	اتما واتن

الباب الرابع في الرباعي ٥٠٨-٦١٤

٦٤٣	فهرس الآيات	٥٠٨	إفما
٦٥١	فهرس الأحاديث	٥٠٩	إلاه
٦٥٢	فهرس القوافي	٥١٠	إلاه
٦٦٣	فهرس الأعلام	٥٢٢	إمما
٦٧٦	فهرس الكتب	٥٢٨	إمما
٦٨٠	المحتوى	٥٣٦	أتم
		٥٣٦	إثما
		٥٣٨	أمن
		٥٤٢	حتى

**AL - JANĀ AL - DĀNĪ  
F U ŪF ĀL - MA<sup>c</sup>ĀN**

by  
**AL - MU ĀDĪ**

**E ite y  
. F . A . QA ĀWA  
M . N . FĀ EL**

**DAR AL-KUTUB AL-IL IYAH**

**Beyrouth - LIBAN**